كتاب
شرح اللمع
في النحو

لأبي الفتح عثمان بن جني
المتوفى ٣٩٢ هـ

تأليف
الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني
المعروف بجامع العلوم
المتوفى ٥٤٣ هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور محمد خليل مراد الحربي

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

كتاب
شرح اللمع
في النحو

لأبي الفتح عثمان بن جني
المتوفى ٣٩٢ هـ

تأليف

الشيخ أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني
المعروف بجامع العلوم
المتوفى ٥٤٣ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد خليل مراد الحربي

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: Šarḥ al-Luma'
(A book in Arabic Syntax)

Author: Jāmi' al-'ulūm

Editor: Dr. Muḥammad Ḫalīl Murād al-Ḥarbī

Publisher: Dar Al-kotob Al-ilmiyah

Pages: 400

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: كتاب شرح اللمع في النحو

المؤلف: جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي

المحقق: د. محمد خليل مراد الحربي

الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 400

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الأولى

هذا الكتاب بالأصل موضوع رسالة نال بها المؤلف درجة الدكتوراه من كلية الآداب في جامعة بغداد تحت إشراف الأستاذ الدكتور طارق عبد عون الجنابي.

ISBN 2-7451-4863-X (10 dig)
ISBN 978-2-7451-4863-6 (13 dig)
90000
9 782745 148636

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت

الطبعـة الأولى
٢٠٠٧ م ـ ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (٩٦١ ١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢/١١/٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ — ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ — رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد فإن شرح اللمع لجامع العلوم أثر في علم النحو نفيس شاء الله تعالى أن يجعل تحقيقه موضوع رسالتي للدكتوراه.

وإن طبيعة الدراسة في مثل هذا الفن أملت علي تقسيم العمل على قسمين الأول للدراسة والثاني لتحقيق نص الشرح.

أما قسم الدراسة فقد اشتمل على خمسة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول تناولت فيه حياة جامع العلوم فتكلمت عن اسمه ومولده ووفاته وعما خلف لنا من الآثار فاستطعت أن أحصي كتبه وتحدثت عن مكانته العلمية.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن شرح اللمع عن اسمه ونسبته الى جامع العلوم وبينت الطرائق التي سلكتها للتحقق من ذلك كما إني تحدثت عن منهجه في تقديم مادته العلمية.

المبحث الثالث: وعنونته ((بين يدي شروح اللمع الأخرى)) إذ انتخبت فيه خمسة من شروح اللمع وقعت بين يدي كلها لما تزل مخطوطة أو غير منشورة عدا شرح اللمع لابن برهان فقد حقق ونشر وصفت مزاياها ومناهجها وقيمتها العلمية وكانت غايتي من ذلك هو إيضاح موقع شرح اللمع لجامع العلوم من تلك الشروح ثم الكشف عن تلك الشروح لأنها تمثل بعضا من ذخائرها النفيسة.

المبحث الرابع: تناولت فيه المذهب النحوي لجامع العلوم وقطعت بأنه بصري المذهب دون تردد أو ترجيح كما إني تعرضت الى بعض من آرائه النحوية من خلال رده واستدراكاته على النحويين السابقين.

المبحث الخامس: وقد استعرضت فيه موقف جامع العلوم من النحويين السابقين من رجال المدرستين البصرية والكوفية فبينت موقفه إزاء خمسة من النحويين البصريين وثلاثة من النحويين الكوفيين ليكون التمثيل مستوعبا لحاله مع رجال المدرستين ثم أتيت على الخاتمة ونتائج البحث إذ أثبت ثلاث عشرة نتيجة ثم وصفت المخطوطة وأفضيت الى السبل التي سلكتها في تحقيق النص.

وأما القسم الثاني وهو تحقيق الشرح فقد وثقت ما ذكر من آراء أو استشهد به من قرآن وحديث وأثر وشعر وبحسب ما أقدرني الله عليه من مظانها ومن آثار سابقيه أو لاحقيه.

وبعد ذا وذاك فإني أبقى أتلو آيات الشكر والامتنان وأدعو الله العلي القدير أن يحفظ ويمد في عمـــر أستاذي الكبير الدكتور طارق عبد عون الجنابي لما أولانيه من الفضل العميم الذي لا ينسى يوم كرمني بإهدائه إياي هذه المخطوطة النادرة الوحيدة في العالم ثم الإشراف عليها رسالة للدكتوراه.

المحقق

القسم الأول/ الدراسة

المبحث الأول

حياة جامع العلوم ومكانته العلمية

١- حياته:

أ- اسمه ومولده ووفاته:

هو الشيخ، الإمام، الأجل، نور الدين، جامع العلوم، أبو الحسن، علي بن الحسين بن علي، النحوي، الضرير، الباقولي، الأصبهاني [١].

لم تذكر المصادر التي اطلعت عليها، سنة ولادته، إذ لم يكن يعتنى بوفاة المؤلف إلا بعد أن يشتهر، وقليل من المؤلفين من ذكرت سنة ولادته، ومع ذلك قد يختلف كتاب التراجم في سنوات وفيات كثير من المشاهير، فذكر بعضها أنه كان حياً سنة (٥٣٥هـ) [٢]. وذكر بعض آخر أن وفاته كانت سنة (٥٤٣هـ) [٣].

الغريب أن المصادر التي ترجمت له، لم تذكر شيوخه، أو من أخذ عنه علومه، كما لم تذكر من تتلمذ له، وأفاد منه، ووصفته؛ بالشيخ، والإمام نور الدين، وجامع العلوم، والنحويّ، وكلها أوصاف وألقاب تدل على التجلة الكبيرة التي حظي بها لدى مترجميه، فوصفوه ولقبوه بذلك، وأما (الباقولي)؛ فلم أجد من ذكر عن هذه النسبة شيئاً، والباقولي في اللغة: هو الكوب، أو الكوز بلا عروة [٤]، فلعل أباه أو عائلته شهرت بصناعة البواقل؛ أي: الكيزان، فنسبت إلى هذه المهنة، فلحقت هذه النسبة جامع العلوم؛ فلقب بـ(الباقولي)، وأما (الأصبهاني)؛ فلأنه نشأ في أصبهان، أحد أقاليم إيران المشهورة [٥]. وذكر القفطي أن له ولداً اسمه الصفي [٦].

ب- كتب جامع العلوم

لجامع العلوم مصنفات كثيرة، فقد كان مولعاً بالتأليف؛ ولا سيما بما له اتصال بعلوم القرآن الكريم، وعلم النحو. فمن كتبه التي عرفت عند الدارسين، والباحثين، تراثا غالياً، يرى النور، ويرى العلماء النور فيه، هي:

١- الجواهر: وهو الكتاب الذي حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري باسم (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)، وطبعته دار الكتاب اللبناني عدة طبعات بثلاثة أجزاء.

---

(١) مخطوطة الكشف: صفحة العنوان، ضمن رسالة، الجامع النحوي ١: ٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٣: ١٦٤، وإنباه الرواة ٢: ٢٤٧، ونكت الهميان ٢١١، والبلغة ١٥٥، وبغية الوعاة ٢: ١٦٠ وكشف الظنون ٢: ١٤٩٣، وهدية العارفين ١: ٦٩٧، والأعلام ٥: ٩٠ ومعجم المؤلفين٧: ٧٥.

(٢) كشف الظنون ١: ٦٠٣، ومعجم المؤلفين، ٤: ٧٥.

(٣) هدية العارفين ١: ١٩٧، وفهرس المخطوطات العربية في صوفيا /منشورات دمشق ٢: ١٣٠، ١٣١.

(٤) أساس البلاغة (بقل)٤٧.

(٥) معجم البلدان ١: ٢٠٦-٢١٠.

(٦) إنباه الرواة ٢: ٢٤٧.

وقد حقق نسبة هذا الكتاب إلى جامع العلوم، الأستاذ أحمد راتب النفاخ [(١)]، على سبيل الرجحان [(٢)]؛ إذ وجد أن جامع العلوم قد أكثر في كتابه (الكشف) من الإحالة على كتاب بهذا الاسم، وقد أورد أحد عشر موضعاً أحال فيها من (الكشف) على (الجواهر).

وقد وجدت تلك الإحالات كلها في المطبوع بـ(إعراب القرآن) المنسوب للزجاج، منها على سبيل المثال:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [(٣)]... قيل في قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ الآية. إن اللام زائدة وهو استثناء مقدم، والتقدير: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم، وقد ذكرناه في (الجواهر) بأتم من هذا [(٤)].

ب- وقوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [(٥)] ...وأما العامل في قوله (فإذا هي) فقوله: (شاخصة)، وقد ذكرته في (الجواهر) [(٦)].

ثم قطع باسم هذا الكتاب ونسبته إلى جامع العلوم، الدكتور محمد الدالي فأضاف إلى ما أورد الأستاذ النفاخ خمسة مواضع أخر، استخرجها من (الكشف) أحال فيها جامع العلوم إلى (الجواهر) [(٧)]، ووجدها هي في المطبوع، فقال: ((فهذا الكتاب المطبوع باسم (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج، إنما هو (الجواهر) لجامع العلوم الأصبهاني، غير شك)) [(٨)].

٢- شرح اللمع: وهو موضوع دراستنا هذه.

٣- الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة، رسالة دكتوراه، لعبد القادر عبد الرحمن السعدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، عام ١٩٨٦م.

وأما الكتب التي ذكرها العلماء له في مصنفاتهم، أو ذكرها هو في كتبه الثلاثة المذكورة آنفا، في أثناء الإحالة عليها، أو وجود المطلب فيها، فهي:

١- الاستدراك على أبي علي: وفيه استدرك جامع العلوم على أبي علي الفارسي، في

---

(١) حققها بمقالين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٤٨ ج٤: ٨٤٠-٨٦٣. عام ١٩٧٣م، والمجلد ٤٩ ج١: ٩٣-١١٢ عام ١٩٧٤م.

(٢) المقال الثاني ٩٣، ١١٢، حيث قال: ((وأغلب ظني أن اسمه الصحيح: الجواهر.. ولا يعدو أن يكون ظنا من الظن يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان)).

(٣) ٣: سورة آل عمران ٧٣.

(٤) الكشف ١: ١٨٨-١٨٩، والجواهر (إعراب القرآن) ١: ١١٢-١١٣.

(٥) ٢١: سورة الأنبياء ٩٧.

(٦) الكشف ٢: ٦٥٠-٦٥١، والجواهر ٢: ٧٠٥، والمقال الثاني للنفاخ ٩٨-٩٩.

(٧) مقالة الدكتور محمد الدالي المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٦٦ ج١: ٧٧-١٠٦ عام ١٩٩١، والتي بعنوان: كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم الأصبهاني.

(٨) مقالة الدكتور الدالي ١٠٦.

كتابه (الحجة في علل القراءات السبع) [١]، وقد ذكره في (الكشف) [٢]، وأشار إليه بـ(الكُتَيِّب في المسائل المأخوذة عليه) [٣]، وبـ(المسائل التي على أبي علي) [٤]، كما ذكره في (الجواهر) [٥] باسم (المستدرك).

٢- البيان في شواهد القرآن: ذكره في (الكشف)في عدة مواضع [٦]، وفي (الجواهر)[٧].

٣- التتمة: ذكره في (الجواهر) [٨]، ولم يذكر شيئاً عن موضوعه.

٤- الخلاف بين النحاة: وقد أشار إليه في (الكشف) [٩]، و(الجواهر) [١٠]و(شرح اللمع) [١١].

٥- الشامل: ذكره في (الكشف) عندما أتى على سورة الناس، آخر سور القرآن؛ إذ قال ((وهذا آخر ما خرج من كشف المشكل، وقد أمللته بعد تصنيف؛ الجواهر، والجمل، والشامل، والاستدراك على أبي علي، والبيان في شواهد القرآن)) [١٢].

٦- شرح كتاب عثمان، وسماه (مسائل عثمان) ذكره في (الكشف) [١٣].

٧- المجمل في شرح الجمل لعبد القاهر: ذكره في (الكشف) ونسبه إليه الصفدي [١٤]، والسيوطي[١٥].

٨- نتائج الصناعة: سماه (النتائج)، ذكره في (الكشف) [١٦].

٩- الوقف: ذكره في (الكشف) [١٧].

وبهذا يكون ما خلف جامع العلوم، اثني عشر كتاباً، تسعة منها لما تزل في ضمير المجهول.

٢- مكانته العلمية:

يعد جامع العلوم أحد كبار أئمة العربية في المئة السادسة للهجرة [١٨]. وليس هناك أدل على مكانته العلمية من إطلاق الكثير من الألقاب عليه؛ إذ كانت تلك الألقاب تدل على رسوخ قدمه،

---

(١) معجم الأدباء ١٣: ٦٥، ١٦٦، وبغية الوعاة ٢: ١٦٠.

(٢) الكشف ٨٩٩.

(٣) الكشف ٨٣٤.

(٤) الكشف ٨٩٩.

(٥) الجواهر ٢: ٦٤٠، ٦٨٤، ٨٣٥.

(٦) الكشف: ١٠٢، ٢١٨، ٤٠٣، ٩٠٨، ٩١٢.

(٧) الجواهر: ٢: ٥٩٤، ٦٨٤.

(٨) نفسه: ٢: ٥٩٥.

(٩) الكشف: ١: ١٩٢.

(١٠) الجواهر: ١: ١٠٦ باسم (الخلاف) و١: ١٢٨، ١٢٩ باسم (المختلف) و١٧١ باسم (الاختلاف) و٢: ٦٥٨ باسم (الخلاف).

(١١) شرح اللمع لجامع العلوم: ٢٣٨، ٢٥٦، ٣٨١.

(١٢) الكشف: ٢: ١٠٩٥.

(١٣) الكشف ١: ٢١٨.

(١٤) نكت الهميان: ٢١٦.

(١٥) بغية الوعاة: ٢: ١٦٠.

(١٦) الكشف: ١: ٢١٨.

(١٧) نفسه: ٢: ٧٧٦.

(١٨) مقالة الدكتور محمد الدالي المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد ٦٦ ج ١: ٣٩٣ -٤١٦ عام ١٩٩١م.

وتمكنه من فنه، فهو: الإمام، والجامع، والنحوي والبصير، وجامع العلوم، وواحد الزمان [١].

غير أن أشهر تلك الألقاب هو لقب (جامع العلوم) [٢]. وهو اللقب الذي غلب عليه، وأنا أقطع بهذه الغلبة، يدفعني إليها أمران:

الأول: أن هـذا اللقـب كان قد زين صفحة العنوان الأولى، من كتاب الكشف، إذ جاء العـنوان هكذا: " كتاب الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة، صنعة الشيخ الإمام الأجل نور الدين، جامع العلوم، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي النحوي، تغمده الله برحمته، وألبسه لباس مغفرته)) وقد كان نسخ سنة (٥٨٢هـ) [٣].

الثاني: أن الشيخ الطبرسي، قد صرح في تفسيره بهذا اللقب حيث قال: ((وأخذ عليه (أي على أبي علي الفارسي) البصير النحوي، الملقب بجامع العلوم)) [٤]

لذا لا أجد اختيار لقب (الجامع النحوي) بحسب ما ذهب إليه الدكتور عبد القادر السعدي، عنواناً لرسالته، سديداً.

وأرى أن إطـلاق العلمـاء عليه لفظ (الجامع النحوي) أو (الجامع) هو من باب الاجتزاء بالمضاف دون المضاف إليه، وبالمضاف إليه دون المضاف؛ وهو من سنن الكلام في لغة العرب، وباب من النحو معروف [٥].

فإذا قيل: (الجامع النحوي) و(الجامع)، فالأصل فيه: جامع العلوم النحوي، وجامع العلوم على حد قوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [٦]؛ أي: كل الأنام، ومنه مما فيه (أل) قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [٧]. أي: نصف الميراث.

ومما يدل على علو منزلته العلمية، وشهرته، وبعد صيته، واحترام العلماء إياه أنه بعث ببيت للفـرزدق، إلى علمـاء خراسـان يسألهم عن معناه، ثم مبادرة أولئك العلماء، في الإجابة عنه، وشرحه [٨].

والبيت هو:

فَلَيْسَتْ خُراسانَ التي كَانَ خالدٌ   بها أسدٌ، إذْ كَانَ، سَيْفاً أميرُها [٩]

ومعنى البيت كما شرحه جامع العلوم، في (الجواهر) [١٠]:

((وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً، إذ كان أسد أميرها)).

---

(١) مجمع البيان ٣: ٤٧١.

(٢) إنباه الرواة: ٢: ٢٤٧، والبلغة ١٥٥.

(٣) الجامع النحوي ١: ٧٣ (المقدمة).

(٤) مجمع البيان ١٠: ٤٠٩.

(٥) الجواهر: ١: ٤١، ٢: ٦٥٣.

(٦) ٢٧: سورة النمل ٨٧.

(٧) ٤: سورة النساء ١١.

(٨) معجم الأدباء ١٣: ١٦٤، وبغية الوعاة ٢: ١٦٠.

(٩) البيت من الطويل، لم أجده في ديوان الفرزدق، وهو في الخصائص ٢: ٣٩٧ بلا نسبة، وفي الجواهر ٢: ٧٠٥ وفيه الذي بدل التي.

(١٠) الجواهر ٢: ٧٠٥.

فنفصل بين اسم (كان)، وهو (خالد) وبين خبرها الذي هو (سيفاً) بقوله (بها أسد إذ كان)، بمعنى: أن خراسان، أيام ولاية خالد، خير منها أيام ولاية أخيه أسد، وقد وهم ابن جني؛ إذ زعم أن خالداً هذا هو خالد بن الوليد (١)، وإنما هو خالد بن عبد الله القسري، وأسد هو أخوه، كانا قد وليا العراق وخراسان، في العصر الأموي سنة (١٠٦هـ وعزلا سنة ١٠٩هـ) (٢). وخالد هذا من ممدوحي الفرزدق.

وكان جامع العلوم؛ مجلاً لعلم النحو، مولعاً به، مكبرا لفائدته، إذ وصف النحوي بالشهاب الثاقب؛ حيث روت العلماء عنه، أو له ثلاثة أبيات، يحض فيها على تعلم النحو، وهي:

أحبب النحو من العلم فقد ... يُدركُ المرءُ به أعلى الشرَفْ

إنما النحوي، في مجلسه ... كشهابٍ ثاقبٍ بينَ السَّدَفْ

يخرُجِ القرآنُ من فيهِ كما ... تخرجُ الدرّةُ من بينِ الصَّدَفْ (٣)

وقد أثنى على جامع العلوم معاصروه من العلماء الذين نقلوا عنه؛ إذ وصفوه بأجمل الوصف وأبلغه، ومن هؤلاء العلماء الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) حيث نقل عنه في تفسيره (مجمع البيان) مشيراً إلى مكانته العلمية، قائلاً: ((وقال البصير، وهو واحد زماننا في هذا الفن)) (٤). وذكره مرة أخرى، يصفه بـ((الإمام النحوي البصير))، ولا يخفى علينا ما في كلمة (البصير) من التلميح البعيد، والمعنى الطريف؛ لأن جامع العلوم، كان ضريراً، فوصفه الطبرسي بالبصير، لا الضرير، اعترافاً بعلميته، وإعظاما لمنزلته، ونجده ثالثة ينقل عنه ويصفه بـ((البصير النحوي الملقب بجامع العلوم)) (٥).

هذا، وقد نقل من ترجم لحياته من العلماء الذين جاؤوا بعده بأنه: ((في النحو والإعراب كعبة، لها أفاضل العصر سدنة، وللفضل بعد خفائه أسوة حسنة)) (٦).

وأجد أن أكبر ميزة لجامع العلوم، تنبئ عن المكانة العلمية التي استحقها في نفوس معاصريه، ومن بعده هي اعتداده بنفسه، واطمئنانه إلى ما عنده من بضاعة العلم النفيسة؛ فلم ينكر أحد استدراكه على أبي علي الفارسي، وعلى عبد القاهر الجرجاني، وهما هما في طول الباع بهذا الفن! بل قالوا: ((وهذا الإمام (أي جامع العلوم) استدرك على أبي علي الفسوي، وعبد القاهر، وله هذه الرتبة)) (٧).

فعبارة: ((وله هذه الرتبة)) تبين مكانته العلمية، وتعطيه الحق في الرد والمناقشة والاستدراك،

---

(١) الخصائص ٢: ٣٩٧.
(٢) البداية والنهاية ٩: ٢٣٤، ٢٥٩.
(٣) معجم الأدباء ١٣: ١٦٦، وإنباه الرواة ٢: ٢٤٩، والبلغة ١٥٥.
(٤) مجمع البيان ٤: ٤٧١.
(٥) نفسه ١٠: ٤٠٩.
(٦) معجم الأدباء ١٣: ١٦٥، ونكت الهميان ٢١١، وبغية الوعاة ٢: ١٦٠، وروضات الجنات ٥: ٢٥١.
(٧) معجم الأدباء ١٣: ١٦٥، وبغية الوعاة ٢: ١٦٠.

وستأتي - إن شاء الله - في مبحث (المذهب النحوي لجامع العلوم وآراؤه) نكت من مناقشته لسابقيه، من النحويين واستدراكاته عليهم، وستجد بحق أنه وإن كان رجلاً لاحقاً، قد سبق السابقين.

المبحث الثاني
شرح اللمع، لجامع العلوم ومنهجه فيه:

شرح اللمع:

وهو الكتاب الثالث [١]، من كتب جامع العلوم، التي شاء الله تعالى أن ينفض عنها غبار الزمن الدائر، على أيدي الباحثين فكانت دراسته وتحقيقه قد أمليا عليَّ أن أتكلم على الأمور الآتية:

١- اسم الكتاب:

ورد اسمه على الصفحة الأولى من المخطوط بعنوان (كتاب شرح اللمع في علم النحو) [٢].

وعلى الصفحة الثانية، وبخط كبير جاء بعنوان (كتاب شرح اللمع) [٣]، وهو العنوان الذي اخترته لهذه الرسالة؛ لثلاثة أسباب:

الأول: أن عبارة (في علم النحو) أحسبها كانت تزيداً أضافه الناسخ من عنده؛ ليبين للقارئ عما يشتمل عليه هذا الكتاب من أصناف العلم.

الثاني: أن جميع من ترجموا لجامع العلوم ذكروا هذا الكتاب بقولهم: ((وله كتاب شرح اللمع)) [٤].

الثالث: ذكر الناسخ نفسه هذا العنوان، في آخر الشرح، حيث قال: ((فهذا آخر كتاب شرح اللمع)) [٥].

٢- نسبة الكتاب:

ونسبة شرح اللمع إلى جامع العلوم، نسبة قطعية، بالأدلة الآتية.

الأول: أن العلماء الذين ترجموا لجامع العلوم ذكروا له هذا الكتاب، كما سبقت الإشارة إليه.

والثاني: أن الذين وصفوا مخطوطة هذا الكتاب، ذكروا أولها، بعد البسملة وهي قوله: ((الحمد لله رب العالمين، وصلواته على رسوله، محمد وآله الطيبين الطاهرين، قال أبو الفتح)) [٦] وخاتمتها، وهي قوله: (فهذا آخر كتاب شرح اللمع، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على

---

(١) الكتاب الأول هو: الجواهر، والكتاب الثاني هو: الكشف.

(٢) مخطوط كتاب شرح اللمع: ١.

(٣) نفسه: ٢.

(٤) معجم الأدباء ١٣: ١٦٦، وإنباه الرواة ٢: ٢٤٩، ونكت الهميان ٢١١، والبلغة ١٥٥، وهدية العارفين ١: ٦٩٧.

(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٤١٦.

(٦) شرح اللمع ١: أ.

محمد المصطفى وآله الطاهرين)[1].

وهذا دليل ناصع، وحجة بالغة، على نسبة هذا الكتاب إلى جامع العلوم؛ إذ إن هذا الافتتاح والاختتام، هو عينه في شرح اللمع.

الثالث: أن جامع العلوم نفسه، ذكر في شرح اللمع، كتابيه: الكشف، والمختلف؛ إذ أحال علـى الأول، فقال: (وقد ذكرت هذا في الكشف، بأتم من هذا) [2]، وأحال على الثاني، فقال: (وقد ذكرنا هذا في المختلف مستقصى) [3].

وهذا من أقوى الأدلة، وأعلاها في القطع بنسبة (شرح اللمع) إلى جامع العلوم.

٣- منهجه فيه:

يستطيع دارس شرح اللمع أن يتلمس فيه النهج الآتي:

١- أبواب الكتاب:

سـار جامع العلوم، في ترتيب أبواب كتابه، على نهج ابن جني في لمعه، ولم يخالفه قط في تقـديم أو تأخير، أو تسمية أو دمج، فابتدأ بأجزاء الكلام، وباب المعرب والمبني، وانتهى بباب الإمالة؛ كما بدأ ابن جني، وكما انتهى.

٢- التعامل مع النص:

أ- يتناول جامع العلوم، نص ابن جني بعبارة (قال أبو الفتح)، وابتداء كلامه بعبارة (قلت) ولا يلتزم بها أحيانا، وهو يتصرف كثيراً، في نص ابن جني بالتقديم، والتأخير، والصياغة والزيادة، بمـا لا يخـرج عن روح النص، وأكتفي بالمثال الآتي: جاء في لمع ابن جني، في باب المعرب والمبني، ما نصه: (الكلام في الإعراب والبناء على ضربين: معرب ومبني، والمعرب على ضربين: الأول: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع وماعداهما من سائر الكلام فمبني) [4].

نقـل جامـع العلوم، هذا النص بعد عبارة (قال أبو الفتح) على النحو الآتي: (الكلام في الإعـراب والبناء، على ضربين: معرب ومبني فالمعرب على ضربين: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع وما عداهما من سائر الكلام، فمبني غير معرب) [5].

ففي المقارنة بين النصين، تجده قد تصرف في ثلاثة مواضع:

الأول: استأنف بالفاء بدل الواو، فقال: فالمعرب.

الثاني: قال على ضربين: أحدهما، بدل الأول.

الثالث: زاد عبارة ((غير معرب)) على الأصل.

وهـذا الـنهج يمتد على مساحة الكتاب كله، فرأيت أن لا ألتفت إليه، في التحقيق، لعدم جدوى ذلك معرفياً.

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١.

(٢) نفسه ١٩٦.

(٣) نفسه ٢٣١.

(٤) اللمع في العربية ٥٥.

(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٣: أ، ب.

ب- قد يترك جامع العلوم شرح اللمع بالقول، ويستغني عن عبارة (قال أبو الفتح)، ويكتفي بعنوان الباب فقط كما صنع ابن برهان، والثمانيني، كل منهما يشرح، ونص ابن جني في ذهنه، وكأنه أثبته بالقول، وهذا لديه كثير أيضا، ومن الأمثلة على ذلك: (باب إعراب الاسم المعتل؛ إذ بدأه بعد العنوان، بقوله:الاسم المعتل: ما كان آخره ياءاً قبلها كسرة أو ألفا.. الخ) [١].

ونص ابن جني في اللمع: (الاسم المعتل على ضربين: منقوص، ومقصور) [٢].

ح- ترك جامع العلوم الكثير من الأبيات التي استشهد بها ابن جني في لمعه فلم يستشهد بها أو يشرحها، فمنه قوله، في باب المفعول معه:

فكونوا أنتم، وبنو أبيكم   مكان الكليتين من الطحال [٣]

وقول الآخر، في باب: لا، في النفي:

فلا لغوٌ، ولا تأثيمَ فِيها   وما فاهوا بِهِ، أبدا، مُقيمُ [٤]

٣- الاستشهاد:

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم: كان للقرآن الكريم النصيب الأوفر في الاستشهاد عند جامع العلوم، وقد احتفل به احتفالاً عظيماً، وجعله في الصدارة من شواهده، وعاب من قدم عليه الشعر في الاستشهاد، إذ استهجن ولوع ابن جني في الاستشهاد بالشعر؛ فقال: (فإذا نظرت إلى عثمان)[٥] وقد أخذ في تعداد الشواهد على أصل واحد [٦]، فاعلم أن أفضل منه وأنبل، وأخص وأحسن مقالاً من بدل شواهده من الشعر بشواهد من التنزيل.. ألا ترى أنه عليه السلام قال: (أهل القرآن هم أهل الله وخاصته، ولم يقل: أهل أبيات ذي الرمة، ولا أبيات النابغة، فلم أفنيت عمرك[٧] في تعداد هذا.. وأين أنت من قوله: ﴿لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ [٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [٩]. وقوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [١٠]، وقوله: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾ [١١]، وقوله: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [١٢]. أفترى هو في حكايته: جاءته كتابي [١٣]، هذا فائزاً بالحظ الأوفى، أم الذي يعد لك هذه الآي) [١٤].؟!

وقال أيضا: (وإنما ينبغي أن تعنى بالشواهد من التنزيل، وطلب المعاني من الكتاب في التنزيل، بعد إحكام ظاهر التنزيل، يسمح لك بهذه الأشياء، فإن خالفت هذه الصفة تحقق فيك

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ٣٤.
(٢) اللمع في العربية ٦٢.
(٣) نفسه ١٣٢.
(٤) نفسه ١١١.
(٥) الكشف ٦٣٥، ٦٥٤، ٦٥٧.
(٦) الخصائص ٢: ٤١١، والجواهر ٢: ٦٧٥.
(٧) الخطاب لابن جني.
(٨) ٢: سورة البقرة ٦٩.
(٩) ٦: سورة الأنعام ٧٨.
(١٠) ٧: سورة الأعراف ٥٦.
(١١) ١٨: سورة الكهف ٩٨.
(١٢) ٢: سورة البقرة ٢٧٥.
(١٣) الخصائص ٢: ٤١٦.
(١٤) الكشف ٢: ٦٥٤.

المثل السائر [١]. : كطالب القرن جدعت إذنه) [٢].

ونظـــرة في فهرســـي الشواهد القرآنية، والقراءات، في هذه الرسالة، تنبيك عن شغف هذا الرجل في الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ب- الاستــشهاد بالــشعر: رغـــم أن جامـــع العلوم، قدم القرآن الكريم، على الشعر في الاستـــشهاد؛ فقـــد استشهد بالشعر كثيراً، إذ استشهد في شرحه بثلاث مئة وستين بيتاً، وكان مـــنهجه في إيراد الشاهد الشعري، أن يذكر البيت كاملاً في الغالب، أو يذكر صدره، أو عجزه أحيانا، أو يذكر بعضه أحيانا قليلةً، مكتفياً بموطن الشاهد فيه، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

وإنني حيثُما يَسْري الهوى بَصَري ... من حيثُما سَلَكُوا آتي فأنظُور [٣]

وقول آخر:

كَتائِب يُرْدِي المقرِفينَ نَكالُها [٤] ... .

وقول آخر:

.... والكافُونَ ما جَرَمُوا [٥]

هـــذا وقـــد جنح في الاستشهاد إلى الشعراء الجاهليين والإسلاميين والأمويين وأما الشعراء العباسيون فلم يستشهد لأحد منهم، سوى المتنبي، إذ استشهد بشعره للنحو واللغة [٦]، ومن أمثلة ذلك ما ذكره للاستشهاد لـــ (من) الموصوفة، قال: قال الشاعر (أي المتنبي):

لا افتخارٌ إلاّ لمنْ لا يضُام ... مدركٍ، أوْ مُحاربٍ لا يَنامُ [٧]

ويبدو لي أن جامع العلوم كان معجباً بعبقرية المتنبي؛ إذ لا أظنه يجهل استشهاد النحويين لـــ (من) الموصوفة، بقول سويد بن أبي كاهل اليشكري:

ربَّ مَنْ انضجتُ غيظاً قَلْبَه ... قدْ تمنَّى لي مَوْتاً لمْ يطعْ [٨]

وقول كعب بن مالك:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حب النَّبي محمد إيانا [٩]

وقول الفرزدق:

اني وإياك، إذ حلَّت بأرحلنا ... كمن بواديه بعد المَحْلِ ممْطُور [١٠]

---

(١) الكشف: ٢: ٦٥٧.

(٢) مجمع الأمثال ٢: ١٣٩ رقم (٣٠٢٢).

(٣) نفسه ٢١٨. (٢) نفسه ٣٠٩.

(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٨.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ٥٣، ٦٤، ٣٢٠، ٤٠٣.

(٧) شرح اللمع لجامع العلوم ٤٠٣.

(٨) المفضليات ١٩٨، والمغني ١: ٣٢٨.

(٩) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٠.

(١٠) ديوانه ١: ٣٦١، والمغني ١: ٣٢٨.

ج - الاستشهاد بالحديث الشريف: كل أبناء هذه الأمة يقرون أن الحديث النبوي الشريف، يأتي بعد كلام الله، جل شأنه، في علو الطبقة والفصاحة والبلاغة وصحة العبارة ومتانة التركيب، وجمال الأداء، فكان ينبغي أن يلي القرآن الكريم، في قوة الاستشهاد، والمصدر الثاني في الاحتجاج نحواً أو لغةً.

غير أن الحديث الشريف، لم يلق هذا الاهتمام من النحويين الأوائل، وبقوا صامتين؛ حتى جاء أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الضائع المتوفى سنة (٦٨٦هـ) فعلل عدم احتجاج النحويين بالحديث لكونه مروياً بالمعنى [(١)].

لذا نجد جامع العلوم يجري على سنن من سبقه من النحويين الأوائل، في مسألة الشاهد النحوي وشرائطه، فكان استشهاده من الحديث قليلاً، إذ استشهد به سبع عشرة مرة فقط.

٤- مصادر شرح اللمع: إن كتاب سيبويه يأتي في المقدمة من الكتب التي استقى جامع العلوم معارفه منها، فنهل من هذا الكتاب ما شاء الله له أن ينهل، فلا غرو أن نجد جامع العلوم ناقلاً منه، ومودعا شرحه آراء سيبويه والخليل ويونس. ثم نجده قد وعى آراء المبرد وأبي الحسن الأخفش والفراء فيتعرض لآرائهم ناقلا لها أو راداً عليها، فهؤلاء العلماء جميعاً يلقون بظلالهم في شرح اللمع لجامع العلوم، أيضا.

وابن السراج، في أصوله، من مصادره المهمة؛ إذ صرح بالنقل من كتابه عدة مرات[(٢)].

ويعد أبو علي الفارسي، بكتبه الثلاثة: التذكرة، والحجة، والإيضاح، المصدر الأكبر، بعد كتاب سيبويه، إذ كان جامع العلوم، كثير الأخذ من هذه الكتب الثلاثة، ولا سيما الحجة، وقد ذكرها جميعاً في شرحه، وكان مولعاً بآراء أبي علي وتتبعها.

٥- العلة النحوية: كلنا يعلم أن علل النحو ليست موجبةً، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس[(٣)]، يتوصل بمعرفة تلك الأوضاع والمقاييس إلى تعلم كلام العرب وضبطه، وعلة مجيئه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، أو مبنياً، أو معرباً، أو على هذا الوزن، أو ذاك، إلى غير ذلك.

وقد كانت العلة عند النحويين، مطلباً مهماً، حرصوا على ذكره وتأشيره في مصنفاتهم؛ إذ نجد التعليل النحوي والتوسع فيه، ماثلاً في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) وآثار من بعده، كالمقتضب للمبرد (ت ٢٨٦هـ) والأصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) والحجة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وعلل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١هـ) والخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) وثمار الصناعة للجليس النحوي (ت ٤٩٠هـ) وغيرهم.

واستقرى النحويون واللغويون ما وصل إليهم من كلام العرب، فدققوا في علله، حتى

---

(١) الاقتراح ٤٣، والخزانة ١: ١٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٦، ١٧.

(٢) شرح اللمع لجامع العلوم ٣، ٤، ٧٠، ٢٠٨.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

اطردت عندهم إعرابا وتصريفاً، واشتقاقاً، فإذا وجدوا ما خرج على تلك القوانين عدوه شاذاً [١]، وبحثوا عن علة، أو سبب لذلك.

وقسم الزجاجي، صاحب أقدم كتاب وصل الينا في علل النحو، العلة النحوية على ثلاثة أقسام [٢]:

٢ - العلة التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى معرفة ما يلحق كل كلمة من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وعن العامل فيها تلك الأحوال، وسمى العلماء هذه العلل بـ(العلل الأول)، وهي بحق عماد الاستقراء اللغوي، وأجل وسيلة لتعليم النحو، وتعلمه؛ لأن النحو، كما عرفه ابن جني هو: ((انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره ليلحق من ليس من أهل هذه اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم)) [٣].

٢- العلل القياسية:

وأما العلل القياسية، فهي أن يقال، مثلاً: لم نصب (إن) زيداً، قال الزجاجي، فيقال: لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول؛ فحملت عليه [٤].

وقد أطلق ابن السراج على هذا النحو من العلل (علة العلة) أو (العلل الثواني) [٥]. وأنكر ابن جني عليه ذلك، وعد ما مثل به شرحاً وتتمة للعلة، وهو قوله: إذا سئلنا عن علة رفع الفاعل، قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة [٦]. وأيد ابن مضاء القرطبي ابن جني في إنكارها؛ بل دعا إلى إلغائها، وقال: (إنها لا تفيدنا) [٧].

٣- العلل الجدلية النظرية:

وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية، فما يعتل في باب (إن) كأنْ يقال: من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أ بالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال، أم المتراخية.. ؟ إلى غير ذلك من السؤالات مما لا طائل تحته؛ وإنما هي من صنع

---

(١) الشاذ عندهم: هو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، أي فارق القياس، وشذ عن الأصول؛ إذ جعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وما خالف ذلك شاذاً.

ينظر: الخصائص ١: ٩٦، ٩٧، والتاج (شذذ) ٩: ٢٤٢.

أما القراءة الشاذة في القرآن الكريم، فهي القراءة التي فقدت أحد الأوجه الثلاثة للقراءة الصحيحة، وهي: صحة السند، وموافقة العربية، وموافقة الرسم.

ينظر: النشر في القراءات العشر ١: ٩، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٤٦، والقراءات القرآنية: تأريخ وتعريف ٥٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٣) الخصائص ١: ٣٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٥) الأصول ١: ٣٧، ٥٨.

(٦) الخصائص ١: ١٧٣، والاقتراح ٤٩.

(٧) الرد على النحاة ١٣١.

السائل، طلباً للجدل والنظر [١]. إذ معنى الجدل النظري، اللدد واللجاج في الخصومة [٢].

وهـــذا النوع من العلل أطلق عليه ابن مضاء القرطبي (العلل الثوالث) ودعا إلى إسقاطه؛ إذ ليس في تلك التعليلات نفع ولا فائدة في ضبط الألسنة [٣].

وأجد من الحري بمتكلمي العربية أن يعرفوا من العلل، العلل التعليمية؛ إذ عرفنا من الدرس النحوي أن (زيداً) مرفوع في (قام زيد)، لأنه فاعل ومنصوب في (إن زيداً قائم) لأنه اسم (إن) إلى ما لا حصر له من مشابهة هذه العلل.

وأولع جامع العلوم، في شرح اللمع، الولع كله بذكر العلل التعليمية فأفاد الدارس ثروة أيما ثروة؛ إذ زوده بالأسباب المستنبطة من كلام العرب، في أن يجري على ذلك السنن، وجل علله هي علل النحويين البصريين، وكان من شأنه أن يتتبع العلة ليزيدها إيضاحا، فيدلي في أثناء ذلك بكل ما هو مفيد من العلل المضافة والرأي النادر، له أو لمن سبقه من النحويين.

وأذكر، من باب التمثيل على اهتمامه بالعلة، مسألتين:

الأولى: علة بناء الأسماء.

قال ابن جني: (الاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف) [٤].

شرح جامع العلوم، هذه العبارة، فقال: (يعني أن الأصل في الأسماء الإعراب، فما بني منها، فلأنه يشابه الحرف، وحقيقة هذا الكلام أن الأسماء المبنية، منها ما بني لتضمنه معنى الحرف، نحو (من) إذا كان بمعنى الاستفهام، أو بمعنى الشرط كقولك: من في الدار ؟ فمعناه: أزيد في الدار أم عمـــرو ؟. وإنمـــا بني (من) لتضمنه معنى الهمزة، وكذلك إذا قلت: من يأتنا نكرمه، إنما بنيت لتضمنها معنى (إن).

ومنها ما بني لمشابهته الحرف، وذلك نحو (من) إذا كانت موصولة، كقولك: من في الدار أكرمته فـــ(من) هاهنا مبنية؛ لاحتياجها إلى الصلة، والصلة بعض الموصول، فـــ(من) كأنه بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب؛ فهو بمنزلة الحروف التي هي أداة، فكل ما لم يتضمن معنى الحروف، ولا يشبهه من الأسماء، فهو معرب) [٥].

الثانية: علة كون الفتحة في (مررت بأحمد) فتحة إعراب لا فتحة بناء:

قـــال جامـــع العلـــوم والفتحة في (مررت بأحمد فتحة إعراب، لا فتحة بناء لأن الشبهية بالأفعـــال [٦]، لا توجب البناء، وإنما تمنع الصرف، والشبهية بالحروف توجب البناء، وها هنا لم توجد الشبهية بالحروف؛ فلهذا قلنا: إن هذه الفتحة، في حالة الجر، فتحة إعراب لا فتحة بناء.

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٥.

(٢) المنطق ٣٧١.

(٣) الرد على النحاة ١٣١، والمدارس النحوية (شوقي ضيف) ٣٠٦.

(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ٧.

(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٨.

(٦) يعني أن (أحمد) على وزن الفعل فله شبه به.

فإن قلت: يجوز أن يكون هذا الاسم، في حالة الرفع والنصب معرباً، وفي حالة الجر مبنياً؛ لأن المعرب قد يعود مبنياً، هذا كما تقول في قولك: يا زيد؛ وذلك لأن (زيداً) معرب، ثم يطرأ عليه ما يبنيه، فكذلك أيضا، جاز أن يكون ها هنا في حالة الرفع والنصب معرباً، وفي الجر يعود مبنياً.

الجواب: قلنا ليس كذلك: وذلك لأن في المنادى، إنما بني لأنه وقع موقع المضمر فبني وها هنا لم يقع موقع المضمر، فلم يبن) [١].

ألا ترى كم ذكر من العلل، أو أتى به من المحاورة، حتى يصل بنا إلى أن الفتحة في (مررت بأحمد) فتحة إعراب لا بناء ؟!.

لقد وصل بنا إلى ذلك خلال الأمور أو التعليلات الآتية:

١. إن (أحمد) اسم على وزن الفعل.
٢. ما كان على وزن الفعل فهو يشبه الفعل.
٣. ما أشبه الفعل يعرب ولا يبنى.
٤. أشكل على نفسه؛ إذ من المعرب ما يعود مبنياً، كالمنادى، نحو (يازيد).
٥. دفع الإشكال بأن (زيداً) في المنادى يقع موقع المضمر؛ إذ التقدير يا أنت[٢].
٦. أحمد في (مررت بأحمد) لايقع موقع الضمير [٣]، فلا يبنى وهذا النهج من ذكر العلل التعليمية المتعددة للمسألة الواحدة، أو الأسلوب من (الفنقلة) نجده ماثلاً وجارياً على جميع موضوعات شرحه.

المبحث الثالث

بين يدي شروح اللمع الأخرى

حظـــي كتاب اللمع في العربية، لابن جني، بانتشار واسع لما تميز به من سهولة العبارة، واتباع المـــنهج التعليمـــي في: ترتيب الأبواب، وتهذيب القواعد، واختيار الشواهد، والإحاطة في إيراد الأمـــثلة، والعناية بالمصطلح النحوي إلى غير ذلك من السمات التي جعلت الناشئة والمتعلمين يقـــبلون علـــيه إقبالا شديداً؛ بدليل كثرة شروحه، واقتباس العلماء اسمه عنواناً لمؤلفاتهم في شتى فروع المعرفة، فهناك اللمع في الفقه، واللمع في التصوف، واللمع في الأصول [٤].

ومـــن أجل هذه المكانة التي احتلها كتاب اللمع في الدرس النحوي، فقد عني علماء النحو بشرحه، كل بحسب ما أوتي من حكمة هذا العلم؛ فجاءت شروحهم مختلفة في البسط والإيجاز، والعمق إلى غير ذلك من الفوارق، حتى بلغت عشرين شرحاً ونيفاً.

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ٣٣٣.
(٢) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٨٤.
(٣) لأنه في جملة خبرية، فلا يصح: مررت بـــ(هو).
(٤) كشف الظنون ٢: ١٥٦١-١٥٦٦.

وفيما يأتي تقويم لما وقع بين يدي من شروح اطلعت عليها، بعضها طبع وبعضها حقق ولم يطبع، وبعضها لما يزل مخطوطاً، وغايتي من هذه الموازنة، هو أن يرى الدارس، أو القارئ مكانة شرح اللمع لجامع العلوم، وقد مر عليه بين تلك الشروح واهتمام العلماء بلمع ابن جني، ورأيت أن أتناولها بحسب تسلسلها التاريخي.

١- شـــرح اللمـــع، المـــسمي بـــ(الفوائد والقواعد) [(١)]، لعمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة (٤٤٢هـ).

لقد اتبع الثمانيني في شرح اللمع المنهج الآتي:

أ- شرح اللمع شرحاً حراً، إذ أخذ من ابن جني العنوان فقط، ثم بدأ بشرح مضمون كلام ابن جني، وما نقل، مع طول شرحه، نصاً واحداً قط من اللمع.

ب- اعـــتمد على كتاب سيبويه خاصة، وأكثر النقل عنه، والإفادة منه، وأحيانا أخرى يكتفي بالأفكار التي يتحدث عنها سيبويه.

فمـــثال النص، قوله: (قال صاحب الكتاب: المبتدأ كل اسم ابتدأته) [(٢)]، و(إنَّ "قلت" وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها) [(٣)].

وقد جعل الثمانيني (على أن يحكى): ليحكى [(٤)].

وقال أيضا في باب البناء على الضم والكسر والفتح في الاسم والفعل والحرف: (وهم لا يجمعون بين ساكنين إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مشدداً) [(٥)].

فـــإن نصه في كتاب سيبويه [(٦)]: (هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز).

فـــإن الناظـــر في شرح الثمانيني، وكتاب سيبويه، يدرك تماماً مدى اعتماد الثمانيني على أفكار سيبويه، يقول الثمانيني: (فأما قولهم في الفعل: مد، وعض، فهذا عارض؛ لأنه في الأمر خاصة)[(٧)].

ويقول سيبويه: (اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كـــان مضموماً ضموه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: رد، وعض، وفر يا فتى) [(٨)].

فمثل بـــ(مد، وعض) كما مثل سيبويه بـــ(رد، وعض).

وقال: هذا في الأمر خاصة، كما قال سيبويه: وفر يا فتى، إذ عنى به الأمر خاصة أيضا.

ولم يحـــظ غير هذا الكتاب عنده بشيء، وإنما كان يكتفي بذكر بعض الآراء منسوبةً إلى أصحابها، وكثيراً ما كان يكتفي بقوله: قال بعضهم، وقال بعض النحويين، وقال قوم؛ مما يؤدي

---

(١) الفوائد والقواعد، رسالة دكتوراه، قدمها عبد الوهاب محمود الكحلة، إلى كلية التربية في جامعة الموصل، ١٤١٥هـ —١٩٩٥م.

(٢) نفسه ١٥٦.

(٣) الكتاب ١: ١٢٢.

(٤) الفوائد والقواعد ١.

(٥) نفسه ١٨.

(٦) الكتاب ٣: ٥٣٢.

(٧) الفوائد والقواعد ١٨.

(٨) الكتاب ٣: ٥٣٢.

ذلك إلى عسر الوقوف على تلك الآراء عند ذلك (البعض)، أو أولئك القوم [١].

ج- يتحدث، وفي ذهنه، كأنه يتحدث إلى المتعلمين، إذ كان منهجه يمتاز بتقسيم المسائل النحوية، وضرب الأمثلة، وسهولة العبارة، ووضوح المراد؛ ولا يغمض في كلامه إلا نادراً.

والإطـنـاب سمة من سمات أسلوبه، فكان يشبع المسألة النحوية إحاطة وإيضاحا عن طريق افتراض السؤال، ثم الإجابة عليه، ومن باب التمثيل على ذلك؛ قال في باب (حتى): ((فإن قيل: إذا كانـت (إلى) تقوم مقام (حتى) وهي أمكن منها في الغاية، و(الواو) تقوم مقام (حتى) وهي أمكـن منها في العطف. و(إنما) تقوم مقام (حتى) وهي أمكن في قطع الجمل التي بعدها؛ فهلا استغنوا عن (حتى) واطرحوها ؟!

قيل له: إن (حتى) لها معنى في نفسها لاتدل عليه الحروف، وإنما جاءت (حتى) لذلك المعنى خاصـة، وهو دلالتها على قوة ما بعدها، أو ضعفه، أو تحقيره، أو تعظيمه، ألا تراهم يقولون: (قدم الحاج حتى المشاة) فيدلون على ضعف المشاة، ويقولون: (مات الناس حتى الأنبياء) ليدلوا على تعظيم الأمر، ويقولون: (ظلم السلطان الناس حتى الصالحين) فيدلون على تعظيم الأمر، فهذا المعنى الذي تختص به (حتى) وجاءت لأجله)) [٢].

د- الشاهد النحوي: أكثر الثمانيني في شرحه، من الشاهد القرآني، وكان هو المقدم عنده، ثم الشاهد الشعري، إذ دار في كتابه أغلب ما دار في مصنفات النحويين قبله، فاستشهد بكثير من الشعر، يلي ذلك أمثال العرب وأقوالهم، وقل استشهاده بالحديث النبوي الشريف.

هـــ- التعليل: علل الثمانيني الظواهر النحوية بعللها المعروفة، وربما علل بأكثر من علة للظاهرة النحوية.

وجــل تلك العلل هي العلل التعليمية، ولا يركب متن العلل الجدلية إلا نادراً منها تعليله في حمل الجر على النصب في مالا ينصرف في نحو ((مررت بأحمد)) حيث قال: ((ولما حذفوا الجر جعلوه تابعاً للنصب لأنهما أخوان ويتقاربان)) [٣].

و- لهجات العرب: يتعرض الثمانيني في أثناء مباحثه النحوية، إلى لهجات العرب، ويسميها (لغـات)، فإذا ما استشهد لواحدةٍ من تلك اللهجات، قال: هذه لغة طيئ، أو لغة سليم، أو لغة عكل.

ومـن الأمـثلة على ذلك قوله في لزوم الألف المثنى في الأحوال الثلاثة، نحو (أحب منها الأنف والعينانا)، إنها لغة بني العنبر، وبني الهجيم، وبني الحارث [٤].

وكـان يعرض إلى نقد تلك اللهجات، فيقول: (وغير تلك القبائل التي ذكرناها من العرب أفصح منهم) [٥]، أو هي لغة قليلة لا يعتد بها [٦].

---

(١) الفوائد والقواعد ٥، ٩٧.
(٢) الفوائد والقواعد ٩٨.
(٣) نفسه ٢٢.
(٤) نفسه ٣٥.
(٥) الفوائد والقواعد ٣٥.
(٦) نفسه ١٦٩.

ومـــن أمـــثلة، ذلك قوله في تثنية الأسماء الخمسة على النقص، نحو: أبان وأبين، وأخان، وأخين، بأنها (لغية) عن بعض العرب [١].

٢- شرح اللمع لابن برهان العكبري:

للإمام أبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي

المتوفى سنة ٤٥٦هـ [٢].

وأما منهج ابن برهان في شرح لمع ابن جني، فنستطيع أن نتعرف سماته مما يأتي:

أ- طريقة الشرح: شرح ابن برهان، اللمع كسابقه الثمانيني شرحاً حراً فقلما نقل نصاً متلواً بالشرح؛ بل وضع أمامه أبواب كتاب اللمع، عارضاً لها بالشرح باباً باباً، ولم يؤثر له شرح بالقول عدا شرحه لبابي النسب والتصغير؛ إذ كان ينقل قول ابن جني تحت عبارة (قال أبو الفتح) ثم يشرحه [٣].

كما كان كتاب سيبويه حاضراً في ذهنه يمتح منه كل حين، أحيانا بالمعنى كقوله: (في عرف سـيبويه) [٤]. وأحيانا أخرى بالنص، كقوله في باب (لات) قال سيبويه: وزعموا أن بعضهم قرأ: (ولات حينُ مناص) [٥] بالرفع.

كما كان يستقي آراء أبي الحسن الأخفش من كتابه (معاني القرآن) فقد دار اسمه في شرحه كثيراً.

ب- أسلوبه: إن الناظر في شرح ابن برهان، يدرك لأول وهلة عدم قدرة ابن برهان على تطويع العبارة، وتذليلها على ما في ذهنه من معلومات، فاتخذ أسلوبه بذلك منحيين:

الأول: يـسير بعـيد عن التعقيد المعنوي، غير أن ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، وصياغة الجمـل، وتعاقب الفقرات، جاء ضعيفاً، غثاً، خالياً من الرواء والجمال، وأنقل، مثالاً على ذلك حديثه عن (كيف) وأقرن معه حديث الثمانيني عن هذه الأداة، لتعرف الفرق بين الأسلوبين.

قال ابن برهان [٦]: (كيف): اسم، لأنك تقول: كيف زيد ؟ فيكون ذلك كلاماً تاماً، وقد صح أن (زيداً) اسم، بقي الكلام في (كيف)، فلو كانت حرف معنىً، كانت الجملة نداءاً، وليست كذلك، ولو كانت فعلاً، انبغى أن يحسن قبلها (قد) أو (السين) أو (سوف) أو تكون أمرا أو نهياً، وليس الأمر فيها كذلك، فبقي أن تكون اسماً، ولأن الاسم هو الأصل، والفعل هو الفرع، فرددناها إلى الأصل.

---

(١) نفسه ٣٢.

(٢) حقق هذا الشرح الدكتور فائز فارس.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٦٠٩، ٦٣٨.

(٤) نفسه ٣.

(٥) ٣٨: سورة ص٣.
وينظر: الكتاب ١: ٥٨.

(٦) شرح اللمع لابن برهان ٥.

وقال الثمانيني:

فأما (كيف) فالذي يدل على كونها اسماً أن (قطرباً) حكى عن بعض العرب أنه أدخل حرف الجر عليها، فقال: (أنظر إلى كيف يصنع)، وحكى (الأخفش): أن قوماً من العرب يقولون: (على كيف تبيع الأحمرين) [1]؟

فيدخلون عليها حرف الجر، وهذا دليل من طريق السماع، فأما طريق القياس، فالذي يدل على أنها اسم أنها تجاب بالاسم، إذا قيل: كيف زيد ؟ قيل (صالح، أو مريض): والاسم لا يكون إلا جواباً لاسم، وانك تبدل منها الاسم، تقول: (كيف زيد: أخارج أم مقيم) ؟ والاسم لا يبدل إلا من الاسم، وإنها سؤال عن حال، والحال لا تكون إلا اسماً؛ فإذا وجدت الجمل، في مواضع الحال؛ فذلك مجاز وليس بحقيقة.

والذي يدل على أن (كيف) اسم أنك تقول: (كيف زيد) ؟ فيكون كلاماً مستقلاً.

ولا تخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً، فلا يجوز أن تكون حرفاً؛ لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا في النداء، وهذا ليس بنداء، ولا يجوز أن تكون فعلاً، لأنها ليست مشتقة من مصدر، ولا تدل على زمان مخصوص، وأيضا فإنه ليس في الأفعال الثلاثية ما يسكن وسطه سكوناً لازماً[2]. وبهذا نستطيع أن نقول: إن الثمانيني يستند إلى دليل السماع بقوة، ثم يلجأ إلى القياس، وهو الدليل الثاني عند أهل هذه الصناعة، فالثمانيني باحث موصل يعتمد على الدليل القولي، والحجة اللغوية، ولا يخلي بعد ذلك كلامه من العلة.

أما ابن برهان، فباحث منطقي معلل.

والثاني: صعب معقد، يلفه الغموض، لما فيه من الافتراضات، وأنقل مثالاً على ذلك، قوله في النسب إلى الممدود، قال [3]: ((ولما استوى في الحذف في التاء الجمع والنسب، استويا في القلب، فقالوا: حمراوات وحمراوي، ولأن الاسم كان ينصرف في حال إفراده فتدخله الحركات الثلاث ثم لزم حركة واحدة بعد دخول علامتي التثنية والنسب، فإن قال: وما الفرق بينهما وبين التاء حتى حذفت في النسب ؟ قيل له: إن التاء تشبه ياءي النسب في: زنج وزنجي، وتمرة، وتمر، فكان اجتماعهما لذلك كاجتماع حرفي معنى، وأيضا فالذي اقتضى حذفهما في (مسلمات) يقتضي حذفهما هنا، والذي اقتضى (حمراوات) اقتضى (حمراوي).

فإن قال: هلا أبدلت التاء؟

قيل له: لم يستمر بدلها في شيء وصلاً كما استمر ذلك في الهمزة.

فإن قيل: وما الفرق بينهما وبين الألف في: حبارى وقرقرى ؟

قيل له: قال سيبويه: لاتحذف؛ لأنه لما تحرك آخر الاسم، وكان حياً يدخله الرفع والنصب

---

(١) الأحمران: قيل: اللحم والخمر، أو: الذهب والزعفران، التاج (حمر) ١١: ٧٤، ٧٥.

(٢) الفوائد والقواعد ٦.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٢: ٦٢٧، ٦٢٨.

والجر، صار بمنزلة آخر (مرمى)، وإنما جسروا على حذف الألف؛ لأنها ميتة، لايدخلها جر ولا نصب ولا رفع فحذفوها كما حذفوا ياء (ربيعة وحنيفة).

ولو كان آخر (مرامي وحباري) متحركاً لم يحذف لقوة المتحرك، فأراك أن اعتلالها بالسكون طرق عليها الحذف، كما يطرق المرض الموت)).

ج- الشاهد: استشهد ابن برهان في شرحه بالقرآن الكريم كثيراً، فكل قاعدة يمكن أن يكون لها شاهد من القرآن، فقد أتى بذلك الشاهد القرآني.

وأما الشعر، فقد أكثر منه، إذ كان راوية إخباريا [1]، وتعود كثرة الشعر في شرحه لسببين:

الأول: استشهاده للقاعدة الواحدة، بعددٍ من الأبيات، حتى يبدو الاستشهاد مملاً، ومن أمثلة ذلك استشهاده على جواز صرف مالا ينصرف في الشعر، إذ استشهد لهذا الجواز بعشرة أبيات منها، بيت النابغة:

فلتأتينك قصائد وليدفعـــــن ... ألف إليك قوادم الأكوار [2]

وقول الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيب غائلة النفوس غدور [3]

الثاني: إيراده الأبيات السوابق، واللواحق للبيت الذي فيه الشاهد النحوي ومن أمثلة ذلك استشهاده على وصل (من) عندما تكون سؤالاً لجمع المخاطبين المذكر، مرفوعاً، فجميع النحويين يستشهدون بالبيت الذي يضم الشاهد وحده - وهو قول شمير بن الحارث الضبي:

أتوا ناري، فقلت: منون ؟ قالوا: ... سراة الجن قلت: عموا ظلاما

أما ابن برهان فقد ذكر مع هذا البيت ثلاثة أبيات أخر، لا علاقة لها بالقاعدة [4]. بل إنه ذكر قصيدة عبيد بن الأبرص البالغة ثمانية عشر بيتاً برمتها، وكان يكفيه لتمثيل القاعدة بيت أو بيتان، ولكن لأنه اتفق لعبيد أن تكون (أل) التي حذفت همزة القطع فيها لكثرة الاستعمال، في قصيدته في عروض القصيدة، وما دخلت عليه في أول العجز، فقد ذكرها كلها [5]، ومطلعها:

يا خليلي، قفا واستخبر الـــ ... ــمنزل الدارس عن أهل الحلال

وأما استشهاده بالحديث النبوي الشريف، فقد جرى على سنن النحويين قبله في قلة الاستشهاد منه، إذ لم يتجاوز استشهاده بالحديث أكثر من تسعة أحاديث كما أحصاها محقق الكتاب، الدكتور فائز فارس.

ولم يغفل ابن برهان عن أقوال العرب وأمثالهم، إذ استشهد في شرحه ببعض أقوالهم وأمثالهم.

(١) شرح اللمع لابن برهان (المقدمة) ٧٨.

(٢) نفسه ٤٧٦. (٣) نفسه ٤٧٧.

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٤٩٨.

(٥) نفسه ٣٠٥، ٣٠٦.

د- التعليل: لايكاد ابن برهان يخرج عن العلل البصرية المعروفة لدى النحويين؛ إذ كان يؤمن بأن (الأصل) لا وجه لتعليله، وإنما يعلل الاستحسان [١]؛ معللا ذلك بأن الأصول لا يتسلط على وضع ما جاءت عليه سؤال، إذ ذلك - كما قال هو نفسه - بمنزلة من قال: كيف كانت صلاة الفجر ركعتين، والمغرب ثلاثاً، والعشاء أربعاً ؟![٢].

فعلله إذن هي العلل التعليمية، ولا يخرج عنها إلا نادراً، فيأتي بعلل طريفة كتعليله المقصور، لم سمي مقصوراً، قال: لأنه حبس عن الإعراب.

ثم أخذ يفسر لنا (القصر) فقال: والقصر: الحبس، قال الله تعالى ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [٣]. أي: محبوسات غير متبذلات، قال كثير:

وأنت التي حببت كل قصيرة إلي ... وما تدري بذاك القصائر

عنيت قصيرات الحجال، ولم أرد ... قصار الخطا، شرُّ النساء البحاتر [٤]

٣- شرح اللمع المسمى (البيان في شرح اللمع) لأبي البركات عمر بن إبراهيم الحسيني العلوي الكوفي المتوفى سنة (٥٣٩هـ):

إن شرح أبي البركات العلوي ما يزال مخطوطاً، وهو شرح كبير يقع في (٥٦٠) صفحة، ويتسم بالمنهج الآتي:

أ- طريقة الشرح: شرح العلوي لمع ابن جني شرحاً بالقول، من أوله إلى آخره، إذ افتتح كتابه بقوله: (قال أبو الفتح عثمان بن جني، رحمه الله تعالى: الكلام ثلاثة أضرب..) ثم اجتزأ هذه العبارة إلى لفظة (قال) فقط، في مفتتح كل باب، أو فصل، أو فقرة، وقليلاً ما يعود فيقول (قال ابن جني)، وجعل بدء شرحه، بعد نقل كلام ابن جني، لفظة (اعلم)، فهو إذن شرح بالقول من أوله إلى آخره.

اعتمد أبو البركات العلوي في مادته العلمية على النتاج النحوي للعلماء الذين سبقوه في هذا المضمار، فكان كتاب سيبويه وآراؤه، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وآراء الخليل والأخفش والفراء وأبي سعيد السيرافي، وغيرهم، وكذلك آراء الفقهاء كالشافعي، كان كل أولئك مصادر مادة شرحه، فينقلها لنا في كتابه، ومن أمثلة ذلك قوله ناقلاً عن سيبويه: (الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع)[٥].

وكما قلت، كان يعتني بآراء الفقهاء، فقد أخذ عن الشافعي قوله في معنى (الباء) و(الواو)، فقال: ((وعند الشافعي، رضي الله عنه، ومن وافقه من الفقهاء، أنها؛ أي (الباء) للتبعيض، ويجب

---

(١) نفسه ٢٧٣. (٢) شرح اللمع لابن برهان ٧٣٧.

(٣) ٥٥: سورة الرحمن ٧٢. (٤) شرح اللمع لابن برهان ١٦، ١٧.

(٥) الكتاب ١: ١٢، وشرح اللمع للعلوي ٦.

أن يكون استفاده بدليل شرعي))[1].

وقوله: وحكى أصحاب الشافعي، رحمه الله، عن الفراء، وثعلب أنها أي (الواو) للترتيب [2]، وبه يقول الشافعي في آية الوضوء[3].

ب- أسلوبه: لقد اتسم أسلوب العلوي باليسر، والسهولة، فقد جاء مراده مفهوماً، من خلال إيراد الأمثلة، والإحاطة بالمطلب الذي يتولى شرحه، وكان يشكل على نفسه بعبارات مختلفة ويجيب على ما افترض من إشكال محتمل، وهذه السمة تنبسط على جميع كتابه، فكان يقول: إن سأل سائل، أو إن قال قائل، ثم يجيب على تلك الأسئلة المفترضة، بقوله: قيل له، أو: والجواب على ذلك[4]. ثم إنه، إن وجد صعوبة في بعض ألفاظ ابن جني، عقد فصلاً آخر في تفسير ذلك الغريب، وشرح كل لفظة فيه [5]. وفوق كل هذا قد يعقد فصلاً آخر في نهاية الباب بعنوان: (مسائل من هذا الباب) يذكر فيه ما يراه جديراً بالذكر من مسائل اللغة والنحو، ومن أمثلة ذلك قوله في باب (الترخيم)، وتحت هذا العنوان قال: إن سأل سائل: كيف ترخم (طيلساناً) ؟ قيل له: قد اختلف في ذلك؛ فعند الأخفش لا يجوز ترخيم (طيلسان) وحجته أن (طيلس) على وزن (فيعل) و(فيعل) لايوجد اسماً في الصحيح؛ وإنما في المعتل، نحو (سيد، وميت)[6].

ج- العلة: لقد اعتنى العلوي بالعلة النحوية، فعلل كل ظاهرة إعرابية، أو صرفية، أو مسميات أحيانا، ومثال ذلك قوله في تعليل تسمية الحركات الثلاث: النصب، والرفع، والجر، بهذه التسميات، فيقول: (فأما النصب، فسمي نصباً؛ لأنه وجد بعد الرفع، فكأنك نصبته عليه وجعلته زيادة بيان للأصل، وقال بعضهم سمي نصباً؛ لأنه من الألف، والألف من أقصى الحلق، فأما الجر، فسمي جراً لأنه ضد النصب؛ لأن النصب قصدوا به الإعلاء، والجر قصدوا به النزول فكأنك جررت الاسم بعد نصبك له.

وعلل العلوي، هي العلل التعليمية المتداولة عند النحويين قبله، وأحيانا يضيف إلى تلك العلل عللاً أخرى، ومن أمثلة ذلك، قال أبو الفتح، في باب النسب: (فإن كانت في الاسم تاء التأنيث، حذفتها لياء النسب؛ لأن علامة التأنيث لاتكون حشواً، تقول في طلحة: طلحي، وفي حمزة: حمزي).

قال العلوي: (إنه قد أشار إلى العلة، ونذكر علة أخرى، وهو أن (ياء) النسب تجري مجرى

---

(١) شرح اللمع للعلوي ٩٨.

(٢) وقال مع الفراء، وثعلب والشافعي في إفادتها الترتيب: قطرب والربعي وأبو عمرو الزاهد وهشام، ينظر: مغني اللبيب ١: ٣٥٤، وتفسير القرطبي ٦: ٩٨، إذ نقل المرويات واختلاف الناس في ذلك.

(٣) ٥: سورة المائدة ٦، قال تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾.

(٤) شرح اللمع للعلوي ١٨٣ (٥) نفسه ٢١٦-٢١٨

(٦) نفسه ١٤٩-١٥٣.

(هاء) التأنيث، فلا يجوز الجمع بينهما) [١].

د- الشاهد النحوي: كان الشاهد القرآني هو المقدم عنده، ثم يردفه بالشاهد الشعري، وندر جداً استشهاده بالحديث النبوي، وأمثال العرب، وشاهد القرآن والشعر دارا في شرحه كثيراً، فهو والثمانيني على سننٍ واحدٍ في الإكثار من هذين الشاهدين.

٤- شرح اللمع، المسمى بـ(الغرة) لأبي محمد سعيد بن المبارك الدهان المتوفى سنة (٥٦٩هـ).

وهو شرح كبير، ما يزال مخطوطاً، اتبع فيه ابن الدهان المنهج الآتي:

أ- طريقة الشرح: هذا هو الشرح الوحيد، من بين الشروح التي اطلعت عليها، كان الشارح فيه قد شرحه بالقول فقد ألزم نفسه بذلك، ولم يخرج عليه قط. إذ كان ابن الدهان يأخذ قول ابن جني، كله، أو جزءاً منه، وأحيانا عنوان الباب فقط، وكل ذلك يضعه تحت عبارة: (قال أبو الفتح، رحمه الله)، وبعد انتهاء عبارة أبي الفتح، يفتتح شرحه بقوله: (قال سعيد).

ومن أمثلة ذلك: (قال أبو الفتح رحمه الله):

((والأسماء المضمرة على ضربين: منفصل ومتصل، فالمنفصل على ضربين: مرفوع ومنصوب)).

قال سعيد: الحاجة الداعية إلى المضمر الاختصار وعدم اللبس، وهو كما ذكر منفصل ومتصل، وإنما يبنى عند قوم لأنه لايلزم مسماه.. إلى آخر الفصل[٢].

وهو مع التزامه (بالقولية) هذه، فقد وجدته يخرج كثيراً على نص ابن جني لفظاً، مع الحفاظ عليه روحاً، ومن أمثلة ذلك، ماورد في باب النداء، إذ كان نص ابن جني هو: (الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف من أجل طوله)[٣].

نقلـه ابن الدهان هكذا: (والأسماء المناداة على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف) [٤]، فلم ينقل لنا عبارة (من أجل طوله). غير أن هذه العبارة لا تغيب عن ذهنه، بل تبقى تلجلج في صدره، فيشرحها بقوله: (والاسم الطويل كناية عن العامل رفعاً ظاهراً أو موضعاً..) [٥].

وتتسم عبارة ابن الدهان بالوضوح، فليس في كلامه معاظلة أو تعقيد، أو إبهام، مع مراعاة التمثيل لكل حالة أو قاعدة، أو رأي.

ب- مصادره: لا ننس أن وفاة ابن الدهان كانت سنة (٥٦٩هـ)؛ فكانت كل جهود أساطين النحو، وجهابذة هذه الصناعة الذين سبقوه، وآراؤهم، مادته الأساسية في شرحه الكبير، لذلك نجد أسماءهم تتردد في جملة الشرح، حتى لاتكاد صفحة من صفحاته، تخلو من اسم أحدهم، أو من رأيه، بل إنه ذو عناية بالآراء الفقهية المبنية على التعليلات النحوية، فنجد

---

(١) شرح اللمع للعلوي ٢٥٢.
(٢) الغرة لابن الدهان ٤.
(٣) اللمع في العربية ١٩٥.
(٤) الغرة لابن الدهان ٢٥.
(٥) الغرة لابن الدهان ٢٩.

اســـم: أبي حنيفة، والشافعي، والمعتزلة، والاشاعرة، يذكرها بكثرة في هذا الشرح، ومن أمـــثلة ذلـــك، صيغة الأمر الصادر عن الله عز وجل، في (افعل ولا تفعل) جاء قوله: (إن الأمـــر[١] لـــه صيغة (افعل)عند النحاة والمعتزلة، وقالت الأشاعرة: لا صيغة له، ويقتضي الوجوب عند أصحاب أبي حنيفة، رحمة الله عليه، وقال الشافعي: يقتضي الإباحة) [٢].

وأورد مثلاً آخر، دليلاً على ازدحام النحويين السابقين في شرحه، قال: (وأبو عمرو ويونس وعيـــسى بـــن عمر والمبرد والجرمي ينصبونه [٣]. فحجة سيبويه أنه أشبه المعمول المعرب غير المنصرف.. فإن ناديت منقوصاً، فيونس يقول: يا قاضْ؛ وحجته أنه باب حذفٍ.. وسيبويه يختار قول يونس) [٤].

٤- التعليل: اعتنى ابن الدهان العناية كلها، بتعليل كل ما يشرحه، أو يضع له هو نفسه أسئلة، فيجـــيب عليها موضحاً ومعللاً، على طريقة (الفنقلة) [٥] من نحو ما جاء في الشرح: (فإن قـــيل علـــى قول من قال: إن (يا) يحدث تعريفاً، فكيف جمعت (يا) مع المضاف؛ وهما للتعريف ؟.

فالجـــواب: أن الإضـــافة لم تلابـــس (يا)، فصار ذلك بمنزلة وجود (أن واللام) إذا فصل بيـــنهما[٦]. والـــثاني: أن المـــضاف إليه واقع موقع التنوين، وأنت لا تمنع من اجتماع (يا) مع التنوين..) [٧].

د- الـــشاهد: حظـــي الشاهد القرآني، عند ابن الدهان، حظوةً كبيرةً، فاستشهد بالقرآن الكريم، حيث وجد إلى ذلك سبيلاً، سواء لتأييد قاعدة، أو نصرة رأي، أو إبطال حجة، ونحن قد أسلفنا أن أسماء النحويين وآراءهم قد وردت كثيراً، ترفدهم أسماء الفقهاء، والمذاهب الفقهية، وما يستتبع ذلك، من إبطال لرأي، أو تأييد لحجة.

ومن أمثلة ذلك، أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة [٨]، يعود ضمير الغائبة عليها بالنون[٩]، كأن تقول: زرت علياً لخمس ليال خلون من رمضان، ويعود لما فوق ذلك، بالتاء، كأن تقول: رجعت من المدينة لثلاث عشرة ليلة خلت، وقد نصر ابن الدهان هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ وَقَـٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً

(١) أي الأمر الشرعي. (٢) الغرة لابن الدهان ٢٩.

(٣) أي ينصبون (عدياً) في قول الشاعر:

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

(٤) الغرة لابن الدهان ٢٨.

(٥) الفنقلة: اسم منحوت من قولهم: (فإن قلت، فقد قلت).

(٦) يعني: أن (إن واللام) للتوكيد، فيفصل بينهما، فيقال، مثلاً: إن محمداً لحاضرٌ.

(٧) الغرة لابن الدهان ٣٨. (٨) نفسه ١٢.

(٩) كشف المشكل ٢: ٧٩، ٨٠.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[(١)].

فقال (منها) لما عاد إلى الاثني عشر، وقال(فيهن)، لما عاد إلى الأربعة الأشهر[(٢)].

وأما الشاهد الشعري، فكان احتفاله به كبيراً أيضا، إذ استشهد بشعر وفير، ويعود ذلك إلى إيراده كثيراً من الشواهد في المسألة الواحدة، إذا كان لها في كلام العرب محمل أو شاهد[(٣)]، ويلي استشهاده بالقرآن والشعر، استشهاده بكلام العرب[(٤)]، وأما الحديث الشريف، فيبدو أنه على رأي المتقدمين من النحويين الواضعين لعلم النحو المستقرين لأحكامه من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك وهشام الضرير من أئمة الكوفيين[(٥)]، الذين لم يجروا الحديث الشريف مجرى القرآن الكريم والشعر في إثبات القواعد الكلية؛ لما جوزه الرواة من النقل بالمعنى، ولوقوع بعض أولئك الرواة في اللحن لأنهم أعاجم[(٦)]؛ فلم ألف لابن الدهان على شاهد من حديث[(٧)].

٥- شرح اللمع لأبي نصر الواسطي الضرير المتوفى سنة(٦٢٦هـ)[(٨)].

نستطيع أن نتلمس منهج الواسطي في شرح اللمع بما يأتي:

أ- تناول المادة: لا نجد، عندما نقرأ شرح الواسطي، الشراكة المطلوبة بين صاحب الأصل، ابن جني، والشارح، الواسطي؛ إذ لم يذكر الواسطي ابن جني غير مرتين، الأولى في مفتتح كلامه؛ إذ قال بعد البسملة:(قال أبو الفتح عثمان بن جني، رحمه الله[(٩)]، والثانية بعد باب المعرب والمبني، إذ جاء قوله:(قال أبو الفتح)[(١٠)]، ثم بعد هذا لم نجد ذكراً لابن جني، أو تلميحاً؛ بل وضع الواسطي أبواب اللمع في ذهنه، وأخذ يشرحها بلا قيد.

وقد جاء هذا الشرح، موجزاً، بحيث كانت شروح بعض أبوابه بقدر نص اللمع، أو تزيد قليلاً، كباب جمع التكسير، والأفعال، وظرف الزمان، والمفعول له[(١١)].

وهو مع إيجازه، كان واضح العبارة، مفهوم المراد، يناسب المتعلمين.

ب -مصادره: يعد كتاب سيبويه أول مصادره النحوية كسابقيه من الشراح؛ فقد أخذ من فكره النحوي، نقلاً بالقول، أحيانا وأحيانا نقلاً بالمعنى[(١٢)]، كما دارت في كتابه آراء الخليل ويونس وسيبويه والأخفش، والمبرد، وأبي عمر الجرمي، والفراء، وابن خالويه، وأبي علي

---

(١) ٩: سورة التوبة ٣٦.
(٢) الغرة لابن الدهان: ١٣.
(٣) نفسه ١٩، ٢٨، ٦٣، ٦٤.
(٤) نفسه ٩.
(٥) الاقتراح ٤١، ٤٢.
(٦) الخزانة ١: ١١، ومواقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ١٦، ١٧.
(٧) لدي جزء من المخطوطة يقع في مئتي صفحة، لم أجد في هذا الجزء استشهاداً بالحديث الشريف.
(٨) شرح اللمع للواسطي / تحقيق السيد حسن الشرع -القاهرة.
(٩) نفسه ٢.
(١٠) نفسه٤.
(١١) ينظر: اللمع في العربية: ٧٦، ٧٧، ١٢٦، ١٣٠، وشرح اللمع للواسطي: ٢٨، ٢٩، ٧٧، ٧٩.
(١٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي ٢٧، ٢٠، ٨٧.

الفارسي، والرماني(١)، وغيرهم ممن سبقوه.

ويعد ابن السراج النحوي الثاني بعد سيبويه، الذي نقل الواسطي أفكاره فتردد ذكره في كتابه كثيراً(٢).

ج- التعليل: ولأن كتاب الواسطي، كتاب تعليمي، فقد شاعت فيه العلة التعليمية؛ لتقريب المسائل النحوية من أذهان المتلقين، ورافقت ذلك المحاورات التي قامت على(الفنقلة)(٣).

ومن أمثلة ذلك، قوله في باب المبتدأ: " ولا يبتدأ، إلا باسم معرفة؛ لأنك إذا أخبرت عن معرفة، ذهبت النفس إلى معرفة خبره، فإن قلت: رجل قائم؛ لم يستقم؛ لأنه لاتخلو الدنيا من رجل قائم، فلذلك كان لا فائدة فيه)(٤).

وقوله في باب الاسم الواحد:(وكل اسم لا ينصرف، فلحدوث علتين، أو علة تجري مجرى علتين، و(إبراهيم) لا ينصرف للتعريف والعجمة، فإن نكرته انصرف، وإن أضفت جميع مالا ينصرف، أو أدخلت عليه ألفا ولاماً، امتنع منه التنوين، ودخله الجر، في موضع الجر؛ لأنه قد زال شبه الفعل منه؛ لأن الألف واللام، والإضافة من خواص الأسماء.

فإن قيل: فحرف الجر من خواص الأسماء فألاصرفته بدخول(الباء) عليه ؟.

الجواب: ففيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه لو فعل ذلك؛ لم يبق في الأسماء ما لا ينصرف.

والثاني: أن الألف واللام، والإضافة يعاقبان التنوين، وحروف الجر ليس كذلك..)(٥).

د- الشاهد: استشهد الواسطي بالقرآن الكريم كثيراً؛ إذ كان حجته الأولى فيما يذهب إليه من مسائل نحوية(٦).

أما الشعر فلم يحظ عنده، بما حظي به القرآن الكريم، فكان استشهاده به قليلاً جداً؛ إذ كان ما في نص اللمع من الشعر، يزيد على ما في شرحه.

وتحرج الواسطي — فيما يبدو لي — من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ لأنه منقول عن المحدثين بالمعنى، أو اتّسى بالنحويين السابقين من المصريين الذين لم يحتجوا بشيء منه(٧).

وبعد هذه الجولة، مع هذه الشروح الخمسة، ودراسة خصائصها، أستطيع أن أضع شرح جامع العلوم في الصدارة من تلك الشروح؛ لما اتسم به من العمق والشمول، والرصانة، وبعد الغور، في استجلاء القاعدة النحوية، إذ عبر من خلال المنهج الذي وصفناه قبل، عن إحاطته الفائقة بعلوم العربية؛ ولاسيما النحو وما يتصل بالقرآن، إعراباً وقراءات ثم اشتمال شرح اللمع

---

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي ٢٣.

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي ٣، ٢٠٥، ١٠٤.

(٣) شرح اللمع للواسطي ١٣٥.

(٤) نفسه ٣١.

(٥) شرح اللمع للواسطي ١٤.

(٦) نفسه ٢٤، ٩٠، ١٢٣.

(٧) الخزانة ١: ٩.

على حل أسرار ذلك ولطائفه.

المبحث الرابع

المذهب النحوي لجامع العلوم وآراؤه

على الرغم من أن جامع العلوم من سكان أصبهان، أحد أقاليم إيران[١]، وأنه قد توفي سنة (٥٤٣هـ) إذ مضى على اكتمال مدرستي الكوفة والبصرة فكراً وقواعد، أكثر من قرنين من الزمان من تاريخ وفاته نزولاً[٢]، فقد كان جامع العلوم بصري المذهب وكان يعلن انتسابه إليه بألفاظ شتى، منه قوله.

١ – عندنا:

إذ ترددت هذه اللفظة في شرح اللمع كثيراً عند ذكره رأياً بصرياً من ذلك، على سبيل المثال، قوله في إعراب الأسماء الستة، قال: ((ثم اختلفوا[٣] في هذه الحروف هل هي حروف إعراب، أم أنفس الإعراب ؟ فعندنا: الواو في موضع الرفع..))[٤].

ومسألة إعراب الأسماء الستة مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، ذهب فيها الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، فالضمة والواو: علامة للرفع، والفتحة والألف:علامة للنصب، والكسرة والياء: علامة للجر.

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، فالواو: علامة للرفع والألف: علامة للنصب، والياء: علامة للجر[٥]، وقد رد جامع العلوم رأي الكوفيين من خلال رده على الفراء في هذه المسألة[٦].

ومنه قوله في خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً(أي جامداً) أيتضمن الضمير أم لا ؟ قال:((.. فالذي هو: زيد أخوك، فالأخ زيد، وزيد الأخ، فهذا لا ضمير فيه عندنا؛ لأنه ليس بمشتق))[٧].

وهذه مسألة خلافية أيضاً، ذهب فيها الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً؛ فقد تضمن ضميراً، يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك، وإلى ذلك ذهب من البصريين علي بن عيسى

---

(١) معجم البلدان ١: ٢٠٦-٢١٠.

(٢) إذ انتهت طبقات النحويين البصريين بابن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) وانتهت طبقات النحويين الكوفيين بثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ).
ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٠، ٨١، وطبقات النحويين واللغويين ١١٢، ١٤١ – ١٥٠.

(٣) أي: النحويون.

(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١: ١٧، ١٨، والمقتضب ١: ١٠٣، وثمار الصناعة ٦٨، والإنصاف ١: ١٧، والجمل ١: ١١٩ –١٢٢، وابن يعيش ٥١-٥٤.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ٣٩.

(٧) نفسه ٧٢.

الرماني[1].

٢- الكوفي:

قال جامع العلوم: (أمر المخاطب عندنا موقوف؛ لأنه فعل.. وزعم الكوفي أنه مجزوم بلام مقدرة)[2].

وهذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين في فعل الأمر، أمعرب هو أم مبني[3]؟

ذهب فيها الكوفيون إلى أن فعل الأمرمعرب مجزوم.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، فـ(أل)(الكوفي) هي(أل) الجنسية[4]؛ إذ لايريد جامـع العلـوم بهذه اللفظة كوفياً بعينه؛ إنما يقصد بها جميع النحويين الكوفيين، وقد ترددت في شرحه كثيراً أيضاً.

٣- الكوفيون:

ومنه قوله: (وأما رب، فهو حرف عندنا، وقال الكوفيون: بل هو اسم..)[5].

وحرفية(رب) واسميتها، مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين[6].

وفـيما مـر قدر كاف للقطع بأن جامع العلوم ممن تابع البصريين؛ بل هو أحد رجالات المدرسة النحوية البصرية المتأخرة[7] الذين عنوا بآثار أبي علي الفارسي، وأبي الفتح بن جني.

وأمـا سـعة اطلاعه في هذا العلم، وآراؤه؛ فنستطيع أن نتلمسها من خلال تمكنه من بناء قواعده الكلية وتفريعاته، وبيان دقائقه، وتناول أقوال سابقيه من النحويين، واتساقها في التعبير عما يريد، وكأنها حاضرة في قلبه، تجري على خاطره، قريبة من عقله بيسر ووضوح.

وإذ بـين يـدي من كتبه، الجواهر والكشف وشرح اللمع وقد وقفت عليها، فقد وجدته يتعامل مع مادته؛ ومع سابقيه من النحويين على ثلاث مراتب:

الأولى: نقل الآراء، والثانية: مناقشتها واختيار أعلاها؛ معززاً بما يدلي هو من حجة لتعزيز ذلك الرأي أو الاختيار، والثالثة: رده على سابقيه وانفراده بالرأي، وفيما يأتي أذكر لمعاً من كل ذلك.

---

(١) الإنصاف (مسألة٧) ١: ٥٥، ٥٦.

(٢) شرح اللمع لجامع العلوم ٢١.

(٣) الإنصاف (مسألة ٧٢) ٢: ٥٢٤، والأشموني ١: ٣٢.

(٤) (ال) الجنسية تخلفها (كل) حقيقة، نحو: (وخلق الإنسان ضعيفاً) (٢٨: سورة النساء ٤)؛ أي: خلق كل إنسان ضعيفاً، المغني ١: ٥٠.

(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٢١٣.

(٦) الإنصاف (مسألة ١٢١) ٢: ٨٣٢، والمغني ١: ١٣٤.

(٧) من أعلامها: أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ)، وأبو الحسين السمسمي (ت ٤١٥هـ) وأبو القاسم الدقيقي (ت ٤١٥هـ) وعلي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ) وأبو الحسين الفارسي (ت ٤٢١هـ) وأبو علي المرزوقي (ت ٤٢١هـ) وابن سيده (ت ٤٥٨هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) وغيرهم.

١- نقل الآراء:

من ذلك نقله لرأي سيبويه في(عرفات) أنها اسم معرفة؛ بدليل قولهم هذه عرفات مباركاً فيها، فتنصب(مباركاً) على الحال، والحال تكون من المعرفة دون النكرة[١].

ومنه قوله في الوقف على المنقوص المحلى بـ(أل)، أنه بالياء، وبه وردت القراءة عن ابن كثير: الكَبِيرُ المُتَعالِي[٢].

قال: وهو الاختيار عند سيبويه؛ ولا يلزمه[٣] قراءة الجمهور(الكبير المتعال) لأن ذلك كقوله: وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ. وَما كُنَّا نَبْغِ.

ومنه قوله في باب(ظرف المكان)[٤]، لو قلت، في نحو قولك: داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان، لجاز، إذ نقل عن أبي عمر الجرمي رأيه حيث قال: وأبو عمر يأبى النصب إذا أدخلت(من) ولا يجيز إلا الرفع، فيقول: داري من خلف دارك؛ وإنما يتم إذا قلت: فرسخان، فهو خبر[٥].

ومنه ما نقله في باب الاستثناء، عن الكسائي والفراء في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٦]، قالا: التقدير أنعمت عليهم، لا مغضوباً عليهم ولا الضالين، فإنما جاء(لا) في قوله وَلاَ الضَّالِّينَ لأن في(غير) معنى النفي[٧]، وإذا كان كذلك كان حكمه حكم النفي[٨].

٢- مناقشة آراء سابقيه واختياره:

ومن أمثلة ذلك العامل في الخبر، إذ ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء واختلفوا في رافع الخبر[٩].

قال جامع العلوم بشأن ذلك:((الخبر مرفوع عندنا بالابتداء)) وذهب المبرد، وابن السري[١٠] إلى أن الابتداء قد عمل في المبتدأ.

والابتداء، والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر، قالا: وذلك بمنزلة النار والقدر جميعاً تحميان الماء[١١]. ألا ترى أن النار تحمي القدر والنار والقدر جميعا تحميان الماء ونظيره من كلامهم(لم يضرب زيد)(لم) عملت في(يضرب) فجزمته، ثم(لم) مع(يضرب): رفعا الفاعل. والقول قول سيبويه: من

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٤، وينظر: الكتاب ٣: ٢٣٣.

(٢) ١٣: سورة الرعد ٩.

(٣) أي: لا يلزم سيبويه، الكتاب ٤: ١٨٤.

(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٣.

(٥) نفسه ١٧٥.

(٦) ١: سورة الفاتحة ٧.

(٧) معاني القرآن –للفراء ١: ٨.

(٨) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٠٢.

(٩) الإنصاف (مسألة ٥) ١: ٤٤.

(١٠) هما من البصريين.

ينظر: المقتضب ٤: ١٢٦، والأصول ١: ٦٣.

(١١) الإنصاف ١: ٤٦.

أن الابتداء كما عمل في الاسم، عمل في الخبر[١]؛ لأن كل ما كان عاملاً في الأول من هذا النحو، عمل في الثاني، ألا ترى أن قولك: ظننت زيداً قائماً؛ لما نصب(ظننت) الأول نصب الثاني. وكذلك: إن زيداً قائم؛ لما عمل(إن) في الأول عمل في الثاني، وكذلك: كان زيد قائماً؛ لما عمل(كان) في الأول، عمل في الثاني.

فكذا ها هنا.

فأما قولهم: لم يضرب زيد؛ فـ(لم) ليست من عوامل الأسماء؛ وإنما هي من عوامل الأفعال، وكان قبل دخولها(يضرب زيد)؛ فعل وفاعل، عمل الأول في الثاني، فدخلت(لم) في الفعل، وأدى ما اقتضاه فليس هو مما نحن فيه بشيء.

قال المبرد: لو كان العامل الابتداء، لم يجز أن يدخل عليه عامل آخر ألا ترى أن(ظننت) لما كان عاملاً، لم يدخل عليه عامل آخر.

قلت: هذا لا يصح من أبي العباس؛ لأنه سلم أن الابتداء عامل، ولا يصح من غيره أيضاً؛ لأنا ذكرنا أن الابتداء عامل معنوي. فاذا جاء عامل لفظي تسلط عليه وكانت الغلبة له فاعرفه[٢].

وكتاب(الجواهر) لجامع العلوم، وقد بناه على قواعد كلية في تسعين باباً، كما يقول هو:((أخرجتها من التنزيل بعد فكر وتأمل، وطول الإقامة على درسه))[٣]، تزدحم فيه أقوال النحويين وآراؤهم، وتعظم عنده الفائدة؛ إذ لا أظنك وقد سرحت نظرك في هذا الكتاب إلا أتممته؛ لما يأخذك به من سحر نقاشه وجمال عبارته، وطريف أسراره.

وها أنا أنقل من الباب الحادي والعشرين، طرفاً من ذلك[٤].

قال جامع العلوم:((هذا باب ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف، وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق[٥]، وهو باب يغفل عنه كثير من الناس)).

فأما الذي اختلفوا فيه، فكقوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٦]، : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾[٧].

فـ(عذاب) في هذا ونحوه، يرتفع بالابتداء عند سيبويه.

والظرف قبله خبر عنه، وهو(لهم).

وعند أبي الحسن والكسائي: يرتفع(عذاب) بقوله:(لهم) لأن(لهم) ناب عن الفعل.

ألا ترى أن التقدير: وثبت لهم. فحذف(ثبت) وقام(لهم) مقامه، والعمل للظرف لا للفعل.

ومثله: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ ﴾[٨]. وهو على هذا الخلاف، وغلط أبو إسحاق في هذا، فقال:

---

(١) الكتاب ٢: ١٢٦، ١٢٧، وقد ذكر جامع العلوم كلام سيبويه بالمعنى، ينظر: شرح اللمع لجامع العلوم ٧٠.

(٢) شرح اللمع لجامع العلوم ٧٠.

(٣) الجواهر ٣: ١٠٩٢.

(٤) نفسه ٢: ٥١١.

(٥) يعني: الخلاف والاتفاق بين النحويين.

(٦) ٢: سورة البقرة ٧.

(٧) ٢: سورة البقرة ٨.

(٨) ٢: سورة البقرة ٧٨.

ارتفع(أميون) بفعل[1]، كأن المعنى: واستقر منهم أميون.

قال أبو علي: ليس يرتفع(أميون) عند الأخفش بفعل؛ إنما يرتفع بالظرف الذي هو(منهم)[2].

ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء، ففي(منهم) عنده ضمير، لقوله(أميون) وموضع(منهم) على مذهبه: رفع لوقوعه موقع خبر الابتداء.

وأما على مذهب الأخفش، فلا ضمير لقوله(أميون) في(منهم) ولا موضع له عنده، كما أنه لاموضع لـ(ذهب) من قولك: ذهب فلان.

وإنما رفع الأخفش الاسم بالظرف في نحو هذا؛ لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدها تجري مجرى الفعل في مواضع وهي أنها تحتمل الضمير، كما يحتمله الفعل، وما قام مقامه من أسماء الفاعلين، وما شبه به.

ويؤيد جامع العلوم قول الأخفش هذا، فيقول: ((والدليل على أن قولهم زيد في الدار، في الظرف ضمير، والظرف هو العامل في ذلك الضمير امتناع تقديم الحال عليه، في قولك زيد قائما في الدار لأن العامل غير متصرف، وهو الظرف دون الفعل، ولا عبرة بالفعل؛ لأنه يجوز: قائماً في الدار زيد كما يجوز: قائما استقر زيد، فعلم أنه لا عبرة بالفعل؛ ولأنه قال: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾[3] و: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[4]و: ﴿ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ ﴾[5]. فأدخل(إنّ) على الظرف وهي لا تلي الفعل فثبت أنه لا عبرة بالفعل، وهذه الآي دليل سيبويه[6] من أنه لا يرتفع الاسم بالظرف حيث يقول الأخفش لأن الظرف دخل عليه(إن) فلو كان يرتفع كما يرتفع الفعل، لم يدخل عليه(إن) كما لايدخل على الفعل[7].

وأقطف من باب ما جاء في التنزيل من المضاعف وقد أبدلت من لامه حرف لين[8]، من نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[9] و: ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّىٰ ﴿٣٣﴾ ﴾[10] و: ﴿ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ ﴾[11].

قال جامع العلوم: ((قال سيبويه: وكل هذا التضعيف فيه عربي جيد))[12].

---

(١) مجمع البيان ١: ١٤٤. والذي فيه: ((قال الزجاج: يرتفع (أميون) بالابتداء، و(منهم) الخبر)). وينظر: شرح اللمع لجامع العلوم ١٢١.

(٢) مجمع البيان ١: ١٤٤.

(٣) ٥: سورة المائدة ٢٢.

(٤) ٢٤: سورة النور ٤٤.

(٥) ١٦: سورة النحل ٦٢.

(٦) الكتاب ١: ٥٥. ولم تكن هذه الآي في كتاب سيبويه، وإنما على جامع العلوم، ما عبر عنه سيبويه في هذا المورد، حيث قال: (وتقول.. ليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت (فيها) مستقراً، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم).

(٧) شرح اللمع لجامع العلوم ١٤١

(٨) الجواهر ٢: ٥١٦.

(٩) نفسه ٣: ٨٠. ٢: سورة البقرة: ٢٥٩.

(١٠) ٧٥: سورة القيامة ٣٣.

(١١) ٢: سورة البقرة: ٢٨٢.

(١٢) الكتاب ٤: ٤٢٤.

إذا قلت: تسنيت، وأمللت، وتسريت، ((وقد جعل سيبويه الياء في(تسريت) بدلاً من الراء، وأصله: تسررت، وهو من السرور، فيما قاله الأخفش؛ لأن السرية يسر بها صاحبها)).

وقال ابن السراج: ((هو عندي من(السر)، لأن الإنسان يسر بها ويسترها عن حزبه كثيراً. والأولى عندي أن يكون من(السر) الذي هو النكاح))[١].

٣- رد جامع العلوم على سابقيه آراءهم:

لقد كان جامع العلوم، واسع الاطلاع في علوم شتى من علوم العربية ولاسيما علم النحو، وقد أسلفنا وصف الشيخ الطبرسي، معاصره إياه بأنه(واحد زماننا في هذا الفن)، لذا كانت له جولات مع جميع النحويين الذين سبقوه، وكان كثيراً ما يصف آراءهم بعدم الصحة، والفساد، والسهو، والغلط، إذ لم يسلم أحد منهم من هذه الأوصاف، عدا سيبويه، فقد كان، فيما يبدو لي يجله ويكبره أيما إجلال.

وأنا إذ أورد بعض جولاته، مع بعض النحويين؛ فإنما أسوقها من باب ضرب المثل؛ ذلك أن كتبه التي اطلعت عليها[٢]، تحوي الكثير من تلك الردود والجولات؛ أنتخب لك من كل ذلك هذه الشذرات.

أ- رده على أبي الفتح

عرف أبو الفتح(المفعول المطلق، وهو المصدر)فقال: ((كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول))[٣].

قال جامع العلوم: هذا كلام يخالف فيه كلام سائر البصريين[٤]، وذلك؛ لأنهم زعموا أن مدلول المصدر؛ إنما هو الحدث، فحسب، والفعل؛ إنما صيغ ليدل على الحدث والزمان جميعاً، فلو كان المصدر يدل عليهما لم يحتج إلى صيغ الأفعال.

وربما يقول أبو الفتح، في جواب ذلك أن الفعل يدل على الحدث، والزمان المخصوص، والمصدر يدل على الحدث، والزمان المجهول؛ فيقال له: إن هذا الزمان المجهول، لا ينفك عنه

(١) وإلى رأي جامع العلوم أذهب فقد ذكر جمع من المفسرين أن (سراً) في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ (٢: سورة البقرة ٢٣٥) يعني النكاح. قال الزمخشري: والسر: وقع كناية عن النكاح الذي هو الوطء؛ لأنه مما يسر.

وقال امرؤ القيس:

ألا زعمت بسباسة اليوم أنني كبرت ... وأن لا يحسن السر أمثالي

وقال الأعشى:

ولا تقربنَّ جارة، إن سرها ... عليك حرام، فانكحن أو تأبدا

ينظر: تفسير الزمخشري ١: ٣٧٣، ومجمع البيان ٢: ٣٣٨، وتفسير القرطبي ٣: ١٩٠، ١٩٢ وديوان امرئ القيس ١٥٩، وديوان الأعشى ١٣٧.

(٢) وهي: الجواهر، والكشف، وشرح اللمع.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ١٤١.

(٤) الإنصاف (مسألة ٢٨) ١: ٢٣٥، ٢٣٧، والأشموني ٢: ٣٤١-٣٤٦.

مخلـــوق، إذ علـــيه أجـــرى الله العادة في خلق هذه الأشياء في هذه الأزمنة؛ فليس للمصادر به اختصاص.

فلو قلت: ((إن قولك(ضرب) يدل على الحدث، والزمان المجهول، قيل لك: زيد، يدل على الحدث والزمان المجهول / إذ في الزمان خلق، كما أن الضرب في الزمان حدث، ولو لزمت ذلك، لزمك أن تقول: إن الضرب يدل على الحدث، والزمان المجهول، والمكان الواقع فيه؛ لأنه لايقع إلا في مكان.

وفي المسألة إشكال، ولم يقولوا فيه أكثر، مما قلته لك))[1].

ومن رده على أبي الفتح، ماذهب إليه أبو الفتح من إعمال(إن) التي للتحقيق بـــ(ما) التي للنفي، على التشبيه، فنصب(عباداً) في قراءة ابن جبير[2]: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [3]، حيث قال أبو الفتح، هو كما تقول: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم[4].

قال جامع العلوم: ((هذا كلامه، ولو كانت صحبته مع الشيخ[5]، كما يدعيه، وأنه لم يفهم أحد كلام الشيخ فهمه وأنه أقام معه أربعين سنة[6]، فإن تأثير الصحبة في هذه الآية لم يظهر، لأن الـــشيخ، رحمه الله، ورضي عنه ذكر في الآية وجهين[7]. فأين منهما أبو الفتح ولم يفهمها، وأين قوله: أقمت معه أربعين سنة))[8].

ب- رده على أبي علي الفارسي:

كـــان جامع العلوم عظيم الإجلال لأبي علي، مولعاً بآثاره، بصيراً بدقائق كلامه، وإخراج نفائسه، ويلقبه: بفارس الصناعة[9]، والفارس، وفارسهم[10]. وأكبر دليل على احتفاله بأبي علي، كتابه الموسوم((الإستدراك على أبي علي)) الذي ما يزال مفقوداً.

فمما رد وحاور واستدرك على أبي علي، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ ﴾ [11]، فإن أبا علي قال: ((لا أعلق قوله(أو من وراء حجاب) بـــ(يكلم) المنصوب؛ لأن في ذلك إعمال ما قبل(إلا) فيما بعده؛ وذلك ممتنع، ولكني أعلقه بـــ(يكلم)

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١٤١.
(٢) نفسه ١٢٤.
(٣) ٧: سورة الأعراف ١٩٤.
(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ١٢٥.
(٥) يعني: أبا علي الفارسي.
(٦) جواب (لو) محذوف، وتقديره: لما وقع في هذا الخطأ؛ إذ قال جامع العلوم قبل هذا الكلام: إن قول أبي الفتح لا يصح، ينظر: شرح اللمع لجامع العلوم ١٢٥.
(٧) في نصب (عباد) هنا: النصب على البدل، والنصب على الحال.
(٨) شرح اللمع لجامع العلوم ١٢٥، ١٢٧.
(٩) أي: صناعة النحو، ينظر: الجواهر: ٢: ٥٥٧.
(١٠) أي: فارس النحويين، ينظر: الجواهر: ٣: ٧٩٠، ٧٩١، وشرح اللمع لجامع العلوم: ١٦٣، ١٧٥.
(١١) ٤٢: سورة الشورى ٥١.

آخر، مضمر لجري ذكره))[١].

وقد تناول أبو علي هذه الآية في(التذكرة)[٢] و(الحجة). ويبدو أنه قد أصاب في(التذكرة)، لأن جامع العلوم قال بعد محاورته بشأن هذه الآية: ((هذا كلامه الصحيح في التذكرة، وقد خلط في الحجة، وإذا عرض لك كلامه في موضع قد خلط فيه، فلا تقفن عند ذلك الكلام؛ بل تتبع كلامه، فإنه لا يقتصر على دفعه في حل المشكلات، بل يكررها في كتبه، مرة بعد أخرى، وأنت إذا وقفت، واقتصرت على كلامه في موضع لم تحل بطائل[٣]. ولم يجد عليك ولم يعبق بك من فوائده شيء وينبغي أن تعرف حقي عليك، وتشكرني على ما أمنحكه من فوائده، وتدعو لي آناء ليلك ونهارك، فربما يمتعك الله بذلك، وإلا لم يكن فيما استفدت تمتع))[٤].

ثم يستمر جامع العلوم، في الرد والمناقشة، مورداً آيات أخر، كان أبو علي قد تكلم عليها في كتبه، فيخلص إلى القول، مخاطباً أبا علي: ((فهبك استقر كلامك على ما ذكرته في(التذكرة) ففهمنا بذلك أن الذي وقع في الحجة تخليط؛ فلم ناقضت في هذا ؟! فذكرت في(عسق)[٥]. خلاف ما ذكرت في(هود)[٦])).

وعلى الجملة، فقد عفا الله عنك؛ إذ لولاك لما فهم كتاب سيبويه، ولا مشكلاته، وإذا كان كذلك، فبك نأخذ عليك[٧].

ج- رده على المبرد:

قال جامع العلوم: ((الاستثناء على ضربين: موجب، ومنفيٌّ، فالموجب قولك: قام القوم إلا زيداً. فـ(زيد) مستثنى من موجبٍ، وهو منصوب، وناصبه: الفعل قبله؛ بتقوية(إلا) فـ(إلا) عدت(قام) إلى زيد، كما تعديه الباء في(مررت بزيدٍ[٨])).

وقال المبرد[٩]: إن زيداً منصوب بـ(إلا) لأن(إلا) يدل على(أستثني) فأعمل(أستثني) الذي دل عليه(إلا).

قال جامع العلوم: ((وهذا غلط منه، لأنه لو كان يصح هذا؛ لوجب أن يقال: ما زيداً قائماً؛ فينصب(زيد) لأن(ما)) يدل على(أنفي). و: هل زيد قائماً؛ لأن(هل) يدل على(أستفهم). فهذه الحروف غير معملةٍ بتة.

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٠٢.
(٢) التذكرة: من كتب أبي علي التي ما تزال مفقودة.
(٣) لم تحل بطائل: لم تظفر، ولم تستفد كبير فائدة.
(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٠٣.
(٥) ٤٢: سورة الشورى، ويعني به الآية ٥١.
(٦) في الآية ٢٧؛ إذ ذكر أبو علي أن انتصاب (بادي الرأي) إنما هو بقوله (اتبعك) وإن كان قبل (إلا): ينظر: مجمع البيان ٥: ١٥٣.
(٧) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٠٤.
(٨) نفسه ١٩٤.
(٩) المقتضب ٤: ٣٩٠.

فإن قلت: فإنا قد وجدنا من هذه الحروف، ما أعملت، وذلك كقول الشاعر:

كأنه، خارجاً، من جنب صفحته سفُود شَرب نسوهُ عِند مفتاد[1]

فأعمل(كأن) في(خارج) فكذا يجوز أن يعمل إلا فيما بعده.

الجـــواب: (إلا) لايـــشبه بـــ(كأن)؛ لأن(كأنّ) لما كان على لفظ الفعل، وكان دالاً على التـــشبيه، اجـــتمع فيه وجهان من مشابهة الفعل، فجاز أن يعمل وليس في(إلا) إلا وجه واحد. ويجوز أن يقوى الشيء بجهتين، ولا يقوى بجهة واحدة كباب(مالا ينصرف).

فإن قلت: فقد حكى المبرد[2]: ألا ماءً بارداً فأشربه، بنصب(ماء) وأعمل فيه معنى(ألا) من معنى التمني.

الجواب: هذا محمول على فعل مضمر، وليس(ألا) عاملاً فيه. والذي يبعد قول المبرد قولهم: جـــاء القوم غير زيدٍ، بنصب(غير)، وليس هناك إلا الفعل؛ فثبت أنه مع(ألا) يعمل الفعل، كما يعمل مع غيره.

ونحـــن إذ أوردنا هذه الردود، من خلال هذه النصوص لجامع العلوم، فلا بد لنا من وقفة نضع فيها بعض ما يأتي به في ميزان النقد والفحص، لنتعرف حقه وتقدمه فيما يدعيه ويدلي به؛ فنزن ونقوم ما يذهب إليه، من خلال إيراد الأمثلة الآتية:

١- مع أبي عمر الجرمي:

ذهب أبو عمر الجرمي الى أن(المفعول له) لايكون إلا نكرةً[3].

فرده جامع العلوم؛ بأنه يكون نكرةً ومعرفة.

واحتج على أبي عمر، ونقض قوله بالشواهد الآتية:

أ- قال الله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[4]. فـــ(حذر الموت) معرفة لأضافته.

ب- قال حاتم الطائي:

وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ، ادِّخَارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

فـــ(ادخاره) مفعول له، وهو معرفة لأضافته.

ج- ثم إن جامع العلوم، لم يكتف بذلك؛ بل أشكل على نفسه في أن يكون المصدر مضافاً إضافة غير محضة. فهو مضاف، ولكن في تقدير الانفصال، كما هو في اسم الفاعل العامل، نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾[5]. فـــ(ممطر) مضاف ولكنه ليس بمعرفة، لأن إضافته في تقدير الانفصال، والتقدير: هذا عارض ممطر إيانا. فـــ(نا) مفعول به لـــ(ممطر).

ودفع جامع العلوم هذا الإشكال، بأن هذا في اسم الفاعل جائز؛ لأن اسم الفاعل، دالاً على

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١٩٤.

(٢) نفسه ١٩٥.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٦.

(٤) ٢: سورة البقرة ١٩.

(٥) ٤٦: سورة الأحقاف ٢٤.

الحـال والاستقبال، مجارٍ للفعل المضارع في حركاته وسكناته، نحو ضاربٍ ويضرب، ومنطلق وينطلق[(١)]، فإضافته تكون في تقدير الانفصال.

وأما المصدر فلايجوز ذلك فيه، وإن كان يعمل بالشبهية الفعلية، لأنه غير مجار للفعل، لا في حركاته، ولا في سكناته، فـ(ادخار) غير مجارٍ لـ(يدخر).

د- وراح جامع العلوم يزيد من أدلته، على مجيء المصدر معرفةً، فأورد شاهداً آخر تعرف فيه المصدر بالألف واللام، لا الإضافة، إذ قال: ((ثم هذا الكلام))[(٢)] لايصح من أبي عمر.

وقد قال قريط بن أنيف العنبري:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شدّوا الإغارةَ، فرساناً، وركبانا

فـ(الإغارة) مفعول له، وهو معرفة، وليس مفعولاً به، لأن(شدّوا) فعل لازم، بدليل قول الآخر:

وأنذُر إن لقيتُ بأن أشدّا ....[(٣)]

٢- مع أبي إسحاق الزجاج:

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن(مُفْعَلاً) و(مَفْعلاً) نحو(مُغارٍ) و(مَثوى) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات.

غير أن الزجاج قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[(٤)]، قال: إن(خالدين) منصوب على الحال، والعامل فيه(مثوى) بعد أن ذكر أنّ(مثوى) هو المكان[(٥)].

تتبع جامع العلوم ذلك في شرح اللمع[(٦)]، وأبطله بقوله:

أ- إن الزجاج قد ناقض نفسه؛ لأنه قال: ((إن(مُفْعلاً) إذا كان زماناً أو مكاناً لم يتعلق به شيء من الظروف، ولا شيء من المنصوبات))[(٧)].

ب- إن(خالدين) حال من المضاف إليه، وهو الكاف والميم في(مثواكم)، فهو كقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[(٨)].

ج- إن العامل في الحال معنى الإضافة، وامتزاج بعض الكلام ببعضٍ؛ فـ(مصبحين) حال من(هؤلاء).

د- أو يكـون(خالـدين) حالاً من المصدر دون المكان. والتقدير: قال النار ذات ثوائكم خالدين فيها.

---

(١) المغني ٢: ٤٥٨.

(٢) أي كلام أبي عمر في وجوب تنكير المفعول له.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٧.

(٤) ٦: سورة الأنعام ١٢٨.

(٥) مجمع البيان ٤: ٣٦٥.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٢.

(٧) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧١، وينظر: مجمع البيان ٤: ٣٦٥.

(٨) ١٥: سورة الحجر ٦٦.

وبعد هذا الرد المبني على المسلمات في هذا الفن، عند الزجاج وغيره، قال جامع العلوم، واثقاً مما قال: ((وإذا تتبعت فليكن هكذا))(١).

٣-مع أبي علي:

ذهب أبو علي إلى أن(عاليْهم) بإسكان الياء، من قوله تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ ﴾(٢)، مبتدأ، و(ثياب سندس) خبره(٣).

وصح(عاليهم) أن يكون مبتدأ، وهو مفرد، وخبره جماعة؛ لأنه اسم فاعل في موضع الجماعة.

وذهب جامع العلوم إلى أن(عاليهم) وصف لـ(ولدان مخلدون) ويرتفع(ثياب سندس) به.

ولايجوز أن يرتفع(عاليهم) بالابتداء، و(ثياب سندس) خبره، كما قاله أبو علي في الحجة؛ لكونه جارياً وصفاً على(ولدان) وإن قال هو(٤) كقوله(سامراً تهجرون) لم يصح ذلك(٥).

وذهب أيضاً إلى أن(عاليهم) بالنصب حال من(ولدان مخلدون) أو من الهاء والميم في(عليهم).

أقول: إن جامع العلوم لم يتأمل في سياق هذه الآية، وما أكتنفها من الآي، فوقع في أوهام شتى، وجلاء ذلك:

١- إن(عاليهم) بالنصب حال، ولكن ليس من(عليهم) في: (وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلدانٌ مُخَلَّدُونَ)؛ وإنما من الضمير العائد إلى المؤمنين الذين وصف الله نعمته عليهم في الآيات السابقة.

٢- إن(عاليهم) بإسكان الياء لايقع وصفاً لـ(ولدان مخلدون) كما قال به جامع العلوم؛ بل هو ظرف بمعنى(فوق)؛ ولذا بطل قوله: ((وهو لا يتعرف بالإضافة))(٦) إذ عنده هو اسم فاعل معتمد، على تقدير الانفصال.

٣- إن مجيء اسم الفاعل المفرد بمعنى الجماعة، قد ورد في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿ مُسۡتَكۡبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرٗا تَهۡجُرُونَ ۝ ﴾، وقال: ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾(٧).

فجاء(سامر) بمعنى(سُمَّر)(٨) و(دابر) بمعنى(جميع)(٩).

وجاء في الشعر:

ألا إنَّ جيرَاني العَشيَّةَ رَائِح ... دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَىً وَمَنَادِحُ(١٠)

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٢.
(٢) ٧٦: سورة الإنسان ٢١.
(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ٨، والجواهر ٢: ٥٣٢.
(٤) أي: أبو علي.
(٥) الجواهر ٢: ٥٣٢.
(٦) نفسه ٢: ٥٣٢.
(٧) ٢٣: سورة المؤمنون ٦٧.
(٨) ٦: سورة الأنعام ٤٥.
(٩) التاج (سمر) ١٢: ٧٢، ٧٣.
(١٠) نفسه (دبر) ١١: ٢٦١.

وقال ذو الرمة:

وَكَمْ عَرَّسَتْ بَعْدَ السُّرى مِنْ مُعَرَّسٍ ... بِهِ مِنْ عَزِيفِ الجِنِّ أَصْوَاتُ سَامِرِ

فجـاء سـامر بمعنى الجمع فإذا ثبت ذلك فقد بطل قول جامع العلوم: ((ولو كان(ثياب سندسٍ) مبتدأ، و(عاليهم) خبره، لم يجز؛ لأن(عاليهم) مفرد فلا يكون خبراً للجمع)).

٤- إن(عاليهم) بالإسكان لايقع وصفاً لـ(ولدان مخلدون) لأن(الولدان المخلدين) هم من جملة ما أخدم الله به المؤمنين، فهم من نعم الله على المؤمنين، فبقي أن يكون ظرفاً بمعنى(فوق) والهاء فيه تعود على المؤمنين المذكورين في الآيات قبل.

٥- وعـندما يكـون(عاليهم) بالإسكان ظرفاً، فيكون، إعرابه عند ذاك خبراً مقدماً، و(ثياب سندسٍ) مبتدأ مؤخراً.

والتقدير: ويطوف عليهم ولدان مخلدون فوقهم ثياب سندسٍ.

٦- أوّلَ جامـع العلـوم(عالِيْهم) بالإسكان بـ(يعلوهم)[1] فبقي على سهوه في إرادة الصفة، و(يعلوهم) عندي يبقى حالاً، صاحبه الأبرار المثابون الذين سبق مدحهم والثناء عليهم هذه الآية، واستمر بعدها، دون الولدان المخلدين.

المبحث الخامس
موقف جامع العلوم من النحويّن السابقين

أ- مع النحويين البصريين

١- مع الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ):

جامع العلوم يجل الخليل أيما إجلال، إذ لم ينل منه في المسائل التي ذهب فيها مع غيره.

وقـد ورد ذكر الخليل في شرح اللمع خمس عشرة مرةً، ورأيت ذلك في كل أمرٍ يقول به الخلـيل وسـيبويه، ويقول غيرهما بخلافه، أو في كل مسألةٍ يختلفان فيها، أو يورد رأي الخليل وكفى.

ومن أمثلة ذلك: ما جاء من إثبات الياء في الاسم المنقوص المنادى، نحو ياقاضي، فسيبويه والخليل يثبتان الياء فيه، ويونس يحذفها منه فيقول: ياقاض.

قال جامع العلوم: ((فسيبويه والخليل يثبتان الياء، وحكى سيبويه عن يونس أنه كان يحذف الياء. قال: لأن المنادى موضع حذفٍ وتخفيف))[2].

ومنه أيضاً: اختلف سيبويه والخليل في(الألف واللام) أيهما للتعريف ؟ فقال سيبويه: اللام للتعـريف، وحدها، والألف وصل، وقال الخليل: الألف واللام جميعاً للتعريف. وكان يقول[3]: إن(أل) للتعريف، كما أن(قد) للتوقع، و(هل) للاستفهام.

وذهـب جامع العلوم مذهب سيبويه، وقال: اللام وحدها، للتعريف دون الهمزة، والدليل

---

(١) مجمع البيان ١٠: ٤٠٩.

(٢) الكتاب ٤: ١٨٤، والأصول ٢: ٣٩٧.

(٣) أي: الخليل، ينظر الكتاب ٣: ٣٢٤-٣٢٥.

على ذلك اتصاله بالاسم كأحد حروفه[١].

أو ينقل رأي الخليل، وكأنه من المسلمات، فيقول: ((إن باب(إن) مشبه بالفعل في نصب مابعده ورفعه، وليس بفعلٍ على الحقيقة، فلا يتصرف فيه بحذف المشبه بالمفعول لضعفه))[٢].

٢- مع سيبويه(ت ١٨٠هـ):

ذكـرنا أن كتاب سيبويه كان أحد المصادر المهمة لجامع العلوم في شرحه على اللمع، فقد نهـل من هذا الكتاب ماشاء له أن ينهل، فسيبويه وآراؤه لم تغب عن ذهنه أبداً؛ ولذا فقد ذرف ذكر سيبويه على التسعين مرة، عدا ما ذكره بالكناية، والإيماء، والتكرار في الصفحة الواحدة.

وكـان يورد آراءه بطرقٍ شتى من التعبير، منها: قال سيبويه، والقول قول سيبويه، وقال صاحب الكتاب، وحكى سيبويه، وذكر في الكتاب[٣]...الخ.

وإذا ما نقل آراء النحويين في مسألةٍ ما، ونقل رأي سيبويه، وجدناه يقف مع سيبويه، يؤيد رأيه، ويتبنى مذهبه.

ومـن أمـثلة ذلك رده على من طعن على سيبويه استشهاده في الحمل على الموضع بقول الشاعر:

مُعَاوِيَ، إنَّنا بشرٌ، فأسْجِحْ　　فَلَسْنَا بالجِبالِ، ولا الحَدِيدا

إذ نصب(الحديدا) حملاً على محل(الجبال) المجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، المنصوب محلاً لكونه خبر ليس.

قـال جامع العلوم، والطعن ليس بمتجه؛ لأن سيبويه سمع هذا البيت ممن يصح الاحتجاج بقوله فسيبويه يسمع من العرب على ما يصح في لغتها؛ فيصح له الاحتجاج به؛ لأن من سمعه منه قوله حجة، وإنشاده صحيح[٤].

ووجـدت جامع العلوم يذهب غير مذهب سيبويه في(لبيك) و(سعديك) وما شاكلها من المـصادر المنـصوبة؛ إذ إن هذه الألفاظ عند سيبويه مثناة منصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره[٥].

وعند يونس أن(لبيك) اسم واحد جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك(عليك).

وذهب جامع العلوم إلى أن(لبيك) أصله: لبى، قال الشاعر:

دعوت لما نابني مشوراً　　فلبي فلبي يدي مسور

فوقـف هذا الشاعر ووصل على لغة من قال في(أفعى)(أفعَيْ). فقال: لبي. وهذا لايكون تثنية، كما زعمت ياصاحب الكتاب[٦].

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٨٢، ٢٨٣. (٢) نفسه ١١٠.

(٣) نفسه: ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٦٠.. وغيرها.

(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ١١٤. (٥) الكتاب ١: ٣٤٨.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ٣٠.

وعندي أن ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، لأن(أفعى وسكرى وحبلى) وما شاكلها من الأسماء المختومة بألف التأنيث، لاتقلب هذه الألف فيها ياءً عند إضافتها إلى الضمير، فلا يقال في(أفعاك): أفعيك وأفعيه، كما قالوا: لبيك ولبيه، فبطل أن تكون(فلبي يدي مسور) على حد الوقف في(أفعَيْ) بل هو على حد(غلامَيْ زيدٍ)، فثبت أن(لبيك) تثنية كما زعم الخليل وصاحب الكتاب[1]، لا كما قال به جامع العلوم.

٣- مع الأخفش، أبي الحسن سعيد بن مسعدة(ت ٢١٠هـ)

ذكر جامع العلوم آراء الأخفش في اثني عشر موضعاً من شرحه. وكان في أغلب أمره ناقلاً لتلك الآراء، غير ناقض لها، أو معترضٍ عليها. فمثال ما نقل عنه قول الأخفش: ((إنما امتنع الجر من الأفعال؛ لأن الأفعال أدلة على فاعليها. فهي مع فاعليها جملة، فلا يمكن قيامها مقام التنوين))[2].

ونقل عنه بشأن إعراب الأسماء الستة، قوله: ((إن هذه الحروف دلائل الإعراب)).

قال جامع العلوم: وهذا يؤول إلى قول سيبويه، وذلك لأن القول عند سيبويه: إن هذه الحروف حروف إعراب[3]، والحركة فيها مقدرة، ليبقى دليل الإعراب، كقول الأخفش، لا فرق بينهما[4].

ورد جامع العلوم بعض آراء الأخفش، ونقضها، منها عدم تجويز الأخفش قولهم: في داره زيد؛ وإنما لايجوز عنده؛ لأنه يصير كنايةً عن غير مذكور، لأن(زيد) عنده يرتفع بالظرف قبله، فيجب أن يكون على حد قولك(خلفك زيد).

قال جامع العلوم، إذا رفع(زيد) بالظرف على زعم الأخفش فهو بمنزلة الفعل والفاعل، كقولك: ذهب زيد، وأنت إذا قلت: ذهب زيد؛ فقد وقع(ذهب) موقعه فلا ينوى به التأخير، فكذا(في داره زيد). وقد قالت العرب: ((في أكفانه درج الميت)). والتقدير: درج الميت في أكفانه. فكيف يرد أبو الحسن هذا[5]؟!

وجوز الأخفش العطف على عاملين مختلفين، نحو: مررت بزيدٍ في الدار والقصر عمروٍ، جوز عطف(القصر) على(الدار) المجرور بـ(في) وعطف(عمروٍ) على(زيدٍ) المجرور بالباء ؟ واستشهد لجواز ذلك بقول الفرزدق:

وَبَاشَرَ راعيهَا الصَّلاَ بِلَبَانِهِ وَكَفَّيهِ، حرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ

فجر(كفيه) عطفاًعلى المجرور بالباء، ونصب(حر النار) عطفاً على المنصوب بـ(باشر) فهما عاملان مختلفان.

(١) الكتاب ١: ٣٤٨-٣٥٣، واللسان (لبب).
(٢) شرح اللمع لجامع العلوم ١٢.
(٣) الكتاب ١: ١٧، ١٨.
(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ٤٨، والإيضاح في علل النحو ١٣٠.
(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٨٣.

ورد هــذا جامــع العلوم فقال: ((والأمربخلاف مازعم أبو الحسن، وذلك؛ لأنه لو جاز العطف على عاملين، لجاز العطف على عشرة عوامل. ولو جاز ذلك؛ لجاز على معتين، وأكثر من ذلــك. وهذا بين الفساد؛لأن حرف العطف قائم مقام العامل، فيقوم مقام عامل واحد، ولا يبلغ مــن قــوته أن يقوم مقام عاملين[1]. أما ما احتج فيه من بيت الفرزدق؛ فإنما جاز إضمار أحد العــاملين فــيه(وهــو الباء أو باشر) لجري ذكره، والشيء إذا جرى ذكره جاز إضماره ضرورة تصحيح اللفظ والكلام)).

وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه جامع العلوم، وأضيف إلى ما رد به أبا الحسن الأخفش فأقول: إن(الباء) و(في) في جملة أبي الحسن الأخفش(مررت بزيدٍ في الدار) يختلفان في ما يؤديانه ويفضيان إلــيه من معنى، فــ(الباء)(بزيدٍ) تفيد الإلصاق، و(في) تفيد الظرفية، وهما معنيان كل منهما قائم بذاته؛فالعطف عليهما، وهما مختلفان، يوقع في النفس اللبس والإبهام والغموض.

ونحن نعلم أن الألفاظ لا تتحصل معانيها إلا من خلال ضرب من التأليف والترتيب. فسوء الــنظم لهــا، يقطع الرحم والصلة بينها، ويخرجها من جمال البيان إلى لونٍ من الهذيان؛ذلك لأن الألفــاظ تنسجها المعاني القائمة في النفس، محكومة بقبول العقل؛ فلا أظن الأخفش يستطيع أن يوجد بين(مررت بزيدٍ في الدار)وبين(والقصر عمروٍ) هذه الصلة المعقولة.

٥- مع المازني، أبي عثمان بكر بن محمدٍ(ت ٢٣٠هــ)

ذكر جامع العلوم أبا عثمان المازني في شرحه ثماني مرات، نقل فيها آراءه، وإشكالاته على أبي الحسن الأخفش. فمما نقل عنه من الآراء، ماذهب إليه في أن قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2]، وقول امرئ القيس:

قِفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقطِ اللّوى بين الدُّخول فحوملِ

معنــاه: ألق ألق، وقف قف، فاستغنى بتثنية الفاعل، عن تكرار الفعل لأن الفاعل جزء من أجزاء الفعل، فإذا ثني الفاعل؛ فكأنه كرر الفعل[3].

وكــذلك رأيه في ألف الاسم المقصور، الموقوف عليها، نحو: هذه عصاً ومررت بعصاً، ورأيت عصاً، أنها في الأحوال الثلاث بدل من التنوين.

وقــال جامع العلوم بما قال به سيبويه، من أن هذه الألف في حالتي الرفع والجر، هي التي حــذفت من أجل التنوين، وفي حالة النصب، بدل من التنوين؛ لأن قياس المعتل على الصحيح. فكمــا حذفنا التنوين في الصحيح، فقلنا في حالتي الرفع والجر: هذا زيد، ومررت بزيد، وقلنا في حالة النصب: رأيت زيداً فليكن المعتل بهذه المثابة[4].

وأجاز المازني: نفساً طاب زيد، بتقديم المنصوب، محتجاً بقول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١١٨.

(٢) ٥٠: سورة ق ٢٤.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ٨٧، ٨٨.

(٤) نفسه ٣٦.

فرده جامع العلوم، فقال: وهذا لايجوز عندنا[1]؛ إذ نرويه

.... وما كان نفسي بالفراق تطيب

كذلك ذهب أبو عثمان المازني إلى أن(الرجل) في قولك: يا أيها الرجل يجوز فيه الرفع والنصب، فقال في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾ [2]، لو قرأ واحد: يا أيها الناسَ، لجاز لأن(الناس) صفة منادى مفردٍ، فجاز فيه الرفع والنصب قياساً على قولهم:

يا زيدُ الظريفَ.

وقد رده جامع العلوم فقال: ((وهذا القياس لايصح؛لأنه لو وقف في: يازيد الظريف، على قولهم: يازيد، ولم يذكر الظريف، جاز، ولو اقتصر على قولهم: يا أيها، دون الرجل، لم يجز؛ لأنه لايتم ولا يفيد، فاتضح الفرق بينهما))[3].

ومما نقل جامع العلوم من سؤالات المازني أبا الحسن الأخفش، قوله: إن أبا عثمان قال لأبي الحسن: ما قولك في قولهم: مررت بنسوةٍ أربعٍ، هل تصرف(أربعاً) أم لا ؟. فقال: أصرفه، فقال لــه: هــو صفته، وهو على وزن(أفعل) فقال: إنه وإن كان صفة الآن، فأصله الاسم. فقال أبو عــثمان: فــ(آدم) وإن كان الآن اسماً، فأصله صفة، فلم لم تعتبر الأصل هناك، واعتبرته هنا ؟ فسكت.

٦- مع أبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج(ت ٣١١هـ)

تــردد ذكر أبي إسحاق الزجاج في شرح اللمع تسع عشرة مرة، نقل جامع العلوم، خلال ذلك أقواله وآراءه في شتى المسائل النحوية. وكان قد رده في أغلب ما نقل عنه، فمن ذلك قول الــزجاج في قــولهم: ما صنعت وأباك: إن(أباك) منصوب بفعل مضمرٍ، على تقدير: ما صنعت ولابــست أباك. فرده جامع العلوم بقوله "((هذا قول فاسدٌ؛ لأن انتصاب الاسم إذا أمكن حمله على الظاهر، لا يحمل على المضمر))[4]. وإنما هو منصوب بالفعل الواقع قبله بتقوية الواو، وبما فهــم مــنه من معنى المصاحبة، كما ذهب الزجاج إلى أن الضمير المنفصل المنصوب(إيا) اسم ظاهر، وذهب الفراء إلى أن(إياك) بكمالها اسم.

وقــال جامــع العلوم: ((وقد كفانا الزجاج قول الفراء، حيث قال: لم نر اسماً تغير آخره؛ لاخــتلاف المسمين، ألا ترى أنه لايقال: إن(عصاك) بكمالها اسم. فكيف جاز هذا في(إياك). والصحيح قول أبي الحسن[5]: إن(إيا) اسم مضمر))[6].

وجوز أبو إسحاق أن يكون قوله تعالى: ﴿ مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [7] على تقدير: أي شيءٍ يستعجله؟

---

(١) أي: عنده وعند البصريين.

(٢) ٢: سورة البقرة ٢١.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ١٧٨.

(٥) مجمع البيان ١: ٢٥.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٧٢.

(٧) ١٠: سورة يونس ٥٠.

فيكون(ما) مع(ذا) كالشيء الواحد، مرفوعاً بالابتداء، على إضمار الهاء في(يستعجل) أي: يستعجله.

ورد عليـــه أبو علي[1] فقال: هذا لايجوز، في حال السعة، والاختيار؛ إنما يكون في حال اضطرار، وإقامة وزن.

ونصر جامع العلوم أبا إسحاق في هذه المسألة، ورد على أبي علي قوله فقال: وقد جاء مثل مـــا قال أبو إسحاق، عن ابن عامر في قوله تعالى: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنى)[2]، على تقدير: وكل وعده الله الحسنى، فرفع(كلاًّ) بالابتداء، وأضمر الهاء؛ وليس فيه اضطرار، وإنما هو كلام الله، فلا يختار فيه إلا الأفصح. وتخطئة ابن عامرٍ لاتجوز[3].

ب- مع النحويين الكوفيين:

١- مع علي بن حمزة الكسائي(ت ١٨٩هـ)

الكسائي أحد القراء السبعة، لذا روى جامع العلوم بعض قراءاته في شرحه، ولاسيما القراءة بالإمالة[4]. فقد نقل قراءته بإمالة(كلا) من قوله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[5].

والحروف لاتمال لأنها جمدت عن التصرف، والإمالة ضرب من التغيير وروى جامع العلوم في شرحه عن الكسائي أنه أمال(حتى)[6].

أما المسائل النحوية فقد نقل عنه في الأغلب ماوقع فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين.

ومـــن تلـــك المسائل، الكلام على رافع المبتدأ والخبر، فنقل رأي الكسائي والفراء في أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[7].

ونقل كذلك رأي الكسائي والفراء، في فعل الأمر، أمبني هو على الوقف أم معرب مجزوم، إذ ذهبا إلى أن فعل الأمرمعرب مجزوم[8].

وقد نقض جامع العلوم ما قاله الكسائي والفراء، بشأن رافع المبتدأ والخبر، وما قالاه بشأن بناء فعل الأمر أو إعرابه، فالقول بترافع المبتدأ والخبر يؤدي إلى(الدور)، فيستلزم التسلسل، وهو محال، عند الحكماء والمتكلمين[9].

أما فعل الأمر، فهو مبني((لأنه فعل، وأصل الفعل البناء؛ وإنما الإعراب عارض فيه.. ولأن الجزم لايكون إلا بعامل، وليس في الأمر عامل الجزم))[10].

---

(١) الخزانة ٦: ١٤٤.

(٢) ٤: سورة النساء ٩٥، وينظر: البحر المحيط ٣: ٣٣٣، وهمع الهوامع ٢: ١٦. وشرح اللمع لجامع العلوم ١٨٤.

(٣) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) نفسه: ٢٤٥، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦.

(٥) ١٧: سورة الإسراء ٢٣.

(٦) شرح اللمع لجامع العلوم ٤١٢.

(٧) شرح اللمع لجامع العلوم ٦٦، ٦٧، وشار الصناعة ٨٢، والإنصاف ١: ٤٤، ٤٩.

(٨) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٩٦.

(٩) كشاف اصطلاحات الفنون ٤٦٧، ٤٦٨.

(١٠) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٩٦، والإنصاف ٢: ٥٢٤.

٢- مع يحيى بن زياد الفراء(ت ٢٠٧هـ):

نقل جامع العلوم عن الفراء رأيه في تسع عشرة مسألةً، ولم أجده وافقه أو سكت عنه، إلا في مسألةٍ واحدةٍ، هي ما ذهب إليه الفراء من قولهم: كلمته فاه إلى في، إذ انتصب(فاه) بـ(جاعل) مقدر، والتقدير عند الفراء: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ، فهو منصوب بعاملٍ تقديره(جاعل)[1].

واكتفى جامع العلوم بشأن هذه المسألة بأن قال: وعند الخليل وسيبويه: فاه: في موضع الحال، وتقديره كلمته مشافهاً ... وهذا هو الصواب[2].

وأما غير ذلك من المسائل فقد ردها جامع العلوم، متتبعاً كلام الفراء ناقضاً له ومن أمثلة ذلك:

قال الفراء: اللهم، أصله: الله أمنا بخيرٍ من: أمه يؤمه؛ إذا قصده فحذفوا الهمزة، فصار: اللهم. قال: والدليل على بطلان قولهم: جواز: ياللهم في الشعر. ولو كانت الميم بدلاً من(يا) لم يجتمعا؛ لأنه لايجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه[3].

ورد جامع العلوم قول الفراء هذا فقال: (وهذا الذي ذكره باطل؛ لأنا نقول اللهم أهلك الكافرين. ولو كان التقدير: الله أمنا بخير؛ لوجب أن يقال: وأهلك الكافرين، ولأنه يقال: اللهم، اغفر لي، ولا يقال: اللهم، واغفر لي...)[4].

٣- مع أحمد بن يحيى ثعلب(ت ٢٩١هـ)

على الرغم من كون ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، فإن جامع العلوم لم يحتفل به كثيراً؛ إذ لم يذكره في شرحه الكبير سوى ثلاث مرات حكى في الأولى روايته عن العرب أنهم قالوا: خذ اللص قبل يأخذَك؛ أي: قبل أن يأخذك[5] باضمار(أن).

والثانية تجويزه: إلا زيداً قام القوم[6]. والثالثة: أسقط جامع العلوم فيها اعتراض من اعترض على ثعلب في قوله: فاخترنا أفصحهن[7]؛ إذ لم يقل فصحاهن، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾[8].

فافرد وذكر؛ لأن الإفراد مع الإضافة أحسن من: التثنية والجمع والتأنيث[9].

وبعد هذه الإلمامة بموقف جامع العلوم من عددٍ من النحويين الكوفيين أستطيع أن أقول:

١- إن جامع العلوم كان قليل النقل أو الرواية عن الكوفيين.

٢- اقتصر نقله، في الغالب، على المسائل الخلافية.

---

(١) شرح اللمع لجامع العلوم ١٩٢.
(٢) نفسه ١٩٢.
(٣) نفسه ٢٨٩.
(٤) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١: ٣٠٣.
(٥) شرح اللمع لجامع العلوم ٦٤.
(٦) نفسه ٢٢٨.
(٧) نفسه ٢٢٨.
(٨) ٢: سورة البقرة ٩٦.
(٩) شرح اللمع لجامع العلوم ٢٢٨.

٣- كان يتتبع آراءهم، مبطلاً إياها، ناقضاً لها في الأعم الأغلب.

الخاتمة ونتائج البحث:

إن السنتين اللتين عشتهما مع شرح اللمع لجامع العلوم، قارئاً، وناسخاً، ودارساً، ومحققاً قد تكللتا بحمد الله، بإنجاز هذا السفر النفيس القيم من تراث أمتنا المجيد. والعمل الذي أقدمه اليوم بين أيدي الدارسين والباحثين، أستطيع أن أجمل نتائجه بما يأتي:

١- أول النتائج هو إخراج الكتاب.

٢- إن تحقيق هذا الشرح قد حماه من الضياع.

٣- الكشف عن أثر جديد من آثار جامع العلوم النافعة.

٤- أكدت من خلال الدراسة، ما ذهب إليه الدكتور محمد الدالي بأن كتاب((إعراب القرآن)) المنسوب للزجاج؛ إنما هو كتاب((الجواهر)) لجامع العلوم.

٥- القطع بأن مذهبه في النحو هو مذهب البصريين.

٦- اهتمامه بالقراءات القرآنية شواهد على ما يذهب إليه من أقوال، هو دليل على اعتباره إياها من مصادر اللغة، والدرس النحوي، واللهجات الفصيحة.

٧- قلة استشهاده بالحديث الشريف دليل جريه على رأي من سبقه من النحويين.

٨- يتسم شرحه بالشمول والسعة، فهو منهل ثر، ومرجع أصيل للعلماء والباحثين.

٩- من خلال دراسة خمسة شروح من شروح اللمع، استطعت أن أبين مكانة شرح جامع العلوم من تلك الشروح.

١٠- إن ما حشد في شرحه من آراء، وتعليلات، ونقولٍ ومناقشات، ليعد مصدراً مهما توثق منه تلك المعارف في علوم العربية.

١١- إعطاء إحصاء دقيق بأسماء الكتب التي ألفها يوفر فرصةً للبحث عنها، والكشف عنها في مظانها.

١٢- القطع بأن لقبه المتداول بين الناس، وعلماء عصره، هو(جامع العلوم)، وليس(الجامع النحوي) أو ما سواه، كما ذهب، أو قد يذهب إلى ذلك غيري.

١٣- جامع العلوم أحد علماء القرن السادس الهجري، فبتحقيق كتابه، أكون قد نوهت بأحد أعلامه، وذكر بعض ميزاته.

وانا إذ أشرفت على النهاية؛ فإني أبتهل إلى الله العلي القدير، أن يصلي على سيدنا، وحبيبنا، وشفيعنا محمدٍ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وأن يجعل عملي هذا، خالصاً لوجهه تعالى، وخدمة كتابه العظيم، الذي يسره لنا بلسان رسوله الكريم، وأن ينفعني به يوم الدين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وصف المخطوط ومنهج التحقيق

أ: وصف المخطوط:

هـي نـسخة وحيدة، مكتوبة بخط نسخي جميل جدا، مقيد بالشكل الكامل، تحتفظ بها المكتـبة الشعبية، بصوفيا، في بلغاريا، قد جاء في وصفها في الفهرس، بأن جعلت عبارة(قال أبو الفتح) و(قلت) بالحمرة، وعنوانات الأبواب بالسواد[1]؛ غير أن جهاز التصوير لم يلتقط ما كتب بالمداد الأحمر والأسود وأمللت ذلك واضعاً إياه بين قوسين معقوفين [ ].

ويـسبق نـص الشرح أربع صفحات، على الأولى عنوان الكتاب، وهو((هذا كتاب شرح اللمع في علم النحو)) وإلى جنبه من يسار القارئ تمليك جاء فيه: ((من الكتب التي أودعها الدهر لـدى أفقر العباد، محمد بن أبي النصر بن محمد الشيخ الشهير بالعماد[2]، غفر الله ذنوبهم، وستر عيوبهم يوم التناد، بمنه العظيم، وكرمه العميم)).

ويتناثر على الصفحة تفسير لغوي لبعض الألفاظ كالقريض، والإحاطة، والرشاء، والرواء، والضرام، وغيرها.

وفي أسـفل الصفحة، على يمين القارئ، أربعة أسطر قصيرة متراكبة، ضمت حكمة تبين فضل العلماء، وخسة الجهلاء؛ وهم الدكتور عبد القادر السعدي، فظنها أبياتا من الشعر[3]، وهي: الـبركة في القرى، والظلم في الأمصار. الجاهل في القرى، والعالم في الأمصار. تنتقل البركة من القرى إلى المصر ببركة العلماء، وينتقل الظلم من المصر إلى القرى بشؤم الجهلاء.

وضـمت الـصفحتان الثانية والثالثة عنوانات، أبواب الكتاب وحظيت الصفحة الثانية في أعلاها من اليمين بعبارة مهمة جدا، وهي((قوبل ثلاث مرات)). أما الصفحة الرابعة، فقد ضمت العـنوان ثانية والتمليك السابق نفسه على الجانب الأيسر منها؛ وقد ابتدأه بقوله: ((من عواري الدهر وودائع العصر)) ثم ساق الألفاظ أنفسها. وتحته تاريخ بدء قراءة العماد للكتاب؛ إذ ورد: ((ابـتدأت بقـراءته ضـحى يـوم الأربعاء، السابع و[العشرين من صفر، سنة ثلاث وخمسين وستمئة]))[4].

وفي أعلى الصفحة تمليك ثانٍ، نصه: ((الله أكبر. من كتب الفقير حشمة المولوي، غفر الله لـه)). أما الجهة اليمنى من الصفحة، فقد ضمت بقية أبواب الكتاب وتمليكاً ثالثاً، نصه: ((مما سـاقه الله الملك القدير، إلى سلك ملك مالكه الفقير، محمد بن مصطفى الحقير، الشهير بباقر، عفي عنهما يوم الحشر والنشر)).

وفي الـصفحة الأخيرة من المخطوط، ذكر الناسخ تاريخ انتهاء نسخه إياه؛ إذ قال: ((وقع الفـراغ من كتابته نصف النهار من يوم الخميس التاسع عشر من شوال، لسنة سبع عشرة وست

(١) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في المكتبة الشعبية بصوفيا ٢: ١٣١.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) الجامع النحوي ١: ٦٠ (الدراسة).

(٤) في الأصل طمس، أثبته من إنباه الرواة ٢: ٢٤٨.

مئة هجرية)).

وبجانب هذه العبارة، من اليسار، عبارة مقابلة لهذا الكتاب، كان قد أجراها صاحبه، وهي: ((فرغ من مقابلته صاحبه اسماعيل بن محمد الحاكم[١]، عشية الأربعاء، الخامس عشر، من جمادى الآخرة، سنة سبع وعشرين وست مئة، والحمد لوليه، رحم الله من دعا له بالمغفرة)).

ويشتمل المخطوط على ست وأربعين وثلاث مئة صفحة[٢]، في كل صفحة تسعة عشر سطرا، متوسط عدد الكلمات في كل سطر أربع عشرة كلمة.

وعلى هامش الصفحة من الجانبين، في أقصى اليمين وأقصى اليسار، عنوانات الموضوعات الفرعية التي يتحدث عنها جامع العلوم، ضمن العنوان الكبير لذلك الباب، وبعض الإيضاحات والتعليقات على ما ورد في الكتاب.

وبعد هذا كله؛ فإن هذه النسخة التي أنجزت تحقيقها، بفضل الله ومنه، هي مما تفضل به علي الدكتور طارق الجنابي، فأعطانيها رسالة للدكتوراه، وهي - كما قلت- نسخة، مصورة عن أصلها في مكتبة صوفيا، ببلغاريا. وهذه النسخة - كما قال لي الدكتور طارق الجنابي- هي من مقتنيات تلميذه الدكتور حازم سعيد يونس، من أهل الموصل، فإلى الدكتور حازم سعيد، شكري ودعائي له بظهر الغيب، أن يجزيه الله خير ما يجزي العلماء العاملين والرجال الساهرين على لغة القرآن وأهلها.

ب-منهج التحقيق

بعد الفراغ من نسخ شرح اللمع، شرعت، في تحقيق، ماورد فيه من الآي الحكيم، والقراءات، والشعر قصيده ورجزه، والفكر النحوي، وأسماء الأعلام من القراء والنحويين واللغويين، وغير ذلك مما يهم الدارس معرفته، على النحو الآتي:

١- توثيق الشاهد القرآني: رجعت إلى نص المصحف الشريف، زيادة في الاستيثاق، ذاكراً رقم السورة واسمها ورقم الآية.

٢- توثيق القراءات: وثقتها من أغلب كتب هذا العلم، ومن التفاسير الشهيرة، ومن كتب علوم القرآن، نحو: السبعة، لابن مجاهد، ومختصر في شواذ القرآن، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، والحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، وحجة القراءات لأبي زرعة، والتيسير للداني، والنشر، لابن الجزري، وإتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، وغيث النفع للصفاقسي، ومن التفاسير تفسير الطبري، وتفسير التبيان للطوسي، والكشاف للزمخشري، ومجمع البيان، للطبرسي، وتفسير الرازي، وتفسير القرطبي والبحر المحيط لأبي حيان، ومعاني القرآن للفراء، وإعراب القرآن للنحاس ... وغيرها.

٣- توثيق الحديث النبوي الشريف: رجعت في توثيقه إلى كتب الحديث المشهورة نحو: سنن

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) في المخطوط ورقتان مكررتان؛ فعدته على ما ذكرت وليست ثلاث مئة وخمسين صفحة.

ابن ماجة، وسنن الترمذي، وسنن الدارمي، وسنن أبي داود وغريب الحديث، لابن قتيبة، والمعجم الكبير للطبراني.. وغيرها.

٤- توثيق الشاهد الشعري: وثقته على النحو الآتي:

أ- إكمال البيت إذا كان ناقصاً.

ب- ذكر بحره.

ج- إعطاؤه رقما خاصا، للإحالة على ذلك الرقم. إن تكرر البيت.

د- عزوه إلى قائله.

هـ- إرشاد القارئ إلى مكانه من: الديوان، وكتب النحو، ككتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وأصول ابن السراج، وكتب أبي علي الفارسي، وكتب ابن جني، وخزانة الأدب، للبغدادي، وكتب المجاميع الشعرية، كالمفضليات، للضبي، وحماسة أبي تمام، وحماسة البحتري، وغيرها.

و- لم أُلِح في ذكر اختلاف رواياته، لعدم جدوى ذلك، اللهم إلا إذا كانت الرواية تذهب بالشاهد، فأذكرها عند ذاك.

ز- شرحت ما اشتمل عليه من غريب اللغة. أو مبهم المعنى، واعتمدت في ذلك على معجمي: لسان العرب، وتاج العروس.

٥- توثيق الفكر النحوي: وأعني به الآراء النحوية. والمسائل الخلافية التي استقاها من النحويين السابقين. ولاسيما البصريون، وما نقله أو رواه عن النحويين الكوفيين؛ فرجعت لتوثيق ذلك إلى كتب سابقيه، فكان كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وأصول ابن السراج، ومعاني الفراء، ومعاني الأخفش، وآثار أبي علي، وابن جني، المورد الأول، في ارتشاف ذلك واقتناصه. فإن لم أجده تسقطت ذلك عن طريق الشاهد الشعري في تراث لاحقيه، ومروياته من بعده من علماء النحو، كشرح المفصل، لابن يعيش، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، وخزانة الأدب للبغدادي ... وغيره، فكان للطلب وراء مظان الشاهد الشعري، في تلكم الأسفار، الأثر البالغ في ظفري بالكثير من تلك الأفكار والآراء، مما لم أجده في كتب سابقيه، وهذا هو الأمرالذي حدا بي لأن أوثق الشاهد الشعري من مصادر عدة، إتماماً للفائدة، وتيسيراً للمتتبع.

كما إني لا أكتم أحداً سراً، فقد عجزت عن توثيق(بعض) الآراء، ولاسيما تلك التي عبر عنها جامع العلوم بـ(قال بعضهم) أو(زعم قوم) أو نسبها لمن تقدمه، ولم أجدها في آثار سابقيه، أو كان الأثر الذي يضم ذاك الرأي، أو تلك المسألة، مخطوطاً، ولكن ما يزال مفقوداً.

٦- ترجمت لجميع الأعلام الذين وردت أسماؤهم في متن الشرح، من القراء، والنحويين واللغويين، وغيرهم.

ولم أشأ ترجمة الشعراء الذين لم أطمئن لتصريح جامع العلوم بأسمائهم، لأن آلة التصوير كما قلت، لم تلتقط أسماءهم. والذين ذكرهم جامع العلوم، لا يتجاوزون بضعة شعراء، فطويت

كشحي عن ترجمتهم؛ لشهرتهم وقلة عددهم، ولئلا ألزم نفسي بمنهج تراجم شعراء، ربما لم يكن جامع العلوم قد ذكرهم بالاسم، وأنه ربما كان يقول: ((قال الشاعر)).

ورجعت في ترجمة الفئات الثلاث: القراء والنحويين واللغويين إلى المصنفات التي تعنى بفن كل منهم، نحو: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وأخبار النحويين البصريين، للسيرافي وطبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، وإنباه الرواة على إنباه النحاة، للقفطي، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، وغير ذلك من كتب التراجم.

ونوهت للمترجم: باسمه، ووفاته، وعمن أخذ، ومن أخذ عنه، وحرصت أن تكون الترجمة قدر الإمكان موجزةً مفيدة.

٧- عمدت إلى النص المحقق فشكلته جميعاً، حرفا حرفا، حفظاً للسان قارئه من أن يزل، وضبطا للنص من أن تند منه لفظة، أو ينتقل نظري فيه؛ لأني لم أضع تلك الحركات إلا ومعاني الكلام قائمة في نفسي، آخذ بعضها باعناق بعض.

٨- وضعت فهارس فنية مفصلة، لما ورد في متن الشرح، وصنعتها لما أجد فيها من النفع الكبير، ودفع العسر، والعناء عن الباحثين، أو المستفيدين من هذا الكتاب، وما للفهارس من عون في تلبية الحاجة الملحة، باختزال الزمن، والظفر بالبغية بأيسر السبل حتى كانت الفهارس قسما برأسه، استغرق ثمانين صفحة ونيفاً.

٩- استخدمت أربعة أنواع من الأقواس، على الترتيب الآتي:

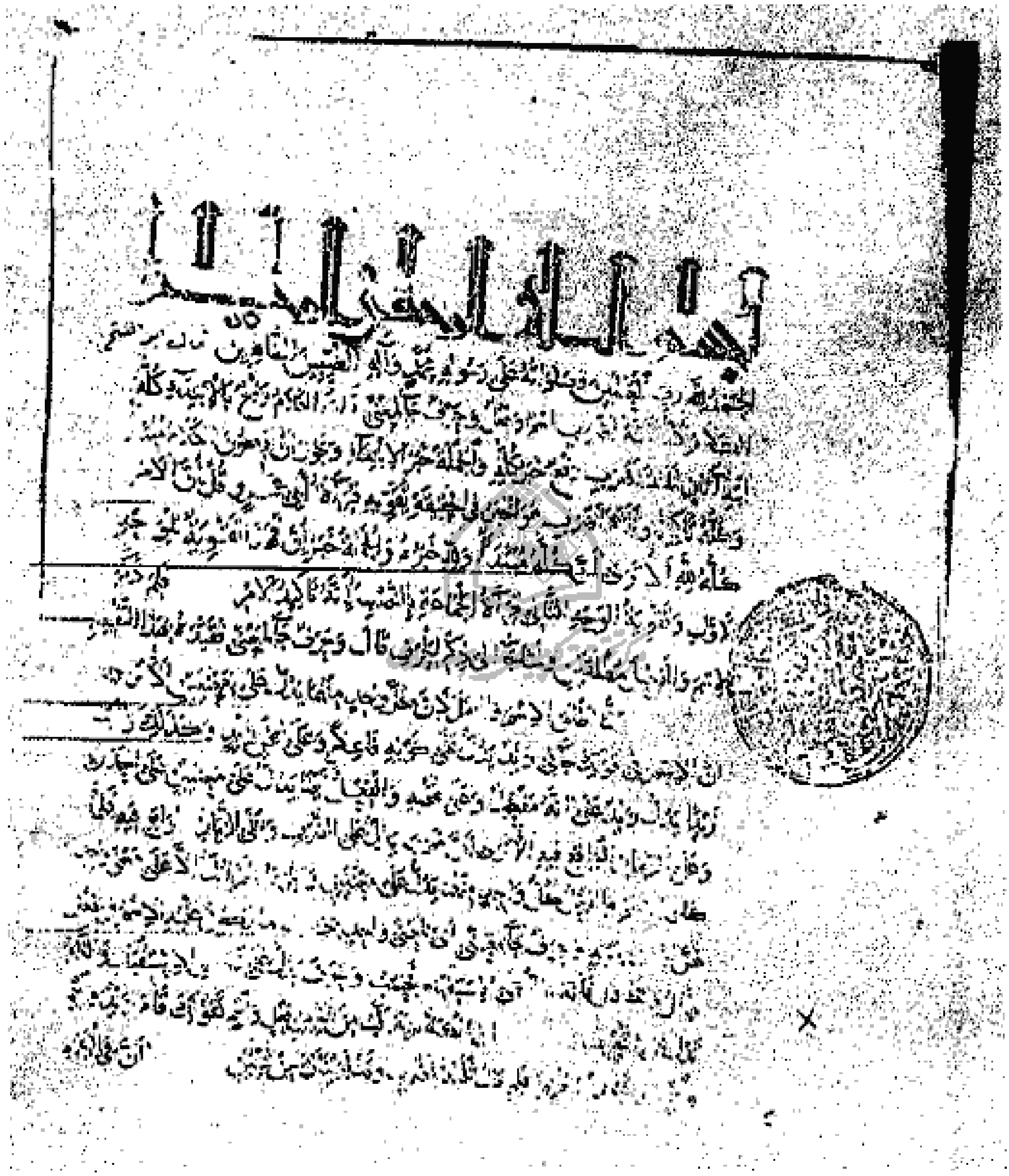
أ- الأقواس المزهرة لحصر ﴿ ﴾ الآيات القرآنية الكريمة.

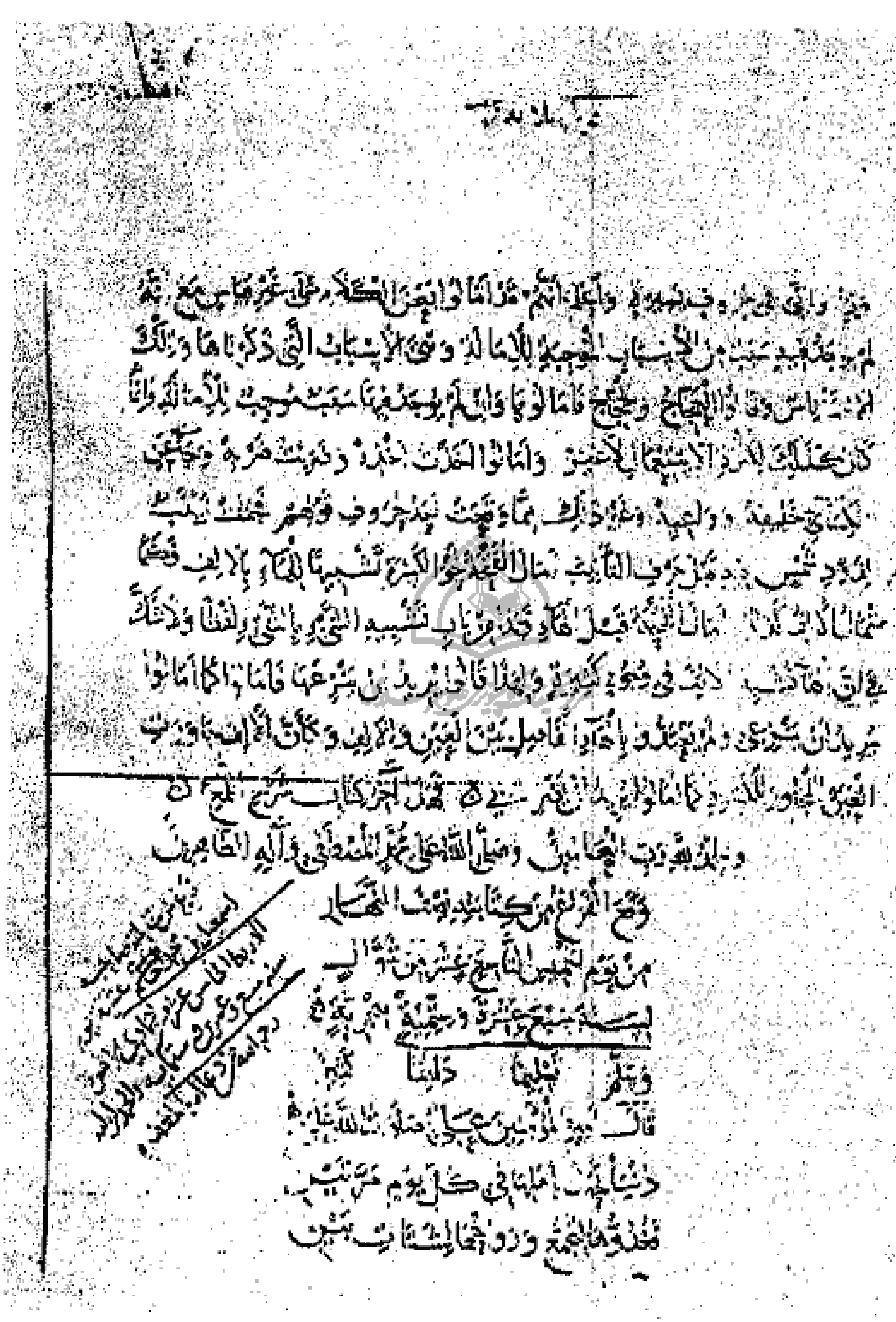
ب- الأقواس الصغيرة الحجم وبخط مختلف(( )) لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.

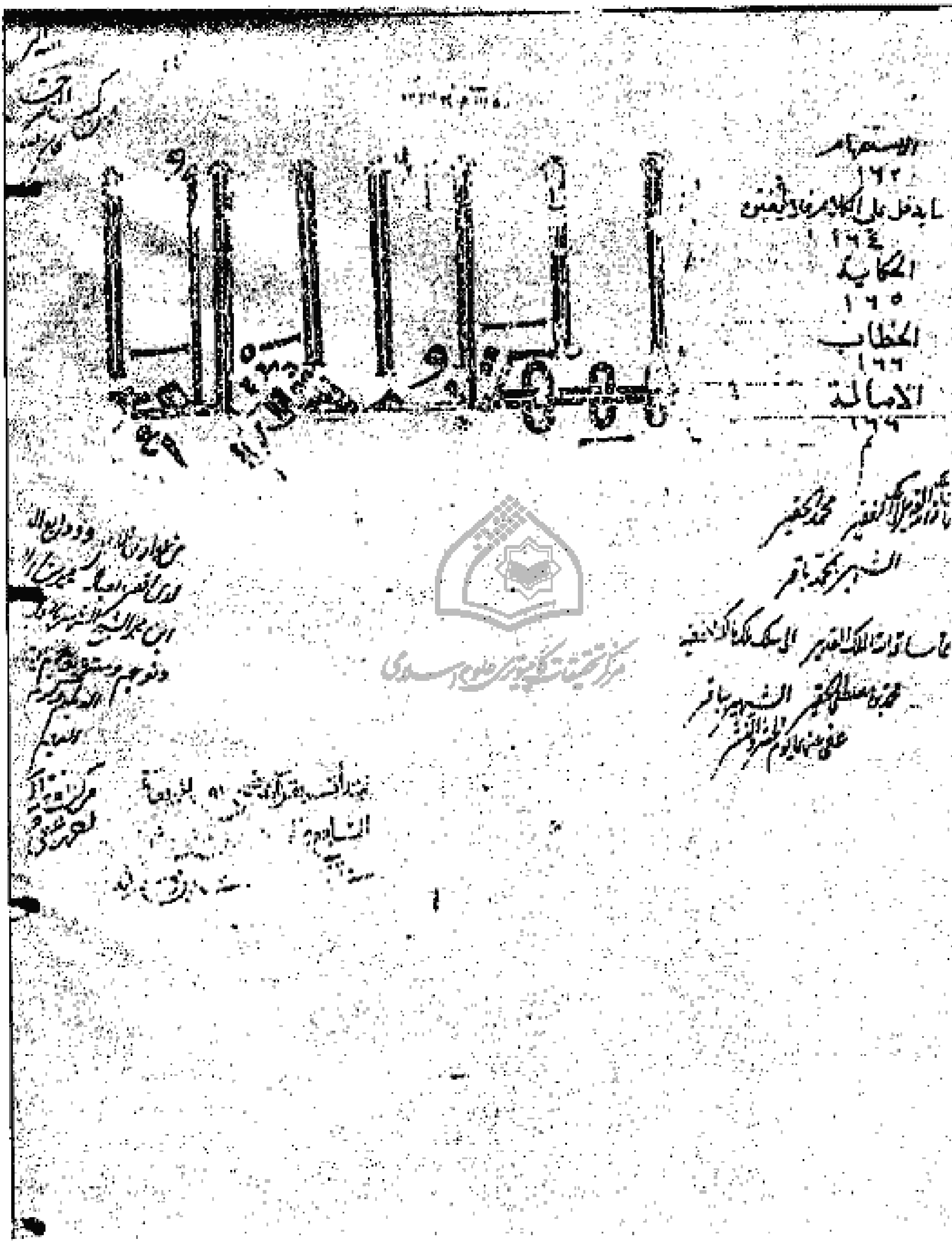
ج- الأقواس الصغيرة المفردة(الهلالان)( ) لحصر ما قصد لفظه.

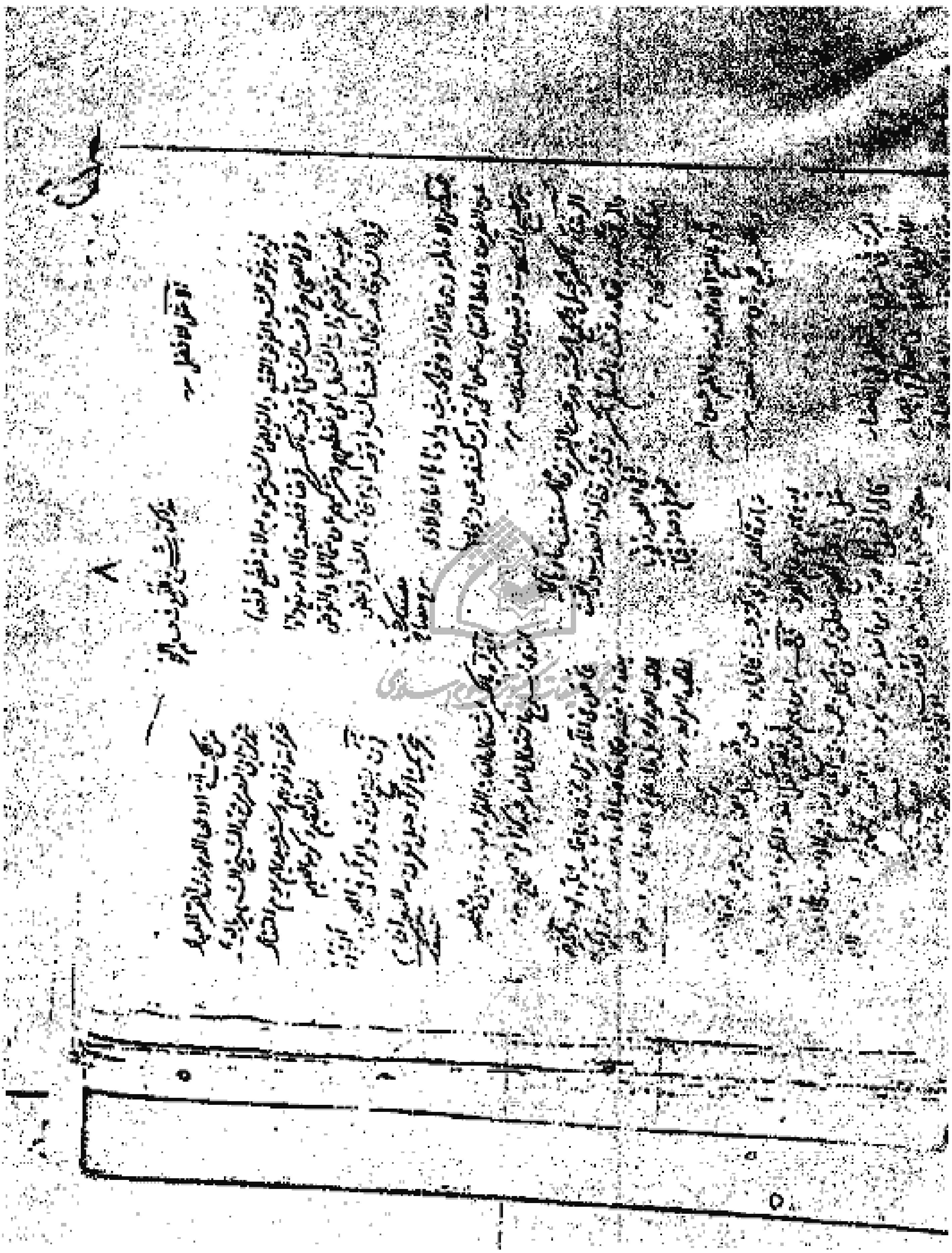
د- الأقواس القائمة المعقوفة [ ] لحصر ما لم تلتقطه آلة التصوير، وللزيادة التي يقتضيها السياق، وللانتقال من صفحة إلى أخرى من صفحات مخطوط شرح اللمع.

نماذج من صور المخطوط


بسم الله الرحمن الرحيم


تمّ آخر كتاب شرح اللمع
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد المصطفى وآله الطاهرين
وقع الفراغ من كتابته يوم الخميس السابع عشر من شوال
لسنة سبع عشرة وخمسمائة
قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه
دنيا تحول بأهلها في كل يوم مرتين
فغدوها لجمع ورواحها لشتات بين


الاستفهام
١٦٢
١٦٤
الحكاية
١٦٥
الخطاب
١٦٦
الإمالة



القسم الثاني / تحقيق كتاب شرح اللمع لجامع العلوم

[١/أ]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين.

[قال أبو الفتح][1]:

الكلام كله، ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى.

[قلت]: الكلام: رفع بالابتداء. كله: ابتداء ثان. ثلاثة أضرب: خبر(كله) والجملة: خبر الابتداء. ويجوز أن يكون الكلام، مبتدا، وكله تأكيداً، وثلاثة أضرب، هو الخبر في الحقيقة، تقويه قراءة أبي عمرو[2]: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾[3]. ألا ترى أن(كله) مبتدا، و(لله) خبره، والجملة: خبر(إن). فهذا تقوية للوجه الأول. وتقوية الوجه الثاني، قراءة الجماعة بالنصب لأنه تأكيد الأمر. فإن قلت: فلم ذكر: الاسم، والفعل مطلقين، ولما جاء إلى ذكر الحرف، قال: وحرف جاء لمعنى، فقيده بهذا التقييد؟ قلت: إنما أطلق الاسم، والفعل، لأن كل واحد منهما يدل على معنيين. ألا ترى أن الاسم في قولك: (جاءني زيد) يدل على كونه فاعلا، وعلى شخص زيد. وكذلك: (رأيت زيداً)، يدل: (زيد) على أنه مفعول، وعلى شخصه. والفعل أيضاً يدل على معنيين، على الحدث، وعلى الزمان الواقع فيه. ألا ترى أن(ضرب) يدل على الضرب. وعلى الزمان الواقع فيه. فلما كان الاسم، والفعل، كل واحد منهما يدل على معنيين، والحرف لا يدل إلا على معنى واحد، خص[4] الحرف بقوله: (جاء لمعنى) أي: لمعنى واحد بخلاف ما يكون عليه الاسم، والفعل. مثال ذلك: (هل) فإنه يدل على الاستفهام، فحسب. و(سوف) يدل على تخليص الاستقبال، و(اللام) تدل على التعريف. فإن قلت: إن الكلام يتركب من شيئين: فعل، واسم، كقولك: قام زيد. واسم، واسم، كقولك زيد قائم. فلم قال: ثلاثة أضرب، وقد أريناك من شيئين؟ قلت: إن في الكلام [١/ب] مضمراً، وتقديره: ألفاظ الكلام كله ثلاثة أضرب فحذف

---

(١) هو: عثمان بن جني الموصلي، النحوي، اللغوي (ت ٣٩٢هـ). كان من حذاق الأدب. صحب أبا علي الفارسي، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها. له: (الخصائص)، و(المنصف)، و(المحتسب)، و(سر صناعة الإعراب)، و(اللمع في العربية). ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٤- ٢٤٦، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٣٥- ٣٤٠.

(٢) هو: زبان بن العلاء، أبو عمرو التميمي، المازني، البصري (ت ١٥٤هـ). ليس في القراء السبعة من أكثر شيوخا منه. سمع أنس بن مالك، وغيره. وقرأ على: الحسن البصري، وأبي العالية، وسعيد بن جبير، وغيرهم. روى عنه القراءة جماعة، منهم: يحيى بن المبارك اليزيدي، ويونس بن حبيب. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٥- ٤٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ١: ٢٨٨- ٢٩٠.

(٣) ٣: سورة آل عمران ١٥٤. وقرأ بها يعقوب. السبعة في القراءات ٢١٧، وحجة القراءات ١٧٧، وتفسير القرطبي ٤: ٢٤٢.

(٤) الفاعل محذوف يعود على صاحب اللمع، أي: خص ابن جني.

المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال الله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [(١)] أي: أهل القرية. فكذلك ها هنا. عنى أن الكلام، يتركب إذا أفاد من الثلاثة، على معنى أنه لا يوجد لهذه الثلاثة رابع. ويتركب من شيئين من جملة الثلاثة. فإن قلت: ومن أين لكم أن تقولوا: إن الكلام، ثلاثة أضرب. وهل أدرك أحد جميع كلام العرب، حتى يجوز له القطع، والبتات على ثلاثة أضرب؟ قلت: إن هذا الكلام عبارة عن المعنى. والمعنى شيء يشترك فيه جميع الناس، فما من معنى يمكن أن يعبر عنه بكلمة إلا رجعت تلك الكلمة إلى هذه الثلاثة، وهذا معقول. فإن قلت: ليس الأمر كذلك، لأنا قد وجدنا في كلامهم أشياء خارجة عن الاسم، والفعل، والحرف، وذلك قولهم: (صه، ومه، وها، ورويد) وأشباهه، فإن قولنا: (صه)، لا يكون اسما، لأن الكلام مستقبل به، والاسم الواحد لا يكون كلاماً. وبهذا المعنى يبطل كونه حرفاً، فيبقى أن يكون فعلاً. ولا يجوز كونه فعلاً، لدخول التنوين عليه، في نحو: (صهٍ) و(مهٍ). قلت: إن(صه) اسم للفعل، وهو داخل في هذه الثلاثة، وليس بخارج منها، لدخول التنوين عليه. والتنوين على هذا الحد، شيء يختص بالأسماء، وذلك، لأن(صَهْ) معرفة، إذ معناه: اسكت الآن.

و(صَهٍ) نكرة، إذ معناه: اسكت سكوتاً. والتنوين فارق بين التعريف والتنكير، فلم يختص بالأسماء.

بقـــي أنه ما[(٢)] كان كلاماً مفيداً بنفسه، والاسم المفرد لا يكون كلاماً. وإنّما كان كذلك، لأن(صهْ) اسم(اسكت). و(اسكت) جملة غير مفرد، فكذلك(صهْ) بمنزلته، فكما أن في(اسكت) ضمير الفاعل، وتقديره: اسكت أنت، فكذا(صهْ) أنت.

ويدل على أن هذا النوع: اسم دخول الألف واللام، في قولك: النجاك، بمعنى: انج والألف واللام من خصائص الاسم.

[قال أبو الفتح]:

الاسم: ما حسن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص، فحرف الجر، نحو قـــولك: (مِنْ زيدٍ) و(إلى عمرٍو) [٢/أ] وكونه عبارة عن شخص. نحو قولك، هذا رجل، وهذه امرأة.

[قلت]: إن علامات الاسم كثيرة، ولا تخلو من أحد أربعة مواضع: إما أن يكون في أوله، نحـــو حرف الجر، والألف واللام، أو في آخره، كالتنوين، والتثنية، والجمع على حدها، أي حد التثنـية، أو يكون في أوسطه، كياء التصغير، وألف التكسير في(رجيل ومصابيح)، أو يكون في معناه، ككونه عبارة عن شخص. وإذا ثبت هذا، فهل للاسم حد، لغة، أم لا؟ فقد اختلفوا فيه. والصحيح: أن لا حد له، لغة، لأن حد كل شيء ما يمنع أن يدخل فيه ما ليس منه.

وأن يخـــرج منه ما هو فيه. فكل ما يحد به الاسم، يخرج منه شيء، ألا ترى أن قول ابن

(١) ١٢: سورة يوسف ٨٢.

(٢) ما: موصولة بمعنى: الذي.

السري[1]، إن الاسم: ما دل في نفسه على معنى مفرد[2] غير مقترن بزمان محصل، حد مكسور، وذلك لأنه قال: إنما قلت: ما دل في نفسه، احترازا عن الحرف، لأن الحرف، يدل على معنى في غـيره. وقال: قولي على معنى مفرد غير مقترن بزمان، احتراز عن الفعل، لأن الفعل، يدل على معنيين: حدث، وزمان. والاسم ليس كذلك. هذا حد مكسور، لأن أنواع المصادر كلها، تدل علـى معان في الفاعل. فالضرب يدل على معنى في الضارب، والأكل يدل على معنى في الآكل. فـإذا كان كذلك، فقد بطل قوله: الاسم ما دل في نفسه، لأن قولهم: ضرب، يدل على معنى في الـضارب. وقوله: على معنى مفرد، باطل بقولهم: الاصطباح، والاغتباق، لأنه يدل على معنيين: زمـان، وشرب فيه. فهو اسم دل على معنيين. وإذا كان كذلك، فهذا حد عام، وقد بطل، فما ظنك بغيره؟!.

وقد قال أبو علي[3]: إن قول ابن السري: غير مقترن بزمان محصل، يفسد بقولهم: يضرب، وسـائر المضارع، لأن قولنا: يضرب، فعل، وهو غير مقترن بزمان محصل. ألا ترى: أنه يصلح للحـال والاستقبال جميعا. وعلى موجب قوله، ينبغي أن يكون(يضرب): اسما وقد بطل ذلك، فبطل حده.

وقد قال الجرجاني[4]: الاسم: كل كلمة عريت من الدلالة على الزمان، لا من طريق الوضع وكـان [٢/ب] له إعراب: لفظاً، وتقديراً[5]. قال: ومعنى قولي: عريت من الدلالة على الزمان، احتـراز من الفعل: لأن الفعل يدل على الزمان. وقال: وقولي: لا من طريق الوضع، احتراز عن قولنا: اليومَ والليلةَ، فإنه وضعا للزمان، وكان له إعراب، لفظاً، وتقديراً: احتراز عن الحروف، إذ لا إعراب لها، لا لفظاً، ولا تقديراً. هذا كلامه، وهو فاسد أيضاً، كما فسد قول ابن السري. ألا ترى: أن الاصطباح، والاغتباق، اسمان، ولم يعريا من الزمان إلا من طريق الوضع. وقوله: وكان له إعراب: لفظاً أو تقديراً، باطل بقولهم: مررت برجل يضربك، لأن قولك: يضربك، معرب: لفظاً،

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري، النحوي، المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ). أخذ النحو عن المبرد، وأشهر تلامذته: الزجاجي، والسيرافي، وأبو علي الفارسي. إنباه الرواة ٣: ١٥٤، ومعجم الأدباء ١٨: ١٩٧، وينظر: مقدمة محقق الأصول ١: ٦- ١٢.

(٢) الأصول في النحو ١: ٣٨.

(٣) هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ). ويعرف بالفسوي، نسبة إلى فسا، مدينة قريبة من شيراز عاصمة فارس، ولد بها. قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، وأشهر تلامذته ابن جني. ينظر: إنباه الرواة ١: ٢٧٣، ومعجم الأدباء ٧: ٢٣٣، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٥٣، ومعجم المؤلفين ٣: ٢٠٠.

(٤) هو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ). إمام البلاغيين، عالم في النحو واللغة، له: (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، و(المقتصد في شرح الإيضاح)، وغيرها. إنباه الرواة ١: ٦١٢، وبغية الوعاة ٢: ١٠٦، وينظر: مقدمة محقق المقتصد في شرح الإيضاح ١: ١٧.

(٥) قول الجرجاني في المقتصد: ١: ٤٦، ونصه: (كل لفظ عري من الدلالة على الزمان، لا من طريق الوضع، وكان له إعراب لفظا، وتقديرا، فهو اسم).

وتقديراً. أما في اللفظ فهو مرفوع، وأما في التقدير، فهو مجرور صفة لرجل.

فإن قال: هذا لا يصح، وذلك لأن(يضرب)، إعرابه ليس بأصلي، وإني عنيت بقولي: وكان له إعراب، أعني على جهة الأصالة، فلا يلزمني ما إعرابه بالمشابهة.

قلت: ليس هذا في حدك، ولو عنيت ذلك، فأي شيء منعك عن ذكره، على أنك إن أردته معنى ربما لا يسلم لك أن الإعراب في الفعل المضارع، ليس بأصلي، وربما يلزمك خصمك: أن موجب الإعراب في الأسماء، موجود في الفعل المضارع. ألا ترى أن الاسم، إنما أعرب، للفصل بين الفاعلية، والمفعولية لأنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً، لولا الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، لم يتبين هذا المعنى. ومثل هذا المعنى موجود في الفعل المضارع. ألا ترى: أنك إذا قلت: ما بالله حاجة، فَيظلُمَك، بالرفع والنصب، لولا الرفع، والنصب، لم يتبين المعنى، لأن في النصب: نفي الظلم، وفي الرفع: إثبات الظلم، وإذا كان كذلك، لزمك الحجة في وجوب إعراب هذا الفعل.

إذن فحده ما أسند إلى شيء، ولم يسند إليه شيء. مثال ذلك: قام عبد الله فـ(قام) فعل، لأنه مسند إلى عبد الله. ولو أردت أن تقول: قعد قام، فتسند: قعد، إلى(قام)، لم يجز، لأن الفعل لا يسند إليه، وإنما يسند إلى غيره. [٣/أ] فهذا حد صحيح يخرج عليه باب(كان) وباب(عسى، وليس) وما أشبهه، ولا يصح حد من قال: الفعل ما دل على حدث وزمان.

لأنه يخرج منه باب: كان، وليس، إذ المقصود منه الزمان المجرد، دون حدث.

وعلامات الفعل أيضا كثيرة، ولكنها لا تخلو من أحد أربعة مواضع: إما أن يكون في أوله، نحو: قد، والسين، وسوف. أو يكون في آخره، كاتصال تاء الضمير به، نحو: قمتُ، وقمتَ. وإما أن يكون في جملته، كالتصريف نحو: قام يقوم، وخرج يخرج. وإما أن يكون في معناه، ككونه أمراً، أو نهياً، نحو: اخرج، ولا تخرج.

[وأما الحرف] فما جاء لمعنى: ليس باسم، ولا فعل[1]، فهذا حده عند سيبويه[2]. وقال أبو علي: ما جاء لمعنى ليس غير[3] والمعنى الذي أراده سيبويه، بقوله: ليس باسم ولا فعل، هو المعنى الذي تحت قول أبي علي: ليس غير، إذ المعنى في القولين، ما ذكرته في أول الفصل، من أن الحرف يجيء لمعنى واحد ليس باسم ولا فعل، أي ذلك المعنى، لا يكون في الاسم، ولا في الفعل، إذ كل واحد من الفريقين، يدل على معنيين. وتقدير قوله: ليس غير، أي ليس غير ذلك المعنى، فحذف المضاف إليه من(غير) وبناه على الضم كـ(قبلُ، وبعدُ). وقول القائل: الحرف: ما جاء لمعنى في غيره، ليس بحد صحيح، لأن جميع المصادر، أسماء ليست بحروف، وهي تدل

(١) الكتاب ١: ١٢.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ). أخذ النحو عن الخليل، له (الكتاب) في النحو الذي عده اللغويون قرآن النحو. ينظر: مراتب النحويين ٦٥، وأخبار النحويين البصريين ٣٧، ٣٨، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦-٧٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٨٤.

على معان في الفاعلين، ولأن قولك: كم، اسم، وهي تدل على معنى في غيرها، ولأنهم قالوا: إنك ما وخيراً. و(ما): حرف لا يدل على معنى، لا في نفسه، ولا في غيره. وقد ذكرنا ذلك في موضع آخــر. وقــول القائل: ما جاء لمعنى، إن هذا احتراز عن حروف التهجي، كأنه لا يصح، لأن حــروف التهجي، لا تختص بكلام العرب، فيكف يحترز عنها؟! ولأنها غير مركبة، والكلام في المركبات.

باب المعرب والمبني

[قال أبو الفتح]:

الكلام في الإعراب، والبناء[1] على ضربين: معرب ومبني. فالمعرب على ضربين: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل [٣/ب] المضارع. وما عداهما، من سائر الكلام، فمبني غير معرب.

[قلت]: الإعراب: مشتق من قولهم: أعرب الرجل إذا أبان عما في نفسه. وفي الحديث: (الثيب يعرب عنها لسانها)[2] أي: يبين. فالإعراب: هو البيان، وذلك، لأنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً، لولا الإعراب الذي هو رفع الفاعل، ونصب المفعول، لم يتبين الفاعل من المفعول. وكذلك إذا قلت: ما أحسن زيداً، بنصب(زيد)، علمت أنه تعجب، وإذا رفعت، فقلت: ما أحسن زيدٌ، علمت أنه نفي للإحسان. وإذا قلت: ما أحسن زيدٍ؟ بالجر، علمت أنه استفهام. فالإعراب: هو هذا البيان. وقال قوم: الإعراب مشتق من قولهم: عَرِبَتْ معدته، أي: فَسَدت[3]. وأعْرَبْتُها، أي: أزلت فسادها. فهمزة قولك: أعربتُ، على هذا، همزة سلب[4]، كما يقال: أشكيتُ الرجلَ، أي: أزلت شكايته.

وعلى هذا حمل أبو علي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[5] على أنه أسلبُ عنها خفاءها[6] فـ(أُخْفِيهَا) مستقبل: أخفيته، وأخفيت: أي، سلبت عنها الخفاء، وإذا سلب الخفاء ظهر. فمعنى: أخفيها: أظهرها بهذا الطريق. يعني: أزيل خفاءها لا أن: أخفي: بمعنى: خفي، لأن(خفي) بمعنى: أظهر[7]. فالإعراب: سلب الفساد من الكلام، لأن قولك: ضرب زيد عمراً،

---

(١) كتاب الحدود في النحو للرماني، المنشور ضمن رسائل في النحو واللغة ٣٨.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٢٩٦، والمعجم الكبير- للطبراني ١٧: ١٠٢، واللفظ في كليهما: (الثيب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها).

(٣) بفتح السين وضمها، والفتح أعلى. التاج (فسد) ٨: ٤٩٦.

(٤) السلب: هو أحد معاني همزة الفعل الداخلة على الفعل الثلاثي، لتفيد: معنى التعدية، نحو: أجلسته، والصيرورة، نحو: أغد البعير، أي: صار ذا غدة، والسلب، نحو: أشكيته، أي: أزلت شكايته، كما قال الشارح. الكتاب ٤: ٥٥- ٥٩، وشرح شافية ابن الحاجب ١: ٨٣.

(٥) ٢٠: سورة طه ١٥.

(٦) قال أبو علي: الغرض فيه: أزيل عنها خفاءها، وهو ما يلف فيه القربة، ونحوها من كساء، وما يجري مجراه. قال الشاعر:

لقد عَلِمَ الايقاظَ أخفيَةِ الكرى ... تُزَجِّجُهَا من حالك، فاكتحالُها

أراد أن العيون تستر النوم، أي: تسلبه. ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٧: ٤.

(٧) ورد الفعل (خفي) في كلام العرب بمعنى: ظهر، وعليه جاء قول امرئ القيس:

خَفاهُنَّ من أنفاقِهِنَّ كأنما ... خَفاهُنَّ وَدْقٌ من عشيِّ مُجَلِّبِ

يعني: أن عدو فرسه اخرج الفيران من أحجارها، كما يخرجها المطر الشديد. وقال أيضا:

فإن تدفنوا الداءَ لا نُخْفِه ... وإن تَبْعثوا الحربَ لا نَقْعُدِ

ديوانه ٥٥، ٧٧، واللسان (خفا) ١٤: ٢٣٤.

لولا الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، فسد الكلام، واختلط أحدهما بالآخر. وقال قوم: الإعراب زينة في الكلام. وحسن له. من قولهم: امرأة عَروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها[1]، لحسنها وجمالها، قال الله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ۝ ﴾[2]. فالإعراب هو تزيين الكلام. والكلام إذا زين، فهم معناه، وأدرك فحواه. وإذا ثبت هذا، وتقرر، فالأصل في الإعراب، هو الأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأن الأسماء هي التي يتصور كونها فاعلة أو مفعولة، أو مضافاً إليها دون الأفعال والحروف. فيجب أن يكون مخصوصاً بالأسماء، إلا أنه لما ضارع هذه الأسماء نوع من الأفعال أعرب لمشابهته إياها [٤/أ] على ما يأتيك بيانه.

[قال أبو الفتح]: فالاسم المتمكن: ما تغير آخره بتغير العامل في أوله، ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ.

[قلت]: أراك[3] في هذا الفصل، أن المعرب له شرطان، أحدهما: تغير الآخر، والآخر: تغير العامل. فإذا تغير الآخر، لا بالعامل لم يكن إعرابا. ألا ترى أنك تقول: ضربتُ، وضربَا، وضربوا، فتغير الباء. ولم يكن إعراباً إذا لم يكن بتغير العامل. وقوله: فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف. يعني أن الأصل في الأسماء الإعراب، فما بني منها، فلأنه يشابه الحرف. وحقيقة هذا الكلام: أن الأسمـاء المبنية منها، ما بني لتضمنه معنى الحرف، نحو: مَنْ، إذا كان بمعنى الاستفهام، أو بمعنى الـشرط، كقولك: من في الدار؟ فمعناه: أزيد في الدار، أم عمرو؟ وإنما بني: مَنْ: لتضمنه معنى الهمـزة. وكذلك إذا قلت: من يأتنا نكرمه، إنما بنيت، لتضمنها معنى(إن) ومنها ما بني لمشابهته الحرف، وذلك نحو(مَنْ) إذا كانت موصولة، كقولك: من في الدار أكرمته. فـ(من) ها هنا، مبنية لاحتـياجها إلى الصلة، والصلة بعض الموصول. فـ(مَنْ) كأنه بعض الاسم: وبعض الاسم، لا يستحق الإعراب، فهو بمنزلة الحروف التي هي أداة. فكل ما لم يتضمن معنى الحروف، ولا يشبهه من الأسماء. فهو معرب، كما ذكر من قوله: (زيدٌ، وزيداً، وزيدٍ).

[قـال أبـو الفتح]: والفعل المضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع... إلى آخر الفصل[4].

[قلت]: إنما سُمي هذا الفعل، مضارعاً، لأنه يشبه الاسم، من ثلاثة أوجه:

الأول: أنك إذا قلت: زيد يضرب، يصلح: للحال والاستقبال، فإذا أردت تخصيصه بالاستقبال، قلت: سيضرب، وسوف يضرب. كما أنك إذا قلت: جاءني رجل، صَلَح[5](رجل) لكل من كان من جنسه. فإذا أردت تخصيصه، قلت: هذا الرجل. فلم يتناول إلا مفرداً معيناً،

---

(١) التاج (عرب) ٣: ٣٣٨.

(٢) ٦٥: سورة الواقعة ٣٧.

(٣) الهمزة في (أراك) للتعدية. وليست همزة المتكلم، أي: أراك ابن جني... اللمع في العربية٥٦.

(٤) وتمامه، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء.

(٥) بفتح اللام، وضمها، والفتح أعلى. التاج (صلح) ٦: ٥٤٨.

ولأنك تقول: إن زيداً لَيقوم، فتدخل اللام على هذا الفعل. قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] وهذه اللام موضعها الأسماء لأنها لام الابتداء وإنما جاز: (إن ربك ليحكم) كما جاز (إن ربك لحاكم) ولو قيل: إن ربك لَحَكَمَ، لم يجز، لأن الماضي لا يضارع الأسماء، ولأنك تصف به إذا قلت: مررت برجل يكتب، فهو في معنى: مررت برجل كاتب. وإذا ثبت هذا، وتقرر، فالمضارع معرب لمشابهته الأسماء على ما بيناه.

وعلامة المضارع، دخول إحدى الزوائد الأربع عليه التي يجمعها قول القائل: أتين، أو: نتيا، في أوله، نحو: أقوم، ونقوم، وتقوم، ويقوم.

[فإن قلت]: ولم خصت هذه الحروف بالمضارع من جملة سائر الحروف؟. قلت: إن هذا أصل لا بد لك من معرفته، إذ هو مبنى أكثر كلامهم، وذلك، لأن أكثر الحروف دوراناً في الكلام، حروف المد واللين، وهي: الواو، والياء، والألف. ومنها الحركات الثلاث التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة. ألا ترى أنك إذا أشبعت الضمة تولدت منه(واو)، وإذا أشبعت الفتحة، تولدت منه(ألف) وإذا أشبعت الكسرة، تولدت منه(ياء) قال الشاعر:

١- وَإِنَّني حَيْثُما يَسْرِي الهَوَى، بَصَرِي مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[2]

أي: أنظر: فأشبع الضمة، فتولدت منه(واو).

وقال الشاعر:

٢- وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمانِيا[3]

أصله: كأن لم تر. إذ هو مجزوم بـ(لم) فأشبع الفتحة، فتولدت منه(ألف). وعلى هذا قيل في قراءة حمزة[4]: ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[5] أي: لا تخش، هو مثل: تخف، فوقف فأشبع فتولدت منه(ألف)[6]. قال الشاعر:

---

(١) ١٦: سورة النحل ١٢٤.

(٢) البيت من البسيط، لإبراهيم بن هرمة. في: ديوانه ١١٨، وشرح المعلقات السبع ٢٧٤ (عجزه) وفيه: من حوثما، وخزانة الأدب ١: ١٢١، وفيها: حوثما يثني، وحوثما سلكوا، والتاج (نظر) ١٤: ٢٥٣، وفيه: يثني الهوى.

(٣) البيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. في: المفضليات ١٥٨، ومغني اللبيب ٢: ٢٧٧، والخزانة ٢: ٢٠١.

(٤) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات (ت ١٥٦هـ). أحد القراء السبعة. أخذ القراءة عن: سليمان الأعمش، وحمران بن اعين، وجعفر بن محمد الصادق، وآخرين. روى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم، وإبراهيم بن إسحاق، وآخرون. إليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم، والأعمش. ينظر: غاية النهاية ١: ٢٦١- ٢٦٣.

(٥) ٢٠: سورة طه ٧٧.

وكذلك قرأ (لا تخف): الأعمش، وابن أبي ليلى. تفسير الطبري ١٦: ١٤٤، والتيسير- للداني ١٥٢، وتفسير التبيان ٧: ١٧٠، والبحر المحيط ٦: ٢٦٤، وإتحاف الفضلاء ٣٠٦، وغيث النفع ٢١٧.

(٦) الحجة في القراءات السبع- لابن خالويه ٢٤٥.

٣- تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ، تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

أشبع كسرة الراء من الصيارف، فتولدت منه(ياء) وليس في(الدراهيم) حجة، لكونه من الممكنات أن تكون جمع: درهام، لأن أبا زيد[2]، حكى: دِرْهَم، ودرهام. وإذا ثبت هذا علمت أن أكثر الحروف دوراناً في الكلام، حروف المد واللين، وهم يستعملونها عند الاحتياج إلى استعمال الحروف فجاؤوا بالهمزة في أول المضارع من غير تغيير، وبالياء في الغائب، وبالواو في المخاطب [٥/أ] إلا أنهم أبدلوا من الواو تاءً، كما قالوا: (تُقاة) في(وُقاة) و(تُجاه) في(وُجاه) واحتاجوا إلى حرف رابع، فجاؤوا بالنون، لأنهم يفزعون اليها حزبتهم حازبة، بعد استعمال حروف المد واللين، فلهذا المعنى خصوا هذه الحروف.

وحرف الإعراب من كل معرب آخره ولم يكن أوله، ولا ثانيه، لأنا لو قلنا، مثلاً في عمرو: عَمْرٍو، أو عِمْرٌو، أو عَمَرٌو، أو عُمُرٌو، أو عُمِرٌو، اشتبهت الأوزان، ولا يعرف(فَعْلٌ) من(فِعْلٍ) ولا(فَعْلٍ) من(فَعِلٍ).

باب الإعراب والبناء

[قال أبو الفتح]:

الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ. والفرق بينهما: زوال الإعراب بتغير العامل، وانتقاله، ولزوم البناء الحادث فيه من غير عامل، وثباته.

قلت: قوله: الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ، يعني: أن الضمة في قولك: جاءني زيدٌ، كالضمة في قولك: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ من جهة اللفظ، فأما من جهة المعنى فهما مختلفان، لأن في(زيد) من قولك: جاءني زيد، تزول بزوال العامل، إذا قلت: رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، والضمة في(حيث) لا تزول، وإن زال العامل.

[قال أبو الفتح]:

والإعراب أربعة أضرب: رفع، ونصب، وجر، وجزم. إلى آخر الفصل[3]. قد ذكرنا، أن الأصل في الإعراب، إنما هو الأسماء. وقد استوفت الحركات الثلاث. أعني: الرفع، والنصب، والجر. ولما كان الفعل المضارع مشابها للاسم من الأوجه التي ذكرنا، استحق الإعراب، فأعطي:

---

(١) البيت من البسيط، للفرزدق، ولم أجده في ديوانه.

وهو بهذه النسبة في الكتاب ١: ٢٨، وفيه: نفي الدنانير، واللسان (ص ر ف) ج: ١٩٠.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣١٥ (عجزه)، والإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٧، وأوضح المسالك ٦٩٧ (قطعة منه)، وابن عقيل ٢: ١٠٢، والخزانة ١: ٤٢٤، ٤٢٦.

(٢) هو: أبو زيد، سعيد بن أوس، الأنصاري (ت ٢١٤هـ، وقيل ٢١٥هـ). كان عالما بالنحو، واللغة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، وأبو العيناء محمد بن القاسم، وغيرهم.

ينظر: نزهة الألباء ١٠١- ١٠٤، وإنباه الرواة ٢: ٣٠- ٣٥.

(٣) تمامه: فالرفع، والنصب، يشترك فيهما الاسم والفعل. والجر يختص بالأسماء، ولا يدخل الأفعال. والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء. اللمع في العربية ٥٧.

الرفع، والنصب، ومنع الجر، لأنه فرع على الاسم، فهو: أحط درجة من درجة الاسم، فمنع الجر، من أجل ذلك، ولكن مضارعته للاسم قوية، فلا بد من توفير قضية الشبه عليه، فعوض الجزم من الجر، ليكون إعرابه من ثلاث جهات، كما في الأسماء. فهذه هي العلة المعتمدة في تخصيص الجر بالأسماء، والجزم بالأفعال[1]. وقال قوم: إنما لم يدخل الجر الفعل، لأن الفعل، لا تمكن الإضافة إليه، لأنه لا يمتلك شيئاً، ولا يستحقه. والجر لا يكون إلا بالإضافة[2]. وهذه علة فاسدة، لأن [٥/ب] الجر، إنما يكون بالإضافة في الأسماء. فلو كان المانع للفعل من الجر، الإضافة أمكن أن يكون للجر عامل غير الإضافة، فيعمل في الفعل. ألا ترى أن الرفع، والنصب، يدخلان الفعل، بعوامل غير عوامل الأسماء، لأن الرفع، والنصب في الأسماء، إنما يكون بالفاعلية، والمفعولية. وفي الفعل بوقوعه موقع الاسم، وبـ(إن وأخواته). فلما جاز دخول الرفع، والنصب في الأفعال بغير عوامل الأسماء، فلم لا يكون الجر داخلاً عليه بغير الإضافة؟. وإذا كان كذلك لم يصح ادعاء هذا المدعي[3]. وقال الأخفش[4]: إنما امتنع الجر من الأفعال، لأن الأفعال أدلة على فاعليها[5]، فهي مع فاعليها جملة، فلا يمكن قيامها مقام التنوين. وهذا مثل الأول فإن زعم زاعم فإنما نضيف أسماء الزمان إلى الأفعال، نحو ما جاء من قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[6] وما أشبهه، فلم لم يقل: إن الإضافة إلى الفعل صحيحة، وأنه يجب أن يدخل عليه الجر على زعم هذا الزاعم. [قلنا]، لهذا الزاعم أن يقول: إن الإضافة وقعت إلى ما دل عليه الفعل من المصدر، لأن قوله: ينفع، يدل على النفع. فكأنه قال: يوم نَفْع الصادقين. وإذا كان كذلك امتنع نفس الفعل من الجر[7].

[قال أبو الفتح]: والبناء أربعة أضرب: ضم، وفتح، وكسر، ووقف. فالضم في الاسم، نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ.

[قلت]: الأصل في البناء: الأفعال، والحروف، والأصل في الإعراب: الأسماء. فإذا جاء الاسم معرباً، فعلى أصله جاء، وإذا جاء الاسم مبنياً، فاطلب العلة في ذلك. وإذا جاءت الأفعال مبنية، فعلى أصلها جاءت، وإذا جاء الفعل معرباً، فاطلب العلة. وإذا ثبت هذا، فالمبني ينبغي أن يكون بناؤه على السكون، فإن جاء متحركاً، فاطلب العلة. والحركة فيه الكسر فإن جاء مضموماً، أو

---

(١) الكتاب ١: ١٤، ونصه: (وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال).

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٠٨.

(٣) هو: أبو القاسم الزجاجي. في الإيضاح ١٠٨.

(٤) هو: الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة الهاشمي (ت ٢١٥هـ). أخذ النحو عن سيبويه، وكان أحذق أصحابه. ينظر: مراتب النحويين ٦٨، وأخبار النحويين البصريين ٣٩.

(٥) الإيضاح في علل النحو ١٠٩.

(٦) ٤: سورة المائدة ١١٩.

(٧) مجمع البيان ٣: ٢٧٠، وفيه: قال أبو علي: (والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة، لا إلى مصدره. ولو كانت الإضافة إلى المصدر، لم يبن المضاف لبناء المضاف إليه).

مفتوحاً، فاطلب العلة.

[قلت]: فالضم: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ. [فإن قلت]: لم بني: حيث، وقبل، وبعد؟ ولم حرك؟ ولم اختير الضم؟

[الجواب]: أن هذه الكلمات الثلاث أسماء، وحقها الإعراب، لكنها [٦/أ] أشبهت الحروف، فوجب لها البناء. وذلك، لأن(قبلُ) و(بعدُ) أصلها الإضافة. تقول: جئت من قبلِ كل شيء، ومن بعدِه، وقبلَ كل شيء وبعدَه. فإذا لم يكونا مضافين، وكان ما أضيفا إليه منويا فيهما، ولم يكن في اللفظ، لم يكونا تامين، إذ هما كأنهما بعضا الاسم، وبعض الاسم، لا يستحق الإعراب. ألا ترى أن(الزاي) من(زيد) لا يستحق الإعراب، فلهذا وجب لـ(قبلُ) و(بعدُ) البناء. وإنما بنيا على الحركة، دون السكون، لأنهما لو بنيا على السكون التقى ساكنان، وهم مما لا يجمعون بينهما، فوجب البناء على الحركة. ولم تكن تلك الحركة الكسر، ولا النصب، لأن الجر والنصب يدخلانهما، وهما معربان. تقول: جئت من قبلك، وقبلك، ومن بعدِك، وبعدَك. ولم يكن الضم يدخله معربا، فلما جاء إلى البناء، بني على حركة لم تكن لهما حالة الإعراب.

وأما(حيثُ) فمبني أيضا، وهو اسم، وحقه الإعراب، لكن البناء، إنما جاء، لأنه يشبه: (قبلُ) و(بعدُ)، وذلك لأن(حيثُ) يجب أن يكون مضافا، فلما لم يكن مضافا، وكان مرادا فيه، كان بعض الاسم، فاستحق البناء. وما يقع بعد(حيثُ) من الجمل، فإن(حيثُ) مضاف إليه، ولكن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، لأن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصاً، ولا إيضاحا. ولا يجوز بتة: إضافة(حيث) إلى المفرد، لأن الإضافة إلى المفرد، توجب إعرابه، و(حيثُ) مبني غير معرب. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾[1]. فلم يعمل فيه(مِنْ) وقد جاء مضافاً إلى المفرد، وهو معرب، وذلك في أشعار الهذليين، قال الشاعر:

٤- وَإِنَّكَ لَوْ أَبْصَرْتَ مَصْرَعَ خَالِدٍ ... بِحَيْثِ السِّتَارِ بَيْنَ أَظْلَمَ فَالحَزْمِ[2]

في مَن روى(الستار) بالجر.

وقول الآخر:

٥- أما تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعا[3]

ولم يبن(حيث)[4] على السكون، لالتقاء الساكنين، وبني على الحركة والحركة الضم في أكثر اللغات، تشبيهاً بـ(قبلُ) و(بعدُ). وقد جاء فيه الفتح، والكسر جميعاً. فالفتح تشبيهاً بـ(أينَ)

(١) ٧: سورة الأعراف ٢٧.

(٢) البيت من الطويل، لأبي خراش الهذلي، وجاءت روايته في: ديوان الهذليين ٢: ١٥٤، والخزانة ٥: ٧٦: (بجنب الستار)، أما الستار، وأظلم، والحزم فهي: أسماء جبال، أو أمكنة في بلاد العرب.

(٣) من الرجز. لم يعرف قائله، وبعده:
نَجماً يُضيءُ كالشِّهابِ ساطِعا.
وهو في الخزانة ٧: ٣، ١١.

(٤) الكتاب ٣: ٢٩٢، والمغني: ١: ١٣١.

والكسر تشبيهاً بـــ(جيرِ). وقد قالوا(حَوثُ)[١]. [٦/ب]

[قال أبو الفتح]: وفي الحرف، في(منذُ) في لغة من جرَّ بها.

[قلـــت] إنما قال: في لغة من جرها، لأن(منذ) قد يكون حرفاً، وقد يكون اسما. فإذا كان حرفاً، فما بعده مجرور. كقولك: ما رأيته منذُ يوم الجمعة. وإذا كان اسماً، فما بعده مرفوع. نحو قولك: ما رأيته منذُ يومانِ. وله باب يذكر فيه. فـــ(منذ) حرف. إذا كانت جارة، فلا سؤال عن بنائه، ولكن السؤال عن بنائه على الحركة إذا كان اسماً لالتقاء الساكنين. واختير الضم، لأن الميم مـــضمومة، وهي كأنها مجاورة للميم، أعني(الذال). ولا اعتداد بالنون الساكنة، لأنها غير حاجز حصين[٢]. ألا ترى أنهم قالوا في: (مُنْتِنٍ)[٣]: مُنْتُنٌ، ومِنْتِنٌ، فمرة، اتبع: الأول الآخر، والأخرى: الآخر الأول. وكل ذلك جائز، لأن النون ليس بحاجز حصين. وأما إذا كان(منذ) اسما، فإنما بني تـــشبيها بـــــ(قـــبلُ، وبعدُ) لأن الإضافة فيه ممتنعة وهو يتضمن أمد ذلك، وغاية ذلك، لأن معنى(منذ) إذا كان اسما: أمد. فكأنه قال: منذ ذلك يومان، فحذف ذلك، الذي هو المضاف إليه، وبُني كما بني(قبلُ، وبعدُ) وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، واختير الضم لما ذكرناه.

[قال أبو الفتح]: ولا ضم في الفعل.

[قلـــت]: وهو كما قال، لأن أمثلة الأفعال ثلاثة: ماضٍ: وهو مبني على الفتح، ومضارع: وهو معرب، وأمر: وهو مبني على الوقف[٤]. وليس هناك فعل آخر يبنى على الضم.

[قال أبو الفتح]: والفتح يكون في الاسم، والفعل، والحرف.

[قلت]: فالاسم: كيفَ، وأينَ. والدليل على أن(أين) اسم، دخول حرف الجر عليه، نحو: من أينَ؟.

[فإن قلت]: لم بني(أينَ) على الحركة، ولم يُبنَ على السكون؟ ولم اختير الفتح؟

[فالجـــواب]: أن(أين) لما كان اسماً متضمناً لمعنى همزة الاستفهام، وجب له البناء: لأنا قد ذكرنا أن الاسم، إذا تضمن معنى الحرف، بني ولم يعرب. و(أين) هكذا. ألا ترى أنك، إذا قلت أين زيدٌ، فكأنك قلت: أفي السوق، أم في المسجد، أم في الدار، أم في غيرها من الأمكنة، فانتظم السؤال بـــ(أين) السؤال عن هذه الأمكنة.

فلهذا وجب له البناء [٧/أ] وبني على الحركة دون السكون لالتقاء الساكنين، واختير الفتح لخفته. [فإن قلت]: فقد عرفنا أن البناء، وجب له لما ذكرت، فلم لم تحرك الياء، دون النون؟ ولم لم يُقل(أَيْنَ) كما قيل(أينَ) وفي تحريك الياء أيضا زوال التقاء الساكنين، كما هو في النون؟

---

(١) التاج (حيث) ٥: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) لو قال: لأنها حاجز غير حصين، لكان أجود في التعبير.

(٣) على وزن (مفعل)، لأنه من الفعل الرباعي (أنتن)، ولكن حصل فيه ما حصل للاتباع، كما أفاده الشارح، الكتاب ٤: ١٧٣.

(٤) الوقف: السكون. ومذهب الكوفيين أن فعل الأمر معرب مجزوم، ومذهب البصريين أنه مبني على السكون. ينظر: الإنصاف (مسألة ٧٢) ٢: ٥٢٤.

[فالجواب]: أن تحريك الياء، يوجب قلبها ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وإذا انقلبت ألفا التقى ساكنان: الألف، والنون، فيجب تحريك النون، فلما كان تحريك الياء يؤدي إلى هذا تجنبوه، وحركوا النون، حتى لا تلزمهم هذه الكلفة..

[فإن قلت]: فلم فتحوا.(أينَ) وكسروا(جيرِ) وكلاهما محرك لالتقاء الساكنين، واقع بعد الياء؟!

[الجواب]: أن الفتح في(أينَ) أولى من الكسر، لخفة الفتحة، إذ هي أكثر استعمالاً من(جيرِ) وهم مما يغيرون الشيء عن أصله، لكثرة الاستعمال.

ولا يحتاج هذا إلى إقامة دليل. وحسبك به قول الله تعالى: (بسم[1] اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ). والقول في(كيفَ)، كالقول في(أينَ) ألا ترى أن(كيفَ) يتضمن معنى همزة الاستفهام، إذا قلت: كيف زيد؟ كأنك قلت: أصحيح أم سقيم؟ أصالح أم طالح؟ فلما كان متضمناً لذلك، وجب له البناء، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، واختير الفتح لخفته.

[قال أبو الفتح]: والفعل نحو: قامَ وقعدَ. [قلت: فإن قلت]: لم بني الماضي؟ ولم حرك؟ ولم فتح دون أن يضم، أو يكسر؟ قلت: إن الماضي مبني، لأنه فعل والأصل في الأفعال البناء، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب والماضي فعل، لم يحصل بينه وبين الأسماء، ما حصل بين المضارع، والأسماء فبقي على أصله من البناء. وكان حقه السكون، والحركة أقوى من السكون إلا أنه حرك، لأنه قَوِيَ بعضَ القوة، من جهتين: إحداهما: أنه يقع موقع المضارع، في نحو قولك: إن أكرمتني أكرمتك. ألا ترى أن الموضع موضع شرط. والشرط يصح في الاستقبال دون المضي. فقولك: إن أكرمتني أكرمتك، في تقدير: إن تكرمْني أكرمْكَ، فلما وقع موقعه، وجب بناؤه على الحركة. كما قالوا: يا زيدُ، فبنوه على الحركة دون السكون، لأن [٧/ب] البناء على السكون، إنما يكون فيما لا أصل له في الإعراب، ولا في وقوعه موقع المعرب. والجهة الثانية، في وقوع الماضي موقع المعرب، أنك تقول: مررت برجل ضربنا، كما تقول، يَضْرِبُنا، فلما وقع موقعه كان التحريك أولى به من الإسكان. واختير الفتح لخفته عندنا[2]. وزعم الفراء[3] أن الفتح، إنما جاء فيه، لأنه يصير إلى حالة لا بد فيها من الفتح، لوقوع الألف بعدها. فلما كان الفتح ها هنا، لا بد منه، بني على هذه الحركة. وقد حمل الفراء في هذا، الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثنى والأصل لا يحمل على الفرع إلا بدليل قاطع.

[قال أبو الفتح]: وفي الحروف، نحو: إنَّ، وثُمَّ.

---

(١) حذفوا همزة الوصل لكثرة الاستعمال. ينظر: إعراب ثلاثين سورة ٩، ١٠، والحلل في إصلاح الخلل ٣٣٨، في حذف ألف الوصل من (ابن) في الخط.

(٢) يعني: عند البصريين.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ). أخذ النحو، واللغة عن: الكسائي، ويونس بن حبيب، وأشهر آثاره: (معاني القرآن). ينظر: مراتب النحويين ٨٦- ٨٨، وطبقات النحويين واللغويين ١٣١- ١٣٣، ونزهة الألباء ٨١- ٨٤.

[قلت]: جاءت(إنْ) و(ثُمّ) على الأصل من البناء، لأن أصل الحروف، البناء. وحرك لالتقاء الساكنين. ولم يقل: (أن) و(ثم) لأن الكسرة مع الكسرة. والضمة مع الكسرة ثقيلان، والفتح أولى منهما.

[قال أبو الفتح]: والكسر يكون في الاسم، نحو: هؤلاءِ، وأمسِ.

[قلت]: إنما بني(أمس) لتضمنه معنى(لام التعريف) وذلك أن(أمسِ) معرفة، وليس فيه حرف التعريف، ولا هو مبهم، ولا مضمر، ولا إشارة، ولا مضاف، ولا علم، فتضمن(اللام) فوجب له البناء، وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر لأن الكسر أصل في هذا الباب بعد السكون. [فإن قلت]: فما تقول في(الأمس) إذا دخلت عليه لام التعريف أهو مبني أم معرب؟،

[الجواب]: العرب في هذا على مذهبين: الإعراب، والبناء. أما الإعراب، فلأنه اسم، وليس متضمنا لمعنى حرف. وأما البناء، فإن هذا اللام الذي ظهر فيه، لم يفد شيئاً، حين كان الاسم متضمناً له. الا ترى أنه لا فرق بين قول القائل: أمسِ، والأمسِ كما هو حاصل في قوله: رجل، والرجل. ألا ترى أن(أمس) معرفة، كما أن(الأمسِ) معرفة. فالألف، واللام في الأمس على هذا، كالألف، واللام في: الذي والآنَ، والوليد بن اليزيد[1]، وبنات الأوبر، في [٨/أ] قول الشاعر:

٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَساقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَناتِ الأَوبَرِ[2]

[فإن قلت]: ولم كان الكسر الأصل بعد السكون؟ [قلت]: إن الكسر أقل تصرفاً من الضم والفتح. ألا ترى أن: باب مالا ينصرف، وباب الأفعال، قد منعا من الكسر، فكان هو الأولى بعد السكون، لقلة تصرفه.

وأما(هؤلاءِ) فإن الكلام فيه أنه مبني. وقال أبو سعيد[3]: إنما بني، لأنه تضمن معنى الإشارة[4]، والإشارة معنى يستفاد من الحروف، لأن الحروف هي الموضوعة لمثل هذه المعاني. فهو اسم تضمن معنى الحرف، فيجب له البناء. ولو قيل له: إن الذي زعمت، إنما يتصور

---

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ولد (٨٨هـ). ولي الخلافة الأموية (١٢٥هـ)، وقتل سنة (١٢٦هـ). ينظر: تاريخ الطبري ٦: ٤٢٤، ٧: ٢٠٩، والعقد الفريد ٤: ٤٥٢.

(٢) البيت من الكامل. أنشده ابن منظور في اللسان (و ب ر) ٥: ٢٧١، وأسند روايته للأحمر، والأصمعي، ولم ينسبه إلى قائل معين، وهو بلا نسبة في: الإنصاف ١: ٣١٩، والمغني ١: ٥٢، وأوضح المسالك ٢٩٣، وابن عقيل ١: ١٨١.

جنيتك أي: جنيت لك، على حد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ ٨٣: سورة المطففين ٣، أي: كالوا لهم أو وزنوا لهم، والأكمؤ، والعساقل: ضربان من الكمأة. وبنات الأوبر: علم على ضرب آخر من الكمأة، اللسان (و ب ر) ٥: ٢٧١.

(٣) هو: الحسن بن عبد الله، السيرافي، النحوي (ت ٣٦٨هـ). قرأ على ابن مجاهد (القرآن)، وقرأ على أبي بكر بن دريد (اللغة، والنحو)، وقرأ على أبي بكر بن السراج، وأبي بكر مبرمان (النحو). من أشهر تصانيفه: (شرح كتاب سيبويه). كان عالما فاضلا، معدوم النظير في علم النحو خاصة. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٩، ونزهة الألباء ٣٢٧- ٣٢٩، والبلغة ٦١.

(٤) الكتاب: ٧٩٢، وفيه: (هؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك).

في(أولاءِ) فما تقول في(هؤلاءِ) وقد ظهرت(ها) فيه، وهي للإشارة، فيمكنه أن يقول مثل ما قيل في(أمسِ) الا أن طريقة أبي علي في هذه الأشياء غير الذي قال. ألا ترى أنه قال، وهو يرد على أبي إسحق[1] قوله في(ثَمَّ) في قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[2]: إن(ثَمَّ) بني لتضمنه معنى الإشارة، فقال أبو علي: ما من اسم إلا وهو إشارة إلى المسمى، ودليل عليه، فيجب أن يكون جميع الأسماء مبنية. وليس الأمر كذلك، وإن قال إنه مبهم، فإن قولنا: شيء مبهم، وليس بمبني. فالموجب لـ(هؤلاء) ولـ(ثم) البناء، وهذا وذاك عنده[3] تضمنه معنى لام التعريف[4]. وقد ذكرنا هذا في مواضع أخر.

[قال أبو الفتح]: وفي الحرف، في(جيرِ).

[قلت]: بني(جيرِ)، لأنه حرف، وحرك لالتقاء الساكنين، وكسر، لأنه الأصل في التقاء الساكنين.

[قال أبو الفتح]: وفي لام الإضافة، وبائها.

[قلت]: الأصل في الحروف المفردة كلها أن ينطق بها مفتوحة، كواو العطف، وفائه، نحو: زيد، وَعمرو، وزيد فَعمرو، إلا أن الباء جاءت بخلاف الأصل، مكسورة، حتى يكون وفقاً لمعموله. ألا ترى أنه يعمل الجر في نحو قولك: مررت بِزيد، فلما كان كذلك أعملوه وبنوه على الكسر. فأما اللام في نحو قولك: المال لِزيد، فإن الأصل فيه الفتح، لأنه حرف جاء لمعنى. والدليل على ذلك قولك: المال لَك ولَه. فالفتح فيه الأصل، لأن المضمر يرد الأشياء [٨/ب] إلى أصولها، وإنما كسرت مع المظهر، في نحو: لِزيد، ولِعمرو، حتى يفرق بين لام الابتداء، ولام الجر، في نحو قولك: إن هذا لِزيد، إذا أردت أنه مِلكُه، و: إنَّ هذا لَزيدٌ، إذا أردت أنه هو. فلما كان هذا الفرق لا بد منه، كانت الحركة فارقة بينهما. [فإن قلت]: إنك إذا قلت: إنَّ هذا لِزيدٍ، فإن عمل اللام الذي هو الجر يفصل بين المعنيين، ألا ترى أنك إذا قلت: إنَّ هذا لَزيدٌ، تريد: أنه(هو)، رفعتَ. وإذا أردت أنه مِلكُه، جررت، فالرفع، والجر يفرقان بين المعنيين.

[قلت]: هذا المعنى يتصور فيما ظهر فيه الإعراب. فأما ما لا يظهر فيه الإعراب، نحو قولك: إن هذا لَموسى، وإن هذا لِموسى، فإنه لا بد من فتح اللام، وكسرها في الموضعين، ليفرق

---

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ، وقيل: ٣١٦)، له: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(خلق الإنسان)، و(القوافي)، و(النوادر). ينظر: طبقات النحويين ١١١، ١١٢، ونزهة الألباء ١٨٣، ١٨٥، والبلغة ٥، ٦.

(٢) ٢: سورة البقرة ١١٥.

(٣) أي: عند ابن جني.

(٤) مجمع البيان ١: ١٩١، وفيه: (إنما بني (ثَمَّ) في الأصل، لأنه معرفة. وحكم الاسم المعرف أن يكون بحرف، فبني لتضمنه معنى الحرف الذي يكون به التعريف، والعهد. ألا ترى أن (ثَمَّ) لا تستعمل إلا في مكان معهود معروف لمخاطبك).

وفي المغني ١: ١١٩: (وهو ظرف لا يتصرف يشار به إلى المكان البعيد).

بين المعنيين. فاللام: أصله الفتح، كما هو في المضمر، إلا في قولك: المال لِي، فإنه كسر أيضا مع الياء لمجاورة الياء. ولهم دليل آخر في فتح هذه اللام، وهو قولهم: يا لَزيدٍ، إذا أردت الاستغاثة. بفتح اللام، لأن المنادى واقع موقع المضمر، إذا قلت: يا زيدُ. فكأنك قلتَ: يا أنتَ، ولهذا بني ففتح اللام مع هذا المنادى، لوقوعه موقع(أنت).

[فإن قلت]: هذا الكلام لا يجديكم. أعني: فتح اللام، وكسرها، للفرق بين المعنيين، ألا ترى أنهم يقولون: إن هذا لَك، إذا أردت أنه مِلكُه، وإن هذا لَأنتَ، إذا أردت أنه(هو)، ففتح اللام في الموضعين، ولا اكتراث بالمعنى الذي زعمتموه.

[قلت]: إن المعنى الذي ذكرناه معنى صواب. وفي قولهم: المالُ لَك، وإنك لأَنتَ، وإن هذا لَأنتَ، يتبين المعنى بشي آخر. وهو أن(أنت) لا يقع بعد اللام الجارة، و(الكاف) لا يقع بعد لام الابتداء. فالمقصود: الفرق بين المعنيين. فمرة يتبين بفتح اللام، وكسرها، ومرة يتبين باختلاف المضمرين بعده. [فإن قلت]: فما بال الكاف الجارة، في نحو: زيد كَعمرو، ولم لم يكن كالباء؟!.

[قلت]: الكاف فتحت لأنها تكون حرفاً، وتكون اسماً. [٩/أ] فكونها حرفاً، [قول الشاعر]:

٧- .... وَصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[1]

الكاف الأولى حرف، لأنها دخلت على الثانية، فجرته. والثانية اسم، لأن الأولى دخلت عليه.

وكونها اسماً، [قول الشاعر]:

٨- أَتَنْتَهونَ؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فيهِ: الزَّيْتُ، والفُتُلُ[2]

فالكاف، ها هنا، اسم لأنه فاعل(ينهى). والتقدير: لن ينهى مثل الطعن ذوي شطط. وإن قال: إنه حرف، لأنه كأنه قال: شيء كالطعن، كما قال الله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[3] على تقدير: وجنةً، فإن هذا مفعول، وكالطعن في موضع ما أسند إليه، فلا يكون مثله.

[قال أبو الفتح]: ولا كسر في الفعل.

---

(١) البيت من السريع، لخطام المجاشعي، وصدره:

وَغَيْرِ وَدٍّ جازل أو وِدْيَنِ ....

وهو في: الكتاب ١: ٣٢، ٤٠٨، ٤: ٢٧٩، والتحصيل ٦٤، والخزانة ٢: ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٥: ١٥٧، ١٠: ١٧٥، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١.

صاليات، أراد بها: الأثافي، لأنها صليت بالنار حتى اسودت. والأثافي: جمع أثفية، وهي: الأحجار التي ينصب عليها القدر.

(٢) البيت من البسيط، للأعشى. في: ديوانه ٦٣، والخصائص ٢: ٣٦٨، وابن يعيش ٨: ٤٣. وفيه: هل تنتهون، بدل: أتنتهون. ويذهب، بدل: يهلك.

الشطط: الجور، والغلو في الحكم، والابتعاد عن الحق. قال تعالى ﴿فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ ٣٨: سورة ص ٢٢، وقال ﴿لَقَدْ قُلْنَا إِذًا شَطَطًا﴾ ١٨: سورة الكهف ١٤.

(٣) ٧٦: سورة الإنسان ١٤.

[قلت]: وهو كما قال. [فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ [(١)] و﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [(٢)].

[قلـــت]: هذه الحركة لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون. ألا ترى أن الواو المحذوفة من(قم) لالتقاء الساكنين، لم تعد، وإن حركت الميم، لما كانت الميم في تقدير السكون. وكذلك الواو في(يكون) لم تعد، لتحرك النون في(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا).

[قال أبو الفتح]: والوقف يكون في الاسم، نحو: كَمْ، ومَنْ. [فإن قلت]: لم بني(كم) وهو اسم؟

[قلـــت]: لأن(كـــم) قد تضمن معنى همزة الاستفهام، ألا ترى أنك إذا قلت: كم مالُكَ، فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون؟

فلما تضمنت معنى الهمزة، وجب البناء.

[فإن قلت]: فما بالها في الخبر؟ لِم بُنِيَتْ، ولم تتضمن معنى الهمزة؟

[قلـــت]: إنها في الخبر تدل على التكثير، فَحُملت على(رُبَّ) التي هي نقيضتها، لأن(رب) للتقليل. وهم يحملون النقيض على النقيض.

ألا ترى أنه قد جاء: رضي عليه، كما جاء، سَخِطَ عليه.

[قال الشاعر]:

٩- إذا رَضِـــيَتْ علـــيَّ بَـــنو قُـــشَيْرٍ   لَعَمْـــرُو اللهِ، أَعْجَـــبَني رِضَـــاهَا[(٣)]

حملا على(سخط علي). [فإن قلت]: فما بال(مَنْ) بُنيت، وهو اسم؟!. قلت: لأن(مَنْ) إذا كانت استفهاما في نحو: مَنْ في الدار؟ فهي متضمنة لمعنى الهمزة. كأنك قلت: أزيد في الدار، أم عمرو، أم بكر؟ وإذا كان كذلك، فهي بمنزلة(كم) وإذا كان(مَنْ) شرطاً [٩/ب] في نحو: مَنْ يأتِـــنا أُكـــرِمْهُ. فهي متضمنة لمعنى(إن). وإذا كانت موصولة، فهي بعض الاسم، فلا يستحق الإعراب، نحو: جاءني مَنْ في الدار. وإذا كانت موصوفة في نحو: [قول الشاعر]:

١٠- فَكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا[(٤)]   حُـــبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّـــدٍ إِيَّـــانَا[(٥)]

---

(١) ٧٣: سورة المزمل ٢.

(٢) ٩٨: سورة البينة ١.

(٣) البيت من الوافر، للقحيف العقيلي، في: اللسان (رضي) ١٤: ٣٢٣، ٣٢٤، والخزانة ١٠: ١٣٢، ١٣٣.
وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣١١، والإنصاف ٢: ٦٣٠، وابن عقيل ٢: ٢٥، والأشموني ٣: ١٩٨ (صدره).

(٤) حكى جامع العلوم: الجر فقط في البيت، ويجوز الرفع كذلك، فالجر كما ذهب إليه على اعتبار (من) نكرة، و(غير) صفتها. والرفع على اعتبار (من) اسم موصول، و(غير) صلتها حذف منها صدر الصلة، والتقدير: على من هم غيرنا.

(٥) البيت من الكامل، لكعب بن مالك، في: ديوانه ٢٨٩.
وبلا نسبة في: الكتاب ٢: ١٠٥، والجمل ١/ ٤٩٢، وابن يعيش ٤: ١٢، والمغني ١: ١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩، والخزانة ٦: ١٢٠.

و(مَنْ) موصوفة، لاحتياجها إلى إيضاح بالوصف.

[قال أبو الفتح]: وفي الفعل، نحو: خُذْ، وكُلْ ومُرْ.

[قلت]: أمر المُخاطَبِ عندنا[1] موقوف[2]، لأنه فعل.

وأصـــل الفعل البناء. وزعم الكوفي[3]: أنه مجزوم بلام مقدرة[4]، لأن القائل إذا قال: خذ، فكأنه قال: لِتأخذ.

ألا ترى أنه [قال]:

١١- مُحَمَّـــدُ، تَفْـــدِ نَفْـــسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَـــا خِفْـــتَ مِـــنْ شَـــيْءٍ تَـــبالا[5]

فاللام مضمرة، وحرف المضارعة محذوفة. وقد جاء: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[6] فدل ذلك على أنْ(قم) بمعنى(لتقمْ) والا لم يكن لقوله((فلتفرحوا)) وجه. [قلت]: إنَّ الجازم لا يضمر، كما أن الجار كذلك، بل الجازم أضعف من الجار. وأما(محمد، تفد نفسك) فمثله لا تثبت به القواعد، والأصول لشذوذه، وندوره.

وأمـــا قوله(فَلْتَفْرَحُوا) فمروي عن النبي عليه السلام، وكان مبعوثاً إلى الكافة، فجمع بين علامة الغيبة، وهو اللام، وعلامة المخاطب، وهو التاء. وهذا المعنى غير متصور في صفة غيره.

[قال أبو الفتح]: وفي الحرف، نحو: هَلْ، وبَلْ.

[قلت]: هما حرفان مبنيان. فـــ(هل) للاستفهام، وبمعنى قد، لقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى

(١) أي: عند النحويين البصريين.

(٢) أي: مبني.

(٣) أل في (الكوفي): للجنس. أي: زعم النحويون الكوفيون، إذ لا يقصد نحوياً بعينه.

(٤) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين، والبصريين في فعل الأمر. أمعرب هو أم مبني؟
ذهب فيها الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وذهب فيها البصريون إلى أنه مبني على السكون. ينظر: الإنصاف (مسألة ٧٢)، ٢: ٥٢٤.

(٥) البيت من الوافر، وقد تسب إلى: أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم) وحسان، والأعشى، وليس في ديوان أي منهم. وهو من شواهد الكتاب ٣: ٨، وابن يعيش ٧: ٣٥، ٦٠، ٩: ٢٤، والإنصاف ٢: ٥٣٠، وشرح شذور الذهب ٢١١.
وجاء في روايته: من أمر، بدل: من شيء. والتبال: سوء العاقبة، وأصله: الوبال، بالواو، فأبدلت الواو تاءا.

(٦) ١٠: سورة يونس ٥٨.
رويت قراءة (فلتفرحوا) بالتاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وقرأ بها: ابن عامر، والكسائي، وعثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، وابن عباس، ويعقوب، ورويس، والمطوعي، وزيد بن ثابت، والعباس بن الفضل، والجحدري، والأعمش، وهلال بن يساف، وعمرو بن فائد. معاني القرآن- للفراء ١: ٤٦٩، وتفسير الطبري ١١: ٨٨، والسبعة ٣٢٧، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ٦٥، والحجة- لابن خالويه ١٨٢، ومختصر شواذ القرآن ٥٧، وحجة القراءات ٣٣٣، ٣٣٤، والمحتسب ١: ٣١٣، وتفسير التبيان ٥: ٣٩٥، والكشاف ٢: ٢٤٢، ومجمع البيان ٥: ١١٦، وتفسير الرازي ١٧: ١٢٤، وتفسير القرطبي ٨: ٣٥٤، والبحر المحيط ٥: ١٧٢، والنشر ٢: ٢٨٥، وإتحاف الفضلاء ٢٥٢.

﴿الْإِنسَانِ﴾ (١) أي: قد أتى. وفي كلا الوجهين حرف. و(بل): حرف، وهي لترك قصة إلى قصة. ولـ(هل، وبل) أحوال ستأتيك في بابهما، إن شاء الله تعالى.

باب إعراب الاسم الواحد

إنما قيد قوله(إعراب الاسم) بقوله: الواحد، احترازا من التثنية والجمع، لأن إعراب التثنية، والجمع بخلاف إعراب الاسم المفرد، فلا بد من تقييده بذكر الواحد.

[قال أبو الفتح]: الاسم المعرب، على ضربين: صحيح، ومعتل. فالصحيح: ما لم يكن آخره ياءا قبلها كسرة، ولا ألفا، نحو: زيد، وعمرو.

[فإن قلت]: إن حروف العلة ثلاثة: الواو، والياء، والألف، فلم ذكر [١٠/ أ] الياء، والألف ولم يذكر الواو؟

[قلت]: إن الواو لا يقع في آخر الاسم، وقبلَها ضمة: فإن أدى إلى ذلك قياس رفضوه، وقلبوه ياءاً. كما قالوا في جمع: دَلْوٍ: أدْلٍ. وأصلُه: أدْلُوٌ. على مثال: (أفْعُلٍ)، كـ(كَعْبٍ) و(أكْعُبٍ) إلا أنه، لو قيل: أدْلُوٌ، وقعت(واو) في آخر الاسم مضمومة، وقبلها ضمة، فاستثقلوا ذلك، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياءا، فصارت، أدْلٍ(٢)، كداعٍ، وقاضٍ، وما أشبه ذلك.

[قال أبو الفتح]: وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف. فالمنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، والتنوين.

[قلت]: فقد عرفنا دخول الرفع، والنصب، والجر عليه لأي معنى هو، وأنه للفصل بين الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. فلم دخل التنوين عليه؟

[قلت]: إن التنوين دخل عليه، ليعلمك أنّ هذا الاسم، اسم خفيف متمكن أمكن عند العرب، نحو: زيد، وعمرو. [فإن قلت]: فإذا كان كذلك، فلم قال: ودخل التنوين الكلام، علامة، للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وهو الواحد النكرة، ومثل: زيد، وعمرو، دخله التنوين، وهو مفرد خفيف متمكن أمكن عندهم، وليس بنكرة؟.

[قلت]: إن قوله: وهو الواحد النكرة يعني به: أن أخف الأسماء الذي دخل عليه التنوين، اسم نكرة، على ثلاثة أحرف. وبهذا المعنى قال سيبويه بعد قوله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل. فالاسم، نحو: رجل، وفرس(٣)، فخص هذين الاسمين، لما ذكرناه، من أنه أخف الأبنية، وليس فيه من الفروع التسعة(٤) شيء. وإذا ثبت هذا، فاعلم أن التنوين على خمسة أقسام:

---

(١) ٧٦: سورة الإنسان ١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٩٠.

(٣) الكتاب ١: ١٢.

(٤) يقصد بالفروع التسعة ما يثقل الاسم فيمنعه من الصرف، وهي: التعريف، ووزن الفعل، والتأنيث، والوصف، والعدل، والعجمة، والتركيب، والجمع، وزيادة الألف، والنون.

[الأول]: تنوين يَفْرُقُ بين المنصرف، وغير المنصرف كالتنوين في: زيد، وعمرو، ورجل، وفرس.

[الثاني]: تنوين يَفْرُقُ بين التعريف، والتنكير، وذلك قولهم: صَهْ، وصَهٍ. فإذا قلت: صَهْ، فإنك أمرته بالسكوت في هذه الساعة. وإذا [١٠/ب] قلت: صَهٍ، فإنك أمرته بالسكوت في ساعة من الساعات غير معينة.

[الثالث]: تنوين يكون عوضاً عن المضاف إليه، كالتنوين في قوله ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (١) و﴿ مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ (٢). [قال الشاعر]:

١٢- نَهَيتُكَ عَنْ طِلابِكَ أمَّ عَمْرٍو بِعاقِبَةٍ، وَأنتَ إذٍ صَحِيحُ(٣)

ألا ترى أن(إذ) مضاف إلى الجمل أبداً(٤). فلما حذف منه المضاف إليه في هذه الأشياء، عوضوا التنوين من المضاف إليه.

[الرابع]: أن يكون التنوين بإزاء النون، كالتنوين في: مسلمات، هي بإزاء النون في: مسلمين. والدليل على ذلك، قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾ (٥) فَنَوَّنَ. وهذا الاسم، لا ينصرف، للتأنيث، والتعريف.

فثبت أن التنوين فيها ليس كالتنوين في: زيد، وعمرو، وإنما هي بإزاء النون في: مسلمين. قال سيبويه(٦): وعرفاتٌ: اسم، معرفة، كقولك: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها. فتنصب: مباركا فيها على الحال. والحال تكون من المعرفة دون النكرة.

[الخامس]: تنوين يدخل الأسماء، والأفعال، والحروف جميعا، وذلك إذا أرادوا التغني، والحُداء. [قال الشاعر]:

١٣- وَقَاتِمِ الأعْماقِ، خَاوي المُختَرَقْنْ(٧)

---

(١) ١١: سورة هود ٦٦.

(٢) ٢٧: سورة النمل ٨٩.

(٣) البيت من الوافر، لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين ١: ٦٨، والكشاف ٣: ٣٥٩، واللسان (اذذ) ٣: ٤٧٦، و(شلل) ١١: ٣٦٣، والخزانة ٦: ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤.
وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٤٦، وابن يعيش ٣: ٢٩، والمغني ١: ٨٦.

(٤) والتقدير: أنت إذ الأمر ذاك.

(٥) ٢: سورة البقرة ١٩٨.

(٦) الكتاب ٣: ٢٣٣. والعبارة فيه: ألا ترى إلى عرفات، مصروفة في كتاب الله- عز وجل- وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفات مباركا فيها.

(٧) من الرجز، لرؤبة بن العجاج، وبعده:
مُشتبهِ الأعلام لَمّاعِ الخَفَقْنْ
وهو في: ديوانه ١٠٤، والخزانة: ١: ٧٨، ١٠: ٢٥.
وبلا نسبة في: الكتاب ٤: ٢١٠، وابن عقيل ١: ٢٠، والعقد ٥: ٥٠٦.
القاتم: ما علت لونه غبرة وحمرة. الأعماق: جمع عمق وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. الخاوي: الخالي.
=

[وقول الآخر](١):

١٤- يَا أَبَتا عَلَّكَ، أَو عَساكَنْ(٢)

[وقول جرير]:

١٥- أَقِلِّـي اللَّـومَ عـاذِلَ وَالعِـتابَنْ وَقُـولِي إِنْ أَصَـبْتُ لَقَـدْ أَصَـابَنْ(٣)

[وقال أيضا]:

١٦- إذا كـانَ الخـيام بِـذِي طُلُـوحٍ سُـقِيتِ الغَـيْثَ أَيَّـتُها الخِـيامنْ(٤)

[قال أبو الفتح]: والمضاف كالمفرد، فيما ذكرنا.

[قلت]: يعني في دخول الحركات الثلاث عليه، لا في دخول التنوين، وذلك، لأن الاسم، إذا أضيف إلى اسم، فلا بد فيه من حذف التنوين، لأن التنوين نهاية في الاسم، ودال على تمامه، والمضاف إليه داخل في الأول، متصل به اتصال حرف من الاسم، ودال على تمامه، والمضاف إليه داخل في الأول، متصل به اتصال حرف من حروفه، فلا يجمع بين ما هو كحرف من حروفه، وبين ما هو منه له، دال على كماله. [فإن قلت]: كيف ذاك، وقد جاء: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(٥) ونحو [قول الشاعر]:

١٧- فَـزَجَجْتُها بِمِـزَجَّةٍ زَجَّ القَلُـوصِ أَبِـي مَـزَادَهْ(٦)

[وقول الآخر]:

المخترق: اسم مكان مهب الريح. الأعلام: علامات يُهتدى بها في الطريق، واحدها: علم. الخفق: اضطراب السراب.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) من الرجز، لرؤبة، وقبله:

تقول: ابنتي: قد أنى إناكا

وهو في: ديوانه ١٨١، والكتاب ٢: ٣٧٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠، والخزانة ٥: ٣٦٢، ٣٦٦.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٩٦، والمغني ١: ١٥١، والإنصاف ١: ٢٢٢، والأشموني ١: ٤٦٣.

أنى: فعل ماض بمعنى قرب، و(الإنى) بكسر الهمزة، والقصر: الوقت.

قال تعالى: ﴿غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ ٣٣: سورة الأحزاب ٥٣. أي: وقته، ومعناه: تقول ابنتي قد حان وقت ارتحالك، فسافر، فلعلك تجد لنا رزقا.

(٣) البيت من الوافر، في: ديوانه ٦٤، والكتاب ٤: ٢٠٥، ٢٠٨، والخزانة ١: ٦٩، ٣٣٨، ٣: ١٥١، ٧: ٤٣٢.

وبلا نسبة في: الإنصاف ٢: ٦٥٥، والمغني ١: ٣٤٢.

(٤) البيت من الوافر، في: ديوانه ٥١٢، والكتاب ٤: ٢٠٦.

وبلا نسبة في: ابن يعيش ٩: ٧٨. وفي جميع رواياته: متى كان.

(٥) ٦: سورة الأنعام ١٣٧. وهي قراءة ابن عامر وحده. السبعة ٢٧٠.

(٦) البيت من مجزوء الكامل، بلا نسبة، في: الكتاب ١: ١٧٦، هامش (١)، ومجالس ثعلب ١: ١٢٥، والخصائص ٢: ٤٠٦، والإنصاف ٢: ٤٢٧، والأشموني ٣: ٥٠٨، والخزانة ٤: ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣.

١٨- .... بَــيْنَ ذِرَاعَــيْ وَجَــبْهَةِ الأَسَــدِ[١]

[وقول الشاعر]:

١٩- لَمَّــا رأت(ســاتيدما) اسْــتَعْبَرتْ لله دَرُّ الـــيَوْمَ مَـــنْ لامهــــا[٢]

[قلت]: هذه الأشياء، جاءت [١١/أ] على نية التقديم، والتأخير، فلا يُنتقض بها الأصل الذي أصلناه، والقاعدة التي مهدناها.

[قال أبو الفتح]: وغير المنصرف، وما شابه الفعل من وجهين، وتدخله الضمة، والفتحة، ولا يدخله جر، ولا تنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحا.

[قلت]: قوله: ما شابه الفعل من وجهين: أراد أن الأصل في الكلام: الأسماء، والأفعال فروع عليـها. ويتبين ذلك بشيئين: [الأول]: أن الفعل يصدر من الاسم، فلا بد من أن يكون الاسم أصلا، والفعل فرع عليه.

[الثاني]: أن يكون الكلام يجتمع من اسمين، ولا فعل معهما، كقولنا: الله ربنا، ومحمد نبينا، فثـبت أن الاسم، هو الأصل، والفعل هو الفرع. وإذا كان كذلك، فكل اسم اجتمع فيه فرعان، كـل واحـد منهما فرع على أصل، وجب منع التنوين منه أصلا، والجر تبعا، كما منعا للفعل. والفـروع الـتي، إذا اجتمع منها فرعان في اسم، منعا الصرف: تسعة: التعريف، ووزن الفعل، والتأنـيث، والوصف، والعدل، والعجمة، والتركيب، والجمع، وزيادة الألف والنون، فإذا قيل: مررت بأحمدَ، لم تنون، ولم تجر، لأن فيه فرعين: التعريفَ، ووزنَ الفعل. فالتعريف فرع التنكير، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، فامتنع من الصرف لذلك. كما أن الفعل لما كان فرعا منع الجر، والتـنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحا. والمبرد[٣] يزعم أنه في موضع الجر، مبني. إذ لم يظهر فيه الإعراب. والاسم إذا لم يكن للعامل فيه تأثير كان مبنيا. وغيره يزعم أنه معرب، وإن لم يظهر فيه الجر. أرأيت باب عصاً، ورحيً، هل يحكم بكونه مبنيا؟ فإذن الفتح قائم مقام الجر، ونائب عنه.

(١) البيت من المنسرح، نسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وصدره:

يا من رأى عارضا اسرُّ به ....

وهو بهذه النسبة في: الكتاب ١: ١٨٠، والخزانة ٢: ٣١٩.

وبلا نسبة في: الكتاب ١: ١٨٠، والخصائص ٢: ٤٠٧، والمغني ٢: ٦٢١.

العارض: السحاب يعترض في الأفق. ذراعا الأسد، وجبهته (منزلان من منازل القمر ينسب اليهما المطر).

(٢) البيت من السريع، لعمرو بن قميئة البكري، المعروف بـ(عمرو الضائع) في: ديوانه ١٨٢، والكتاب ١: ١٧٨، ١٩٤، ومجالس ثعلب ١: ١٢٥، والأغاني ١٨: ١٣٩-١٤٤، والإنصاف ٢: ٤٣٢، وابن يعيش ٣: ٢٠، والخزانة ٤: ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩.

ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت، والضمير يعود على ابنته.

(٣) هو: أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت ٢٨٠هـ). كبير نحويي البصرة في عصره. أخذ عن: الجرمي، والمازني، وأشهر آثاره: (المقتضب). طبقات النحويين ١٠١، وأخبار النحويين البصريين ٧٢، والبلغة ٢٥٠، وينظر: (المبرد، سيرته ومؤلفاته ١٠- ١٩).

[قال أبو الفتح]: فإن أضفت ما لا ينصرف، أو دخلته الألف، واللام، فأمن فيه التنوين، دخله الجر في موضع الجر.

[قلت]: المقصود بالمنع في باب ما لا ينصرف، إنما هو التنوين دون الجر. والجر حيث منع، إنما منع على جهة التبع له، وذلك لأن التنوين هو الفارق بين الاسمين، وهو [١١/ب] من خصائص الأسماء. فإذا اجتمع الفرعان، منعا ما كان من خصائصه، فلما عاد إلى موضع لا يمكن فيه الجمع بين التنوين والإضافة، أو الألف واللام عاد الجر، لأمنهم التنوين في ذينك الموضعين. وإنما تبع الجر التنوين في المنع، لأنه من خصائص الاسم، كما أن التنوين كذلك. فإذن قول من قال: إن الجر في قولك: مررت بالأحمرِ، والأشقرِ، وبأحمدِكم، وعثمانِنا، إنما كان، لأنه دخل هذا الاسم، ما لم يدخل الفعل، فعاد إليه الجر، قول فاسد، وذلك، لأنه لو كان كذلك، كان ينبغي أن يدخله الجر، إذا دخله حرف الجر، نحو: مررت بأحمدَ، لأن حرف الجر، لا يدخل الفعل، فكذلك ها هنا.

[قال أبو الفتح]: فإن وقفت على المرفوع، والمجرور، حذفت التنوين، لأنه زائد، لا يوقف عليه.. إلى آخر الفصل[1].

[قلت]: الوقف على المرفوع، والمجرور المنصرفين، قياسهما، إذا قيسا بالمنصوب، أن تقلب التنوين واوا في الرفع، وياءا في الجر، كما قلبت التنوين في النصب ألفا. فكان ينبغي أن يقال: هذا زيدو، ومررت بزيدي، كما قلت في موضع النصب: رأيت زيدا.

وهذه لغة حكاها سيبويه[2] عن أزد السراة[3]. لكنهم تركوا هذا القياس في الرفع، والجر، لثقل الواو، والياء. وإذا كانوا قالوا: يا اسما، على لغة من قال: يا حارُ، وأدْلٍ، في جمع: دَلْوٍ، فأحرى أن لا يقال: هذا زيدو. وإذا كانوا قد قالوا: لا أدرِ، ولم أُبَلْ، وأن يدرِ، فحذفوا ما هو من نفس الكلمة، استخفافا، فلأن لا يقولوا: مررت بزيدي، أولى، وأجدر. ولما قلبوا التنوين ألفا في قولك: رأيت زيدا في الوقف لخفة الألف، وهي في الأسماء. [قال الشاعر]:

٢٠- .... وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللهَ فَاعْبُدا[4]

وهو نون فقلبوها ألفا، ففي الأسماء أجدر، ولأنه أحمل للتصرف. وقد قالوا: رأيت

---

(١) تمامه: وأسكنت آخرهما، لأن العرب إنما تبتدئ بالمتحرك، وتقف على الساكن. اللمع في العربية ٦١.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٧، وفيه: (وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري، جعلوه قياسا واحدا، فأثبتوا الألف). وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٢٧٤.

(٣) السراة، بفتح السين: جبل بناحية الطائف، مشرف على عرفة، ينقاد إلى صنعاء أوله سراة ثقيف، ثم سراة فهم، وعدوان، ثم سراة الأزد، ثم الحرة آخر ذلك. معجم البلدان ٣: ٢٠٤، ٢٠٥، واللسان (سرا) ١٤: ٣٨٣، وينظر: هامش سيرة ابن هشام ١: ١٤.

(٤) البيت من الطويل، للأعشى، وصدره:

وذا النصبَ المَنصوبَ، لا تنسكَنَّهُ ....

وهو في: ديوانه ١٣٥، والكتاب ٣: ٥١٠.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ١٢، والإنصاف ٢: ٦٥٧، والمغني ٢: ٣٧٢، وأوضح المسالك ٥٦١.

زيدْ[1]، بحذف التنوين، قياسا على المرفوع، والمجرور. [قال الشاعر]:

٢١- إلى المَرْءِ، قَيسٍ أُطِيلُ السُّرَى وَآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[2]

ولم يقل: عُصُما، حملا على المرفوع، والمجرور. والزيات[3] وعلي[4] يقفان على المرفوع بالروم[5]، [١٢/أ] والإشمام[6]، حرصا على البيان. وقد حكى ذلك سيبويه عن العرب[7]. ويرومان أيضا المجرور في موضع الجر. وحكى سيبويه[8] أيضا في الوقف على المرفوع، والمجرور، ونقل حركة الحرف الموقوف عليه، إلى الحرف الذي قبله، كقولك في الوقف على بَكْرٍ، في الرفع: هذا بَكُرْ. [قال الشاعر]:

٢٢- أنا ابْنُ مَاوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ[9]

وفي الجر: مررت بِبَكِرْ، ونَقِرْ. وحكى أيضا، في الرفع والجر، تشديد الحرف الموقوف عليه، تقول: هذا فَرَجّْ، وجَعفرّْ، وهو يَجعلّْ، ومررت بِجعفرّْ[10]. وجاء ذلك عن ابن كثير[11]، في قوله

---

(١) الكتاب ٤: ١٦٧ هامش (٢) وفيه: (وزعم أبو الحسن أن ناسا يقولون: رأيت زيد، فلا يثبتون الفاء، ويجرونه مجرى المرفوع، والمجرور).

(٢) البيت من المتقارب، للأعشى، في: ديوانه ٣٧، والخصائص ٢: ٩٧، وابن يعيش ٩: ٧٠، والخزانة ٣: ٤٤٣، ٤: ٤٤٥.

وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٢٧٢.

ومحل الشاهد في البيت، قوله: (عصم) وقف عليه بالإسكان، وهو منصوب منون، وهذه لغة ربيعة.

(٣) أي: حمزة بن حبيب الكوفي.

(٤) هو: أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي، النحوي المشهور (ت ١٨٩هـ). انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات. أخذ القراءة عن: حمزة، وابن أبي ليلى، وعيسى الهمداني، وأخذ القراءة عنه: حفص بن عمر الدوري، وابن ذكوان، وعيسى بن سليمان، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والفراء، وأخذ اللغة عن الخليل. ينظر: غاية النهاية ١: ٥٣٥- ٥٤٠.

(٥) الروم: هو أن تأتي بالحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصم حرصا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل أو هو: إخفاء الصوت بالحركة. ينظر: التعريفات ٢١، وشرح الجاربردي على الشافية ١٠٨، وشرح المكودي على الألفية ٢١٩.

(٦) الإشمام: هو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، وتدع بينهما بعض الانفراج، ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة. ينظر: ابن عقيل ٢: ٥١٢، وابن يعيش ٩: ٦٧.

(٧) الكتاب ٤: ١٦٨، ١٦٩. (٨) الكتاب ٤: ١٧٣.

(٩) من الرجز، وقبله:

وجاءت الخيل أثابي زمر

وهو لبعض السعديين، في: الكتاب ٤: ١٧٣، ولعبيد بن ماوية الطائي، في: اللسان (نقر) ٥: ٢١٣، والتاج (نقر) ١٤: ٢٧٨.

وبلا نسبة في: الإنصاف ٢: ٧٣٢.

النقر: صوت باللسان يسكن به الفرس عند اشتداد حركته، واحتماله. الأثابي: الجماعات.

(١٠) الكتاب ٤: ١٦٩.

(١١) هو عبد الله بن كثير بن المطلب الداري (ت ١٢٠هـ). كان إمام الناس في القراءة بمكة المكرمة. أخذ =

تعالى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [1] رواه ابن فُلَيْحٍ [2] عنه.

وهذه الوجوه كلها، أعني: قلب التنوين واوا وياءا، في المرفوع، والمجرور، والإشمام، والروم، وتشديد الحرف، ونقل الحركة، أشياء تسقط في الوصل، إلا أن يكون في بعض اللغات، يحمل فيه الوصل على الوقف. [قال الشاعر]:

٢٣- بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلّ [3]

[وقال آخر]:

٢٤- ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا [4]

يريد عَيْهلاً، وأَضخَمَ. فشدد في الوقف، ثم جاء بحرف القافية، فوصل، كما وقف. وباب حمـــل الوصـــل على الوقف كثير يكاد يخرج عن اضطرار، إلى حال السعة والاختيار. فما ظنك بذلك، وأبو عثمان، يحمل قول يونس [5] في(لبيك) [6] على ذلك، ولا يحمله على التثنية، كما هو مذهب صاحب الكتاب [7]. [قال الشاعر]:

=

القراءة عن: عبد الله بن السائب المخزومي، ومجاهد بن جبر المكي، ودرباس (مولى ابن عباس). وأخذ القراءة عنه جماعة منهم: البزي، وقنبل، وحماد بن سلمة. ينظر: غاية النهاية ١: ٤٤٣- ٤٤٥.

(١) ٥٧: سورة الحديد ١٦. تفسير الرازي ٢٩: ٢٣١، والبحر المحيط ٨: ٢٢٣.

(٢) هو عبد الوهاب بن فليح بن رياح المكي (ت ٢٥٠هـ). كان إمام أهل مكة في زمانه. أخذ القراءة عن: داود بن شبل، ومحمد بن سبعين، ومحمد بن بزيع، وآخرين. وأخذ القراءة عنه: إسحاق بن أحمد الخزاعي، والحسين بن محمد الحداد، ومحمد بن عمران الدينوري، وآخرون. غاية النهاية ١: ٤٨٠، ٤٨١.

(٣) من الرجز، لمنظور بن مرثد الأسدي، وربما نسبوا منظورا هذا إلى أمه حبة، فقالوا: منظور بن حبة، وقبله:
نسل وجد الهائم المغتل
وهو في: الكتاب ٤: ١٧٠، والخصائص ٢: ٣٥٩، ومقاييس اللغة (ع هـ ل) ٤: ١٧٣، والإنصاف ٢: ٧٨٠، واللسان (ك ل ل) ١١: ٥٩٧، و(ف وهـ) ١٣: ٥٢٦، والخزانة ٤: ٤٩٤، ٦: ١٣٥، ١٣٦.

(٤) من الرجز، لرؤبة، وقبله:
ثمت جئت حية أصما
هو في: ديوانه ١٨٣، والكتاب ١: ٢٩، ٤: ١٧٠، واللسان (ض خ م) ١٢: ٣٥٣، و(ف وهـ) ١٣: ٥٢٦.
وروي (ضخما)، بدل: (الأضخما). ورواية (ضخما) هي الصواب، إذ لا يجوز الجمع في القوافي بين (أصم)، و(الأضخم)، ثم إن رواية (الأضخما) بكسر الهمزة، وفتح الخاء تذهب بمحل الشاهد، إذ لا ضرورة فيه، لأن وزن (افعل) موجود في لغة العرب نحو: أردب.
وقد روى سيبويه (الكتاب ٤: ١٧٠): (بدء)، بدل: (ضخم)، فالبدء، معناه: السيد.

(٥) هو: يونس بن حبيب (ت ١٨٩هـ). سمع من العرب، وروى عنه سيبويه وأكثر، وسمع منه: الكسائي، والفراء. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٢٧، ونزهة الألباء ٤٧، والبلغة ٢٩٥.

(٦) الكتاب ١: ٣٥١، وفيه: (زعم يونس أن (لبيك): اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك).

(٧) الكتاب ١: ٣٤٨، ٣٥٢.

٢٥- دَعَـوْتُ، لِمَـا نَـابَنِي مِـسْوَراً فَلَبَّـــيْ، فَلَبَّـــيْ يَـدَيْ مِـسْوَرِ[1]

ألا ترى أن له أن يقول: إن(لبيك) أصله: لَبَّى، فوقف على لغة من قال في أَفْعَى: أَفْعَيْ[2]. فقال: لَبَّيْ، ثم وصل، كما وقف. قال: وهذا لا يكون تثنية، كما زعمت، يا صاحب الكتاب. وكيف لا يكون إجراء الوصل مجرى الوقف، سعة، وقد قرأ من الأئمة السبعة جماعة: ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[3] بتشديد الميم. ولا يحمل فيه(لَمَّا) على معنى(إلا) ولا على معنى(لَمْ) ولا على معنى(حِينَ) كما هو متعارف من معاني هذه الكلمة. ولكن يحمل على(لَمٍّ) من قوله تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً ﴾[4]. أي: (وَإِنْ كُلاًّ لَمّاً)[5]. والوقف عليه(لَمَّا) فوصل. كما وقف، فكذا [١٢/ب] شأن هذه الأشياء. [قال الشاعر]:

٢٦- إذا تَجَــرَّدَ نَــوْحٌ قامــتا مَعَــهُ ضَــرْباً أَلِيماً بِــسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِـدَا[6]

فكسرة اللام، ليست مثل الكسرة في قولك: مررت بِبَكْرٍ، وإنما هي كسرة لإتباع كسرة الجيم. والإتباع في كلامهم كثير. وربما يبلغ حد السعة ويخرج عن حد الاضطرار. ألا ترى أنه قرأ من الأئمة السبعة، غيرُ المدني[7]، والشامي[8]: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ ﴾[9] بالنصب، دون الرفع[10]. وقد قال: إن تأتني أكرمْكَ، وأحدثَكَ، بنصب الثاء، ليست في القوة كالرفع فيه، لأنه

---

(١) البيت من المتقارب. بلا نسبة في: الكتاب ١: ٣٥٢، والمغني ٢: ٥٧٨، وابن عقيل ١: ٥٣، ولرجل من بني أسد في اللسان (ل ب ب) ١: ٧٣٢.

(٢) حدث الخليل، وأبو الخطاب: أنها لغة لفزارة، وناس من قيس. ينظر: الكتاب ٤: ١٨١.

(٣) ١١: سورة هود ١١١. (٤) ٨٩: سورة الفجر ١٩.

(٥) لم أجد من السبعة من قرأ (لَمّاً) بالتنوين، وإنما قرأ بها: الزهري، وسليمان بن أرقم. حجة القراءات ٣٥١، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ١١٤، والكشاف ٢: ٢٩٥، ومجمع البيان ١: ٣٢٨، وتفسير القرطبي ٩: ١٠٥، والبحر المحيط ٥: ٢٦٦.

(٦) البيت من البسيط، لعبد مناف بن ربع الهذلي، في: ديوان الهذليين ٢: ٣٣٣، والإنصاف ٢: ٧٣٤، (شرح الشاهد رقم ٤٥٣)، واللسان (جلد) ٣: ١٢٤، وفيه: تجاوب، بدل: تجرد، والخزانة ٧: ٤٥-٥٠.

تجرد: تهيأ. نوح: جمع نائحة. سبت: جلد مدبوغ تلطم به النساء النائحات وجوههن. يلعج: يحرق يقول: إذا تهيأ النساء للنياحة، قامت ابنتاي معهن، وقد ضربتا ضربا أليما يحرق الجلد.

(٧) المدني: هو أبو رويم، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي (ت ١٦٩هـ). أخذ القراءة عن سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، روى القراءة عنه: مالك بن أنس وأبو عمرو بن العلاء وعبد الملك بن قريب الأصمعي وآخرون. انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة. ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٣٠-٣٣٤.

(٨) الشامي: هو عبد الله بن عامر، الشامي، اليحصبي، ويكنى: أبا عمرو (ت ١١٨هـ). أخذ القراءة عن: أبي الدرداء، والمغيرة بن أبي شهاب، صاحب عثمان بن عفان، وآخرين روى القراءة عنه: يحيى بن الحارث الذماري، وأخوه عبد الرحمن، وربيعة بن يزيد، وآخرون. وقد انتهت إليه مشيخة الإقراء بالشام. ينظر: غاية النهاية ١: ٤٢٣- ٤٢٥.

(٩) ٤٢: سورة الشورى ٣٥.

(١٠) السبعة ٥٨١، وحجة القراءات ٦٤٣، ومجمع البيان ٩: ٣١، وتفسير الرازي ٢٧: ١٧٦، وتفسير القرطبي ١٦: ٣٤، والنشر ٢: ٣٦٧.

كأنه قيل: أفعلُ إن شاء الله. يريد: أن مجموع الشرط، والجزاء، واجب، فلا يحسن نصب ما بعده بالواو، والفاء، وإنما ذلك في غير الواجب، ألا ترى أن النصب في: (فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشاءُ) محمول على الشذوذ في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾[1] وكان النصب في(فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشاءُ) شاذا، ولم يكن شاذا في(وَيَعْلَمَ)، لأن ها هنا، إتباعا لما قبله مع الحاصل في(فَيَغْفِرَ)، وربما يضعف الشيء لعلة واحدة، ويقوى إذا انضمت إلى تلك الواحدة ضميمة أخرى. كيف وعهدك الآن قريب من باب: ما لا ينصرف، حيث لم يمنع السبب الواحد الصرف، حتى ينضم إليه الثاني. فقوله: ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾[2] بعد قوله: ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ ﴾[3]، منصوب نصبا مستحسنا، لشيئين: الإتباع، وكونه بعد الشرط، والجزاء. وإنْ أشبهَ الواجب، فإنه ليس بواجب محض[4]. ألا ترى أن الثاني موقوف على الأول، وكأنه إلى الواجب أقرب، لأنه قال[5]: ولحاقهما، يعني الخفيفة، والثقيلة، في الجزاء قليل. وهو كما قال. وإنما زدنا، ها هنا، في شرح هذا الفصل، لأنه لم يذكر الوقف في غير هذا الموضع، من هذا الكتاب. ومثل قولهم: بَكِرْ، [قول الشاعر]:

٢٧- أذاقَتْهُمُ الحَربُ أنفاسَها وقَدْ تُكْرَهُ الحَرْبُ بَعْدَ السِّلُمْ[6]

فـ(السِّلُمْ) ليس كـ(الجِلِدْ)، لأن قوله(الجِلِدا) قد تحركت الدال بما تستحقه من الحركة، فلا يتصور فيه النقل. وإنما هو إتباع، ولم يتحرك الميم [١٣/أ] في(السِّلْم) فكان منقولا إلى اللام. وهذا النقل لا يجيء في المنصوب[7]. لا تقول: رأيت البَكَرْ. قال: لأن قولك: رأيت البَكَرْ، في

(١) ٢: سورة البقرة ٢٨٤. قال سيبويه: وبلغنا أن بعضهم قرأ: (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء) بالنصب. الكتاب ٣: ٩٠، ورويت القراءة بالنصب عن: ابن عباس، والأعرج، وأبي العالية، وعاصم الجحدري، وأبي حيوة، وهي عند البصريين على إضمار (أن). إعراب القرآن- للنحاس ١: ٣٠٤، وتفسير القرطبي ٣: ٤٢٤، والبحر المحيط ٢: ٣٦٠.

(٢) ٤٢: سورة الشورى ٣٥.
قرأ العامة بنصب (يعلم)، ورفعه: نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، والأعرج، وشيبة، وزيد بن علي. تفسير الطبري ٢٥: ٢٢، والسبعة ٥٨١، والحجة- لابن خالويه ٣١٩، وحجة القراءات ٦٤٣، وإعراب القرآن- للنحاس ٣: ٦٣، والكشف- للقيسي ٢: ٢٥١، والتيسير- لأبي عمرو الداني ١٩٥، وتفسير التبيان- للطوسي ٩: ١٦٤، ومجمع البيان ٩: ٣١، وتفسير القرطبي ١٦: ٣٤، والنشر ٢: ٣٦٧، والبحر المحيط ٧: ٥٢١، وإتحاف الفضلاء ٣٨٣.

(٣) ٤٢: سورة الشورى ٣٤.

(٤) يعني: أن مجيء (يعلم) بعد تمام الشرط، والجزاء، جعله شبيها بالجزاء، وليس بجزاء محض، مما سهل ذلك رفعه على الاستئناف، ونصبه بالفاء، أو الواو نصبا مستحسنا بإضمار (أن) قبله، والتقدير: وأن يعلم، أي: وليعلم. ينظر: الكتاب ٣: ٨٩، ومجمع البيان ٩: ٣١، ٣٢، وتفسير القرطبي ١٦: ٣٣، ٣٤.

(٥) أي: سيبويه، وقد ذكر الشارح كلامه بالمعنى، ونصه: (ومن مواضعها (أي: مواضع النون الخفيفة، والثقيلة) الأفعال غير الواجبة.... فإن شئت أقحمت النون، وإن شئت تركت). الكتاب ٣: ٥١٣.

(٦) البيت من المتقارب، للأعشى، في: ديوانه ٣٩، ودقائق التصريف ١٠٠، واللسان (س ل م) ١٢: ٢٩٢.

(٧) الوقف على المنصوب المحلى بـ(آل)، الساكن ما قبل آخره: مسألة خلافية بين الكوفيين، والبصريين.
ذهب فيها الكوفيون إلى جواز أن يقال في الوقف: رأيت البَكَر، بفتح الكاف في حالة النصب وذهب =

تقدير: رأيت بَكْراً، لأن الألف، واللام، لا تلزمان الكلمة. فالراء، في تقدير الحركة، فلا يتصور فيه النقل إلى ما قبله. [قال الشاعر]:

٢٨- ثُمَّ اسْتَمَرُّوا، وَقَالُوا: إِنَّ مَشْرَبَكُمْ ... مِنْ مَاءِ شَرْقِيِّ سَلْمَى: فَيْدُ أَوْ رَكَكُ(١)

أصله: رَكٌّ، ففك الإدغام، وفتح الكاف، لأجل الراء، ضرورة، واتساعا. وفي القصيدة:

٢٩- كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خَافَ العُيُونَ، فَلَمْ يُنظَرْ بِهِ الحَشَكُ(٢)

فتح الشين، لأجل فتحة الحاء، وأصله: الحَشْكُ، لأنه الدرة. فافهم هذا، فإنه قد أُخفِيَ عنك في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾(٣) واحدةُ قُرُباتٍ، بضم الراء، إتباعا لضم القاف.

باب إعراب الاسم المعتل

الاسم المعتل: ما كان آخره ياءا، قبلها كسرة، أو ألفا. إنما قال: ياءا قبلها كسرة، لأن الياء إذا سكن ما قبلها، كان الاسم الذي فيه، في حكم الصحيح، نحو: ظَبْيٍ، ونِحْيٍ. هذا في حكم: زيد، وعمرو. فأما ما كان آخره ياءا قبلها كسرة، فإنه يسمى: منقوصا، وإنما سمي منقوصا، لأن الرفع، والجر قد نقصا منه، ودخله النصب في موضع النصب. وهذا المنقوص على ضربين: منون، وغير منون. فالمنون على ضربين: موصول، وموقوف عليه. فإذا كان موصولا، وكان منونا، فنحو قولك: هذا قاضٍ، في موضع الرفع. ومررت بقاضٍ في موضع الجر. وأصله: هذا قاضِيٌ، ومررت بقاضِيٍ، استثقلت الضمة، والكسرة، في الياء، فحذفتا منها، فسكنت الياء. والتنوين بعدها ساكنة، فحذفت الياء، لالتقاء الساكنين. وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين، لأن التنوين للفرق بين المنصرف، وغير المنصرف. والياء لا يفرق بين الشيئين، فكان التنوين بالإبقاء أولى من الياء، لهذا المعنى. فأما في موضع النصب، فإنك تنصبه فتقول: رأيت قاضيا يا فتى. واحتمل النصب، في الياء، لخفته. [١٣/ب] فأما في حالة الوقف، فإنك تقول في موضع الرفع، والجر: هذا قاضْ، ومررت بقاضْ، فتحذف التنوين، كما حذفت في: زيد، وعمرو. وتقف على الضاد، ساكنة. قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾(٤) وفيه لغة أخرى(٥)، وهي أن تقول: هذا قاضيْ، ومررت

= البصريون إلى عدم جواز ذلك، وقول الباقولي ترديد لمذهبهم. ينظر: الإنصاف (مسألة ٦) ٢: ٧٣١.

(١) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، في: ديوانه ٧٦، والمقتضب ١: ٢٠٠، والعقد ٥: ٣٥٥، واللسان (ركك) ١: ٤٣٤.

سلمى: أحد جبلي طيء، وثانيهما: أجا. فيد: نجد قريب منهما. قال الأصمعي: سألت بجنبات فيد عن ركك، فقيل: ماء ها هنا، يسمى: ركا.

(٢) البيت من البسيط، في: ديوانه ٨٢، واللسان (سوء) ١: ٩٩، و(فزز) ٥: ٣٩١، و(حشك) ١٠: ٤١٢، و(غطل) ١١: ٤٩٧.

السيء: اللبن قبل نزول الدرة. الفز: ولد البقرة. الغيطلة: الشجر الملتف. الحشك: شدة الدرة في الضرع.

(٣) ٩: سورة التوبة ٩٩. (٤) ١٣: سورة الرعد ١١.

(٥) الكتاب ٤: ١٨٣، وفيه، قال سيبويه: (حدثنا أبو الخطاب، أن بعض من يوثق بعربيته من العرب، يقول: هذا رامي، وغازي، وعمي)، وينظر: الأصول ٢: ٣٩٦.

بقاضيْ، فتقف بالياء، لأن الياء إنما حذفت، لأجل التنوين. فإذا زال التنوين، عاد ما حذف من أجله. وبذلك وردت قراءة ابن كثير[١]: (مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيْ). فأما في موضع النصب، فإنك تقول: رأيت قاضيا. فتقف بالألف المبدلة من التنوين، كما تقول: رأيت زيدا. فأما إذا لم يكن منونا، فإنك في موضع الرفع، والجر تثبت الياء ساكنة، فتقول: هذا القاضيْ، ومررت بالقاضيْ يا فتى. والأصل فيه، هذا القاضيُ، ومررت بالقاضيِ، فأسكنت الياء استثقالا للضمة، والكسرة فيها، فبقيت الياء ساكنة. فأما في موضع النصب، فإنك تقول: رأيت القاضيَ، فتفتح الياء لخفة الفتحة. فأما إذا وقفت على هذا النحو، فإنك تقول في الرفع، والجر: هذا القاضْ، ومررت بالقاضْ، فتحذف الياء في الوقف، لأن الياء تجري مجرى الحركة في نحو: لم يدرِ، ولم يرمِ. وإذا كانت بمنزلتها، وهي تحذف في الوقف كان ما في حكمها كذلك. قال الله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾[٢] ومنهم من يقف بالياء، فيقول: هذا القاضيْ، ومررت بالقاضيْ، فلا تحذف الياء، لأن الموجب لحذفها التقاء الساكنين، ولم يلتقيا هنا. وبذلك وردت القراءة عن ابن كثير[٣] (الكَبِيرُ المُتَعالِيْ) وهو الاختيار، عند سيبويه[٤]، ولا يلزمه قراءة الجمهور: (الكَبِيرُ المُتَعَالْ) بحذف الياء، لأن ذلك كقولك: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[٥] ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[٦] فأما في موضع النصب، فإنك تقول: رأيت القاضيْ: فتثبت الياء، ولا تحذفها، لأنها كانت في الوصل بالفتح، فلما وقفت أسكنت، فظهر الفرق بين الوقف، والوصل، فلم تحتج إلى الحذف. فهذا معنى قوله: تقف بالياء لا غير. [١٤/أ] يعني أن المنصوب بخلاف المرفوع، والمجرور. فأما إذا ناديت هذا النحو من الأسماء، نحو قولك: يا قاضيْ، فسيبويه، والخليل[٧] يثبتان الياء. وحكى سيبويه عن يونس[٨] أنه كان يحذف الياء. قال: لأن المنادى موضع حذف، وتخفيف. ألا تراهم، قالوا: يا حارِ، فحذفوا ما هو أجلد، وأقوى من الياء[٩] فما ظنك بالياء، وقد جرى عليها ما جرى قبل النداء؟. فقال الخليل له: هذا إنما يكون أن لو وقع بعد الياء حرف ساكن في النداء، والياء في المنادى المفرد في

(١) وكذلك: قنبل، ويعقوب. السبعة ٣٧٢، وحجة القراءات ٣٧٥، والنشر ٢: ١٣٧، ٢٩٧.

(٢) ١٣: سورة الرعد ٩.

(٣) ويعقوب كذلك. النشر ٢: ٢٩٨.

(٤) الكتاب ٤: ١٨٣، وفيه: (فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف).

(٥) ٨٩: سورة الفجر ٤.

(٦) ١٨: سورة الكهف ٦٤.

(٧) هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد، الفراهيدي، نحوي، لغوي، زاهد (ت ١٧٠هـ على الأرجح). كان أستاذ سيبويه، له: كتاب: (العين) في اللغة، و: (معاني الحروف)، وهو واضع علم العروض، والقوافي. ينظر: مراتب النحويين ٥٤، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧-٥١، ونزهة الألباب ٤٥-٤٧.

(٨) الكتاب ٤: ١٨٤، وفيه، قال سيبويه: (سألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: اختار: يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضِ. وقول يونس أقوى).

(٩) يعني: الثاء، في حارث، وهي حرف صحيح، فوصفه بالجلادة مجازا.

تقدير الضمة، دون التنوين، فلا سبيل الى الحذف. وأجمعا[١] مع يونس، أنك لو ناديت اسم الفاعل من(أرى، يُري) قلت: يا مُرِي. ولا يقول يونس: يامُرِ، كما قال يا قاضُ. لأن في: يامر، إجحافا بعد إجحاف. أعني حذف الياء، بعد حذف الهمزة. وتوالي إعلالين مطرح في كلامهم. وأما ما كان في آخره ألف مفردة، فإنه يسمى: مقصوراً. وإنما سمي مقصورا، لأنه ممنوع عن ظهور الحركات في لفظه. وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف، فالمنصرف على ضربين: واوي، ويائي. فالواوي، نحو: عصاً، أصله: عَصَوٌ، أبدلت من الواو ألف، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار عصا. وجاءت التنوين لتمكن الاسم فأوجبت حذف الألف لالتقاء الساكنين وكان التنوين بالإبقاء أولى، للفرق بين المنصرف وغير المنصرف. وهكذا حكم اليائي. نحو: فتى أصله: فَتَيٌ فأبدلت من الياء ألف على ما تقدم. قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾[٢]. فلم يجر الثاني، كما لم يرفع الأول، لأن الاسم مقصور. هذا حكمه في الوصل. فأما في حال الوقف، فلا خلاف أنك تقف بالألف، في الأحوال الثلاثة فتقول: هذه عصا، ومررت بعصا، ورأيت عصاً. وإنما الخلاف في هذه الألف: من أية جهة جاءت؟! فسيبويه[٣] زعم أن الألف في موضع الرفع، والجر، هي التي حذفت من أجل التنوين، في حالة الوصل، وأنها في موضع النصب، بدل من التنوين. وقال أبو عثمان[٤]: الألف في الأحوال [١٤/ب] الثلاث، بدل من التنوين. وقال السيرافي: الألف في الأحوال الثلاث، هي المبدلة من الواو، أو الياء[٥]. والقول قول سيبويه، لأن قياس المعتل على الصحيح، ونحن قد حذفنا في الصحيح، في موضع الرفع، والجر: التنوين. فإذا حذفنا، هاهنا، عادت الألف. وفي الصحيح المنصوب، أبدلنا من التنوين ألفا، نحو: رأيت زيدا. فليكن المعتل بهذه المثابة. وفائدة هذا الخلاف، أنه إذا قلنا: الألف بدل من التنوين، لم نجز فيها الإمالة. وإذا قلنا: الألف بدل من الياء، أجزنا فيها الإمالة، وقد جاء: ﴿ هَٰذَا هُدًى ﴾[٦]، بالإمالة. فيكف يكون بدلا من التنوين؟!.

[فإن قلت]: فقد جاء ﴿ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[٧] بالإمالة، وعلى زعمك: الألف

(١) أي: سيبويه، والخليل.

(٢) ٤٤: سورة الدخان ٤١.

(٣) ٤: ١٨٧، إذ لم يذكر الشارح عبارة سيبويه بنصها، وإنما ذكر فحواها، ونص عبارته: (وأما الألفات التي تذهب في الوصل، فإنها لا تحذف في الوقف، لأن الفتحة، والألف أخف عليهم).

(٤) هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقية، المازني، البصري (ت ٢٣٠هـ). روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد. كان متسعا في الرواية، قديرا على الكلام، قال تلميذه المبرد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. ينظر: نزهة الألباء ١٨٢-١٨٧.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٢٨٣.

(٦) ٤٥: سورة الجاثية ١١.
أمالها: حمزة، والكسائي، غيث النفع ٣١٠.

(٧) ٢: سورة البقرة ١٢٥.
أمالها: حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش. إتحاف الفضلاء ١٤٧.

بدل من التنوين؟. قلت هذا كقوله ﴿وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝﴾ [(1)] ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ۝﴾ [(2)] ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝﴾ [(3)] فافهمه.

[قال أبو الفتح]: فإن وقفت على المنصوب المنون، أبدلت من تنوينه ألفا، وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب، لسكونها، وسكون الألف التي هي عوض من التنوين بعدها. وفي هذا نظر لأن هذه الألف، أعني: الأصلية، قد حذفت قبل الوقف. فكيف يصح منه هذا الكلام؟! وما الحاجة إلى تصوير إعادة الألف الأصلية، ثم حذفها، لالتقاء الساكنين. وأما غير المنصرف، فنحو: حُبلَى، وبشرى، وشورى: هذه الألف لا تحذف، إذ ليس بعدها تنوين، لأن الاسم، لا ينصرف، لكونه مؤنثا بألف التأنيث. وقوله (ما لم يلقها ساكن من كلمة أخرى) يعني: أنك، إذا قلت: هذه حُبلَى القوم، حذفت الألف، لالتقاء الساكنين. وإذا قلت: هذه حبلى. فالضمة في الألف مقدرة. وكذلك: رأيت حُبلَى، الفتحة فيها أيضا مقدرة، دون الكسرة، لأن الاسم، لا ينصرف. وما لا ينصرف في موضع الجر، مفتوح، نحو: مررت بأحمدَ [١٥/أ]: [أقول]: وأما الممدود، فكل اسم، وقع في آخره ألف ممدودة، نحو: كساء، ورداء، فالإعراب جار على آخره. اعلم أن الممدود على أربعة أقسام[(4)]:

[الأول]: أن تكون الهمزة فيه أصلية، نحو: قُرّاء، ووُضّاء[(5)]، لأنه من: قَرَأتُ، ووضُؤتُ. فهذا النحو منصرف. ويكون في التثنية، والجمع ثابت الهمزة. كقولك: قُرّاءانِ، وقُرّاؤونَ.

[الثاني]: أن تكون الهمزة بدلا من واو، أو ياء، كلاهما لام الفعل، وذلك، نحو: كساء، ورداء، من: كسوت وَرِدَايان[(6)]، ولا يجوز أن تحتج، بِتَرَدَّيتُ، على أن اللام في رداء: ياء، ولا بأردية. ألا ترى أن قولك: ترديت، وقعت الياء فيها زائدة على الثلاث، مثل: أغزيتُ، وتغازيتُ وأردية، جاء مثلها: أكسية فالحجة في رِدايَيْنِ. والواو، والياء، إذا وقعتا طرفين، وقبلهما ألف، أبدلتا همزتين. فكساء، ورداء، يجري عليهما الإعراب، كما جرى على الصحيح.

---

(١) ٩١: سورة الشمس ٦.
أمالها: الكسائي، وأبو عمرو. الحجة- لابن خالويه ٣٧٢، والتيسير- للداني ٢٣٣، والكشف- للقيسي ٢: ٣٨١، وتفسير التبيان ١٠: ٣٥٦، والنشر ٢: ٣٧، وإتحاف الفضلاء ٤٤٠.

(٢) ٧٩: سورة النازعات: ٣٠.
أمالها: حمزة، والكسائي، وخلف. الكشف- للقيسي ٢: ٣٨١، والتيسير- للداني ٢١٩، والنشر ٢: ٣٧، وإتحاف الفضلاء ٤٣٢، وغيث النفع ٣٦١.

(٣) ٧٥: سورة القيامة ٣٦.
أمالها: حمزة، والكسائي، وخلف. التيسير ١٥١: ٢١٧، والنشر ٢: ٣٧، وإتحاف الفضلاء ٤٢٨.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٥٤.

(٥) القراء (بضم القاف، وتشديد الراء مفتوحة): الناسك المتعبد، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء): الحسن القراءة، أو الكثيرها. التاج (قرا) ١: ٣٦٥، والوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحة): الوضيء، الحسن الوجه. التاج (وضؤ) ١: ٤٨٩.

(٦) المصباح المنير ٢٤١.

فقد قالوا: عَبَايَةٌ، وشَقاوة، ونِهاية، فلم يقلبوا الواو، والياء همزتين، كما قلبوهما في: كساء، ورداء، فإنهم قد صاغوا حرف التأنيث كأنها من الكلمة، وأنها ليست في تقدير الانفصال على هذا التقدير. فجرت التاء فيها مجراها في: ﴿خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ (١) فافهمه.

[الثالث]: أن تكون الهمزة بدلا من حرف زائد للإلحاق. وذلك، قولهم: عِلْبَاءٌ. أصله: عِلْبايٌ، وأصل عِلْباي: عِلْبًا، فألحقت بِسِرْداح.

حيث زيدت الياء. قال سيبويه(٢): الياء التي أبدلت همزة في علباء، قد ظهرت في قولهم: دِرْحايَةٌ، لمكان الهاء، كما ظهرت في عَظايَةٍ، وصَلايَة(٣)، ونِهاية، وعَبايَة.

[الرابع]: أن تكون الهمزة، بدلا من ألف التأنيث في: صحراء، وحمراء، وخُنْفُساء. أصل الكلمة: حمسرا، مثل: سكرى، وحبلى، وشورى، وقُصوى. الألف ألف التأنيث، فزيدت ألف أخرى، لمد الصوت، فاجتمعت ألفان، إحداهما للتأنيث، والأخرى لمد الصوت، فتطرفت التي للتأنيث، وتقدمت [١٥/ب] التي هي لمد الصوت، لأن حرف التأنيث تقع آخر الكلمة، فأبدلت منها حيث اجتمعت مع الأخرى التي هي لمد الصوت همزة. فهذا النحو لا ينصرف: كما لا ينصرف: حبلى وأخواتها. فهذا شأن الممدود. ثم ذكر بعد هذا، حال المهموز، أنه يجري على آخره الإعراب. وإنما ذكرها، لأن الهمزة، حرف لا يثبت على وتيرة واحدة. فأراك أن الهمزة، وإن كانت كذلك، فهي إذا وقعت حرف إعراب، جرى عليها الإعراب. ثم ذكر بعد ذلك: الياء، الساكن ما قبلها آخر الاسم، نحو: ظَبْي، ونِحْي. وقد قدمنا أن هذا النحو، في حكم الصحيح، وأن الإعراب جار عليه. وكذلك المدغم، نحو: كرسيٌّ، وصَبِيٌّ، فهما في حكم: ظبي، ونحي. ألا ترى أن الياء الأولى المدغمة في الثانية، ساكنة، بمنزلة الباء، في ظبي، والحاء في (نحي)، فهو في حكم الصحيح.

[قال أبو الفتح]: واعلم أن في الأسماء الآحاد، ستة أسماء، تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجر بالياء. [فإن قلت]: لم جعل إعراب هذه الأسماء بهذه الحروف؟! وهلا جعلت بالحركات، مثل: زيد، وعمرو؟!.

[قلت]: إنهم أرادوا لهذا المعنى توطئة ما أرادوه في التثنية، والجمع. وذلك، لأن التثنية، والجمع لم يمكن إعرابهما بالحركات، لأن الحركات قد استوفتها الآحاد، فلم يكن هناك بد من مراجعة أصول الحركات، على ما ستقف عليه، إن شاء الله. فأرادوا أن يكون للتثنية نظائر من الآحاد، فخصوا هذه الأسماء، من جملة سائر الأسماء، لأن هذه الأسماء مضمنة. ألا ترى أن الأب،

(١) ٢: سورة البقرة ١٦٨.

(٢) الكتاب ٣: ٢١٤، إذ حكى الشارح- رحمه الله- قول سيبويه، ونصه: (فإن قلت: فما بال علباء، وحرباء؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف، إنما هي بدل من ياء، كالياء في درحاية، وأشباهها).

(٣) الدرحاية: الكثير اللحم، القصير، السمين، الضخم البطن، اللئيم الخلقة.

العظاية: دويبة معروفة، على خلقه: سام ابرص.

الصلاية: مدق الطيب.

يتضمن: الابن. والأخ، يتضمن: الأخ. وكذلك: ذو، بمعنى: صاحب، يتضمن: مملوكا. فكان بالتخصيص أولى. ولان أغلب حال هذه الأسماء، أن تكون مضافة. والمضاف، والمضاف إليه اسمان، فكان إلى التثنية أقرب من سائر الآحاد. والقياس في هذه الأسماء أن تكون [١٦/أ] مثل: رحى، وعصا، لأن قولك: أبوك. أصله: أَبَوٌ. وكذلك: اخوك. أصله: أَخَوٌ. وذو، أصله: ذَوَيٌ. كما أن عصا، أصله: عَصَوٌ. فكان يجب أن يبدل الواو، والياء ألفين لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما. فكان يقال: هذا أباً، ورأيت أباً، ومررت بأباً. لكن تركوا هذا القياس، لما أعلمناك، من توطئة ما أريد في: التثنية، والجمع. ثم اختلفوا في هذه الحروف. هل هي حروف إعراب، أم أنفس الإعراب؟! فعندنا[١]: الواو في موضع الرفع، حرف الإعراب. والألف في موضع النصب، والياء في موضع الجر كذلك. وزعم الفراء: أن الواو في قولك: جاءني أبوك، بمنزلة الضمة، في قولك: جاءني زيد. والألف في قولك: رأيت أباك، بمنزلة الفتحة في قولك: رأيت زيدا. والياء في قولك: مررت بأبيك، كالكسرة، في قولك: مررت بزيد[٢].

قال: لأن هذه الواو، والألف، والياء تتغير، كما تتغير الحركات، فوجب أن يكون بمنزلتها. [فإن قلتم] أنها لو كانت كالحركات، فما حرف الإعراب؟! [قلت لكم]: إن حرف الإعراب، إنما يحتاج إليه إذا كان الإعراب حركات لا تستقل بأنفسها. فأما إذا كانت أنفس الحروف إعرابا، فهي مستقلة لا تحتاج الى ما تقوم به.

نقول: إن هذه الحروف، لامات الفعل. الا ترى أنك تقول في التثنية: أبوان، فكانت كالدال من زيد، والراء من عمرو. وإنما تغيرت في الرفع، والنصب، والجر، كما تغيرت في التثنية، والجمع. وسنبين، لم كان ذلك في التثنية، والجمع؟. فإذن، هذه حروف إعراب، وإن تغيرت، لثباتها في التثنية، ثبات سائر اللامات. لكنهم أتبعوا العين لام الفعل، في الرفع، فقالوا: أبوك، فضموا الباء، لأجل الواو، ورأيت أباك، ففتحوا الباء، لأجل الألف، وكذلك: مررت بأبيك، كسروا الباء، لأجل الياء. ثم اعلم أن هذه الأسماء، تختلف أحوالها، عند الإفراد عن الإضافة. فأب، وأخ، يعودان إلى حالتهما في الإعراب. أعني: إعراب المفرد. فتقول: هذا أخ، وأب [١٦/ب]، ورأيت أخاً، وأباً، ومررت بأخ، وأب، كما تقول: هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد. وأما فوك، فأصله: فَوْهٌ، على وزن (فَعْلٍ) بإسكان العين. ولم يكن على (فَعَلٍ) بفتح العين، لأنهم قالوا: أفواهٌ. و(أفعال) جمع (فَعْلٍ) والسكون أصل، والحركة زيادة، والزيادة لا تثبت إلا بالدليل. فحذفت لام الفعل من فَوْهٍ، فجعل عند الإضافة بمنزلة: الأب، والأخ، فتقول: هذا فوك، ورأيت

---

(١) هذه من مسائل الخلاف بين: الكوفيين، والبصريين.

ذهب فيها الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، فالضمة، والواو: علامة للرفع، والفتحة، والألف: علامة للنصب، والكسرة، والياء: علامة للجر.

وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، فالواو: علامة للرفع، والألف: علامة للنصب، والياء: علامة للجر. الإنصاف (مسألة ٢)، ١: ١٧.

(٢) شار الصناعة ٦٨.

فــاك، ووضعت الشيء في فيك. فإذا أفرد عن الإضافة عوضت الميم من الواو، فيقال: هذا فمٌ، ورأيت فماً، ومررت بفمٍ. ولا يجوز في الإضافة: هذا فمُ زيد، ولا: هذا فمك، لأن الميم جاءت هــنا، حــتى لا يجب حذف الواو. ألا ترى أنا لو قلنا (فو)، في الإفراد، لحقته التنوين، لتمكن الاسم، وهي ساكنة، والواو ساكنة، فيجب حذف الواو، فيبقى (فٌ) وليس في الأسماء المتمكنة، اسم على حرف واحد، فتجنبوا إذن، وعوضوا الميم، من الواو، لأن الميم من الشفة، كما أن الواو كذلك. [فإن قلت]: فلم زعمتم أن الميم بدل من الواو، [وقد قال الشاعر]:

٣٠- هُمَـا نَفَـثا في فِـيَّ مِـنْ فَمَوَيْهِما عَلَـى الـنَّابِحِ العَـاوي أَشَـدُّ رِجَـام[١]

فلو كانت الميم، بدلا من الواو، لم يجمع بينهما؟.

[قلـت]: إن هذا ضرورة، فيجوز فيه الجمع بين العوض، والمعوض منه. وفيه وجه آخر، وهــو: أنه أبدل الميم من الواو، وأبدل الواو من الهاء، فليس في الكلمة، على هذا حذف. فوزنه على هذا (فَعَلَيْهِمَا) وعلى الأول (فَعَيْهِمَا). [قال الشاعر]:

٣١- خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[٢]

فإن التقدير فيه: وفاها، على تقدير المضاف إليه. كذا زعمه الأخفش. وليست الألف فيها بدلا من التنوين، كما هو في: رأيت زيدا، لأن هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم المتمكن على حرف واحد. وأما: ذو مال، فلا يفرد عن الإضافة أبدا، لما ذكرناه من أنه إذا أفرد لحقته التنوين، فيوجب حذف الواو، فيبقى الاسم على حرف واحد. [١٧/أ] و(ذو) وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما أن الذي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل. تقول: مررت برجل ذي مال. أردت أن تصف الرجل بالمال الذي هو اسم جنس، فلم يمكنك، أن تقول: مررت برجل مال، فجئت بذي، وصلة إلى هذا المعنى. كما أنك إذا قلت: مررت بزيد الذي في الدار، إنما جئت بالذي، لأنه لم يمكنك، أن تقول: مررت بزيد في الدار، لأن (في الدار) لا يكون وصفا لزيد. وإذا كان كذلك، لم يجز إضافة (ذي) إلى المضمر، لأن المضمر ليس بجنس. ولهذا المعنى، قال سيبويه[٣]: أما العبيد فذو عبيد، ولم يقل: فذوها، وكرر العبيد، إذ لا يستجيز إضافتها إلى المضمر. إلا أنه قد جاء: صل على محمد، وذويه[٤]. وجاء في الشعر: ذووه. فقد، قال أبو علي: إنما جاء هذا، لأنهم

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، في ديوانه ٤٠٩، والكتاب ٣: ٣٦٥، ٣٦٦، واللسان (فوه) ١٣: ٥٢٨، والخزانة ٤: ٤٦٠، ٤٦٤، ٧: ٤٧٦، ٥٦٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ١٥٨، والإنصاف ١: ٣٤٥.

(٢) من الرجز، للعجاج، وبعده:

صَهْبَاءَ خُرْطُوماً عُقَاراً قَرْقَفَا

وهو في: ديوانه ٤٩٢، والخزانة ٣: ٤٤٢، ٤٤٤، ٤: ٤٣٧، ٦: ٥١٠، ٧: ٢٤٤، ٢٤٦.

وبلا نسبة في: المقتضب ١: ٢٤٠، والمسائل المشكلة ١٥٦.

(٣) الكتاب ٣: ٤١٢، ونص العبارة فيه (إنما فوك بمنزلة قولك: ذو مال فإذا أفردته، وجعلته اسما لرجل، ثم أضفته إلى اسم، لم تقل: ذوك، لأنه لم يكن له اسم مفرد).

(٤) معنى ذويه، أي: أصحاب هذا الاسم، وهو محمد- صلى الله عليه وسلم- قال الكميت (الخصائص =

يحملون الشيء على الشيء. فحملوا ها هنا، (ذو) على الصاحب، فذووه، كأصحابه، وكذلك (ذويه). ألا ترى أنه قد جاء: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ أَوۡ يُحَآجُّوكُمۡ عِندَ رَبِّكُمۡۗ ﴾ (١) والمراد به: اجحدوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربكم، إلا لمن تبع دينكم، فحمل: ولا تؤمنوا، على: اجحدوا، فعومل معاملته. ولو لم يكن كذا لكان: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجوكم عند ربكم إلا لمن تبع دينكم، فكنت تعدي: تؤمنوا بالجارَّين(٢)، ولا يجوز ذلك. كما لا يجوز التعدي بالهمزتين، ولا بالتشديدتين(٣)، ولا يتجيه قوله رحمه الله(٤): إن (لا تؤمنوا)، بمعنى: لا تقروا. لأن كل ما يدعيه في الإقرار، فهو مدعى عليه، في الإيمان، فلا (ذا)، ولا [قول الشاعر]:

٣٢- فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَناً، وَعُوارِضاً ... وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ(٥)

فقال هذا، لأنه مكان. وإذا كان كذلك، فهذا لا يغنينا إلا أن يكون يقدر الجار: إلى أن يؤتي، كالمطرح المرفوض الذي لا يكون أصلا. وهذا يتأتى على قول سيبويه(٦)، دون الخليل، لأنه يقدر أنَّ (أنْ) منصوبة الموضع بالفعل الذي قبله(٧)، كما انتصب: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾ (٨). [١٧/ب] [ومثله قول الشاعر]:

٣٣- أَمَرْتُكَ الخَيْرَ، فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ، وَذا نَشَبِ(٩)

= ٣: ٢٧):

إليكم ذوي آل النبي تَطَلَّعتْ ... نوازعُ من قلبي ظِماءٌ، وأَلْبُبُ

وقال كعب بن زهير (ديوانه ١٥٢):

صَبَحْنا الخزرجية، مُرْهَفات ... أبارَ ذوي أرومَتِها ذَووها

وقال الآخر (اللسان (ذوو) ١٥: ٤٥٨):

إنما يَصْطنع المعـ ... ـروفَ في الناس ذَووه

(١) ٣: سورة آل عمران ٧٣.

(٢) يقصد بالجارين: اللام في: (لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ)، والباء المقدرة في: (بأَنْ يُؤْتى أَحَدٌ...).

(٣) أي: التضعيف.

(٤) أي: أبو علي الفارسي. مجمع البيان ٢: ٤٥٩، ٤٦٠.

(٥) البيت من الطويل، لعامر بن الطفيل (رواية ابن الأنباري)، في: ديوانه ٥٥ وفيه: الملا، بدل: قنا، ولأوردن، بدل: لاقلبن، والكتاب ١: ١٦٣، والمفضليات ٣٦٣، والخزانة ٣: ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩.
قنا: جبل في ديار بني ذبيان. عوارض: جبل لبني أسد. اللابة: الحرة ذات الحجارة السود. ضرغد: حرة، أو جبل بعينه.

(٦) الكتاب ٣: ١٥٣، تحت باب: (هذا باب من أبواب أن التي تكون، والفعل بمنزلة: المصدر).

(٧) يعني: أن الجار إذا حذف من: (أنْ يُؤتى) كان على الخلاف، فيكون في قول الخليل: جرا، وفي قول سيبويه: نصبا.

(٨) ٧: سورة الأعراف ١٥٥، وتقديره: اختار موسى من قومه، فحذف (من) فوصل الفعل، فنصبه. وإنما حذف (من) لدلالة الفعل عليه، مع إيجاز اللفظ.

(٩) البيت من البسيط، لعمرو بن معديكرب، الزبيدي، في ديوانه ٣٥، والكتاب ١: ٣٧، والمغني ١: ٣١٥، =

فأما عند الخليل، فإن الجار مقدر. وإنَّ (أنْ) في تقدير الجر، ولم ينتصب، وإن حذف الجار. [قال الشاعر]:

٣٤- يَا رُبَّ حَيٍّ شَدِيدِ الضِّغْنِ ذِي لَجَبٍ   دَعَوْتُهُ، رَاهِناً، مِنْهُمْ، وَمَرْهُونَ[1]

أي: من راهن، منهم، ومرهون.

[وقول الآخر]:

مَشَائِيمُ، لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   وَلا نَاعِبٍ، إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُها[2]

فهذا كذلك، فيلزمه السؤال. فليس له إلا أنْ: لا تؤمنوا: أي: اجحدوا.

[قال الشاعر]:

٣٦- فَواعِدِيهِ سَرْحَتَيْ مَالِكٍ   أو الرُّبَى، بَيْنَهُما أَسْهَلا[3]

وقال الله تعالى: ﴿ فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[4] ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[5]، لأنه، كأنه، لما قال: (آمنوا) كأنه قال: (ائتُوا)[6] كما أنه: لما قال: (وَلا تُؤْمِنُوا) كأنه، قال: (اجحدوا). فهذا من ذاك.

=

وللعباس بن مرداس، في ديوانه ٣١، ولخفاف بن ندبة، في ديوانه ١٢٣،

وبالنسب أعلاه، ولأعشى طَرُود، وزرعة بن السائب، في الخزانة ١: ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٣٦، وابن يعيش ٨: ٥٠، وشرح شذور الذهب ٣٦٩.

(١) البيت من البسيط، لذي الإصبع العدواني، في: ديوانه ٩٧، والمفضليات ١٦٤، والأغاني ٣: ١٠٦، وأمالي القالي ١: ٢٥٧.

(٢) البيت من الطويل، نسبه سيبويه للفرزدق، وليس في ديوانه، الكتاب ١: ٣٠٦، ٣: ٢٩. وللأحوص، أو الأحوص، الرياحي (نسبة إلى جده الأدنى)، أو اليربوعي (نسبة إلى جده الأعلى)، في: الكتاب ١: ١٦٥، والتحصيل ١٣١، ١٩٨، والبيان والتبيين ٢: ٢٦٠، ٢٦١، والإنصاف ١: ١٩٣، وابن يعيش ٢: ٥٢ والخزانة: ٤/١٥٨، ١٦٠، ١٦٤، ٨/٢٩٥، ٥٥٤.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٥٤، ورسالة الغفران ٣٣٦، وشفاء العليل ١: ٣٣٧.

(٣) البيت من السريع، لعمر بن أبي ربيعة، في: ديوانه ٣٤٩، والكتاب ١: ٢٨٣، والأغاني ٨: ١٤٤، ومجمع البيان ٣: ١٤٣، والخزانة ٢: ١٢٠.

وقد اختلفت الرواية عما رواه سيبويه، ففي ديوانه:

وواعديه سدرتي مالك   أو ذا الذي بينهما أسهلا

وفي الأغاني:

سلمى، عديه سرحتي مالك   أو الربا بينهما منزلا

وعلى الرواية الأخيرة لا شاهد فيه، لأن (منزلا) إما بدل من الربا، أو حال منه، سرحتا مالك: شجرتان لمالك. السرحة: واحد السرح. وهو كل شجر عظيم، لا شوك له.

والشاهد فيه: نصب (أسهل) بفعل محذوف تقديره: ائت مكانا أسهل.

(٤) ٤: سورة النساء ١٧٠.

(٥) ٤: سورة النساء ١٧١.

(٦) أي: آمنوا، وائتوا خيرا، وانتهوا، وافعلوا خيرا. قال سيبويه: (ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره (وانتهوا خير لكم) ٤: النساء ١٧١، و(وراءك أوسع لك) و(حسبك خيرا لك). إذا كنت تأمر، وإنما نصبت: خيرا، وأوسع، لأنك تريد أن تخرجه من أمر، وتدخله في آخره). ينظر: الكتاب ١:

=

وهذا شيء قد اعترض. ولنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: إن قوله (وذويه) محمول على أصحابه، فعومل معاملته ولـ (ذو) موضع آخر في كلامهم، وهو أن يكون بمعنى (الذي) فهذا لا يتغير في الرفع، والنصب، والجر.

[قال الشاعر]:

٣٧- فَـولا لِهـذا المَـرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً ... هَلُـمَّ، فَـإنَّ المَـشْرَفِيَّ الفَـرائِضُ(١)

[وقول الآخر]:

٣٨- فَـإنْ لَـمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَد صَنَعْتُمُ ... لأَنتحِـيَنْ للعَظْـمِ ذُو أنـا عَارِقُـهُ(٢)

فهـذه طائـية. وهو بالواو بعد المجرورين في البيتين. وأما (حموك)، و(هنوك)، فإنهما مرة يكونان من باب: دم، وأخ. فتقول: هذا حمٌ، وهنٌ، وحمانِ، وهنانِ. وعلى هذا قوله عليه السلام: (مَـن تَعـزّى بعزاء الجاهلية، فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيهِ، ولا تَكْنُوا)(٣). ومرة يكونان من باب المهموز. تقول: هذا حَمْؤٌ، وهَنْءٌ. ومرة يكونان من باب المقصور. تقول: حماً، وهناً، كعصاً، ورحى فإذا كانـا مـثل: دم، ويد ففي الإضافة، مثل: أبيك، وأخيك، فالمحذوف من (هن) الواو، لقولك: هَنَوَاتٌ. [قال الشاعر]:

٣٩- أرَى ابـنَ نِـزَارٍ، قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي ... عَلَـى هَـنَواتٍ، كُلُّهـا مُتَـتَابِعُ(٤)

ويروى: شأنها متتابع. [فإن قلت]: لقد زعمت أن المحذوف من: هن، الواو. وقد قالوا في التصغير: هُنَيْهَةٌ، ولو كان المحذوف واوا لم يقولوها بالهاء؟.

[قلـت]: إن قـولهم هنيهة، أصلها هُنَيْوَةٌ، أبدلت من الواو ياء. فقالوا: هُنَيَّةٌ، ثم يكرهون التضعيف [١٨/أ] فيبدلون الهاء من الياء، فيقولون: هُنَيْهَةٌ.

باب التثنية

التثنية للأسماء، خاصة، دون الأفعال، والحروف. وإنما كان كذلك، لأن التثنية: ضم اسم إلى اسـم، على لفظه، وزنته، كضمك زيدا إلى زيد، وعمرا، إلى عمرو، حين قلت: جاءني الزيدان، والعمران، أصله: جاءني زيد، وزيد، وعمرو، وعمرو. فكرهوا تكرار اسمين، فضموا أحدهما إلى صاحبه، فحذفوا، وأقاموا الألف، والياء مقامه. فقالوا: جاءني الزيدان. فالتثنية في المتفقين بمنزلة العطف في المختلفين. فقولنا: جاءني الزيدان، بمنزلة قولنا. جاءني زيد، وعمرو. فكما أنه ليس في

= ٢٨٢، ٢٨٣.

(١) البيت من الطويل المخروم، لقوال الطائي، في: الإنصاف ١: ٣٨٣، والخزانة ٥: ٢٨، ٦: ٤١.
الفرائض: جمع فريضة، وهي الأسنان التي توخذ في الصدقات.

(٢) البيت من الطويل، لعارق الطائي، واسمه: قيس بن جروة، وبهذا البيت سمي: عارقا، وجاءت في رواياته: لئن، بدل: فإن. ابن يعيش ٣: ١٤٨، والخزانة ٧: ٤٣٨، ٣٣٩/١١.

(٣) مسند ابن حنبل ٥: ١٣٦، وكنز العمال ١: ٢٥٧.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الكتاب ٣: ٣٦١، والتحصيل ٤٩٢، والمقتضب ٢: ٢٧٠، وابن يعيش ١: ٥٣، واللسان (هنا) ١٥: ٣٦٦.

قولك: جاءني الزيدان علم بالأول منهما مجيئا فكذا في قولنا: جاءني زيد وعمرو وإذا كان معنى التثنية، لم يتصور ذلك في الأفعال، ولا في الحروف. ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيد، تناول قولك (ضرب) جنس الضرب، قليله، وكثيره، فلم يتصور فيه، ما صورناكه في الاسم.

[فإن قلت]: فقد قالوا: ضربا؟

[قلت]: ذلك تثنية الفاعل، لا تثنية الفعل. ألا ترى أن معناه: ضرب اثنان. وليس معناه: ضرب ضربين. وأما الحروف، فهي آلة تربط أجزاء الجمل، بعضها ببعض، فلا يتصور فيه معنى التثنية، إذ ليس الغرض فيه ذلك وإذا ثبت هذا، وتقرر فإن التثنية، والجمع، على حد التثنية، جاءا في حالة الإعراب، مخالفين لما للآحاد عليه من الإعراب. ألا ترى أن إعراب الآحاد، إنما هو بالحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة. فلما جاؤوا إلى التثنية، والجمع، على حدها، وعجزوا عن استعمال الحركات، لاستيفاء الآحاد إياها، لجؤوا إلى أصول هذه الحركات التي هي: الضمة، والفتحة، والكسرة. ألا ترى أن أصل الواو: الضمة، وأصل الألف: الفتحة، وأصل الياء: الكسرة، على ما تقدم شرحنا إياه. فجاؤوا بهذه الحروف، وهي ثلاثة. وللتثنية ثلاثة أحوال: رفع، ونصب، وجر. وللجمع مثل ذلك. وليس معهم إلا ثلاثة أحرف، فتجب قسمتها على ستة، فاقتضت الحكمة في هذه الفتحة [١٨/ب] أن تكون الألف في المرفوع في التثنية، والواو للجمع، والياء للتثنية، مجرورة، وللجمع أيضا. ففتح ما قبلها في التثنية، وكسر ما قبلها في الجمع، للفرق بين الحالتين. وبقي النصب فيهما، ولم يكن هناك حرف، فلم يكن بد من حمل النصب فيهما: إما على الجر، أو على الرفع، فقال سيبويه[١]: وكان حملها على الجر أولى، لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع قد يجاوز الأسماء إلى الأفعال، وينتقل إليها، وهو كما قال، لأن ما كان من خصائص الشيء كان أرسخ قدما فيه، مما ينتقل منه إلى غيره. فهذه حكمة هذه القسمة.

[فإن قلت] فلو خرجت القسمة على غير هذا؟ فكانت الواو في التثنية مرفوعة، مفتوحا ما قبلها. والياء فيها مجرورة، مكسورا ما قبلها، والألف فيها منصوبة، ومفتوحا ما قبلها. وفي الجمع: الواو فيه مرفوعة مضموما ما قبلها، والياء فيه مجرورة، مفتوحا ما قبلها، والألف فيه منصوبة، مفتوحا ما قبلها، ويكون النون فارقا بين المنصوبين، يفتح في حالة، ويكسر في أخرى.

[قلت]: هذه القسمة فاسدة. والأول أحسن، لأن النون، لا تثبت في جميع الأحوال، بل تسقط عند الإضافة، فكان يؤدي إلى اللبس، والاشتباه. وإذا ثبت هذا، وجبت هذه القسمة على هذه القضية. فهذه الحروف، حروف إعراب عندنا. وقال الفراء[٢]: هي أنفس الإعراب. وقال

---

(١) الكتاب ١: ١٩، وقد ذكر الشارح معنى كلام سيبويه، ونصه: (وافق النصب (أي: نصب الفعل إذا لحقته التثنية) الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الأسماء، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب).

(٢) بل: الكوفيون كلهم، وأيدهم قطرب من البصريين. الإيضاح في علل النحو ١٣٠، والإنصاف (مسألة ٣) ١: ٣٣.

الأخفش[1]: هي دلائل الإعراب. وقال الجرمي[2]: انقلابها علامة النصب، والجر[3]. والصحيح قول سيبويه[4]، وإن الألف في الرفع حرف الإعراب، والياء، والواو كذلك في الحالتين، يعني: النصب، والجر. والدليل على صحة هذا، أن قولك: جاءني الزيدان، لا تألو الألف فيه، ولا الياء، في قولك: رأيت الزيدين، ولا الواو، في قولك: جاءني الزيدون، من أن يكون حروف إعراب، كالدال، في زيد، والراء في: عمرو، أو يكون كالضمة، والفتحة، والكسرة. فالذي يدل على أنها كالدال، هو: أنا لا نفهم معنى التثنية، ولا الجمع، إلا بوجود هذه.

[19/أ]: [فلما] كانت كالضمة، وأختيها، لم يخل بسقوطها معنى التثنية، والجمع. ألا ترى أنك إذا قلت: هذا زيد، فحذفت الضمة، لم يختل معنى الاسم، فبطل قوله. وبقي قوله: لم قلب ياءا، والدال لا تنقلب في المفرد؟ فنقول له: إن القياس كان يقتضي، أن التثنية، في الأحوال كلها بالألف، لأن الألف حرف إعراب، بمنزلتها في رحى، وعصا. فكما لا تنقلب هناك، وجب أن لا تنقلب ها هنا. وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5] الألف، في موضع النصب، على القياس الذي هو الأصل[6]. ألا ترى أن العرب، إذا لزمت شيئا في موضع، لمعنى مخالف للقياس، والأصل الذي ينبغي أن تكون عليه القاعدة استعملت بعض الكلم على الأصل، تنبيها، منهم على ذلك. كقولهم: استقام، واستمال، واستقاد، فقلبوا حرف العلة، ولم يصححوا، لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن. ثم جاء قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[7] ولم يكن ليقول: استحاذ، تنبيها، على الأصل، فكذا جاء: (إنْ هذانِ لسَاحرانِ) تنبيها على الأصل الذي كان ينبغي أن يكون عليه الاستعمال. وإذا كان كذلك، ونبهوا على الأصل، في بعض المواضع، فالعدول عن هذا الأصل، إلى قلب حرف الإعراب، إنما كان لأجل أنه لو ترك هذا القلب لكان الكلام مشتبها،

---

(1) الإنصاف مسألة (3) 1: 33.

(2) هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق، الجرمي، النحوي (ت 225هـ). أخذ النحو عن: أبي الحسن الأخفش، وغيره، وأخذ اللغة عن: أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وطبقتهم، وصنف كتبا كثيرة، منها، مختصرهُ المشهور في النحو. قال أبو علي، الفارسي: (قل من اشتغل بمختصر الجرمي، إلا صارت له بالنحو صناعة). ينظر: أخبار النحويين البصريين 55-57، وطبقات النحويين واللغويين 74-75، ونزهة الألباء 114-117.

(3) الإنصاف (مسألة 3) 1: 33.

(4) الكتاب 1: 17، وسّار الصناعة 68.

(5) 20: سورة طه 63.

(6) وهي قراءة: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبي جعفر، وشعبة، ويعقوب، والشنبوذي، والحسن، والأعمش، وشيبة، وطلحة، وحميد، وأيوب، وأبي عبيد، وأبي حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي. معاني القرآن- للأخفش 2: 408، وتفسير الطبري 16: 136، والسبعة 419، وإعراب القرآن- للنحاس 2: 343، والحجة- لابن خالويه 242، وحجة القراءات 454، والتيسير 151، وتفسير التبيان 7: 182، ومجمع البيان 7: 14، وتفسير القرطبي 11: 216، والبحر المحيط 6: 255، والنشر 2: 321، وإتحاف الفضلاء 304.

(7) 58: سورة المجادلة 19.

موقعا للبس. ألا ترى أنك، لو قلت: ضرب الزيدان العمران، لم يعرف الفاعل من المفعول. وهذا بخلاف المفرد، لأن المفرد، في نحو: ضرب موسى عيسى، لا يشتبه، لما يتعاقب عليه من الصفات، والتأكيد، وسائر التوابع، نحو: ضرب موسى العاقلُ عيسى الأديبَ. وضرب موسى نفسُه، عيسى نفسَه. وهذا المعنى لا يتأتى في التثنية، لأن ما يتبع التثنية طبق للتثنية، ووفق لها. لو قلت: ضرب الزيدان العاقلان، العمران العاقلان، لم تكن لتزيد بهذا الإتباع، إيضاحا، لم يكن له قبل. فلهذا المعنى جاء القلب، أعني لهذا البيان. وقد وقع التنبيه بقوله (إنْ هذان): وهو المختار، من الأقاويل، في هذه الآية. فأما قول من [١٩/ب] قال: إن (إن) بمعنى: نعم[١]، وهذان: مبتدأ، ولساحران: الخبر. وقول من قال: إنه [كقول الشاعر]:

٤٠- فَلَيْتَ كَفافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنّي مَا ارْتَوى المَاءَ مُرْتَوِي[٢]

في أحد التأويلين، من أن التقدير: فليته، أي: إنه هذان لساحران، فقولان فاسدان، ودعويان خارجتان، عن كلام العرب، لأن اللام لا تدخل على الخبر: أعني لام الابتداء، في باب المبتدأ، والخبر، لا يقال: زيد لقائم، إنما يقال: لزيد قائم. [قال الشاعر]:

٤١- أم الحُلَيْسِ، لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٣]

من الشواذ التي لا اكتراث بها، كما جاء فيها: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٤] بالفتح[٥]، مع اللام. وإن زعم عالمهم، المبرد الذي عرض هو عليه[٦]، فرضي، من أن التقدير: إنْ هذان لهما ساحران[٧]، وأنَّ اللام داخل على المبتدأ، في التقدير. فإن هذا جمع بين الضدين، لأن اللام للتأكيد، والتأكيد للإطناب، والإسهاب. والحذف للإيجاز، والاختصار، فلا يجمع بين الضدين. وأما قول الأخفش: إن هذه الحروف، دلائل الإعراب[٨]، فإن هذا يؤول إلى قول سيبويه وذلك لأن القول عند سيبويه: إن هذه الحروف حروف إعراب[٩]. والحركة فيها مقدرة [ليبقى] دليل

---

(١) قاله: المبرد، والزجاج، وقطرب. حجة القراءات ٤٥٥، ومجمع البيان ٧: ١٥، ١٦.

(٢) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، في: الأغاني ١٢: ٢٩٥، وأمالي القالي ١: ٦٨، والخزانة ٣: ١٣٣.

(٣) من الرجز، لرؤبة، في: ملحق ديوانه ١٧٠، ولرؤبة، وعنترة بن عَرُوس، في الخزانة ١٠: ٣٢٢، ٣٣٣. وبلا نسبة في: أصول ابن السراج ١: ٣٣٣، وابن يعيش ٣: ١٣٠، ٧: ٥٧، وابن عقيل ١: ٣٦٦، واللسان (شهرب) ١: ٥١٠، والتاج (شهرب) ٣: ١٦٩.
الشهربة: العجوز الكبيرة.

(٤) ٢٥: سورة الفرقان ٢٠.

(٥) وهي قراءة: سعيد بن جبير. التبيان- للعكبري ٢: ١٦١، والبحر المحيط ٦: ٤٩٠، والمغني ١: ٢٣٣.

(٦) أي: الزجاج.

(٧) مجمع البيان ٧: ١٦، وفيه، قال الزجاج: (تقديره: نعم، هذان لهما ساحران...).

(٨) الإيضاح في علل النحو ١٣٠.

(٩) الكتاب ١: ١٧، ١٨، وفيه: (واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد، واللين،

الإعراب، كقول الأخفش، لا فرق بينهما. وأما قول الجرمي، فإنه كان يزعم: أن المرفوع لا حرف إعراب فيه، ولا إعراب، لأنه قال: انقلابها إلى الياء، علامة النصب، والجر، وهو فاسد، لأن انقلاب الألف، ياءا، إنما يصدر عن فعل القالب، فكيف يكون هذا إعرابا في الكلمة؟! وأما النون في التثنية، فيما كان منصرفا، فبدل من الحركة، والتنوين، نحو: الزيدين، والعمرين، النون فيهما بدل من الحركة، والتنوين اللتين كانتا في: زيد، وعمرو. [فإن قلت]: فالحركة في الألف، والياء، مقدرة، فكيف يكون النون بدلا عنهما؟!.

[قلت]: إن الحركة لم تبرز إلى اللفظ. وما لا يبرز إلى اللفظ، كان كالمطرح، وإن قدر في الحرف. ألا ترى أنك، إذا سميت بقَدَمٍ، وكَبِدٍ، امرأة [٢٠/أ] لم تصرفها، بلا اختلاف، بخلاف: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، لأن في (هند) مذهبين: الصرف، وترك الصرف. فترك الصرف[1]: للتعريف، والتأنيث. والصرف: لأن الخفة قاومت أحد السببين. أعني: سكون الأوسط. وفي (قدم): إجماع. فإن سميتها بـــ(دار)، صرفتها، بالإجماع، وإن كان أصل دار: دَوراً، لأن الحركة لم تبرز إلى اللفظ، وكانت بمنزلة المطرح. وأما النون، في نحو قولك: أحمدان، وما لا ينصرف، فإنها عند قوم، بدل من الحركة، فحسب. وعند آخرين، بدل من الحركة، والتنوين، لأن التثنية ترد الاسم إلى الأصل، فجاءت النون لأجل ذلك. وأما النون، في: هذان، وذان، وتان، فإن هذه الأشياء، عند أبي علي[2]، ليست بتثان لآحاد، وإنما هي صيغ، وضعت للتثاني. ألا ترى أن قولك: هذان، لو كان تثنية لهذا، لقيل: هاذيان، واللذيان، واللتيان، كما قيل في تثنية: زيد: الزيدان. فلما جاء الأمر مخالفا لما في سائر الأصول، علم أن مثل هذه الأشياء، صيغ وضعت للتثنية. وكسر النون فيها، لا يدل على أن قولك: هذان: تثنية لهذا. ألا ترى أنه قد جاء: يقومان، ولا يدل على أن (يقومان) تثنية. وقد جاء الفتح في نون التثنية، وفي نون يقومان. روى الحلواني[3]، عن هشام[4]، عن ابن عامر:

وهو: حرف الإعراب.... وتكون الزيادة الثانية: نونا كانها عوض لما منع من الحركة، والتنوين، وهي: النون، وحركتها: الكسر).

(١) المقتصد ٢: ٩٩٣، وفيه: (قال الشيخ أبو علي: فإن كان الاسم الثلاثي: ساكن الأوسط، صرف، ولم يصرف. فترك الصرف لاجتماع التأنيث، والتعريف، والصرف، لأن الاسم على غاية الخفة، فقاومت الخفة أحد السببين).

(٢) المقتصد ١: ١٩١، وفيه: (فإن النون في: (هذان) بمنزلة النون في: رجلان، وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية.... يدلك على ذلك: أنه لو كان مثنى لوجب أن يدخله الألف، واللام، كما يدخل سائر الأسماء المعارف إذا ثنيتها.... فلما لم يقل: الهذان علمت أنه: اسم وضع للتثنية).

(٣) هو: أحمد بن يزيد بن أزداذ، أبو الحسن، الحلواني (توفي سنة نيف، وخمسين، ومئتين للهجرة). أخذ القراءة عن: أحمد بن محمد القواس بمكة، وعن: قالون بالمدينة، وعن: هشام بن عمار بالشام. قرأ عليه: الفضل بن شاذان، وابنه: العباس بن الفضل، وآخرون ينظر: غاية النهاية ١: ١٤٩، ١٥٠.

(٤) هو: هشام بن عمار بن نصير، السلمي، الدمشقي (ت ٢٤٥هـــ، وقيل ٢٤٤هـــ). أخذ القراءة عن: أيوب بن تميم، وعراك بن خالد، وآخرين. روى القراءة عنه: أبو عبيد، القاسم بن سلام، وأحمد بن يزيد، الحلواني، وآخرون. كان مشهورا بالنقل، والفصاحة، والعلم، والرواية، والدراية. ينظر: غاية النهاية ٢: =

﴿أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ أُخْرَجَ﴾ (١) بفتح النون(٢)، على لغة من(٣) قال:

.... وَالعَيْنَانَا(٤)

وذلك، لأن الحركة في النون، لالتقاء الساكنين، فقد يكون الكسر، وقد يكون الفتح، لأن قبله ألفا.

[قال أبو الفتح]: وتسقط النون عند الإضافة، كقولك: جاءني غلاما زيد، إنما سقطت النون مع الإضافة، لقيامها مقام التنوين. والتنوين، والإضافة لا يجتمعان. فكذا ما خلفه، وقام مقامه.

[قلت]: كان من الواجب أن لا تسقط النون عند الإضافة، لأن النون بدل من الحركة، والتنوين. فإن كانت التنوين تسقط مع الإضافة، فالحركة لا تسقط معها، وذلك، كما زعمت. ولكن لما ترددت النون بين الحركة والتنوين، أثبتت مع الألف، واللام، مراعاة لجانب الحركة وحذفت مع الإضافة [٢٠/ب] مراعاة، لجانب التنوين. ولم يكن الأمر، على العكس من هذا، لأن في ذلك، جمعا، بين النون، والمضاف إليه. وفيما فعلوا، الاسم يفصل بين الألف، واللام، وبين النون.

[قال أبو الفتح]: والمؤنث كالمذكر، في التثنية. إنما ذكر هذا، لأنهما يختلفان في الجمع. ألا ترى أن جمع المؤنث، مخالف لجمع المذكر.

[قلت]: الجمع على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع التصحيح: ما سلم فيه نظم الواحد، وبناؤه، وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث. فأما جمع التذكير، فنحو قولك: زيد، والزيدون، وعمرو، والعمرون. هذا يسمى جمع التصحيح، لأن حركات الواحد، وسكناته، سلمت فيه، من غير تغيير، ولا تبديل، ويسمى: الجمع على حد التثنية، لأنه، كما سلم في التثنية، لفظ المفرد، سلم في الجمع. ويسمى: الجمع على الجزءين، لأنه يدور على الواو، والياء، وهما من حروف الهجاء. وقد ذكرنا، لم كان بالواو، والياء، في باب التثنية. وهذا الجمع يختص بالعقلاء. وأبو علي يقول: يختص بأولي العلم. وما أحسن قول أبي علي(٥)، رحمه الله. ألا ترى أنه

= ٣٥٤-٣٥٦، وتهذيب التهذيب ١١: ٥١-٥٤.

(١) ٤٦: سورة الأحقاف ١٧.

(٢) وهي، كذلك قراءة: أبي عمرو، وشيبة، وأبي جعفر، وعبد الوارث، وهارون بن موسى، والجحدري، والحسن. الكشاف ٣: ٥٢٢، وتفسير الرازي ٢٨: ٢٤، والبحر المحيط ٨: ٦٢.

(٣) وهم: بنو الحارث بن كعب. ينظر: الخزانة ٧: ٤٥٢.

(٤) من الرجز، لرجل من بني ضبة، وتمامه:

أحب منها الأنف.......

وهو بهذه النسبة في الخزانة ٧: ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٧.

وبلا نسبة في: الجمل ١: ١٥٠، وابن عقيل ١: ٧١.

(٥) المقتصد ١: ١٩٢، وفيه: (جمع السلامة: هو الجمع الذي على حد التثنية.... ويكون في الأمر العام لأولي العلم.).

قد جاء: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾ [1] أي: فنعم القادرون نحن، وهو عالم، ولا يسمى عاقلا. فقول أبي علي: أعم، وأحسن، لاشتماله على الصفتين: صفة القديم، وصفة المخلوق.

[فإن قلت]: فقد قالوا: لُغَةٌ، ولُغون، وثُبة، وثُبون، وقُلة، وقُلون. فجمعوا هذه الأسماء بالواو، والنون. وهذا الجمع عندك، لأولي العلم، وهذه الأشياء خارجة عنهم؟!.

[قلت]: هذه الأشياء، محذوفات اللام، لأن لغة، من لَغوتُ، أو لغا[2] بالشيء. وقلة، من: قَلَوتُه[3] بالعصا. وثبة، من: ثَبَّيتُ محاسنَه. فلما كان كذلك، جاءت هذه الجموع جُبراناً لما حذفوه، وعوضا عنه، لأنهم مما يعوضون الشيء من الشيء. [فإن قلت]: فقد قالوا: أرضٌ، وأرضون، وليس هذا من أهل العلم، ولا مما حذف لامه، فإن (أرضا)، مؤنث، وحقه أن يكون بالتاء، كأنَّ حقه: أَرْضَةٌ، لأن الأرض مؤنثة، فلما لم يستعمل التاء، كان التاء في نية التقدير، فصار، كـ: لُغينَ، وثُبينَ. [فإن قيل]: فلم لم يقولوا: قِدْرٌ، وقِدرون، فإن [٢١/أ] هذا كأرض؟!.

[قلت]: إنا نتكلم فيما تكلموا به، ونُعِلُّ ما نطقوا به، فلو نطقوا بقدرين، لكانت هذه علته. فأما إذا استُحسن شيء في موضع، واستُعمل فيه ما لم يستعمل في أخواته استحسانا ما، فلا يلزم من أخواته، لأن ذلك خروج عن القاعدة. فأما قوله، عليه السلام، فيما روي عنه: إنه (كان تَلْطَحُ أُغَيْلِمَةَ بَني عبدِ المطلبِ، وهو يقول: أُبَيْنِيَّ، لا ترموا جمرةَ العقبةِ، حتى يَطلُعَ الفجر)[4]، [وقول الشاعر]:

٤٢- إنْ يـكُ: لاسَـاءَ، فَقَـدْ سَـاءَهُ تَـرْكُ أُبَيْنِيكَ إلى غَيْرِ رَاعْ[5]

[وقول الآخر]:

٤٣- زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أنَّني، إما أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصَاغِرُ خَلَّتي[6]

فإن (أُبَيْنِينَ) عند سيبويه[7]: تصغير أبنا، على وزن: أعمى اسم مُكَبَّر، مفرد، لفظا، دال على الجمع. فأبنا: افعَل، كأعمى، فتصغيره: أُبَيْنٍ، مثل: أُعَيْمٍ، ثم يجمع بالواو، والنون، فيقال: أُبَيْنُونَ، كقولهم: أُعَيْمُونَ. فقوله: أُبَيْنِيَّ: منادى مضاف، حذف النون، للإضافة، وأُدغم الياء، أعني

(١) ٧٧: سورة المرسلات ٢٣.

(٢) اللسان (لغا) ١٥: ٢٥٠.

(٣) أي: ضربت. اللسان (قلا) ١٥: ١٩٩.

(٤) سنن ابن ماجة ٢: ١٢٥، ١٢٦، وكنز العمال ٥: ٧٩، وفيه: (تطلع الشمس)، بدل: (يطلع الفجر).
اللطح: الضرب بباطن الكف منشورة ضربا غير سديد. التاج (لطح) ٧: ٩٠.

(٥) البيت من السريع، للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، في: المفضليات ٣٢٣، والخزانة ٨: ٣١، ٣٤.

(٦) البيت من الكامل، لسلمى بن ربيعة، في: ديوان الحماسة ١: ٢١٢، وأمالي القالي ١: ٨١، واللسان (خلل) ١١: ٢١٥، وفيه: لسلمى بنت ربيعة، وقد وهم، والخزانة ٨: ٣٠.
وبلا نسبة في: ابن يعيش ٩: ٥، ٤١.

(٧) الكتاب ٣: ٤٥٦، وفيه: (كما قالوا: ابينون. كأنهم حقروا: أبنى، مثل أعمى)، وفي موضع آخر (٣: ٤٨٦) وردت (ابنا) مقصورة.

ياء الجمع، في ياء المتكلم، فصار: أُبَيْنِيّ. وزعم الفراء(١): أن أبينون: تصغير: أَفْعُل، بضم العين، وهو جمع: ابْن. كأنه: ابْنٌ، وأَبْنٌ، كدَلْوٍ، وأَدْلٍ. فصغر (أَبْنٍ) على وزن: أَدْلٍ. فقال: أُبَيْنٍ، مثل: أُدَيْلٍ، ثم جُمع بالواو، والنون، فقال: أُبَيْنُونَ، كما تقول: أُدَيْلُونَ. وزعم أبو عُبيد(٢): أنه تصغير: بَنِينَ. فلا الأول، ولا هذا، وإنما القول، قول صاحب الكتاب. فأما فساد قول الفراء، فلأن أفعالا: جمع موضوع للقلة، والواو، والنون للقلة، فلا يجمع بين علامتي قلة، ما أمكن المصير إلى غيره، ولأن أَفْعُلا، وأفعالاً، وأفعِلَةً، وفِعْلَةً: جموع القلة. فيصغر على ألفاظها، ولا يجمع بالواو، والنون. ألا ترى قوله في أول الحديث: (كان يلطخ أغيلمة بني عبد المطلب) وهو تصغير: أغلمة، فصغره على لفظه، كما قالوا في أنعام: أُنَيْعام. وإذا بطل هذا، والقول الآخر أيضا، من أنه تصغير بنين من حيث إنه ليس في بنين لفظة أبينون، صح قول سيبويه، وأنه تصغير: أبنا، على ما يوجبه القياس، لأن أبنا: أُفعَل، مثل: أعمى، وهو يدل على الكثرة، كأضحى.

[فإن قلت]: فلم أنكرت [٢١/ب] أن يكون تصغير: أَفعُلٍ، وقد أنشد صاحبكم [أبو بشر]:

٤٤- قَدْ رَوِيتُ إلاَّ الدُّهَيْدِهينا
قُلَيْصَاتٍ، وأُبَيْكِرِينَا(٣)

فأبيكرين: تصغير: أبكرٍ، وهو جمع: بَكْرٍ، فليكن: أُبينونَ كذلك؟!.

[قلت]: نقول في أبيكرين، ما قلنا في أبينين، من أنه تصغير: أبكَرَ، بفتح العين، كأبينين، تصغير: أبنا، وإن لم يُستعمل. والتصغير، والجمع من واد واحد، جاء فيهما الأمر، بخلاف آحادهما، ومُكَبَّرِهما. ألا ترى أن مثل: إبِلٍ، ومذاكِيرَ، ومَشابِهَ، ومَحاسِنَ: جموع، لا آحاد لها. كما قالوا: مُغَيْرِبانٍ، وعُشَيْشِيَةٌ، والثريا.

وأنيسيان، في قوله(٤)، لا على طريق الاستشهاد، ولكن على سبيل استعماله، لغة العرب:

٤٥- وَكَانَ ابْنَا عَدُوٍّ كَاثَرَاهُ   لَهُ يَاءَيْ حُرُوفِ أُنَيْسِيَانِ(٥)

واعلم أن نون الجمع مفتوحة، بخلاف نون التثنية، لأنها مكسورة. وفُعِلَ ذلك في الموضعين، لالتقاء الساكنين. إلا أن الفتح في الجمع أولى، والكسر في التثنية، وذلك، لأنك في الجمع تخرج من الواو إلى النون، فالفتحة بعد الواو مستخفة. وتخرج في التثنية من الألف إلى النون. فالكسرة أولى هناك، لأن في ذلك جمعا بين: الألف، والكسرة، وفي الجمع، جمعا بين الواو والفتحة. فهو

(١) الخزانة ٨: ٣٣، وفيها: (ذهب الفراء إلى أنه... على أَفْعُل، مضموم العين ككلب، وأكلُب).

(٢) هو: القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ). أخذ عن: الكسائي. من تصانيفه: (الغريب المصنف) و(غريب الحديث). ينظر: مراتب النحويين ٩٣، ٩٤، وطبقات النحويين واللغويين ١٩٩، والبلغة ١٨٦.

(٣) من الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ٣: ٤٩٤، واللسان (دهده)، ١٣: ٤٩٠، والخزانة ٨: ٣٢- ٣٤.
الدهداه: صغار الإبل. القلوص: الفتية من الإبل، بمنزلة الجارية الفتاة من النساء. اللسان (قلص) ٧: ٨١.

(٤) أي: أبو الطيب المتنبي (ت ٣٥٤هـ).

(٥) البيت من الوافر، للمتنبي، في ديوانه ٤: ٢٦١.

أحسن من الجمع بين الألف، والفتحة، والواو، والكسرة.

باب جمع التأنيث

اعلم أن الاسم المؤنث، على ثلاثة أضرب:

مؤنث بالتاء، ومؤنث بالألف المقصورة، ومؤنث بالألف الممدودة. فما كان من ذلك مؤنثا بالتاء، فنحو: مُسلمة، وعمة، تقول في جمعه: مسلمات، وعمات. والأصل: مُسلِمَتاتٌ، وعمّتاتٌ. فحذفت التاء الأولى، كي لا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث، ولأنها لو أثبتت لكان علامة التأنيث حشوا. وهي لا تكون إلا طرفا. ألا ترى أن من قال عَلقاة، لم يحكم على ألفها بألف التأنيث، كما حكم عليها في عَلْقَى، لأن علامة التأنيث، لا تقع، حشوا. وهذه التاء تكون في الرفع مضمومة، وفي النصب والجر مكسورة. تقول: هذه مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ [٢٢/أ] أَن تَزُولَا ﴾(١). وإنما كسرت في موضع النصب، ولم تفتح، لأن هذا جمع سلامة المؤنث. والمؤنث فرع للمذكر. وقد أثبتنا بالدليل، قبلُ، أن المذكر يستوي نصبه، وجره، إذا قلت: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فالمؤنث تابع له، وسوي بين نصبه، وجره، بأن كسرت التاء منه. والكسرة بعض الياء. والتنوين التي بعد الكسرة، والضمة، ها هنا، بمنزلة النون هناك. ألا ترى أن: عرفاتٍ، من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ ﴾(٢): اسم، مؤنث، معرفة يجب ترك صرفها، ولم يصرف، والتنوين التي فيها، ليست التنوين التي للفرق بين الصرف، وتركه، وإنما هو بإزاء النون.

[فإن قلت]: وكيف تَدَّعُون هذا، وأنتم تقولون: للمسلمات، فتحذفون التنوين مع الألف، واللام، ولا يجوز حذف النون معهما، ألا ترى إنكم تقولون: المسلمون. فكيف يكون التنوين بإزاء النون؟! [قلت]: إن التنوين بإزاء النون، وإنما حذفت لسكونها. فهي مشابهة بالتنوين الذي للفرق بين الصرف، وتركه. فأما النون، فثبتت مع الألف، واللام، لأنها تحركت، لالتقاء الساكنين، فتحرُّكُها قواها، فلم تتسلط المعرفة على حذفها. فالتنوين هناك، كالنون. فأما إذا سميت بمسلمات، قلت: هذه مسلماتٌ، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، فتكسر التاء، وتبقي التنوين، كعرفاتٍ. ومنهم من يفتح التاء في النصب، والجر، فيحذف التنوين، فيقول: رأيت مسلماتَ، ومررت بمسلماتَ،

وقد رَوَوْا [قول امرئ القيس]:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أذرِعَاتَ، وَأهْلُها ... بِيَثْرِبَ، أدْنَى دَارِهَا، نَظَرٌ عَالِي(٣)

ومنهم من يكسر التاء، ويترك التنوين. وهو قول أبي إسحاق(٤)، والمبرد(٥). وليس بالصواب. والوجه: الفتح مع ترك التنوين. قال، لأنه كطلحةَ. ولا اعتداد

(١) ٣٥: سورة فاطر ٤١.
(٢) ٢: سورة البقرة ١٩٨.
(٣) البيت من الطويل، في ديوانه ٣١.
(٤) أي: الزجاج.
(٥) المقتضب ٣: ٣٣٣، ٤: ٣٨.

بالألف. كما لا اعتداد بها في: هيهاتَ. حيث فتحت التاء.

فإن كان المؤنث، بألف مقصورة، قلبتها ياءا في الجمع، كقولك: حبلى. تقول في جمعها: حُبْلَيـاتٌ. وسكرى، تقول في جمعها: سَكْرَياتٌ. ولم تحذف الألف ها هنا، كما حذفت التاء في مسلمة، لأن الألف ها هنا [٢٢/ب] تغيرت صورتها إلى الياء، فلم يكن ذلك مؤديا إلى جمع بين علامتي تأنيث. فإن كان المؤنث بألف ممدودة، قلبتها واواً في الجمع. تقول في صحراء: صحراوات. ولم تقلبها ياءا، للفرق بين المقصور، والممدود، ولا تدعها همزة، كما كانت في المفرد، لأنه يجتمع ثلاث ألفات. وكان قلب هذا واواً أولى من قلبها ياءا. والياء بالمقصورة أولى، لقولهم: سكرى، وحبلى، بالإمالة. والإمالة ممتنعة، في الممدودة، فاعرف ذلك.

باب جمع التكسير

جمع التكسير: كل جمع ينكسر فيه لفظ الواحد، نحو: رجل، ورجال. فهذا الجمع يخالف جمع السلامة من أربعة أوجه:

[الأول]: أن جمع السلامة، يصح فيه لفظ الواحد، نحو: زيد، والزيدين. ألا ترى أن لفظ زيد، قد سلم في الزيدين، وجمع التكسير بخلافه، لأن لفظة رجل، لم تصح في رجال.

[الثاني]: أن جمع السلامة، يكون إعرابه بالحروف، نحو قولك: الزيدون، والزيدين، وإعراب جمع التكسير بالحركات، كقولك: دور، وقصور.

[الثالث]: أن جمع السلامة، يختص بأولي العلم، والعقل. وجمع التكسير، كما يكون في العقلاء، يكون في غيرهم. ألا ترى أنك. تقول: زيد، وزُيود، كما تقول: سَقف، وسُقوف.

[الرابع]: أن جمع السلامة، لا يجوز تأنيث فعله، وجمع التكسير يجوز تأنيث فعله. تقول: قام الزيدون، ولا تقول: قامت الزيدون.

وتقول: قام الرجال. وقامتِ الرجال.

[فإن قلت]: فقد قال:

٤٧- ...... لَمْ تَستَبِحْ إبلي بَنو اللَقيطَةِ......[١]

فأسند: تستبيح، إلى جمع السلامة، فأنث؟!.

[فهناك]: ثلاثة أجوبة:

[الأول]: أن قوله: بنو اللقيطة، الاسم مضاف إلى المؤنث، والمضاف يكتسي من المضاف إليه التأنيث. تقول: سقطت بعض أصابعه. وقد جاء عن الحسن[٢]:

---

(١) البيت من البسيط، لقريط بن أنيف العنبري، وتمامه:

لو كنتُ من مازن، لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطة من ذُهلِ بن شَيبَانا

وهو في: ديوان الحماسة ١: ٤، والخزانة ٨: ٤٤٦.

(٢) هو: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن، يسار البصري (ت ١١٠هـ). قرأ على: حطان بن عبد الله، الرقاشي، عن: أبي موسى، الأشعري، وعلى: أبي العالية، عن: أبي، وزيد، وعمر. روى عنه: أبو عمرو بن العلاء، وسلام بن سليمان الطويل، ويونس بن عبيد، وعاصم الجحدري. قال فيه الشافعي: (لو أشاء أقول: =

(تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)⁽¹⁾ وقال: (لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ)⁽²⁾ [وقال الشاعر]:

٤٨- إذا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنِي   كَفَى الأَيْتَامَ، فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ⁽³⁾

[وقال الآخر]:

٤٩- مَشَيْنَ، كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ   أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ⁽⁴⁾

فأنث تسفهت، والفاعل [٢٣/أ] مر الرياح، لأنه مضاف إلى المؤنث.

[الثاني]: أنه حمل (بنو اللقيطة)، على القبيلة، فأنثها حملا على المعنى. وباب الحمل على المعنى، باب واسع. ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾⁽⁵⁾ ولا يقال: نصرت منه، ولكنه حمل قوله: (وَنَصَرْنَاهُ) على قوله: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ﴾⁽⁶⁾ فعداه بمن، كما يُعَدَّى: نجينا. وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾⁽⁷⁾ فعدى (تُقْسِطُوا) بإلى، كما يعدى: يحسنوا، فكأنه قال: وتحسنوا إليهم.

[الثالث]: أن قوله: بنو اللقيطة، ليس: بَنُونَ، جمعَ: ابنٍ على حده، لأن جمعه على لفظه: ابنون. فلما غير عن لفظ الواحد، جرى مجرى جمع التكسير، فَأَنَّثَ فعله، كما كان يؤنثه، لو قال: لم تستبح الرجال.

واعلم أن جمع التكسير، على أربعة أوجه:

[الأول]: أن يكون التكسير، أكثر حروفا، من المفرد، كقولك: رجل، ورجال.

[الثاني]: أن يكون لفظ الجمع، أقل من لفظ المفرد، كقولك: كتاب، وكتب، وحمار، وحمر، وجدار، وجدر.

[الثالث]: أن يكون الفرق بين المفرد، والجمع، هاء التأنيث، كقولك: نخلة، ونخل،

=
إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته). ينظر: غاية النهاية ١: ٢٣٥.

(١) ١٢: سورة يوسف ١٠، وهي قراءة: مجاهد، وأبي رجاء، والحسن، وقتادة. إعراب القرآن- للنحاس ٢: ١٢٦، والبحر المحيط ٥: ٢٨٤.

(٢) ٢: سورة البقرة ٦٩.

(٣) البيت من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٥٠٧، والكتاب ١: ٥٢، ٦٤، والتحصيل ٧٦، ٨٣، واللسان (عرق) ١٠: ٢٤٥، والخزانة ٤: ٢٢٠، ٢٢١.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ١٩٨، وابن يعيش ٥: ٩٦، وشفاء العليل ٢: ٧٠٧.
وفي جميع رواياته: تعرقتنا، بدل: تعرقتني.
عرقتني، من: عرقته الخطوب، أي: أخذت منه، وذهبت بلحمه، اللسان (عرق) ١٠: ٢٤٥.

(٤) البيت من الطويل، لذي الرمة، في: ديوانه ٢: ٧٥٤، وفيه: رويدا، بدل: مشين، والكتاب ١: ٥٢، والتحصيل ٣٧، ٤٧، واللسان (سفه) ١٣: ٤٩٩، والخزانة ٤: ٢٢٥.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ١٩٧، والخصائص ٢: ٤١٧، والأشموني ٣: ٤٠٢، وعمدة الحافظ ٨٣٨، وشفاء العليل ١: ٤١٣.

(٥) ٢١: سورة الأنبياء ٧٧.   (٦) ٢١: سورة الأنبياء ٧١.

(٧) ٦٠: سورة الممتحنة ٨.

وحبة، وحب.

[الرابع]: أن يكون لفظ المفرد كلفظ الجمع، سواءا، وذلك قولهم: فُلْكٌ، للواحد. وفُلْكٌ للجمع. قال الله تعالى: ﴿ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾[(١)] فهو مفرد. وقال في الجمع: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾[(٢)] فقال: وجرين، لأنه جمع. ففلك، في الواحد، مثل: قُفْلٍ وفي الجمع، مثل: أُسْدٍ. ويقال: ناقةٌ هِجانٌ[(٣)]، ونُوقٌ هجانٌ. فهجان، في المفرد، ككتاب. وهجان، في الجمع، كَظِراف، وكأنهم شبهوا في المفرد بفَعيل، لَمَّا كان فيه الألف التي هي أخت الياء، في فعيل، فاستجازوا أن يقال: هَجانٌ، وهِجانٌ، كما قالوا: ظريفٌ، وظِرافٌ، وكَرِيمٌ، وكِرَامٌ. [قال الشاعر]:

٥٠- .... كَمَا هَزَّ عِطْفِي بِالهِجَانِ الأوارِكِ[(٤)]

باب الأفعال

وهي على ثلاثة أضرب، تنقسم بانقسام الزمان:

ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

اعلم أن هذه المسألة اختلف الناس فيها. فقال سيبويه[(٥)]، وأصحابه، وجميع النحويين، والمتكلمين [٢٣/أ] إن الأفعال ثلاثة. وقال قوم من الفلاسفة، إن الأفعال قسمان: إما أن يكون موجودا، وإما أن يكون معدوما. فالموجود في حيز الماضي، والمعدوم في حيز المستقبل[(٦)]. وليس بين هذين شيء، فيسمى حالا. فقولكم حال إذن محال. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، نقلا، وعقلا، وإجماعا. أما النقل، فقوله تعالى: ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[(٧)]. فقسم الأزمنة ثلاثة أقسام. فما بين أيدينا: الماضي. وما خلفنا: المستقبل. وما بين ذلك: هو الحال. فالحال صحيح. ولأن العرب قالت للماضي: قبلُ. وللمستقبل: بعدُ. وللحال: الآنَ. فلولا أن الحال صحيحة، وإلا لم يكن لقولها: الآن، معنى، ولأنا إذا قلنا: زيد يصلي، فإنا لا نعني به صلاة ماضية، ولا صلاة مستقبلة، وإنما نعني به أنه يصلي في هذه الحالة، وهو متلبس بهذه الصلاة.

فقولهم إذن محال، والحال صحيحة، إلا أنه دقَّ فلم يفهموه، فنقول: الأفعال ثلاثة: فعل

---

(١) ٢٦: سورة الشعراء ١١٩.

(٢) ١٠: سورة يونس ٢٢.

(٣) يقال: بعير هجان، وناقة هجان، وأينق هجان. والهجان من الإبل: البيضاء الخالصة اللون. اللسان (هجن) ١٣: ٤٣١.

(٤) البيت من الطويل، لتأبط شرا، وصدره:

أهزُّ بِهِ في نَدوةِ الحي عِطفَهُ ....

وهو في: ديوانه ١١٥، وديوان الحماسة ١: ٢٢، وأمالي القالي ٢: ١٣٨، والعقد ٣: ٢١ الهجان الأوارك: الإبل ترعى الأراك.

(٥) الكتاب ١: ١٢، وفيه: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع).

(٦) التعريفات- للجرجاني ١٣٧، وفيه: (الموجود: هو مبدأ الآثار، ومظهر الأحكام في الخارج. وحد الحكماء الموجود، بأنه الذي يمكن أن يخبر عنه. والمعدوم بنقيضه، وهو ما لا يمكن أن يخبر عنه).

(٧) ١٩: سورة مريم ٦٤.

ماض، وقد مضى زمان وجوده وزمان إخباره الآن. وفعلٌ: زمانُ إخباره الآنَ، وزمانُ وجوده لم يأتِ بعدُ، وهو المستقبل. وفعلٌ: زمان إخباره، وزمان وجوده الآنَ، وهو الحال. وقد قال سيبويه: (وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء. فبُنيت لما مضى، ولما يأتي، ولما هو كائن لم ينقطع) فهذا هو الحال. ثم ذكر للماضي، ما يحسن اقتران أمس به، كقولك: قام زيد أمس[1]. وقد ذكرنا أنه لم بني على الحركة، ولم اختير الفتح؟. وأما يَفْعَلُ، فيصلح للحال، والاستقبال جميعا، إذا قلت: زيد يفعل، فهذا صالح لهما. فإذا أردت تخصيصه بالمستقبل، جئت بالسين، وسوف، فيختص بالمستقبل. وإذا أردت تخصيصه بالحال، قرنت به الآنَ، فقلت: هو يفعل الآن. وإذا تجرد عن هذه الأشياء، فقد اختلفوا بأي القبيلين أولى. والصحيح أنه بالحال أولى، حتى إنه لو قال: كل مملوك أملكُه، فهو حر، فإنه يحمل على ما في مِلْكِهِ في الحال، دون الاستقبال. وقد ذكرنا ذلك في موضع [٢٤/أ] آخر.

فأما لفظ الأمر، فإنه مبني على الوقف[2]. وهو أيضا متردد، بين الحال، والاستقبال، نحو: اذهبْ. وأما النهي فمجزوم، لما في أوله من حرف المضارع. وسيأتيك أيضا شرحه، في بابه، بأكثر مما تقدم.

باب المبتدأ

[قال أبو الفتح]:

وهو كل اسم ابتدأته، وعَرَّيْتَهُ من العوامل اللفظية، وعَرَّضْتَهُ لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول، مسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق، فزيد، ومحمد مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما.

قلت: شرط في هذا شروطا. أعني في رفع المبتدأ. وهو: تعرية الاسم من العوامل اللفظية، وتعريتك له. وجعلك إياه أولا لثان. فقولك: زيد منطلق. زيد مرفوع بالابتداء، لأنه مُعَرًى من العوامل. وهي: باب كان، وإنّ، وظننتُ. وهو مُعَرَّضٌ لهذه العوامل، لأنك لو قلت: إن زيدا قائم. وكان زيد قائما، وظننت زيدا قائما، صلح، وجاز: وزيد أول قولك: منطلق. ومنطلقٌ حديثٌ عنه، حتى إنك، لو قلت: زيدا ضربتُ، لم يرتفع زيد بالابتداء، لأنه وإن كان أولا، لقولك: ضربتُ، فليس هو مسندا إليه، فإذا جئت بضميره، فقلت: زيد ضربته، فحينئذ ارتفع زيد بالابتداء، لأن ضميره في الجملة التي بعده، ربط الجملة به وصيرها خبرا عنه، ومسندا إليه.

فإن قلت: إن تعرية الاسم من العوامل اللفظية شيء معدوم، وهو عدم العامل. فكيف عمل هذا المعنى، وعدم الشيء لا يؤثر في شيء؟!.

قلت: لو اقتصرنا على هذا القدر، لكان ما قلت. ولكنا ضممنا إلى هذا أشياءَ أُخرَ. والكل يعود إلى قصدك إلى الاسم، تخبر عنه، أو تربط به جملة، من غير أن تدخل على الاسم عاملا.

---

(١) الكتاب ١: ٢٥، وفيه: (فأما المستقيم الحسن (أي: من الكلام)، فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا).

(٢) يعني بالوقف: السكون.

فــإن قلت: فلم كان هذا المعنى مُوجِبا عملا، وحق العامل أن يكون ملفوظا به، وهذا غير ملفوظ به؟!.

قلت: إن العوامل على ضربين: لفظي، ومعنوي. وهذا من جملة المعنوي. وجاز أن يكون هذا المعنى عاملا، لأنه معنى يختص بالأسماء، فكما أن العامل اللفظي، إذا اختص بالاسم أو الفعل [٢٤/ب] عمل فيه، فكذا المعنى إذا اختص بأحدهما، عمل فيه. فنظير هذا المعنى في المستقبل، وقوعه موقع الاسم. ألا ترى أنه عامل معنوي ويجيء على مذهب أبي الحسن عامل معنوي غير ذينك، وهو كون التابع جاريا على متبوعه، نحو: مررت بزيد الظريفِ، ينجر ظريفٌ عنده، لكونه تابعا للمجرور[١].

فــإن قلــت: فهذا المعنى الذي ادعيتموه، ليس مخصوصا بالاسم، بل هو موجود في الفعل أيضا، فلم عمل فيه، وكل عامل يشمل القبيلين، لم يعمل في واحد منهما، وذلك قولهم: (تَسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه)[٢] فقولك: تسمع، معرى من العوامل اللفظية، مجعول للخبر عنه، وهو قولك: خير من أن تراه فهو كقولك: زيد منطلق؟!.

قلت: إن قولهم: تَسمعُ بالمعيدي، لم يوجد فيه إحدى الشرائط، وذلك، لأنه وإن كان معرى من العوامل اللفظية، فهو غير مُعَرَّضٍ لها. ألا ترى، أنك، لو قلت: إنَّ تسمع، أو كان تسمع، أو ظن تسمع، لم يجز. على أنَّ قولهم: تسمع بالمعيدي في تقدير أن تسمع بالمعيدي، فحذفت أنْ، وهي مرادة. وأنْ وما بعده في تقدير المصدر. وتقديره: سماعك بالمعيدي خير من أن تراه. فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل على ما كان في الأصل. وحذف (أنْ) في الكلام سائغ حسن. قال عز من قائل: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[٣]. أي: تأمروني أن أعبد غير الله. فحذف أنْ. وقال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَبَقُوٓا۟ ﴾[٤]. فيمن قرأ بالياء[٥]. أي: أنْ

---

(١) الإنصاف (مسألة ٥) ١: ٤٧.

(٢) مثل من أمثال العرب، وفيه روايتان أخريان هما: لأن تسمع، وأن تسمع، والمختار: أن تسمع. وروي: تسمع بالمعيدي لا أن تراه. ويضرب لمن خبره خير من مرآه. البرصان- للجاحظ ٨٣، والزاهر ٢: ٤٧، ومجمع الأمثال ١: ١٢٩، رقم ٦٥٥، واللسان (م ع د) ٣: ٤٠٦.

(٣) ٣٩: سورة الزمر ٦٤. (٤) ٨: سورة الأنفال ٥٩.

(٥) وهي، قراءة: ابن عامر، وحمزة، وحفص. السبعة ٣٠٧، وحجة القراءات ٣١٢.

وإنما اشترط الشارح القراءة بالياء، لأنها تستدعي حذف (أن)، لأن (الذين كفروا) هو الفاعل، ويبقى الفعل (حسب) يطلب مفعوليه، فأين هما؟ لذا فالكلام ينبسط على أحد أوجه ثلاثة: الأول: أن يكون النبي- صلى الله عليه وسلم- هو: الفاعل، فيكون تقدير الكلام: ولا يحسبن النبي، الذين كفروا سبقوا. فالذين، وما بعده سد مسد مفعولي حسب.

الثاني: أن يكون على تقدير حذف (أن). كأنه قال: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، أي: أنهم سبقوا. فجملة أن سبقوا سدت مسد مفعولي حسب. فهو مثل: ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾ ٢٩: سورة العنكبوت ٢.

الثالث: أن يكون قد أضمر المفعول الأول. والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا.

=

سبقوا. فحذف أن. وقال فيما أنشده سيبويه:

٥١- فَلَولا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٍ وَآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَمَا

قال: كأنه قال: لولا ذاك، أو أن أسوءك. لا بد من ذا، لأن الفعل لا يحمل على الاسم. ولهذا قال الخليل، إن قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ﴾[1]. أنه محمول على (أنْ) أحرى[2]، دون التي في قوله: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾[3] لأن في حمله على: أن يكلمه الله، فساد المعنى، لأنه يصير التقدير: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا. ومعنى قوله: أو يرسل رسولا: أو يرسله رسولا، أو يرسل إليه رسولا، وكلاهما [٢٥/أ] في الحمل على (أن يكلم)، من قوله: أن يكلمه الله: فاسد لأن كثيرا من البشر أُرسِلُوا رَسولا، وأُرسِلَ إليهم رسولٌ. فإذا بطل حمله على: أن يكلمه الله، حمل على (أنْ) أحرى. فإما أن تقول: إن قوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾[4] في تقدير: إلا أن يوحي: فكان قوله: (أو يُرسِلَ) في تقدير: أو أن يرسل، ليكون التقدير: إلا وحيا، أو كلاما من وراء حجاب، أو إرسالَ رسول. أو يكون (يرسل)، محمولا على (أنْ) من غير أن يكون محمولا على (وَحْيٍ)، مدلولا عليه، لكن تضمر (أنْ)، كما أضمرت في: تَسمعُ بالمعيدي. وإن لم يكن قبله مصدر. [روى] سيبويه:

٥٢- لَلُبْسُ عَباءَةٍ، وَتَقَرَّ عَيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُفُوفِ[5]

قال: التقدير: للبس عباءة، وأنْ تقر عيني، فهو كقولك: (أو يُرسِلَ رَسُولاً) وقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾[6] فإما أن يكون التقدير: بعد إيمانهم وأن شهدوا، فَحُذف (أنْ). أو أن يكون التقدير: بعد أن آمنوا، وشهدوا. لأن ذكر المصدر ذكر الفعل مع (أنْ). ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[7] فـ(أنْ) مع ما بعده في تقدير المصدر. والتقدير: يبين الله لكم الضلالة. وإذا بُيِّنَ الضلالة فقد بُيِّنَ الهدى. وإذا كان كذلك، لم يكن قوله: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) محمولا على إضمار (لا)، ولا محمولا على إضمار المضاف، لأن الحمل على الظاهر أولى، وأحرى. فقد ثبت بهذا جواز إضمار (أن). وقد حكى أحمد بن

= ينظر: مجمع البيان ٤: ٥٥٤، وتفسير القرطبي ٨: ٣٣، ٣٤.

(١) البيت من الطويل، للحصين بن الحمام المري، في: الكتاب ٣: ٥٠، والمفضليات ٦٦، والخزانة ٣: ٣٢٤. ٤٢: سورة الشورى ٥١.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩. (٣) ٤٢: سورة الشورى ٥١.

(٤) ٤٢: سورة الشورى ٥١.

(٥) البيت من الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبية في: الكشاف ٢: ٢٨٤، ٤: ٤٥٧، (شرح شواهد الكشاف)، والمغني ١: ٢٦٧، وشرح شذور الذهب ٣١٤، والخزانة ٨: ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٧٤.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ٤٥، والتحصيل ٣٩٤، والمقتضب ٢: ٢٧، وابن يعيش ٧: ٢٥، والجمل ١: ١٣١، وعمدة الحافظ ٣٤٤، وشفاء العليل ٢: ٩٣٧، وهمع الهوامع ٤: ١٤١.

(٦) ٣: سورة آل عمران ٨٦. (٧) ٤: سورة النساء ١٧٦.

يحيى[1] أنهم قالوا: خُذِ اللِّصَّ قبل يَأخُذَكَ[2]، فحذف (أنْ) أي: قبل أن يأخذك. وأبو الطيب[3] قد استعمل إضمار (أنْ) في مواضع من أشعاره. قال:

٥٣- وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ ... في مُلْكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا[4]

وغيره: فَتَسمعُ بالمعيدي. في تقدير: سماعك بالمعيدي، وقد قالوا فيه قولا آخر. وهو: أن العرب تضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية، والفعلية موضع الاسمية. قال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ﴾[5] فقوله: (فَهُمْ فيهِ سَواء): جملة من مبتدأ، وخبر، في موضع جملة فعلية في [٢٥/ب] موضع النصب، منصوبة، جواب النفي. وتقديره: فيستووا. وقال تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾[6]. أي: فتستووا. وقال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ﴾[7]. أي: فتستووا. وقال: (سواءٌ عَلَيكُمْ أَدَعَوتُمُوهمْ أَمْ أَنْتمْ صَامِتُونَ). وتقديره: أم صمتم.

[قال الشاعر]:

مَا عِلْمُ ذِي وَلَدٍ: أَيُثْكِلُهُ ... أم الوَلَدُ اليَتِيمُ[8]

أي: أَمْ يَيْتَمُ الولدُ. وجاء بالعكس من ذلك، في قوله: تسمع بالمعيدي، فوضع الفعلية موضع الاسمية. [قال الشاعر]:

٥٥- لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... كُنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَاري[9]

فوضع الاسمية موضع الفعلية، لأنّ: حلقي شرق مبتدأ، وخبر. تقديره: لو شرق حلقي بغير الماء.

ولو: تختص بالأفعال، فجاء هكذا. [قال الشاعر]:

٥٦- وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إليَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[10]

وتقديره: فهلا تَشفعُ نفسُ ليلى. فهلا ولولا بمعناها يختصان بالفعل. قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا

---

(١) هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ). المعروف بثعلب. كان إمام الكوفيين في النحو، واللغة في زمانه، ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٤١، ونزهة الألباء ١٧٣، وإنباه الرواة ١: ١٣٨.

(٢) مجالس ثعلب ١: ٣١٧.

(٣) أي: المتنبي.

(٤) البيت من البسيط، في: ديوانه ١: ١١٦.

(٥) ١٦: سورة النحل ٧١.

(٦) ٣٠: سورة الروم ٢٨.

(٧) ٧: سورة الأعراف ١٩٣.

(٨) البيت من مجزوء الكامل، لم أهتد إلى قائله.

(٩) البيت من الرمل، لعدي بن زيد العبادي، في: ديوانه ٩٣، والبيان والتبيين ٢: ٣٥٩، والأغاني ٢: ١١٤، واللسان (غصص) ٧: ٦١، والخزانة ٨: ٥٠٨، ١١: ١٥٢، ٣٠٣.
وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ١٢١، والمغني ١: ٢٦٨، وشفاء العليل ٣: ٩٦٩.

(١٠) البيت من الطويل، للصمة القشيري، في: الخزانة ٣: ٦٠، ٨: ٥١٣، ١٠: ٢٢٩، ١١: ٢٤٥، ٣٠٣.
وبلا نسبة في المغني ١: ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٢: ٥٨٣.

يَنْهَهُمُ ٱلرَّبَّـٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾ [(١)]. فوضع الاسمية موضع الفعلية فافهم هذا. ولنعد إلى ما كنا فيه، فنقول: إن المبتدأ مرفوع بالعامل الخاص بالأسماء الذي لا يشاركه فيها غيره بعد أن خرّجنا عليه: تَسمعُ بالمعيدي.

[فإن قلت]: إذا أثبتم أن هذا المعنى عامل، فَلِمَ عمل الرفع دون النصب، والجر؟!.

[قلت]: إن العامل المعنوي، أول العوامل، لأن المعنى تقرر قبل اللفظ، والرفع أول الحركات، فما أليقَه بالأول!. [فإن قلت]: وما الدليل على أن الرفع أول الحركات؟!. [قلت]: لأنه لا يجيء منصوب، ولا مجرور إلا تقدمه مرفوع، نحو قولهم: ضَرب زيدٌ عمراً. وضرب زيدٌ غلامَ بكرٍ. [فإن قلت]: فانتم تقولون: إن زيدا قائم. والمنصوب هنا قبل المرفوع. [قلت]: هذا كلام جاء مُشبَّهاً بفعل مُقدمٍ مفعولُه على فاعله، وليس كلامنا في امتناع ذا، وإنما كلامنا في الأصول. ولا خلاف في أن الفاعل قبل المفعول. فإذا جاء المفعول مقدما على الفاعل، فذاك من باب التقديم، والتأخير، والمجاز، وغير ذلك. ألا ترى أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ ﴾ [(٢)] وقوله: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [٢٦/أ] [(٣)] فهذا كقولك: ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [(٤)]. والتقدير: إنما الآيات عند الله، لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وما يشعركم، من باب التقديم، والتأخير. قال الفرزدق:

٥٧- وَمَـا مِـثْلُهُ في الـنَّاسِ إلَّـا مُمَلَّكاً ... أبـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أبـوهُ يُقاربُـه [(٥)]

وتقديره: وما حَيٌّ مِثلُه في الناس يُقاربُه إلا مُملَّكاً أبو أمه أبوه. فقدم، وأخر، وفصل، وقدم المستثنى على المستثنى منه. وقال أيضا:

٥٨- لِـبِسْنَ الفِـرِنْدَ الخُـسْرُوانيَّ فَـوْقَهُ ... مَـشاعِرَ مِـنْ خَـزِّ العِـراقِ المُفَوَّفِ [(٦)]

التقدير: لبسن مشاعرَ. ويجوز أن يكون تقديره: وفوقه المفوف من خَزٍ. ويجوز أن يكون محمولا على موضع قوله: من خز، لأن التقدير: وفوقه الخز المفوفُ.

[قال الشاعر]:

٥٩- هَـيْهَاتَ مَـا سَـفِهَتْ أُمَيمةُ رأيَها ... فَاسْـتَجْهَلَتْ. حُلَمَاؤُهـا سُـفَهاؤُها

---

(١) ٥: سورة المائدة ٦٣. (٢) ٢: سورة البقرة ١٢٤.

(٣) ٢٠: سورة طه ٦٧. (٤) ٦: سورة الأنعام ١٠٩.

(٥) البيت من الطويل، عزي للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وهو بهذه النسبة في: أسرار البلاغة ٢٠، وكشف المشكل ٢: ٥٤٤، والانتخاب ١٨٨ (ضمن مجلة المورد/ عدد (٣) سنة ١٩٨٣م).
وبلا نسبة في الخصائص ١: ١٤٦، ٣٢٩، ٢: ٣٩٣.

(٦) البيت من الطويل، في ديوانه ٢: ١١٥.
الفرند: الثوب من الحرير (معرب). المزهر- للسيوطي ١: ٢٨٦. الخسرواني: المنسوب إلى خراسان.
المشاعر: اللباس مما يلي شعر الجسد. المفوف: المخطط.

خَـــرْبٌ تَـــرَدَّدَ بَيْـــنَهُمْ بِتَـــشَاجُرٍ قَـــدْ كَفَّـــرَتْ آباؤُهـــا أَبْـــناؤُها[1]

فحلماؤهـــا سفهاؤها: مبتدأ، وخبر. وفي (استجلهت) ضمير يعود إلى (أميمة). وأما قوله: كَفَّرت آباؤها أبناؤها (فـــ) كذلك. أي: آباء الحرب أبناؤها، أي: شيوخها بمنزلة شبانها، لم تؤثر فيهم الحرب، بل هم على حالتهم، إذ كانوا شبانا. فليس قوله (حلماؤها): بدلا من (أميمة) على تقديـــر: هيهات ما سفهت أميمة، حلماؤها، فاستجهلت سفهاؤها. وكذلك ليس قوله: آباؤها: مـــرتفعة بتشاجر، لأن الحمل على الظاهر أولى من حمله على التشاجر، لأن التشاجر مصدر، ولا يفصل بينه وبين ما عمل فيه، لأنه من صلته.

[وقال الشاعر]:

٦٠- رَحَلَـــتْ سُـــمَيَّةُ غُـــدْوَةً، أَجْمالَها غَـــضْبَى عَلَـــيْكَ، فَمَـــا تَقُـــولُ بَـــدَالَها

هـــذا الـــنَّهارَ بَـــدا لهـــا مِـــنْ هَمِّهَـــا مَـــا بَالُهـــا باللَّـــيْلِ زَالَ زَوَالُهـــا[2]

فإن قوله، النهار: ظرف. وكأنه قال: بدا لها من همها في النهار، ما بالها بالليل، يأتيني خيالها زال الله زوالهـــا كما بدا لها في النهار. أي: لا أتانا بالليل خيالها، كما بدا لها في النهار، عن إتيانها إيانا. فقدم، وأخر. وهذا أكثر من أن احصيه لك. فالأصل: تقديم الفعل، ثم البداية بالمرفوع، ثم المنصوب. فالرفع أول، وما ذكرتُ مجاز، فثبت أنه وجب للمبتدأ الرفع لما ذكرناه. [فإن قلت]: ما أنكرتم أن يكون المبتدأ [٢٦/ب] مرفوعا بغير ما ذكرتم، ولكن بما ذكره: الكسائي، والفراء، وهو: أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ[3]، فهما يترافعان. فإذا قلنا: زيد قام، ارتفع زيد بما يعود إليه من (قام)، وارتفع (قام)، لأنه مبني على زيد.

[قلـــت]: إن هذا قول ساقط، وذلك، لأنك، إذا قلت: زيد قائم، وزعمت أنهما يترافعان، فلم كان يرتفع في قولك: زيد أبوه قائم. والعائد إليه من الجملة، ليس بمرفوع. فعلى هذا، الكلام يؤول إلى الفساد، لأن الشيء إذا كان مربوطا بغيره، وغيره مربوط به كان من الدور[4]، فيكون ساقطا.

[فإن قلت]: إنكم تقولون في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[5]، إن قوله: (أيّاماً) منصوب بـــ(ادعوا) و(تدعوا) مجزوم بقوله (أياما)، فربطتم أحد الشيئين بصاحبه، فلم أنكرتم منا ذلك في هذه المسألة؟!

---

(١) البيتان من الكامل، عزاهما ابن منظور، للفرزدق. اللسان (ك ف ر) ٥: ١٤٨، وليسا في ديوانه. وبلا نسبة في: مجالس ثعلب ٥٧، وكشف المشكل ٢: ٩٩، والمقرب ١: ١٣٠.

(٢) البيتان من الكامل، للأعشى، في: ديوانه ٢٧، والعقد ٥: ٣٠٧.

(٣) ثمار الصناعة ٨٢، والإنصاف (مسألة ٥) ١: ٤٤، ٤٩.

(٤) الدور، عند الحكماء، والمتكلمين، والصوفية: توقف كل من الشيئين على الآخر. ويبنوه بقولهم: إذا توقف (أ) على (ب) و(ب) على (أ)، كان (أ) مثلاً موقوفا على نفسه، وهذا يستلزم التسلسل، وهو محال. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٤٦٧، ٤٦٨.

(٥) ١٧: سورة الإسراء ١١٠.

[قلـــت]: إن أبا إسحاق[1] زعم أن قوله: (أيًّا ما) منصوب بمضمر. أي: أياً تريد، أو غير ذلك. وكان هذا يقويه وقف يعقوب[2]، حين وقف، فقرأ: (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ أيًّا)[3] ثم يبتدئ، فيقول: (ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى). أي: أيا يكون، فينصب (أيا) بمضمر. وهذا الذي تَجنُّبهُ لازم له في (ما) لأن قوله (ما تدعوا)، ما: منصوب بتدعوا، وتدعوا مجزوم به. ويكون (ما) على قراءته شرطا. قال: وكنا قديما على هذا، فإذا هو يذكر هذه المسألة، فوقع لأبي إسحاق ما قالوا في باب: هند، ودار، وإن الحركة في (دار) لا اعتداد به، فـــ(دار) بخلاف قدم. وقال أبو علي في قوله: زيد لقيته، وعمرا كلمته، إن اختياره النصب هو الوجه.

ولا يلزمه قول الزيادي[4]: إنك لو قلت: زيد لقيته، وعمرا كلمته، كان محالا، لأن الإعراب لم يظهر في لقيته، فلا اعتداد به، فكذا، لا اعتداد بإعراب (ما) حيث لم يظهر فيه الإعراب، فافترق الحال بينه، وبين (أيّ). وأجازوا: أيا تضرب يأتك. فنصبوا (أيا) بالفعل. ولو قيل: أيُّهُمْ يأتِ تَضرب، لم يكن في (أي) إلا الرفع. فلم يجيزوا نصب (أي) بالجواب، لأن نصبه يوجب تقديم الجواب [٢٧/أ] عليه. وتقديم الجواب، يوجب رفع الجواب. وأجازوا نصبه بالشرط، دون الجواب. وهذا المعنى يلزم أيضا في الشرط، إلا أنه ربما يقال: إن (أيًّا) مع الشرط كالشيء الواحد، لا يقدر انفصال كل واحد منهما عن صاحبه. والجواب قد ينفصل، فيضمر لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، نحو: أضربُ إن ضربتَ. وأنت ظالم إن فعلت. فأما إلزام الكسائي ما ألزم، فليس بلازم، لأن قولك: أيُّهُمْ تضرب، وإن كان منصوبا بــ(تضربْ) وجَزْمُ (تضربْ) به، في المعنى تدافع بهذا اللفظ سائغ. ألا ترى أنه جاء: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[5] و﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَـٰنُهَا﴾[6] فمن حيث النظر إلى كون الفعل، والفاعل، فالفاعل مقدم على المفعول، ومن حيث النظر إلى الكناية، فلا بد من تقديم المَكْنيّ عنه. فكذا هاهنا: أيُّهُمْ تضربْ، من حيث النصب، هو في نية التأخير، ومن حيث الجزم، هو في نية التقديم. فأما: زيد قائم، فهو يربط أحدهما بصاحبه، فيرتفع، ولا يثبت. [فإن قلت]: فإن الذي ذكرناه أولى مما ذكرتموه، لأنكم تَدَّعُون مَعنىً يرفع المبتدأ وذاك المعنى يزول، فلا يصلح أن يكون عاملا، لأن العامل يقتضي المعمول. كقولنا: ذهب زيد. ذهب

---

(١) معاني القرآن وإعرابه- للزجاج ٢: ٢٦٤، وفيه: (فأعلمهم الله أن دعاءهم الرحمن، ودعاءهم الله يرجعان إلى شيء واحد، فقال: (أيا ما تدعوا) المعنى: أي أسماء الله تدعوا (فَلَه الأسماءُ الحُسنَى).

(٢) هو: أبو محمد، يعقوب بن إسحاق بن زيد، الحضرمي (ت ٢٠٥هـــ). أخذ القراءة عن: سلام الطويل، ومهدي بن ميمون، وأبي الأشهب العطاردي، وآخرين. روى القراءة عنه: زيد ابن أخيه (أحمد)، وكعب بن إبراهيم، وعمر السراج، وآخرون، كان عالما بالعربية، ووجوهها، والقرآن، واختلافه. ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٨٦-٣٨٩، والبلغة ٢٨٧.

(٣) برواية: رويس، وكذلك وقف: حمزة، والكسائي. التيسير ٦١، وإتحاف الفضلاء ٢٨٧.

(٤) هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن سفيان، الزيادي (ت ٢٤٩هـــ). أخذ عن: الأصمعي، وغيره، وأخذ عنه: أبو العباس، المبرد، وغيره. له: (كتاب النقط والشكل)، و(كتاب تنميق الأخبار). ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٧، وطبقات النحويين واللغويين ٩٩، ومراتب النحويين ٧٥.

(٥) ٢: سورة البقرة ١٢٤. (٦) ٦: سورة الأنعام ١٥٨.

يقتضي الفاعل. وتعرية الاسم، لا يقتضي شيئا. والمبتدأ يقتضي الخبر. والخبر يقتضي المبتدأ، فقولنا أولى.

[قلت]: إنك، لو تَشبثْتَ بهذا لأبطلت قواعدَ العرب، وذلك، لأنه يكون الأمر، مرة محمولا، على اقتضاء العامل معمولَه، ومرة محمولا على اقتضاء المعمول عاملَه. ألا ترى قولَهم: الأسدَ الأسدَ، وقولَهم: إياك وزيداً، وقولَهم: رأسَكَ والحائطَ، وقال تعالى: ﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ (١). وقال: ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ (٢). فرفعُ الأَوْلَيَيْنِ، يقتضي عاملا، فإما أن يكون: فالأوليان آخرانِ يقومان مقامهما، وإما أن يكون: فليقم الأوليان. وذلك أكثر من أن أحصيه لك، أعني اقتضاءَ المعمولِ العاملَ، ولعله في كلامهم أكثرُ من اقتضاء العـــاملِ المعمولَ.

باب خبر المبتدأ

[قال أبو الفتح]: وهو كل ما أسندته إلى [٢٧/ب] المبتدأ، أو حَدَّثْتَ به عنه.

[قلــت]: الخبر مرفوع عندنا بالابتداء. وذهب المبرد(٣)، وابن السري(٤) إلى أن الابتداء قد عمل في المبتدأ. والابتداء، والمبتدأ جميعا رفعا الخبر. قالا: وذلك بمنزلة النار، والقدر، والماء. ألا ترى أن النار تحمي القدر. والنار، والقدر، جميعا تحميان الماء. ونظيره من كلامهم: لم يضرب زيد. لم: عملت في: يضرب، فجزمته، ثم: لم، مع يضرب: رفعا الفاعل. والقول قول سيبويه: من أن الابتداء كما عمل في الاسم، عمل في الخبر(٥)، لأن كل ما كان عاملا في الأول من هذا النحو، عمـــل في الثاني. ألا ترى أن قولك: ظننت زيدا قائما، لما نصب (ظننت) الأول، نصب الثاني. وكـــذلك: إن زيداً قائم، لما عمل (إنَّ) في الأول، عمل في الثاني. وكذلك: كان زيد قائما، لما عمل (كان) في الأول، عمل في الثاني. فكذا ها هنا. فأما قولهم: لم يضرب زيد، فـــ(لم): ليست من عوامل الأسماء، وإنما هي من عوامل الأفعال، وكان قبل دخولها: يضرب زيد، فعل، وفاعل، عمـــل الأول في الثاني. فدخلت (لم) في الفعل، وأدى ما اقتضاه. فليس هو مما نحن فيه بشيء.

[قـــال المبرد]: لو كان العامل الابتداء، لم يجز أن يدخل عليه عامل آخر. ألا ترى أن [٢٧/ب] [ظننت(٦)] لما كان عاملا، لم يدخل عليه عامل آخر.

---

(١) ٤: سورة النساء ١٧٠، وينظر: إعراب القرآن- للنحاس ١: ٤٧٤-٤٧٥.

(٢) ٥: سورة المائدة ١٠٧، وينظر: إعراب القرآن- للنحاس ١: ٥٢٦.

(٣) المقتضب ٤: ١٢٦، إذ جاء ما نصه: (فأما رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التنبيه، والتعرية عن العوامل غيره.. والابتداء، والمبتدأ يرفعان الخبر).

(٤) الأصول ١: ٦٣، وفيه: (هما مرفوعان أبدا. فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما).

(٥) الكتاب ٢: ١٢٦، ١٢٧، وقد ذكر الشارح كلام سيبويه بالمعنى، ونصه: (فالمبتدأ: كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ، أو المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه... وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق، لأن المبني على المبتدأ بمنزلته).

(٦) الأصل غير واضح.

[قلت]: هذا لا يصح من أبي العباس، لأنه سَلَّمَ أن الابتداء عامل. ولا يصح من غيره أيضا، لأنا ذكرنا أن الابتداء عامل معنوي. فإذا جاء عامل لفظي، تسلط عليه، وكانت الغلبة له فاعرفه. والله أعلم.

[قـال أبو الفتح]: وهو على ضربين: مفرد، وجملة. فإذا كان الخبر مفردا، فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع بالمبتدأ. [فإن قلت]: ما الدليل على أن أصل خبر المبتدأ: المفرد. وأن الجملة إذا وقعت خبرا له كانت في تقدير المفرد، وهلا قلتم: إن الجملة أصل كما أن المفرد أصل؟!.

[قلت]: إن الجملة المركبة من المبتدأ، والخبر، كالجملة من الفعل، والفاعل. فكما أنك إذا قلـت: قـام زيد. قام: أحد جزءي الجملة. وزيد: أحد جزءيها. فالمبتدأ، والخبر أيضا جزءان [٢٨/أ].

فقولك: زيد أبوه قائم. زيد: أحد الجزءين. وأبوه قائم: هو الجزء الثاني، لأن هذا نظير ذاك. فقولك: أبوه قائم، في تقدير مفرد. فعلمت أن خبر المبتدأ أصله الإفراد. والمفرد في خبره ضربان: مشتق، وغير مشتق. فالمشتق: هو المشتق من الفعل. كـ(قائم) من (قام)، ومضروب، من: (ضُرِبَ). تقول: زيد قائم، وزيد مضروب. ففي (قائم) و(مضروب) ضميران يرجعان إلى المبتدأ، لأنهما مشتقان من الفعل. فكما لا بد للفعل من فاعل: مُظْهراً، أو مُضمراً، فكذا ما كان جاريا عليه. فإذا قلت: زيد قائم، فتقديره: زيد قائم هو. ألا ترى أنك لو وضعت موضعه ظاهرا، فقلت: زيد قائم أبوه، ارتفع أبوه بـ(قائم) فثبت، أنه إذا لم يظهر فاعله كان فيه. فاسم الفاعل متضمن للضمير. ولكنه ضمير مخالف لما يتضمنه الفعل. ألا ترى أنك إذا سميت رجلا بـ(قائم) صرفته وأعربته. ولو كان الضمير الذي فيه بمنزلة الضمير الذي في الفعل منعته الصرف، ولم تعربه، وحكيت، لأنك، لو سميت بـ(ضَرَبَ)، وفيه الضمير، حكيت، لأنه تسمية بالجملة، فتجب حكايته. كما قالوا: بَرَقَ نَحْرُهُ، وتأبطَ شراً، وبَنو شابَ قَرناها. وإذا كان كذلك، فقول الفراء[1]، في قوله تعالى: ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾[2]: إنه آنَ من يَئِينُ، سمي الوقت بالفعل: باطل. لأنه لا يخلو: إما أن يكون سمي بـ(آن) وفيه ضمير الفاعل، فحينئذ يُحكى. أو سمي به وليس فيه ضمير، فيعرب. فليس للبناء وجه، وليس فيه ضمير الفاعل، فما باله مفتوحا؟. فالقول في (الآنَ) وبنائه، قول أبي علي[3]، من أنه بني لتضمنه لام التعريف، إذ هو معرفة، وليس فيه لام التعريف، وليس هذا الذي فيه تعريفا. لأن لام التعريف، مثل قولهم: رجل والرجل. ولسنا نعرف (آن)

---

(١) لم أجده في معاني القرآن. وقد نقل الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣: ٢٤، أن الفراء يذهب إلى أن (الآنَ) إنما هو (آن) كذا وكذا، وأن الألف، واللام دخلت على جهة الحكاية.

(٢) ١٠: سورة يونس ٩١.

(٣) الإنصاف (مسألة ٧١) ٢: ٥٢٣، ونص قول أبي علي: (إنما بني، لأنه حذف منه: الألف، واللام، وضمن الاسم معناهما، وزيدت فيه: ألف، ولام أخريان).

للتنكير، ثم عُرِفَ، فقيل: الآنَ كرجل والرجل. [فإن قلت]: فإن يزيد بن القعقاع المدني[١] رُوي عنه: ﴿ قَالُوا طَٰئِرُكُم مَّعَكُمْۚ أَإِن ذُكِّرْتُمْۚ ﴾[٢] فهلا كان ذلك دليلا لقول الفراء من أن [٢٨/ب] (الآن)، أصله: آنَ، سمي به؟!.

[قلت]: هذا غير معروف، ولا يثبت بمثله الأصول. على أنه إن صح فهو: كـــ(أين) وآنَ: كـــ(عابٍ) و(عَيْبٍ) وليس من (الآن) في شيء. فالضمير الذي في (قائم) ليس على حد الضمير الذي في الفعل، لما ذكرنا، ولأن اسم الفاعل بضميره، لا يكون صلة لموصول. لا تقول: جاءني الذي قائم. كما يكون الفعل صلة للذي في قولك: جاءني الذي قام. فعلمت بذلك، أن الضمير الذي في قائم، مُطْرَحٌ، لأنهم ثَنَّوْها، وجمعوها على حد تثنية الأسماء، وجمعها. أعني الأسماء غير المشتقة. فقالوا: قائمان، وقائمون. ولم يكن ليكون مثل: يقومان، ويقومون. لما ذكرناه من تمام الذي بـــ(يقومان، ويقومون)، ونقصانه، في نحو: قائِمَيْنِ، وقائِمِينَ. فهذا الضمير مطرح. وإنما يرتفع به الظاهر، أعني باسم الفاعل إذا جرى خبرا على المبتدأ، نحو: زيد قائم أبوه. أو صفة لموصوف، نحو: مررت برجل قائم أبوه. أو صلةً لموصول، نحو: الذي قائم أبوه في الدار. أو حالا لذي حال، كقولك: مررت بزيد قائماً أبوه. فَيَقْوَى حين جرى على ما تقدم عليه مشابهته بالفعل. وأما غير المشتق، فعلى ضربين: ضرب: هو هو، وضرب: مُنَزَّلٌ مَنزلتَه، فالذي هو هو: زيد أخوك. فالأخ زيد، وزيد الأخ. فهذا لا ضمير فيه عندنا[٣]، لأنه ليس بمشتق. والذي هو منزل منزلته، قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْۗ ﴾[٤] فأزواج النبي نودين بأمهات للمؤمنين في الحقيقة، لأنه قال: ﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْۚ ﴾[٥]. ولسن ولدن المؤمنين، رضي الله عنهن، ولكنهن بمنزلة أمهاتهم، في امتناع التزوج بهن، وحرمتهن عليهم، كما هو شأن الأمهات. فأما قوله، عليه السلام: (ذَكاةُ الجنينِ ذكاةُ أمه)[٦] فقد زعموا أنه من هذا الباب. أي: ذكاة الجنين، نُزِّلت منزلة ذَكاةِ أمه. وهذا، وإن احتمله اللفظ. فالحمل على أن يكون: ذكاةُ الجنين مثلُ ذكاةِ أمه. يعني

(١) هو: أبو جعفر، يزيد بن القعقاع (ت ١٢٨هـــ، أو ١٣٠هـــ). أخذ القراءة عن: مولاه (عبد الله بن عياش)، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة. روى القراءة عنه: نافع المدني، وأبو الحارث، عيسى بن وردان، وأبو عمرو، وآخرون. كان إمام أهل المدينة في القراءة، فسمي: القارئ. ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٨٢-٣٨٤.

(٢) ٣٦: سورة يس ١٩. وينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣: ١٧٤.

(٣) يعني: عند البصريين. أما الكوفيون فقد ذهبوا الى أن خبر المبتدأ، إذا كان اسما محضا (أي: جامدا) فقد تضمن ضميرا، يرجع الى المبتدأ، نحو: زيد أخوك. والى ذلك ذهب من البصريين: علي بن عيسى، والرماني. الإنصاف (مسألة ٧) ١: ٥٥، ٥٦.

(٤) ٣٣: سورة الأحزاب ٦.

(٥) ٥٨: سورة المجادلة ٢.

(٦) سنن ابن ماجة ٢: ١٤٩، وسنن الدارمي ١: ١٢، وسنن أبي داود ٣: ١٣٧، والمعجم الكبير- للطبراني ٤: ١٦٢، وينظر: اللسان (ذكا) ١٤: ٢٨٨.

يُذكى كما ذُكِّيَ [الأخر](١) بدلالة الرواية الأخرى. ذكاةُ الجنين ذَكاةَ أمه، بالنصب. على أن يكون التقدير: أن يذكى الجنين ذكاةً مثلَ ذكاة أمه فحذف المصدر، فصار التقدير: ذكاةُ الجنين مثلُ ذكاة أمه، فحذف المِثْلُ المضاف [٢٩/أ] وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ذكاةُ الجنين، ذكاةُ أمه. كما قال: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(٢). فقوله: ذكاةَ أمه، منصوب بقوله: ذكاةُ الجنين.

لأن ذِكْـــرَ المصدر، ذكرُ أنْ مع الفعل، كما أن ذِكرَ أنْ مع الفعل، ذكرُ المصدر. وقد تقدم بعض ذا. فذكاةُ الجنين: مبتدأ، وذكاة أمه: منصوب به. والخبر مضمر استغني عنه، لطول الكلام، بمـــا في صـــلة الموصول، وهم مما يستغنون بطول الكلام عن ذكر الخبر. قالوا: لولا زيد لهلك عمرو. فلم يذكروا خبر زيد. والتقدير: لولا زيد بالحضرة لهلك عمرو. فاستغنوا عن ذلك الخبر، بطول الكلام، لما طال الكلام، بجواب لولا. ومما جاء من ذلك في الشعر، [قول الشاعر]:

٦١- عُلـــينَ بِكدْيَـــوْنٍ، وَأُبْطِـــنَّ كُـــرَّةً فَهُـــنَّ إِضَـــاءٌ صـــافياتُ الغَلائِـــلِ(٣)

ويروى: طلين. يصف دروعا، وأنهن قد طُلينَ بالزيت، ظاهرها، وباطنها بالبَعَرات، لأنه إذ ذاك أشـــد ما يكون. فالدروع حينئذ، بمنزلة الغُدران، صافياتُ الغلائل. ويروى الغلاغل. فقد يكون: جمعَ: غَلْغَلَة، وقد يكون جمع: غِلاَلَة: وهي التي تحتها. والغلاغل أيضا: الماء الذي تحت الأشجار. والكُرَّةُ: البَعَرُ. والإضاء: الغُدران. وهو قد أنشد هذا البيت، ولم يفسره. والله أعلم.

[قال أبو الفتح]: وأما الجملة، فهي: كل كلام مفيد، مستقل بنفسه. وهي على ضربين: جملة مركبة من: مبتدأ، وخبر. وجملة مركبة من: فعل، وفاعل. ولا بد لكل واحدة من هاتين الجملتين، إذا وقعـــت خـــبرا عـــن المبتدأ، من ضمير يعود إليه منها. تقول: زيد قام أخوه. فزيد مرفوع بالابـــتداء، والجملـــة بعده خبر عنه. وهي مركبة من فعل، وفاعل. [قلت]: إنما كان الضمير في الجملة لا بد منه، لأن الجملة أجنبية من المبتدأ. فإذا جاء الضمير ربطها به، وكان كالجزء منه.

والجملـــة إذا وقعت خبرا عن المبتدأ، فليست بأصل، وإنما هي مقدرة تقدير المفرد، لأن المبتدأ، والخبر، نظير الفعل، والفاعل. فقولك: زيد قائم. نظير قولك: قام زيد فكما أن قام زيد جزءان، فكذلك: زيد قائم. فإذا قلت: زيد قام أخوه، أو قلت: زيد أبوه قائم، فالجملة في تقدير المفرد، حتى يكون الكلام من جزءين، ويكون طبقا للجملة الأخرى. ألا ترى أن الجملة الأخرى جزءان، فمن المحال أن تكون هذه ثلاثة أجزاء فإذن هذان الجزءان المركب منهما الخبر في تقدير جزء واحد.

[٢٩/ب] [فإن قال قائل]: فإن الفاعل قد جاء أيضا، جملة. قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ

---

(١) الأصل غير واضح.

(٢) ١٢: سورة يوسف ٨٢.

(٣) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ٧١، واللسان (وضا) ١: ١٩٥، و(كرر) ٥: ١٣٧، و(غلل) ١١: ٥٠٢، والخزانة ٣: ١٦٧.

وبلا نسبة في ابن يعيش ٥: ٢٢.

كديون: دردي الزيت، تجلى به الدروع.

مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾[(١)]، فقوله: ليسجننه، في موضع الرفع: فاعل بدا. فكيف زعمت أن الجملة من الفعل، والفاعل، لا تكون من ثلاثة أجزاء، وكذا جاء أيضاً، فيما قام مقام الفاعل، نحو قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[(٢)] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ ﴾[(٣)]. ألا ترى أن الجملة في موضع الرفع، أقيم مقام فاعل (قيل). فهذا نظير قولهم: زيد أبوه قائم. فالجملة في كلا البابين أصل. [قلت]: إن الجمل نكرات. ولا تكون فاعلة، إذاً لا فائدة فيها. أعني في الإخبار عما لا يعرف، ولا يضبط، ولأن الفاعل يضمر، والمضمر أعرف المعارف. فلا تقوم الجملة مقامه. فلا يجوز أن يكون الفعل، في قوله: (بَدا لَهُمْ) مسندا إلى قوله: (لَيَسْجُنُنَّهُ)، لأن قوله: (لَيَسْجُنُنَّهُ) جملة. وإذا كان كذلك، ففاعل بدا: مضمر، دل عليه بدا، لأن (بدا) فعل، والفعل يدل على المصدر، فكأنه قال: ثم بدا لهم بداء. [قال الشاعر]:

٦٢- أَظُنُّكَ، وَالمَوْعُودُ حَقٌ لِقَاؤهُ ... بَدا لَكَ مِنْ تِلْكَ القَلُوصِ بَداءُ[(٤)]

وقال: إذا كان غدا، فائتني. أي: إذا كان ما تريد غداً فائتني. فأضمر. وكذلك قوله: (وَإذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا في الأرضِ). أي: وإذا قيل لهم القول. وذكرُ الفعل ذكرُ المصدر. وقد مضى بعض ذلك. [قال الشاعر]:

٦٣- وَمَا أُراها تَزَالُ ظَالِمَةً ... تُظْهِرُ لي قَرْحَةً وَتَنْكَؤها[(٥)]

فأُراها، أي: فأُرى الرؤيةَ، فأضمر المصدر. وأُراها اعتراض. وتقديره: وما تزال ظالمة أراها، وأظنها. وليس هذا كقوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾[(٦)]، لأن نراك، هناك عُدِّيَ إلى كاف المخاطب، فلا بد للمفعول الأول، وهو الكاف من المفعول الثاني، وهو الجملة التي بعده. وإذا عدي إلى أحد المفعولين. لم يكن اعتراضا، ولم يكن مُلْغىً. ألا ترى أنك، إذا قلت: زيد خلت قائم، لم تنصب بـ(خلت) أحد المفعولين، فثبت أن (أراها) في البيت، أي: أُرى الرؤيةَ، وهي اعتراض، ملغى. [قال الشاعر]:

٦٤- وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنا مِنْ مَوَدَةٍ ... عِراضُ المَذَاكي المُسْنِفَاتِ [٣٠/أ] القَلائِصَا[(٧)]

---

(١) ١٢: سورة يوسف ٣٥. (٢) ٢: سورة البقرة ١١.

(٣) ٢: سورة البقرة ١٣.

(٤) البيت من الطويل، لمحمد بن بشير الخارجي، في: اللسان (بدا) ١٤: ٦٦، والخزانة ٩: ٢١٣، ٢١٥.
وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٣٤٠، وأمالي القالي ٢: ٧١، وشرح شذور الذهب ١٦٧، والمغني ٢: ٣٨٨، وهمع الهوامع ٤: ٥٢.

(٥) البيت من المنسرح، لابن هرمة، في ديوانه ٤٨.
وبلا نسبة في: المغني ٢: ٣٩٣، وهمع الهوامع ٢: ٦٦، والخزانة ٩: ٢٣٧.

(٦) ١١: سورة هود ٢٧.

(٧) البيت من الطويل، للأعشى، في ديوانه ١٥١.
المذاكي: / الخيل التي بلغت أسنانها، ومنه المثل: (جري المذكيات غلاب) اللسان (ذكا) ١٤: ٢٨٨، المسنفات: المتقدمات، ومنه: فرس مسنفة، إذا كانت تتقدم الخيل في سيرها. العباب: الفاء (سنف) ٢٩٥. القلائص: جمع قلوص، من الإبل: الشابة. التاج (قلص) ١٨: ١١٩.

فخلت ملغى. والتقدير: ما أبقى من مودة عراض المذاكي، يعني التقدم في الحرب فـ(أراها) في البيت [كقول الشاعر]:

٦٥- هـذا سُـراقَةُ للقُـرآنِ يَدرُسُـهُ وَالمَـرءِ عِـنْدَ الرُّشَـى إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ(١)

أي: يدرس الدرس. ولا يكون: يدرس القرآن، لأنه إذا تعدى إليه باللام، لم يتعد إليه الثاني بلا لام. كما أن قوله: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (٢) فيمن قرأ: (وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ) بالإضافة(٣)، يكون للمصدر، لأنه لا يكون للوجهة، لما ذكرنا. فثبت أن قوله: (ثُمَّ بَدا لَهُمْ) أي: ثم بدا لهم بداء. كما أن قوله:

٦٦- فَجَـالَ علَـى وَحْـشِيِّه، وَتَخالُـهُ عَلـى ظَهْـرِهِ سِـبّاً جديـداً يَمانِـيا(٤)

أي: تخـال الخيل، والظن. [فإن قلت]: فهل يجوز أن تعرى الجملة من الضمير العائد إلى المبتدأ؟!.

[قلت]: لا، فإن لم يكن ظاهرا، فهو مضمر. وقد ذكر أبو الفتح هذا من كلامهم: (السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم)(٥) على أن التقدير: منه، فحذف للعلم به. فلا بد من الضمير لربط الثاني بالأول. [فإن قلت]: في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٦) فالذين كفروا: اسم إن. وهو بمنزلة المبتدأ. وقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ): جملة. لأن سواء مبتدأ، وخبره أأنذرتهم أم لم تنذرهم. وليس في الجملة ما يعود إلى سواء، لا ظاهرا، ولا مضمرا. أما الظاهر فلا إشكال فيه. وأما المضمر، فإن كل شيء في الكلام قد استوفى ما يقتضيه. ففي أين يقدر ذلك؟! [قلت]: إن هذا الكلام، محمول على المعنى. فالذي قدره في الحجة، أنه في تقدير: سواء عليهم الإنذار، وترك الإنذار، ولو ذكر هكذا لم يحتج في الإنذار إلى عائد يعود منه إلى سواء. قال: فسواء مبتدأ. وما بعده في تقدير المفرد، خبر عنه(٧). والمفرد إذا لم يكن اسم فاعل، لم يحتج إلى ذكر يعود منه إلى الأول. ورأيت في بعض كلامه، أن قولهم: سواء علي: أقمت أم

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة في: الكتاب ٣: ٦٧، والتحصيل ٤٠٦، ورسالة الغفران ٢٥٥، وشرح اللمع- لابن برهان ٢: ٥٩٦، واللسان (سرق) ١٠: ٧٧، وهمع الهوامع ٤: ٢٠٥، والخزانة ٢: ٣، ٥: ٢٦٦، ٩: ٤٨، ٦١، ٥٤٧.

(٢) ٢: سورة البقرة ١٤٨.

(٣) وهي قراءة: ابن عباس، وابن عامر. مختصر في شواذ القرآن ١٠، والبحر المحيط ١: ٤٣٧،

(٤) البيت من الطويل، لسحيم عبد بني الحسحاس، في: ديوانه ٣٠، وابن يعيش ١: ١٢٤.
وبلا نسبة في شرح اللمع- لابن برهان ٢: ٥٩٧.
الوحشي: الجانب الأيمن من كل شيء. اللسان (وحش) ٦: ٣٦٩. السب: الثوب الرقيق، وجمعه: سبوب، وسبائب، وفي الحديث: (ليس في السبوب زكاة). اللسان (سبب) ١: ٤٥٤.

(٥) المقتصد ١: ٢٨٠، ٢٨١، وشرح شذور الذهب ١٨٢، ٢٥٦.

(٦) ٢: سورة البقرة ٦. وينظر: إعراب القرآن- للنحاس ١: ١٣٤.

(٧) الحجة- لأبي علي الفارسي ١: ١٥٠، وفيه: (ونظير ما قلنا أيضا في المبتدأ قوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ألا ترى أن الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ أيضا على المعنى).

قعدت، في تقدير: سواء علي القيام، والقعود. قال: فالقيام مبتدأ، والقعود: عَطفٌ عليه، وسواء: خبر مقدم. فعلى هذا، يكون في الآية: الإنذارُ مبتدأ، وتركُ الإنذار عَطفٌ عليه، وسواء خبر مقدم عليه. وهذا منه رحمه الله، وجهان، جوزهما في المسألة، وليس ينقض أحدهما صاحبه. وإياك والتقدم عليه، ما أمكن، فإنه بعيد الغور. ألا ترى أنه منع من أن يكون قوله: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ﴾[1] منصوبا بصيام مضمرٍ دَلَّ عليه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[2]، لأن ذكر الصيام، ذكرُ المصدر. والمصدر موصول، فلا يجوز حذفه، وإبقاء صلته، لأن بعض الاسم، لا يحذف. واحتج في ذلك بما ذكر صاحب الكتاب[3] من أن [قول الشاعر]:

٦٧- وَكُــلُّ أَخٍ مُفارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُو أَبِـــيكَ إلاَّ الفَـــرْقَدانِ[4]

إنه لا يكون إلا أن يكون الفرقدان، لأنه لا يحذف الموصول. ذكر هذا في الحجة[5]. ثم ذكر، وهو يرد على أبي إسحاق[6]. أن (أياما)، ينتصب بصيام مضمر دل عليه: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِيَامُ) لأن جريه في أول الكلام، دليل على ذلك. كما قال: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾[7] إن (إذ) محمول على مقت آخر دون ما تقدم، لأنه لا يخلو قوله: (إذ تُدْعَونَ) إما أن يكون محمولا على قوله ((لَمقت الله)) أو يكون على قوله ((مقتكم)) أو يكون على آخر فلا يكون محمولا على قوله: (لَمَقْتُ الله) لأن: (مَقْتُ الله) مصدر أُخبر عنه بقوله: (أكبَرُ) فلا يكون (إذ) منه في شيء، لأن الصلة، لا يفصل بينها، وبين موصولها الخبر، لأنه لا يخبر عن الاسم، وقد بقيت منه بقية. ولا يكون محمولا على قوله: (مَقْتِكُمْ أنفسَكُمْ)، لأنهم مقتوا أنفسهم فيها ودُعوا إلى الإيمان في الدنيا. ولا يكون ظرفا له. فثبت أنه على آخر، فأضمر لجري ذكره، أولا. أي: مَقتُه إياكم إذ تُدعَونَ. كما أن قوله: (أو مِنْ وَرَاءِ حجابٍ)[8] متعلق بـــ(يكلم)، مضمر، دون قوله: ﴿أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾[9]، لأن جريه، خارجَ الصلة، دل على تقديره بعد الصلة. وهذا يطول، وفيما ذكرنا كفاية، فدل على أن التقدم عليه لا يجازف فيه، بل يتأمل في كلامه، وسيأتيك من هذا أكثر من هذا.

---

(١) ٢: سورة البقرة ١٨٤. (٢) ٢: سورة البقرة ١٨٣.

(٣) الكتاب ٢: ٣٣٤، ٣٣٥.

(٤) البيت من الوافر، لعمرو بن معديكرب الزبيدي، في: ديوانه ١٨١، والكتاب ٢: ٣٣٤، والتحصيل: ٣٦٣، والبيان والتبيين ١: ٢٢٨، والحضرمي بن عامر، في: حماسة البحتري ٢٣٤، والخزانة ٣: ٤٢١، ٤: ٤٢٦، ٤٢٧، ٩: ٣٢١، ٣٢٢.

وبلا نسبة في: معاني القرآن- للأخفش ١: ١١٦، والمقتضب ٤: ٤٠٩، والزاهر ٢: ٤٠٥، وأمالي المرتضى ٢: ٨٨، والإنصاف ١: ٢٦٨، وابن يعيش ٢: ٨٩، والأشموني ٢: ٤٧١، وهمع الهوامع ٣: ٢٧٣.

(٥) الحجة، لأبي علي الفارسي ١: ١٦.

(٦) مجمع البيان ٢: ٢٧٢، إذ ذهب أبو إسحاق إلى أن (أياما) انتصب على الظرفية، وكأن التقدير: كتب عليكم الصيام في أيام، والعامل فيه: الصيام، وتقديره: كتب عليكم أن تصوموا أياما.

(٧) ٤٠: سورة غافر ١٠. (٨) ٣٣: سورة الأحزاب ٥٣.

(٩) ٤٢: سورة الشورى ٥١.

[فإن قلت]: فما موضع الظرف المحذوف من قوله: (السَّمنُ منوانِ بدرهم) لأنه زعم أن التقدير: السمن منوان منه بدرهم وقد عرفنا أن قولهم: بدرهم، هذا الظرف [٣١/أ] مرفوع الموضع. أعني: بدرهم، لأنه خبر المنوين. فما موضع منه؟! [قلت]: إن (منه) معمول الظرف، منصوب به، وإن تقدم عليه، كقوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (١)، وكلَّ يوم له ثوب، وقوله: ﴿ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ (٢)، وقوله: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ (٣). فقوله: بدرهم، متعلق بكائن في موضع الرفع، خبر لمنوين. ومنه، معمولُ كائنٍ المتعلقِ به بدرهم. ويجوز أن يكون في موضع الحال على تقدير: السمن موزون بدرهم، إذا كان في حال المنوين منه، فيكون معمولا لما دل عليه منوان. أي: إذا وزن منوان منه. ولا يكون صفة لدرهمٍ المجرور، ولا حالا منه، لاستحالته في المعنى.

[قال أبو الفتح]: واعلم أن الظرف، قد يقع خبرا عن المبتدأ، وهو على ضربين: ظرف زمان، وظرف مكان. والمبتدأ على ضربين: جثة، وحدث. فالجثة: ما كان عبارة عن شخص، نحو: زيد وعمرو. والحدث: هو المصدر، نحو: القيام، والقعود. فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبرا عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان. تقول: زيد خلفَك. فزيد مرفوع بالابتداء. والظرف بعده خبر عنه والتقدير: زيد مستقر خلفك. فحذف اسم الفاعل، تخفيفا، وللعلم به. وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف، كما كان يرتفع باسم الفاعل. وموضع الظرف رفع بالابتداء. [قلت]: قسم خبر المبتدأ في الأولى إلى المفرد، والجملة. ثم ذكر بعد ذلك حكم الظرف. والظرف، إذا وقع خبرا عن المبتدأ. فإما أن يقدر تقدير: مستقرٍ، أو تقدير: استقرّ. وكلا التقديرين دخل في التقسيم فما باله أخرج الظرف منها؟! ولكن يقال: إن للظرف أحوالا مختلفة: فحالة يجري فيها مجري المفرد، وحالة يجري فيها مجرى الجملة، وحالة لا يجرى فيها مجرى ذا، ولا ذا. فالحالة الأولى: زيد خلفَك، والتقدير: زيد مستقر خلفك. فحذف (مستقر)، وفيه ضمير يعود إلى زيد، لأن (مستقرا) مشتق: بمنزلة: قائم [٣١/ب] فلما كان كذلك، وكان فيه ضمير يعود إليه، وقد حذف: انتقل الضمير الذي فيه إلى الظرف، وهو في الظرف مرفوع به، غير محذوف مع اسم الفاعل. فقولنا: زيد خلفك، انتصب: خلفك، على الظرف، ولا بد له من ناصب، وليس بظاهر، فلا بد من إضماره. وإذا كان مضمرا، وكان مشتقا، لأنه ناصب، وجب أن يكون فيه ضمير، ولا يجوز ادعاء حذف الضمير، كحذف اسم الفاعل، لأن هذا الضمير، قد أبدل منه، وأكّدَ، وجاء عنه الحال، وعطف عليه. فأما الإبدال منه فكقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ (٤) فالوزن: مبتدأ. ويومئذ متعلق بمضمر، والتقدير: والوزن كائن يومئذ. وكان في (كائن) ضمير. فلما حذف (كائن) انتقل الضمير منه إلى (يومئذ)، وهو مرفوع به. وإنما قلنا هو مرفوع به، لأنه قام مقام

---

(١) ٥٥: سورة الرحمن ٢٩.
(٢) ٢٥: سورة الفرقان ٢٦.
(٣) ١٨: سورة الكهف ٤٤.
(٤) ٧: سورة الأعراف ٨.

كائن. فكما أن (كائنا) يرفع الضمير، فكذا ما قام مقامه. فيومئذ في موضع الخبر. والحق رفع، لأنه بدل من ذلك الضمير الذي في الظرف. ولا أحمل الحق على أنه وصف للوزن، للفصل بالخبر. ولا أحمله على أنه خبر. ويومئذ: منصوب بالمصدر، لأنه معرف بالألف، واللام. والمصدر المعرف باللام إعماله قليل. ولا أحمله على أنه خبر بعد خبر، كقولهم: هذا حلو حامض، لأن الحق معرفة، وكان تقديمه أولى. فلما لم يُقَدم، علمت أنه محمول على البدل. وقال تعالى حكاية عن اليهود: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ (١) فما بمعنى الذي، ولهم ظرف متعلق بمضمر محذوف انتقل الضمير من المحذوف إلى هذا الظرف، وارتفع به. فآلهة: بدل منه. فثبت أن الظرف فيه ضمير. [قال الشاعر]:

٦٨- وَإِنّـي لَـرَاجيكُمْ على بُطْءِ سَعْيِكمْ كَمَـا في بُطُـونِ الحَـامِلاتِ رَجَـاءُ(٢)

فـ(ما): بمعنى الذي. والظرف صلته، وفيه ضمير. ورجاء: بدل منه. فثبت أن فيه ضميرا. وأما مجيء الحال عنه، فقوله تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ (٣). وقال: ﴿ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ (٤). وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾ (٥). فخالدين فيها، وخالدين في هذه الآية، حال. ولا بد [٢٣/أ] لها من صاحب، وصاحبها الضمير الذي في الظرف. فقوله: (ففي الجنَّةِ) تقديره: فمستقرون في الجنة. فحذف وانتقل الضمير إلى الظرف، فانتصب عنه الحال. وكذا: (أنهما في النار). أي: ثابتان في النار. وكذا: (في نَارِ جَهَنَّم) أي: ثابتون فيها. فانتصب الحال عن الضمير. وكذلك قوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ ﴾ (٦). فيمن نصب(٧). فـ(أشداءَ): حال من الضمير في (معه).

ولـو كان محذوفا، يا أبا سعيد، كما ادعيت، لم تجئ هذه الأحوال عنه. وأما العطف عليه، [فكقول الشاعر]:

٦٩- ألا يَـا نَخلَـةً، مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عَلَـيْكِ، وَرحمَـةُ اللهِ، الـسَّلامُ(٨)

فالسلام: مبتدأ. وعليك: خبر مقدم. وفيه ضمير انتقل إليه مما تعلق به. والضمير مرفوع. وقوله: ورحمة الله: عطف على ذلك الضمير. فثبت ما قلنا: ولا أحمله. [وليس منه قول الشاعر]:

(١) ٧: سورة الأعراف ١٣٨.

(٢) البيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله.

(٣) ١١: سورة هود ١٠٨.

(٤) ٥٩: سورة الحشر ١٧.

(٥) ٩٨: سورة البينة ٦.

(٦) ٤٨: سورة الفتح ٢٩.

(٧) وهي قراءة: الحسن البصري. مختصر في شواذ القرآن ١٤٣، وإعراب القرآن- للنحاس ٣: ١٩٦، وتفسير القرطبي ١٦: ٢٩٣، ومجمع البيان ٩: ١٢٥.

(٨) البيت من الوافر، للأحوص، في الخزانة ١: ٣٩٩.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٨٦، والجمل ١: ٢٤٥، ٢: ٨٤، واللسان (شيع) ٨: ١٩١، وعجزه فيه:

.... بَرُودِ الظِلِ شَاعَكُمُ السَّلامُ

أي: تبعكم السلام، وشيعكم. وعلى هذه الرواية، لا شاهد فيه.

٧٠- جَمَعْتَ، وَفُحْشاً: غِيبَةً، وَنَمِيمَةً ثَلاثَ خِلالٍ، لَسْتَ عنها بِمُرْعَوِي(١)

لأن عن ذلك مندوحة. ألا ترى أن الحمل على هذا أحسن. وأما التأكيد، فإنك تقول: الدراهم في الكيس جُمَعَ. فتحمله على الضمير الذي في الكيس. وإذا ثبت أن في هذا الظرف ضميرا قد انتقل إليه من اسم الفاعل، فوجب أن يرتفع بهذا الظرف، لقيامه مقامه. وأما الحالة التي جرى الظرف فيها مجرى الجملة، ففي باب الصلة. كقولهم: جاءني الذي عندك. والتقدير جاءني الذي استقر عندك. فحذف استقر، وانتقل الضمير إلى الظرف، وهو في الصلة. ولا أحمله على: جاءني الذي مستقر عندك. لأن ذلك يقتضي وصل (الذي) بالمفرد. و(الذي) لا يوصل بالمفرد، وإنما يوصل بالجملة. [فإن قلت]: فاحْمِلْهُ على (هو)، أي: جاءني الذي هو عندك، فحذف. فإن الحمل على غيره أولى ما وجد عنه مندوحة. [قلت]: فقد جاء: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ ﴾(٢). فلا بد في الآية من إضمار هو. لأن قوله: (وَهُوَ الذي في السَّماءِ إلهٌ). إله: رفع، والذي ارتفع به، لا يخلو: إما أن يكون هو المقدر الذي ادعيناه، أو بالابتداء. و(في السَّماءِ): الخبر، على [٣٢/ب]، زعمكم، أو بالظرف على زعم أبي الحسن(٣). وكلاهما غير سائغ، إذ لا ضمير في قوله: (في السَّمَاءِ إلهٌ)، يعود إلى الموصول. فثبت على إضمار هو. [واعلم]: أن حذف هو في الآية سائغ، لطول الكلام. وطول الكلام يحتمل معه ما لا يحتمل مع غيره. ألا ترى أنهم، قالوا: لو لا زيد لهلك عمرو، فألزموا حذف خبر المبتدأ في هذا الباب، لطول الكلام. وإن قلت: أحمل قوله: (إلهٌ) على الضمير الذي في الظرف، أعني (في السماء) فهو وجه. فيكون بمنزلة الحق في قوله: ﴿ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ﴾(٤) إلا أن الوجه الأول، أحسن، لأن قوله: (وفي الأرضِ إلهٌ) في صلة الذي، وهو داخل في الصلة، فلا يبدل عن الضمير، لأن البدل يجيء بعد تمام الموصول. وأما الحالة التي جرى فيها الظرف، كأنه شيء على حياله من دون التفات إلى المفرد، أو الجملة. فقولهم: إن في الدار زيدا وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾(٥) و﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً ﴾(٦) و﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾(٧) [وقول الشاعر]:

٧١- فَلا تَلْحَنِي فيها، فإنَّ بِحُبِّها أخاكَ، مُصَابُ القَلْبِ، جَمٌّ بَلابِلُهْ(٨)

ففصل بالظرف بين (إن) واسمه. والفصل، بينهما بالمفرد لا يجوز، فما ظنك بالجملة؟! لا يجوز: إنَّ مُنطلقٌ زيداً، وإن أبوه قائم زيداً. واستجيز بالظرف. فلما كان للظرف هذه الأحوال لم

---

(١) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، في: أمالي القالي ١: ٦٨، والأغاني ١٢: ٢٩٦، والخزانة ٣: ١٣٠، ١٣٤، ٩: ١٤١.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٨٣، وهمع الهوامع ٣: ٢٤٠.

(٢) ٤٣: سورة الزخرف ٨٤. (٣) لم أجده في معانيه.

(٤) ٧: سورة الأعراف ٨. (٥) ٧٩: سورة النازعات ٢٦.

(٦) ١٦: سورة النحل ١١. (٧) ٥: سورة المائدة ٢٢.

(٨) البيت من الطويل. بلا نسبة، في: الكتاب ٢: ١٣٣، وابن عقيل ١: ٣٤٩، والجمل ١: ٤٤٠، والمغني ٢: ٦٩٣، وشفاء العليل ١: ٣٥٤، وهمع الهوامع ٢: ١٦٠، والخزانة ٨: ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٥.

يَعُدُّها[1] في جملة الجملة، ولا في جملة المفرد، بل [أفرده][2] بالذكر، فقال: واعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ على ما نقلته لك من كلامه، ثم أخذ يبين أن الظرف إذا كان ظرف مكان، وقع خبرا عن الجثة، والحدث جميعا. ولا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة[3]. لا تقول: زيد يوم الجمعة، أو نحو ذلك، وإنما لم يجز، لأن ظروف الزمان، لا تكون أخبارا عن الجثث، لأنه، لا فائدة فيه، وإنما لم تكن فيه فائدة، لأنك إذا قلت: زيد يوم الجمعة، فليس لتخصيص زيد بيوم الجمعة [مزية][4] ليس في يوم الخميس، لأن زيدا في يوم الجمعة بمنزلته يوم الخميس، ويوم السبت. [فإن قلت]: فما وجه قولهم: الليلة الهلال[5]؟!.

فالهلال مبتدأ، وهو شخص. والليلة ظرف زمان، وهو في موضع خبره، وقد زعمتم [٣٣/أ] أنه لا يجوز: زيد يوم الجمعة، وهذا بخلافه.

[قلت]: إن هذا الكلام، محمول على محذوف. وتقديره: الليلةَ طلوعُ الهلالِ. فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. كما قال الله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[6] أي: أهل القرية. وفيه وجه ثان، وهو: أن يكون التقدير: الليلةُ ليلةُ الهلال. فعلى هذا يكون الوجه الرفع، فيقال: الليلةُ، إذ لا عامل هناك يعمل في الظرف. وفيه وجه ثالث، وهو: أن يكون الهلال بمعنى: الاستهلال. والاستهلال: حدث، فجاز لظرف الزمان أن يكون خبرا عنه [قال الشاعر]:

٧٢- أَكُـلَّ عَـامٍ نَعَـمٌ تَحْـوُونَهْ
يُلقِحُـهُ قَـومٌ، وَتُنْـتِجُونَهْ
هَـيْهَاتَ، هَـيْهَاتَ لِمَـا تَـرْجُونَهْ
أَرْبَابُـهُ نُوكَـى، فَـلا يَحْمُـونَهْ
وَلا تُلاقُـونَ طِعَانـاً دُونَـهْ[7]

فإنه مثل قولهم: الليلةَ الهلالُ، لأن قوله: نَعَمٌ، جثة. وكلَّ عام: ظرف زمان. فتقديره: أكلَّ عامٍ حدُوثُ نَعَمٌ، فحذف، كما قلنا.

وأما إذا كان المبتدأ حدثا، فكلا الظرفين يجوز أن يكون خبرا عنه، كما ذكره أبو الفتح. ثم اعلم، بعد، أن الظرف، إذا تقدم على الاسم، نحو قولك: خلفَك زيد، فهو عند سيبويه[8]: في نية

---

(١) يعني: سيبويه. (٢) الأصل غير واضح.

(٣) الكتاب ١: ١٣٦، ونصه: (وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث). وينظر: قول السيرافي، في هامش الكتاب ١: ٤١٨.

(٤) الأصل غير واضح. (٥) الكتاب ١: ٤١٨.

(٦) ١٢: سورة يوسف ٨٢.

(٧) من الرجز، لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي، في: الخزانة ١: ٤٠٩، ٤١٢، وفيها: أيهات، بدل: هيهات. وروي الأول بلا نسبة في: الكتاب ١: ١٢٩، والإنصاف ١: ٦٢.

(٨) الكتاب ١: ٤٠٤-٤٠٧.

التقديم، والتأخير. والتقدير: زيد خلفك. وعند الأخفش[١]: يرتفع زيد بالظرف، كما يرتفع بالفعل. وفائدة هذا الخلاف تظهر في قولهم: في داره زيد. يجوز هذا عند سيبويه، لأن تقديره: زيد في داره. وعند الأخفش لا يجوز، لأنه يصير هذا كناية عن غير مذكور، لأن قولهم: في داره زيد: إذا رُفِعَ بالظرف على زعم الأخفش، فهو بمنزلة الفعل، والفاعل، كقولك: ذهب زيد. وأنت إذا قلت: ذهب زيد، فقد وقع (ذهب) موقعه. فلا ينوى به التأخير. فكذا: في داره زيد. وقد قالت العرب: (في أكفانه درج الميت)[٢]. والتقدير: درج الميت في أكفانه. فكيف يرد أبو الحسن هذا؟! فأما إذا وقع الظرف خبرا عن المبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام، أو على حرف النفي، أو يكون الواقع بعده أن، الذي في تقدير المصدر، أو المصدر، فقد اتفقا[٣] [٣٣/ب] على أن الظرف رافع. قال الله تعالى: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ ﴾[٤] فأولئك: مبتدأ. ولهم: ظرف. وجزاء الضعف: رفع بالظرف، لا خلاف بينهما، لأن الظرف، وما عمل فيه في موضع الرفع: خبر أولئك. وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٥]. فمن: موصول. وعنده: ظرف. وعلم الكتاب: مرفوع بالظرف، لا خلاف بينهما، لأن الظرف في صلة مَنْ. وقال تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٦]. فقوله: شك: رفع بالظرف، لأنه اعتمد على الهمزة، لا خلاف بينهما. وقال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾[٧] فـ(أنّ) مع ما عمل فيه: رفع بالظرف، لأن قبله: (وَمِنْ آياتِهِ).

[قال الشاعر]:

٧٣- أَحَقّاً، بَني أَبناءِ سَلْمى بنِ جَنْدَلٍ ... تَهَدُّدُكُمْ إِيّايَ، وَسْطَ المَجالِسِ[٨]

فتهددكم: رفع بالظرف. أي: أفي حق تهددكم؟

كأنه قال: أفي ذا، ذاك؟ قال سيبويه[٩]: وسألته، أي: الخليل، عن قولهم: غداً الرحيل. ما بالهم بنوا على (غدا)؟! فزعم: أن الرحيل بمنزلة (أنْ)، لأن (أنْ)، مع ما بعده بمنزلة شيء. ويكون مبنيا على ما قبله. فالمصدر، و(أنْ) في ذلك سيان. وتقول: مررت برجل في الدار أبوه. فترفع (أباه) بالظرف، لأنه جرى وصفا على النكرة. قال الله تعالى: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ

---

(١) الإنصاف (مسألة ٦) ١: ٥١.
(٢) التاج (درج) ٥: ٥٦٣، وفيه: (أدرج الميت في الكفن، والقبر: أدخله).
(٣) أي: سيبويه، والأخفش.
(٤) ٣٤: سورة سبأ ٣٧.
(٥) ١٣: سورة الرعد ٤٣.
(٦) ١٤: سورة إبراهيم ١٠.
(٧) ٤١: سورة فصلت ٣٩.
(٨) البيت من الطويل، للأسود بن يعفر، في: ديوانه ٤٢، والكتاب ٣: ١٣٥، والتحصيل ٤٣٠، والأغاني ١٣: ٢٤، والخزانة ١: ٤٠١، ٢: ٩١، ١٠: ٢٧٦-٢٨٢.
(٩) الكتاب ٣: ١٣٩، وقد ذكر الشارح كلام سيبويه بالمعنى، ونصه: (يقول الرجل: ما اليوم؟ فتقول: اليوم إنك مرتحل، كأنه قال: في اليوم رحلتك).

مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ ﴾[١] فمتاع: يرتفع بفيها، لأنه صفة للنكرة. ولو قلت: مررت بزيد في الدار أبوه، ارتفع أبوه أيضا بالظرف، لأنه جرى حالا لزيد. قال الله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾[٢]. مرفوعان بالظرف، لأنه حال من الإنجيل. يدل على ذلك قوله: ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[٣] فعطف مصدقا على حال قبله، وما ذلك إلا الظرف. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾[٤] وقال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٥].

فهـذه الأشـياء كلها محمولة على الظرف، دون الابتداء، وكون الظرف خبرا عنها، يا أبا سعيد[٦]. وقد كرر ذلك في الكتاب، في غير موضع. ألا ترى أنه أنشد في ذلك.

[قول الشاعر]:

٧٤- ظَنَنْـتمْ بِـأَنْ يَخْفَى الذي قَدْ صَنَعْتُمُ وَفِيـنا نَـبِيٌّ عِـنْدَهُ الوَحْـيُ واضِـعُهْ[٧]

فالوحي رفع بالظرف، لا خلاف فيه، لأن [٣٤/أ] الظرف الذي هو: عنده، جرى صفة لنبي. وكـذلك: واضعه: صفة أخرى. وقد جاء ذلك في التنزيل، في غير موضع، وهذا مساغه. وإنما كان كذلك، لأن الظرف في هذه الأوجه، قويت مشابهته بالفعل، فَرفعَ ما بعده، كما يرفع الفعل، بخلاف مـا إذا لم يكن الظرف واقعا موقع أحد هذه الأشياء، لأنه إذ ذاك يجري مجرى سبب واحد. ألا تـرى أن ما لا ينصرف إنما لا ينصرف باجتماع سببين دون سبب واحد. فقولنا: في الدار زيد. للظرف شبهة مشابهته الفعل، فلا يرفع ما بعده، لأنه يجري مجرى سبب واحد. فأما إذا وقع هذه المواقع، فقد قويت مشابهته بالفعل، فصار بمنزلة سبب واحد، في باب ما لا ينصرف.

[قال أبو الفتح]: ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه. تقول: قائم زيد. وخلفك بكر. والتقدير: زيد قائم. وبكر خلفك. فقدم الخبران اتساعا. وفيهما ضمير، لأن النية فيهما التأخير. وقد ذكرنا هذا. أما الظرف فقد ذكرناه بالدلائل. وأما اسم الفاعل[٨]، إذا جرى خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام، أو على حرف النفي، فإنه يرفع ما بعده بمنزلة الظرف[٩]، باتفاق بين سيبويه، وأبي الحسن[١٠]، لا خلاف بينهما،

---

(١) ٢٤: سورة النور ٢٩. (٢) ٥: سورة المائدة ٤٦.

(٣) ٥: سورة المائدة ٤٦. (٤) ٣: سورة آل عمران ٤.

(٥) ٣: سورة آل عمران ٩١. (٦) يعني: السيرافي. هامش الكتاب ٢: ٥١.

(٧) البيت من الطويل، لحسان بن ثابت الأنصاري، في: ديوانه ٢٧١، والكتاب ٢: ٥١، والتحصيل ٢٥٣.

(٨) في الكتاب ١: ١٦٤: (باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع، في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في: يفعل، كان منونا. وذلك قولك: هذا ضارب زيدا غدا. فمعناه، وعمله: هذا يضرب زيدا غدا).

(٩) يعني بمنزلة الظرف المتعلق بكائن، أو مستقر.

(١٠) الكتاب ١: ١٦٦، وفيه: (ويزيد هذا عندك بيانا قوله تعالى جده: (هديا بالغ الكعبة) ٥: سورة المائدة ٩٥، و: (عارض ممطرنا) ٤٦: سورة الأحقاف ٢٤، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة، والتنوين لم توصف به النكرة).

نحو قولهم: زيد قائم أبوه. ومررت برجل قائم أبوه. ومررت بزيد قائما أبوه. وجاءني الذي قائم أبوه. وأقائم أخواك؟ وما قائم زيد قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾ [(١)]. فـ: (مَا أَصابَهُمْ) مبتدأ عند سيبويه. ومصيبها: خبره. وعند الأخفش: ما أصابهم: رفع بـ(مصيبها). ومصيبها: مبتدأ، وما ارتفع به يسد مسد الخبر. ويحتج لأبي الحسن، بقوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [(٢)] [٣٤/ب] فعاليهم: مبتدأ، عنده. وثياب سندس: مرتفع به. ولو كان ثياب سندس، مبتدأ، وعاليهم خبره، لم يجز، لأن عاليهم مفرد، فلا يكون خبرا للجمع وليس له حجة في الآية، لأن (عاليهم) ليس بمبتدأ، وإنما هو صفة لقوله: ﴿وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [(٣)] (عَاليهمْ ثِيابٌ) أي: يعلوهم. واسم الفاعل، إذا كان صفة، رفع ما بعده. قال الله تعالى: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [(٤)].

قالوا: إنه رفع بمختلف، ولا خلاف في ذلك. فثياب مرتفع بعاليهم، لأنه وصف، كما يرتفع به فيمن نصب (عاليهم) على الحال، لأنه يرفع في الحالتين جميعا. وقد ذكر أبو علي[(٥)]: أن (عاليهم): اسم فاعل، فهو كقوله: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [(٦)]. فأفرد في موضع الجمع، فيكون على هذا ثياب سندس: مبتدأ، وعاليهم: خبرا له. وهو في معنى الجمع.

[قال أبو الفتح]: واعلم أن المبتدأ، قد يحذف تارة، ويحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دليل على المحذوف، إلى آخر الباب.

اعلم بهذا الكلام أن حذف المبتدأ جائز، كما أن حذف الخبر، كذلك. فمما جاء في التنزيل، قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [(٧)]. تقديره: فصبري صبر جميل. أو فشأني صبر جميل. وإن شئت كان التقدير: فصبر جميل أمثل من غيره. وكذلك قوله: ﴿قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [(٨)]. وقوله، في الأخرى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [(٩)]. ذانك على ذينك التقديرين. إن شئت: أمرُنا طاعة، وقول معروف. وإن شئت: طاعة، وقول معروف أمثلُ من غيرهما.

---

(١) ١١: سورة هود ٨١.
لم أقف على هذه الآية في: الكتاب، ومعاني القرآن- للأخفش، وقد ذكرها الشارح من باب التمثيل للقاعدة.

(٢) ٧٦: سورة الإنسان ٢١.
وهذا بناءا على قراءة: نافع، وحمزة، وعاصم، وأبي جعفر، وشيبة، وابن محيصن، والحسن، وابن عباس، والأعرج، وأبان، والمفضل. معاني القرآن- للفراء ٣: ٢١٩، وتفسير الطبري ٢٩: ١٣٧، والسبعة ٦٦٤، والتيسير ٢١٨، وتفسير التبيان ١٠: ٢١٦، ومجمع البيان ١٠: ٤٠٨، وتفسير الرازي ٣٠: ٢٥٢، وتفسير القرطبي ١٩: ١٤٥، والبحر المحيط ٨: ٢٩٩، والنشر ٢: ٣٩٦، وإتحاف الفضلاء ٤٢٩.

(٣) ٧٦: سورة الإنسان ١٩.

(٤) ١٦: سورة النحل ٦٩.

(٥) مجمع البيان ١٠: ٤٠٩.

(٦) ٢٣: سورة المؤمنون ٦٧.

(٧) ١٢: سورة يوسف ١٨، ٨٣.

(٨) ٢٤: سورة النور ٥٣.

(٩) ٤٧: سورة محمد (عليه الصلاة والسلام) ٢٠ - ٢١.

وليس في البيت الذي أنشده محذوف [٣٤/ب] [وهو](١). [قول الشاعر]:

٧٥- فقالَتْ على اسمِ اللهِ أمْرُكَ طاعةٌ وإنْ كُنْتُ قدْ كُلِّفْتُ ما لمْ أعوَّدِ(٢)

ولكنه استشهد به، ليريك أن (طاعة) صلح أن يكون خبرا للأمر. وقد جاء حذف المبتدأ، مع الخبر بأسره. قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾(٣). والتقدير: واللائي لم يحضن، فعدتهم ثلاثة أشهر. فحذف المبتدأ، والخبر، لأن الكلام دليل عليه. أي الكلام الذي قبله. وإذا جاز حذفهما معا فما ظنك بحذف أحدهما؟.

باب الفاعل

اعلم أن الفاعلِ عند أهل العربية: كل اسم ذكرتَه بعد فعل، وأسندتَ ذلك الفعلَ إليه. وهو مرفوع بفعله. وحقيقةُ رفعه بإسناد الفعل إليه. وذلك قولك: قام زيدٌ، وقعد عمرٌو.

[قلت]: الفاعل: ليس الذي فعل شيئا عند العرب. بخلاف ما هو عند المتكلمين(٤)، لأن الفاعل عند العرب، أي: أهل العربية: ما وجب له الرفع. وإنما يجب له الرفع، بفعل مُقَدم عليه، وهو يجري من الفعل، مجرى أحد حروفه، بدلائل عشرة، منها: أنهم قالوا ضربتُ وضربتَ، فأسكنوا لام الفعل، لما اتصل به ضمير الفاعل، لأنهم، لو لم يسكنوها، وقالوا: ضَرَبَتُ: لتوالى في كلمة واحدة أربعة أحرف متحركات. وإنما يتصور ذلك، إذا عدت التاء من الكلمة عد الضاد منها. وليس في كلامهم كلمة اجتمع فيها أربعة متحركات متواليات. فلما كان كذلك، علمنا أن التاء أحد أجزاء الفعل. ألا ترى أنهم حين قالوا: ضَرَبَكَ لم يسكنوا الباء مع الكاف، لأن الكاف في تقدير الانفصال، من الفعل، لما كان مفعولا منفصلا عن الفعل. فأما نحو: رُسُلِهِمْ، وأُكُلِهِمْ، فإن المضاف، ها هنا، كأنه لا يشتد اتصاله بالمضاف إليه اشتداد اتصال الفعل بالفاعل. ألا ترى أن الإضافة غير لازمة والفعل لازم للفاعل، لا بد له منه، مع أن أبا عمرو(٥) اسكن، فقال: ﴿ رُسُلْهُم ﴾(٦) ومن ذلك أنهم قالوا: يقومان، ويقومون، فأتوا بالنون، وهي علامة الرفع، بعد ذكر الفاعل. والرفع، في نحو: يقوم زيد، مقدم على الفاعل. فاستجازوا: يقومان، ويقومون، وتقومين، لأن الفاعل كجزء من أجزاء الفعل، متصل بالفعل، غير منفصل. ومن ذلك أنهم قالوا في: فَحصتُ، وخَبطتُ: فَحَصْطُ، وخَبَطْطُ، فقلبوا التاء طاءا، والتاء فاعلة، وقلبوها طاءا ليشاكلوا بها

---

(١) الأصل غير واضح.

(٢) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، في: ديوانه ٤٩٠، والأغاني ١: ١٩٢، والخزانة ٤: ١٨١. وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٦٢، والمغني ٢: ٦٣١.

(٣) ٦٥: سورة الطلاق ٤.

(٤) الفاعل عند المتكلمين هو: (المختار الذي يصح أن يصدر عنه الفعل، مع قصد وإرادة). وعند النحويين (ما أسند إليه الفعل، أو شبهه وقدم عليه على جهة قيام الفعل بالفاعل، ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله). ينظر: التعريفات ٩٩.

(٥) أي: أبو عمرو بن العلاء.

(٦) ٧: سورة الأعراف ١٠١، وقرأها بإسكان الثاني، كذلك: اليزيدي، والحسن. إتحاف الفضلاء ١٤٢، ٢٢٧.

الصاد، والطاء اللذين هما لاما الفعل. وإنما يكون ذلك في كلمة، نحو: الصراط، والصويق، فعلمت ما قلنا. ومن ذلك: أنهم قالوا: قامت هند، فأنثوا الفعل، لما كان الفاعل مؤنثا، لأنه أحد أجزاء الفعل. ومن ذلك: ما ذهب إليه أبو عثمان المازني، في قوله تعالى: [٣٥/ب]: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ (١) وفي قول [امرئ القيس]:

٧٦- قِفَـا نَـبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ....(٢)

مـن أن المعـنى: ألقِ ألقِ(٣)، وقِفْ قِفْ. فاستغنى بتثنية الفاعل، عن تكرار الفعل، لأن الفاعل جزء من أجزاء الفعل، فإذا ثني الفاعل، فكأنه كُرر الفعل، ومن ذلك، أنهم [قالوا]:

٧٧- فَأَصْـبَحْتُ كُنْتِـيًّا، وأصبَحْتُ عاجِناً وَشَـرُّ خِـصَالِ المـرْءِ: كُنْتُ، وعَاجِنُ(٤)

فنسـبوا إلى الفعـل، والفاعل جميعا. وحقهم، إذا نسبوا إلى الجمل أن يحذفوا جزءا منها، فيقولوا في: تأبط شرا: تأبطياً، فلما قالوا: كُنتياً، ولم يحذفوا الفاعل، علم أن الفاعل كأحد أجزاء الفعـل. ومن ذلك: أنهم، قالوا: حبذا زيد. فحبذا: مبتدأ، فيما زعموا. وزيد: في موضع خبره. والفعـل لا يكون مبتدأ، ولكن لما صُيِّرَ مع ذا كالشيء الواحد، لما كان ذا: هو الفاعل، جاز أن يكون مبتدأ تبعا للفاعل. فعلم أن الفاعل أحد أجزاء الفعل، والفعل أحد أجزاء الفاعل. ومن ذلك: أنهـم قالوا: لا أُحَبِّذُهُ، فاشتقوا من (حبذا)، من غير إطراح الفاعل. فعلم أن الفاعل كأحد أجزاء الفعـل. ومن ذلك: أنهم قالوا: زيد، ظننت، قائم. فألغوا ظننت. والمقصود إلغاء الفعل، ثم ألغي الفاعل تبعا للفعل. فعلم أنه كأحد أجزائه، حيث لم يفصل منه. ومن ذلك: أنهم استقبحوا: قمت وزيـد، فيعطفون زيداً على التاء، لما كان كأحد أجزاء الفعل وكأنهم لو عطفوا على الفاء كانوا عطفـوا على الفعل فلم يعطفوا، حتى أكدوا فقالوا: قمت أنا وزيد. فهذه عَشرَةُ أدلة، فافهمها. فتبين بهذه الأدلة أن الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، فينبغي أن لا يُقَدَّم عليه. وإذا قلت: زيد قام. فزيد: مبتدأ، وليس بفاعل لامتناع تقدمه عليه. وإذا قلت: ما قام زيد. فزيد فاعل، ولم يُحدِثْ شيئا، لأن الفعل مقدم عليه مسند إليه.

[قال أبو الفتح]: واعلم أن الفعل إذا خلا من الضمير، لم تأت فيه بعلامة تثنية، ولا جمع. تقول: قام أخوك، وقام أخواك، وقام إخوتك. كله بلفظ واحد، في (قام) لأنه لا ضمير فيه، وإنما

---

(١) ٥٠: سورة ق ٢٤.

(٢) البيت من الطويل، وعجزه:

.... بِسقطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو في: ديوانه ١٤٣، والكتاب ٢: ٢٠٥، والتحصيل ٥٦١.

(٣) تفسير القرطبي ١٧: ١٦.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة، في: شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٧٧، وفيها:

وما أنا كنتي، وما أنا عاجن وشر الرجال: الكنتي، وعاجن

وابن يعيش ١: ١٤، ٦: ٧ (بروايتيه)، واللسان (عجن) ١٣: ٢٧٧، و(كون) ١٣: ٢٦٩ (بروايتين مختلفتين).

لم يكن فيه ضمير لارتفاع الظاهر به. [فيقال له]: فقد قال الله تعالى: (فعَموا [٣٦/أ] وَصمُّوا كثيرٌ مِنهم)(١) وقال: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾(٢) وقال: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾(٣).

[وقال الشاعر]:

٧٨- وَلكِنْ ديافِيٌّ، أبوهُ، وأمُّهُ ... بِحَوْرانَ يَعصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ(٤)

وقالوا: أكلوني البراغيث. فأُلحِقَ هذه الأفعالُ ألف التثنية، وواو الجمع، وأنت منعتَ من ذلك [وإنّ](٥) في هذه كلها أوجها: الأول: أن هذه الأسماء الظاهرة، بعد المضمرات، جاءت على سبيل البدل منها، لأن المظهر يبدل من المضمر، لا إشكال في ذلك. [قال الشاعر]:

٧٩- وَكأنَّهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ(٦)

فحاجبيه: ظاهر، وهو بدل من الهاء المنصوب بـ(كأن). و(كثير منهم): بدل من الواو، في (عموا). و(أحدهما): بدل من الألف في (يبلغان). و(الذين ظلموا) بدل من الواو في (أسروا). و(أقاربه): بدل من النون في (يعصرن). و(البراغيث): بدل من الواو في (أكلوني).

الثاني: أن (كثير منهم): مبتدأ، وما قبله الخبر. وكذلك: (الذين ظلموا) و(أقاربه)، و(البراغيث).

الثالث: أن الألف، والواو في هذه كلها، حرفا تثنية، وجمع، مجردتان من الاسم. والاسم هو الظاهر المرفوع به. وقيل: إن قوله: (وَأسرُّوا النَّجوى) كلام تام. وقوله: (الذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ، وما بعده خبره. أي: (الَّذينَ ظَلموا) قالوا: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾(٧). وقيل: لما قيل: (وَأسرُّوا النَّجوَى)، قيل: من؟ فقيل: (الذينَ ظَلَمُوا). أي هم الذين ظلموا، كما قيل في قولهم: نِعْمَ الرجلُ

(١) ٥: سورة المائدة ٧١.

(٢) ١٧: سورة الإسراء ٢٣، وقرأ على التثنية: حمزة، والكسائي، وخلف. والباقون على الواحد: (يبلغن) السبعة ٣٧٩، وحجة القراءات ٣٩٩، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ٢٣٧، والنشر ٢: ٣٠٦.

(٣) ٢١: سورة الأنبياء ٣.

(٤) البيت من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٨٢، والكتاب ٢: ٤٠، والتحصيل ٢٤٧، وابن يعيش ٣: ٨٩، ٧: ٧ واللسان (سلط) ٧: ٣٢١، والخزانة ٥: ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧: ٣٤٦، ٤٤٦، ١١: ٣٧٣.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ١٩٤، وهمع الهوامع ٢: ٢٥٧.

ديافي: منسوب إلى دياف (وهي: قرية بالشام). السليط: الزيت. حوران: من مدن الشام.

(٥) الأصل بياض.

(٦) البيت من الكامل. نسب في نسخة ابن طلحة لكتاب سيبويه، منقولة من خط الزمخشري إلى الأعشى، ولم أجده في ديوانه. ونص في الخزانة: أنه من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل. وهو في: الكتاب ١: ١٦١، والتحصيل ١٢٦، وابن يعيش ٣: ٦٧، واللسان (عين) ١٣: ٣٠٢، والخزانة ٥: ١٩٧، ١٩٨، والاستغناء ٢٠٣ (ضمن مجلة المورد/ عدد (٣) سنة ١٩٨٣م).

لهق السراة: ابيض أعلى الظهر، وسراة الظهر: أعلاه. ثور معين: بين عينيه سواد.

(٧) ٢١: سورة الأنبياء ٣.

زيدٌ، لما قيل: نعم الرجل، قيل: من هو؟ فقيل: زيد، أي هو زيد. واعلم أن للفاعل أحكاما، منها: أن يذكر بعد الفعل، ويذكر بعد الفاعل المفعول. تقول: ضربَ زيدٌ عمرا، فتذكر (ضرب) أولا، ثم تذكر الفاعل بعده، ثم تذكر المفعول بعد الفاعل. هذا هو حقيقة الكلام. ثم يجوز تقديم المفعول على الفاعل، لنظم شعر، أو لأنهم يهمهم ذكر المفعول، كما يهمهم ذكر الفاعل. وذلك قولهم: قَتل اللصَ الأميرُ، فذكر اللص مهم، كما أن ذكر الأمير كذلك. ويجوز أيضا تقديم المفعول على الفعل، وذلك أيضا لما يهمهم من البداية بذكره. وكل ذلك في نية التأخير، وإن تقدم لفظا. ألا ترى أنه يجوز: ضَربَ غلامَهُ [٣٦/ب] زيدٌ وغلامَهُ ضربَ زيدٌ، فتنصب غلامه، لأنه مفعول، وهو مقدم على الفاعل في اللفظ. والنية به التأخير. ولولا ذلك، لما صح الكناية قبل الذكر. وإنما جاز: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، [و](١) ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾(٢).

لأن النية به التأخير. والتقدير: أوجس موسى في نفسه خيفةً، وضربَ زيد غلامَهُ. وإذا كان كذلك، فقول من قال في قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾(٣)، أن الضمير، أعني: هما يعودان إلى المَلَكَيْنِ. وقوله (فَيَتعلَّمونَ) معطوف على قوله: (يُعلِّمونَ الناسَ السِّحْرَ) قول صحيح(٤). ولا وجه لرد أبي إسحاق(٥) عليه، حين قال: إن هذا الكلام يوجب تقديم الإضمار على الظاهر، لأنه يقدر: (فيَتعلَّمونَ منْهُما) بجنب قوله: (يُعلِّمونَ الناسَ السِحْرَ فيَتعلَّمونَ منْهُما). قال وهذا لا يجوز. وهذا الذي ذكره أبو إسحاق، لو لزم هذا القائل، للزم في قوله: (أوجسَ في نفسِهِ خيفَةً موسى) لأن هذا أيضا إضمار قبل الذكر، ومع هذا جاز، لأن النية به التأخير، وللفظ حق، وإن كان للمعنى حق، فكلا الحقين مرعي.

وأجمعوا على جواز: ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾(٦) و﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾(٧) فقدموا المفعول ها هنا، ومرتبته بعد الفاعل، [وعلى](٨) هذا وجب تقديمه على الفاعل. ومن أحكام الفاعل، أيضا، ما قال أبو الفتح: فإن كان الفاعل مؤنثا، جئت بعلامة التأنيث في الفعل. تقول قامت هند، وقعدت جُمُل.

اعلم أن المؤنث على ثلاثة أضرب: مؤنث حقيقي، ومؤنث بعلامة، ومؤنث من حيث السماع بغير علامة. فالمؤنث الحقيقي: كل ما كان بإزائه ذكر، نحو: المرأة، والأتان، وما أشبههما. ألا ترى أن بإزائهما الذكر، وهو: الرجل، والحمار. فإذا كان هكذا، ولم يفصل بين

---

(١) زيادة يقتضيها سياق العطف.
(٢) ٢٠: سورة طه ٦٧.
(٣) ٢: سورة البقرة ١٠٢.
(٤) وهو قول الفراء. معاني القرآن- للفراء ١: ٦٤.
(٥) وإنما أنكر ذلك أبو إسحاق الزجاج، لأن قوله: (منهما) دليل على التعلم من الملكين، ولذلك قال: (الأجود عندي أن يكون: (ولقد علموا) للملكين، لأنهما أولى بأن يعلموا. وقال: (علموا) كما يقال: الزيدان قاموا). ينظر: مجمع البيان ١: ١٧٢، وتفسير القرطبي ١: ٥٦.
(٦) ٢: سورة البقرة ١٢٤.
(٧) ٦: سورة الأنعام ١٥٨.
(٨) الأصل غير واضح.

الفعل، والفاعل، بفاصل، ولم يكن في لفظ الاسم، ما يدل على التأنيث، وجب تأنيث الفعل. تقول: قامت هند. ولا يجوز عند سيبويه[1]: قام هند، خلافا لبعضهم، إلا في الشاذ، لأن هذا يؤدي إلى الاشتباه، والالتباس. فأما إذا كان في اللفظ ما يدل على التأنيث، فإن تذكير الفعل جائز [٣٧/أ]. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[2] ولم يقل: جاءتك، لأن التاء والألف في (مؤمنات): أغنياك عن التاء في (جاءك).

وكذلك إذا فصل بين الفعل، والفاعل فاصل، جاز تذكير الفعل. تقول: قام اليوم، هند. وحكى سيبويه[3]: حضر القاضيَ، اليومَ، امرأةٌ. قال: فطول الكلام، صار كالعوض من لحاق تاء التأنيث في (حضرت). كما صار طول الكلام، عوضا عن العائد من الصلة إلى الموصول، في نحو قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[4]. ولم يقل: بعثه الله، لأن الصلة قد طالت بالفعل، والفاعل. وكما صار طول الكلام، عوضا عن الجار في نحو قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟﴾[5]. ولم يقل: في (أنْ تَبرُّوا)، لأن طول صلة (أن) أغنى عن ذلك. ولو كان مكان (أن) نفس المصدر، لم يجز حذف الجار، إذ لم يطل.

وأمـــا المؤنث بعلامة، فقد تكون علامته التاء، مثل: الموعظة، والرحمة. وقد تكون الألف المقصورة، نحو: الدعوى، والدنيا. وقد تكون الألف الممدودة. نحو: الصحراء، والطرفاء، وقد جاء في ذلك كله:

التذكير، والتأنيث. قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[6] وقال: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[7]. وقال: ﴿هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾[8] وقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[9]. وقال: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾[10]. فحملوا ذلك، مرة على اللفظ، فأنثوا، ومرة على المعنى، فذكروا، إذ الوعظ، والموعظة واحد. والرحمة، والغفران واحد. وباب الحمل على المعنى واسع، وقد ذكرنا بعضه.

والمؤنث بغير علامة، نحو: الشمس، والقِدْر. جاء فيهما الأمران أيضا. قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً﴾[11] فأنث، ثم قال (هذا ربي) فذكر. قال سيبويه: وهذا كله، لأن أصل الأشياء: شيء. وهو يعبر به عن جميع الموجودات، وهو مذكر[12]. فأما ما أنشده أبو الفتح من [قول الشاعر]:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧-٣٩، وليس فيه: (قام هند)، وإنما ذكرها الشارح تمثيلا للقاعدة.
(٢) ٦٠: سورة الممتحنة ١٢.
(٣) الكتاب ٢: ٣٨.
(٤) ٢٥: سورة الفرقان ٤١.
(٥) ٢: سورة البقرة ٢٢٤.
(٦) ٢: سورة البقرة ٢٧٥.
(٧) ١٠: سورة يونس ٥٧.
(٨) ١٨: سورة الكهف ٩٨.
(٩) ٧: سورة الأعراف ٥٦.
(١٠) ٧: سورة الأعراف ١٥٦.
(١١) ٦: سورة الأنعام ٧٨.
(١٢) الكتاب ٢: ٤٠، وفيه: (جاء جواريك... إذا كان في معنى الجمع).

٨٠- إنَّ امرءاً غَرَّه منكُنَّ واحِدةٌ بعْدي، وبَعدَكِ في الدُّنيا، لمَغرُورُ(١)

فـ(امرءا): اسم (إنَّ) وقوله: غره، جملة في موضع النصب، صفة للنكرة، على تقدير: غرهُ واحدة كائنة منكن، فلما تقدم على الموصوف، انتصب [٣٧/ب] على الحال. [ومنه]:

٨١- لَمَيَّةَ، مُوحِشاً، طَلَلٌ قَديمُ ....(٢)

[وكذلك]:

٨٢- .... وفي الأرض، مَبثُوثاً، شُجاعٌ وعَقرَبُ(٣)

لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف. والحال تتقدم على صاحبها. وقوله: بعدي، وبعدك، من صلة (غره).

وقوله: لمغرور: خبر (إنَّ).

[قال أبو الفتح]: ولك في كل جماعة: تذكير الفعل، وتأنيثه. تقول: قامت الرجال، وقام الرجال. هذا لفظ عام، أعني قوله: في كل جماعة. والمراد به: الخاص. ألا ترى أنه لا يجوز: قامت الزيدون، فإنما هذا في جمع التكسير، دون السلامة، لأن جمع السلامة، عاد فيه لفظ الواحد سالما. وكما لا يجوز: قامت زيد، لم يجز: قامت الزيدون. وإذا كان كذلك، فقول من قال: إن قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾(٤) فيمن قرأ بالتاء(٥)، أن التاء محمول على تأنيث (الذين)، لأن (الذينَ كفَروا) جمع. و(الذينَ كفَروا): هم الفاعلون، لم يجز، لأن (الذين)، وإن كان مبنيا، فقد جاء فيه: (اللذون)، فلا يحمله على تأنيث الجمع. ولكن يحمل الآية على أن يكون

---

(١) البيت من البسيط، بلا نسبة في: معاني القرآن- للفراء ٢: ٣٠٨ والخصائص ٤١٤، والإنصاف ١: ١٧٤، وشرح شذور الذهب ١٧٤، وشفاء العليل ١: ٤١٤.

(٢) البيت من الوافر، لكثير عزة، وعجزه:

.... عفاه كل أسحم مستديم

وأشهر رواياته:

لمية، موحشا، طَلَلُ يَلوح كأنه خِلَلُ

وهو في: ديوانه ٥٠٦، ٥٣٦، والكتاب ٢: ١٢٣، وابن يعيش ٢: ٦٤، والخزانة ٣: ٢١١، ٦: ٤٣، واللسان (وحش) ٦: ٣٦٨.

وبلا نسبة في الخصائص ٢: ٤٩٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وقطر الندى ٢٣٦، والمغني ١: ٨٥، ٢: ٤٣٦، ٦٥٩، وأوضح المسالك ٣٢٣.

(٣) البيت من الطويل، لبعض بني فقعس، وصدره:

وهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا ....

ورد ضمن أبيات خمسة، رواها أبو تمام في حماسته ١: ٧٠، وفيها: مبثوث، بدل: مبثوثا، وعلى هذا فلا شاهد فيه، وورد في الخزانة ٣: ٣٠، ٢٠٩، في تينك الروايتين.

(٤) ٣: سورة آل عمران ١٧٨.

(٥) هما: حمزة، والمطوعي. معاني القرآن وإعرابه- للزجاج ١: ٥٠٧، وإعراب القرآن- للنحاس ١: ٣٧٩، وإتحاف الفضلاء ١٨٢.

(الذينَ كَفَرُوا): هم [المفعولين][١]. ويكون (أنْ) مع اسمه، وخبره، بدلا منه، فكأنه قال: لا تحسبن أنما نملي للكافرين، خير لأنفسهم، فتحمل (أنْ) مع اسمه، وخبره، فلا يلزم ما ألزمه أبو علي[٢]، من أن (أنّ)، لو كان بدلا، لوجب نصب خير. قال: لأنه يصير التقدير: لا تحسبن إملاءنا خيرا. فمن أين لك هذا الإلزام، وقد ذكرت في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝﴾[٣] رادا على من زعم أن: (أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ): بدل، من (أنْ) الأولى. وزعمت أن (أنْ) الأولى، لم تتم بخبرها، فكيف يبدل عنها؟ فلم تُجزْ إبدال (أنْ) الثانية، من (أنْ) الأولى، لأنها لم تتم، فكيف ألزمت أبا إسحاق ها هنا أنْ يجعل (أنْ) مع اسمه البدل، دون خبرها، أو يتم (أنْ) باسمها اسما تاما. وأين قولهم جميعا: إن (أنْ) مع الاسم، والخبر، في تقدير المصدر، ولم يقولوا: إن (أنْ) مع، اسمه في تقدير المصدر. فما هذا الازدحام منك، ومن غيرك على مثل ذلك الشيخ[٤]. وحين قيل لك[٥]: إن (أنْ) الثانية، في قوله: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مِتُّمْ وكُنتُم تُراباً وعِظاماً أنَّكُمْ مُخْرجُونَ) [٣٨/أ] بدل من الأولى، هو قول سيبويه[٦]. فقلت: فإذن يكون الكلام على حذف خبر (إنْ) الأولى، لأن حذف خبر (إنْ) و(أنْ) جاء. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾[٧] ولم يذكر: معذبون. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٨] ولم يذكر: في النار [قال الشاعر]:

٨٣- إنَّ مَحَـــــلاً، وإنَّ مُـــــرتَحلاً   وإنَّ في الـــــسَّفْرِ، إذ مَـــضَوْا، مَهَـــلا[٩]

فحذف الخبر. وليس هذا كقوله: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾[١٠] لأن هناك الواو بمعنى: مع. أي: إِن المصدقين مع المصدقات، كقولهم: كل رجل وضيعته. وهذا شيء قد عرض. ولنعد

(١) في الأصل: (المفعولون)، وإنما هي خبر كان، و(هم): ضمير فصل، ولم يرد في القرآن الكريم غير هذا الأسلوب.

(٢) مجمع البيان ٢: ٥٤٣.

(٣) ٢٣: سورة المؤمنون ٣٥. وقد انحصرت آراء النحويين في إعراب (أن) الثانية في أربعة أقوال هي:
الأول: قول سيبويه، وهو أن تكون (أن) الثانية: بدلا.
الثاني: قول الفراء، والجرمي، والمبرد، وهو أن تكون: مكررة للتوكيد.
الثالث: قول أبي الحسن الأخفش، واختاره أبو علي الفارسي، وهو أن تكون: مرتفعة بالظرف المقدر.
الرابع: قول الزجاج، وهو: أن يحمل (يعد) على (يقول) فتكسر الهمزة، وينحسر الإشكال. ينظر: الكتاب ٣: ١٢٣، ومعاني القرآن- للفراء ٢: ٢٣٤، ومجمع البيان ٧: ١٠٥، ١٠٦، وتفسير القرطبي ١٢: ١٢٢.

(٤) عنى به: أبا إسحاق.

(٥) المخاطب: أبو علي الفارسي.

(٦) الكتاب ٣: ١٣٢.

(٧) ٤١: سورة فصلت: ٤١.

(٨) ٢٢: سورة الحج ٢٥.

(٩) البيت من المنسرح، للأعشى، في: ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢: ١٤١، والتحصيل ٢٨٤، والمقتضب ٤: ١٣٠، والخصائص ٢: ٣٧٣، وابن يعيش ١: ١٠٣، والمغني ١: ٨٢، ٢٣٩، ٢: ٦٠٩-٦٣١، والخزانة ٩: ٢٢٧، ١٠: ٤٥٢-٤٥٩.
وبلا نسبة في: شفاء العليل ١: ٣٥٥.

(١٠) ٥٧: سورة الحديد ١٨.

إلى ما كنا فيه، فنقول: جمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث. فالتذكير، حملا على لفظ الجمع. والتأنيث، حملا على لفظ الجماعة. قال الله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [1]، أي جماعة الإعراب. وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [2]. أي: جمع نسوة.

باب المفعول الذي جعل الفعل حديثًا عنه، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله

والمفعول في هذا الباب، يرتفع، كما يرتفع الفاعل، لأن الفعل الذي قبله حديث عنه، ومسند إليه، ومقدم عليه. فقولك: ضرب زيد، بمنزلة: قام زيد. لأن الفعل قبل كل واحد منهما، بمنزلته قبل صاحبه، في ارتفاع ما بعده به، وفي كون كل واحد منهما مُحَدَّثاً عنه.

والأصل في هذا الباب أن يضم فاء الفعل، ويكسر عينه، في الثلاثي، ويحذف الفاعل، ويرفع المفعول. فيقال في: ضَرَبَ زيدٌ عمرا: ضُرِبَ عمرٌو. هذا في الماضي. وفي المستقبل: يضم أول المستقبل، ويفتح عينه، فيقال في: يَضْرِبُ زيدٌ عمراً: يُضْرَبُ عمرٌو. وعلى هذا تقول في الرباعي، نحو: دَحْرَجَ، دُحْرِجَ، فتضم الأول، وتكسر الثالث. وفي أَكْرَمَ: أُكْرِمَ، وفي اقتطع: اقتطع، بضم الهمزة، تبعا لضم التاء. وإذا كان كذلك، قلت في اختار: أُختير، بضم الهمزة، لأن أصله: أُختُيِرَ. فتراعي في هذا الباب، الأصل. ألا ترى أنهم قالوا في قولهم: أُغْزِي، بضم الهمزة، لأن أصله: أُغْزُوِيَ. وقالوا: ارموا، لأن أصله: إِرْمِيُوا. فكذا في اختار: أُختِيرَ، بضم الهمزة، لأن التاء مضمومة في الأصل.

واعلم أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد، رفعته [٣٨/ب] وأقمته مقام الفاعل، كما تقدم. فإن كان متعديا إلى مفعولين، رفعت الأول منهما، وبَقَيْتَ الثاني منصوبا، كما كان، لأنك إنما ترفع الأول، لإقامتك إياه مقام الفاعل، فيكفي رفعه. وكذلك إن كان متعديا إلى ثلاثة مفعولين، يرفع الأول منهم، ويبقى الباقي كما كان. تقول في: أعطيتُ زيداً درهما: أُعطِيَ زيدٌ درهماً. وفي: أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس: أُعلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناسِ. فإن كان الفعل لازما، لم تصغ منه (فُعِلَ). وهو معنى قوله: لم يجز إلا أن تذكر الفاعل، فـ(أنْ) مع ما بعده، في تقدير المصدر، مرفوع بفعله، وهو قوله: لم يجز. وتقديره: لم يجز ترك ذكر الفاعل. لا تقول في: جلَس زيد: جُلِسَ. ولا في: قامَ زيد: قِيمَ. إلا إذا كان مع هذا الفعل مصدر، أو حرف جر. تقول في: جَلَسَ زيدٌ جُلوساً حسناً: جُلِسَ جلوسٌ حَسَنٌ. وفي: قامَ زيد في هذا المكان: قِيمَ في هذا المكان. ولا يجوز: جُلِسَ جُلوسٌ، لأنه لا فائدة في ذكر جلوس، لأن (جَلَس)، يدل على (جُلوسٍ). والكلام مبني على الفائدة. فإن قلت: جُلِسَ الجلوسُ الذي تعلم، أو: جُلِسَ جُلوسٌ حَسَنٌ، جاز، لأنك، لما وصفته، فقد أفدت بذكر الوصف ما لم يكن الفعل دليلا عليه. [فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [3] قراءة أهل مكة[4] (نُزِلَ) على صيغة: (ضُرِبَ). وارتفع الملائكة بـ(نُزِلَ)، وقد

(١) ٤٩: سورة الحجرات ١٤. (٢) ١٢: سورة يوسف ٣٠.

(٣) ٢٥: سورة الفرقان ٢٥.

(٤) بل قرأها: (الخفاف، وعبد الوهاب) كلاهما عن أبي عمرو. المحتسب ٢: ١٢١، وتفسير القرطبي ١٣: ٢٤،

زعمت أنه لا يجوز: جُلِسَ زيدٌ. [قلت]: هذا محمول على حذف مضاف. وتقديره: ونُزِلَ نُزولُ الملائكةِ، فحذف، كما قال الله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (١). [وكما قال الأعشى].

٨٤- ألمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أرمَدا ... وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا(٢)

فانتصاب قوله: ليلة أرمدا، على تقدير: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة، فحذف (اغتماضا)، كحذف نزول، وأقام ليلة مقامه. فليس انتصاب (ليلة) على الظرف، بـ(تغتمض)، وإنما هو على ما قلنا.

[فإن قلت]: فما وجه قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝﴾ (٣) فـ(يُسبَّح): فعل ما لم يسم فاعله. فما الذي قام مقام الفاعل ها هنا، وبماذا يرتفع رجال؟.

[قلت]: قوله: يُسبَّحُ، لما ذكر دل على (يُسَبِّحُهُ) [٣٩/أ] فكأنه لما قال: يُسبَّحُ له فيها بالغدو، والآصال، قيل: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقيل: رجال. فاضمر، لجري ذكره، أعني ذكر التسبيح. [قال الشاعر]:

٨٥- لِيُبْكَ يَزيدَ ضَارعٌ لِخُصُومةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائحُ(٤)

كأنه، لما قال: لِيُبْكَ يزيدُ، قيل: مَنْ يبكيه؟ فقال: ضارع لخصومة. أي: يبكيه ضارع لخصومة، لأنه كان يدفع في الخصومات، ويحمي أصحابها، فأمر هذا الشاعر بموته أن يبكيه الخصوم، إذ لا أحد يحميهم. ثم قال: ومختبط. أي: وليبكه مختبط. أي: سائل للعطايا. وقوله: مما تطيح الطوائح، أي: مما تطيح المطيحات كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ (٥) أي: الملقحات. فجاء هذا بحذف الزوائد، كما جاء (مَسعودٌ)، ويراد به: مُسْعَدٌ، فهو من: أسْعَدَ. ولا يكون: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾ (٦) دليلا على أن سَعَدَ: متعدٍ، لأنه يجوز أن يكون (سُعِدُوا): أُسْعِدُوا، فجاء على حذف الزيادة.

= والبحر المحيط ٦: ٤٩٤.

(١) ١٢: سورة يوسف ٨٢.

(٢) البيت من الطويل، في ديوانه ١٣٥، وعجزه فيه:

.... وعادكَ ما عادَ السليمَ المسهدا

والخصائص ٣: ٣٢٢، وسيرة ابن هشام ٢: ٢٦، وابن يعيش ١٠: ١٠٢، والخزانة ٦: ١٦٣.

(٣) ٢٤: سورة النور ٣٦.

(٤) البيت من الطويل، للبيد، في ديوانه ٢٢٣، وللحارث بن نهيك، في الكتاب ١: ٢٢٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والتحصيل ٢٢١، والخصائص ٢: ٢: ٣٥٣، وابن يعيش ١: ٨٠، ولنهشل بن حري في الخزانة ١: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٠، كما نسب لمزرد أخي الشماخ، وللحارث بن ضرار النهشلي، وهو بهذه النسب المختلفة، وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٢٨٢، والجمل ١: ٥٣٧، والمغني ٢: ٦٢٠، وشفاء العليل ١: ٤١٥، والتاج (طوح) ٦: ٥٩١.

(٥) ١٥: سورة الحجر ٢٢. (٦) ١١: سورة هود ١٠٨.

[قال أبو الفتح]: فإن اتصل به حرف جر، أو ظرف، أو مصدر، جاز أن تُقيم كل واحد منها على انفراده، مقام الفاعل. تقول: سرتُ بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا. إنما قال ذلك، لأن الفعل يدل على ثلاثة أشياء: يدل على المصدر، من جهة اللفظ، ويدل على الزمان، من جهة الصيغة، ويدل على المكان من جهة المعنى. ولما كان كذلك اشترك المصدر، وظرفا الزمان، والمكان في قيام كل واحد منهما مقام الفاعل. والجار، والمجرور بمنزلة الظرف، لأن الظرف أيضا في الحقيقة، جار ومجرور. وإنما قال: سيراً شديدا، ولم يقل: سيراً، لأنه، لو قيل: سِيرَ سَيْرٌ، لم يكن في ذكر سَيْرٍ فائدة لم تحصل بقولك: سِيرَ. قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [١] فقيده بواحدة، لِمَا ذكرنا، وهم مما يبنون الكلام على الفائدة. ولهذا المعنى، لم يُجيزوا: إن الذاهبةَ جاريتُهُ صاحبُها، لأنه لم تكن في ذكرك (صاحبُها) مفيدا لشيء لم تكن تفيده بقولك: إن الذاهبة جاريته. فأما قوله: ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ [٢] فإنما جاء قوله: (اثنتين) ليفيد العدد، مجردا، من الصِّغَر، والكِبَرَ، لأنه، لو قال: فإن كانتا، احتمل أن يكون من أحد القبيلين، فجاء (اثنتين)، دفعا، للمُحتَمَل:

وزعم [٣٩/ب] الأخفش أن التقدير: فإن كان من ترث اثنتين، فأضمر (مَنْ)، على معناه، دون لفظه. كما قال: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [٣] فجاء (تعمل) على المعنى.

[قال أبو الفتح]: فإن كان هناك مفعول به صحيح، لم يقم مقام الفاعل غيره. تقول: ضربتُ زيداً يومَ الجمعة ضرباً شديداً. لا يجوز أن تُقيم مقام الفاعل، غير زيد، لأنه المفعول الصحيح. قال الله تعالى: ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ ﴾ [٤]. فرفع (رزقه)، لأنه مفعول صحيح. ولم يقرأ بالنصب فيما علمناه.

[قال أبو الفتح]: المُشبَّه بالفاعل في اللفظ، على ضربين: اسم كان، وخبر إن. [قلت]: وإنما كان مُشبهاً بالفاعل، لأن (كان) و(أخواتها) أسندت إلى هذه الأسماء، نحو: كان زيد قائماً، وأصبح زيد مسروراً، وليس محمد خارجاً. فهذه الكلمات، وإن خالفن سائر الأفعال، فإنهن أفعال. فجاز أن يكون ما بعدهن فاعلا لها، على خلاف فاعل سائر الأفعال. فقولك: كان زيد قائما، يشبه قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، من حيث اللفظ، وإن اختلفا من جهة المعنى. وأما خبر (إنّ) فسيأتي ذكره.

باب كان وأخواتها [٥]

وهي: كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وما دام، وما زال، وما انفك، وما

---

(١) ٦٩: سورة الحاقة ١٣. (٢) ٤: سورة النساء ١٧٦.

(٣) ٣٣: سورة الأحزاب ٣١. (٤) ٦٥: سورة الطلاق ٧.

(٥) عنوان هذا الباب في الكتاب ١: ٤٥: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول، واسم الفاعل، والمفعول، فيه لشيء واحد). ويعني بالفاعل، والمفعول: الاسم، والخبر. وينظر: الكتاب هامش (٢/هارون) ١: ٤٥.

فتئ، وما برح، وليس، وما تصرف منهن.

[قلـــت]: اختلف الناس، في هذه الكلمات. هل هي أفعال، أم حروف؟. ولا خلاف، عند البصريين، في أحد عشر منها، أنها أفعال. وإنما اختلفوا في (ليس)(١). أعني البصريين. فأما غيرهم، فقد خالفهم. فزعم أن هذه الكلمات لسن بأفعال على الحقيقة(٢)، لأن الفعل ما دل على الحدث، والزمان [كليهما]. و(كان) الناقصة، إنما تدل على الزمان المجرد، فحسب. فلا يكون فعلا. قال: ولا يلـــزم تصرفه، لأنه مشبه بالفعل. ونحن نقول: هذه أفعال كلها على الحقيقة. والدليل على ذلك: أنها يتصل بها الضمير، كما يتصل بسائر الأفعال. تقول: كُنتُ، وكُنتَ، وكُنتِ، كما تقول: ضَـــرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ. قال [٤٠/أ] سيبويه(٣): وتقول: كنته، وكناهم، وكانني، وكانونا. كما تقول: ضرَبني، وضربتُه، وضربتُهم، وضربناهم، وضربونا، وأنشد [قول الشاعر]:

٨٦- فَـــإنْ لا يَكُـــنها، أو تَكُـــنْهُ، فَإنَّـــهُ أخُـــوهَا غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بلِــــبَانِهَا(٤)

فهذا دليل على أنها أفعال، والتصرف أيضا كذلك، يدل على كونها أفعالا. فأما دلالتها على الـــزمان المجرد، فإن الخبر صار كالعوض عن الحدث المسلوب عنها: فقولك كان زيد قائما، إنما ذكر قائما، ها هنا، لأنه، لما قيل: كان زيد، لم يكن الكلام تاما، لأنك ذكرت اسما مع كلمة دلت علـــى الزمان المجرد، فذكرت (قائما)، ليصير عوضا عن ذلك. أعني عن الحدث. هذا هو مذهب صـــاحب اللمـــع، وأبي علي، وكان غيرهما يزعم أنك إذا قلت: كان زيد قائما، دل (كان) على اســـتحقاق زيد بالإخبار عنه بالقيام، فيما مضى، فدل (كان) على الاستحقاق، والزمان، فصار كسائر الأفعال. وقول أبي الفتح، أظهر في هذا، لما ذكرنا. وزعم الفراء(٥) إنك إذا قلت: كان زيد قائما، انتصب (قائما) على الحال، وهو غلط منه، لأنا نقول: كان زيد القائم، فتنصبه على الحال. والحال، لا يكون معرفة. فثبت بطلان ما قال. وتقول: زيد كان عمرو إياه، فتنصب (إياه)، لأنه

---

(١) المغني ١: ٢٩٣، وفيه: (وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات، وابن شقير، وجماعة). غير أني وجدت في: أصول ابن السراج ١: ٩٣، ما نصه: (فأما ليس فالدليل على أنها فعل، قولك: لست، ولستما، ولسنا،...)، وفي: جمل الزجاجي ١: ٣٧٨: (فإن فيها (أي: في ليس) خلافا، فمذهب الفارسي، ومن أخذ بمذهبه، أنها: حرف).

(٢) الأصول ١: ٩٢، وفيه: (فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى، وزمان،.... وهي تدل على: الزمان فقط). وفي المسائل المشكلة ١١٦ ما نصه: (وإنما حكم لهذه الحروف بأنها أفعال مع تعريها من الدلالة على الحدث لغلبة خواص الأفعال عليها، فجعل الحكم فيها للأغلب، ولو لا ذلك لم يحكم لها بالفعلية).

(٣) الكتاب ١: ٤٦.

(٤) البيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي، في ديوانه ١٢٨، والكتاب ١: ٤٦، والتحصيل ٧٠، وابن يعيش ٣: ١٠٧، واللسان (لبن) ١٣: ٣٤٧، والخزانة ٣٢٧، ٣٣١.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٩٨، والإنصاف ٢: ٨٢٣، والجمل ١: ٤٠٧، وشواهد التوضيح ٨٠.

(٥) الإنصاف (مسألة ١١٩) ٢: ٨٢١، وهذا هو مذهب الكوفيين في إعراب المنصوب بعد (كان)، وثاني مفعولي (ظن).

خبر كان. والمضمر، لا يكون حالا. فثبت أن قولك: كان زيد قائما، إنما هو بمنزلة قولك: ضرب زيد عمرا. فالاسم مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول، لَمَّا جاء بعد الفعل، والفاعل، كمجيء المفعول بعدهما.

وأما (ليس): فإن سيبويه[١]، وأصحابه، زعموا أنه فعل. وأبو علي، خالفهم، فزعم: أنه حرف[٢]. وقال: لأنه لا يتصرف، وليس في الأفعال، ما هو على صيغته، وأنه لا يدل على ما يدل عليه الأفعال. وإنما (ليس): لنفي الحال، بمنزلة (ما) لا فرق بينهما. قال: ولا يدل قولك: لستُ، ولَسنا، ولستَ، على أنه فعل، لأنه مشبه بالفعل[٣].

نقول: إن (ليس): فعل، وأصله: ليس، على وزن: عَلِمَ، وصَيِدَ، من حيث إن آخره مفتوح، ولكنه، لما لم يتصرف ألزم عينه الإسكان، ليدل [٤٠/ب]: ذلك على جموده، وكونه غير متصرف. ولو كان متصرفا، لقيل: لاس، كما قيل في: هيب: هاب. ولأنك، تقول: لستُ، ولستُم، وليسوا. ولو كانت بمنزلة ما لم يتصل بها هذه المضمرات على حد ما يتصل بالأفعال. ولأن: ليس، بمنزلة: كان، في جواز تقديم الخبر عليه. كما لا تقول: قائما ما زيد. فثبت بهذا أنه فعل. وإن منعتَ من تقدم الخبر عليه، حاججناك[٤]، بمثل ما حاججتَ به غيرك، فنقول لك: الدليل على جواز تقديم خبر ليس، قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٥]. ففي ليس ضمير العذاب، مرتفعا، بكونه اسما له. وقوله: (مَصْرُوفًا)، خبر. ويوم يأتيهم: منصوب بمصروف، وقدمه على ليس: فجاز تقديم الخبر عليه، لما جاز تقديم معموله عليه، لأن معمول الخبر، يقع حيث يجوز وقوع الخبر. ألا ترى أنك حاججت غيرك، بجواز تقديم خبر المبتدأ بقول [الشاعر] وهو مطلع القصيدة:

٨٧- كِلاَ يَوْمَيْ طُوالَةَ، وَصْلُ أرْوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[٦]

فـ(وصل أروى): مبتدأ. و(ظَنون): خبره. و(كلا يومَيْ): ظرف لـ (ظَنون) وقدمه على (وصل أروى). كما أن (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ظرف معمول لمصروف، مقدم على (ليس). فليس لك أن تقول: إن (يَوْمَ يأتِيهِمْ) ظرف، فتكتفي بالمعنى، كقولهم: أكل يوم لك ثوب [لأن]: كلا ظرف أيضا، ومع ذلك حاججت به غيرك، فنحن أيضا نحاجك بهذا، على أنك قد كررتَ هذه المسألة.

---

(١) الكتاب ١: ٤٦، وفيه: (فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك (أي: التصرف)، لأنها وضعت موضعا واحدا، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر).

(٢) ابن عقيل ١: ٢٦٢.

(٣) المقتصد ١: ٤٠٧- ٤٠٩، ففيه نقل عبد القاهر الجرجاني بحمل رأي أبي علي في: (ليس).

(٤) الخطاب لأبي علي.

(٥) ١١: سورة هود ٨.

(٦) البيت من الوافر، للشماخ، في: ديوانه ٣١٩، والمقتصد ١: ٣٠٢، والإنصاف ١: ٦٧، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٥٧، واللسان (طول) ١١: ٤١٥.

طوالة: اسم بئر. ظنون: القليلة الماء. كنى بطوالة، ومائها القليل عن: وصل أروى الضعيف.

أعني: إعمال المعنى في الظرف، تقدمَ الظرف، أو تأخرَ، في غير موضع من كتبك، حتى بلغ الأمر منك، رحمك الله، إلى أنك قلت في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ ﴾[1]: أن ما قبل (إلا) وهو: اتبعك، يعمل في: (بادي الرأي)، لأنه ظرف، ولو كان غير ذلك، من سائر الأسماء، لم يجز، ثم ناقضت هذا، فوصلت إلى موضع آخر، ولم تُجزْ إعمال ما قبل (إلا) فيما بعده، وإن كان ظرفا. والحرب قد تكون سجالا[2]، فلا كُلُّ ذاك على أبي إسحاق، فربما يكون عليك. وإذا حاججتَ غيرَك [٤٤/أ] بـــ(كلا يومي طوالة) حاجك مِنْ بعدِك، غيرُك، بقوله تعالى: (ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ). فكيف تزعم أن: (ليس): حرف، وحين كان يُقرأ عليك الكتاب، أو كنت تقرؤه، فبلغت إلى قوله: (وتقول: زيداً لستُ مثلَه). أمرت غيرك الحاق قولك بالحاشية: هذا يدل على أنَّ (ليس): فعل[3]، لأنه صار كقولك: زيداً ضربت أخاه! فثبت أنَّ (ليس): فعل يدل على نفي الحال، وألزمَ عينه الإسكان.

[فإن قلت]: فإذا كان لنفي الحال، فالحال، إنما يدل عليه قولك: يَفْعَلُ، فلم عبر عن الحال، بلفظ الماضي؟. [قلت]: إن لفظ الماضي، أخف من (يَفْعَلُ). وهذا فعل لا تجيء منه إلا هذه الصيغة، لأنه لا يدل إلا على الحال. فاختاروا من الأفعال أخف الصيغ، لأنه لا يشتبه، ولا يلتبس بشيء. فقولنا، ليس: فعل. ولا يكون حرفا. وإن لم يكن متصرفا، فهو بمنزلة: عسى، لأن عسى: فعل، ولا يتصرف، فكذا هذا. ومعنى قوله: مما يكون فيه دلالة، على الزمان، يعني به: عسى، وكاد، وكَرِبَ، وأوشك، ونِعْمَ، وبئس. لأن هذه أفعال تدل على الزمان، وتدخل على المبتدأ، والخبر، سوى: نعم، وبئس، إلا أنها تلزم طريقة واحدة. ولعسى، وكاد، وأخواته، باب سيذكر فيه. ثم ذكر من بعد ذلك، أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة اسم كان، والنكرةَ خبره. كقولك: كان زيد قائما. وإذا اجتمع معرفتان، قال: فأنت مخير، إن شئت قلت: كان زيد أخاك، وإن شئت قلت: كان أخوك زيدا. والحقيقة في هذا، أن اسم كان في الأصل، مبتدأ، وإنما يبتدأ باسم، كان المتكلم في معرفته، والمخاطَب سيين، وإنما يذكر المبتدأ، ليبنى عليه الخبر الذي يستفيده المخاطَب من المتكلم. فالإخبار عن المبتدأ، إنما يكون بشيء لم يعرفه المخاطَب، والمتكلم يعرفه. فأنت إذا قلت: زيد أخوك. إن ذكرته لمن يعرف زيدا، ولا يعرف أنه أخوه، فلا بد، وأن تقول: زيد أخوك. وإن عرف الأخ، ولم يعرف أن اسمه زيد، قلت: أخوك زيد. فالكلام يعقد للفائدة. [٤١/ب]: فذكر الخبر، إنما يكون ليستفيد المخاطب. فإذا لم يستفد المخاطب، لم يجز. ولهذا المعنى، قالوا، لو قلت: أحق الناس بمال أبيه ابنُه، أو أحق الناس بمال ابنِه أبوه، لم يجز هاتان المسألتان، لأنك، بذكرك ابنه في الأولى، وبذكرك أباه في الثانية، لم تفد شيئا، لم يتضمنه

---

(١) ١١: سورة هود ٢٧.

(٢) السجل: الدلو. والمساجلة أن يستقي ساقيان، فيخرج كل واحد منهما في سجله مثل ما يخرج الآخر، فأيهما نكل فقد غلب. فضربته العرب مثلا للمفاخرة، ومنه: (الحرب سجال) اللسان (سجل) ١١: ٣٢٦.

(٣) المقتصد ١: ٤٠٧، ٤٠٨.

قولك: أحق الناس بمال أبيه دل على الابن. وقولك: بمال ابنه دل على الأب. فقول من قال في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝﴾[1] إن الهاء من (أنها) تعود إلى الذكرى، من قوله: ﴿أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝﴾[2] والتقدير: إن الذكرى تذكرة، قول فاسد، إذ لم يفد بذكر الخبر على هذا التقدير شيئا. فالخبر للإفادة، كما أن الصفة للإفادة. وإذا كان كذلك [فقول الشاعر]:

٨٨- يَـداكَ، يَـدٌ: إِحْـدَاهُمَا الجُودُ كُلُّهُ ... وَراحَــتُكَ الأُخْــرَى طِعَــانٌ تُغامِــرُهْ[3]

فقــوله: يــداك: مبــتدأ. وقوله: يد، في موضع خبره، وهو مفرد اللفظ، ومعناه: التثنية. والتقديـــر: يداك يدان. وجاز: يداك يدان، لأن قوله: إحداهما: مبتدأ، والجود خبره. والجملة في موضع الوصف، لقوله: يد. فجاز: يداك يد، وإن لم يكن في قوله (يد) وإن أراد به، يدان، فائدة، لأنــه، لما وصفه بالجملة ازداد بذكر الجملة [دلالــ]ــة[4] لم تكن في المبتدأ. فهذا مساغ هذا الباب.

ولا يجــوز أن يكــون اسم كان نكرة، والخبر معرفة، إلا في ضرورة الشعر. وأنشد [قول القطامي]:

٨٩- قفــي قَـبلَ التَفَـرُّقِ، يـا ضُبَـاعا ... وَلا يــكُ مَوْقِــفٌ مِــنكِ الــوَدَاعَا[5]

فموقف: نكرة، وجعله اسم كان. والوداع: معرفة، وجعله خبر كان. قال: وهو ضرورة. وإنما حَسُنَ هذه الضرورة، أعني: جعل اسم كان نكرة، لأن الكلام نفي. وفي باب النفي، يجوز أن يكون الاسم، والخبر، جميعا، نكرتين. تقول: ما كان أحدٌ مثلَك. قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾[6]. فكفوا: نكرة، وهو خبر كان. وأحد: نكرة، وهو اسم كان.

[قــال أبو الفتح]: ويجوز تقديم أخبار كان، وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، تقول: كــان قائما زيد، وقائما كان [٤٢/أ] زيد. وكذلك: ليس قائما زيد، وقائما ليس زيد. [قلت]: هذا الكلام منه مطلق، ولا ينبغي أن يكون على هذا الإطلاق، وذلك، لأن الخبر في هذا الباب، ينقسم ثلاثة أقسام:

[الأول]: أن يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم، وعلى الفعل، وذلك في: كان وصار، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات. لا خلاف عند البصريين في جواز: كان قائما زيد، وقائما كان

---

(١) ٨٠: سورة عبس ١١. (٢) ٨٠: سورة عبس ٤.

(٣) البيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله.

(٤) طمست الكلمة في الأصل سوى (ــة)، والسياق على ما أثبت.

(٥) البيت من الوافر، للقطامي (عمرو بن شييم)، في: ديوانه ٣١، والكتاب ٢: ٢٤٣، والتحصيل ٣٢٤، والمقتضب ٤: ٩٤، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٢٩١، وشفاء العليل ١: ٣١٧، والخزانة ٢: ٣٦٧، ٩: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٣.

وبلا نسبة في: شواهد التوضيح ٨٨، وابن يعيش ٧: ٩١، والجمل ١: ٣٥٤، والمغني ٢: ٤٥٣.

(٦) ١١٢: سورة الإخلاص ٤.

زيد. قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١). فقدم المنصوب على المرفوع. وهو: (حقا). فأما: قائما كان زيد، فالكوفي يأباه، والحجة عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (٢). فـ(تستهزئون) في موضع النصب، خبر (كنتم). وقوله (أبالله) متعلق بـ(تستهزئون). وتقدير الآية: أتستهزئون بالله وآياته ورسوله كنتم. فلما جاز تقديم معمول تستهزئون علي كنتم، دل على جواز تقديم تستهزئون على كنتم، وأوضح منه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ (٣). فأين خبر كنتم، وقدمه عليه وما: صلة زائدة. وفي الأخرى: ﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم ﴾ (٤). وقال في قصة عيسى، عليه السلام: ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ ﴾ (٥) فأينما: خبر كنت، وقد قدمه عليه.

[الثاني]: ما في أوله: (ما) وهو: ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وما دام. يجوز: ما زال قائما زيد. ولا يجوز: قائما ما زال زيد، وإنما لم يجز: قائما ما زال زيد، لأن (ما): حرف نفي، وزال: نفي، فدخل النفي على النفي، فصار إثباتا. وإذا كان (ما) نفيا، لم يجز فيه تقديم ما في حيزه عليه. ألا ترى أنه لا يجوز: زيدا ما ضربتُ. على تقدير: ما ضربت زيدا، لأن النفي كالاستفهام. فكما لا يتقدم ما في حيز الاستفهام عليه، فكذا في النفي. فقولك: ما زال زيد قائما، وما انفك أخوك سائرا، وما فتئ، وما برح، كل هذا نفي دخل على النفي، فصار إثباتا. والدليل على صحة ذلك، أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائما. ولو كان معنى ما: الذي، هو النفي، باقيا، لجاز: ما زال زيد إلا قائما، كما جاء ما زيد إلا قائم. [وعليه](٦) فقد أنشد [ذو الرمة]:

٩٠- حَـراجيجُ مَـا تَـنفَكُّ إلاّ مُـناخَةً ... علـى الخَـسْفِ، أو نَرْمي بها بلداً قفرا(٧)

فقوله: ما تنفك، أي: ما تنفك الحراجيج. فاسمها مضمر. ومناخة: خبرها. فأدخل (إلا) على الخبر. وقد زعمتَ(٨): أنه لا يجوز [قلت: إن] أبا علي ذكر أن قوله: تنفك في البيت، معناه: تنفصل(٩). يقال: انفك، ينفك: إذا انفصل. أي: ما تنفصل من موضع إلى موضع. وليس هو الانفكاك الذي هو الزوال. قال(١٠): ويجوز أن يكون (على الخسف). الخبر. أي: ما تنفك على

---

(١) ٣٠: سورة الروم ٤٧.
(٢) ٩: سورة التوبة ٦٥.
(٣) ٥٧: سورة الحديد ٤.
(٤) ٥٨: سورة المجادلة ٧.
(٥) ١٩: سورة مريم ٣١.
(٦) الأصل غير واضح.
(٧) البيت من الطويل، لذي الرمة. في: ديوانه ١٧٣، والكتاب ٣: ٤٨، والتحصيل ٣٩٦، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٨١، وابن يعيش ٧: ١٠٦، وشفاء العليل ١: ٣١٨، وهمع الهوامع ٢: ٩٧، ٣: ٢٧٤.
وبلا نسبة في: الجمل ١: ٣٩٨، والإنصاف ١: ١٥٦، والمغني ١: ٧٣، وشرح نهج البلاغة ٧: ٢٦٣، وتفسير القرطبي ٢٠: ١٤١، والخزانة ٩: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥.
(٨) المخاطب هو: الكوفي.
(٩) معاني القرآن- للفراء ٣: ٢٨١، وفيه: (فلم يدخل فيها أي: في (تنفك) إلا (إلا) وهو ينوي بها التمام، وخلاف يزال)، وهذا قول صراح بتمام تنفك.
(١٠) أي: أبو علي. ينظر: الخزانة ٥: ٢٥٣.

الخسف. فإذا احتمل الوجهين، لم يكن لرد الأصمعي[١]، وتغليطه ذا الرمة وجه[٢]. وأما: ما دام زيـــد قائما، فالأصل فيه، إذا قلت: اجلس ما دام زيد جالسا، أن تقول: إن تقديره: اجلس مدة دوام جلوس زيد. فما دام: مصدرية، موضوع موضع دوام. وحذف المضاف منه، وهو: المدة. والمصدر لا يتقدم عليه معموله بتة. لا يجوز في: سرني قيامُك يومَ الجمعة، أن تقول: سرني يومَ الجمعة قيامُك، إذا علقت الظرف بالقيام.

[الـــثالث]: هو: ليس: تقول: ليس زيد قائما، وليس قائما زيد. فعلى مذهب من قال: إن لـــيس فعل[٣]، يجوز: قائما ليس زيد. وعلى مذهب من قال: إن (ليس) حرف، لا يجوز تقدم الخبر عليه. وقد ذكرنا بطلان ذلك، بالآية التي لا يمكن الانفصال عنها، ولو أمكنني أن أسقيك دفعة واحدة، ما هو حاضري، لسقيتك، والله الموفق للصواب.

[قال أبو الفتح]: وتكون (كان) دالة على الحدث، فتستغني عن الخبر المنصوب. تقول: كان زيـــد، أي: قد حدث، ووقع. كما تقول: أنا، مذ كنتُ، صديقكَ، أي: أنا صديقُك، مذ كنت، وخلقت[٤]. [قال الشاعر]:

٩١- إذا كَـــانَ الـــشتَاءُ، فَأدْفـــئوني ... فـــإنَّ الـــشَيْخَ يهْدِمُـــهُ الـــشتَاءُ[٥]

أي إذا حدث الشتاء، ووقع.

[قلت]: اعلم أن (كان) على أربعة أقسام:

[الأول]: أن تكون ناقصة. وها سبق الباب. تقول: كان زيد قائما.

[الثاني]: أن تكون تامة، فتكون مكتفية بالاسم، دون الخبر، كقولك: قد كان زيد. قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٦]. أي: وإن وقع ذو عسرة ومنه [٤٢/أ] قراءة من قرأ ﴿إِلَّا أَن

---

(١) هو: عبد الملك بن قريب بن أصمع، الباهلي (ت ٢١٦هـــ). كان صاحب: النحو، واللغة، والغريب، والأخبار، روى عن: أبي عمرو بن العلاء، وقرة بن خالد، ونافع بن أبي نعيم. روى عنه: ابن أخيه، وأبو عبيد بن القاسم، والسجستاني، والرياشي، واليزيدي. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٦٧- ١٧٤، ونزهة الألباء ٩٠- ١٠١.

(٢) خطأ: الأصمعي، وأبو عمرو بن العلاء، والجرمي، ذا الرمة في هذا البيت، لأنه أدخل حرف الاستثناء (إلا) على خبر (تنفك)، وقال الأصمعي، والمازني، وابن جني: ولا يستقيم له إلا أن يجعل (إلا) زائدة. وروي أن ذا الرمة لما نبه إلى ذلك فطن، فقال: إنما قلت: إلا مناخة، أي شخصا. التحصيل ٣٩٦، والإنصاف ١: ١٥٧ (هـــ)، وابن يعيش ٧: ١٠٧.

(٣) الإنصاف (مسألة ١٨) ١: ١٦٠، وهذه مسألة خلافية، على ما فيها من آراء في: فعلية ليس، أو حرفيتها، فالكوفيون لم يجيزوا تقديم خبرها عليها، والبصريون أجازوه. وينظر: ابن عقيل ١: ٢٦٣.

(٤) الكتاب ١: ٤٦ وفيه: (وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه. تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر).

(٥) البيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري، في: حماسة البحتري ٣٢٢، وأمالي المرتضى ١: ٢٥٥، وبلا نسبة في: اللمع في العربية ٩٩، وشرح شذور الذهب ٣٥٤، واللسان (كون) ١٣: ٣٦٥.

(٦) ٢: سورة البقرة ٢٨٠.

تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ (١). أي: تحدث، وتقع. فأما قول أبي الفتح، بعد هذا الفصل: وقد يضمر فيها اسمها، وهو ضمير الشأن، والقصة، والحديث، فتقع الجمل بعدها أخبارا عنها، تقول: كان زيد قائم، أي: كان الحديث، والشأن: زيد قائم. فهذا ليس بقسم على حياله، وإنما هو داخل في القسم الأول. أعني في الناقصة، لأنه يحتاج إلى الاسم، والخبر. ثم اعلم، بعد ذلك، أن قول النحويين: هو: ضمير الشأن، والحديث، يعنون به ضميرا تذكره العرب، لتفخيم الأمر، وتعظيم الشأن، كي يستمعه المخاطب، فيتشوف إلى ما بعده. وذلك يقع في المبتدأ، والخبر، ويقع، بعد العوامل الداخلة على المبتدأ، والخبر. ولهذا الضمير شرائط:

[الأولى]: أن يكون غير عائد إلى مذكور.

[الثانية]: أن لا يجوز إظهاره بتة.

[الثالثة]: أنه لا يجوز أن يعطف عليه، أو يبدل منه، أو يؤكد.

[الرابعة]: أن يفسر بجملة، إما من مبتدأ، وخبر، وإما من فعل، وفاعل.

[الخامسة]: أنه لا يجوز أن يقدم عليه هذه الجملة.

[السادسة]: أن لا يكون في هذه الجملة، عائد يعود إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن. فافهم هذه الشرائط الست، فإنا قد فهمناها من فحوى كلامه(٢)، ولا أعلم من نص عليها. فمما جاء من ذلك في كتاب الله، عز، وجل، في أوضح التأويلين: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾ (٣). أي: قل: الأمر، والشأن: الله أحد. وقال: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤). أي: فإذا القصة: أبصار الذين كفروا شاخصة فهي مبتدأ، وأبصار الذين كفروا: مبتدأ [ثان]. وشاخصة: خبر مقدم.

والجملة: تفسير هي. وهذا الضمير، إذا كان مذكرا، فهو: ضمير الأمر، والشأن: وإذا كان مؤنثا، فهو: ضمير القصة.

وقال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً ﴾ (٥). فيمن قرأ بالتاء(٦). تقديره: أو لم تكن القصة. فاسم كان مضمر. وأن يعلمه: مبتدأ. وآية: خبره. والجملة: خبر كان، وهي تفسير القصة. وأنكر أبو علي، أن تكون آية: اسم تكن. وأن يعلمه: خبره، لأن ذلك يكون في ضرورة الشعر [كقول الشاعر]:

٩٢- .... وَلا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا(٧)

---

(١) ٤: سورة النساء ٢٩، وهي قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر. وقرأها بالنصب، خبرا لكان: حمزة، والكسائي، وعاصم. السبعة ٢٣١، وحجة القراءات ١٩٩، وتفسير القرطبي ٥: ١٥١، ومجمع البيان ٣: ٣٦، والنشر ٢: ٢٤٩.

(٢) يعني: أبا علي.

(٣) ١١٢: سورة الإخلاص ١.

(٤) ٢١: سورة الأنبياء ٩٧.

(٥) ٢٦: سورة الشعراء ١٩٧.

(٦) ورفع (آية): ابن عامر، والجحدري، وبنصب (آية) قرأ: ابن عباس. السبعة ٤٧٣، وحجة القراءات ٥٢١، والبحر المحيط ٧: ٤١.

(٧) عجز بيت من الوافر، سبق ذكره رقم (٨٩).

[٤٣/ب] وكلام الله، لا يحمل على الضرورة. والكلام في هذا طويل. أعني في هذه الآية. وهو أيضا، من جملة الأشياء المأخوذة، على أبي إسحاق. ولا يتجه أخذه عليه، لأن آيةً، وإن كان نكرة، فقد تخصص بقوله: (لهم). إذ كان (لهم): صفة للآية. والنكرة الموصوفة، بمنزلة المعرفة. ومما جاء من ذلك أيضا، في الشعر، [قول الشاعر]:

٩٣- إذا مِـــتُّ، كانَ النّاسُ: نِصفَانِ: شامِتٌ وآخــر: مُـــثنٍ بالــذي كُــنتُ أصنَعُ[١]

ففـــي كـــان ضمير الشأن مرفوع به. والناس: مبتدأ. ونصفان: خبره. والجملة خبر كان، تفسير للأمر، والشأن. [ومنه قول الآخر]:

٩٤- هــيَ الــشِّفاءُ لدائي، لَوْ ظَفِرْتُ بِها وَلــيسَ مِــنها شِــفاءُ الــدّاءِ مَــبْذُولُ[٢]

ففي: ليس، ضمير الشأن. وشفاء الداء: مبتدأ. ومبذول: خبره. والجملة: تفسير الأمر، والشأن. وقال تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ[٣] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[٤]. ففي كاد ضمير الأمر، والشأن. وتزيغ قلوب فريق منهم: جملة فعلية، في موضع خبر كاد، تفسير للأمر، والشأن. وزعم المبرد[٥]: أن قوله: قلوب فريق منهم: مرتفع بكاد، وتزيغ: خبره، فهو مقدم مؤخر. ولو كان، كما زعم، لكان: كادت، كما جاءت تزيغ. وإن قال: فقد قرئ: يزيغ، فإن فاعله بعده، لا يلتبس. وهذا يلتبس. ومثل الآية [قول الشاعر]:

٩٥- فَأصــبَحُوا، والــنَّوى عالي مُعرَّسِهِمْ وَلَــيسَ كــلُّ الــنَّوَى، يُلْقي المَساكِينُ[٦]

أي: ليس الأمر، والشأن يلقي المساكين كل النوى. وعلى هذا [قول الآخر]:

٩٦- .... لَــيْسَ يُحــيكُ المَــلامُ في هِمَــمِ[٧]

أي: ليس الأمر، والشأن يحيك الملام. فالملام: مرتفع بيحيك. فهذا في باب المبتدأ، وكان. فأما في باب: إنّ، فقد قال عز، وجل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٨]. أي: إن الأمر، والشأن.

---

(١) البيت من الطويل، للعجير السلولي في: الأغاني ١٣: ٥٨، وفيه: نصفين، بدل: نصفان، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه، والتحصيل ٩٠، وبلا نسبة في: الكتاب ١: ٧١، وابن يعيش ١: ٧٧.

(٢) البيت من الطويل، لهشام بن عقبة، أخي ذي الرمة، في: الكتاب ١: ٧١، ١٤٧، والتحصيل ٩٠. وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ١٠١، وابن يعيش ٣: ١١٦.

(٣) قرأ: حمزة، وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء. وقرأ بالتاء: الكسائي، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وعاصم، وشعبة، وخلف، ويعقوب، وأبو جعفر. السبعة ٣١٩، وحجة القراءات ٣٢٥، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ٤٤، والتيسير ١٢٠، وتفسير التبيان ٥: ٣١٣، والكشف- للقيسي ١: ٥١٠، ومجمع البيان ٥: ٧٨، والبحر المحيط ٥: ١٠٩، والنشر ٢: ٢٨١، وإتحاف الفضلاء ٢٤٥، وغيث النفع ١٥٣.

(٤) ٩: سورة التوبة ١١٧.

(٥) في المقتضب ٣: ٧٥، وفيه: (فلا تذكر خبرها إلا فعلا، لأنها لمقاربة الفعل في ذاته).

(٦) البيت من البسيط. لحميد بن مالك الأرقط، في: الكتاب ١: ٧٠، ١٤٧، والتحصيل ٩٠، والخزانة ٩: ٢٧٠، وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ١٠٠، وابن يعيش ٧: ١٤٠، وابن عقيل ١: ٢٨٤.

(٧) البيت من الخفيف، لم أهتد إلى قائله.

(٨) ٢٠: سورة طه ٧٤.

وقال: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (1). أي: إن القصة. وقال: ﴿ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ﴾ (2). أي: إن القصة. وقد جاء حذف هذا الضمير في باب إن [في قول الشاعر]:

٩٧- إنَّ مَــنْ لامَ في بـني بـنْت [٤٤/أ] (م) حَـسَّانَ أَلُـمْهُ، وأَعْـصِهِ في الخُطُوبِ(3)

أي: إنه من لام. ولا يجوز أن تنصب مَنْ بــ(إنّ)، لأنه جزم الجواب، وهو: ألمه. ولا يعمل في الشرط، ما قبله.

وفي باب: ظننت، قد جاء [قول الشاعر]:

٩٨- أَكْنيه حـينَ أُناديـه، لأُكْـرِمَهُ وَلا أُلَقِّـبُهُ. والـسَّوْءةُ اللقَــبُ

كَـذاكَ أُدِّبْـتُ، حـتى صـارَ مِنْ خلقي أنّـي وَجَـدتُ مـلاكُ الشّيمةِ: الأدبُ(4)

أي: إني وجدتُه. أي: إني وجدت الأمر، والشأن فملاك الشيمة: مبتدأ. والأدب: خبره. والجملة تفسير الأمر، والشأن المحذوف في وجدت.

[فـإن قلـت]: فهل حذفُ هذا الضمير جائز في حال السعة، والاختيار، أم يختص ذلك بضرورة الشعر؟

[قلت]: زعمَ(5) أنه يختص بضرورة الشعر، دون حال السعة، والاختيار. والعلة فيه: أن باب (إنّ) مشبه بالفعل، في نصب ما بعده، ورفعه، وليس بفعل على الحقيقة، فلا يتصرف فيه. بحذف المشبه بالمفعول، لضعفه. كذا قال [الخليل](6). فحذف الخبر قد جاء، أعني خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (7) و﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ (8). وفيما روي أن المهاجرين قالوا للنبي، عليه السلام، إن الأنصار قد فضلونا، وآوَوْنا، وفعلوا وفعلوا. فقال النبي عليه السلام: (أو لستم تعرفون ذلك؟! فقالوا: بلى، يا رسول الله. قال: فإن ذلك)(9). ولم

---

(١) ٢٢: سورة الحج ٤٦. (٢) ٣١: سورة لقمان ١٦.

(٣) البيت من الخفيف، للأعشى، في ديوانه ٣٣٥، وصدره فيه:

من يلمني على ابنة... ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

والكتاب ٣: ٧٢، والتحصيل ٤٠٨، والإنصاف ١: ١٨٠، والخزانة ٥: ٤٥٠، ٤٢١، ٩: ٧٥، ١٣٩، ١٠: ٤٣٠، ٤٤٨، ٤٥٠، ١١: ٢٣٠.

وبلا نسبة في: الجمل ١: ٤٢٧، ٤٤٢، ٤٧٠، وابن يعيش ٣: ١١٥، والمغني ٢: ٦٠٥.

(٤) البيتان من البسيط عزاهما أبو تمام في حماسته لبعض الفزاريين. ديوان الحماسة ٢: ١٨، وجاءت الرواية بنصب القافية، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه، وهو بهذه النسبة في الخزانة ٩: ١٣٩.

وبلا نسبة في: الجمل ١: ٣١٤، وابن عقيل ١: ٤٣٧، وهمع الهوامع ٢: ٢٢٩.

(٥) أي: سيبويه، الكتاب: ٦٩، ٧٠، ٣: ١٣٤.

(٦) الكتاب ٢: ١٣١ وفيه: (زعم الخليل... أنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان).

(٧) ٢٢: سورة الحج ٢٥. (٨) ٤١: سورة فصلت ٤١.

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ١: ٧٧.

يقل: كذلك. فإذا جاز حذف الخبر في حال السعة، فما بال حال الاسم لم يجز حذفه في السعة؟!.

[الجـــواب] ذلك، لأن الخبر يشبه خبر المبتدأ، وقد جاز حذف خبر المبتدأ، لدلالة الكلام علـــيه. فأمـــا حذف الاسم، وإن كان مبتدأ في الأصل، فهو مشبه بالمفعول، وليس بمفعول في الحقـــيقة، فلا يتصرف فيه، لضعفه. وقد جاء حذف الاسم، أعني حذف اسم إنْ، وليس بضمير الشأن. [قال الشاعر]:

٩٩- فَلَـــوْ كُـــنتَ ضَـــبّياً عـــرَفْتَ قرابتي وَلكـــنَّ زنْجـــيٌّ غلـــيظُ المَـــشَافرِ[1]

أي: ولكنك زنجي. [فإن قلت]: فإنك زعمت أن المضمر المجهول[2]، إنما يكون في باب المبتدأ أو العوامل الداخلة عليه، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿ ۞ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا [٤٤/ب] لَهُمۡۚ ﴾[3]: إن الهاء من (أسرها)، كناية عن هذا الضمير. أي: أسر القصة، ثم فسرها بقوله: ﴿ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ ﴾[4]. و(أسر) ليس بعامل داخل على المبتدأ والخبر. [قلت]: نقول في جواب هذا: إن (أسرها)، أي: أسر الإجابة أو المقالة. ويعني بالمقالة: المقول. وإذا احتمل هذا، لم يكن قدحا فيما قلنا. وكيف يكون (أسرها) للمجهول، والهاء مفعول به، وهو فضلة في الكلام. وهذا المجهول معتمد الكلام، فكيف يكون هذا مثله، والمضمر على شريطة التفسير، لم يجئ في كلامهم على هذا الحد، لأنه جاء على وجهين: الأول: أن يفسر بجملة، وهو الذي تقدم ذكره. والآخر: أن يفسر بمفرد، وهو في باب نِعْمَ، نحو: نعم رجلا زيد، أي: نعم الرجل رجلا، فهو فاعل مفسر بمذكور. ونحو قولهم: رُبَّهُ رجلا. فرجلا تفسير للهاء المضمر في رُبَّهُ. فإذن هو ضربان: مفرد مفسر بمفرد، ومفرد مفسر بجملة، وليس فيها جملةٌ تفسيرٌ لمفرد من جملة أخرى. فهذه دعوى لا طائل تحتها. [فإن قلت]: فإن الهاء في قوله: (فَأَسَرَّها) وإن كانت فضلة، فإنه جاز أن يفسر كما جاز تفسير الهاء في: رُبهُ رجلا، والجار، والمجرور أيضا فضلة في الكلام. [الجواب]: هذا لم يمتنع لأجل الفضلة، أو غير الفضلة، وإنما امتنع، لأنه جملة يُدَّعَى فيها أنه تفسيرُ مفردٍ من جملة أخرى.

[قال أبو الفتح]: من أقسام (كان): أن يكون بمعنى: صار. والفرق بين (كان) و(صار) أن

---

(١) البيت من الطويل، نسب للفرزدق، وليس في ديوانه وهو بهذه النسبة في: الكتاب ٢: ١٣٦، والتحصيل ٢٨١، والأغاني ٢١: ٣٣٢، وجاءت روايته فيه:

فلو كنت قيسيا إذن ما حبَستَني ولكنَّ زنجياً غليظاً مَشافرَهُ

وابن يعيش ٨: ٨٢، واللسان (شفر) ٤: ٤١٩، والخزانة ٩: ٢٢٨، ١٠: ٤٤٤، ٤٤٦، والتاج (شفر) ١٢: ٢١٠.

وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ١٨٢، والجمل ١: ٤٢٦، ٤٤٢، وشواهد التوضيح ٢٠٦، والمغني ١: ٢٩١.

(٢) المراد بالمضمر المجهول: ضمير الأمر، والشأن.

(٣) ١٢: وسورة يوسف ٧٧.

(٤) ١٢: سورة يوسف ٧٧.

(كان) لا يوجب التنقل، و(صار) يوجب التنقل. تقول: صار زيد [غنياً][١] ولم يكن قبل ذلك بهذه الصفة. فمما جاء من ذلك، قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٢] أي: من صار الآن في المهد. ولم يريدوا أن يخبروا بشيء كان قد مضى، لأنه ليس بموضع التعجب، إذ كل أحد كان صبياً في المهد، فلا يجوز أن يكون لما مضى. و[قال الشاعر]:

١٠٠- وَالرَّأْسُ قَدْ كانَ لَهُ شَكِيرُ[٣]

أي: صار. ألا ترى أنه لا يقال: قد كان فيما مضى شكير، لأن الشكير، إنما يظهر في الحال دون ما مضى، فصح هذا. [والقسم الآخر]: أن تكون كان زائدة [٤٥/أ] خروجها كسقوطها. وأنشد في ذلك:

١٠١- .... علــى كَــانَ المُـسَوَّمَةِ العِـرَابِ[٤]

أي: على المسومة. و(كان) هذه، لا تعمل شيئا، لأنها زائدة. وإذا كان كذلك فقول محمد بن يزيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً﴾[٥]: أن (كان) زائدة، ليس بالمتجه، لأنه نصبَ (فاحشة) ولو كان زائدة لم تعمل. [فإن قلت]: فقد أنشد:

١٠٢- فَكَـيْفَ إذا مَـرَرْتَ بِـدارِ قَـوْمٍ وَجِـيرانٍ لَـنا كَانُـوا كِـرَامِ[٦]

وحَكَمَ بزيادة (كانوا) وقد أعملها في الاسم، وإن لم يكن قد أعملها في الخبر. [قلت]: إن الاسم مشبه بالفاعل. والفاعل كالجزء من الفعل على ما تقدم. ألا ترى أنهم قالوا: زيد ظننت قـائم. فألغوا الفعل مع الفاعل، لما كان كالجزء منه: وكذا (كانوا) ها هنا، أُلْغِيَ، وإن اتصل به الاسـم. على أنَّ الواو في (كانوا) يجوز أن يكون تأكيدا للضمير في الظرف، وهو: (لنا)، إذ هو صـفة للمجرور، ويجوز أن يكون خبر (كانوا)، مقدما. والتقدير: وجيران كانوا لنا. فـ(لنا): خـبر مقـدم. ولا ينوى به التأخير، لأنه في موضعه، فليس إعماله في الفاعل كإعماله في الخبر، فافهمه.

[قـال أبو الفتح]: وأخبار (كان) وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد، والجملة، والظرف. تقـول في المفرد: كان زيد قائما. وفي الجملة: كان زيد وجهه حسنٌ. وفي الظرف: كان زيد في

(١) الأصل غير واضح.
(٢) ١٩: سورة مريم ٢٩.
(٣) من الرجز. لم أهتد إلى قائله. وشكير الرأس: شعره. اللسان (شكر) ٤: ٤٢٦.
(٤) البيت من الوافر، وصدره:

سراة بني بكر تسامى ....

وهو بلا نسبة في: ابن يعيش ٧: ٩٨، واللسان (كون) ١٣: ٣٧٠، وشفاء العليل ١: ٣٢٢، والخزانة ٩: ٢٠٧، ٢١٠، ١٠: ١٨٧.
(٥) ٤: سورة النساء ٢٢. المقتضب ٤: ١١٧ (هـ)، ومجمع البيان ٣: ٢٦.
(٦) البيت من الوافر، للفرزدق، في ديوانه ٢: ٥٥٦، والكتاب ٢: ١٥٣، والتحصيل ٢٩٠، والمقتضب ٤: ١١٦، واللسان (كون) ٢: ٣٧٠، والخزانة ٩: ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢.
وبلا نسبة في: ابن عقيل ١: ٢٨٩، والجمل ١: ٤٠٩، والمغني ١: ٢٨٧.

الـــدار. [قلت]: قوله: كان زيد وجهه حسن. زيد: اسم (كان). ووجهه مبتدأ. وحسن: خبره. والجملة: في موضع النصب، خبر (كان). ويجوز: كان زيد وجهه حسناً، بنصب (حسن)، فيكون (وجهه): بدلا من زيد. و(حسناً): خبره. وفي بعض النسخ ذكر هذا، واستشهد [بقول الشاعر]:

١٠٣- فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هلكَ واحدٍ وَلكِنَّهُ بُنيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما[1]

فقيس: اسم كان. وهلكه: مبتدأ. وهلك واحد: خبره. والجملة في موضع النصب، خبر (كان). ويجوز: هلك واحد، بالنصب، فيكون: هلكه: بدلا من قيس. وهلك واحد، خبره. وهذا من بدل الاشتمال. ووجهه في المسألة بدل بعض من كل.

[قال أبو الفتح]: وتزاد الباء في خبر ليس، مؤكدة. فيقال: ليس زيد بقائم، أي: ليس زيد قائماً. وليس محمد بمنطلق، أي: ليس محمد منطلقا. فإن عطفت على قائم، جاز في المعطوف وجهان [٤٥/ب]: الجر على اللفظ، والنصب على الموضع. تقول: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ، ولا قاعدا أيضا. [قال الشاعر]:

١٠٤- مُعَاوِيَ، إنَّنا بَشَرٌ، فأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ، ولا الحَدِيدا[2]

[قلت]: اعلم أن الباء في الكلام على ثلاثة أقسام:

[الأول]: أن تكون للإلصاق. كقولك: عَمِلَ النجار بالقَدوم، لأنه ألصق النجارة بالآلة.

[الثاني]: أن تكون الباء للإيصال. كقولك: مررت بزيد. أوصل الباء المرور إلى زيد.

[الثالث]: أن تكون الباء زائدة. وذلك قد جاء في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا ﴾ [3] فالباء زائدة، لقوله: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا ﴾ [4]. ومنها قوله في أحد التأويلات: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾ [5] أي: تنبت الدهن. ومنها زيادتها في خبر ليس. تقول: ليس زيد بقائم. فالباء زيدت، لتأكيد النفي. والجار، والمجرور منصوب الموضع، لأنه خبر ليس. وكذلك يكون ذلك في: (ما) كقولهم: ما زيد بقائم. واستدل على ذلك بالبيت. وهو قوله:

١٠٥- .... فَلَسْنا بالجِبالِ، وَلا الحَدِيدا[6]

فحمل الحديد على موضع الجار. وقد طعنوا في ذلك، وقالوا: إن القافية مجرورة، وقبل البيت:

أكَلْتُمْ أرضَنا فَجَرَزْتُموها فَهَلْ مِنْ قائمٍ أو مِنْ حَصيدِ

---

(١) البيت من الطويل، لعبدة بن الطبيب. في: ديوانه ٨٨، والكتاب ١: ١٥٦، والتحصيل ١٢٤، وديوان الحماسة ١: ٣٢٨، والأغاني ٢١: ٢٦، وأمالي المرتضى ١: ١١٤، وابن يعيش ٣: ٦٥، والشعر والشعراء ٢: ٧٢٨.

(٢) البيت من الوافر، لعقبة بن هبيرة الأسدي، في: الكتاب ١: ٦٧، ٢: ٢٩٢، ٣٤٤، ٣: ٩١، والتحصيل ٨٧، ٣٤٢، والإنصاف ١: ٣٣٢، والخزانة ٢: ٢٦٠، ٤: ١٦٥، ١٠: ٣٠١، ١١: ٣٩٧.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٣٣٨.

(٣) ١٠: سورة يونس ٢٧.

(٤) ٤٢: سورة الشورى ٤٠.

(٥) ٢٣: سورة المؤمنون ٢٠.

(٦) سبق ذكره، رقم (١٠٤).

في أبيات، إلى أن أتى إلى قوله: فلسنا بالجبال ولا الحديد. وهذا البيت [استشهد[1]]: به سيبويه[2] في الحمل على الموضع. والطعن ليس بمتجه، لأن سيبويه قد سمع هذا البيت ممن يصح الاحتجاج بقوله مع أبيات أخر منصوبة القافية، وقبلها:

١٠٦- أقيمُوها بني حَرْبٍ إليكمْ ولا ترمُوا بها الغَرضَ البعيدا[3]

إلى أن أتى إلى قوله:

١٠٧- .... فَلَسْنا بالجبالِ، ولا الحَديدا

وها أنا أبين لك هذه القاعدة، لكن تنهاك عن الإقدام على الطعن في هذه الأبيات. أعني أبيات سيبويه، وذلك، لأن البيت ربما يقوله قائله على وجه، ثم العرب تنشده على ما يصح في لغتها، وإن لم يكن على الجهة التي قالها قائله. فسيبويه يسمعه من العرب على ما يصح في لغتها، فيصح له الاحتجاج به، لأن من سمعه منه قوله حجة، وإنشاده صحيح. ألا ترى أنه قد احتج في ترخيم معاوية، أنه يجوز ذلك بعد حذف التاء، حذف الياء، فتقول: يا معاوِ أقبِلْ. وقد أنشد [٤٦/أ] في ذلك [قول الشاعر]:

١٠٨- فقدْ رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ
أنَّكَ يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضَلِ[4]

والذي في بيت العجاج:

١٠٩- إنَّكَ يا يزيدُ يا ابن الأفْضَلِ

ولكن سمعه من العربي الذي قوله حجة، كقول العجاج. ثم إن طعن الطاعن في قوله:

١١٠- يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفْضَلِ

لا يصح، حيث يقول: إنه حَذفَ التاء فحسب، وإنه بقي: يا معاويَ. فقال:

١١١- يا مُعاويَ ابْنَ الأفْضَلِ

وليس على: يا معاويَ، ثم نداءاتٌ أُخر، لأن ما قاله سيبويه، مُحتَمِل. وإذا احتمَل، وانضم إلى ذلك [قول الشاعر]:

١١٢- أَيا بَجِي، أيا بَجِي
إن الحي غَيْرُ دَعي[5]

يريد: يا بجيلةُ، فَحذفَ اللام بعد حذف التاء، فافهمه. ثم إن بيت عقبة الأسدي، شاهد في الحمل على الموضع. ولم يقنع به سيبويه، بل ضم إلى ذلك أبياتا أخر، منها قول [الشاعر]:

---

(١) الأصل غير واضح.
(٢) الكتاب ١: ٦٧.
(٣) سبق ذكره رقم (١٠٤).
(٤) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ١٦٣، ١٦٤، والكتاب ٢: ٢٥٠، والتحصيل ٢٢٧.
وبلا نسبة في: الخصائص ٣: ٣١٦، والخزانة ٢: ٣٧٨.
(٥) من مجزوء الرجز. لم اهتد إلى قائله.

١١٣- كَشْحاً طَوى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارا
مِنْ يأسةِ اليائسِ أو حِذارا[1]

فحمل قوله: حذارا، على موضع قوله: من يأسة، أي: طوى كشحا من اليأس، ومن حذار، أي: لأجل اليأس، والحذار. وأنشد [قول الشاعر]:

١١٤- فإنْ أنتَ لَمْ يَصدقْكَ علمُكَ فانتسِبْ ... لعَلَّكَ تَهْديكَ القرونُ الأوائلُ
فإنْ لَمْ تجدْ مِنْ دونِ عَدْنانَ والداً ... وَدُونَ معدٍّ، فلتَزَعْكَ العَواذلُ[2]

فنصب قوله: ودون معد، على موضع قوله: من دون عدنان. وقد قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[3]: إن نصب (يوم القيامة)، محمول على موضع قوله: (في هذه الدُّنيا). أي: أتبعوا في هذه الدنيا، وفي يوم القيامة لعنة. كما قال: ﴿ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾[4]. وقال أيضا في قوله: ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[5] فيمن نصب[6]، إنه محمول على موضع قوله: (بإسحق). وإذا كان كذلك، فطعن هذا الطاعن ساقط، لأنه وإن لم يكن بيت الأسدي حجة، فما يقول في غيره.

[قال أبو الفتح]: وشُبِّهَ (ما) بليس في لغة أهل الحجاز، فيقولون: ما زيد قائما. كما يقولون: ليس زيد قائما. فترفع زيدا، لأنه اسم (ما) وتنصب (قائما)، لأنه خبرها. وأما بنو تميم، فيجرونها مجرى (هل)، فلا يعملون (ما)، بل يتركون ما بعدها بحاله، فيقولون: ما زيد قائم. فيرفعون زيدا بالابتداء [٤٦/ب] وقائم خبره.

[قلت]: اعلم أن العرب قد اختلفت في إعمال (ما) النافية، فشبهها أهل الحجاز بليس، لأن (ما) لنفي الحال، كما أن (ليس) كذلك. فلما أشبهها أعملوها إعمالهم ليس، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا بها الخبر، فقالوا: ما زيد قائما، كما قالوا: ليس زيد قائما. وبلغتهم نزل القران. قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[7] وقال ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[8]. وأما بنو تميم، فلا يعملونها، ويرفعون ما بعدها بالابتداء، والخبر، فيقولون: ما زيد قائم، لأنهم رأوا (ما) تدخل على القبيلين، أعني الأسماء والأفعال، نحو: ما زيد قائم، وما قام زيد، فلا ينبغي أن يعمل كما لا يعمل: هل، وبل، وإنما، وأنما، وغير ذلك.

---

(١) من الرجز، للعجاج في: ديوانه ٣٩٢، والكتاب ١: ٦٩، والتحصيل ٨٩، والإنصاف ٢: ٣٣٣.
(٢) البيتان من الطويل، للبيد، في: ديوانه ٢٥٥، والكتاب ١: ٦٨، والتحصيل ٨٨، والمقتضب ٤: ١٢٥، وأمالي المرتضى ١: ١٧١، وهمع الهوامع ١: ٢١٨، ٥: ١٥٩، والخزانة ٢: ٢٥٢، ٩: ١١٢.
وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ٣٣٤، والمغني ٢: ٤٧٣، والأشموني ٢: ٢٤١.
(٣) ١١: سورة هود ٦٠.
(٤) ٢٤: سورة النور ٢٣.
(٥) ١١: سورة هود ٧١.
(٦) وهي: قراءة العامة.
(٧) ١٢: سورة يوسف ٣١.
(٨) ٥٨: سورة المجادلة ٢.

ويقرؤون: (مَا هُنَّ أُمَّهاتُهم) بالرفع(١). وقد رواها المفضل(٢) عن عاصم(٣) هكذا.

[قال أبو الفتح]: فإن قدمت الخبر، أو نقضت النفي بإلا، لم يكن فيه إلا الرفع. تقول: ما قائم زيد. وما زيد إلا قائم، ترفع في اللغتين جميعا.

[قلت]: اعلم أن أهل الحجاز، إنما يعملون (ما) إعمال (ليس) بثلاث شرائط:

[الأولى]: أن لا يُنقَض النفي.

[الثانية]: أن لا يتقدم الخبرُ على الاسم.

[الثالثة]: أن لا يُفصل بين (ما) والاسم بفاصل إلا الظرف. وإنما لم يذكر أبو الفتح هذا الوجه، لأن هذا الحكم ثابت في باب (كان) أيضا. فتقول: ما زيد إلا قائم، ترفع (زيد) بالابتداء، وترفع (قائم) بالخبر، لأن (إلا) أبطلت معنى النفي، وصيرت الكلام إلى الإثبات. وكذلك: ما زيد قائمـــا، بل قاعد، ترفع قاعدا على تقدير: بل هو قاعد. ولا يجوز أن تنصب، فتقول: بل قاعدا، لأن (بـــل) أبطلت معنى النفي. وكذلك تقول: ما قائم زيد. ترفع قائما بالابتداء، وزيد مرفوع بقائم.

وهذا لا خلاف فيه. أعني رفع قائم بالابتداء ها هنا، لأنه قد اعتمد على حرف النفي. وكذلك تقول: ما طَعامَكَ زيد آكل. ترفع زيدا بالابتداء، وآكل خبره، وطعامَك منصوب بآكل، مقدم على المبتدأ، فأبطل عمل (ما)، لأن الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي ليس بالوجه. وكذلك لا يجوز: كانت زيدا الحمى تأخذ. لا يجوز إلا على إضمار [٤٧/أ] الباء(٤). وسيبويه(٥) منع ذلك، وأجازه الأخفش، وقال: لو قلت: مررت بزيد في الدار، والقصر عمرو، جاز أن تعطف القصر على المجرور بفي، وتعطف عمرا على المجرور بالباء. وأخذ يحتج لذلك بأشياء منها، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٦).

وتقدير الآية: وإنا أو إياكم لعلى هدى، أو إنا وإياكم في ضلال مبين. و(أو): نائب عن (إنّ) الأول. والمتقدم: اللام، وإنّ. وعطف عليهما، فجاز ذلك. ومنها قراءة من قرأ: (آياتٍ)

---

(١) وهي، كذلك قراءة: أبي معمر، والسلمي. السبعة ٦٢٨، وتفسير القرطبي ١٧: ٧٩، والبحر المحيط ٨: ٢٣٢.

(٢) هو: المفضل بن محمد بن يعلى، الضبي، الكوفي (ت ١٦٨هـــ). أخذ القراءة عن: عاصم، والأعمش. وروى القراءة عنه: الكسائي، وجبلة بن مالك، وسعيد بن أوس، وآخرون. قال أبو زيد الأنصاري: سمعت المفضل يقول: كنت آتي عاصما أقرأ عليه وإذا لم آته أتاني في بيتي، ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٠٧.

(٣) هو: عاصم بن بهدلة أبي النجود (ت ١٢٠هـــ على الأرجح). أخذ القراءة عن: زر بن حبيش، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي عمرو الشيباني، وروى القراءة عنه: أبان بن تغلب، وحفص بن سليمان، وأبو بكر شعبة بن عياش، وآخرون. وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي. ينظر: غاية النهاية ١: ٣٤٦- ٣٤٩.

(٤) أي: كانت بزيد الحمى تأخذ. (٥) الكتاب ٢: ٣٨١.

(٦) ٣٤: سورة سبأ ٢٤.

بالكسر(١)، من قوله: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٢) إلى قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾(٣) فجر قوله: (واختلاف) بالعطف على (خلقكم) ونصب (آيات) بالعطف على (آيات) كما أنْ (وفي خلقكم) معطوف على قوله (إن في السموات) و(آيات) معطوفة على المنصوب بـ(إنْ). فـ(إنْ) و(في): عاملان مختلفان، فاستجاز العطف عليهما، فدل على جوازه [قال الشاعر]:

١١٥- هَـوِّنْ عَلَيْكَ فـإنَّ الأُمُـورَ … بِكَـفِّ الإلـهِ مقادِيـرُها

فلَيْـسَ بآتِيـكَ مَنْهِيُّها … ولا قاصِرٍ عَنْكَ مَأمُورُها(٤)

فَجَرَّ (قاصرا) بالعطف على (آتيك)، ورَفَعَ (مأمورها) بالعطف على (منهيها) والعاملان: الباء، وليس [وقال الفرزدق]:

١١٦- وَبَاشَرَ رَاعِيهَا الصِّلا، بِلَبَانِهِ … وَكَفَّيهِ، حَرَّ النَّار، ما يَتَحَرَّفُ(٥)

فَجرّ و(كفيه) عطفا على المجرور بالباء. ونصب (حرَّ النار) عطفا على المنصوب بـ(باشر). فهما عاملان مختلفان. والأمر بخلاف ما زعم أبو الحسن، وذلك، لأنه لو جاز العطف على عاملين، لجاز العطف على عشرة عوامل. ولو جاز ذلك، لجاز على مئتين، وأكثر من ذلك، وهذا بين الفساد، لأن حرف العطف قائم مقام العامل، فيقوم مقام عامل واحد، ولا يبلغ من قوته أن يقوم مقام عاملين. فأما ما احتج به من الآي، والأبيات، فإنما جاز إضمار أحد العاملين فيها لجري ذكره. والشيء إذا جرى ذكره جاز إضماره ضرورةَ تصحيح اللفظ، والكلام. فقوله: (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أو في ضلالٍ) فتقديره: أو لَفي ضلال، فأضمر اللام لجري ذكره، على أن اللام ليست بعاملة [٤٧/ب]: في اللفظ، وكلامنا في اللفظ، لا في المعنى. وأما قوله: (واختلافِ اللَّيلِ) فتقديره: وفي اختلاف الليل. وأضمر، لأن قوله: (وَفي خلقِكُمْ) دل على ذلك. كما أن قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾(٦) تقديره: فله أنَّ له نار جهنم. فأضمر له بعد الفاء، لأنه مذكور في صلة (أنْ).

---

(١) وهم: حمزة، والكسائي، ويعقوب. تفسير الرازي ١: ٢٥٩، وتفسير القرطبي ١٦: ١٥٧، والنشر ٢: ٣٧١.

(٢) ٤٥: سورة الجاثية ٤، ٥. (٣) ٤٥: سورة الجاثية ٥.

(٤) البيتان من المتقارب، للأعور الشني، في: الكتاب ١: ٦٤، والتحصيل ٨٣، والخزانة ٤: ١٣٦، ولابن أبي حازم في العقد ٣: ٢٠٧.

وبلا نسبة في: المغني ١: ١٤٦، ٢: ٤٨٧، ٥٣٢، وهمع الهوامع ٢: ١٣٠، ٤: ١٨٨.

(٥) البيت من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٢: ١٢٠.

الصلا: التدفؤ، والاصطلاء. لبانه: صدره. يتحرف: يميل، وينحرف.

(٦) ٩: سورة التوبة ٦٣.

وزعم محمد بن يزيد[1] أن الآية محمولة على التكرار. وتقديره: وفي خلقكم وما يبث من دابة واختلاف الليل، والنهار. فهو عطف على السموات. ولو ذكر هكذا، علم منه ما يُعلَم منها الآن، إلا أنه ذكر آيات تكرارا وتأكيدا للآيات المذكورة قبلُ في قوله: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ ﴾[2]. ولو قال قائل: إن في الدار عمرا، والقصر عمرا، وكرر عمرا، جاز ذلك. وأما قوله:

١١٧- .... وَلا قاصِرٍ عَنكَ مَأمُورُها[3]

فالرواية بالنصب، بالحمل على موضع: بآتيك المنصوب بليس، فهو عطف على ليس فحسب. وروي بالرفع على الاستئناف. فأما الجر، فزعم أنه تصور قوله: مأمورها، كأنه من المنهي. فهو كقولهم: ليس زيد بقائم، ولا قاعد أبوه، فكأن قال: ولا قاصرٍ عنك مأمور منهيها. فجاء مأمورها، ولم يقل: مأموره، كما جاء: ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[4] لما كانت الأمثال مضافة إلى الحسنات، اكتسى منه التأنيث. فأما قول الفرزدق، فقد أضمر الباء فيه لجري ذكره. وفي المسألة طول، وفيما ذكرت لك كفاية.

ولنعد إلى قوله: ليس زيد بقائم، ولا قاعد عمرو، أنه لا يجوز، لأنك عطفت على عاملين. فإذا قلت: ولا قاعداً عمرٌو جاز، لأنك عطفت قاعدا على موضع بقائم، وعطفت عمرا على زيد. فزيد مرفوع (بليس)، و(بقاعد) في موضع النصب، خبر ليس، فهو عطف على عامل واحد. فأما إذا قلت: ما زيد بقائم، ولا قاعدٍ عمرو لم يجز جرُّ قاعد، ولا نصبه. أما الجر، فلأنه عطف على عاملين. وأما النصب، فلأن قاعدا لو نصب لكان محمولا على موضع بقائم، وكان عمرو محمولا على (ما) فيصير كأنك قلت: ما قاعدا عمرو. وقد ذكرنا أنه إذا تقدم [٤٨/أ] الخبر بطل عمله. قال: وتقول: ما زيد كعمرو، ولا كشبيه به، ولا شبيها به، بالجر، والنصب. فالجر على تقدير: ما زيد كعمرو، ولا كشبيه به. ففيه إثبات شبيه له. وإذا قلت: ما زيد كعمرو، ولا شبيها به، نفيت الشبيه على كل حال، لأنك كأنك قلت: ما زيد مثلَ عمرو، وما زيد شبيها به، فهذا الفرق بين الجر، والنصب.

باب إنَّ وأخواتِها

وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ. فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ، والخبر، فتنصب المبتدأ، فيصير اسما لها. وترفع الخبر، ويصير خبرها. واسمها مشبه بالمفعول، وخبرها مشبه بالفاعل. تقول: إنَّ زيدا قائم.

(١) المقتضب ٢: ٣٥٦، ٣٥٧.
(٢) ٤٥: سورة الجاثية ٣.
(٣) عجز بيت من المتقارب، سبق ذكره رقم (١١٥).
(٤) ٦: سورة الأنعام ١٦٠.

اعلــم أن هذه الحروف، إنما أُعملت، لأنها تشبه الأفعال من حيث إن أواخرها مبنية على الفتح، كما أن أواخر الأفعال الماضية كذلك. ولأن الضمير يتصلِ بها كما يتصل بالأفعال. تقول: إنــني، وإنك، كما تقول: سرني، وسرك، ولأن أم الباب هو: إنّ، وتذكر للتأكيد، كما أن الفعل الحقيقي كذلك، يذكر للتأكيد، نحو: ضربتُ ضرباً. ألا ترى أن ضربا ذكر، لتأكيد ضربتُ. إلا أنه لمــا أُعمــل لمشابهته الفعل قُدِّم فيه المنصوب، على المرفوع، فقيل: إن زيدا قائم. كما تقول: ضربَ عمراً زيدٌ، وإنما فعل كذلك لِيُفَرِّق بين باب (كان) وباب (إنّ) لأن باب (كان) فعل على الحقــيقة، وباب (إن) مشبه به، وليس به. ثم ذكر من بعد ذلك الفرق بين معاني هذه الحروف. فقال: إنّ، وأنّ: للتحقيق. وكأنّ: للتشبيه. [ولكنّ: للاستدراك][1]. وليت: للتمني ولعل: للترجي. والفرق بين التمني، والترجي، أن التمني يصح في المستحيل، وغير المستحيل. والترجي، لا يكون إلا في غــير المستحيل. تقول: ليت الشباب يعود، كما تقول: ليت زيدا قادم. ولا تقول: لعل الشباب يعود. وأخبار إنّ كأخبار المبتدأ من المفرد، والجملة، والظرف.

[قال أبو الفتح]: ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها، إلا أن يكون الخبر ظرفا. تقول: إن في الدار زيدا. ولعل عندك عمرا.

[قلت]: هذه المسألة تدل على أن الظرف قسم على حياله، وإن القائل إذا [٤٨/ب] قال: في الدار زيد، لا يصح أن يدعي فيه أن ارتفاع زيد، إنما هو في قول الأخفش[2] باستقر الذي تعلق به الظرف، وإن المعاملة مع ذلك الفعل ليس الأمر كذلك، لأنا نقول: إن في الدار زيدا. ولو كانت المعاملة مع استقر الذي تعلق الظرف به، لم يقع الفصل به بين (إنّ) واسمه، كما لا تقول: إن قام زيدا. ولما جاز: إن في الدار زيدا، ولم يجز: إن قام زيدا، لم تكن المعاملة مع ذلك الفعل. فقوله تعالى، يا أبا إسحاق[3]: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾[4].

يرتفع (أميون) بالظرف، عند أبي الحسن، لا باستقر الذي تعلق به منهم، لأن ذلك الفعل قد رُفِض، وخُزِل، ولم يَعمل. وإنما المعاملة مع الظرف فاعرفه. وجاز أن تكون المعاملة مع الظرف، لأنه جرى في كلامهم، قائما مقام الفعل، مغنيا عن ذكر الفعل.

[قــال أبو الفتح]: وتدخل اللام المفتوحة في خبر إن المكسورة، دون سائر أخواتها، زائدة موكدة. تقول: إن زيدا لقائم. ولو قلت: ليت زيدا لقائم، أو نحو ذلك، لم يجز. لأن هذه اللام للابتداء، وهي تحقق، وتقوي معنى الابتداء، وحكمه. وليت، ولعل قد زال معهما معنى الابتداء، وأحكامه.

(١) إضافة غفل الشارح عن ذكرها.
(٢) مجمع البيان ١: ١٤٤.
(٣) أي: الزجاج، ينظر: مجمع البيان ١: ١٤٤.
(٤) ٢: سورة البقرة ٧٨.

[قلت]: اعلم أن قول القائل: إن زيدا لقائم، أصله: لأنّ زيدا قائم. لأن (اللام) لام الابتداء، ومرتبته قبل (إنّ). وقد جاء ذلك [في قول الشاعر]:

١١٨- .... لَهِـنَّكِ مِـنْ بَـرْقٍ علـيَّ كَـرِيمُ[1]

أي: لأنك. فلما أبدل من الهمزة الهاء استجاز دخول اللام عليه، لما تغيرت الصورة. ولا أحمله على أنه: لاهِ، إنك من برق. أيْ: والله، إنك من برق، كما زعمه أبو زيد، وقواه أبو علي[2]، لأن فيه حذف الألف من لاه، والهمزة من إنّ. وعلى مذهب صاحب الكتاب[3]، ليس فيه إلا الإبدال. وإذا ثبت رتبة اللام قبل (إنّ) واللام لام الابتداء، وهي للتأكيد، و(إنّ) للتأكيد، ولم يَزُل بدخول (إن) على المبتدأ، والخبر، معنى الابتداء، بل هو باق مع (إن) على ما كان عليه قبل (إن)، ألا ترى أن قولك: زيد قائم، وقولك: إن زيدا قائم، سواء، ولم يجز اجتماع حرفي معنى في موضع واحد. ووجب [٤٩/أ]: تأخير اللام دون (إن)، لأن (إن) عاملة، واللام غير عاملة، صح اختصاص هذه اللام بـ(إن) من دون سائر الحروف. والمقصود أن لا تجتمع اللام، وإن. فإذا حصل هذا المقصود، وهو أن لا يُوقَع مع (إن) فإن شئت أدخلته على الخبر، أو ما يقع موقع الخبر، أو على الاسم إذا كان الخبر ظرفا مقدما على الاسم. تقول: إن زيدا لقائم، وإن في الدار لَزيدا، وإن زيدا لَطعامَك آكلٌ، فتدخل اللام في (طعامك) لأنه واقع موقع الخبر. قال الله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[4] فأدخل اللام على الظرف، لما وقع موقع الخبر، لأن موقع الخبر بعد الاسم. ولو قلت: إن زيدا آكل لَطعامَك، لم يَجُز، لأن (طعامك) ها هنا جاء بعد الخبر، بخلاف الأول، لأن الأول وقع فيه موقع الخبر، والخبر بعدُ مضمون. فاللام تدخل على الاسم، أو الخبر، أو ما يقع موقع الخبر. ولا تدخل على الفضلة، ولا على الاسم ما لم يكن بين (إن) والاسم فاصل.

---

(١) البيت من الطويل، لمحمد بن مَسْلَمة، وصدره:

إلا يا سنا برق على قُلل الحمى ....

وهو بهذه النسبة في اللسان (لهن) ١٣: ٣٩٣، ولرجل من بني نمير في: أمالي القالي ١: ٢٢٠، والخزانة ١٠: ٣٣٨، ٣٥١.

وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٣١٥، ٢: ١٩٥، والجمل ١: ٤٣٣، وابن يعيش ٨: ٦٣، ٩: ٢٥، والمغني ١: ٢٣١.

(٢) الخزانة ١٠: ٣٣٩، ونص العبارة: قال أبو زيد: قال أبو أدهم الكلابي: لَهِ ربي، لا أقول ذلك، بفتح اللام، وكسر الهاء في الإدراج. ومعناه: والله ربي، لا أقول ذلك.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٠، ونصه: (تقول: لَهِنَّك لَرجل صدق، فهي (إنّ) ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف، كقوله: هَرقتُ).

(٤) ١٥: سورة الحجر ٧٢.

[فإن قلت]: فلم جاز: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (1) و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ (2)، وقد فَصلتَ بين (إن) واسمها بالأجنبي، وهو اللام؟

[قلـــت]: اللام، لما لم يكن مُحْدِثاً لمعنى، لم يكن الفصل به، فصلا، لأن معنى اللام معنى إنَّ. فكأنك كررتَ (إن). فاللام يختص بـــ(إن) دون سائر الحروف.

[فإن قلت]: فقد جاء عن ابن جبير(3): ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ (4) بفتح (أن)(5).

[قلت]: اللام عندنا في هذه القراءة، محمولة على الزيادة، إذ لا يصح الجمع بين أنْ المفتوحة، ولام التأكيد، كما قدَّرنا في (إن). ألا ترى أن (أن) المفتوحة، لا يقع الابتداء بها. وهذه اللام إذا دخلت في موضع كانت (أن) فيه مفتوحة أوجبت اللام كسرها. تقول: ظننت أن زيدا منطلق، فتفتح (أن). فإذا جئت باللام، كسرت، فقلت: ظننت إنَّ زيدا لَمنطلق. لأن التقدير فيه: ظننت لإنَّ زيدا منطلق. وأنت إذا قلت: ظننت لَزيدٌ في الدار، لم تُعمِل ظننت في زيد، وإنما اللام تُعلِّق الظن عن أن يَعمل في اللفظ. أو يكون ظننتُ جاريا [٤٩/ب] مجرى القسم، كما جرى علمت مجراه حين قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ (6) وقال [الشاعر]:

١١٩- وَلَقَـــد علمْـــتُ. لَـــتَأتِينَّ منـيَّتي ....(7)

فقوله: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ (8): (ظنوا) تجري فيه مجرى (أقسموا)، وقوله: (ما لَهُمْ منْ محيصٍ): جواب (أقسموا). والجملة تجري مجرى القسم. وهذا عند من لا يقف على: (ظنوا) بل وصل. فأما من وقف، وهو سهل(9) والأنباري(10)، وابتدءا، وقالا: (مَا لَهُمْ منْ محيصٍ) وكأن

(1) ٧٩: سورة النازعات ٢٦. (2) ١٥: سورة الحجر ٧٧، وغيرها.

(3) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي (ت ٩٥هـــ، وقيل ٩٤هـــ). عرض على عبد الله بن عباس، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، والمنهال بن عمرو. ينظر: غاية النهاية ١: ٣٠٥، ٣٠٦.

(4) ٢٥: سورة الفرقان ٢٠. (5) ينظر: ص ٤٨، هامش (٥).

(6) ٢: سورة البقرة ١٠٢. (7) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، وعجزه:

.... إن المنايا لا تطيش سهامها

وهو في ديوانه ١٧١، وفيه:

صادفن منها غرة فاصبنها ....

والكتاب ٣: ١١٠، والتحصيل ٤٢١، والخزانة ٩: ١٥٩، ١٦٠، ١٦١.

وبلا نسبة في: الجمل ١: ١٥٨، والمغني ٢: ٤٠١، ٤٠٧، وشرح شذور الذهب ٣٦٥، وأوضح المسالك ٢١٦، وقطر الندى ١٧٦، وشفاء العليل ١: ٣٩٩.

(8) ٤١: سورة فصلت ٤٨.

(9) هو: سهل بن محمد، أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـــ). عرض على يعقوب الحضرمي، ويقال عرض على سلام الطويل، وأيوب بن المتوكل. روى القراءة عنه: محمد بن سليمان المعروف بالزردقي، وأبو سعيد العسكري النفاط، وأبو بكر بن دريد، وآخرون. كان حسن العلم بالعروض، وإخراج المعمى، وقول الشعر الجيد.

ينظر: غاية النهاية ١: ٣٢٠، ٣٢١، ونزهة الألباء ١٤٥ - ١٤٨.

(10) هو: محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر بن الأنباري، البغدادي (ت ٣٢٨هـــ). روى القراءة عن أبيه:

المعنى عنده: ﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّوا۟ ﴾ (١) أي: ظنوا الظن، وعملوا عليه، ولم يعملوا بالدليل، ولا بما أخبرهم الرسول، فما لهم من محيص في الآخرة. فاللام في قراءة ابن جبير زائدة، وتختص هي بـــ(إنْ) لأن (أنْ) لا يبتدأ به. ولهذا قال: عندي أنك منطلق، ارتفع (أن) بالظرف، دون الابتداء، كما يرتفع زيد، إذا قلت: عندي زيد، بالابتداء، لأن (أن) يكسر في الابتداء. فلما فتح، وقيل: عندي أنك منطلق، [كقول الشاعر]:

١٢٠- أحقًّــا أنَّ جيرَتَـــنا اســـتَقلُّوا فَنِيَّتُــنا، ونِيَّــتُهمْ فَـــريقُ(٢)

رَفَعَ بالظرف، ولم يحمله على الابتداء، لأنه يجب كسره في الابتداء.

و(إنْ) هذه، تخفف فتلزمه هذه اللام، حينئذ، سواء دخلت على الاسم، أو الفعل، لأنها إذا خففت، جاز دخولها على الفعل، لزوال شبه لفظها بالفعل، لأنها لما كانت مثقلة، لم تدخل على الفعل، لأن الفعل لا يلي الفعل. فقوله: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ (٣). وقوله: ﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴾ (٤) ﴿ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ (٥) ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ (٦): ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ (٧). اللام في هذه المواضع، لا بد منها، لأن إسقاطها يؤدي إلى اشتباه (إنْ) التي بمعنى (إنّ) بـــ(إنْ) التي معناها: النفي في قوله: ﴿ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (٨) و﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ (٩).

وقول من قال في هذه الآي: إن (إنْ) بمعنى (ما) وإن اللام بمعنى إلا، لو طولب بإقامة دليل على مجيء اللام بمعنى (إلا) لم يمكنه أن يُرِيَ ذلك. فقوله قول فاسد، ودعواه مضمحلة.

القاسم بن محمد، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والحسن بن الحباب، وآخرين. روى القراءة عنه: عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبو الفتح بن بدهن، وأحمد بن نصر، وآخرون. له كتاب: (الوقف والابتداء)، و(المشكل وغريب الحديث)، و: (شرح المفضليات)، وغيرها. ينظر: غاية النهاية ٢: ٢٣٠-٢٣٢، ونزهة الألباء ١٩٧- ٢٠٤.

(١) ٤١: سورة فصلت ٤٨.

(٢) البيت من الوافر، للعبدي في: الكتاب ٣: ١٣٦، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٨٢، ولرجل من عبد القيس في: التحصيل ٤٣٠، وللمفضل النكري، في: الأصمعيات ٢٠٠، وفيها:

ألم تر أن جيرتنا استقلوا ....

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

وبلا نسبة في: الجمل ١: ٤٢١، واللسان (فرق) ١٠: ٣٠١.

(٣) ١١: سورة هود ١١١، وقراءة (أن) مخففة، هي قراءة: نافع، وابن كثير، وعاصم، وشعبة، وابن محيصن. معاني القرآن- للفراء ٢: ٢٨، وتفسير الطبري ١٢: ١١٤، والسبعة ٣٣٩، وحجة القراءات ٣٥٠، ٣٥٢، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ١١٤، والتيسير ١٢٦، وتفسير التبيان ٦: ٧٣، والكشاف ٢: ٢٩٥، ومجمع البيان ٥: ١٩٦، وتفسير الرازي ١٨: ٧١، وتفسير القرطبي ٩: ١٠٤، والبحر المحيط ٥: ٢٦٦، والنشر ٢: ٢٩٠، ٢٩١، وإتحاف الفضلاء ٢٦٠، وغيث النفع ١٢٠.

(٤) ٣٧: سورة الصافات ١٦٧.
(٥) ٢: سورة البقرة ١٩٨.
(٦) ٧: سورة الأعراف ١٠٢.
(٧) ١٠: سورة يونس ٢٩.
(٨) ٢١: سورة الأنبياء ١٧.
(٩) ٦٧: سورة الملك ٢٠.

[فإن قلت]: فقد جاء في قراءة ابن جبير: (إنِ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِباداً أمْثالكمْ)[١] بتخفيف (إنْ) ونصب [٥٠/أ] (عباد)[٢] فمن أي الحزبين؟! أهي: إنْ، خُففت، كما خففت (أنْ) في [قول الأعشى]:

١٢١- في فِتْيةٍ كَسُيُوفِ الهِند قَدْ عَلِمُوا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يحفى، ويَنْتَعِلُ[٣]

فإن كان كذلك، فأين اللام؟ وما الناصب لعباد؟ وأين العائد إلى الموصول؟. وإن كانت الأخرى التي بمعنى (ما) فأين (إلا)؟ وما معنى الكلام؟ وهل يصح قول أبي الفتح، أنه شبه (إنْ) بـ(ما) فأعمَل في الذين، ونصب به عبادا؟

[قلت]: إن قول أبي الفتح، لا يصح، وذلك، لأنه يقول، إنه شبه (إنْ) التي للتحقيق، بـ(ما) التي للنفي فأعملها معاملة (ما)، لأن (إنْ) أيضا، تجيء بمعنى (ما). فلما كان اللفظ كاللفظ يعني لفظة (إنْ) التي للتحقيق كلفظة (إنْ) التي للنفي و(إنْ) التي للنفي تشبه (ما)، رَفَعَ بـ(إنْ) التي للتحقيق، الاسمَ، وهو: (الذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دونِ اللهِ) ونصب به (عبادا أمثالَكُمْ) كما تقول: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم. هذا كلامه. ولو كانت صحبته مع الشيخ[٤]، كما يدعيه، وأنه لم يفهم أحد كلام الشيخ، فهمه، وأنه أقام معه أربعين سنة، فلم يفهموا من قوله، في قولهم: (هذا حلو حامض) أن الضمير كيف يعود من الاسمين إلى المبتدأ، كما فهمه، وأنّ معنى قول الشيخ: يعود من الاسمين إلى الأول. أي: من مجموعهما، لا من كل واحد منهما. فإن تأثير الصحبة في هذه الآية لم يظهر، لأن الشيخ، رحمه الله، ورضي عنه، ذكر في الآية وجهين. فأين منهما أبو الفتح، ولم يفهمهما؟!.

قال: إنّ (إنْ) مخففة من الثقيلة. و(الذِينَ تَدْعُونَ) نَصبٌ، اسمه على قراءة من قرأ: (وإنْ كُلاً). والعائد إلى الموصول، محذوف. والتقدير: إنْ الذين تدعونهم. وقوله: (عباداً أمْثالكُمْ): منصوب على البدل، من الضمير العائد إلى الذين من الصلة. أو يكون حالا منه، فهذا وجه نصب (عِبادٍ).

فأما خبر (إنّ) فيكون كقوله: (فإنَّ ذَلكَ)[٥] فكما لم يقل كذلك، لم يقل ها هنا (مَخلوقُونَ). قال: وإن شئت يكون الخبر: فادعوهم، لما يتعقبه من قوله: (فَلْيَسْتَجيبوا لَكُمْ) لأن الشي قد يكون

---

(١) ٧: سورة الأعراف ١٩٤.

(٢) إعراب القرآن- للنحاس ١: ٦٥٧، ومختصر شواذ القرآن ٤٨، والمحتسب ١: ٢٧٠، والكشاف ٢: ١١٠، وتفسير القرطبي ٧: ٣٤٢.

(٣) البيت من البسيط، للأعشى. ديوانه ٥٩، وفيه:

إما ترينا حفاةً لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفَى ونَنْتعِلُ

والكتاب ٢: ١٣٧، ٣: ٧٤، ٤٥٤، والتحصيل ٢٨٢، ٤١٠، والخصائص ٢: ٤٤١، والإنصاف ١: ١٩٩، وشفاء العليل ١: ٣٧١، والخزانة ٥: ٤٢٦، ٨: ٣٩٠، ١٠: ٣٩١، ٣٩٣، ١١: ٣٥٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٩، وابن يعيش ٨: ٧١.

(٤) يعني: أبا علي الفارسي، لأن ابن جني صحبه أربعين سنة. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٥.

(٥) هذا جزء من حديث النبي- صلى الله عليه وسلم- سبق تخريجه ص١١٠.

بانفراده لا يفيد. فإذا انضم إليه شيء آخر، أفاد. فجاز: (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم) لما ذكر [٥٠/ب] (فَلْيستجيبُوا)، أفاد. ولو قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ﴾ [1] ولم يذكر (فلْيستجيبُوا) لم يكن ليجوز.

[فإن قلت]: فكيف يكون: (فَادْعُوهُمْ) خبرا، وهو أمر، فإنه [كقول الشاعر]:

١٢٢- وَلَوْ أصابَتْ، لَقالَتْ، وهيَ صادقةٌ إنَّ الرِّياضَةَ، لا تُصْبِكَ للشَّيبِ [2]

[قلت]: فقد زعم في قوله:

١٢٣- وَقائِلةٍ: خَولانُ، فانكِحْ فَتاتَهمْ وأكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ، خلوٌ كما هيا [3]

أنْ خولان: رَفْعٌ بهذه مضمرةً. ولم يرتفع بالابتداء، على أن يكون الخبر (فانكح)، لأن الفاء تمنع من ذا، فكيف جاز أن يكون (فادعوهم): خبر (إنِ الذين)؟. ذلك جاء، لما تضمن الاسم معنى الشرط، والجزاء. وإذا كان قد جاء: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ إلى أن قال: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ﴾ [4]. وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [5] مع أن الاسم غير موصول، وإنما كان وصفه موصولا، فجاء الفاء، لما عد الوصف كالجزء، من الموصوف، وإن كان الوصف غير لازم للاسم لزوم الشرط. ألا ترى أنك مخير بين وصف الاسم وتركه، ومع ذلك جاءت الفاء، فما ظنك إذا كان الاسم هو الموصول؟

[فإن قلت]: فكيف وجه قوله:

١٢٤- أرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ، أمْ بُكُورُ أنتَ، فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصيرُ [6]

فإنْ (أنت) ها هنا مرتفع بالمصدر. فكأنه قال: أتروح أم تَبكر أنت. فليس بإسناد فانظر إليه. ويجوز أن يرتفع على أن يكون: أرواح، بمعنى [الفعل] [7] كأنه أرائح أم باكر أنت.

ويجوز أن يرتفع على تقدير: أذو رواح، وبكور أنت.

---

(١) ٧: سورة الأعراف ١٩٤.

(٢) البيت من البسيط، للجميح الأسدي، في: المفضليات ٣٤، والخزانة ١٠: ٢٤٦، ٢٤٧، وفيها: لو أرادت. وبلا نسبة في الجمل ١: ٤٢٨.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الكتاب ١: ١٣٩، ١٤٣، ٣: ١٧٨، والتحصيل ١١٩، ومعاني القرآن-للأخفش ١: ٧٦، ٨٠، والمقتضب ١: ٣١١، وابن يعيش ١: ١٠٠، ٨: ٩٥، والمغني ١: ٢٧١، ٢: ٤٨٣، واللسان (خلا) ١٤: ٢٣٩، وشفاء العليل ١: ٣٠٢، والخزانة ١: ٣١٥، ٤٥٥، ٤: ٣٦٩ (هـ)، ٨: ١٩، ١١: ٣٦٧.

(٤) ٢: سورة البقرة ١٨٥. (٥) ٦٢: سورة الجمعة ٨.

(٦) البيت من الخفيف، لعدي بن زيد العبادي، وروي عجزه:

.... لك فاعلم لأي حال تصير

وهو في: ديوانه ٨٤، والكتاب ١: ١٤٠، والتحصيل ١٢٠، والخصائص ١: ١٣٢، والأغاني ٢: ١٥٢، واللسان (مغن)، والخزانة ١: ٣١٥.

(٧) الأصل غير واضح.

ويجوز أن يرتفع بفعل مضمر، (انظر) تفسيرُه، أي: انظرْ أنت فانظرْ.

وإذا كان الأمر هكذا، فأين قول أبي الفتح: أقمت معه أربعين سنة؟!. وهذا مسطور في أنفس كتبه[١]، وهو تعقب هذا الكتاب حرفا حرفا، ولم يذكره معللا لقراءة سعيد، رضي الله عنه، بل ارتكب ذاك الوجه الضعيف.

وأعجب من ذا، أن الرازي[٢] قد تبعه، ونقل عنه. أعني تشبيه (إنْ) بـ(ما).

ولا يعجبنك إقدامنا على هذا الشيخ، أحيانا، وتذكر قول [الشاعر]:

١٢٥- وَمَنْ ذا الذي تُرضى سَجاياهُ كُلُّها كفى المَرْءَ فضلًا، أن تعُدَّ مَعايبُهُ[٣]

فإجازته في قوله:

١٢٦- .... كَأنْ لَمْ تَرى قَبلي أسيراً يمانيا[٤]

على أنه يكون كقولك:

١٢٧- وَلا [١٥/أ] تَرضّاها، ولا تَملّقِ[٥]

وكقوله: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾[٦] و﴿مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[٧] و:

١٢٨- أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمي ....[٨]

---

(١) لعله عنى كتاب الحجة – لأبي علي الفارسي.

(٢) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل، الرازي، العجلي (ت ٤٥٤هـ). قرأ القرآن على: علي بن داود، الداراني، وأبي عبد الله، الحسين بن عثمان، الحامدي، وآخرين روى عنه القراءة: محمد بن إبراهيم بن محمد، ومنصور بن محمد بن الحسن بن محمد. كان: ثقة، وإماما في القراءات، أوحد في طريقته، عالما بالأدب، والنحو: ينظر: غاية النهاية ١: ٣٦٢، ٣٦٣.

(٣) البيت من الطويل، بلا نسبة في التنبيه على الأمالي ١٥ (عجزه) وفيه: نبلا، بدل: فضلا.

(٤) عجز بيت من الطويل، سبق ذكره رقم (٢).

(٥) من الرجز، لرؤبة، وقبله:

إذا العجوز غضبت فطلق ......

وهو في: ملحق ديوانه ١٧٩، واللسان (رضي) ١٤: ٣٢٤، والخزانة ٨: ٣٥٩، ٣٦٠، وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٣٠٧، والإيضاح ٢: ٤٦٠، والإنصاف ١: ٢٦، وشواهد التوضيح ٧٣، والشافية ٣: ١٨٥.

(٦) ٢٠: سورة طه ٧٧.

(٧) ١٢: سورة يوسف ٩٠، وهي قراءة ابن كثير برواية (قنبل). السبعة ٣٥١، ومجمع البيان ٥: ٢٥٩.

(٨) البيت من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، وعجزه:

.... بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

وهو بهذه النسبة في: التحصيل ٤٨٥، ومعاني القرآن– للفراء ٢: ١٨٨، والخزانة ٨: ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٩: ٥٢٤.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ٣١٦، والإنصاف ١: ٣٠، والجمل ١: ٤٨٢، وابن يعيش ٨: ٢٤، وشواهد التوضيح ٧٣، والإيضاح ١: ٢٧٧.

أو يكون على قوله:

١٢٩- أُري عَيْنَيْكَ ما لمْ تَرْأياهُ كلانا عَالمٌ بالتُّرهاتِ[1]

فَحذفَ الألف للجزم، ثم أبدلَ من الهمزة ألفا. ثم منع هذا الوجه الأخير في الفاتحة[2]، بعد تجويزه في مواضع شتى، فالجواد قد يعثر، والسيف قد ينبو.

[قال أبو الفتح]: وتكسر (إنَّ) في كل موضع، لو طرحتها منه، لكان ما بعدها مرفوعا بالابتداء. تقول: إن زيداً قائم. فتكسر (إنَّ) لأنك لو حذفتها، لقلت: زيد قائم. وتَفتح (أنَّ)، في كل موضع، لو طرحتها منه، وما عملت فيه، لقلت: بلغني ذاك ومعنى الكلام، معنى المصدر. تقول: بلغني أنَّ زيدا قائم. فتفتح (أنَّ)، لأنك، لو طرحتها، وما عملت فيه، لقلت: بلغني ذاك. ومعنى الكلام: بلغني قيام زيد.

[قلت]: اعتبر في كسر (إنَّ)، وفتحها الابتداء بـ(إنَّ)، وقيام المصدر، مقام (أنَّ). وهذا، وإن كان كذلك، فالأحسن منه، ما ذكره من أقام معه، أربعين سنة، وفهم عنه، ما لم يفهم أحد، وذلك، لأنه قال: كل موضع احتَمَل وقوعَ كلتا الجملتين فيه، فالباب كسر (إنَّ). وكل موضع اختَصَّ بإحداهما، فالباب فتح (أنَّ) تقول: إنَّ زيدا قائم، بالكسر، لأنك، لو قلت: قال زيد: عمرو قائم، أو قلت: قال زيد: قام عمرو، جاز. وتقول: قال عمرو: إنَّ محمدا رسول الله، لأنك، لو قلت: قال عمرو: محمد رسول الله، أو قلت: قال عمرو: أرسل الله محمدا، صح. وتقول: لولا أن زيدا قائم لهلك عمرو، فتفتح (أنَّ)، لأن (لولا) تختص بإحدى الجملتين، وهي الاسمية دون الفعلية. فعلى هذا يدور فتح (أنَّ) وكسرها. وإن كان ما ذكره صالحا، لكن هذا أوجه، لأن (لولا) يرتفع ما بعده بالابتداء، ولا يكسر فيه (أنَّ). وتقول: أول ما أقول إني أحمد الله، بالكسر والفتح. فالكسر، لأنه حكاية القول، على تقدير: أول قولي، هذه المقالة، والخبر محذوف. أعني خبر المبتدأ [٥١/ب]، والتقدير: أول قولي هذه المقالة، موجود، أو حاصل. والفتح على تقدير: أول ما أقوله قولي هذا، فهو خبر. فالفتح، لأنه مبني على المبتدأ.

وزَعَم[3] أن الكلام إذا كان قصة، وحديثا، فالكسر. وإذا كان مبنيا على شيء، فالفتح. وتقول: ظننت أنَّ زيدا قائم، فتفتح (أنَّ) لأن الموضع يختص بالاسمية دون الفعلية. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[4] وقوله: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا

---

(١) البيت من الوافر، نسب إلى سراقة البارقي، وهو في ملحق ديوان ابن قيس الرقيات ١٧٨. والمشكل ٢: ٣٠٤، والمغني٢/٤٨٥.

وبلا نسبة في: الخصائص ٣: ١٥٣، والشافية ٣: ٤١.

(٢) الحجة- لأبي علي الفارسي ١: ٦٨، ٦٩.

(٣) أي: سيبويه. الكتاب ٣: ١٤٢.

(٤) ١٠: سورة يونس ٦٥.

يَعْلِنُونَ ﴾ (١)، فكسر (إنّ) في الآيتين ليس على القول، بل الكلام تم عند قوله: (قَوْلُهُم) ثم استأنف. وهذا ظاهر. وإنما ذكرته، لأن بعضهم توهم، خلاف ذلك. كما أن أكثرهم توهموا على يزيد[2] في قراءته: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾ [3] أن تقديره: لِيُجْزَى الجزاءُ قوما. قالوا: ولا يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ زيداً، إنما لم يجز، لأن المصدر إذا أقيم مقام الفاعل، يوصف. وتقديره: لِيُجْزَى الجنةُ قوماً[4]. ولا يجوز أنْ تقدير الآية: ليُجزَى الجزاءُ قوما، لأن يُجزى يدل على الجزاء.

ثم ذَكَرَ من بعد ذلك أن (إنّ) تأتي بمعنى: نَعَمْ. وأنشد البيت، وهو قوله:

١٣٠- .... فقُلـــــــــتُ إنَّـــــــــه[5]

أي: نعم. وردٌّ على القتيبي[6]، قوله في غريب الحديث[7]، نصا في هذا البيت، فقلت: إنه، أي: إنه كذلك. كما قال: (فإن ذلك)[8]، ولم يقل: كذلك. وعدل أبو الفتح إلى هذا القول، وأنْ الهاء للاستراحة، وأن الكلام لا يحمل على الحذف، ما وجد عنه مندوحة، [و][9] لا سيما والباب باب الحروف دون الأفعال، وهي أقل تصرفا منها.

[قال أبو الفتح]: فإن عطفت على اسم (إنّ، ولكنّ) بعد خبرهما، جاز لك في المعطوف: النصب على اللفظ، والرفع على موضع الابتداء. تقول: إن زيداً قائم وعمراً، وإنْ شئت، قلت: وعمـــرو. وكذلك: لكنّ جعفراً منطلق وبشراً، وإن شئت، قلت: وبشر. ولا يجوز العطف على موضع الابتداء، مع بقية أخواتها، لزوال معنى الابتداء منها. ولكن تقول: ليت زيدا خارج، وبكرا.

---

(١) ٣٦: سورة يس ٧٦.

(٢) أي: أبو جعفر المدني. وقد سبقت ترجمته ص٣١.

(٣) ٤٥: سورة الجاثية ١٤. وهي كذلك قراءة: عاصم، وشيبة، والأعرج. ينظر: مجمع البيان ٩: ٧٤، وتفسير القرطبي ١٦: ١٦٢، والنشر ٢: ٣٧٢.

(٤) مجمع البيان ٩: ٧٤، نقل عن الشارح قوله: (معناه: ليجزى الخير قوما، فأضمر الخير لدلالة الكلام عليه، وليس التقدير: ليجزى الجزاء قوما، لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل، ومعك مفعول صحيح).

(٥) البيت من مجزوء الكامل، لابن قيس الرقيات، وتمامه:

وَيَقُلْنَ: شيبٌ قد علا ... كَ، وقد كبرتَ، فقلتُ: إنهْ

وهو في: ديوانه ٦٦، والتحصيل ٥٥٣، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٨٥، واللسان (أنن) ١٣: ٣١، والخزانة ١١: ٢١٣، ٢١٦.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ١٥١، ٤: ١٦٢، والإيضاح ٢: ٢٢٢، وابن يعيش ٣: ١٣٠، والمغني ١: ٣٨، ٢: ٦٤٩.

(٦) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ). أخذ عن أبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه ابن درستويه. من آثاره: (غريب القرآن)، و(غريب الحديث)، و(عيون الأخبار). وينظر: نزهة الألباء ١٥٩.

(٧) غريب الحديث- لابن قتيبة ١: ٥٣٧.

(٨) جزء من حديث للرسول عليه الصلاة والسلام سبق تخريجه ص١١٠.

(٩) دخول الواو على: لاسيما، واجب. قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قول امرئ القيس:

ألا ربَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ... ولاسيما يومٌ بدارة جُلجلِ

فهو مخطئ. ينظر: المغني: ١/٢٧٧.

وبكرٌ إنْ عطفته على الضمير في خارج، جاز. وفيه ضعف حتى تؤكده، فتقول: خارج هو وبكر.

[قلت]: اعلم أنك، إذا قلت: إن زيدا قائم وعمرو، جاز نصب عمرو، ورفعه. فالنصب [٥٢/أ] على لفظ زيد، والرفع من ثلاثة أوجه:

[الأول]: أن يكون رُفع عمرو على موضع (إن زيدا) وذلك، لأن موضع قولك: إنّ زيدا قائم، مبتدأ. ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول: زيد قائم، وبين أن تقول: إن زيدا قائم، فالمعنيان واحد.

[الوجه الثاني]: أن يرتفع عمرو بالعطف على الضمير، في قولك: إن زيدا قائم. أي: قائم هو وعمرو. ولكنك إذا أردت هذا، فالأحسن إظهار الضمير.

[الوجه الثالث]: أن يرتفع عمرو بالابتداء، والخبر مضمر. والتقدير: إن زيدا قائم وعمرو. أي: وعمرو قائم. وهذه الأوجه الثلاثة، تجوز في (لكنَّ).

فأما ليتَ، ولعلَ، وكأنَّ، فيجوز فيهن وجهان. ولا يجوز فيه الحمل على الابتداء. ألا ترى أن قولك: ليت زيدا قائم، بخلاف قولك: زيد قائم، في المعنى. فلما تغير المعنى، زال الابتداء، ولم يجز الحمل عليه. ونظير هذا قولهم: (إن الذي يأتيني، فله درهم) يجوز دخول الفاء في خبر الذي مع (إنْ)، كما يجوز إذا لم تذكر (إنْ). قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [(١)] كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [(٢)] و(الذي) إذا كان مبتدأ، دخل الفاء في خبره.

ولو قلت: ليت الذي يأتيني فله درهم، لم يجز، لأنه زال معنى الابتداء، بدخول ليت. كما لم يجز العطف على موضع الابتداء في: ليت، ولعل، وكأن لم يجز دخول الفاء معهن فهاتان نتيجتان من بقاء معنى الابتداء، بدخول (إنْ).

فأما (أنْ) المفتوحة، فلا شك أنه يجوز فيه ما يجوز في (ليت) وهل يجوز فيه الوجه الآخر، أعني الحمل على موضع (أنْ)، فإن سيبويه، لما ذكر الحمل على موضع (إنْ) من قولهم: إن زيدا قائم وعمرو، قال: وقد جاء ذلك في التنزيل: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [(٣)] فزعم[(٤)] بعض الناس: أن سيبويه، توهم أن قوله: (أنّ الله) بالكسر دون الفتح، لهذا ذكر الآية. وإلا فلا يجوز الحمل على موضع (أنّ)، كما لا يجوز الحمل على موضع: ليت، ولعل، وكأن.

وأبو الفتح سكت عن (أنْ)، في اللمع، وظاهر كلامه أنه أجراه مجرى (ليت) [٥٢/ب] و(لعل). ولا ينبغي له ذلك، لأنه ذكر في التنبيه عند قوله:

---

(١) ٨٥: سورة البروج ١٠.

(٢) ٢: سورة البقرة ٢٧٤.

(٣) ٩: سورة التوبة ٣.

(٤) أي: سيبويه: الكتاب ٢: ١٤٤، تحت باب: (ما يكون محمولا على إنّ، فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء).

١٣١- فـلا تحسبي أنِّي تَخشَّعتُ بَعدَكُمْ ... لـشيءٍ، ولا أنِّـي مِـنَ المَـوْتِ أفْـرَقُ
ولا أنـا ممَّـنْ يَـزدهيه وَعِـيدُكُمْ ... ولا أنَّـني بالمشْي، في القَـيْدِ أخْـرَقُ[1]

قـال: هـذا شاهد لما جوزه صاحب الكتاب، من أن قوله: (أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المُشركِينَ وَرَسولُهُ) أن (أنَّ) بمنزلة (إنَّ)، وأن ارتفاع قوله: (وَرَسُولُهُ) بالحمل على موضع (أنَّ)، كما جاز في (إن). ألا ترى أنه قال:

١٣٢- ولا أنـا ممَّـنْ يـزدَهيهِ وَعيدُكُمْ ....

فحمل الكلام على موضع قوله:

١٣٣- فـلا تحـسبي أني تَخشَّعت بَعدَكُمْ ....

ألا تـرى أن الموضع، قبل دخول (أنَّ)، والحسبانِ، موضعُ ابتداء، فجاء: ولا أنا ممن يزدهيه، على ذلك.

قال: ونظيره قوله عز، وجل: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾[2]. فجاء قوله: (وأنا ربُّكم) على موضع: (هذهِ أُمَّتكُمْ). وإذا كان كذلك، فـ(أنَّ، وإنَّ) عند صاحب الكتاب، سيان. فذكر (إنَّ)، ثم استشهد بالآية، اعتقادا، منه، أن (أنَّ) بهذه المنزلة. ففي قوله: (ورسوله)، يجوز الرفع من ثلاثة أوجه:

[الأول]: أن يكون محمولا على موضع قوله: (أنَّ اللهَ بريءٌ).

[الثاني]: أن يكون محمولا على الضمير، في قوله: (بريء) أي: بريء هو، ورسوله. [فإن قلت]: فإنه لم يؤكد الضمير. وقد زعمت: أن الأحسن توكيده، إذا حمل عليه ذلك. ها هنا حَسُنَ لطيفٌ، وذلك، لأنه إذا لم يظهر الضمير، وقام مقامه مفعول، أو غيره، مما يشبهه يستجاز من أجله العطف على الضمير، كما يستجاز مع تأكيد الضمير. فقوله ها هنا: (مِنَ المشْركينَ) حَسَّنَ العطفَ على الضمير، في: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟﴾[3] لأنه أكده بقوله: (أَمْرَكُمْ) فَحَسُنَ العطفُ. وإذا كانوا يقولون في قوله: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[4]: إن قوله: (آباؤنا) محمول على الضمير في: (أشركنا) لأنه طال بقوله: (ولا). و(لا) أكدت الضمير، ولم تأت قبلَ واو العطف، وإنما كانت تؤكده. أعني الضمير إذا تقدم حرف العطف. فما ظنك بالمفعول وغيره، حين تقدما على العاطفة. [قال الشاعر]:

١٣٤- فلَـسْـتُ بـنازلٍ إلاَّ ألَمْـتُ ... برَحْلـي، أوْ خَيالـتُها الكَـذُوبُ[5]

فعطف (أو خيالتها)، على الضمير في (ألمت)، لأنه أكد بقوله: [٥٣/أ] برحلي. فهذا وجه

---

(١) البيتان من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي، في: ديوان الحماسة ١: ١١، ١٢، والخزانة ١٠: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧.

(٢) ٢٣: سورة المؤمنون ٥٢.

(٣) ١٠: سورة يونس ٧١.

(٤) ٦: سورة الأنعام ١٤٨.

(٥) البيت من الوافر، بلا نسبة في: ديوان الحماسة ١: ١١٢، وهمع الهوامع ٥: ٢٧٥، والخزانة ٥: ١١٩.

رفع رسول.

[الثالث]: أن يرتفع قوله: (ورسوله) بالابتداء، وخبره مضمر. أي: ورسوله بريء. وروي عن عباس[1]، عن أبي عمرو: (ورسوله) نصبا[2] بالحمل على لفظة الله. وقد جوزوا الجر في: (رسوله) على أن يكون الواو واو القسم. وهذا كله، أعني الحمل على موضع: (أنّ، وإنّ، ولكنّ)، إنما يجوز إذا كان المعطوف بعد ذكر الخبر. فأما إذا كان قبل الخبر، فإنه لا يجوز. لا تقول: إن زيدا وعمرو قائمان، لأنك قد جئت بـ(إنّ) وأعملته في المنصوب، ثم جئت بالمرفوع، حملا على الابتداء. فلا يجوز أن تشركهما في الخبر. لأن العاملين قد اختلفا. فلا يجوز من أجل ذا. فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[3]. فليس (الصّابئون) محمولا على موضع (إنّ)، لأنه جاء قبل الخبر. ولكنه، كما قال سيبويه: إن التقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك[4]. فالصابئون مبتدأ، والخبر محذوف، ففصل به بين الاسم، والخبر. ومثله قول قائلهم:

١٣٥- فَمَـــن يَـــكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحلُهُ ... فـــإِنّي، وقـــيّارٌ، بهـــا لَغـــريبُ[5]

أي: فإني لغريب بها، وقيار كذلك. ففصل بين الاسم، والخبر كما ترى. وإذا جاز:

١٣٦- .... أبـــو أمّـــهِ حـــيٌّ أبـــوهُ يُقارِبُـــهُ[6]

فما ظنك بهذا ؟!. ولا فرق بين قولك: إن زيداً الظريفُ قائم، وبين قولك: إن زيداً قائمٌ الظريفُ، في الحمل على الموضع، يجوز الرفع، والنصب في الصفة بخلاف الخبر، لأن الخبر اختلف عاملاه. أعني عاملي اسمهما. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[7] فيقذف خبر. وعلام خبر آخر. ويجوز أن يكون صفة محمولة على موضع (إن). وقد روي

---

(١) هو: العباس بن الفضل، الأنصاري، البصري (ت ١٨٦هـ). أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وقال فيه: لو لم يكن في أصحابي إلا عباس لكفاني. أخذ القراءة عنه حمزة بن القاسم، وعامر بن عمر الموصلي وغيرهما.

ينظر: غاية النهاية ١: ٣٥٣.

(٢) لم أقف على هذه القراءة لأبي عمرو، وإنما رويت عن: يعقوب، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي، والحسن.

إعراب القرآن- للنحاس ٢: ٥، ومجمع البيان ٥: ٤، وتفسير الرازي ١٥: ٢٣١، وتفسير القرطبي ٨: ٧٠.

(٣) ٥: سورة المائدة ٦٩.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٥، وفيه: (كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبر).

(٥) البيت من الطويل، لضابئ بن الحارث البرجمي. في: الكتاب ١: ٧٥، والتحصيل ٩٢، ومعاني القرآن- للفراء ١: ٣١١، والإنصاف ١: ٩٤، وابن يعيش ٨: ٦٨، والخزانة ٩: ٣٢٦، ١٠: ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠.

وبلا نسبة في: المغني ٢: ٤٧٥، ٢٢٢، وهمع الهوامع ٥: ٢٩٠، ٢٩١، والتاج (قير) ١٣: ٥٠٠.

(٦) عجز بيت من الطويل، سبق ذكره رقم (٥٧).

(٧) ٣٤: سورة سبأ ٤٨.

بالنصب على هذا[1]. وجاء عن الأعمش[2] مجروراً[3] (علامِ الغُيوبِ) فحمله على قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾[4] (علامِ الغيوبِ) (وَمَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله)[5]. [قال أبو الفتح]: وتُشَبَّهُ لا، بـــ(إنَّ).

باب لا، في النفي

اعلـــم أن (لا) تنـــصب النكرة، بلا تنوين ما دامت تليها. وتُبْنى مع ما بعدها على الفتح كخمسةَ عشرَ [٥٣/ب] تقول: لا رجلَ في الدار، ولا غلامَ لك.

[قلت]: اعلم أن (لا) تُبنى مع ما بعدها بناءَ خمسةَ عشرَ، وذلك لأنه جوابُ قائلٍ قال: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟. فجوابُه: لا رجلَ في الدار. لأن قولَك: هل من رجلٍ في الدار، (مِنْ) فيه لاستغراق الجنس، مثلها في قولك: ما جاءني من رجل. وقولُه عز وجل: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[6] و﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[7]. فكما أن (مِنْ) ها هنا، لاستغراق الجنس، وهو مع المجرور كالشيء الواحد، لا يجوز الفصل بينهما، فكذلك جوابُه: لا رجلَ في الدار، يكون قولك: لا رجلَ، نفياً عاماً لاستغراق الجنس، لأنهم مما يطابقون بين السؤال، والجواب، فيحافظون في الجواب، ما كانوا يحافظونه في السؤال. ألا ترى أن قولَهم: مَنْ زيداً؟ في جواب من قال: مَررتُ بزيد، وذلك، إذا قلت: تعالَ، وتَغدَّ، فقال لك: والله، لا أتغدَّ. ينصرف الكلام إلى هذا المتغدِي المدعوُّ إليه، مراعاة بين الكلامين. وهذا أكثر من أن أُحصيَهُ لك. واعلم أن (لا)، هذه إذا بني مع ما بعدها، على الفتح، لم يَجُزْ أن يَتقدم عليها ما في حيزها بتةً. ألا ترى أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[8]: أن نصب قوله (يومَ يَرَوْنَ) محمول على مضمر. وتقديره: يحزنون يومَ يرون، أو يندمون يوم يرون. ولا يُحمَل على بشرى يومئذ. ولا يقال التقدير فيه: لا بشرى للمجرمين [يوم][9] يرون الملائكة، لأن هذا، وإن كان يصح في المعنى، ففي اللفظ فاسد. لأن (لا) هذه مشبهة بـــ(إنَّ). فكما لا يجوز: طَعامَكَ إنَّ زيداً آكلٌ، على تقدير: إنَّ زيداً آكلٌ طعامَكَ، فكذا ها هنا. فعند أبي الحسن: أنَّ (لا) أُعملت، كما أُعملت (إنَّ). فخبر (لا) يرتفع

---

(١) قرأ بها: عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، ينظر: إعراب القرآن- للنحاس ٢: ٦٨٠، ومختصر في شواذ القرآن ١٢٢، وتفسير القرطبي ١٤: ٣١٣.

(٢) هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ). أخذ القراءة عن: إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وهب، وعاصم بن أبي النجود، وأخذ منه القراءة: حمزة الزيات، وأبان بن تغلب، وغيرهما. قال هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ لكتاب الله عز وجل من الأعمش.

ينظر: غاية النهاية ١: ٣١٥- ٣١٦.

(٣) لم أجد من قرأ بها.

(٤) ٣٤: سورة سبأ ٣.

(٥) سنن الترمذي ٤: ٢٩٩.

(٦) ٧: سورة الأعراف ٥٩.

(٧) ٥: سورة المائدة ٧٣.

(٨) ٢٥: سورة الفرقان ٢٢.

(٩) الأصل غير واضح.

عنده، كما يرتفع خبر (إنّ). وعند سيبويه[1]، أنّ قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، يرتفع أفضلُ، كما يرتفع خبرُ المبتدأ. وفائدة هذا الخلاف تظهر في قوله: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[2] لأن (فيها)، عند سيبويه، خبر للاسمين. أعني: لغواً وتأثيماً، لأنّ (لغواً) مبتدأ، ولا تأثيم في موضع المبتدأ. وسد (فيها) مسد الخبرين.

وعند أبي الحسن يرتفع (فيها) [٥٤/أ] على أنه خبرُ أحدِ الاسمين، وخبرُ الآخر مضمر كما [قال الشاعر]:

١٣٧- نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ[3]

أي: [نحن][4] بما عندنا [راضون][5] و[أنت][6] بما عندك [راضٍ][7] [وقال الآخر]:

١٣٨- رَمَاني بأمرٍ كُنتُ منهُ ووالدي بَريئاً. وَمِنْ جُولِ الطَّوِيِّ رَماني[8]

أي: كُنت منه بريئاً، ووالدي بريء، ولم يذكر. وقال عز من قائل: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[9] أي: الله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك، ولم يذكر. والفارس[10]، كأنه يُقَوِّي قول أبي الحسن. وإذا ثبت هذا فـ(لا) هذه، غير جائز فيها تقديمُ ما في حيزها عليها، وليست مثلَها في قولهم: أنتَ زيداً إلا ضارب. على تقدير: أنتَ لا ضاربٌ زيداً. وقولِهم: جئتُ بلا شيءٍ، [وقول الشاعر]:

١٣٩- إذا مَا أدْلَجتْ وَصَفَتْ يَدَاها لها إدلاجَ ليلةِ لا هُجُوعِ[11]

و:

١٤٠- .... أمسَى ببلْدةِ لا عَمٍّ، ولا خالِ[12]

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٤- ٢٧٦. (٢) ٥٢: سورة الطور ٢٣.

(٣) البيت من المنسرح، لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه ١٧٣، والكتاب ١: ٧٥، والتحصيل ٩٢. وعزاه الفراء، في معاني القرآن إلى مرار الأسدي ٢: ٣٦٣، ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١: ٩٥، ولعمرو بن امرئ القيس في الخزانة ١٠: ٢٩٥، ٤٧٦.
وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ١١٢، والمذكر والمؤنث ٦٧٧، وشفاء العليل ١: ٢٧٤.
ورواه الشارح في الأصل:
أنت بما عندنا، ونحن بما عندك، راض والرأي مختلف
وهذه الرواية لا تحقق مراد الشاعر.

(٤) في الأصل: أنت. (٥) في الأصل: راض.

(٦) في الأصل: نحن. (٧) في الأصل: راضون.

(٨) البيت من الطويل، لعمرو بن أحمر الباهلي، في ديوانه ١٨٧، والكتاب ١: ٧٥، والتحصيل ٩٢، وله، أو للأزرق بن طرفة بن العمرد الفراصي في اللسان (جول) ١١: ١٣٢.
وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث ٦٧٨، والجمل ١: ٤٢٠، وهمع الهوامع ٢: ٨٤.
والجول: ناحية البئر. الطوي: البئر

(٩) ٩: سورة التوبة ٦٢. (١٠) يعني به: أبا علي الفارسي.

(١١) البيت من الوافر، لم أهتد إلى قائله. (١٢) البيت من البسيط، لم أهتد إلى قائله.

فـــإنَّ (لا) في هذه المواضع، جازَ أن يعمل ما في حيزها، فيما قبلَها، وأن يَفصل بين الجار، والمجرور، وأن يتخطاها العامل، كما يتخطى (ها) التي للتنبيه، في قولهم: مررتُ بهذا الرجل.

[قال أبو الفتح]: فإن فصلتَ بينهما بطل عملها. تقول: لا لك غلامٌ، ولا عندك جاريةٌ. قال الله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (١) وإنما بَطَل عملها، لما ذكرنا، أنه جواب سائل سأل: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟. فكما لا تفصل بين (مِنْ) وبين المجرور، لا تفصل بين (لا) وبين معمولِها، مراعاة للمعنى الذي ذكرناه.

[قلــت]: فإن عطفتَ، وكررتَ (لا)، جاز لك فيه عدة أوجه. تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، جُوز في هذه خمسةُ أوجه، بشرطين اثنين: أحدُهما: العطفُ، والثاني: التكريرُ، جَوَّزَ نصبَهما، ورفعَهما، ونصبَ الأول، ورفعَ الثاني، ورفعَ الأولَ، ونصبَ الثاني، ثم جَوَّزَ من بعد ذلك نصبَ الأول، بــلا تنوين، ونصبَ الثاني بتنوين. والتكرارُ في هذا، كأنه ليس بشرط، وإنْ كان الأغلبَ عليه، لأنه قد جاء ذلك، ولا تكرارَ. [قال الشاعر]:

١٤١- مَــــنْ صَــدَّ عَــنْ نيرانِهــا فَأنــا ابــنُ قَــيْسٍ، لا بَــرَاحُ (٢)

وأنشد سيبويه:

١٤٢- تَــركتَني، حــينَ لا مالٌ أعيشُ بهِ وَحــينَ جُــنَّ زَمــانُ الــنَّاسِ، أو كَلِبا (٣)

أي: حين ليس لي مال [وقال الآخر]:

١٤٣- أبَى جُودُهُ لا البُخلَ، واستَعجلتْ بِهِ نَعَــمْ، مِــن فَتــىً لا يمْــنَعُ الجُودَ قَاتِلَهُ (٤)

فأضـــافوا (لا) إلى البخل، تصوروا فيه الاسمية. ويجوز لا البخلَ، بالنصب، على أن يكون (لا) منصوبا بــ(أبى).

والبخل: بدل منه، كما [قال الشاعر]:

١٤٤- يُنسِينَ الرَّمي (لا) أنَّ (لا) إنْ لزمته علــى كَثْــرَةِ الواشــينَ، أيُّ مَعُــونِ (٥)

فجعل (لا) اسم (إن). وجوزوا فيه الرفع، أعني في البخل. أي: أبى جوده (لا). أي: المأبي البخل. وجوزوا زيادة (لا). أي: أبى جوده البخل، كما قال تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ

---

(١) ٣٧: سورة الصافات ٤٧.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك القيسي، في: الكتاب ١: ٥٨، وفيه: من فر والتحصيل ٨٠، وديوان الحماسة ١: ١٩٣، والخزانة ١: ٤٦٧، ٢: ١٧٢، ٤: ٣٩، والتاج (برح) ٦: ٣٠٨.
وبلا نسبة في المقتضب ٤: ٣٦٠، والإنصاف ١: ٣٦٧، والمشكل ١: ٣٦٧، وابن يعيش ١: ١٠٨.

(٣) البيت من البسيط، لأبي الطفيل عامر بن واثلة الصحابي. في الكتاب ٢: ٣٠٣، والتحصيل ٣٤٨، وشفاء العليل ٢: ٧١٧، والخزانة ٤: ٣٩، ٤٠، ٤١.

(٤) البيت من الطويل، بلا نسبة في: معاني القرآن- للأخفش ٢: ٢٩٤، وفيه: الجوع، بدل: الجود والخصائص ٢: ٣٥، والمغني ١: ٢٤٨.

(٥) البيت من الطويل، لجميل بثينة، في: ديوانه ٩٤، واللسان (أبا) ١٤: ٥٩، وبلا نسبة في: معاني القرآن- للفراء ٢: ١٥٢، والخصائص ٣: ٢١٢، وشافية ابن الحاجب ١: ١٦٨، وشفاء العليل ٢: ٨٦٧.

أَمَرْتُكَ ﴾ (١) لقوله: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ ﴾ (٢) وقال: ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٣). أي: حرام على قرية أهلكناها رجوعُها، في أحد التأويلين. وإن كان قد جوز، على أن يكون التقدير: وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون في الوجود، فأضمر خبر المبتدأ، كما أن خبر (لا) في قولهم: لا حولَ، ولا قوةَ إلا بالله، مضمر. والتقدير: لا حول، ولا قوةَ في الوجود إلا بالله. وقولهم: لا إله إلا الله. أي: لا إلهَ في الوجود إلا الله. فإضمار الخبر في باب (لا) فاش جدا، أكثر من أن أُحصيَه لك.

فأما استثناء قولهم: إلا بالله، فهو جائزٌ أن يكون من قوله: لا حولَ، ولا قوةَ، بمجموعها. وإن كان ذلك غيرَ جائز في قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ ﴾ (٤) لأن قوله: ولا قوة، تأكيد لقوله: ولا حولَ. فكأنه قال: لا حولَ ولا حولَ. فالعامل واحد، بخلاف الآية، فإن قوله: (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أبداً) عامل و﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (٥) عامل آخر. وإذا اختلف العاملان، اقتضى كل واحد منهما معمولاً. وسيأتيك بيانُ ذلك، إنْ شاء الله.

فأما تنوين المعطوف، فهو: لا حولَ، ولا قوةً إلا بالله.

و:

١٤٥- لا نَسَبَ اليَوْمَ، ولا خُلَّةً .... (٦)

و:

١٤٦- وَلا أبَ، وَابناً................ (٧)

فإنه لما لم يكن المعطوف يلي (لا) بل كان تابعاً، جاز أن ينون، لأن ترك التنوين، إنما وجب في معمول (لا). والبناء، إنما كان مع (لا) ويجوز أن يَختص المعطوف بشيء لا يكون للمعطوف عليه فيه حظ. ألا ترى قولهم في النداء: يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ، وكلُّ شاة وسَخلتِها، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ [٥٥/أ]. ولا يجوز: رب أخيه، ولا: كل سخلتِها. فجاز أيضا: لاَ أبَ وابناً،

(١) ٧: سورة الأعراف ١٢.
(٢) ٣٨: سورة ص ٧٥.
(٣) ٢١: سورة الأنبياء ٩٥.
(٤) ٣: سورة آل عمران ٨٩.
(٥) ٢٤: سورة النور ٤.
(٦) البيت من السريع، لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وعجزه:
.... اتسع الخرق على الراقع
وهو في: الكتاب ٢: ٢٨٥، ٣٠٩، والتحصيل ٣٤١، وابن يعيش ٢: ١٠١، ١١٣، ٩: ١٣٨. وبلا نسبة في: الجمل ١: ٣٥٢، ٢: ٢٧٥، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٩٦، والمشكل ١: ٣٧٣، وابن عقيل ١: ٤٠٠.
(٧) البيت من الطويل، لرجل من عبد مناة، وتمامه:
ولا أب وابنا مثل مروان وابنه ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
وهو بهذه النسبة في: الخزانة ٤: ٦٧، ٦٨.
وبلا نسبة في: الكتاب ٢: ٢٨٥، والتحصيل ٣٤٠، وشرح اللمع- لابن برهان ١: ٩٦، والزاهر ١: ١٠٧، والمقتصد ٢: ٨٠٤ (صدره)، والإيضاح ١: ٣٨٥.

وإن لم يجز: لا رجلاً. فأما قوله: مثلَ مروانَ، فإن رفعتَ، كان وصفاً للاسمين. وإن نصبتَ كان وصفاً لأحد الاسمين، ولا يكون لهما، لاختلاف حكميهما. واعلم أن (لا) إذا وُصِفَ اسمُه جاز في وصفه ثلاثةُ أوجه:

[الأول]: لا رجلَ ظريفَ عندك، بترك التنوين.

[الثاني]: لا رجلَ ظريفاً، بالتنوين.

[الثالث]: لا رجلَ ظريفٌ، على الموضع. والتنوين في الصفة مثلُها في المعطوف، لما لم يلِ (لا). وإذا كان الاسم مضافاً، أو مشابِهاً للمضاف، انتصبَ بعد (لا) انتصاباً صحيحاً. تقول: لا غلامَ رجلٍ عندك، ولا خيراً من زيد في الدار. ألا ترى أنه، لو لم ينتصبْ، انتصاباً صحيحاً لم يُنَوَّنْ قولُك: لا خيراً من زيد. فلما نُوِّنَ عُلِم أن انتصابه صحيح، وأنه ليس كالمفرد في قولك: لا رجل في الدار. وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ (١) لم ينتصب قوله (اليومَ) بنفس عاصم، لأنه لو انتصب به، لصار قولُه (عاصم) عاملا فيه. وإذا عمل فيه أشبه قولك: لا خيراً من زيد. ولو أشبهَه لكان مثلَه. ولو كان مثلَه، وجب تنوينُه. وفي إجماع الأمة على أنه غير مُنون، دليل على أن (اليومَ) لا يتعلق بعاصم، إذ لم يُنونْ. وإن قلت: فبماذا يتعلق إذن؟ فذاك كلام آخر. والمقصودُ أن يَتعينَ، أنه ليس بمعمول لعاصم، كما أن قولَه: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ (٢) وقولَه: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٣) وقولَه: ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ (٤) وقولَه: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ (٥) وما أشبه ذا من كلامهم نحو قولهم: (لا خَيرَ بخَيرٍ بعَدهُ النَّارُ ولا شَرَّ بشرٍّ بعدَهُ الجَنَّةُ ولا آمرَ بالمعروفِ يومَ الجُمعةِ)(٦).

لا يتعلق شيء من هذه الأشياء، بما عمل فيه (لا) لأنها غيرُ منونة(٧)، بخلاف ما يقوله بعض البغداديين. ألا ترى أن في تعليق ذلك به، إيجابَ التنوين، لأنها مشابهة للمضاف، من حيث كان عاملا فيما بعده، كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده، وإن اختلف العمل.

فاليومَ متعلق بالخبر. والخبر، قولُه: (منْ أمرِ اللهِ). والتقدير [٥٥/ب]: لا عاصم كائنٌ من أمرِ الله اليومَ. ولا يكون اليومُ الخبرَ: و(من أمر الله) متعلق به، لأن ذاك يوجب جواز: زيدٌ يومَ الجُمعةِ. ولا فائدة في ذلك، لما أعلمتُكَه في بابه. ولا يجوز أيضا أن يتعلق اليومُ بالمصدر الذي هو: أمرُ الله، لأن ما في صلة المصدر لا يتقدم عليه.

[قال أبو الفتح]: وتُثَنّي بالنون، فتقول: لا غُلامَيْنِ لك، ولا جاريَتَيْنِ. إنما قال ذلك، لأن الواحدَ غير منون. وقد ذُكرَ في باب التثنية أن النون عِوَضٌ من الحركة والتنوين اللتين كانتا في

---

(١) ١١: سورة هود ٤٣.
(٢) ١٢: سورة يوسف ٩٢.
(٣) ٢: سورة البقرة ٢.
(٤) ٢: سورة البقرة ٢٥٤.
(٥) ٢: سورة البقرة ١٩٧.
(٦) همع الهوامع ٢: ١٢٨، وفيه: (لا خير بخير بعده النار).
(٧) الكتاب ٢: ٢٨٧ (الهامش ٣) (هـ).

الواحد، فقال ها هنا: إنَّ النون تَثبتُ في التثنية، وإن لم يكن في الواحد تنوين، كما ثَبتَ في تثنية قولهم: الرجلُ والرجلانِ. ولم يكن في المفرد تنوين، لأن ضَرْبَ التثنية ضَرب واحد، فلا يختلف، وإن كان الأصل أن يكون بدلا منهما، وقد يكون بدلا من أحدهما، كما تقدم في بابه. وزعم[1] أن يونس، سمع العرب تقول: لا يَدَيْ بها لك. فحذفوا النون من التثنية، مع الفصل بين الكاف، والاســـم، فأجـــازوا على ذلك: لا غُلامَيْ لك[2] فقدروا زيادة اللام. وكأنه قيل: لا غلامَيْكَ. فجاؤوا باللام، لأن اللام تؤكد الإضافة[3]. وقد قالوا: لا أبالك. فهذه اللام تقدر زيادتها من وجه، وإثباتها من وجه. فمن حيث عمل (لا) في أب، كانت اللام ثابتة، حتى لا يكون داخلاً فيه، إلا على تقدير: لا أبَ لك.

وزعـــمَ المبردُ، أنه لا يجوز: لا غُلامَيْنِ[4]، بالتثنية. قال: لأن الواحد مبني، فلا يصح فيه التثنية، لأن الياء حرف إعراب. وقد ذكرنا أن يونس حكى عنهم: لا يَدَيْ بها، لك. أي: لا طاقة بهـــا لك. والسماع لا يُردُّ، ولا سيما القياس يعتمده. وذلك، لأن مذهب سيبويه، أن الفتحة في قـــولك: لا رجل في الدار، فتحة إعراب[5]، وليس بفتحة بناء، والدليل عليه: لا غلامَ في الدار، وجاريـــةً، بالتنوين. فثبات التنوين في الثاني دليل على أن الأول [٥٦/أ] معرب. وإذا كان معربا جاز تثنيته.

[فإن قلت]: فكيف زعمت ذلك، وسيبويه قال: لا رجلَ، بمنزلة: خمسةَ عشر[6]؟.

[قلت]: ذلك يريد به، أنه كما لا تفارق خمسةٌ من عشرٍ، لم تفارق (لا) من (رجلٍ). ولم يعـــن أن الحركة حركة البناء. وقولهم: لا يَدَيْ بها لك، ولا يَدَيِ اليوم لك، عند سيبويه، كلاهما يجـــوز في الشعر. لا يجيز سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بما يتم الكلام به، وبما لا يتم[7]. ويونس يجيز الفصل بما لا يتم الكلام به، نحو: لا يَدَيْ بها لك. ولا يجيز: لا يَدَيِ اليومَ لك. قال: لأن ما لا يتم به الكلام، يعلم منه احتياج الأول إلى الثاني. فجاز الفصل به، وكلاهما عند سيبويه شاذ[8].

ولـــما فرغ من ذكر المرفوعات، أخذ يبين أقسام المنصوبات. وقسمها قسمين: مفعولٌ، ومـــشبهٌ. ثم المفعولُ خمسةُ أقسامٍ، فقال: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

باب المفعول المطلق، وهو المصدر

[قـــال أبو الفتح]: اعلم أن المصدر: كل اسم دل على حدث، وزمان مجهول. وهو وفعله،

---

(١) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٢٧٩، فيه: (قبح أن تقول: لا يدى بها لك..... وإثبات النون أحسن).

(٢) الكتاب ٢: ٢٧٦.

(٣) الكتاب ٢: ٢٧٧.

(٤) المقتضب ٤: ٣٦٦، والمغني ١: ٢٣٨.

(٥) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٤.

(٧) الكتاب ٢: ٢٧٦.

(٨) الكتاب ٢: ٢٧٩.

من لفظ واحد. والمصدر اسم للفعل، والفعل مشتق من المصدر.

[قلت]: إنما سمي المصدر: مفعولا مطلقا، احترازا عن المفعول به. وذلك، لأنك إذا قلت: ضَـــرَبْتُ ضَرباً. فَضَرْبٌ: فعلُك فِعلاً مطلقا. وليس كذلك: ضَرَبْتُ زيداً، إذ لَستَ مُحْدِثاً لزيد، كما أَحدثْتَ ضرباً. وقولُه: (المصدر يدل على حدث، وزمان مجهول).

هذا كلام يُخالف فيه كلامَ سائرِ البصريين[1]. وذلك، لأنهم زعموا أنَّ مدلول المصدر، إنما هو الحدث، فحسب. والفعل، إنما صيغ، ليدل على الحدث، والزمان جميعا. فلو كان المصدر يدل علـــيهما لم يحـــتج الى صيغ الأفعال. وربما يقول أبو الفتح، في جواب ذلك أنَّ الفعل يدل على الحـــدث، والزمان المخصوص. والمصدر يدل على الحدث، والزمان المجهول، فيقال له: إن هذا الـــزمان المجهـــول، لا ينفك عنه مخلوق، إذ عليه أجرى الله العادة في خلق هذه الأشياء، في هذه الأزمنة، فليس [٥٦/ب] للمصادر به اختصاص. فلو قلتَ: إنَّ قولَك: ضَرْبٌ، يدل على الحدث، والـــزمان المجهول، قيل لك: زيد يدل على الحدث، والزمان المجهول، إذ في الزمان خُلِقَ، كما أن الـــضَرْبَ في الـــزمان حدَثَ. ولو لزمتَ ذلك، لزمكَ أن تقول: إن الضَّربَ، يدل على الحدث، والزمان المجهول، والمكان الواقع فيه، لأنه لا يقع إلا في مكان.

وفي المـــسألة إشـــكال. ولم يقولوا فيه أكثر، مما قلتُه لك. وقوله: والمصدر: اسم للفعل، والفعل مشتق منه، يعني بالفعل الأول، الحدث، لأنه فعل حقيقي. ويعني بالفعل الثاني صيغة الفعل، نحو: ضَرَبَ يَضرِبُ. هذا المشتق من الضرب عندنا. وعند الكوفيين، الضَّربُ مشتق، من ضَرَبَ. قالوا، لأنا نقول: ضَرَبْتُ ضرباً[2]، فنُعمِلُ ضَرَبْتُ في المصدر، والعامل قبل المعمول، ولأنا نقول: ضَرَبْتُ ضرباً، فنؤكد ضَربتُ بالمصدر، والمؤكَّدُ قبل المُؤكِّد. قالوا، ولأنا نقول: صُمتُ صياماً، وقُمـــتُ قياماً. والأصل: صِوَامٌ، وقِوَامٌ، فاعتُلا لاعتلال الفعل، فعُلِم أن الفعل متبوع، والمصدر تابع. والصحيح، قول سيبويه، حيث قال: وأما الفعلُ، فأمثلة[3] أُحدِثَتْ من المصادر، وذلك، لأن الـــضرب: يدل على الحدث. وضَرَبَ: يدل على الحدث، والزمان جميعا. وكذلك يَضرِبُ: يدل عليهما. وإذا كان كذلك، فالمعنى الدائر في الصيغ كلها، هو الحدث. والزمان قد يكون ثابتا، وقد يكـــون بخلاف ذلك. فما دل على الحدث، كان الأصل. وما دل عليهما، كان فرعا. نظيره من المحـــسوسات: الذهب، والفضة، مع الصيغ المتخذة منهما. أَفيقال: إن صيغة الخَلخَالِ، والخَاتَمِ، أصـــل، والـــذهب فرع، بل الذهب أصل، لأنه دائر في الصيغ كلها، ولأن مدلول المصدر، هو الحدث، ومدلول الفعل: الحدث، والزمان جميعا. والواحد أصل للاثنين. وقولُهم: إن الفعل يعمل في المصدر، والعامل الأصل. قلنا: إنَّ، وأنَّ، ولنْ، يَعملْنَ في الأسماء [٥٧/أ] والأفعال. وما أظنك تـــنازعني في كون الحرف فرعا مترتبا على الأسماء، والأفعال. ومع ذلك، عَمَلُ الحرف فيهما لا

(١) الإنصاف (مسألة ٢٨) ١: ٢٣٥، ٢٣٧.

(٢) الإنصاف (مسألة ٢٨) ١: ٢٣٥.

(٣) الكتاب ١: ١٢، وفيه: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء).

يوجب له التقدمَ عليهما. وقولُهم: المُوكَّد أصل والمؤكِّد فرع. قلنا: الأسماء التي ليست بمصادر تؤكِّدُ بها، ومع ذلك، لا يوجب لها ذلك تأخرا، وقصورا، وحصرا، عما لنظائره.

وأما اعتلال: صيام، وقيام، لاعتلال: صامَ، وقامَ، فقد يُحمَل الأصل على الفرع، في بعض المواضـع، كما يحمل الفرع على الأصل. ألا ترى أن الفراء، زعم في فتح (ضَرَبَ)، أنه محمول على (ضَرَبَا) وحَمَلَ الواحدَ على الاثنين. ولا خلاف أن الواحد قبل الاثنين، فَلِمَ أنكرَ منا ما قال بـه هناك؟! وأولى الأشياء بذلك من الدلائل، تسميةُ النحاة، أجمعَ، الضربَ، والأكلَ: مصدراً، لصدور الفعل عنه.

ولو زعم أن المصدر بمعنى الصادر، لم يُسمع منه، لأن الأكثرَ ما قلنا. وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [١] يُحكَم بـ(أفضى) أنه مشتق من الفَضاء، ولا يُحكَم بالفضاء أنه مشتق من (أفضَى).

[قـال أبو الفتح]: فإذا ذُكِرَ المصدرُ مع فعله، فَضلةً، فهو منصوب به. تقول: قمتُ قياما، وقَعـدتُ قعودا، أعلمك أن انتصاب المصدر، إنما يكون إذا ذُكر الفعل قبله لفظا، أو تقديرا. أو يكون المصدر تأكيدا للفعل الذي قبله، فضلةً.

ألا ترى أنك، إذا قلت: قمت قياما، لم يُفهم منه أكثرُ مما يفهم من قولك: قمتُ وإنما قال: فضلةً، لأنك إذا قلت: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ، أو أعجبني ضَرْبُ زيدٍ، لم ينتصب، لأن المصدر ها هنا، عمدةٌ في الكلام، وليس بفضلة.

[قـال أبو الفتح]: وإنما يذكر المصدر، مع فعله، لأحد ثلاثة أشياء، وهي: توكيد الفعل، وبـيان النوع، وعدد المرات. تقول في توكيد الفعل: قمتُ قياما. وفي بيان النوع: قعدتُ قعودا طويلا. وفي عدد المرات [٥٧/ب]: قمت قومتين، وقعدت قعدتين، وضربتُ ثلاثَ ضَرَبات. ولا يجوز تثنية المصدر، ولا جمعه، لأنه اسم الجنس، ويقع بلفظه على القليل، والكثير، فجرى لذلك مجرى الماء، والزيت، والتراب.

[قلت]: اعلم أن المصدر اسم للجنس، يتناول القليل، والكثير. وأسماءُ الأجناس لا تُثنى، ولا تجمع ما دامت تتناول القليل، والكثير، إلا إذا اختلفت أنواعه، فحينئذ جازَ فيه ما يجوز في سائر الأسماء. قال الله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ۝﴾ [٢]. والتقى: فِعلٌ على وزن افْتَعَلَ، بمعنى تلاقى. كما أن اجْـتَوروا بمعنى: تجاوروا. ولا يكون التفاعل إلا بين اثنين. تقول: تخاصم زيد وعمرو، ولا يجوز: فعمرو، تحقيقا للشرِكة، والجمع. وجازَ التقى الماء، لأنه جنس يتناول القليل، والكثير، كما جاز: المالُ بين القوم. ولا يقال: المال بين زيد. وجاز بين القوم، لأنه يدل على أكثر من واحد.

---

(١) ٤: سورة النساء ٢١.

(٢) ٥٤: سورة القمر ١٢.

ولما نَظرَ ابن مسعود[١] إلى اختلاف النوعين، ماءِ السماء، وماءِ الأرض، قرأ: (فالتقى الماءان)[٢] كما جاء: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[٣] بالجمع. ولم يقل: تظنون بالله الظن، إذ كل واحد منهم ظَنَّ ظناً مخالفا، لظَنِّ صاحبه. ألا ترى أن المؤمنين تَيقَّنوا بالنصرة، والمنافقين يظُنُّون بالله غيرَ الحق ظَنَّ الجاهلية.

قــال سيبويه: قد جاء الحُلُومُ والأشغالُ[٤]، لاختلاف الأنواع. ولما كان الفعل، نحو: أكلَ يأكل، يتناول جنس الأفعال، لم يستجيزوا فيه التثنية، والجمع، لما ذكرنا. وقد قالوا: زيد أفضل من عمرٍو، والزيدان أفضلُ من عمرو، والزيدون أفضلُ من عمرٍو، فلم يُثنوا، ولم يَجمعوا. قال أبو بكر محمد بن السري[٥]، لأن قولهم: زيد أفضلُ من عمرو، معناه: يزيد فضلُه على فضل عمرو. فلمــا كان (أفضلُ) اسما صريحا كسائر الأسماء. وتضمن معنى المصدر، لم يستجيزوا فيه التثنية، والجمـــع. والفعل، أيضا، نحو: أكل، تضمن معنى الأكل، ولم يستجيزوا فيه التثنية، والجمع، فما ظنك بالمصدر؟! وكل ذلك رُفِضَ في هذه الأشياء من أجله. [٥٨/أ]

[قال أبو الفتح]: واعلم أن الفعل، يَعمل في جميع ضُروب المصادر، من المُبْهَم، والمُختصِّ. تقول في المبهم: قمت قياما، وانطلقت انطلاقا. وفي المختص: قمت القيام الذي تعلم، وذهبت الـــذهاب الـــذي تعـــرف. ويَعمـــلُ، أيضا، فيما كان من غير فعله الذي أُخذَ منه. تقول: قَعَدَ القُرفُصاء[٦]، واشتَملَ الصَّمَّاء[٧]، ورَجعَ القَهْقَرَى، وسارَ الجَمَزَى[٨]، وعدا البَشَكَى[٩].

[قلت]: أما عمله في المبهم، فلا شك فيه، لأن الفعل مبهم نكرة، فجاز أن يعمل في مطابقه. وأما عمله في المختص، فإن المختص، وإن كان أعلى منه في الاختصاص، فلا يخرج عن كونه ضربا منه. فإذا قلت: قمت القيام الذي تعرف، فالقيام المعروف نوع من جنس القيام. فجاز أن يعمل فيه (قمت)، لأنه يقتضي ما يتناول هذا وغيره. وأما قوله: قعد القرفصاء، فقد اختلف

---

(١) هو: عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- (ت ٣٢هـــ). أحد السابقين، والبدريين، والعلماء. أول من أفشى القرآن من في رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وإليه تنتهي قراءة: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش. ينظر: غاية النهاية ٤٥٨، ٤٥٩.

(٢) ٥٤: سورة القمر ١٢. الكشاف ٤: ٣٧، وتفسير الرازي ٢٩: ٣٩، وتفسير القرطبي ١٧: ١٣٢، والبحر المحيط ٨: ١٧٧.

(٣) ٣٣: سورة الأحزاب ١٠.

(٤) الكتاب ٣: ٤٠١.

(٥) هو: ابن السراج.

(٦) القرفصاء: ضرب من القعود، وهو أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه، يضعهما على ساقيه. اللسان (قرفص) ٧: ٧٢.

(٧) الصماء: أن يشتمل بثوب واحد، ويتغطى به، ثم يرفعه من أحد جانبيه واضعا إياه على منكبيه. اللسان (صمم) ١٢: ٣٤٦.

(٨) الجمزى: عَدْوٌ دون الحضر الشديد. اللسان (جمز) ٥: ٣٢٣.

(٩) البشكى: العدو السريع. اللسان (بشك) ١٠: ٤٠١.

أصحابنا فيه. فمنهم من قال: إنه منصوب بنفس (قعد) كما أن القيام الذي تعلم منصوب، بنفس (قمت). ومنهم من قال: إن القرفصاء، صفة مصدر مضمر، أي: قعدَ القَعْدَةَ القُرفصاءَ، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، كما تقول: أعطيتُه جزيلاً، أي: عطاءاً جزيلا. وكما قال تعالى: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ (١) ثم قال: ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾ (٢) أي: وجنة دانية عليهم ظلالها. وقال تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ (٣) أي قوم: يحرفون الكلم. وإن قدَّرْتَ: مِنَ الذين هادوا مِنْ يحرفون الكلم، فـ(مَنْ) موصوف، وليس بموصول، لأن الموصولة لا تحذف. وقد جاء: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ (٤) أي: وما أنتم بمعجزين مَنْ في الأرض ولا مَنْ في السماء. فَحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمتْ صفتُه مَقامَهُ. وقد جاء حذف الصفة، وهو قليل. قال تعالى: ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾ (٥) ولم يقل: من أمٍ.

[قال الشاعر]:

١٤٧- لَـوْ قلْـتَ: مـا في قَـومها، لَمْ تِيثَمِ
يَفْـضُلها في حَـسَبٍ، ومِيـسَمِ (٦)

أي: ما في قومها أحدٌ يفضلها، فحذف.

[وقال آخر]:

١٤٨- أتنـتَهونَ؟ ولَـنْ يَنهى ذوي شَطَطٍ ... كـالطَّعْنِ يَـذْهبُ فـيهِ: الزَّيْتُ، والفُتُلُ (٧)

فليس على حذف [٥٨/ب] الموصوف، على تقدير: فلن ينهى ذوي شطط، شيءٌ كالطعن، لأن الفاعل لا يُحذف، وإن ألزمتَ، ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (٨) مع قوله: ومَنْ لا يُفْعَلُ بها في الواجب هذا، فإنه قد قال، وعلى: لا يُفعَلُ به هذا.

[قال الشاعر]:

١٤٩- إنَّ الكَـريمَ، وأبـيكَ يعْـتملْ
إنْ لَمْ يجِـدْ يـوماً علـى مَـنْ يـتَّكِلْ (٩)

التقدير: إن لم يجد يوما مَنْ يتكل عليه. و(على) زائدة. وقد قال ذلك، فـ(مَنْ) زائدة، وإن قال ذلك. فقولُهم: قَعدَ القُرفصاءَ، لهذا حمله على حذف الموصوف، أعني المبرد. ومعنى قولهم:

---

(١) ٧٦: سورة الإنسان ١٢. (٢) ٧٦: سورة الإنسان ١٤.

(٣) ٤: سورة النساء ٤٦. (٤) ٢٩: سورة العنكبوت ٢٢.

(٥) ٤: سورة النساء ١٢.

(٦) من الرجز، تنسب الى حكيم بن معية، وحميد الأرقط. في: معاني القرآن- للفراء ١: ٢٧١، والخزانة ٥: ٦٢، ٦٣، ٦٨.

وبلا نسبة في: الكتاب ٢: ٣٤٥، والتحصيل ٣٦٧، والخصائص ٢: ٣٧٠، وابن يعيش ٣: ٥٩.

(٧) سبق ذكره رقم (٨). (٨) ٦: سورة الأنعام ٣٤.

(٩) من الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ٣: ٨١، والتحصيل ٤١٢، والخصائص ٢: ٣٠٥، والمغني ١: ١٤٤، والعقد ٥: ٣٩٢، واللسان (عمل) ١١: ٤٧٥، وشفاء العليل ٢: ٦٦٥، والخزانة ١٠: ١٤٣.

قعد القرفصاء، أي: قعد قُعوداً مُحْتَبِياً بيديه، لا بثوبه، وهو مضموم الأول، ممدود. وفيه لغة أخرى: قَعدَ القِرفصا، مقصور، مكسور الأول. ويقال: قَرْفَصْتُهُ: أي، شَددتُ يده على ركبته. وأبو سعيد قدر هذا الكلام، فقال، تقديره: قعد القُعودَ القُرفصاءَ، وليس بالوجه، وإنما الوجه: قعد القَعدةَ القُرفصاءَ، لأن الألف للتأنيث(١).

وكذلك اشتملَ الصماءَ، أي: الاشتمالةَ الصماءَ، وهو أن يتجلل بثوب، ويكون يداه داخل الثوب.

ورَجع القَهْقَرى، أي: الرجعةَ القَهقرى. ويقال: قَهقرَ الرجلُ: إذا تراجع إلى خلف. والقَهقَرُ، والقَهقورُ(٢): حَجرٌ أملسُ أسودُ، وكأنه لدورانه، سمي بهذا الاسم.

وسار الجَمَزَى، أي: السَّيْرَةَ الجمزى. ويقال: جَمَزَ يَجْمُزُ جَمْزاً، وجَمَزَى: إذا أسرع. والجُمَّيْزَى: شجرة، كالتين. والجُمَّيْزُ: ضَربٌ من التمرِ. وفي الحديث: (أنه ضَاقَ عليه، كُمَّا جُمَّازَةٍ كانتْ عليه)(٣) يعني: دِرعاً ضيقة الكُمِّ.

وعدا البَشَكَى: البَشَكَى: خِفَّةُ القَوائمِ. يقال: فَرَسٌ بَشَكَى اليدين: خَفيفُهما، أي: عدا العَدوةَ البَشَكَى، أي: عَدوةً خفيفةً سريعةً.

[قلت]: واعلم أنَّ كل ما يضاف إلى المصدر، فإنه ينتصب انتصاب المصدر. تقول: ضَربتُ أحسنَ الضربِ. والتقدير: ضَربتُ ضرباً أحسنَ الضربِ، فَحذفتَ الموصوفَ، وأقمتَ الصفة مقامه، كما فعلتَ ذلك فيما تقدم. وإذا قلتَ: ضربتُ ضربَ زيد، فتقديره: [٥٩/أ] ضربتُ ضرباً مثلَ ضَربِ زيدٍ فحذفتَ الموصوفَ، وهو المصدر، وأقمتَ الصفةَ مقام الموصوف، فصار التقدير: ضربتُ مثلَ ضربِ زيد، ثم حذفتَ المضاف، وأقمتَ المضاف إليه مقامه، فصار التقدير: ضربتُ ضربَ زيد. لا بد من هذا التقدير، لأنك، إنما تفعلُ مثلَ فعلِ زيد، ولا تفعلُ فعلَ زيد. فإذن صَحَّ ما قَدَّرْنا. وتقول: أنتَ سيراً. وتقديره: أنتَ تَسيرُ سيراً، فحذفت الفعل، لأن المصدر يدل عليه ولو رفعت، فقلت: أنتَ سيرٌ، فتجعله عين المصدر، جازَ، من ثلاثة أوجه: إما أن يكون على تقدير: أنت ذو سير. أو على تقدير: أنتَ سائرٌ، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا ﴾(٤) أي: غائراً. أو يكون اتساعاً، على تقدير جعله سيراً. [قال الشاعر]:

١٥٠- تــرتَعُ مــا رَتَعتْ، حتّى إذا ادَّكرتْ ... فإنَّمــا هــيَ إقبــالٌ، وإدبــارُ(٥)

---

(١) الكتاب ٤: ٢٩٦، وفيه: (ويكون (أي: ما لحقته ألف التأنيث) على مثال: فُعْلُلاء... قالوا: القرفصاء، وهو اسم).

(٢) اللسان (قهر) ٥: ١٢١.

(٣) كتاب الغريبين (غريبي: القرآن، والحديث) ١: ٣٩٣.

(٤) ١٨: سورة الكهف ٤١.

(٥) البيت من البسيط، للخنساء، في: ديوانها ٢٦، والكتاب ١: ٣٣٧، والتحصيل ٢٠٩، وفيه: ما غَفَلَتْ، بدل: ما رتعت، ومعاني القرآن- للأخفش ١: ٩٧، والخصائص ٢: ٢٠٣، ٣: ١٨٩، والمقتضب ٣: ٢٣٠، ٤: ٣٠٥، واللسان (قبل) ١١: ٥٣٨.

وبلا نسبة في: المقتصد ١: ٢٤٥ (عجزه)، وابن يعيش ١: ١١٥.

أي: فإنما هي ذاتُ إقبال، وإدبار. أو يكون: فإنما هي مقبلةٌ، ومدبرةٌ. أو جعلتَها الإقبالَ، والإدبارَ، اتساعا، كما قال تعالى: ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (١) وقال: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ (٢) فجعلَهم بِرًّا، وجعلَ الأشهر حَجًّا، لوقوعه فيها. وقد قالوا: ولكنَّ ذَا البِرِّ. وقد قالوا: ولكن البار. وقد قالوا: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمنَ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ (٣) لأن قوله: (ترى الجبالَ تحسَبُها)، دل على أنه صَنعَ ذلك، فجاء صُنْعُ الله عليه. وقال ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ (٤)، وقال: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (٥) لأن قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ (٦) دل على أنه كُتِبَ، فجاء: (كتاب الله) على ذلك.

ومن قال: إنَّ التقدير: عَليكم كتابَ الله، فانتصبَ بـ(عليكم) متقدماً، كما انتصب به متأخراً، فليس بالسهل، لأن (عليك) غير متصرف. فلا يبلغ من قوته تقديم المعمول عليه. وإن قال، فقد [قال الشاعر]:

١٥١- يا أيُّها المائِحُ، دَلوي، دُونَكا (٧)

أي دونَكَ دلوي، فَقَدَّمَ. قلنا: بل، دلوي: مبتدأ. ودونَكَ: الخبر. فليس لك فيه حجة.

ومثل قولهم: أنت سير، قولهم: أنت واحدة، والتقدير: أنتِ ذاتُ [٥٩/ب] تطليقةٍ واحدة. فَحذفَ المضافَ، فصار: أنتِ تطليقةٌ واحدةٌ. ثم حذف الموصوف، فصار: أنتِ واحدةٌ، فتقعُ عليها طلقةٌ. ولا يكون كقولهم: أنتِ قاعدةٌ، لأنَّ (قاعدة) نعتُ المرأة. وواحدة: نعتُ التطليقة. فافترق الحال بينهما. واعلم أنهم قد أقاموا أسماء الفاعلين مقام المصادر، فعاملوها معاملتها، فقالوا: أقائماً وقد قَعدَ الناسُ. كما قالوا: ضَرباً زيداً، على تقدير: اضرِبْ زيداً. وكما قالوا: الحذرَ الحذرَ، على تقدير: احذر احذرْ. فـ(أقائماً) كأنه: أتقوم قائماً، فأضمروا، كما أضمروا ثَمَّ. [قال الشاعر]:

١٥٢- ألمْ تَرني عَاهدتُ ربّي. وإنني لبَيْنَ رِتاجٍ، قائمٌ، ومَقامِ
علَى حَلْفَةٍ، لا أشتمُ الدَّهرَ، مُسلماً ولا خارجاً مِنْ فِيَّ زورُ كلامِ (٨)

(١) ٢: سورة البقرة ١٩٧. (٢) ٢: سورة البقرة ١٧٧.
(٣) ٢٧: سورة النمل ٨٨. (٤) ٤٧: سورة محمد- صلى الله عليه وسلم- ٤.
(٥) ٤: سورة النساء ٢٤. (٦) ٤: سورة النساء ٢٣.
(٧) من الرجز، لجارية من الأنصار، وبعده:
.... إني رأيت الناس يمدحونكا
وهو بهذه النسبة في: سيرة ابن هشام ٣: ٣٢٥.
وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (ميح) ٥: ٢٨٧، والمذكر والمؤنث ٣٣٢ (بتمامه)، والإنصاف ١: ٢٢٨، وشرح شذور الذهب ٤٠٧، وأوضح المسالك ٥٤٩، والمغني ٢: ٦٠٩، ٦١٨، والتاج (ميح) ٧: ١٥٧.
المائح: الذي يستقي الماء من البئر.
(٨) البيتان من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٢: ٤٨٠، والكتاب ١: ٣٤٦، والتحصيل ٢١٣، والمقتضب ٤: ٣١٣، وأمالي المرتضى ١: ٦٣، وابن يعيش ٢: ٥٩، والخزانة ١: ٢٢٣، ٤: ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦.
وفي جميع هذه المصادر ورد (قائما)، بدل: (قائم) عدا الخزانة ١: ٢٢٣.

قال: التقدير: ولا يَخرج خروجا. فوضع خارجاً موضع خروج. وهو محمول على (لا أشتم)، ولا (أشتم) جواب (عاهدتُ ربي). أي: عاهدته لا أشتم، ولا يخرج فـ(خارج) في موضع خروج. كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ [1]. أي: تَنفّلْ تنفُلاً. فدل على تَنفلْ: تَهجدْ. ودل على التنفل: نافلةً. وزعم عيسى[2] أن قوله: لا أشتمُ الدهرَ، في موضع الحال[3]، أي: عاهدتُ ربي على حلفة، غيرَ شاتمٍ، ولا خارجاً، فحمل خارجا على موضع الفعل، والفاعل، لأنه في موضع المفرد. وقد ذكرنا نظائر ذا، وسيأتيك، إن شاء الله.

فأما قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾ [4] فتقديره: بلى نجمعُها قادرين، لأن قوله: ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [5] دل على نجمعها، فهو كقولك: قائما قد علم الله. أي: يقوم قائما. فكذا نجمعها قادرين، وقد يُوضَعُ غيرُ الفاعلين، مقام الفاعلين، فيُنصَبُ كما يُنصَبُ المصدر. فالأصل أن تقول: أنتَ سيراً، ثم يليه: أقائماً وقد قعدَ الناسُ، تشبيها لقائم، بقيام، كما قال: ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ ﴾ [6] أي: على خيانة، ثم يليه: أتميمياً مرةً، وقيسياً أخرى[7]، تشبيهاً بـ(أقائما). كأنه يقول: أتتحول تميمياً مرة، وقيسياً أخرى. فأجرى غيرَ المشتقِ مُجرى المشتق. وعلى هذا ما روي عن علي [٦٠/أ] رضي الله عنه: (ونحنُ عُصْبةٌ إنّا إذاً لخَاسِرُونَ)[8] بفتح التاء[9]. أي: نَجتمعُ عصبةً. وإن زعمتَ أنه، [قال الشاعر]:

١٥٣- إنّـا بـني منقـرٍ، قَومٌ ذوو حَسَبٍ ....[10]

فـإن ذاك معرفة، يأتي للاختصاص، والمدح، وليس عُصبةٌ كذلك. ألا ترى أنه لم يُجزِ[11] ذلك في [قول الشاعر]:

---

(١) ١٧: سورة الإسراء ٧٩.

(٢) هو: عيسى بن عمر، الثقفي، مولى خالد بن الوليد، المخزومي (ت ١٤٩هـ). أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان فصيحا يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشي، والغريب. صنف كتابي: (الجامع)، و(الإكمال) في النحو، ولم يصلا إلينا. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٢٥، ٢٦، وطبقات النحويين ٤٠-٤٥، ونزهة الألباء ٢٨-٣٠.

(٣) المقتضب ٤: ٣١٣، وفيه: (وأما عيسى بن عمر فإنه كان يجعل (خارجا) حالا).

(٤) ٧٥: سورة القيامة ٤.

(٥) ٧٥: سورة القيامة ٣.

(٦) ٥: سورة المائدة ١٣.

(٧) الكتاب ١: ٣٤٣.

(٨) ١٢: سورة يوسف ١٤.

(٩) مختصر في شواذ القرآن ٦٢، والكشاف ٢: ٣٠٤، وتفسير الرازي ١٨: ٩٣.

(١٠) البيت من البسيط، لعمرو بن الأهتم المنقري، وعجزه:

.... فينا سراة بني سعد وناديها

وهو بهذه النسبة في: الكتاب ٢: ٢٣٣، والتحصيل ٣١٩.

وبلا نسبة في: الخزانة ٨: ٣٠٦.

(١١) يعني: سيبويه. الكتاب ٢: ٢٣٥.

١٥٤- نَحْنُ بَنُو أمِّ البَنِينَ الأَرْبَعَهْ[1]

لما لم يكن قوله: بنو أم البنين موضع فَخرٍ، ولا موضع تَحْلِيةٍ، فكذا ها هنا.

وبقية هذا الباب، من قوله: يعجبني حبا، وأشنوه بغضا، وأبغضه كراهية، خارج على ما ذكرناه، من قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[2] و﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾[3].

ألا ترى أنّ: أشنؤُهُ، وأُبغِضُهُ، وأكرهُه، وأحبُّه، ويُعجبني، واحد. والسُّخُونُ، والبَرود[4]، ضَرْبانِ من الثياب.

باب المفعول به

[قـــال أبو الفتح]: الفعل في التعدي إلى المفعول به، على ضربين: فعلٍ متعد بنفسه، وفعلٍ متعد بحرف جر. فالمتعدي بحرف جر، نحو قولك: مَررتُ بزيد، ونظرتُ إلى عمرو، وعَجِبتُ من بكر. ولو قلت: مَررتُ زيداً، وعجبت عمراً، فحذفتَ حرف الجر، لم يَجُز ذاك إلا في ضرورة الشعر. غير أنّ الجارَّ، والمجرورَ جميعا في موضع نصب بالفعل قبلَهما.

[قلـــت]: الأفعـــال على ضربين: لازمٍ، ومتعد. ويستويان في نصب خمسةِ أشياءَ: ينصبان المصدر. تقول: جلستُ جلوسا، كما تقول: ضربتُ ضرباً.

وينـــصبان ظرفَ الزمان. تقول: جلستُ اليومَ، كما تقول ضربتُ اليومَ. وتقول: جلستُ خلفَك، كما تقول: شتمتُ بكراً خلفَك. وتقول: جلستُ إكراماً لك، كما تقول: أعطيتُ زيداً، إكراماً لك، فينصبان المفعول له، وينصبان المفعول معه. تقول: قمتُ وزيداً، كما تقول: رأيت عَمْراً، وزيدا، أي: رأيت مع زيد، عَمْراً، وربما لا يعتد بالمفعول معه. ويقال: يتعديان إلى الحال، تقول: جلستُ ضاحكاً، كما تقول: ضربتُ مُوجِعاً.

واللازمُ يُعَدَّى بثلاثة أشياءَ.

يعدى بحرف الجر، كقولك: مررتُ بزيد. أصله: مر زيد. فلما أردت التعديةَ، جئتَ بالباء.

ويُعدَّى، أيضا، بالهمزة. تقول: أمررتُ زيدا، وأذهبتُ زيدا.

ويُعدى بتشديد العين، تقول: كَمُلَ الشيءُ [٦٠/ب] وكَمَّلْتُهُ. [قال الشاعر]:

---

(١) من الرجز، للبيد، وبعده:

.... ونحن خير عامر بن صعصعة

وهو في: ديوانه ٩٢، والكتاب ٢: ٢٣٥، والتحصيل ٣٢٠، وأمالي المرتضى ١: ١٩١، وفيه: (نحن بني)، واللسان (خضع) ٨: ٧٤.

(٢) ٢٧: سورة النمل ٨٨.

(٣) ٤: سورة النساء ٢٤.

(٤) اللمع في العربية ١١٧، حيث أنشد ابن جني:

يعجبه السخون، والبرود والتمر حبا ماله مزيد

والسخون، والبرود: نوعان من الأطعمة، والأشربة، لا ضربان من الثياب، فالسخون من المرق: ما يسخن. اللسان (سخن) ١٣: ٢٠٦، والبرود من الشراب: ما يبرد الغلة. اللسان (برد) ٣: ٨٣، والتاج (برد) ٧: ٤١٢.

١٥٥- وَكَمَّلَتْ مئةً فيها حَمَامَتُها وَأَسْرَعَتْ، حَسْبَةً، في ذلك العدِ[1]

ولا يجوز الجمع بين الباء، والهمزة، ولا بين الباء، والتشديد، لا تقول: أذهبتُ بزيد.

[فإن قلت]: فقد جاء: ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾[2] وتُنبِتُ: مستقبل: أَنبَتَ. وأنبتَ: منقول من: (نَبَت).

[قلت]: قد قال: إنّ أنبتَ يجيء لازماً، ومتعدياً.

[قال الشاعر]:

١٥٦- رَأَيتُ ذَوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهِمْ قَطيناً لَهُمْ، حتى إذا أنبَتَ البَقْلُ[3]

وإذا كان كذلك استجازَ التعديَ بالباء. وقيل: الباء بمعنى (مع) أي: تُنبِتُ ما تُنبِتُ ومعه الدُّهنُ. وقيل: الباء زائدة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[4] ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا ﴾[5] (وَجَزاءُ سَيِّئةٍ بمِثْلِها)[6] و: بحسبك زيد، و: كفى بنا فضلا.

[فإن قلت]: فقد قرئ (يَكادُ سنا بَرْقِهِ يُذْهِبُ بالأبْصارِ)[7].

[قلت]: كذلك. أي: يُذهِبُ الأبصارَ. وحذف الجار من نحو قولك: مَرِرتُ بزيد، وعَجِبتُ من عمرو، محمول على الضرورة. وقد جاء منه شيء صالح. أعني حذف الجار في التنزيل، وغيره. قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾[8] أي: لأولادكم. وقال: (ولا تعزِمُوا عقدَةَ النّكاحِ)[9] أي: على عُقدةِ النكاح، فحذف الجار. [قال الشاعر]:

١٥٧- آليتُ حبَّ العراقِ، الدهرَ، أطعمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ[10]

قال: التقدير: آليتُ على حَبِّ العراقِ، فحذف (على)، ولا تحمله على: زيداً ضربتُه، على تقدير: آليتُ، لا أَطْعَمُ حب العراق، الدهرَ، أطعمُه، لأنه يلزم [منه][11] حذفُ (لا) مع الفعل، وإن فسر الفعل، كما قاله أبو العباس[12]. وقد جاء من الأفعال، أفعال تستعمل معها الحروف

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ١٦.

(٢) ٢٣: سورة المؤمنون ٢٠.

(٣) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ٣٧، والمغني ١: ١٠٢، والتاج (نبت) ٥: ١١١.

(٤) ٢: سورة البقرة ١٩٥.

(٥) ٤: سورة النساء ٤٥.

(٦) ٤٢: سورة الشورى ٤٠.

(٧) ٢٤: سورة النور ٤٣، وهي قراءة: أبي جعفر، والجحدري، وابن القعقاع. إعراب القرآن- للنحاس ٢: ٤٨٤، ومجمع البيان ٧: ١٤٧، وتفسير القرطبي ١٢: ٢٩٠، والنشر ٢: ٣٣٢.

(٨) ٢: سورة البقرة ٢٣٣.

(٩) ٢: سورة البقرة ٢٣٥.

(١٠) البيت من البسيط، للمتلمس، في: ديوانه ٩٥، والكتاب ١: ٣٨، والتحصيل ٦٨، الخزانة ٦: ٣٥١، وبلا نسبة في: المغني ١: ٩٩، ٢٤٥، ٢: ٥٩٠، ٦٠٠، والأشموني ٢: ٢٦٥، وشفاء العليل ١: ٤٣٤.

(١١) في الأصل بياض.

(١٢) أي: المبرد.

الجارة مرة، وتحذف أخرى، نحو قولك: نصحتُك، ونصحتُ لك، وشكرتُك، وشكرتُ لك، ووزنتُك، ووزنتُ لك، وكِلتُك، وكِلتُ لك. وفي التنزيل: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (١)، أي كالوا لهم، أو وزنوا لهم.

[قال أبو الفتح]: والمتعدي بنفسه على ثلاثة أضرب: متعدٍ إلى مفعول واحد، ومتعدٍ إلى مفعولَين، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفعولِينَ. فالمتعدي إلى مفعول واحد، نحو: ضربتُ زيدا [٦١/أ] وكلمتُ جعفرا.

[قلت]: هذا النوع ينقسم قسمين: أحدُهما عِلاجٌ، والآخر غيرُ عِلاجٍ، فالعلاج، نحو قولك: الضربُ، والأكلُ. وغيرُ العلاج: أفعالُ الحَواسِّ الخمس، نحوُ السمعِ، والبصرِ، والشمِ، والذَّوْقِ، واللَّمسِ. فأما قولُهم: سمعت، فإنه يتعدى مرة إلى مفعول واحد، كقولك: سمعتُ صوتَه، وسمعتُ نداءَه. ولا بد أن يكون ذلك المفعول مما يصِحّ أن يُسمع، ولا يصح في غيره. لا تقول: سمعتُ زيدا.

[فإن قلت]: فقد قال تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٢).

[قلت]: التقدير في ذلك: هل يسمعون دعاءكم، فحذفَ، كما قال في موضع آخر، فأظهرَ ما أضمرَ: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ ﴾ (٣). وزعم مَعْمَرٌ(٤) أن التقدير: هل يسمعونكم تدعون، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه. وربما يتعدى سمعت إلى مَفعولَين. تقول: سمعت زيداً يقول، وسمعتُ زيداً ينادي.

[قال أبو الفتح]: والمتعدي إلى مَفعولَين على ضربين أيضا: متعدٍ إلى مَفعولَين، ولك الاقتصار على أحدهما، نحو قولك: أعطيت زيدا درهما، وكسوت محمدا ثوبا. لك أن تقول: أعطيت زيداً، وكسوت محمداً.

[قلت]: هذا النوع، أيضا، ينقسم قسمين، أحدُهما: يتعدى إلى المفعولَينِ بنفسه، من غير واسطة جار. وذلك، نحو: أعطيتُ، وكسوتُ. والثاني: ما يتعدى إلى المفعول الثاني بواسطة جار. تقول: اخترتُ زيداً الرجالَ، أي: من الرجالِ. وأمرتُك الخيرَ، أي: بالخيرِ. واستغفرتُ اللهَ ذنباً، أي: من ذنب. قال الله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ (٥)، أي: من قومه. [قال الشاعر]:

١٥٨- أمَرتُكَ الخَيرَ، فافعلْ ما أُمِرتَ به ... فقدْ تركتُكَ ذا مالٍ، وذا نَشَبِ(٦)

---

(١) ٨٣: سورة المطففين ٣.

(٢) ٢٦: سورة الشعراء ٧٢، وينظر: مجمع البيان ٧: ١٩٣.

(٣) ٣٥: سورة فاطر ١٤.

(٤) هو: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، البصري، النحوي، اللغوي (ت ٢٠٨هـ، وقيل ٢٠٩هـ). كان أبو عبيدة من أعلم الناس بأنساب العرب، وبأيامهم، وله كتب كثيرة في أيام العرب، وحروبها، مثل: (كتاب مقاتل الفرسان). ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٧٥، والبلغة ٢١٦.

(٥) ٧: سورة الأعراف ١٥٥.

(٦) سبق ذكره رقم (٣٣).

فَجَمَعَ بين الحذفِ، والإثباتِ. ألا ترى أنه، قال: أمرتُك الخيرَ، ثم قال: أُمِرْتَ به. ولم يقل: / أُمِرتَهُ. فأما قوله تعالى: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [1] وقوله: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ [2] فلك في (ما) وجهان: أحدُهما: أن تجعل (ما) مصدرية، فيكون حرفا، بمنزلة (أنْ) موصولةً بالفعل، في تقدير المصدر، فلا يقتضي عائدا إليها من الصلة [٦١/ب] وكأنه قال: اصدع بالمأمور، وافعل المأمور. كما أن الخلق بمعنى المخلوق. والوجهُ الثاني: أن تجعل (ما) بمعنى (الذي)، فيقتضي حينئذ عائداً من الصلة إليه، فيكون التقدير: فاصدع بما تُؤمَر به، وافعل ما تؤمر به. ومعنى اصدع بما تؤمر به: اصدعْ ما تُؤمَرُ بالصدع به. لا بد من هذا التقدير، ليصح المعنى. فحذف الباء، فصار التقدير: فاصدع بما تُؤمَر الصدعُ به، ثم حذف الباء الثاني، فلم يمكن الجمع بين لام التعريف، والهاء، فحذف لام التعريف، وأضيف المصدر إلى المفعول، فصار: فاصدع بما تُؤْمَرُ صَدْعَهُ. فحذف المضاف، فصار التقدير: فاصدع بما تُؤْمَرُهُ، ثم حذف الهاء، فصار: فاصدع بما تُؤْمَرُ. فهذا من لطائف العربية، ذكره أبو الفتح.

ثم قال: الثاني منهما: أفعالُ الشك، واليقين: مما كان داخلا على المبتدأ، وخبره. فكما لا بد للمبتدأ من خبره، فكذلك، لا بد للمفعول الأول من المفعول الثاني. وتلك الأفعال: ظننتُ، وحَسِبتُ، وخِلْتُ، وزعمتُ، ووجدتُ، وعَلِمتُ، ورأيتُ بمعنى: عَلمتُ.

تقول: ظننتُ زيدا قائما، وحسبت محمدا جالسا، وخِلت أباك كريما، وزعمت أخاك عاقلا، ووجدت الله غالبا، وعلمت أبا الحسن عفيفا، ورأيت محمدا ذا مال.

[قلت]: يختص هذه الأفعال أربعةَ أشياء، لا يشاركهن فيها غيرُها، منها: أنها تدخل على المبتدأ، والخبر، فيصيران مَفعولَيها. ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، لأن الأول لا يَستغني عن الثاني، والثاني لا يستغني عن الأول. فإن لم تذكرهما، فهو جائز. وقد جاء ذلك في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾ [3] والتقدير: زعمتموهم إياهم. فلم يذكر المَفعولَين، لأنه معلوم. فأما أن تذكر أحدهما، فلا يجوز إلا في القليل النادر. [قال الشاعر]:

١٥٩- بـأيِّ كـتـابٍ، أو بأيـة سـنـةٍ ... تـرى [حُبَّهم[4]] عاراً عليك، وتحسبُ[5]

فلم يُعدهُ إلى المفعولَين في اللفظ. فأما قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [6] فمن قرأ بالياء[7]، كان (الذين) هو الفاعل إلى

---

(١) ١٥: سورة الحجر ٩٤. (٢) ٣٧: سورة الصافات ١٠٢.

(٣) ١٨: سورة الكهف ٥٢. (٤) في الأصل: حبها.

(٥) البيت من الطويل، للكميت، في: الهاشميات ٣٨، والجمل ١: ٣١٠، والخزانة ٩: ١٣٧، وبلا نسبة في: ابن عقيل ١: ٤٤٣، وأوضح المسالك ٢٢٠، وهمع الهوامع ٢: ٢٢٥.

(٦) ٣: سورة آل عمران ١٨٨.

(٧) وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، وابن عامر، وابن محيصن، واليزيدي، ويعقوب، وأبو جعفر، والحسن. التيسير ٩٢، وتفسير التبيان ٣: ٧٥، وتفسير القرطبي ٤: ٣٠٧، والبحر المحيط ٣: ١٣٧، والنشر ٢: ٢٤٦، وإتحاف الفضلاء ١٨٣، وغيث النفع ١٨٧.

قوله [٦٢/أ] (بما لَمْ يفعلوا) فلما طال الفاعل بالصلة، أعاد الفعل، فقال: (فَلا تَحْسبُنهم بمفازةٍ من العَذَابِ) فأعاد مع المفعولين ذكرَ الفعل، والفاعلَ. فعلى هذه القراءة، لا بد من ضم الباء في (تحسُبُنهم)[1].

الثاني، لأن الفاعل فيها مُستكنٌ. وأما من قرأ بالتاء[2]، فالذين يفرحون: المفعول الأول. وقوله: (بمَفازةٍ) هو المفعول الثاني، إلا أنه كرر الفعل لما طال المفعول الأول بالصلة. والفاء في كلا القراءتين زائدة، إذ لا وجه للعطف، ولا للشرط، من حيث إنّ المفعول الثاني لا يعطف على الأول، ولا يعطف المفعولان على الفاعل. وأما الشرط، فلا إشكال فيه، أنه ليس هناك ما يتضمن الشرط.

[والثاني]: من خواص هذا الباب: أنّ الفعلَ يُلغَى، إذا توسط، أو تأخر. كقولك: زيد، أظن، قائم. وزيد قائم، أظن. والإعمال، حالة التوسط، أحسن، والإلغاء، حالة التأخر، أحسن. فأما إذا تقدم الفعل، نحو: أظن زيدا قائما، فلا يجوز الإلغاء. وإنما جاز الإلغاء في هذا الباب، لأن الكلام يصير مفيدا بعد الإلغاء، كما كان مفيدا قبله. فأما إذا تقدم فقد قصدت إليه، فلا بد من إعماله، وإن لم يكن له تأثير، وقد يجرى مجرى القسم. أعني هذه الأفعال. فتعامل معاملة القسَم، ولا يوهمنك ذلك، أنه مُلغى. فما جاء من قراءة من قرأ: (وَيَحسبُونَ إِنَّهمْ مهْتَدونَ)[3] بكسر الألف، و(لا يَحسَبَنَّ الذينَ كفَرَوا إِنَّما نُملي لَهُمْ)[4] بكسر الألف، فإن هذا محمول على القسم، فَتُلَقِّيَ بما يُتَلَقَّى به القَسم من (إنّ) وغيره. ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[5] فيمن وصل، ولم يقف. وهم: غير الأنباري، وسهلٍ، وكذلك: ﴿ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾[6] (ولَقَدْ علمُوا لمنِ اشْتراهُ)[7]. [وقال الشاعر]:

١٦٠- ولَقَــدْ علمْـتُ: لَـتَأتينَّ منـيَّتي ... إنَّ المَـنَايَا، لا تَطـيشُ سِـهامُهَا[8]

فهذه الأشياء جارية مجرى القسم، وما بعدهن أجوبة لها، كما تكون أجوبة للقسم.

قال أبو الحسن[9]: إذا لم تُعدَّ هذه الأفعالُ، فقبيحٌ أن لا تُجرَى مُجرَى القسم. ولهذا المعنى، لم يحسن وقف الأنباري، وسهل على قوله: (وَظَنُّوا) لأنه لما وقفَ، ولم يُعدِّ، وَجبَ أن يُجاب بجواب القسم. وكأنه قال: وضل عنهم ما كانوا يدعون [٦٢/ب] من قبل، وظنوا، وأيقنوا، وعلموا، حتى صار كأنهم أقسموا: (مَا لَهُمْ منْ محيصٍ).

---

(١) وهي قراءة: الضحاك، وعيسى بن عمر. تفسير القرطبي ٤: ٣٠٧، والبحر المحيط ٣: ١٣٧.

(٢) وهم: عاصم، وحمزة، والكسائي. السبعة ٢٢٠، وحجة القراءات ١٨٦.

(٣) ٧: سورة الأعراف ٣٠، لم أقف على من قرأ بكسر الألف.

(٤) ٣: سورة آل عمران ١٧٨، وهو: يحيى بن وثاب. إعراب القرآن- للنحاس ١: ٣٧٩، ٣٨٠، وتفسير القرطبي ٤: ٢٨٨.

(٥) ٤١: سورة فصلت ٤٨.

(٦) ٤١: سورة فصلت ٤٧.

(٧) ٢: سورة البقرة ١٠٢.

(٨) سبق ذكره (١١٩).

(٩) أي: الأخفش.

[والثالث]: من خواصِّ هذا الباب، هو: التعليقُ. ومعنى التعليق: هو أن تعلِّقَ الفعل بين أن تُعمِلَه في المعنى، ولم تُعمِله في اللفظ، بخلاف الإلغاء، لأن الإلغاءَ إبطالُه لفظا، ومعنى. فقولك: علمتُ: لَعبدُ اللهِ قائمٌ. وعلمتُ: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو. فالفعل مُعْمَلٌ في المعنى دون اللفظ، لأن الجملة في المعنى، سادةٌ مسدَّ المفعولينِ، إلا أن اللامَ، والهمزةَ منعتا الفعلَ من العمل، لما تقتضيانه من صدر الكلام. قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ (١). فلم يُعمِل لنعلم، لأن (أيًّا) لما كان استفهاما منعَ من ذلك.

[فإن قلت]: فلم زعمتَ أنَّ التعليق يختص هذا الباب، وقد قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ (٢). فلم يُعمِل (لننزعنَّ) في (أيُّهم) كما لم يعمل (لنَعلمَ) في (أيُّ الحزبينِ). وقد قال الله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ (٣). فعلَّق (يَدْعُو) حيث أدخل اللام على قوله: (مَنْ). فهذان فعلان خارجانِ عن الأفعال السبعة؟

[الجواب]: أنَّ تعليق (ننزع) في الآية قول يونس(٤)، وليس بقول سيبويه، ولا الخليل. فلا يلزمنا ذلك. على أنا نقول: إن يونس استجاز تعليق (ننزع)، لأن المراد بالنزع في الآية، هو التمييز بين الصالح، والطالح، وليس المراد به نزعَ الشيء من الشيء، كنزع المسامير من الخشب. فلهذا جوز التعليق.

ثم قولُ سيبويه في الآية، أنَّ (أيهم) مبني، لأنه بمعنى (الذي)(٥) وقد حُذِفَ منه ما يعود إليه، وما يعود إليه مُوضِحٌ له مُبيِّنٌ، وهو بعضه. فلما حذف منه ذلك استحق البناء، كقَبْلُ، وبَعْدُ. ونحن نقول في الآية: إن (مَنْ) زائدة. والمفعول قوله: (كلَّ شيعة). وإن كان قد قال: هي لا تُزاد في الواجب. وأما قوله (يَدْعوا لمَنْ ضرُّه) فليس (يدعو) مُعلَّقا، وإنما هو في موضع الحال، مما قبله. والتقدير: ذلك هو الضَّلالُ البعيد مَدْعُوّاً.

وقوله: (لَمَنْ ضرُّه) مبتدأ، وليس بمفعول، فلا يلزمنا ذلك. أو يكون (يدعو) بمعنى (يقول). وما بعدَ القول [٦٣/أ] مبتدأ، وخبر. وقولُ الفراء تقديرُه: يدعو مَنْ لَضرُّه أقرب من نفعه، وأنَّ اللام مُؤخر في النية [غير(٦)] جائز(٧)، لأن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول. وإذا احتُمل هذا صح أنَّ التعليق من خواص هذا الباب، وأنَّ قولَه: علمت لَزيدٌ في الدار، وعلمت: زيداً أبو من هو، بالرفع، أعني في زيد، لما كان قوله: مَنْ هو: استفهاما عائدا إلى زيد، وهو في المعنى هو، لا يجوز هذا في غير هذه الأفعال، قال: وتقول: علمتُ أيَّ يومِ الجمعةَ، وأيُّ يومِ الجمعةِ، بالنصب،

(١) ١٨: سورة الكهف ١٢.
(٢) ١٩: سورة مريم ٦٩. (٣) ٢٢: سورة الحج ١٣.
(٤) الكتاب ٢: ٤٠٠، وفيه: (وأمّا يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لَرسولُ الله).
(٥) الكتاب ٢: ٣٩٩.
(٦) في الأصل: فغير، ودخول الفاء لا مسوغ له، فغير خبر إلى قول.
(٧) معاني القرآن- للفراء ٢: ٢١٧.

والرفع. فالنصب على الظرف، والعامل فيه الجمعة، دون علمتُ، لأن (أيًّا) استفهام. وعلمت: معلق. والجملة مفعول. والتقدير: قد علمتُ: الجمعةُ في أيِّ يومٍ هو. الرفع بالابتداء، والخبر، وعلمتُ مُعلَّقٌ. وهذا يجوز في [يومي][1] الجمعة، والسبت، لأنهما في الأصل مصدران. فتقول، على هذا: اليومُ الجمعةُ، واليومُ السبتُ. واليومَ الجمعةُ، واليومَ السبتُ.

ولا يجوز: اليومَ الأحدُ، واليومَ الاثنينِ، إلى الخميس، إذ ذلك غيرُ مصادرَ. [قال الشاعر]:

١٦١ - أأنتَ، يا بُسَيْطَةُ الَّتي
هَيَّنَيكِ في المَقِيلِ صُحبَتي
لَقَدْ علمتُ أيَّ يومٍ عُقْبتي
هيَ الَّتي عندَ الهَجيرِ والتي
إذا النُّجومُ في السَّماءِ ولَّتِ[2]

فرحم الله يوسف[3]، كيف تتبع قوله:

لَقَدْ علمتُ أيَّ يومٍ عُقْبتي

لأنَّ كلَّهم حسبوا أن هذا ليس بالشعر، لأنه قال[4]: وتقول: لقد علمتُ أيَّ يومٍ عقبتي، فخلطه بالكلام، فأشكلَ عليهم، فحكوه عنه هكذا. وهو قد فعلَ مثل ذلك في الكتاب، في مواضع. وجوَّز: أيُّ يومٍ عقبتي، وأيَّ يومٍ عقبتي، كما تقدم.

[والرابع]: من خواص هذا الباب، تعدية المضمَرِ إلى المُضْمَرِ. تقول: ظَنَنْتُني قائما، وحسبتُك منطلقا، وزيدٌ ظَنَّهُ قائما. فيتعدى ضمير الفاعل المرفوع إلى ضميره المنصوب. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۞ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۞ ﴾[5] ففي (رآه) ضميرُ الإنسان، وهو الفاعل. والهاء يعود إليه، أيضا. أي: أن رأى نفسَه. وهذا لا يجوز في سائر الأفعال. لا تقول: ضَرَبْتُني، ولا: ضَرَبْتَكَ، ولا: زيد ضَرَبَهُ. وتقول: أخواكَ ظَنَّاهما مُنطلقينِ. فأخواك: مبتدأ. وظَنَّا: خبره. وهما: المفعول الأول. ومنطلقين: [المفعول][6] الثاني. ولو قلت: أخويكَ ظَنَّا [٦٣/ب] منطلقين، لم

(١) الأصل بياض.

(٢) من الرجز، بلا نسبة في الكتاب ١: ٢٤٠، وقد رواه سيبويه ممزوجا بكلامه، إذ قال: وبعض العرب يقول: (لقد علمت أي حين عقبتي)، والخزانة ٩: ١٦٢، ١٦٣، وفيها: أي حين، بدل: أي يوم، و: في الهجير قالت، بدل: والتي، وفي المخصص ٧: ١١٩، واللسان (بسط) ٧: ٢٦١، والتاج (بسط) ١٩: ١٤٦، روي مرة:

ما أنت يا بسيط التي التي   أنذرتيك في المقيل صحبتي

وأخرى:

أنك يا بسيطة التي التي   أنذرتيك في الطريق إخوتي

بسيطة: اسم موضع.

(٣) أي: السيرافي.   (٤) أي: سيبويه. الكتاب ١: ٢٤١.

(٥) ٩٦: سورة العلق ٦، ٧.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

يَجُزْ، لأنك عديتَ المُضْمَرَ إلى الظاهرِ. وأجمعوا على أنه لا يجوز: زيدا ضرب. أي: ضرب هو نفسه، لأنك عديتَ المُضْمَرَ إلى الظاهر. وهذا الظاهر فضلةٌ في الكلام، لأنه مفعول فيصير المفعول الذي هو الفضلةُ، بما يعود إليه من الضمير، بمنزلة ما لا بد منه من عَوْدِ الضمير إليه، إذ لا بد للضمير من عَوده إلى مذكور. وهذا خلاف موضوع الفعل، فلم يَجُز: أخويك ظنا منطلقين. وجاز أخواك ظناهما منطلقين. وجاز: ظَنَّهُما أخواك منطلقين. وهذا كله مُستفاد من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾[1]، وقولِه: (أنْ رآه استغنى). وأما قولُهم: زيداً لم يَضْرِبْهُ إلا هو، فإنه يجوز بالنصب، ولا يجوز بالرفع، لأن النصب محمول على الهاء. وكأنك قلتَ: لم يَضربْ زيداً إلا هو. ويجوز: ما ضَرَبَني إلا أنا، وما ضَرَبَكَ إلا أنتَ. ولو رفعتَ زيداً حملتَه على (هو). وكأنك قلت: زيدٌ لم يَضربْهُ. فيكون في (يضربه) ضميرٌ يعود إلى زيد، هو الفاعل. وقد ذكرنا أنَّ هذا من خواص هذا الباب، وأنهُ لا يجوز: زيدٌ ضَرَبَهُ، ولا: زيداً ضَرَبَ. وجاز: زيدٌ ظَنَّهُ منطلقاً، لقوله تعالى: (أنْ رآهُ استَغْنَى). هكذا ذكره الأخفش، بعد كلامه في أول الباب. ثم قال [فإن قلت]: فأنت تقول: الخِوانُ أُكِلَ عليه اللَّحمُ، وأنتَ لو قلتَ: الخِوانُ أُكِلَ اللَّحمُ، لم يَجُزْ.

[قلــت]: هذا جائز، لأنه قد يكون من الأفعال ما لا يتعدى بحرف الجر، فيجوز أن يُقدَّرَ فعــلٌ لا يقتضي الجار. ألا ترى أنك، إذا قلتَ: زيداً مَررتُ به، قدرتَ: لقيتُ زيداً، أو جُزتُ زيداً. فكذا ها هنا: الخِوانَ أُلزِمَهُ اللَّحمَ. وليس كذلك: زيدٌ لم يضربْهُ إلا هو، بالرفع. ليس له وجه إلا الحملُ على (هو) الذي بعد (إلا). وليس إلى ذلك طريق إلا بعد إسقاطه من الكلام، على ما قدمــنا فهــذه ما تختص بهذا الباب، ولا يشاركه فيه غيرُه، وإنما جاز: ظَننتُني ذاهبا، ولم يجز: ضَــربْتُني، لأن هذه الأفعال، ليس لها تأثير في المفعول [٦٤/أ] الأول، وإنما المقصود: المفعول الــثاني، أعني: المقصود بالفائدة. فلم يبالوا في المفعول الأول، أيُّ شيء كان: ضميرَ الفاعل، أم غيرَهُ.

وفي سائر الأبواب، لا بد أن يكون المفعولُ غيرَ الفاعل، ليتبين تأثيره فيه. ومع ذلك، فقد جــاز: ضَربتُ نفسي، لأنك، لما أظهرتَ نَفسَهُ، صار كالأجنبي، لأنه ظاهرٌ مُخالفٌ للمضمر، فَيَتَصوَّرُ فيه ذلك، بخلاف: ظَنَنتُني، لأن كليهما مُضمَر لا يُتصور فيه ذلك المعنى، فافترق الحال.

وزعــم قوم أن هذا الباب، لما أشبهت (إنّ) (لمّا) كان داخلا على المبتدأ، والخبر، جاز: ظَنَنتُني ذاهبا، وظننتك منطلقا. كما جاز: (إنني) و(إنك)[2]. والأول أقيسُ، وإن كان الفارس[3]، قد اعتمد على الثاني في التذكرة[4]. وتقول: ظَنَنتُه زيداً قائماً، وظَنَنتُ ذاك زيداً منطلقاً، وظننتُ الظَّــنَّ زيدا قائما، فــ(الهاء) و(ذاك) جميعا كناية عن المصدر الذي هو الظن. ويجوز أن تقول:

---

(١) ٣: سورة آل عمران ١٨٨.

(٢) يعني: إنني منطلق، وإنك منطلق.

(٣) أي: أبو علي الفارسي.

(٤) التذكرة: من كتب أبي علي الفارسي. ذكره القفطي في إنباه الرواة ١: ٢٧٤.

ظننتُه زيدٌ قائمٌ. فيكون الهاء: للشأن، والحديث. و(زيد قائم): مبتدأ، وخبر، تفسير لذلك المضمر. فإن قلت: زيداً ظننتُ الظن قائما، فلا يجوز الإلغاء، وإن توسط، لأنك أكدتَ (ظننت) بالمصدر. فإن قلت: زيد، ظننتُه، قائم. أو: زيد، ظننت، ذاك قائم، فالإلغاء أحسن قليلا، إذ ليس في لفظ (ذاك)، ولا في لفظ الهاء دليل على المصدر. ولهذا لم يُجيزوا: مروري بزيد، حسنٌ وهو بعمرو، قبيحٌ، لأنه، ليس في (هو) دليل على لفظ المصدر، فلا يتعلق به الجار.

واعلم أن (علمت)، إنما يتعدى إلى مَفعولَين، إذا كان من العِلْمِ الحقيقي، نحو: علمتُ زيدا قائما. فأما إذا كان معنى (علمت): عَرَفْتُ [فقد][1] تعدى إلى مفعول واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ﴾[2]. أي: لا تعرفونهم، أي: لا تعرفون نفاقهم. وقال: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾[3] أي: عَرَفْتُم.

وأما (رأيتُ)، فإنه، إذا كان من رؤية البصر، [فقد][4] تعدى إلى مفعول واحد، كقولك: رأيت زيدا، أي: أبصرتُه. وقال عليه السلام: (سترون ربكم)[5]. يعني: ببصركم. ومن [٦٤/ب] قال: إنه من رؤية القلب، فقد ارتكب إضمار المفعول الثاني. وهذا مما لا يجوز، فاعرفْهُ.

وأما إذا كان من رؤية القلب [فقد][6] تعدى إلى مفعولَين، كقولك: رأيت الله غالبا. وإذا كان من قولهم: فلان يَرى رأي أبي حنيفة، فإنه يتعدى إلى مفعول واحد.

ويتعدى إلى الثاني بهمزة النقل، كقوله تعالى: ﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[7] فـ(أراك) ها هنا، يتعدى إلى مفعولين. والتقدير: بما أراكه الله. فالكاف: المفعول الأول. والعائد إلى الموصول: المفعول الثاني. وهو منقول من (رأيتُ) الذي هو من الرأي. وليس بمنقول من (رأيت) بمعنى: أبصرتُ، إذا لا معنى له، ها هنا. وليس بمنقول من (رأيتُ) الذي هو من رؤية القلب، لأنه تعدى إلى مفعولَين. ولو كان منقولا منه تعدى إلى ثلاثة مَفعولين.

وتقول العرب: أرَأيْتَكَ زيداً ما صنعَ؟. قال الله تعالى حكايةً عن اللعين[8]: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾[9]. وقال: ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً ﴾[10] فالكاف للخطاب، لا محل لها من الإعراب. وزيداً: المفعول الأول. وما صنع: في موضع المفعول الثاني. وإن قلت: الكاف: المفعول الأول. وزيداً: المفعول الثاني، فهو كلام فاسد، لا طائل عند الاشتغال بإفساده، لظهوره، على أنه لو كان الكاف المفعول الأول، وزيدا: المفعول الثاني، لكان (زيد) هو (الكاف) في: المعنى، لأن المفعول الثاني، في هذا الباب، خبر المبتدأ. وخبر المبتدأ إذا كان مفردا، كان

---

(١) زيادة تقتضيها (أما) الشرطية.

(٢) ٨: سورة الأنفال ٦٠.

(٣) ٢: سورة البقرة ٦٥.

(٤) زيادة تقتضيها (إذا) الشرطية.

(٥) المعجم الكبير- للطبراني ٢: ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦.

(٦) زيادة تقتضيها (أما)، و(إذا) الشرطيتان.

(٧) ٤: سورة النساء ١٠٥.

(٨) اللعين: هو إبليس.

(٩) ١٧: سورة الإسراء ٦٢.

(١٠) ٦: سورة الأنعام ٤٧.

المبتدأ في المعنى، ولأن الكاف، لو كان مفعولا، لافترق الحال بين قولك: أرأيتك زيدا، وبين قولك: أرأيتَ زيدا. وفي مجيء التنزيل بالوجهين: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ﴾ [1] ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ [2]. والمعنى واحد، دليل قاطع على أن الكاف للخطاب، زِيدت لتأكيد التاء، ولأنك تقول: أرأيتَكَ هنداً ما صنعت بفتح التاء [٦٥/أ] والكاف. ولو كانت الكاف هنداً، لكانت مكسورة. فإذن: أرأيتَكَ زيداً ما صنع، وأرأيتَ زيدا ما صنع سيان. وهذه الكاف تُثنى، وتجمع. فيقال: يا زيدُ، أرأيتَكَ عمراً ما صنع؟ ويا زيدان، أرأيتكُما، ويا زيدون أرأيتَكُم. ويا هندُ، أرأيتَكِ، فتستغني بتثنية الكاف، وجمعه، وتأنيثه عن تثنية التاء، وجمعه، وتأنيثه. وإذا قلت: أرأيتَكَ زيداً ما صَنع، فمعناه: أَخْبِرْني. وجاز أن يكون أرأيتَكَ في معنى أخبرني، وإن كان لفظُهُ لفظَ الخبرِ، كما جاء: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [3]. أي: فَلْيَتَربَّصْنَ. ولا يُخرِجه كونُه بمعنى (أخبرني) من أن يقتضي ما يقتضيه في الأصل، من تعديه إلىّ مفعوليه. ألا ترى أنهم قالوا: نُبِّئت زيداً قائماً. فَعدَّوْهُ إلى ثلاثة مفعولِينَ، حملا على الإعلام[4].

ولا يُخرجه ذلك عن تعديهِ، بحرف الجر، في نحو قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ۝﴾ [5].

وأما (زَعَمْتُ)، فهو قول يقترن به اعتقاد، ومذهب قد يصح، وقد لا يصح. فإذا أردت به القولَ المحضَ من غير اقتران اعتقاد به، [فقد][6] عُومل معاملةَ القول، في وقوع ما بعده من حكاية الجمل. كما يكون بعد القول. [قال الشاعر]:

١٦٢- فَــإنْ تَــزعميني كنتُ أجهلُ فيكمُ ... فــإني شَــرَيتُ الحلْــمَ بعــدَك بالجَهلِ[7]

وأما ما أنشدَه أبو الفتح، من قوله:

١٦٣- .... وفي الأراجيـــز، خلْـــتُ، اللُّوم، والخَور[8]

فاللُّــوم: مبتدأ. والخور: عطف عليه. وفي الأراجيز: خبر مقدم. وخِلْتُ: مُلْغًى. والتقدير:

---

(١) ٦: سورة الأنعام ٤٠.
(٢) ٦: سورة الأنعام ٤٦.
(٣) ٢: سورة البقرة ٢٢٨.
(٤) أي: أعلمني زيدا قائما.
(٥) ١٥: سورة الحجر ٥١.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.
(٧) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب، الهذلي، في: ديوان الهذليين ١: ٣٦، والكتاب ١: ١٢١، والتحصيل ١١٥، والمغني ٢: ٤١٦، واللسان (زعم) ١٢: ٢٦٤.
وبلا نسبة في: المقتصد ١: ٤٩٣، وابن عقيل ١: ٤٢٣، وشفاء العليل ١: ٣٩١.
(٨) البيت من البسيط، نسب إلى اللعين المنقري، واسمه مُنازل بن زمعة، وصدره:
أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... .
وهو بهذه النسبة في: الكتاب ١: ١٢٠، والتحصيل ١١٥، وابن يعيش ٧: ٨٤، ٨٥، والتاج (رجز) ١٥: ١٥٠، وفيه:
.... وفي الأراجيز راس النوك، والفشل
والخزانة ١: ٢٥٧، ولجرير في اللسان (خيل) ١١: ٢٢٦، وليس هو في ديوانه.
وبلا نسبة في: أمالي المرتضى ٢: ١٨٤.

اللَّوم، والخور في الأراجيز، فألغى خِلتُ. [قال الشاعر]:

١٦٤- ومَـا خِلْـتُ أبْقَـى بيْننا منْ مودَّةٍ عِـراضُ المذاكـي المسْنفاتِ القلائصَا[1]

ألا ترى أن (خِلتُ) مُلغَى، لأن بعده فعلا، وفاعلا، فلا يسهل دخولها عليها.

وأما (وَجدتُ)، فإذا كان من الوجدان [فقد][2] تعدى إلى مفعول واحد، وإذا كان بمعنى العلم [فقد][3] تعدى إلى مفعولين. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا ﴾[4] وقال: ﴿ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾[5]. وقال: ﴿ وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ﴾[6]. [٦٥/ب]

واعلم أن من العرب من يُجْري: أتقول في الاستفهام، مَجرى: أتظنُّ، فيعامله معاملته. فيقول: أتقول زيدا قائما. أي: أتظن زيدا قائما. [قال الشاعر]:

١٦٥- أجُهَّـالاً تقـولُ بنـي لُـؤيٍّ لَعمـرُو أبيـكَ أمْ متَجاهليـنا[7]

[وقال الشاعر]:

١٦٦- أمَّـا الـرَّحيلُ، فـدونَ، بعْدَ غَدٍ فمتَـى تقـولُ الـدَّارَ، تجْمعُـنَا[8]

وقد رُوي بالنصب، [قال الشاعر]:

١٦٧- عـلامَ تقـوُلُ الرُّمحَ يثقلُ سَاعدي ....[9]

أي: علام تظن؟.

[قال أبو الفتح]: والمفعول الثاني في (ظَننتُ) وأخواتِها، كأخبار المبتدأ، والمفرد، والجملة، والظرف. والأمر، كما قال. كل ما شرطناه هناك، من عود: الضمير، والظرف، والجار، فهنا جائز، لا شك فيه. ولهذا إذا قلت: ظننتُ زيدا إنّ أباه قائم، وجب كسر إنّ، ولا يجوز الفتح، في الأغلب الأشيع، لأنه يجوز أن تقول: ظننت زيدا أبوه قائم. ويجوز: ظننت يقوم أبوه. وقد قدمنا أنّ الموضع إذا احتمل الجملتين، وجب فيه كسر (إنّ).

---

(١) سبق ذكره رقم (٦٤).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) ٣٨: سورة ص ٤٤.

(٥) ٤: سورة النساء ٦٤.

(٦) ٢٤: سورة النور ٣٩.

(٧) البيت من الوافر، للكميت، في: ديوانه ٣: ٣٩، والكتاب ١: ١٢٣، والتحصيل ١١٦. وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٣٤٩، وأمالي المرتضى ١: ٣٦٣، وابن يعيش ٧: ٧٨، وشرح شذور الذهب ٣٣٨، وابن عقيل ١: ٤٤٨، والأشموني ٢: ٢١٨، وشفاء العليل ١: ٤٠٥، وهمع الهوامع ٢: ٢٤٧.

(٨) البيت من مرفل الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، في: ديوانه ٤٠٢، والكتاب ١: ١٢٤، والتحصيل ١٧٧. وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٣٤٩، والجمل ١: ٤٦٢، ٤٦٤، واللسان (قول) ١١: ٥٧٥، و(رحل) ٢٧٩، و(زعم) ١٢: ٢٦٦.

(٩) البيت من الطويل، لعمرو بن معديكرب، وعجزه:

.... إذا أنا لم أطعن، إذا الخيل كرت

وهو في: ديوانه ٤٤، وديوان الحماسة ١: ٤٤، واللسان (قول) ١١: ٥٧٥.

وجاءت روايته: عاتقي، بدل: ساعدي.

فــإذا قلت: ظننت زيدا أنَّ أباه يقوم، وفتحت (أنَّ)، كما فتح حمزة[1]: (وَلا تحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا أنَّ ما نُمْلي لهمْ خَيرٌ لأنفُسهمْ)[2]. فــ(أنَّ) مع الاسم، والخبر: بدل من الاسم الذي قبله. وكأنــك قلت: ظَننتُ أنَّ أبا زيد قائم. وكان حمزةَ قرأ: ولا تَحْسَبَنَّ أنَّ ما نُملي للكافرين خير لأنفسهم. وخصومةُ الفارس[3] قد قدمنا الانفصال عنها. وأنتَ، إذا قلتَ: حَسِبْتُ أنَّ زيدا قائم، فــ(أنَّ) مع الاسم، والخبر، لطول الكلام: يغني عن المفعول الثاني، عند سيبويه[4].

وعــند الأخفش[5]، يُحمَل الكلام على إضمار مفعول آخر. وكأنه يقدر: ظننت قيامَه في الوجود، أو حاصلا. والقول قول سيبويه، لأن طول الكلام، في كثير من المواضع، يُغني عن أشياء يجــب ذكرها، لو لم يطل الكلام. منه باب: (لولا)، ومنه باب حَضرَ اليومَ القاضِيَ امرأةٌ. ومنه: عسى أن يقوم زيد.

[قال أبو الفتح]: والمتعدي إلى ثلاثة مَفعولَين، نحوُ قولك: أَعلَمَ اللهُ زيداً عمراً عاقلاً. وأنبأ اللهُ بــشراً بكراً ضاحكاً. وأرى اللهُ أباك [٦٦/أ] أخاكَ ذا مالٍ. ومعنى الكلام: أعلَمَ اللهُ زيداً أنَّ عمراً عاقل.

[قلت]: اعلم أنَّ قولهم: أعلمُ، وأرى: منقولان من (عَلِمَ) المتعدي إلى مَفعولَين. وكذلك: أرى: مــنقول من (رأى) المتعدي إلى مَفعولَين. فلما جئتَ بالهمزة تعدى إلى ثلاثة مفاعيل. لأن شــأن الهمزة الزيادة في المفعول. وذلك، لأن الفعل، إذا كان لازما، وجئت بالهمزة، تعدى إلى مفعول كــ(جَلسَ) وأجلستُ زيداً. وإذا كان متعديا إلى مفعول واحد، ازداد بالهمزة مفعولا ثانيا. وإذا كان متعديا إلى مَفعولَين، ازداد بالهمزة مَفعولا ثالثاً.

فالهمزةُ نقيضُ الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله. لأن ذلك الفعل، يَنقُص من المفعول. والهمزة تَزيد فــيه. تقول: أعطيتُ زيداً درهماً. ثم تقول: أُعطِيَ زيدٌ درهماً، فينُقص المفعولانِ، ويصير مفعولا واحدا، بخلاف الهمزة، وليس وراء المفعول الثالث غاية. لا يوجد فعل يتعدى إلى أربعةِ مفاعيلَ، بتةً.

فأما (نَبأتُ) و(أَنبأتُ): فإنه، عند سيبويه[6]، من باب: أَمَرْتُكَ الخيرَ. فإذا قلت: نَبأتُكَ زيدا، فالتقدير: نبأتك عن زيد. وقد اختلفت تعديته في التنزيل. قال الله تعالى: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ

---

(١) والمطوعي كذلك: ينظر: ص ٩٣، هامش (٣).

(٢) ٣: سورة آل عمران ١٧٨.

(٣) يعني: أبا علي الفارسي، ويقصد بالانفصال عن الخصومة، قوله:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ....

(٤) الكتاب ١: ١٢٥، وفيه: (فأما ظننت أنه منطلق، فاستغني بخبر أن).

(٥) الجمل ١: ٣١١، وفيه: (فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم، ومفعولاتها مجرى جواب القسم).

(٦) الكتاب ١: ٢٨، وفيه: (نبئت زيدا يقول ذاك، أي: عن زيد).

إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾ ﴾[(١)]. وقال: ﴿ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[(٢)]. وقال: ﴿ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾[(٣)]. وقال: ﴿ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾[(٤)]. فهو محمول في قوله: ﴿ ۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾[(٥)]، على حذف الجار. وإنما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، لأنه خبر أُجريَ مُجرَى الإعلام. فكما أن (أعلمَ) يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فكذلك عُدِّيَ (نَبَّأَ) حملا عليه. لأن العرب، تحمل الشيء على الشيء، إذا كان بمعناه. وقد أريناك نظيره في هذا الباب، في موضعين: أحدهما: أرايْتَكَ زيداً ما صَنَع، حملوه على: أَخْبِرْني، لما كان بمعناه. وكذلك قالوا: عَلمتُ زيدٌ أبو من هو، برفع زيد، لَمَّا كان ما في حَيِّزِ الاستفهام، بمعناه.

قال سيبويه[(٦)]: وتقول: أعلمَ اللهُ زيداً عمراً، خيرَ الناس، العلمَ اليقينَ إعلاماً. فتنصب إعلاما، بأعلمَ، وتنصب العلمَ اليقينَ، بمضمر. أي: فَعَلِمَ العلمَ اليقينَ. ولا تنصبه بأعلمَ، لأن الفعل الواحد لا ينصب مَصدرينِ ولا ظرفينِ متفقين. فافهمه.

باب المفعول به وهو: الظرف

[قال أبو الفتح]: اعلم أنَّ الظرف: كلُّ اسم، من أسماء الزمان، والمكان، يُراد به معنى: (في) وليست في لفظه. كقولك: قمتُ اليومَ، و: جلست مكانَك. لأن معناه: قمتُ في اليوم، وجلست في مكانِـك. فإن ظهرت (في) إلى اللفظ، كان ما بعدَها اسما صريحا. وصار التضمن لـ (في). تقول: سرت في يومِ الجمعة، وجلست في البصرة.

[قلت]: اعلم أن الظروف، إنما تكون ظروفا، إذا دلت على: (في). لأنَّ (في) حرف الظرف. فإذا تضمن الاسمُ معناه، كان ظرفا. تقول: صمتُ يوما. فـ(يوما) نَصْبٌ على الظرف لأن معناه: صُمتُ في يوم. فإن ظهرت (في) إلى اللفظ، خَرجَ عن الظرفية. وكانت المعاملة مع (في) دون الاسم وحده. يعني أنَّ (في)، مع الاسم كان ظرفا، بمنزلة الاسم إذا لم يكن فيه معنى (في).

وقد يجوز أن تتسع في الظروف، فلا تُقَدِّرُ فيه معنى (في) فتنصبُهُ، نصبَ المفعول به. وهذا يظهر في موضعين: أحدهما: أنك إذا اتسعت فيه، وتنصبه نصب المفعول به، جازتِ الإضافة إليه. تقول:

يا سَارقَ اللَّيلةِ أهْلَ الدَّارِ[(٧)]

قال: فتقول، على هذا: يا مكتوبَ أيامٍ معدوداتٍ. يعني أنك إذا نصبت (أياماً معدوداتٍ)

---

(١) ١٥: سورة الحجر ٥١. (٢) ٢: سورة البقرة ٣١.

(٣) ٢: سورة البقرة ٣٣. (٤) ٩: سورة التوبة ٩٤.

(٥) ١٥: سورة الحجر ٤٩.

(٦) الكتاب ١: ٤١، وعبارته: (أعلمت هذا زيدا قائما العلم اليقين إعلاما).

(٧) من الرجز، في: الكتاب ١: ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣، وابن يعيش ٢: ٤٥، ٤٦، والخزانة ٣: ١٠٨، ٤: ٢١٥، ٢٣٣، ٢٣٥، ٦: ٥٣٤.

بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ (١)، لا على الظرف، ولكن بعد الاتساع فيه، جازت الإضافة إليه. وإذا كان ظرفا، لم يَجُزْ أن تضيف إليه شيئا. لأنه إذا كان ظرفا، كان فيه تقدير (في). و(في) يمنع من الإضافة. فوجب أن يكون (الليلةِ) من قولك:

يا سَارِقَ اللَّيلةِ أهْلَ الدَّارِ

خارجـــا مـــن الظرف، لتصح الإضافة إليه. فعلى هذا تقول: سَرقتُ الليلةَ أهلَ الدار ثوباً. فتنصب الليلةَ، نصب المفعول به.

والموضع الثاني: باب الكناية: وذلك، أنك إذا قلت: صُمتُ اليومَ، وقُدِّرْتَ اليومَ: مفعولا به، بعد الاتساع [٦٧/أ]، ولم تقدر فيه: (في)، ثم قدمت، وكنيت عنه، قلت: اليوم صمتُه. ولا تقول: اليومَ صمتُ فيه، إلا إذا كان باقيا على الظرفية. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٢). فاستعمله استعمال المفعول به، ولم يقل: فليصم فيه.

[فإن قلت]: فإنكم زَعمتم أن الشهرَ في الآية: نَصْبٌ على الظرف، وأنَّ مفعولَ (شهد) مضمر. وتقديره: فمن شهد منكم المصر في الشهر. فكيف جاء: فليصمه؟. [قلتُ]: ذلك جائز. استُعمِلَ ظرفا، ثم اتُّسِعَ فيه، فاستُعمِل استعمالَ المفعول به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ (٣). ليس انتصابُ يومٍ في الآية على الظرف، وإنما هو مفعول به. والتقدير: واتقوا عقابَ يومٍ. فَحُذِفَ المضافُ والجملة التي هي: لا تجزي نفس عن نفس شيئا، في موضع الصفة لليوم. والتقدير: يوما لا تجزيه. فَحُذِفَ العائد من الصفة إلى الموصوف. [قال الشاعر]:

١٦٨- أبَحْتَ حِمى تِهَامَةَ، بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيءٌ حَمَيتَ، بِمُستباحِ (٤)

أي: حميته. [وقال الآخر]:

١٦٩- فيَومٌ علينا، ويَومٌ لَنا ويَومٌ نُساءُ، ويَومٌ نُسرّ (٥)

أي: نُساؤهُ، ونُسَرُّهُ. فَحذفَ العائدَ من الصفة، إلى الموصوف، كما يُحذف العائدُ من الصلة إلى الموصول في قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (٦). أي: بعثه الله. لكن حذفُها من الصلة أحسنُ من حذفِها من الصفة. ثم حذفُها من الصفة أحسنُ من حذفِها من الخبر. فقوله: (أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رَسولاً) أحسنُ من قوله: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ (٧)، في الحذف. وقوله: (لا تَجزي نفسٌ عَنْ نفسٍ شَيئاً)، أحسنُ في الحذف من قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٨)،

---

(١) ٢: سورة البقرة ١٨٣. (٢) ٢: سورة البقرة ١٨٥.

(٣) ٢: سورة البقرة ٤٨.

(٤) البيت من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٩٩، والكتاب ١: ٨٧، ١٣٠، والتحصيل ١٠١.

(٥) البيت من المتقارب، للنمر بن تولب، في: ديوانه ٥٧، والكتاب ١: ٨٦، والتحصيل ١٠٠، وحماسة البحتري ١٨٤، وشفاء العليل ١: ٢٩٠، ٢: ٧٥٢.

(٦) ٢٥: سورة الفرقان ٤١. (٧) ٢: سورة البقرة ٤٨.

(٨) ١٨: سورة الكهف ٣٠.

بعد قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [(١)]، فيمن قَدَّرَ: أجرَ مَنْ أحسنَ عملاً منهم، دون من قَدَّرَ وضعَ الظاهر موضع المُضمر، نحوُ: [قول الشاعر]:

١٧٠- لَعَمْرُكَ، مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلا مُنْسِئٌ مَعْنٌ، وَلا مُتَيَسِّرُ[(٢)]

لم يستحسنْ سيبويه[(٣)]: ولا مُنسئٌ، عطفاً على تاركٍ. ولا يَرى وضعَ معنٍ ثانياً موضعَ الضميرِ، لِيَحسُنَ العطفُ عليه، خلافا لأبي الحسن[(٤)].

باب ظرف الزمان

[قال أبو الفتح]: اعلم أن الزمان: مرورُ [٦٧/ب] الليلِ والنهارِ، نحوُ اليومِ، والليلةِ، والساعةِ، والشهرِ، والسنةِ، والدهرِ. [قال الشاعر]:

١٧١- هَلِ الدَّهرُ إلاَّ لَيلَةٌ، ونَهارُها ... وَإلاَّ طُلُوعُ الشَّمسِ، ثمّ غِيارُها[(٥)]

وجميع أسماء الزمان، من المُبْهَم، والمختص: يجوز أن يكون ظرفا. تقول في المبهم: صُمتُ يوما، وسرتُ شهرا، وأقمتُ عندك حَوْلاً. وفي المختص: صمت الشهرَ الذي تعرف، وزرتك صَفَراً، ولقيتك يوم الجمعة. فإن قلت: يومُ الجمعة مبارك، رفعتَه. لأنه، ليس فيه معنى (في). فقس عليه.

[قلت]: ذكرنا أنَّ الظرف، إنما يكون ظرفا، إذا كان مُتضمناً لمعنى (في). وينقسم قسمين: أحدُهما: أن يكون العملُ في بعضه. والآخر: أن يكون العمل في كله. فالأول، قولك: كلَّمتك يومَ الجمعة. وزرتك يوم السبت. فالعمل، ها هنا، في بعض النهار، لا في كله. والثاني، قولك: صمتُ اليومَ. فالصيام، إنما هو في جميع النهار، لا في جزء دون جزء. ومما يكون العمل في بعضه، دون كله، قول الرجل لامرأته: أنتِ طالق في غدٍ، ونوى آخرَ النهار، كانت طالقا في آخرِ النهار، دون أوله. لأنه أراد بقوله ما هو ملائم له، وموافق، ولا سيما قد جاء بـ(في). وظاهرُ (في) [تحقيق][(٦)] العمل في البعض دون الكل، وإن كان يحتمل الكل.

ألا ترى أنك تقول: زيد في الدار، والماء في الإناء، وليس زيد شاغلا لجميع الدار، ولا الماء شاغلا لجميع الإناء، فالظاهرُ هذا. ومن ادعى خلاف ذلك، فهو مخالف للظاهر. فأما إذا لم يذكر (في) وقال: أنتِ طالق غداً، فإنه يكون العمل في كله. لأنه، لما لم يستعمل لفظة (في)، كان

---

(١) ١٨: سورة الكهف ٣٠.

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ١: ٢٤٥، والكتاب ١: ٦٣، والتحصيل ٨٢، وذيل الأمالي ٧٣، وشفاء العليل ١: ٣٣٦، والخزانة ١: ٣٧٥، ٣٧٩، ٤: ١٤٢.
وبلا نسبة في همع الهوامع ٢: ١٣٠.

(٣) الكتاب ١: ٦٢، إذ يقول: (ألا ترى أنك لو قلت: ما زيد منطلقا أبو زيد، لم يكن كقولك: ما زيد منطلقا أبوه... لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تضمره).

(٤) الكتاب ١: ٦٥ هامش (٣).

(٥) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين ١: ٧٠، ومقاييس اللغة (غور) ٤: ٤٠١، واللسان (غور) ٥: ٣٥، والتاج (غور) ١٣: ٢٧٢.

(٦) الأصل غير واضح.

(غدا) محمولا على أنه مفعول به، على السعة. فصار كقولك: صمتُ اليومَ.

واعلم أنّ ظروف الزمان على خمسة أقسام:

[الأول]: أنْ يكونَ مُنصرفاً متصرفاً، وذلك، نحو: اليومِ، والليلةِ، والساعةِ، والشهرِ. ألا ترى أنه منصرف لدخول الجر، والتنوين عليه، وأنه متصرف، لأنه يدخله: الرفع، والجر. تقول: اليومُ يومُ الجمعة. فترفعه، وتُخبر عنه. ومررتُ بك في يومِ الجمعة [٦٨/أ] فتجره بـ(في).

[الثاني]: أنْ يكون الظرفُ غيرَ متصرف، ولا منصرف وذلك، نحو قولك: جئتك سَحَرَ. إذا أردتَ سَحَرَ يومِكَ. لا ينصرف للتعريف، والعدل. لأنه معدول من السَّحَرِ، لأنه معرفة، وليس بمضمر، ولا مبهم، ولا علمَ، ولا في لفظه لام التعريف، ولا مضاف إلى أحد هذه الأربعة. فعلمتَ أنه معدول عن الألف، واللام. وهو غير متصرف، لأنه ما دام مُراداً به (سَحَرُ يومِكَ) بعينه. لم يدخل الرفع، ولا الجر، وهو ظرف. فإن أخرجتَهُ عن الظرفية، فقلت: أولُ الليلِ خيرٌ من السحر. وجئتُك بأعلى السَّحَرِ، كان منصرفا متصرفا. وكذلك لو قلت: جئتُك ذاتَ مرةٍ، وبعيداتِ بَيْنٍ، وضَحوةَ، وغُدوةَ، وذات صباحٍ، بهذه المنزلة: لا يتصرف، ولا ينصرف.

[الثالث]: أنْ يكونَ منصرفاً، غيرَ متصرف. وذلك: سَحَرٌ، إذا صغرته، فقلت: جئتُك سُحَيْراً، تنون. لأنه زال جهة العدل. ولا يتصرف، لأنه لا يكون فاعلا، ولا يدخل عليه الجار.

[الرابع]: أنْ يكون متصرفاً، ولا يكون مُنصرفاً. وذلك: غُدوةُ، وبُكرةُ. تقول: طابت بكرةُ، فتخبر عنها، ولا تصرفها، للتعريف، والتأنيث.

[الخامس]: أنْ يكون مبنياً. وذلك قولك: جئتُك من قبلُ، ومن بعدُ. قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (١).

فهو مبني، لأنه قُطِعَ عن المضاف إليه، وهو مَنْوِيٌّ فيه. فلما كان كذلك، كان كبعض الاسم. وبعضُ الاسم، لا يستحق الإعراب. وبُنِيَ على الحركة، دون السكون، لالتقاء الساكنين. واختير الضم، لأن النصب، والجر يَدخلانه حالةَ الإعراب. فلما صار إلى البناء، بني على حركة، لم تكن تدخله، حالة الإعراب. وذلك هو الضَّمُّ.

ومنه: جئتُك صباحَ مساءَ، أي: صباحاً، ومساءً، فَضَمَّ أحدُ الاسمين إلى صاحبه، فَبُني لتضمنه معنى واوِ العطف. وسترى ذلك، إن شاء الله.

والظروف على ضربين، أعني: ظروفَ الزمان. فقسم يكون جواب: متى. وقسم يكون جواب: كم.

فإذا قيل: متى يُسارُ عليه؟ قلتَ: يومَ الجُمُعةِ. لأن (متى) ظرف. وقوله: يسار عليه: الجار قائم مقام الفاعل. أو يكون في (يسار) ضمير السير. فكأنه قال: أيَّ وقتٍ يُسارُ [٦٨/ب] عليه؟. فينبغي أن يقال: يومَ الجمعةِ. فتأتي باسم مُعرَّف مُوقَّتٍ. ولو قال في جوابه: يومان، لم يجز. لأنه نكرة، وليس فيه إعلام ما استعملهُ. فإذا قيل: كم سيرَ عليه؟ فقلت: يومان، صح. لأنه

(١) ٣٠: سورة الروم ٤.

سأل عن العدد، فجاء يومان، على ذلك. وكذلك، لو قيل: كم سير عليه؟. فقلت: الليلُ، أو النهارُ، أو الدهرُ، أو الأبدُ، صح. وكذلك لو قلت في جواب: كم سير عليه؟: المُحرمُ إلى ذي الحِجَّة، صح كذلك. قال سيبويه[١]: لأنك، إذا قلت في جوابه: المحرمُ، كأنك قلت: ثلاثون يوماً، فصح. قال: ولو قلت في جواب: كم سير عليه؟. فتقول: شهرُ المحرمِ، أو شهرُ رمضانَ، لم يَجُز. وإنما ذلك إذا قال: متى يُسارُ عليه؟. فتقول: شهرُ المحرمِ. فَفَرَّقَ بينَ إدخالِ شهرٍ، وبين إسقاطه. وهذا من أشكل كتاب سيبويه. فقال قوم: هذه رواية عن العرب، ولا فرقَ بين قولك: المحرمُ، وبينَ قولك: شهرُ المحرمِ، في المعنى. فإنما هذا مَسموع عن العرب. قالوا في جواب: متى يُسارُ عليه: شهرُ المحرمِ. وقالوا في جواب: كم سِيرَ عليه: المحرمُ. فَنَنْقُل عنهم، ونقول كما قالوا، ولا نَعقل معنى في ذلك.

وزعم قوم: أنَّ هذا معنى معقول. وذلك، لأن المحرمَ، إنما صَلَح في جواب كم، لأنه مشتمل على قولك: ثلاثون يوماً. ولولا ذلك لم يَجز فيه أن يكون جواب (كم)، لأنه موقت معلوم ابتداؤه وانتهاؤه، بمنزلة يومِ الجمعة. فلما أدخلتَ عليه الشهر، وقلت: شهرُ المحرمِ، اجتمع تعريفان: التعريف الذي كان له من التوقيت، وتعريف آخر حصل له بالإضافة. فَتوجَّهَ إلى (متى) بهذه الضميمةِ التي انضمت إليه بالإضافة. زَعمهُ ابن عيسى[٢].

ومنه ما يصلح جوابا لـ (متى) ويصلح جوابا لـ (كم). وذلك، نحوُ: الشتاءِ، والصيفِ. تقول: متى يُسار عليه؟ فيقال: الشتاءُ، أو الصيفُ، لأنهما موقتان. ويجوز أن تقول في جواب: كم سير عليه؟: الشتاءُ، لأنه مشتمل على عدد. وكذلك: الصيفُ. وكذلك: أيامُ الصِّرَام[٣]. وتقول: اليومَ يومُكَ. فيومُكَ: مبتدأ. واليومَ: منصوب على الظرف. ولا يجوز أن يكون اليومُ مُستقِراً ليومك، لأنه محال في المعنى. ولكنه [٦٩/أ] محمول على المعنى. وتقديره: اليومَ فِعلُكَ، واليومَ شأنُك، وحديثُك. فتوسعوا، وأقاموا اليومَ مقامَ الفعل. لأن المصدر، كما يقوم مقام الزمان، في نحو قولك: جئتُ مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النجم[٤]. وأتتِ الناقةُ على مَضْرِبِها[٥]. فقد يقوم هو، أيضا، مقام المصدر. فقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ ۝ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ ﴾[٦]. قَدَّره أبو علي[٧]، في أحد الوجوه فذلك اليومُ يومئذ قال: ولا يكون اليومُ وَضحَ النهارِ، وإنما

(١) الكتاب ١: ٢١٧.

(٢) هو: أبو الحسن، علي بن عيسى، الرماني، النحوي، المعتزلي (ت ٣٨٤هـ). أخذ عن: الزجاج، وابن دريد، وطائفة، وعنه: أبو القاسم، التنوخي، وهلال بن المحسن، صنف في: التفسير، واللغة، والنحو، والكلام، وشرح (كتاب سيبويه)، و(كتاب الجمل)، وأصله من سامراء. ينظر: إنباه الرواة ٢٩٤، وسير إعلام النبلاء ١٦: ٥٣٣-٥٣٥.

(٣) أيام جذاذ النخل، أي: قطع الثمرة، واجتناؤها. اللسان (صرم) ١٢: ٣٣٦.

(٤) خفق النجم: انحط في المغرب، أي: غاب. اللسان (خفق) ١٠: ٨٠، ٨١.

(٥) أي: على زمن ضرابها، وهو: الوقت الذي يضربها الفحل فيه. اللسان (ضرب) ١: ٥٤٦.

(٦) ٧٤: سورة المدثر ٨، ٩.

(٧) مجمع البيان ١٠: ٣٨٤، وفيه، قال أبو علي: (لا يجوز أن ينتصب (يومئذ) بقوله (عسير)، لأن الصفة لا

يكون على ما ذكرنا. أي: فذلك النقرُ يومئذ. فيكون ذلك عبارةً عن المصدر، على طريق أن يكون اليومَ يومُكَ. وإن قدرتَ في (ذلك) أنه إشارة إلى النقر، لا بطريق المجاز الذي ذكرنا من أجل أنَّ خبره: يومٌ عسير، ولكن لأنَّ قوله: (نُقِرَ) يدل على النقرِ. فيكون التقدير: فذلك النقرُ يومئذ نقرُ يومٍ عسيرٍ.

فهو وجه حسن. [قال الشاعر]:

١٧٢- وَمَا هِيَ إلاّ في إزارٍ، وَعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ هَمَّامٍ، على حَيِّ خَثْعَمَا[1]

فإنه كقولهم: مَقْدَمَ الحَاجِ، أي: وقتَ قُدومِ الحاجِ، ووقتَ إغارة ابنِ همام[2]. فَحذفَ الوقتَ، وأقام (مغارا) مقامه. وليس كما ظنه أبو إسحق[3]، فرد عليه[4]، وقال: إنَّ مغاراً، لو كان زمانا، لم يتعلق به (على حي خثعما) لأن مُفعَلاً، إذا كان زمانا أو مكانا، لم يتعلقُ به شيء من الظروف، ولا شيءٌ من المنصوبات، فَظنَّ به[5] أنه يزعم أنَّ مُغاراً نفس الزمان. وليس الأمر كذا، إنما المضاف محذوف عنده[6]. والمغار: الإغارة.

هذا، وقد زعم أبو إسحق، في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[7]. قال: فنصب (خالدين) على الحال. والعامل فيه (مَثْوى). بعد أن ذكر أن (مَثْوى): هو المكان. فقد قال في الآية ما رد عليه[8]، ظناً. ولم يعلم أن الحال، ها هنا، إنما هو من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[9]. فـ(مُصْبِحِينَ) حال من (هؤلاء). كما أن (خَالِدِينَ) حال من الكاف والميم. والعامل معنى الكلام من الإضافة، وامتزاج بعض الكلام ببعض. أو يكون (خَالِدِينَ): حالاً، ويكون المثوى المصدرَ دونَ المكان. ويكون التقدير: قال النارُ مَثواكُم، أي:

تعمل فيما قبل الموصوف... إنما ينتصب (يومئذ) على أنه صلة قوله (فذلك)، لأن (ذلك) كناية عن المصدر... فيكون التقدير: فذلك النقر في ذلك الوقت نقر يوم عسير).

(١) البيت من الطويل، لحميد بن ثور، في الكتاب ١: ٢٣٥، وللطماح بن عامر، العقيلي، في التاج (علق) ٢٦: ١٩٤.
وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ١٢١، والخصائص ٢: ٢٠٨، والمخصص ٤: ٣٥، واللسان (خثعم) ٦: ٢٠٥، و(علق) ١٠: ٢٦٢.
العلقة: قميص غير مخيط تلبسه الجارية، للتبذل يصل إلى حجزتها. التاج (علق) ٢٦: ١٩٤.

(٢) هو: الحارث بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان، شاعر جاهلي، وصاحب غارات. ينظر: ديوان الحماسة ١: ٣٨ هامش (٣)، ٣٩، والخزانة ١: ٤٧٣، ٢: ٤٠٦، ٥: ١٠٧، ١١٠- ١١٢، ٨: ٣٦٩، ٣٧١، ٩: ٥٩١، ١١: ٥.

(٣) أي: الزجاج. (٤) أي: على سيبويه.

(٥) أي: بسيبويه.

(٦) الكتاب ١: ٢٣٤، وفيه: إذ التقدير: كزمان إغارة ابن همام.

(٧) ٦: سورة الأنعام ١٢٨.

(٨) أي: ما رد الزجاج على نفسه فناقضها، لأنه قال: إنَّ مُفعَلاً، زمانا، أو مكانا، لا يتعلق به شيء من المنصوبات.

(٩) ١٥: سورة الحجر ٦٦.

ذاتُ [٦٩/ب] ثَوالِكُم[1]. وإذا تَتبعتَ، فليكن هكذا.

باب ظرف المكان

[قال أبو الفتح]: المكانُ: ما استُقِرَّ فيه، أو تُصُرِّفَ عليه. وإنما الظرف منه: ما كان مبهما غير مختص، مما في الفعل، دلالة عليه. والمبهم: ما لم يكن له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به. نحو: خلفَك، وأمامَك، وقدامَك، ووراءَك، وتلقاءَك، وتُجاهَك، وقربَك، وقريباً منك، وصَدَدَك، وصَقَبَكَ.

[قلت]: إنما يتعدى الفعل إلى ظرف المكان المبهم، دون المختص، بلا واسطة جار، لأنه يقتضيه، كما يقتضي الزمان من جهة الصيغة، يقتضي المكان من جهة المعنى.

والمُبهم: هي الأقطار الستة: خلفَك، وقدامَك، وتحتَك، وفوقَك، ويمينَك، وشمالَك.

وما ذكر[2] من سوى هذه الألفاظ الستة، فإنها في الحقيقة، ليست بمبهمة إبهام هذه الستة، ولكنها مُشْبِهةٌ بهذه الستة في وجه من الوجوه. أو فيها بعض الإبهام. فإذا قلت: أنا قريباً منك، بالنصب، فمعناه: أنا مكاناً قريباً منك. فـ(قريب) صفة لمكان. وإذا قلت: أنا قريبٌ منك، بالرفع، فـ(قريب) هو الأول، وهو اسم الفاعل. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ﴾[3] هو منصوب على الظرف، وإن كان خارجا من هذه الستة، لكنه مبهم بعض الإبهام.

والجملةُ في هذا كله، أنَّ اسم المكان، إذا كان مبهما، كان ظرفا. وإذا لم يكن مبهما، لم يكن منصوبا بالفعل الواقع قبله. وإنما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر. فقولك: قَعدتُ في المسجد، لا يجوز فيه: قَعدت المسجدَ، ولا قعدت السوقَ. لا بد من الجار، لأن هذه الأسماء المخصوصة، أعني: أسماء الأمكنة، عندهم، بمنزلة الآدميين، من حيث إنَّ لها أشباحاً، وصُوَراً.

فكما لا تقول: مَررتُ زيداً. وتُعَدِّي (مررت) إلى زيد، حتى تجيء بالباء، إذ ليس في لفظ (قعدتُ) ما يدل على المسجد، دون غيره، حتى تقول: في المسجد، كما قلتَ: بزيد هناك. وإذا [٧٠/أ] ثبت هذا، فما جاء من غير المبهمة منصوبةً على الظرف، فإنه عند سيبويه[4] بإضمار الجار. فقولهم: أنت مني مناط الثريا. وأنت مني مَعْقِدَ الإزار، ومَزْجَرَ الكلب. [وقول الشاعر]:

١٧٣- فَوَرَدْنَ، والعَيُّوقُ مقعَدَ رابئ (م) الضُّرَباءِ، فَوْقَ النَّجم، لا يتتلَّعُ[5]

---

(١) مجمع البيان ٤: ٣٦٥، إذ نقل الطبرسي في تفسيره فحوى كلام جامع العلوم.

(٢) أي: أبو الفتح. (٣) ٢٠: سورة طه ٨٠.

(٤) الكتاب ١: ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤.

(٥) البيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين ١: ١٩، والمفضليات ٤٢٤، وفيها: فوق النظم، بدل: فوق النجم، والكتاب ١: ٤١٣، وابن يعيش ١: ٤١، واللسان (ضرب) ١: ٥٤٨، وفيه: خلف النجم، والخزانة ١: ٤١٨، ٤٢١، والتاج (ضرب) ٣: ٢٤٦.

وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٣٤٤.

الضرباء: جمع ضريب: الذي يضرب بالقداح. التاج (ضرب) ٣: ٢٤٦.

وقولهم: ذهبتُ الشامَ. [وقول الشاعر]:

١٧٤- .... كما عَسَلَ الطريقَ، الثَّعلبُ[١]

كل هذا محمول على حذف الجار عنده. أي: بِمَناطِ الثريا، وبمَزجرِ الكلب، وبمقعد رابئ الضُّرَباءِ من الضُّرَباءِ.

واعلم أن ظروف المكان، منها ما هو مُتمكِّنٌ مُتصرِّفٌ، يُخبَر عنه، ويُرفَع بالابتداء. تقول: خلفُك واسعٌ. بالابتداء، والخبر، لأنه متمكن. وأبو عمر[٢] لا يجيزه. أعني رفع خلفك. وقول لبيد حُجَّةٌ عليه. [قال]:

١٧٥- فَغَدَتْ كلا الفَرْجين، تحسبُ أنَّهُ مَوْلَى المخافَة، خلفُها، وأَمَامُها[٣]

فرفع قولَه: خلفُها، وأمامُها، على أنه بدل من مولى المخافة، فصح ما قلنا.

وتقول: داري خلف دارك فرسخينِ، وفرسخانِ؛ بالنصب والرفع. فالنصبُ على التمييز عندنا، وعلى الحال: عند المبرد. والتمييز أشبهُ؛ لأن الكلام مُبهم. والرفع على تقدير: داري خلفَ دارك مسافةُ فرسخينِ أو بعدُ فرسخين. فَحذَف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه. ولو قلت: داري من خلف دارِك فرسخينِ، وفرسخانِ جاز، فكان التقديرُ على الأول.

وأبو عمر يأبى النصبَ إذا أدخلتَ (مِنْ) ولا يجيز إلا الرفعَ. فيقول: داري من خلفِ دارك فرسخانِ. قال: لأن الكلام ليس بتام عند قولك: داري من خلف دارك ؛ وإنما يتم إذا قلتَ: فرسخان ؛ فهو خبر.

وأجمعوا على أنكَ لو قلتَ: أنتَ مني فرسخينِ، لم يَجُز ألا النصبُ ولا يجوز: أنتَ مني فرسخانِ. فقولُهم: داري من خلفِ دارك عنده[٤]، بمنزلة: داري خلفَ دارك. ولا يفيد دخول (مِنْ) معنى لم يكن قبل دخوله، فَلِمَ مَنَعَ النصبَ، والمعنى معنى واحد ؟.

وأما: أنتَ مني فرسخينِ؛ فَقَدَّرهُ سيبويه[٥]: أنت مني ما دمنا نَسير فرسخين. وفسر هذا الكلام فارسهم[٦]، وقال أنت مني معناه: أنت تُلابِسُني، وتُخالِطُني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ

---

(١) البيت من الكامل، لساعدة بن جؤية، الهذلي، وتمامه:

لدن بهز الكف يعسل متنه فيه ....

في: ديوان الهذليين ١: ١٩٠، وفيه: لذ بهز، والكتاب ١: ٣٦، ٢١٤، والتحصيل ٦٦، والمغني ١: ١١، ٢: ٥٢٥، ٥٧٦، والخزانة ٣: ٨٣، ٨٦.

(٢) وكذلك: الكوفيون، ويجيزه المبرد على ضعف. ينظر: المقتضب ٤: ٣٤١، والخزانة ١: ٤١٤، ٤١٥.

(٣) البيت من الكامل، للبيد، في: ديوانه ١٧٣، والمعلقات السبع ٢٢٢، والكتاب ١: ٤٠٧، والتحصيل ٢٣١، ومقاييس اللغة (أم) ١: ٢٩، واللسان (أمم) ١٢: ٢٦، و(كلا) ١٥: ٢٢٨، و(ولي) ١٥: ٤١٠.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ١٠٢، والإيضاح ١: ٦٥٣، وشرح شذور الذهب ١٦١، وابن يعيش ٢: ٤٤، ١٢٩.

(٤) أي : عند سيبويه. الكتاب ١: ٤١٧.

(٥) الكتاب ١: ٤١٧.

(٦) أي : أبو علي، الفارسي.

أهلك ﴾ (١) وقوله عليه السلام [٧٠ /ب]: "سلمان منا "(٢). أي مخالطنا، وملابسنا. وإذا قلتَ: أنت مني، ومعناه: أنتَ مُلابِسٌ لي ؛ كان دليل على ما دمنا نسير. لأنه إذا كان مُلابِساً له ؛ كان يسير معه مادام معه. فإذا لم يكن يُلابِسهُ؛ لم يَسِرْ معه. فأنت: مبتدأ. ومني: خبره. وفرسخين، قائم مقام مضاف في الحقيقة. وتقديره: أنت مني مُلابِس لي مسيرَ فرسخينِ. فهذا حقيقة هذا الكلام.

وتقول: عَهدي به قريباً، وحديثاً، وقديماً؛ بالرفعِ، والنصبِ. فالنصب على الظرف، أي: زمانا قريبا، وحديثا. والرفع على أن يكون الثاني هو الأول.

وقولك: زيد خلفك. تقديره: زيد مُستقرّ خلفَك. لا بد من هذا الإضمار ؛ لأن المنصوب لا بد له من ناصب. وقد فسرتُ هذا في باب خبر المبتدأ تفسيراً مُقنعاً لا يحتاج إلى الإعادة.

باب المفعول له

[قال أبو الفتح]: اعلم أنَّ المفعول له، لا يكون إلا مصدرا. ويكون العامل فيه فعلٌ من غير لفظه. وإنما يذكر المفعول له ؛ لأنه عُذر، وعِلة ؛ لوقوع الفعل قبله تقول: زرتك طمعاً في برك. وقصدتك ابتغاء لمعروفك. أي: زرتك للطمع، وقصدتك لابتغاء المعروف. قال الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ (٣). أي: لحذر الموت. [قال الشاعر]:

١٧٦- وأغفر عوراء الكريم، ادخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيم، تَكرُّما(٤)

أي: لادخاره، وللتكرم فلما حذف اللام منه، نصبه بالفعل الذي قبله.

[قلت]: المفعول له: مصدرٌ لعلةِ وقوعِ الفعل قبلهَ، وسببٌ في إيجاده. وهو في الحقيقة جواب (لِمَ). وذلك ؛ لأن القائل إذا قال: جئتُك ؛ كأنه قيل: لِمَ جئتَ؟. فقال: لطمعٍ في برك. فحذفتَ اللام(٥)، فأفضى الفعل إلى ما بعده، فنصبه. وقد يكون هذا المصدر معرفة، ونكرة ؛ خلافا لأبي عمر(٦) ؛ فإنه لم يجز فيه إلا النكرة. وقوله تعالى: {حذر الموت }. حَجةٌ عليه،

---

(١) ١١: سورة هود ٤٦.

(٢) المعجم الكبير – للطبراني ٦: ١١٣، ونزهة الألباء ٢٨٢، وسلمان : هو أبو عبد الله، سلمان الفارسي، ويعرف بسليمان الخير (ت٣٥ هـ). مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم – سئل عن نسبه فقال : أنا سلمان بن الإسلام، أصله من فارس، أول مشاهده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم – الخندق، آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي الدرداء. ينظر : أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢: ٤١٧–٤٢١.

(٣) ٢ : سورة البقرة ١٩.

(٤) البيت من الطويل، لحاتم الطائي، في : ديوانه ٧٢، والكتاب ١: ٣٨٦ و٣: ١٢٦، وفيه : وأصفح عن، والتحصيل ٢٢٢، وشرح اللمع – لابن برهان ١: ١٢٩، والمشكل ١ : ٤٤٤، وابن يعيش ٢: ٥٤، والخزانة ٣: ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، وفيها : اصطناعه، بدل ادخاره، واللسان (عور) ٤: ٦١٥.
وبلا نسبة في : المقتضب ٢: ٣٤٨، ومعاني القرآن – للأخفش ١: ١٦٧.

(٥) الكتاب ٣ : ١٢٦.

(٦) أي : الجرمي

وكذلك بيت حاتم:

١٧٧ - وأغفر عوراء الكريم، ادخاره ....[1]

حجة عليه.

[فإن قلت]: أكثر ما في هذا أن المصدر [٧١/ أ] مضاف والإضافة قد يجوز أن يكون في تقدير الانفصال، كما هو في اسم الفاعل، نحو قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝ ﴾[2] وقوله: ﴿ عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ ﴾[3]. وقوله: ﴿ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ ﴾[4]

[الجواب]: أنّ هذا في اسم الفاعل جائز. ولا يجوز في المصدر ؛ لأن اسم الفاعل يجري على الفعل، ويشبهه في حركاته، وسكناته. فالإضافة فيه، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال في تقدير الانفصال. فأما المصدر، وإن كان يعمل بشبه الفعل ؛ فإنه اسم غير جار على الفعل، لا في حركاته، ولا في سكناته. ثم هذا الكلام لا يصح من أبي عمر ؛ لأنه قد [قال الشاعر]:

١٧٨- فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا شدوا الإغارةَ، فُرساناً، وركبانا[5]

فنصبَ الإغارةَ؛ لأنه مفعول له. وهو معرفة. ولا يكون منصوبا بشدوا ؛ لأن (شدوا) لازم. ومعناه: وَثبوا. كقوله:

١٧٩- وانْذُرْ إنْ لَقِيتُ بِأنْ أشُدّا ....[6]

فافهمه.

والمفعول له، وإن كان مصدرا ؛ فإنه لايجوز أن يقوم مقام الفاعل، كما جاز ذلك في سائر المصادر. لا تقول: جِيءَ ابتغاءَ الخيرِ. كما تقول: سِيرَ عليه سَيرٌ شديدٌ والأخفش يُجيز ذلك. وليس بالسهل ؛ لقلة تصرف هذا الباب ؛ فلا يجوز قياسُه على سائر المصادر، ولا على الظروف؛ لأن الظروف قد اتُّسِعَ فيها. وأُجيز فيها ما لايجوز في الأسماء الصريحة. ألا ترى أنه فُصِل بها بين العامل، والمعمول في نحو قولِهم: كان فيك زيدٌ راغباً. وإن في الدار زيداً. وقالوا: كلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ.

باب المفعول معه

[قال أبو الفتح]: وهو: كلُّ ما فعلتَ معه فعلاً. وذلك نحوَ قولك: قمتُ وزيداً. أي: مع زيد. واستوى الماءُ والخشبةَ. أي: مع الخشبةِ وجاء البردُ والطيالسةَ. أي: مع الطيالسةِ. وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. أي مع النيلِ. ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لَرضَعها. اي: مع فصيلِها.

[قلت]: الواو في قولك: قمتُ وزيداً. وقولك: ما صنعتَ وأباك: هي التي جاءت،

---

(١) صدر البيت من الطويل، سبق ذكره رقم (١٧٦)

(٢) ١: سورة الفاتحة ٤. (٣) ٤٦: سورة الأحقاف ٢٤.

(٤) ٢٢: سورة الحج ٩.

(٥) البيت من البسيط، لقريط بن أنيف العنبري، في : ديوان الحماسة ١: ٥، واللسان (ركب) ١ : ٤٢٩، والخزانة ٦: ٢٥٣.

(٦) البيت من الوافر، لم أهتد إلى قائله.

وعَدَّتْ: (صنعتَ) و(قمتُ) إلى المنصوب ؛ كما عدّت الباء (مررتُ) إلى زيد، وعدّت (إلاّ) قامَ القومُ إلى الاسم الذي بعده. وإذا كان كذلك، فقول أبي إسحاق إن قولهم: ما صنعت وأباك: منصوب بفعل مضمر، على تقدير: ما صنعتَ ولا بستَ أباك: قول فاسد. لأن انتصاب الاسم إذا أمكن حملُه على الظاهر، لا يُحمل على المضمر. وقول الأخفش: إنّ انتصاب الاسم إنما هو بحذف (مع) وإقامةِ الواو مقامه ؛ باطل بقوله: كل رجل وضيعته، وأنتَ أعلمُ ومالكُ. فإن هذا، ونحوَه: الواو فيها بمعنى (مع) والاسم غير منصوب. فثبت قول سيبويه[1]. وإنّ الاسم منصوب بالفعل الواقع قبلَه بتقوية الواو. وإنما نُصب الاسم في قولك: قمتُ وزيداً، ولم يُرفعْ بالحمل على التاء. لأن التاء فاعل. وقد جرى من الفعل مَجرى أحد أجزائه؛ فلم يحسُنِ العطف عليه، كما لا يحسُن العطفِ على نفس الفعل ؛ ولأنه لو عُطِفَ على الأول بالواو لم يُفهم منه من معنى المصاحبة ما فُهِمَ منه الآن. لأن الواو للشركة، والجمعِ دونَ القِرانِ. فقولكَ: قمتُ وزيداً يُراد منه المصاحبة والقِران. وكذلك: جاء البردُ والطيالسةَ، يراد: القِرانُ والمصاحبةُ، دون مَحضية الجمعِ. وقولُهم: استوى الماءُ والخشبةَ: يراد منهما تَساويهما، دونَ الجمعِ والشركةِ المجردةِ من القِرانِ. وكذلك مازلت أسيرُ والنيلَ، على هذا.

فإن قلتَ: فإنّ (استوى) يقتضي فاعلين. كقولك استوى زيدٌ وعمرو، وليس في قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، فاعلان، فإنّ استوى قد جاء، ولا يكون مسنداً إلى فاعلين. قال الله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾ [2] وقال ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝ ﴾ [3] ولا أجعلُ الواوَ، في قوله: {وهو } عطفاً على الضمير في {استوى } لأنه لم يؤكده، ولم يقُل ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾ هو، حتى يَجيء: ﴿ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝ ﴾ على أنّ قولَهم: استوى الماء والخشبةَ محمول على المعنى من تساويهما، كما قالوا: حَسبُكَ يَنمِ الناس. فجزموا (ينم) لما كان (حسبُكَ) بمعنى: اكتفِ. فكذا، هاهنا.

وقد جاء المفعول معه في أشياء غير هذا. قالوا[٧٢/ أ] ما شأنك وزيدا ؛ أي مع زيد. أي، ما شأنك مع زيد على تقدير: ما شأنك ملابسا زيدا ؛ فهو منصوب بمضمر. وقالوا: ما أنتَ وزيداً؛ أي: مع زيد. و: كيف أنتَ وزيداً. قال[4]: لأن التقدير: ما كنتَ وزيداً، وكيف كنتَ وزيداً؛ فكثر استعمال (كان) هناك فأضمروه. [قال الشاعر]

١٨٠ – فما أنا، والسيرُ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابطِ[5]

وإنما نصب: ما شأنك وزيداً، لأنك لو عطفتَ، وجررتَ؛ كنت عطفتَ المُظهرَ على

(١) الكتاب ١: ٣٩٣. ونصبه " قولك : كل رجل، وضيعته، (الواو) في معنى : مع ".

(٢) ٢٠ : سورة طه ٥.

(٣) ٥٣ : سورة النجم ٦، ٧.

(٤) يعني : سيبويه. الكتاب ١: ٣٠٢، ٣٠٣.

(٥) البيت من المتقارب، لأسامة بن الحارث، الهذلي، في ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥، والتحصيل ١٩٦، وابن يعيش ٢: ٥٢، واللسان (عبر) ٤: ٥٣٢.

المضمرِ المجرورِ. وذا عندَنا باطل. وستراه إن شاء الله.

وقالوا: إنّك ما وخيراً؛ أي: إنك مع خير. فـ(ما) صلةٌ، والخبرُ مُستغنَى عنه؛ لطول الكلام، ولكون الواو بمعنى مع، كقولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ. على تقدير: كل رجل وضيعته مقرونان. ويجوز أنْ يكون قوله (وضيعته) في موضوع الخبر. على تقدير كل رجل مع ضيعته. أي: كائن مع ضيعته. فأمّا قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ فـ(المصدقين): اسم (إنّ). ولا تكون (والمصدقات) عطفا عليه ؛ لأن قوله ﴿ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١): معطوف على ما في الصلة. والتقدير: إن الذين تصدقوا، وأقرضوا الله. أو: إن الذين صَدَّقُوا وأقرضوا الله. وإذا كان على هذا التقدير ؛ لم يجز عطفُ (والمصدقات) على (المصدقين) لأنه يكون فصلا بين بعض الصلة، وبعضها. وما كان معطوفا، كان في الصلة ؛ فلا يعطف على الموصول، وقد بقي من صلته شيء. ألا ترى أنّ قوله تعالى ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ (٢). لا يكون منصوباً بالعطف على قوله: ﴿ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ من قوله ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ (٣)؛ لأنه لوكان معطوفا عليه كان منصوبا ب (أتى) و(أتى) معطوفة على (من آمن) من قوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ فلا يجوز حينئذ أنْ يكون قوله ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ ﴾ : معطوفا على ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾؛ لأن المعطوف على الصلة في الصلة ؛ فلا يعطف على الموصول، وقد بقي من صلته [٧٢/ ب] شيء. فكذا لا يكون: ﴿اقرضوا الله﴾، في تقدير العطف على الصلة، وقد عطفت ﴿المصدقات﴾ على الموصول.

فإذن، الواو بمعنى: مع والتقدير: إنّ المصدقين مع المصدقات في نيل الثواب، والجنة والغفران.

وإن زعمتَ أنّ (المصدقات) معطوف على (المصدقين) وقوله: (واقرضوا الله): جملة، ليست بمعطوفة على الصلة ؛ ولكن جملةٌ، اعتراضٌ بينَ الخبر، والمخبر عنه ؛ لأنه يسدده، ويوضحه.

[قال الشاعر]

١٨١ - إن ترفُقي، يا هند فالرفق أيمَنٌ ... وإن تَخرُقي، يا هندُ، فالخُرق أشأمُ

فأنتِ طلاقٌ، والطلاقُ عزيمةٌ ... ثلاثاً. ومن يَخرُقْ أعقُّ، وأظلمُ (٤)

ألا ترى أنّ (ثلاثًا) منصوبة، بقوله: فأنتِ طلاق. على تقدير: طالقٌ ثلاثَ مَراتٍ لقوله ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ (٥). أو على المصدر على تقدير: فأنتِ طلاقٌ ثلاثَ طَلَقَاتٍ. وعلى الوجهين،

---

(١) ٥٧ سورة الحديد ١٨. (٢) ٢ : سورة البقرة ١٧٧.

(٣) ٢ : سورة البقرة ١٧٧.

(٤) البيتان من الطويل، بلا نسبة في : ابن يعيش ١: ١٢، والخزانة ٣ : ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٥٩، ٩: ٦٦، وفيهما : إليه، بدل : عزيمة

(٥) ٢ : سورة البقرة : ٢٢٩.

يكون قوله: والطلاقُ عزيمةٌ، اعتراضاً بين الصلة، والموصول. فإن هذا قولٌ. والذي بدأنا به أشبه؛ لأن الاعتراض كأنه ليس بالكثير. ثم إنَّ الناس من بين مجوز للقياس على ما صنعتَ وأباك، ومن بين مانع. فالمجوز يحتج بأنه نظيرُ: مررتُ بزيدٍ، و: رغبتُ إلى عمرٍو. والمُقتصر على السماع، يَزعُم: أنه خارج من العادة ؛ إذ الواو تكون للعطف، ولا تكون للتعدية. فإن جاء شيء وجب الاقتصار على ما جاء، ولا يتعدى. والله أعلم.

باب الحال

[قال أبو الفتح]: الحال: وصف هيئة الفاعلِ، أو المفعولِ. ولفظها نكرة، تأتي بعد معرفة، قد تم عليها الكلام. وتلك النكرة، هي المعرفة في المعنى[1]. وذلك قولك: جاءني زيد، راكباً.

[قلـــت]: الناصـــب للحال، كونُهُ مشابهاً للمفعول به ؛ وذلك ؛ لأنه يأتي بعد تمام الفعل والفاعل؛ كما إنَّ المفعول كذلك. ولأنه فضلة ؛ كما أنَّ المفعول فضلة ؛ والحالُ تُشبِه الظرف من وجـــه، وتشبه التمييز من وجه. فمن حيثُ كونُه مُشابهاً للظرف، هو أنه: متضمن لمعنى (في). وذلك؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيد راكباً [٧٣/ أ]، فمعناه: جاءني زيد في حالة الركوبِ. وتشبه التمييـــز ؛ لأنك، إذا قلت: جاءني زيد ؛ فهو كلام مبهم، لا يدرى في أية حالة جاء. فلما قلت: راكـــباً، بينتَ ذلك، وأزلتَ الإبهام. كما أنك إذا قلتَ: عندي عشرون، كان مُبهماً. فإذا قلت: درهماً؛ فقد بان ذلك المعنى.

وللحال ستُّ شرائطَ:

الأول: أن يكونَ بعد تمام الكلام.

والثاني: أن يكون نكرة.

والثالث: أن يكون صاحبُها معرفة.

والرابع: أن يكون مشتقا، أو في معنى المشتق.

والخامس: أن يكون فيه ضمير، أو ما يقوم مقام الضمير.

والسادس: أن يكون منتقلا. وذلك في أغلب الأحوال.

فإذا قلت جاءني زيد راكبا ؛ انتصب قولك: راكبا، على الحال ؛ لأنه جاء بعد تمام الكلام. ولو قلت: جاءني زيد، ولم تذكر (راكبا) جاز. وهو نكرة، وصاحبها زيد، وهو معرفة. وراكب. مشتق من (ركب) وفيه ضمير، يعود إلى صاحب الحال، وهو منتقل لأنه قد يصير غير راكب. وقولي: أو في معنى المشتق ؛ مثال قوله عز وجل: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [2] فـــ(آية) عند أبي علي: حال. ومعناه: مُبيِّنَةً. وقولي: أو ما يقوم مقام الضمير. أعني به، أنَّ الجملة إذا وقعت حالا ؛ نحو قولك: جاءني زيد وأبوه قائم ؛ ربما يكتفي فيه بالعائد، وربما يكتفى فيه بالواو، وربما

(١) اللمع في العربية ١٣٤.

(٢) ١١ : سورة هود ٦٤.

يجتمعان. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾ (١) ثم قال ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾، من أجلها ؛ فاكتفى بالواو، وليس في قوله: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ ما يعود إلى ما قبلَه، وما جاء مكتفًى فيه بالضمير.

[قال الشاعر]

١٨٢- نَصَفَ النهار، الماءُ غامِرُهُ ورَفيقُه بالغيبِ ما يَدري(٢)

ولم يقل: والماء غامره. فاكتفى بالضمير. فأما قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٣) فقوله: ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ : لا يخلو إما أن يكون صفة [٧٣/ ب] لثلاثة، أو يكون حالا، أو يكون في تقدير العطف. كما تكون الجمل بعضُها معطوفةً على بعض. فلا يكون قوله ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ صفةً لثلاثه لأن ﴿ رَّابِعُهُمْ ﴾ اسم الفاعل، وهو بمعنى الماضي. وإذا كان كذلك، لم يجز أن يُرفع ﴿ كَلْبُهُمْ ﴾ وإنما يكون رافعاً له إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال. ولا يجوز أنْ تكون الجملة حالا ؛ لأنه لا عامل فيه. فإن قيل: فَقَدِّرْ: سيقولون هؤلاء ثلاثةٌ، وأَعْمِلْ معنى هؤلاء في الحال.

[قلت]: ذلك لايجوز ؛ لأن (هؤلاء) إشارة إلى مَنْ بحضرتك. وقوله: ﴿ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ : بمعنى الماضي ؛ فلا تصح الإشارة إليه فلا يجوز إذن، كونُه حالا، ولا وصفا. فإذن يكون التقدير: سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبُهم. فحذف العاطفةَ، لظهورها في قوله: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ فالواو للعطف، وقد ظهرت هناك، وأُضمرت فيما قبل.

ومن قال: إنَّ الواو (واو الثمانية) واحتج بقوله ﴿ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ (٤) وقوله: ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ (٥) وقوله ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ (٦): فليس للثمانية اختصاص بالواو، وليس للسبعة، ولا للستة. فالواو تَظهر، وتُضمر، كما أنَّ الفعل يَظهر ويُضمر.

وقولي: أنْ يكون منتقلا في غالب الأحوال. هذا ؛ لأن الحال قد يَجيء لازماً ويكون للتأكيد. كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٧) فـــ(مصدقا) حال. وليس مما ينتقل ؛ إذ التصديق من لوازم الحق. وهذا بالقياس إلى المنتقل قليل. وقوله: ينبغي أنْ يكون صاحبُها معرفة ؛ لأن الحال ؛ لا يجيء من النكرة ؛ إذ لا فائدة فيه ؛ إلاّ في قليل من الكلام. وذلك إذا تَقدَّمتْ صفة النكرة على النكرة، انتصب على الحال. كقولك:

هذا رجلٌ مقبلٌ. فـــ(مقبل): صفة رجل. ثم تقول: هذا، مُقبلاً، رجل [قال الشاعر]

١٨٣- وفي الأرض، مبثوثاً، شُجاعٌ، وعقربٌ.....................(٨)

(١) ٣ سورة آل عمران ١٥٤

(٢) من مرفل الكامل، نسب للأعشى، وليس في ديوانه، وهو بهذه النسبة في : الخزانة ٣: ٢٣٣، ٢٣٥ ٢٣٦.

(٣) ١٨ : سورة الكهف ٢٢. (٤) ٩ : سورة التوبة ١١٢.

(٥) ٦٦ : سورة التحريم ٥. (٦) ٣٩ : سورة الزمر ٧٣.

(٧) ٢: سورة البقرة ٩١.

(٨) عجز بيت من الطويل، سبق ذكره رقم (٨٢)

[وقال الشاعر]:

١٨٤- لمية، مُوحشاً، طَلَل قديمُ ....[١]

[قال أبو الفتح]: والعامل في الحال على ضربين: متصرفٍ وغيرِ متصرفٍ. فاذا كان العامل متصرفا؛ جاز تقديم الحال. تقول: جاء [٧٤ / أ] زيد راكباً. وَ: راكبا جاء زيْد. و: جاء، راكباً زيد. كل ذلك جائز ؛ لأن (جاء) متصرف. تقول: جاء، يجيء، مجيئاً، فهو جاء.

والتـــصرف: هـــو التنقل في الأزمنة. وكذلك: أقبلَ محمدٌ، مسرعاً، وأقبلَ مسرعاً، محمد. ومسرعاً، اقبل محمدٌ. لأن (أقبلَ) متصرف[٢].

[قلـــت]: التـــصرفُ في المعمـــولِ على حسب التصرف في العامل. فإذا كان العاملِ قوياً بالتصرف فيه، كان التصرفُ في معمولهِ أقوى منه، إذا لم يكن العاملِ متصرفا. ألا ترى أنّ باب (كان) يتصرف في خبره بالتقديم على الاسم وعلى (كان) وباب (إنّ) لا يتصرف في خبره بالتقديم وما ذلك إلا؛ لأن (كان) متصرف، (وإنّ) غير متصرف. فكذا، هاهنا: إذا كان العامل متصرفاً؛ جـــاز التصرف ؛ في الحال بالتقديم، على صاحبها، وعلى عاملها ؛ لا خلاف في ذلك فأما إذا لم يكن العامل متصرفاً؛ فإنه لايجوز تقديم الحال على العامل فيها ؛ كقولك: هذا زيد قائماً. لايجوز: قائمـــاً هذا زيد. ويجوز: هذا قائماً زيد. وأبو الحسن، يجيز في قوله تعالى: {وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا}[٣]. فيمن قرأ بالنصب[٤]: أن تكون حالا من الضمير في الظروف، وهو قوله " لذكورنا" على تقدير: ما في بطون هذه الأنعام ثابتاً هي لذكورنا خالصة. فالعامل في الحال هو الظرف عنده[٥] وأجاز تقديم الحال عليه، فيجيز: زيد، قائماً، في الدار، ويجيز مررت، جالساً، بزيد في تقدير: مررت بزيد جالساً. ونحن لا نجيز شيئاً من ذلك ؛ لقلة تصرف العامل. ونحمـــل نـــصب (خالصةً) على الحال من الضمير، مما في قوله: {في بطون هذه الأنعام} أي: وقالوا: ما ثبت في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا.

[فإن قلت]: فإنكم زعمتم أن الحال تشبه الظرف. والظرف يعمل فيه المعنى، متقدماً، كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[٦]. وقولهم: أكُلُ يومٍ لك ثوبٌ. فيعمل (في شأن) و(لك) في (كل يوم). فَلِمَ لا يجوز قول أبي الحسن؟. [٧٤/ب].

[الجواب]: أنّ الحال، وإن أشبه الظرف، فإنه يشبه المفعول به. والمفعول به إذا تقدم على

(١) عجز بيت من الوافر، سبق ذكره رقم (٨١)

(٢) اللمع في العربية ١٣٥، وفيه : تقديم الحال عليه.

(٣) : سورة الأنعام ١٣٩.

(٤) وهم : ابن عباس، والزهري، وقتادة، والأعرج، وابن جبير، وسفيان بن حسين. إعراب القرآن - للنحاس ١: ٨٥٤، مختصر في شواذ القرآن ٤١، والمحتسب ١: ٢٣٢، والكشاف ٢ : ٥٥ ومجمع البيان ٤: ٣٧٢، والتبيان - للعكبري ١ : ٢٦٢، وتفسير القرطبي ٧: ٩٦، والبحر المحيط ١ : ٢٣١.

(٥) أي : عند أبي الحسن، الأخفش. مجمع البيان ٤: ٣٧٢.

(٦) ٥٥: سورة الرحمن ٢٩.

الفعل، يضعف عمل الفعل فيه، مع قوة تصرف الفعل. وذلك، نحو قوله: ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(١). فيمن رفع (وكلا)(٢)، وهو ابن عامر.

وقال الشاعر:

١٨٥- قَدْ أصبَحتْ أمُّ الخيَارِ تدَّعي ... عليَّ ذَنباً، كلُّهُ لم أصنعِ(٣)

برفع (كل). وإذا كان هكذا، وكان الحال يشبه المفعول به، لم يعمل فيه المعنى، متقدماً، كما ذكرنا في المفعول به. وقد وقع في بعض النسخ بيت جرير، أنشده، شاهداً لجواز قولهم: زيد في الدار، قائماً. [قال جرير]:

١٨٦- هذا ابنُ عمّي في دمشقَ، خليفةً ... لوْ شئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قطيناً(٤)

فنصب (خليفةً) على الحال من الضمير في الظرف، وهو قوله (في دِمشق).

ومما ينتصب على الحال، قولهم: ضربي زيداً، قائماً. وأكثرُ شربيَ السويقَ، ملتوتاً. وأخطبُ ما يكون الأمير، قائماً. وهذا بسراً، أطيبُ منه، تمراً. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾(٥). [وقول الشاعر]:

١٨٧- الحَربُ أوّلُ ما تكونُ فتيّةً ... تسعى ببزّتها لكلِّ جَهولِ(٦)

فقولهم: ضربي زيداً قائماً. فضربي: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. وزيداً: نصب، مفعول ضَربي. وقائماً: نَصبٌ على الحال. ولا يخلو انتصابه على الحال، من أن يكون حالا من الياء، أو من زيد، أو من شيء آخر. فلا يجوز أن يكون حالا من الياء، ولا من زيد، لأنه إذا كان حالا من واحد منهما، كان في صلة المصدر. ولم تكن لتذكر خبر المبتدأ، ولا ما يسد مسده. فإذن، هو حال من مقدر، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً. فقائماً. حال من ضمير مرفوع، في فعل مجرور بإضافة ظرف منصوب باسم فاعل مرفوع، هو خبر المبتدأ. والتقدير: ضربي زيداً كائن إذ كان قائما. فـ(قائماً) حال من الضمير في (كان). وكان: فعل في موضع الجر، بإضافة (إذ) إليه. وإذ: ظرف منصوب بـ(كائن) المضمر، وهو خبر ضربي. وكان، ها هنا، [٧٥/أ]

---

(١) ٤: سورة النساء ٩٥.

(٢) البحر المحيط ٣: ٣٣٣، وهمع الهوامع ٢: ١٦.

(٣) من الرجز، لأبي النجم العجلي، في: الكتاب ١: ٨٥، والتحصيل ٩٩، ٣١٣، ودلائل الإعجاز ١٥، والمغني ١: ٢٠١.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٢٥٢، وابن يعيش ٢: ٣٠، وشفاء العليل ١: ٢٩٢.

(٤) البيت من الكامل، في: ديوانه ٥٧٩.
القطين: الرقيق.

(٥) ٣٩: سورة الزمر ٦٧.

(٦) البيت من الكامل، لعمرو بن معديكرب، في: ديوانه ١٥٦، والكتاب ١: ٤٠١، والتحصيل ٢٢٩، والعقد ١: ٩٤.
وبلا نسبة في المقتضب ٣: ٢٥٠.

تامة، وليست بناقصة. لأن سيبويه قال: ولو قلتَ: عبدَ اللهِ، القائمَ، على إضمار كان، لم يجز[1] لأن (كان) الناقصة، لا يجوز إضمارها. والتامة يجوز إضمارها، لأنه كسائر الأفعال. فلما جاز: ﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴾[2] على إضمار: ائتوا خيراً لكم. فكذا، ها هنا. لأنه بمنزلته. وكذا: أكثرُ شربيَ السويق، مَلتوتاً. أكثرُ: مبتدأ، وهو مضاف إلى (شربي)، وهو بعضه. والسويق: منصوب بـ(شربي). وملتوتاً: حال، بمنزلة (قائم) في المسألة المتقدمة. وتقديره: أكثرُ شربيَ السويقَ، كائنٌ إذْ كان مَلتوتاً.

وأخطـبُ ما يكون الأميرُ، قائماً. تقديره: أخطب كونِ الأميرِ، قائماً. فـ(أخطبُ) أفعلُ، وهو: مبتدأ، وما يكون في تقدير المصدر. والأمير: رفع بـ(يكون) و(قائماً): حال، على التقدير المتقدم. وتقديره: أخطب كونِ الأميرِ كائن، إذ كان قائماً. وحال الأمير، لا يكون أخطبه قائما، إلا علـى سبيل المجاز، وإقامة العرض، مقام العين. كما قالوا: شعر شاعر، وموت مائت. وقالوا: نهاره صائم، وليله قائم.

وقولهم: هذا، بسراً، أطيبُ منه، تمراً. تقديره: هذا، إذ كان بسراً، أطيبُ منه، إذ كان تمراً. لا بد من هذا التقدير، ليصح انتصاب الاسمين عن ضميرين في كل واحد، من فعلين، على التقدير المـتقدم. والعامل في الظرف الثاني: أطيبُ. وفي الظرف الأول، اضطرب فيه كلام أبي علي[3]. والذي استقر عليه، أخيراً، هو: أن الظرف الأول، هو شيء، من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، فَتَعمِل هذا فيّ بسر، لأنا لو أعملناه في الظرف، احتجنا إلى شيء نُعمِلُه في بسر، وليس معنا ذلك.

فأما قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾. فالأرض: مبتدأ وقبضته: مبتدأ ثان.. وجميعاً: في تقدير: إذا يكون جميعاً سد مسد خبر قبضته. والجملة: خبر الأرض. ويجوز: أن يكون، والأرض جميعا ذاتُ قبضته. أي: والأرض ذات قبضته، مجتمعةً. فَيَعمل في الحال معنى الكلام، كما جوَّز، البرُّ أرخصُ ما يكون، قفيزانِ. وقول الشاعر:

الحَـرْبُ أوَّلُ مـا تَكُـونُ [٧٥/ب] فُتَيَّةً ....[4]

فالحرب: مبتدأ. وأولُ ما تكون: مبتدأ ثان. وفُتيةً: حال، على التقدير المتقدم. أي: الحربُ أولُ كونِه، كائن إذ كان فُتيةً. ويجوز: الحربُ أولُ ما تكون فُتيةٌ. برفع (فتية) على خبر الحرب. ونصب: أولَ ما، على الظرف. على تقدير: الحربُ فُتيةٌ في أولِ أحواله، وكونه. ويجوز نصبهما، على تقدير: الحربُ في أولِ أحواله كائن إذ كان فُتيةً. فتنصب: أولَ: على الظرف. وفُتيةً: حال، سـد مسد الخبر. ويجوز رفعهما، على أن تكون: الحرب: مبتدأ. و: أولُ ما تكون: مبتدأ ثان.

(١) الكتاب ١: ٢٤٦، وفيه: (ولا يجوز لك أن تقول: عبدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كان عبد الله المقتول، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لستَ تشير له إلى أحد).

(٢) ٤: سورة النساء ١٧٠.

(٣) المقتصد ١: ٦٨١.

(٤) صدر بيت من الكامل، سبق ذكره برقم (١٨٧).

وفتـــيةٌ: رفع، خبرٌ: أولُ ما. والتقدير: الحربُ أولُ أحواله فَتيةٌ، على قولهم: شِعْرٌ شاعرٌ، ومَوتٌ مائتٌ.

باب التمييز

[قال أبو الفتح]: والتمييز: تخليص الأجناس، بعضها من بعض. ولفظ التمييز: اسمٌ نكرةٌ، يأتي بعد الكلام التام، يراد به الجنس.

[قلت]: شرط التمييز: أن يكون مُفَسِّراً لمبهم، وأنْ يكون نكرة، وأنْ يصلح فيه إظهار (مِنْ) معه. وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون بعد تمام الكلام. والآخر: أن يكون بعد تمام الاسم. ومعنى قولي: بعد تمام الكلام: أن يكون الفعل أخذَ فاعلهُ. وهذا، أيضا، على ضربين: أحدهما: أن يكون الاسم المنصوب على التمييز يصلح أن يكون فاعلاً في اللفظ، والمعنى. كقولك: طابَ زيدٌ نفساً. ألا ترى أنك، لو قلت: طابت نفس زيد، جاز. وإنما نُصِبَ قولك: نفساً، على التمييز، تشبيهاً بالمفعول به، لأنك، لما نقلت الفعلَ، وهو: طاب عن الفاعلِ، وهو: النفس، إلى ما هو بسبب منه، وهو: زيد، فقلت: طابَ زيدٌ، لم يمكنك رفع نفس. لأن الفعل أخذ فاعله، فنصب (نفس) على التمييز، لما جاء بعد الفعلِ والفاعلِ، بمجيء المفعول بعدهما. والثاني: أن يكون المنصوب على التمييز فاعلاً في المعنى دون اللفظ. كقوله: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾. وامتلأ الحوض ماءاً. ألا ترى أن الماء هو الشاغل للحوض، والشيب [٧٦/أ] هو المعَمِّمُ للرأس، ولو قيل: امتلأ الماءُ. واشتعل الشيبُ، لم يَصلحْ. فالتمييز: تفسير للمبهم. وهو: نكرة يصلح معه (مِنْ). وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [1]، لا يجوز أن يكون انتصاب (لفسه) على التمييز، لأنه معرفة. وقد ذكرنا أنه ينبغي أن يكون نكرة. فإذن، انتصاب (نفسه) في الآية، ليس على التمييز، وإنما هو بنزع الخافض. والتقدير: إلا من سفه في نفسه، فحذف (في). أو يكون (سَفِهَ) بمعنى: سَفَّهَ. أو يكون (سَفِهَ) محمولا على نظيره، وهو: جَهِلَ. فالتمييز: نكرة يصلحَ معه (مِنْ). فقولهم: أنتِ طالق ثلاثاً، لا يكون انتصابُه على التمييز، لأنك، لو قلت: أنت طالقٌ الثلاثَ، جاز. فالتمييز لا يكون معرفةً. ولأنك، لو قلت: أنتِ طالقٌ من ثلاث، لم يكن له معنى. فلما لم يحسن في ثلاث (مِنْ) وجاز تعريفه، ثبت أن انتصابَه لا على التمييز ولكن على الظرف، على تقدير: أنتِ طالقٌ ثلاثَ مراتٍ. أو على المصدر، على تقدير: أنتِ طالقٌ ثلاثَ طَلَقاتٍ.

فالتمييز: نكرة بمنزلة الحال. فكما أن الحال تكون نكرة، فكذا التمييز. وقولهم: القوم فيهمُ الجَمَّـــاءَ الغفـــيرَ. وأرســلَها العراكَ. ومررت به وَحدَهُ. يكون الألف واللام فيه زيادة، ليست للتعـــريف، كما زادوها في (الآنَ) و(الذي). وأرسلَها العِراكَ: مصدر، في تقدير: أرسلَها تعتركُ العـــراكَ. فـــ(تعترك) هو الحال، لا (العِراك) وإنما (العراك) مصدر. والمصدر يجوز أن يكون معرفةً، ونكرة.

(١) الكتاب: ٣٧٥/١.

ألا ترى قول [الشاعر]:

١٨٨- بوادٍ من قَسيّ، ذَفِرِ الخُزامَى تحِنُّ الجسرياءُ به الحنينا[1]

فنصب الحنين على المصدر، وهو معرفة.

[قال أبو الفتح]: وأكثر ما يأتي بعد الأعداد، والمقادير. فالأعداد من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعينَ. نحو قولك: عندي أحدَ عشرَ رجلاً، واثنا عشرَ غلاماً، وثلاثونَ جارية، وخمسونَ درهماً. قد ذكرنا أن انتصاب التميز، إنما هو التشبيه بالمفعول. وذلك ظاهر في قولك: طابَ زيدٌ نفساً، وامتلأ [٧٦/ب] الحوضُ ماءاً، وهو الضرب الأول. وهذا الذي ذكره هو الضرب الثاني، ينتصب الاسم على التميز، والتفسير بعد تمام المُفَسَّرِ. وذلك ضروب منها: العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، يكون الاسم بعد هذه الأعداد اسما نكرة، مفردا، منصوباً، نحو قولك: عشرون رجلاً عندي، وثلاثون درهماً. تنصبه على التميز، لأن النون في (عشرين) تُشبِه النون في قولك: الضاربونَ. فكما تقول: هؤلاءِ الضاربونَ زيداً، بنصب (زيد) بعد النون، لأنه مفعول. فكذلك قولك: عشرون رجلاً، منصوب على التميز، لوقوعه بعد النون.

فأما ما لا نونَ فيه، وهو: أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فإن الاسم أيضا منصوب. لأن قولك: أحدَ عشرَ، في تقدير: أحدٌ، وعَشَرَةٌ، فهو في تقدير التنوين، فكما تنصب: هذا ضاربٌ زيداً، لأنه مفعول بعد التنوين، فكذا، ها هنا، لما كان الاسم، في تقدير التنوين، نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به بعد التنوين. وهذا الاسم المنصوب، بعد هذه الأعداد، يكون مُفرداً، ولا يكون جمعاً. تقول: عشرون درهماً، ولا تقول: عشرون دَراهمَ. لأن قولك: عشرون، قد بَيَّنَ لك ما أردتَ من الجمع. فجاز أن يكون المفرد بعده دالّا، على الجمع. فالمنصوب على التميز، ها هنا، مفرد، لا يجوز فيه الجمع.

فأما قولهم: هو خيرٌ منك عملاً، وأفْرَهُ منك عبداً، فإن انتصاب الاسم، هناك، على التميز أيضاً. ويجوز فيه المفرد، والمجموع. تقول: هو خيرٌ منك عملاً وأعمالاً.

وهو أفرهُ منك عبداً، وعبيداً. قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾، فجمع. والفرق بين هذا وبين العدد، هو أنك إذا قلت: هو أفرهُ منك، لا يفهم من هذا اللفظ إلا المفرد. بخلاف (عشرين). فإن (عشرين) دال على الجمع. فلما كان كذلك، قلتَ: هو أفرهُ منك عبيدا، إذا كان له عبيد، إذ لا يفهم من (أفره) إلا مفرد. وإذا قلت: هو أفره منك عبداً، دل على المفرد حقيقة، وعلى الجمع، لوضع المفرد موضع الجمع، مجازاً، لا حقيقة. كما تقول: هو أولُ [٧٧/أ] رجلٍ. وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾، يعني: الكافرين. فهذا مجاز هذا الكلام.

ومن المنصوب على التميز: المقادير. نحو: ما في السماء قَدرُ راحة سحاباً، وقَفيزانِ بُراً، ورِطْلانِ سَمناً. فالمنصوب على التميز، هناك لوقوعه بعد النون، كما كان في (عشرين). وإذا أضفت الاسم إلى اسم، ثم جئت بعده باسم آخر، نصبته على التميز. كقولك: على التمرةِ مثلُها

---

(١) البيت من الوافر، لابن أحمر، في ديوانه: ١٥٩، واللسان (قسا) ١٨٢/١٥، والتاج (قسا) ٣٧٤/١.

زُبداً. لما أضفت المِثْلَ إلى الهاء، لم يُمكِنْكَ إضافتُه ثانياً، فنصبتَه على التمييز، لأن المضاف إليه قــائم مقام التنوين. فكما كان في: ضاربِ زيداً، وعشرين رجلاً، كان الاسم منصوباً، فكذا ها هنا.

ومن المنصوب على التمييز، قولهم: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً، لما كان في (حسن) ضمير يعود إلى رجل. وكان (حسن) مُبهماً، نصبتَهُ على التمييز، لأنه يفسره. فإذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، لم يكن تمييزاً، بل كان على التشبيه بالمفعول به، لأن المعرفة لا يكون تمييزا.

ومــن المنصوب على التمييز: هو أحسنُ منك أباً، وأكثرُ الناس مالاً، وأنظفُ منك ثوباً. فَتَنــصب هذا كلَّه على التمييز، للفصل بين الاسم الأول، والثاني بــ(منك)، و(بالمضاف إليه). ويجــوز: هو أحسنُ أباً منك، فتؤخر الفصل. والنية به التقديم. كما أنك إذا قلت: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، كان في اللفظ مقدماً وفي المعنى مؤخراً وإذا قلت: هو أفرهُ عبد، وأنظفُ ثوبٍ لم يكن معناه معــنى قــولك: هو أنظفُ منك ثوباً، وأفرهُ منك عبداً. لأنه في الأول بعض ما أُضيف إليه، لأن (أفعلُ) أبداً، إذا كان مضافا، كان بعض المضاف إليه، بخلاف الثاني. لأن الثاني فيه المنصوبُ غير الأول، وليس هو ببعضٍ منه. ألا ترى أنك إذا قلت: هو أنظفُ منك ثوباً، ففي (أنظفُ) ضمير يعود إلى ما يعود إليه هو، وهو الرجل. فكأنك قلت: الرجل أنظفُ منك. ثم بينت أن النظافة فيه مــن جهة الثوب. وذلك، لأن هذه الأشياء، في الأصل، كانت لهذه المنصوبات، فَنُقلتْ عنها إلى من كانوا بأسباب منها، كما تقدم في قولنا: طاب زيدٌ نفساً. وقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾. فإذن: أنظفُ [٧٧/ب] منك ثوباً، وأفرهُ منك عبداً، بخلاف قولنا في المعنى: أفرهُ عبدٍ، وأنظفُ ثوبٍ. إذ قــولك: ثوبك أنظفُ ثوبٍ، وعبدك أفره عبدٍ، المضاف بعضُ المضاف إليه. وهذا لا إشكالَ فــيه. ولهذا قالوا، يجوز: زيد أفضلُ الإخوة. ولا يجوز: زيدٌ أفضلُ إخوتِه. لأنك، إذا قلت: زيد أفضل الإخوة، فإنه بعضهم، فيجوز أن تضيف إليهم. ولا يجوز: زيد أفضل إخوته، لأنه خارج مــنهم. ويوضح هذا أنك، إذا قلت: مَنِ الإخوةُ؟. قلت: زيد، وعمرو، وبكر، فتعده منهم. وإذا قلت: مَنْ إخوةُ زيد؟. قلت: بكر، وخالد، وعمرو، ولا تذكر زيداً. فَعَلِمْتَ أنه خارج منهم.

واعلم، أنك، إذا قلت: طابَ زيد نفساً، وامتلأ الحوضُ ماءاً [فــ](1) ــلا يجوز أن تقول: نفــساً طــاب زيد. ولا: ماءاً امتلأ الحوض، عندنا. ويُجيزه: المازني، والمبرد. ويحتجان [بقول الشاعر]:

١٨٩- أتَهْجــرُ لَيْلــى بالفِــراقِ، حبيبَها ... وَمــا كــانَ (نفــساً) بالفــراقِ تَطيبُ(2)

فقدم المنصوب. والتقدير: وما كان تطيب نفساً. ونحن نرويه:

---

(١) إضافة يتطلبها السياق.

(٢) البيت من الطويل للمخبل السعدي في : (المخبل السعدي: حياته وما تبقى من شعره)- ضمن (مجلة المورد/المجلد الثاني/العدد (١) ص ١٢٤ لسنة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، والخصائص٢: ٣٨٤، واللسان (حبب)١: ٣٩٠، كما نسب لأعشى همدان، ولمجنون ليلى، وهو بهذه النسب المختلفة وبلا نسبة في المقتضب ٣: ٣٧، والإنصاف ٢: ٨٢٨.

.... ومـــا كـــان نفـــسي ....

وإن قـاس التمييـز على الحال، كان قياسه فاسداً[١]. لأن الحال، الاسم الثاني، فيه الأول. والتمييـز قد يكون الأول، وغير الأول. ألا ترى أن قولك: هو أحسن منك ثوباً. فالثوب غير الأول. وإن كان طاب زيد نفساً، النفس هو الأول. فلما كان كذلك، كان أضعفَ من [الأول] ولا يجوز فيه، ما جاز في الحال، لضعف هذا، وقوة ذاك.

قال سيبويه[٢]: قولهم: امتلأ الحوض ماءاً، وتَصبَّبَ زيد عرقاً، وتَفَقَّأَ الفَرس شحماً، الفعل في هذه الأشياء لازم غير متعد. فالمنصوب بعده ليس بمفعول حقيقة، إنما هو مُشَبَّهٌ بالمفعول. فلا يجـوز فـيه، ما يجوز في المفعول من التقديم. لأن المشبه بالشيء، لا يجري مَجرى المشبه به. نظيره (ما) مع ليس. ألا ترى جواز: ليس قائماً زيدٌ، وامتناع: ما قائماً زيد.

ومن المنصوب على التشبيه بالمفعول، بمنزلة الوجه، في قولهم: مررتُ برجلٍ حَسنِ الوجهِ، [قول الشاعر]:

١٩٠- أَهْـوى لهـا أسْفَعُ الخدَّينِ، مُطْرِقٌ ريـشَ القـوادمِ، لمْ يُنْـصَبْ لهُ الشَّرَكُ[٣]

يـصف صقراً. ونَوَّنَ: مُطْرِقاً [٧٨/أ] كتنوين: حَسَنٍ. ونَصبَ. ريشَ القوادم، على التشبيه بالمفعول. ومثله [قول الشاعر]:

١٩١- كـمْ قـدْ حَـسَرْنا مِـنْ عَـلاةٍ عَـنْسِ
درَفْـسةٍ، أو بـازلٍ دِرَفْـسِ
كَـبْداءَ كالقـوسِ، وأخـرى جِلْـسِ
مُحْتَـنكٍ، ضَـخمٍ شُـؤونَ الـرأسِ[٤]

فنون (ضخما) ونصب (شؤون) كـ(حسن) الوجه. فأما قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[٥]، فقد حمله المبرد[٦]، على الحال، دون التمييز. لأن (من) لا يصلح فيه. وجاز (طفل) في موضع أطفال، كما جاز: ﴿ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾[٧] بعد قوله: (مستكبرين به) في موضع: سُمَّار. وقد [قال الشاعر]:

١٩٢- .... ساذوكَ عنْ كابرٍ[٨]

---

(١) وهذا هو رأي المازني، والمبرد. المقتضب٣: ٣٦، ٣٧.

(٢) الكتاب ١: ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، في: ديوانه ٧٩، والكتاب ١: ١٩٥، والتحصيل ١٥٦، واللسان (هوا) ١٥: ٣٧٠، وفي جميع الروايات: الشبك، بدل: الشرك.

(٤) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ٤٧٢، ٤٧٣، والكتاب ١: ١٩٦، والتحصيل ١٥٧، وفيهما عجز البيت الثاني، وروايته: محتنك، بدل: محتبك.

(٥) ٢٢: سورة الحج ٥. (٦) المقتضب ٢: ١٧٣.

(٧) ٢٣: سورة المؤمنون ٦٧.

(٨) البيت من السريع، للأعشى. وهذه قطعة منه، وتمامه:

ساد، وألفى قومه سادة وكابرا سادوك عن كابر

في: ديوانه ١٤١.

فوضع المفرد، موضع الجمع، كالجامل والباقر. ومعنى: عن كابر: أي بعد كابر، وهو متعلق بسادوك، وليس متعلقا باسم الفاعل، لأنك إذا علقتَهُ به كان هجواً. ألا ترى أنه إذا قيل: أكبرُ هذا، عن ذاك، أي صارَ هذا فوقَهُ، وذاك دونَه، فيصير كأنك قلتَ: سادوك مَنْ كَبُروا عن كابرٍ، أي صاروا فوقَهم، وهم دونَهم، كما جاء: (كَبُرَ عمرٌو عن الطَّوْق)[1]. ففي تعليق (عن) باسم الفاعل، هَجْوٌ وقلب للمعنى. وفي تعليقه بـــ(سادوك) مَدحٌ. وهو المقصود. و(عن) في هذه المسألة، بمعنى (بعد)، كما قيل في قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[2] أي: حالاً، بعد حال.

ومـــن هذا الباب، على قول الأخفش: كَلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ. هو عنده على تقدير (مِنْ). أي كلَّمتُه من فيه إلى فيَّ. فحذف (مِنْ). وعند الفراء[3]، تقديره كلمتـــ[ـــه][4]، جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ. فهو منصوب بـــ(جاعلٍ) مضمر. وعند الخليل وسيبويه[5]: فاه: في موضع الحال. وتقديره: كلمته مُـــشافهاً. فَوُضِـــعَ قولُهم: فاه، موضعَ مشافه. وهذا هو الصواب. لأنه جاء: كلمتُه فُوه إلى فيَّ. وتقديـــره: كلمـــته وفوهُ إلى فيَّ. فالجملة في موضع الحال. ألا ترى أن قولَهم: جاءني زيد وأبوه راكب، كقولهم: جاءني زيدٌ راكباً أبوه. فكذا، ها هنا، قولُهم: كلمته فاه إلى فيَّ، كقولهم: كلمته وفـــوه إلى فيَّ. وإذا كـــان كذلك، فلا حاجة إلى إضمار الفعل، ولا إلى إضمار الجار، للاستغناء عنهما، إذا قلتَ: كلمته وفوه إلى فيَّ.

[فإن قلت]: فالحال لا تكون معرفة، فكيف جاز في هذا؟.

[الجواب]: قد ذكرنا، أنه قد جاء [٧٨/ب] من الأحوال: الجَمَّاءَ الغفيرَ، ومررت به وَحدَهُ. فكذا ها هنا. وهذا شاذ، كما أنَّ ذاك شاذ.

ويونس[6] يحمل قولَهم: مررت به وحدَه، على الظرف. فَيلزَمُه أن يُجيز: زيدٌ وحدَه، كما يجيـــزونه: زيـــدٌ عنده، فيقدر: مررتُ به وحدَه. أي: مررت به على حِياله. وهذا لا يصح من يـــونس. أعني حملَه وحدَه، على الظرف. لأنهم قالوا: هو نَسيجُ وحدِه، وعُيَيْرُ وحدِه[7]، فأضافوا إلـــيه. والإضافة إلى الظرف، لا يجوز، لا تقول: غلامُ عندِه وجاز: نَسيجُ وحدِه، لأنه اسم ليس بظرف.

=

وفي الأصل: سادوك كابرا عن كابر، وهو وَهْمٌ.

(١) مجمع الأمثال ٢: ١٣٧ (رقم ٣٠١٧).

(٢) ٨٤: وسورة الانشقاق ١٩.

(٣) وكذلك الرماني. الكتاب ١: ٣٧٧ هامش (٢) (هارون).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الكتاب ١: ٣٩١.

(٦) الكتاب ١: ٣٧٧، وفيه: (زعم يونس: أن وحدَه بمنزلة عنده).

(٧) عيير وحده: كلمة في الذم لمن يأكل وحده، ولا يخالط الناس ويعجب برأيه. اللسان (عير) ٤: ٦٢٤، والتاج (عير) ١٣: ١٧٦.

[قال الشاعر]:

١٩٣- سَــفواءَ تخــدي بِنَســيجِ وحْــدِهِ[١]

فإذن، ليس بظرف، وإنما هو حال. ويحتمل أن يكون من المجرور، أي: مررتُ به، منفرداً، في مكانه. ويحتمل أن يكون من الفاعل، أي: قصدتُه، لا يشاركني فيه أحد. فأما قولهم: بعتُه يداً بيد، فلم يَحملْه على التمييز. وإنما حملَه سيبويه[٢] على الحال. وتقديره: بعتُه عاجلاً، غيرَ نَسيئة. فكأنه في التقدير: بعته ذا يد بذي يد. ومعنى ذا يد بذي يد: نَقْدٌ. ومعنى نقد: عاجلٌ. ألا ترى أنه قد جاء عنه، صلى الله عليه وسلم: (الفِضَّةَ بالفِضَّةِ يداً بيد، ها وها)[٣]، فقوله: (ها، وها): يُنبئ عن المناولة. فيكون هذا مُقوّيا لمعنى النقد، وأنه عاجل، ليس بنسيئة. فهذا حكم التمييز، والحال.

وإنما زدنا في شرح هذين البابين، لأنهما يشتبه أحدهما بصاحبه، وإذا تأملتَ انفصل، وتَبيَّنَ كل واحد منهما عن الآخر، بعون الله، جلت قدرته.

باب الاستثناء

[قــال أبو الفتح]: ومعنى الاستثناء: أن تُخرجَ شيئًا، مما أدخلتَ فيه غيرَه، أو تُدخلهُ فيما أخرجتَ منه غيرَه.

[قلت]: الاستثناءُ مُشتق من: ثَنيتُ فلانا عن الأمر. وثانيتُه: إذا صرفتُه عنه. [قال الشاعر]:

١٩٤- لأيـــاً، يُثانيـــهِ عـــنِ الحُـــؤورِ
جـــذبُ الـــصَّراريِّينَ بالكُـــرُورِ[٤]

فسمي الاستثناء استثناءاً، لأن الاسم المستثنى مصروف عن خبرِ المستثنى منه.

ووجهٌ ثانٍ، وهو: أنه مُشتق من: ثَنيتُ الشيء، إذا ضاعفتُه. فسمي [٧٩/أ] استثناءاً، لأنه ضُوعف به الخبرُ. إن كانَ الأولُ مثبتاً، ضُوعف بالنّفي. وإن كان الأول نفياً، ضوعف بالإثباتِ. والأصل في الاستثناء: (إلا).

والاســتثناءُ علــى ضربين: موجَب، ومنفي. فالموجَب قولُك: قام القومُ إلا زيداً. فزيد: مــستثنى من موجَب. وهو منصوب وناصبُه: الفعل قبلَه، بتقوية (إلاّ). فــ(إلاّ) عَدَّتْ (قام) إلى

(١) من الرجز، لدكين بن رجاء، الفقيمي، وقبله:
جاءت به، معتجرا، ببرده
اللسان (سفا) ١٤: ٣٨٨، وفيه: تردي، بدل: تخدي.
سفواء: خفيفة الناصية، تخدي: تسرع.

(٢) الكتاب ١: ٣٩١، وفيه: (وبايعته يدا بيد... كأنه قال: بايعته نقدا... بايعته بالتعجيل).

(٣) لم أقف على رواية هذا الحديث بهذا اللفظ. وإنما هو في: أ- زاد المسلم مما اتفق عليه البخاري ومسلم ١: ١٩٩، بلفظ: (الذهب بالذهب إلا هاء وهاء). ب- سنن أبي داود ٣: ٣٣٨، بلفظ: (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء). جــ- شواهد التوضيح ٢٥٩، بلفظ: (ولا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء). د- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٣٠٣، بلفظ: (ولا الذهب بالذهب إلا ها وها).

(٤) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ٢٢٨، والخزانة ١: ١٦٦، ١٦٨، ٢٠٤.
الحؤور: مصدر حار، إذا جار عن القصد. الصراريون: الملاحون. الكرور: حبال الشراع.

زيد، كما تُعدِّيه الباءُ، في (مررتُ بزيدٍ).

وقال المبرد(١): إنّ زيداً منصوب بـ(إلا)، لأن (إلا) يدل على (أَستثني) فأَعْمَل (استثني) الذي دل عليه (إلا). وهذا غلط منه. لأنه لو كان يصح هذا، لوجب أن يقال: ما زيداً قائماً، فَيَنصَبَ زيد، لأن (ما)، يدل على (أنفي). وهل زيداً قائماً، لأن (هل) يدل على (أستفهم) فهذه الحروف غير مُعْمَلة بتةً.

[فإن قلتَ]: فإنّا قد وَجدْنا من هذه الحروف، ما أُعْمِلَتْ، وذلك [كقول الشاعر]:

١٩٥- كأنـهُ، خارجاً، منْ جنبِ صَفحتهِ ... سَـفُّودُ شَـرْبٍ نَـسُوهُ عـندَ مُفْـتادِ(٢)

فأعْملَ (كأن) في (خارج)، فكذا يجوز أن يُعْمَلَ (إلا) فيما بعده.

[الجواب]: (إلا) لا يشبه بـ(كأن)، لأن (كأن)، لما كان على لفظ الفعل، وكان دالّاً على التشبيه، اجتمع فيه وجهان من مُشابهةِ الفعل، فجاز أن يُعْمَلَ. وليس في (إلا) إلا وجه واحد. ويجوز أن يقوى الشيء بجهتين، ولا يقوى بجهة واحدة، كباب ما لا ينصرف. [فإن قلت]: فقد حكى(٣): ألا ماءً بارداً فأشربَهُ، بنصب ماء. وأَعْمَلَ فيه معنى (ألاَ من) معنى التمنّي.

[الجـــواب]: هذا محمول على فعل مضمر. وليس (إلا) عاملا فيه. والذي يُبعِدُ قول المبرد قولُهم: جاء القوم غيرَ زيدٍ، بنصب (غيرَ) وليس هناك إلا الفعل، فثبت أنه مع (إلا) يعمل الفعل كما يعمل مع غيره.

والضرب الثاني: الاستثناء من النفي، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون بعد تمام الكلام. والآخر: أن يكون قبل تمام الكلام. فإن كان بعد تمام الكلام، فهو على ضربين: أحدهما: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.

والآخر: أن يكون من غير جنسه. فإن كان من جنسه، فالاختيار: أن يكون المستثنى بدلا من المستثنى منه. [٧٩/ب] تقول: ما مررتُ بالقوم إلا زيد. و: ما جاءني القومُ إلا زيدٌ، تجر (زيداً) وترفع، لأنه بدل مما قبله. ويجوز فيه النصب، وإن لم يكن مختاراً. تقول: ما قام القومُ إلا زيداً. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾(٤)، بالرفع(٥)، والنصب. فالرفع: على أن يكون بدلا من أحد. والنصب: على أصل الباب. أو يكون استثناءً من موجَب، وهو قوله: (فأسْرِ بأهْلكَ بقطْعٍ منَ اللّيْلِ إلا امرأتَكَ).

---

(١) المقتضب ٤: ٣٩٠.

(٢) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ١١، والخصائص ٢: ٢٧٥، ومقاييس اللغة (سفد) ٣: ٨٢، والمشكل ١: ٤٨٠، واللسان (فاد) ٣: ٣٢٨ (عجزه)، والخزانة ٣: ١٨٥، ١٨٧.
وبلا نسبة في: المقتصد ١: ٤٥٢.

(٣) أي: المبرد.

(٤) ١١: سورة هود ٨١.

(٥) وبها قرأ: ابن كثير، وأبو عمرو. إعراب القرآن- للنحاس ٢: ١٠٥، ومجمع البيان ٥: ١٨١، وتفسير القرطبي ٩: ٨٠، وتفسير الرازي ١٨: ٣٧.

وإن كان من جنسه، فالاختيار: النصب. والبدل جائز. تقول: ما بالدار أحد إلا وَتِداً، بالنصب، لأنه من غير جنسه. ويجوز البدل، وليس بالمختار. وقول النابغة:

١٩٦- إلاّ الأواريَّ، لأيــاً، مـا أبيِّـنُها ....[1]

نَصبٌ، لأنه ليس من جنس أحدٍ. ويجوز فيه الرفع، بدلا من موضع الجار والمجرور، لأن قوله:

١٩٧- .... ومـا بالـرَّبْع مـن أحـدِ[2]

الجار والمجرور، في موضع الرفع. والتقدير: ما بالربع أحدٌ إلا الأواريُّ. فهذا ما بعد تمام الكلام. فأما ما قبل تمام الكلام، فليس لـ (إلا) عمل فيه، وإنما العمل لما قبلَه. تقول: ما جاءني إلا زيـدٌ. و: ما مررتُ إلا بزيدٍ. فترفع زيداً بـ(جاء)، لأنه يحتاج إلى الفاعل، وليس لـ (إلا) عمل.

والاستثناء من الموجب نفي، ومن النفي موجب. فقولك: قام القوم إلا زيداً. قيامُ زيد منفي. وقولك: ما قام القوم إلا زيدٌ. قيام زيد مُثبتٌ. فعلى هذا مَسائلُ جمةٌ، منها: أن الرجل إذا قال: لفلانٍ علي ألفٌ إلا مئةً، إلا ثلاثين دينارا، يلزمه تسع مئة وثلاثون، لأن قوله: علي ألف: موجب. وقولَه: إلا مئة: نفي. وقوله: إلا ثلاثين: إثباتٌ. لأن المستثنى من النفي: مثبت.

وكذلك، إذا قال: مالَهُ علي ألفٌ إلا مئةً إلا ثلاثينَ. يلزمه سَبعونَ، لأن قولَه: ما لَهُ عليّ ألفٌ: نفي. وقوله: إلا مئة: إثبات. وقوله: إلا ثلاثينَ: نفيٌ من مئة، فيبقى سبعون.

وعلى هذا، إذا قال لامرأته: أنتِ طالق ثلاثاً إلا ثنتينِ، إلا واحدةً: تطلق ثنتين على هذا القياس. وعلى هذا، إذا كان استثناءاً بعد استثناء، ولو بلغ مئة وأكثر.

وأخذوا [٨٠/أ] هذا من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ۝ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾[3]. استثنى (آلَ لوطٍ) من: (قومٍ مجرمين)، فلم يدخلوا تحت العذاب. واستثنى (امرأته) من (آلِ لوط) فدخلت في العذاب. وقد ذكرت هذا في (الكشف)[4]، بأتمَّ من هذا.

---

(١) البيت من البسيط، وعجزه:

.... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهو في: ديوانه ٣، وفيه: إلا أواري. والكتاب ٢: ٣٢١، والتحصيل ٣٥٣، والمقتضب ٤: ٤١٤، واللسان (أصل) ١١: ١٧.

وبلا نسبة في: المقتصد ٢: ٧١٩ (قطعة منه)، والإنصاف ١: ١٧٠.

الأواري: جمع أرِيّ، وهو: محبس الدابة.

(٢) البيت من البسيط، في: ديوانه ١. وتمامه:

وقفت فيها أصيلالاً أسائلها عيت جوابا، وما بالربع من أحد

(٣) ١٥: سورة الحجر ٥٨ - ٦٠.

(٤) الكشف ٢: ٥٠٢.

واعلم أن المستثنى، في الحقيقة، منصوب بالفعل قبله، أو بمعنى الفعل، إذا كان قبله غيرُ الفعل. فقولك: قام القومُ إلا زيداً، (زيدا) منصوب بـ(قام). وقولك: القوم إخوتك إلا زيداً، (زيدا) منصوب بمدلول الجملة. لأن مدلوله: تَواخَى القومُ إلا زيداً. ويجوز أن يكون مدلول الكلام عاملا بتوسط الحرف، لأنهم أجمعوا، على أنه لا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، بإعمال اسم الفاعل، إذا كان ماضياً. ثم أجازوا إعماله بتوسط الحرف. فكذا ها هنا، كقولهم: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، فَيَعَدَّى بالباء. وإذا كان المستثنى مفعولا، في الحقيقة، لا يعمل فيه إلا فعل واحد، وعاملٌ واحد. لأنه لا يجوز أن يعمل في معمول واحد، لأن كل واحد منها يقتضي معموله، فلا يكون معمول واحد، مُوزّعاً على عواملَ شتى. وقوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوا ﴾ [1]: لا يكون منصوبا إلا بناصب واحد، ولا يتسلط عليه نواصب، لأن ذلك يؤدي إلى الاستحالة، فيكون العامل فيه: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [2]، حَسْبُ: لأنه أقرب إليه. وقد عُرِفَ من قواعد العربية، أن العوامل، إذا كانت شتى، وتَعَقَّبها معمول واحد، حُمِلَ على الأقرب إليه. وذلك، نحو قولهم: ضربني وضربتُ زيداً. يُنصب زيد بضربتُ، ولا يرفع بضربني، لأنه أقرب إليه. وهو مذهب صاحب الكتاب[3]. ومذهب الكسائي: أنه يُرفع حملاً على الأول. فقال له سيبويه: لو حُمِلَ على الأول، لقيل: ضربني وضربته زيدٌ. فاحتج الكسائي[4] لإعمال الأول بقول [امرئ القيس]:

١٩٨- فلـوْ أنـمـا أسـعـى لأدنى معـيـشـةٍ ... كفـانـي، ولم أطلـبْ، قلـيـلٌ من المالِ[5]

فرفع (قليل) بـ(كفاني) ولو نصبه بـ(أطلب) لم ينكسر البيت. فقال له سيبويه: لو نصب بـ(لم اطلب) فسد المعنى، لأنه كان يطلب الملك، دون (قليل من المال) فقال: لو لم أطلب الملك، وكنت أسعى لأدنى معيشة، كفاني [٨٠/ب] قليل من المال. ألا ترى بعده:

١٩٩- وَلكـنَّـما أسـعَى لمجـدٍ مـؤثَّلٍ ... وقـد يُـدركُ المجـدَ المُـؤثَّلَ أمثالي[6]

فأما [قول الشاعر]:

٢٠٠- قَـضى كـلُّ ذي دينٍ، فَوَفَّى غَريمَهُ ... وَعـزَّةُ مَمطـولٌ، معنّـىً غَـريمُها[7]

فإنّ الكسائي، رُبما، يَزعُم: أن قوله: غريمُها: مرفوع بـ(ممطول) دون مُعنًّى، والتقدير:

---

(١) ٢٤: سورة النور ٥. (٢) ٢٤: سورة النور ٤.

(٣) الكتاب ١: ٧٣.

(٤) بل والكوفيون جميعا. ينظر: الإنصاف (مسألة ١٣) ١: ٨٣، ٨٤.

(٥) البيت من الطويل، في: ديوانه ٣٩، والكتاب ١: ٧٩، والإنصاف ١: ٨٤، وابن يعيش ١: ٧٩. وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٧٦، والخصائص ٢: ٣٨٧.

(٦) البيت من الطويل، في: ديوانه ١٦٧. وبلا نسبة في: همع الهوامع ٢: ١٩٠.

(٧) البيت من الطويل، لكثير عزة، في: ديوانه ١٤٣، وابن يعيش ١: ٨، واللسان (غرم) ١٢: ٤٣٦. وبلا نسبة في: المقتصد ١: ٣٤٠، والإنصاف ١: ٩٠.

وعزة ممطولٌ غريمُها، مُعَنّى. فأعمل الأول دون الثاني، فلا يكون ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا ﴾ (١)، محمولا على الأقرب إليه. قال: ولو كان غريمُها مرفوعاً بـ(مُعَنّى) دون (ممطول) لكان في (ممطول) ضمير، هو لـ (غريمها) وقد جرى (ممطول) على (عزةَ) وهو لـ (غريمها) فوجب أن يبرز الضمير. لأن اسم الفاعل، أو المفعول، إذا جرى على غير مَنْ هو له، وجبَ إبراز الضمير الذي فيه، كقولك: هندٌ زيدٌ ضَاربتُهُ هي. لا بد من ذكر هي: لأنَّ (ضاربتُه) خبرٌ لزيدٍ، وهو فعلٌ لهند. فقد جرى على غير مَنْ هو له. فكذا، ها هنا، عزةُ: مبتدأ. وممطول: يرتفع، لأنه خبرُه، وهو لغريمها. فوجب أن لا يجوز إلا بإظهار الضمير. وإذا لم يظهر الضمير، عُلِمَ أنَّ غريمَها: مرتفع به، وليس فيه ضمير. فإعمال الأول أولى، لأنه أسبقُ، ولا يؤدي هذا إلى هذا الذي ذكرناه عنه. فإنما [قلنا] في جواب ذلك: إنَّ هذا الكلام لا يصح من الكسائي، لأنه لا يقول بإبراز الضمير، في [مثل هذا]. وإن ألزَمَنَاهُ غيرُ الكسائي، [بقوله]: إنَّ عزةَ: مبتدأ. وغريمُها: مبتدأ ثان. وممطول مُعَنّى: خبران مقدمان. والتقدير: وعزةُ غريمُها ممطولٌ مُعَنّى. وإذا احتَمل هذا، لم يكُن مُعارضاً، لما ذكرنا. ويجوز أن يحتج بالمصراع الأول، في هذا البيت على إعمال الأقرب، فيقال: إنه نَصبَ غريمَهُ بـ(وَفّى)، ولو نَصَبَهُ بـ(قَضى) لقال: فَوفاهُ غريمَهُ. ومثلُ هذا، قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ (٢) فنصبَ (قطراً) بـ(أفرِغ) ولم ينصبه بـ(آتوني) ولو نصبه بـ(آتوني) لقال: أُفرِغْهُ. وإن ادَّعَى أنَّ الهاء مضمر في أُفرِغ، فالحمل على الظاهر أوجه. وذلك، لانه إذا نصب (قطراً) بـ(آتوني) وحذَف الهاء من (أُفرِغ) فقد صار إلى شيئين يخالفان الحقيقة: [٨١/أ] أحدهما: الحذف. والآخر: الفصل بين العامل والمعمول. ونحن إذا حملنا (قطراً) على (أُفرِغ) نُضمر لـ (آتوني) على شريطةِ التفسير، ولم نَصِرْ إلى شيئين، كما صار هو إليه. فقولُنا: إنه يُحمل على الأقرب إليه، أولى. فقوله: (إلاَّ الذينَ تابوا): محمول على قوله: (وَأولئكَ همُ الفاسقونَ)، أي: فَسْقُوهُم. لأنه جملة مركبة من مبتدأ وخبر. والواو فيه: واو الاستئناف، وليس بواو الحال. فهو كالواو في قوله: ﴿ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓۚ ﴾ (٣). ألا ترى أن قوله: (ويمحُ اللهُ الباطلَ)، ليس بمعطوف على قوله: ﴿يَخۡتِمۡ﴾ (٤)، لقوله: (ويَحقُّ الحقَّ). ولو كان محمولا على قوله: (يختم) لقالَ: (ويُحقِّ) بالكسر. فَعُلِمَ بُطلانُ ذا. وإن المستثنى في الآية، بمنزلته في قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً.

[فإن قلت]: فإنَّ قوله: (وأولئك همُ الفاسقُونَ): جملة في موضع الحال من المتقدم. والتقدير: ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، فاسقين. وإذا كان هكذا لم يكن الاستثناء منه، لأنه ليس بكلام مقصود، وإنما حال من المتقدم، يجري مجرى الفضلة في الكلام وإنما المقصود، في الآية

---

(١) ٣: سورة آل عمران ٨٩. (٢) ١٨: سورة الكهف ٩٦.

(٣) ٤٢: سورة الشورى ٢٤. (٤) ٤٢: سورة الشورى ٢٤.

قوله: ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ (١). فالاستثناء من هذا، لأنه فِعْلٌ واحدٌ. ولا يجيء عليه ما ذكرتموه من انه يكون معمولا لعواملَ شتى. وتقديرنا الجملة، تقدير المفرد، هو الذي ذكرتموه، في أول هذا الكتاب، من أنَّ الأصل في الكلام: المفردُ. والجُمل ثانٍ له. ولهذا المعنى، قلتم: الفاعل: لا يكون جملة، لأن الفعل، والفاعل نظير المبتدأ، والخبر. والمبتدأ، والخبر جزءان. والفعل، والفاعل، ينبغي أن يكونا جزءين. وإذا كان الفاعل جملة، يكون ثلاثة أجزاء. وزعمتم: أن الجمل في خبر المبتدأ، في تقدير المفرد، فأبداً، تقدرون الجمل في تقدير المفرد، ولا تجعلون الجمل أصلا، في الكلام. فما بالكم جعلتم: (وَأولئكَ همُ الفاسقونَ)، جملةً، واستثنيتم منه (إلا الذينَ تابُوا)؟ وهلا جعلتموه في تقدير المفرد، كما ذكرنا؟ وقولكم في قوله (وَيمحُ اللهُ الباطلَ ويحقُّ الحقَّ) إنه مستأنف، لارتفاع (يحق). فـ(يُحِقُّ) يجوز أن يكون: مجزوماً، ويكون كقوله ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ (٢) فَضَمٌّ، وهو [٨١/ب] مجزوم، جوابُ (إنْ). ويكون معنى الآية: أم يقولون افترى على الله كذبا، فإن يشأ الله يختمْ على قلبك، ويُنْزِلْ على لسان نبي آخر، أَفْتَراكَ لو افتريتَ؟! ويمحو الله الباطل على لسانه ويُحِقُّ الحق بما يوحيه إليه. وهو داخل في الشرط، والجزاء، وليس بخارج منه. فاحتجاجكم به باطل.

[الجــواب]: أنَّ الغرض من الآية، هو: النهي، عن قبول الشهادة. والأمر بتفسيقهم. وليس الغرضُ: أنْ لا تُقبلَ شهادتُهم، فاسقين، وإنما الغرضُ: أنْ يُفَسَّقُوا ما داموا مُصرِّينَ، على القذف. فقوله: (وَأولئكَ همُ الفاسقونَ): جملة خبرية، يُراد بها: الأمرُ، وأنْ يُعتقَدَ فيهم الفِسقُ. فإنما يُقدَّر الجملةُ تقديرَ المفرد، إذا أمكن وضع المفرد موضعَها. وها هنا، لو وُضِعَ المفرد موضعَها، على ما ذكر بَطلَ الغرض، وانقلب المعنى. فإذن قوله: (إلا الذينَ تابُوا) محمول على الجملة التي هي أقربُ إليه، وهو العامل فيه، لا غيرُ.

ومثلُه في قوله: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (٣). فالجر متعلق بـ(يُفتيكم). ومثله: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ ﴾ (٤). فالمعنى: إني أُشهِد الله أني بريء، واشهدوا أني بريء. فأعْمَلَ الثانيَ، لأنه أقرب إليه. [قال الشاعر]:

٢٠١- ولقــد أرى، تَغْنــى بهــا ســيْفَانةٌ ... تُــصْبِي الحلــيمَ، ومــثلُهُ أصــبَاهُ(٥)

فأعمَلَ (تَغْنَى) دون (أرى). [وقال الآخر]:

(١) ٢٤: سورة النور ٤.
(٢) ٣: سورة آل عمران ١٢٠.
(٣) ٤: سورة النساء ١٧٦.
(٤) ١١: سورة هود ٥٤.
(٥) البيت من الكامل، لرجل من باهلة. في: الكتاب ١: ٧٧، والتحصيل ٩٥، والإنصاف ١: ٨٩. وبلا نسبة في المقتضب ٤: ٧٥.
السيفانة: المرأة الممشوقة اللحم، المهفهفة، شبهت بالسيف لإرهافه، ولطافته.

٢٠٢- ولكــنَّ نــصفاً، لوْ سببتُ، وسبَّني　　بــنُو عَــبدِ شمــسٍ مــن منَافٍ وهاشم(١)

فأعمَل: سبني. [وقال الآخر]:

٢٠٣- وَكُمْــتاً مــدمَّاةً، كــانَ مـتُونها　　جـرى فوقَها، واستَشعرتْ لونَ مذهبِ(٢)

فنَـصبَ (لونَ) بــ(استشعرتْ) ولم يرفعه بــ(جرى) وفيه ضميرُه، على شريطة التفسير. كما أنه أعمَلَ (سبني) ولم يُعْمِل (سببتُ) ولو أعمَلَهُ، لكان: سببتُ وسبوني بني عبد شمس. فهذا شأنُ الأقرب إلى المعمول. فافهمهُ.

[قال أبو الفتح]: فإن تَقَدَّم المستثنى، لم يكن فيه إلا النصب. تقول: ما قام إلا زيداً أحدٌ. وما مررتُ إلا زيداً بأحد. [قال الكميت]:

٢٠٤- وَمَــاليَ، إلا آلَ أحــمدَ، شــيعةٌ　　ومَــاليَ، إلاَّ مــشعَبَ الحــقِّ، مــشعبُ(٣)

[قلت]: إنما لم يَجُز فيه إلا النصبُ، لأن البدل [٨٢/أ] كان فيه جائزاً، لأنه كان قبلَه المبدل منه، فلما تقدم لم يكن البدل جائزاً، لاستحالةِ تَقدُّمِ المُبدلِ، على المبدلِ منه. فقول الكميت:

٢٠٥- مــاليَ إلاَّ آلَ أحــمدَ، شــيَعةٌ　　..................

التقديــر: مالي شيعةٌ إلا آلَ أحمدَ. فكان يجوز، لو جاء كذا: الرفع، والنصب. فلما تَقدَّم استحال الرفع، وبقي النصب.

[قال الشاعر]:

٢٠٦- وَكــانَ ألْــباً علينا القومُ، ليسَ لنا　　إلاَّ الــسُيوفَ، وَأطْــرافَ القَــنا وزرُ(٤)

أي: ليس لنا وزرٌ إلا السيوفَ. فلما تقدم، بطل الرفع، وبقي النصب. ومما جاء من ذلك في التنزيل، قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾(٥). والتقدير: ولا تُؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم. فقوله: (منْ تبعَ دينَكُمْ): مستثنى من أحد. واللام زيادة. فقدَّم

---

(١) البيت من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٢: ٥٣٢، والكتاب ١: ٧٧، والتحصيل ٩٤، والمقتضب ٤: ٧٤، والإنصاف ١: ٨٧.

(٢) البيت من الطويل، لطفيل الغنوي، في: ديوانه ٢٣، والكتاب ١: ٧٧، والتحصيل ٩٥، والإنصاف ١: ٨٨، وابن يعيش ١: ٧٨.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٧٥، والأشموني ٢: ٣٢٤.

(٣) البيت من الطويل، للكميت، في: الهاشميات ٣٣، والإنصاف ١: ٢٧٥، والخزانة ٤: ٣١٣، ٣١٩، ٩: ١٣٨.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٣٩٨.

(٤) البيت من البسيط، لكعب بن مالك، في: ديوانه ٢٠٩، والكتاب ٢: ٣٣٦، والتحصيل ٣٦٤، وابن يعيش ٢: ٧٩.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٣٩٧، والإنصاف ١: ٢٦٧، وقد روى الجميع صدره:
الناس ألب علينا فيك ليس لنا　　..........
الألب: المجتمعون على عداوة إنسان. اللسان (ألب) ١: ٢١٥.

(٥) ٣: سورة آل عمران ٧٣.

المستثنى على المستثنى منه. وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ ﴾[1]. ولا خلاف في جواز: ما في الدار إلا زيداً أحد. بتقديم المستثنى على المستثنى منه. وإنما الخلاف في أنه هل يجوز: إلا زيداً قام القوم. فالبصريون لا يُجيزونه، وهو الصواب. والكوفي يُجيز، وليس بشيء[2]. ألا ترى أنه لا يجوز في: عشرين درهماً. درهماً عشرين. ولا في: طاب زيد نفساً، تقديمه، وهو أقوى من هذا، وتصرفه أكثر. و(إلا) ليس بمتصرف، فلا يتقدم على الفعل.

[قال أبو الفتح]: فإن فَرَّغْتَ العامل قبل (إلا) عَمِلَ فيما بعدها لا غيرُ. تقول: ما قام إلا زيد. و: ما رأيت إلا زيداً، فترفعه بفعله، وتنصبه بوقوع الفعل عليه.

[قلت]: واعلم أنه لا يجوز أن تقولَ: ما ضربت إلا زيداً بسوط، فتعلّقُ ما بعد (إلا) بما قبلَه، إذا كان ما قبل (إلا) كلاماً تاماً. وكذلك، لا يجوز: ما الخبزَ زيدٌ إلا آكلٌ. لا تنصبُ الخبزَ بآكلٍ. وإنما لم يجز ذلك، لأن (إلا) بمنزلة حروف النفي. فكما لا يُعمل ما بعد النفي فيما قبلَه، نحو: زيداً ما ضربتُ، فكذا لا يُعمل ما بعد (إلا) فيما قبلَه، ولا ما قبلَه فيما بعده إذا كان تاماً. والدليل على أن ما يستثنى به، بمنزلة النفي، ما زعمه الكسائي، والفراء[3]، في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[4]. قالا: التقدير: أنعمتَ عليهم، لا مغضوباً عليهم[5]، ولا الضالين. فإنما جاء (لا) في قوله: (ولا [٨٢/ب] الضالين)، لأن في (غير) معنى النفي. وإذا كان كذلك، كان حكمه حكم النفي. فأما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾[6] فليس التقديرُ: وما أرسلنا قبلك إلا رجالا يُوحَى إليهم فاسألوا أهل الذكر بالبينات والزبر، وإن كان المعنى عليه، لأنا قد ذكرنا أن ما بعد (إلا) لا يتعلق بما قبله إذا كان كلاماً تاماً. فإذن يُحمل على فِعل آخر دل عليه المذكور. كأنه قال: فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، أرسلناهم بالبينات، فأضمر، لجري ذكره. قال: ومثلُه: [قول الشاعر]:

٢٠٧- ولـيْسَ مجيراً، إنْ أتى الحيَّ خائفٌ ولا [قـائلاً[7]] إلا هـوَ المُتعيَّـبا[8]

فَنصبَ المتعيبَ، بـ(يقولُ) مضمرٍ، لجري ذكرِ (قائلٍ). فأما قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ ﴾[9]، فإنه قال[10]: لا أُعلّقُ قولَه: (أوْ منْ وراء حجابٍ)، بـ(يكلمَ) المنصوبِ، في قوله: (أن يكلمه)، لأن في ذاك، إعمالَ ما قبل (إلا) فيما بعده، وذلك ممتنع. ولكني أعلّقه بـ(يكلمَ) آخر، مضمرٍ، لجري ذكره. ويجوز أن يُعلّقَ بمضمر، كما جاء:

---

(١) ٧٣: سورة المزمل ١ - ٣.
(٢) الإنصاف (مسألة ٣٦) ١: ٢٧٥، ٢٧٦.
(٣) معاني القرآن- للفراء ١: ٨.
(٤) ١: سورة الفاتحة ٧.
(٥) مجمع البيان ١: ٣٠.
(٦) ١٦: سورة النحل ٤٣، ٤٤.
(٧) في الأصل: ولا قائل، وهو وهم، لأن (قائلا) معطوف على (مجيرا) خبر ليس.
(٨) البيت من الطويل، للأعشى، في: ديوانه ١١٣، واللسان (عيب) ١: ٦٦٣، والتاج (عيب) ٣: ٤٥٠.
(٩) ٤٢: سورة الشورى ٥١.
(١٠) أي: أبو علي، في: كتابه (التذكرة).

﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ (١). ولم يذكر الآنَ آمنتُ لجري ذكر (آمنت) في قوله: ﴿ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (٢). قال: فمن نَصبَ: (أو يرسل)، قدَّرَ: (وَمَا كانَ لبشرٍ أنْ يكَلِّمَهُ اللهُ إلا وحياً) أو يكلمَ من وراء حجاب، أو يرسل. ومن رفع(٣): (أوْ يُرْسِلُ)، قدر: (وَمَا كانَ لبَشرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وحياً). أو مُكَلِّماً من وراءِ حجاب. لأن قوله: (إلا وحْيًا)، في تقدير: إلا مُوحياً. فكأنه قال: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا مُوحياً، أو مُكلِّماً من وراء حجاب، أو مرسلا رسولا. فقدر مع المرفوع اسم الفاعل، في موضع الحال، ومع المنصوب الفعل(٤). هذا كلامه الصحيح في التذكرة. وقد خلَّط في الحجة. وإذا عرض لك كلامه في موضع قد خلَّط فيه، فلا تَقِفَنَّ عند ذلك الكلام، بل تَتبعْ كلامه، فإنه لا يقتصر على دَفْعةٍ في حل المشكلات، بل يكررها في كتبه، مرة، بعد أخرى. وأنت إذا وقفت، واقتصرت على كلامه، في موضعٍ، لم تَحْلَ(٥) [٨٣/أ] بطائل، ولم يُجْدِ عليك، ولم يَعْبَقْ بك من فوائده شيء. وينبغي أن تعرف حقي عليك، وتشكرني على ما أمنحه من فوائده، وتدعو لي آناءَ لَيلِك، ونَهارِك: فربما يُمتِّعك الله بذلك، وإلا لم يكن فيما استفدت تَمتعٌ.

وأعجبُ من هذا كله، أنه خلَّط في الحجة، في تعليق (مِنْ)، ولم يذكر كلاماً مفهوماً. وذلك، لأنه أراد أن يقول مثل ما حليتُه(٦) لك. فقال بعد ذلك الكلام: ويمتنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله: (أوْ مِنْ وراءِ حجاب). في صلة (وحي) الذي هو بمعنى: أن يوحي. فإذا كان كذلك، لم يَجُز أن تَحمِلَ الجارَ الذي هو (مِنْ) في قوله: (أو من راء حجاب)، على: (أوْ يُرْسِلَ)، لأنك تفصل بين الصلة، والموصول، بما ليس منهما. ألا ترى أن المعطوف على الصلة في الصلة. فـإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة، فصلت بين الصلة، والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما.

---

(١) ١٠: سورة يونس ٩١.

(٢) ١٠: سورة يونس ٩٠.

(٣) وهم: نافع، وابن عامر، والزهري، وشيبة، وابن ذكوان، وهشام، وأبو جعفر. معاني القرآن- للفراء ٣: ٢٦، وتفسير الطبري ٢٥: ٢٨، والسبعة ٥٨٢، وإعراب القرآن- للنحاس ٣: ٧١، وحجة القراءات ٦٤٤، والتيسير ١٩٥، وتفسير التبيان ٩: ١٧٢، والكشاف ٣: ٤٧٦، ومجمع البيان ٩: ٣٦، وتفسير الرازي ٢٧: ١٩٠، وتفسير القرطبي ١٦: ٥٣، والبحر المحيط ٧: ٥٢٧، والنشر ٢: ٣٦٨، وإتحاف الفضلاء ٣٨٤، وغيث النفع ٣٠٤.

(٤) قال أبو علي: والتقدير الصحيح (في قراءة النصب) ما ذهب إليه الخليل من أن يحمل (يرسل) على (أن يوحي) الذي يدل عليه (وحيا)، فصار التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي وحيا أو يرسل رسولا فيوحي.

وأما من رفع فقد جعل (يرسل) حالا...). ينظر: مجمع البيان ٩: ٣٦، ٣٧، والجواهر ٢: ٦٤٦.

(٥) لم تحل بطائل: لم تظفر، ولم تستفد كبير فائدة. ولا يتكلم بهذه الكلمة إلا في النفي. اللسان (حلا) ١٤: ٩٢.

(٦) حليته لك: وصفته لك. اللسان (حلا) ١٤: ١٩٦.

[أقول]: تصحيح هذا الكلام: أنَّ (مِنْ) لو كان في صلة (يكلم) وكان (يرسل) عطفا على (وحي) لكان فصلا بين الصلة والموصول. وقولُه: لم يجز أن تُحمل الجار الذي هو (مِنْ) في قوله: (مِنْ وراءِ حجابٍ) على (يرسل) هو سهو. وإنما هو على (يكلم). هكذا وقع في جميع النسخ، وهذا إصلاحه. ثم قال قبل هذا الكلام، في قوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [1]: إنَّ انتصاب: (باديَ الرأي)، إنما هو بقوله: (اتَّبعكَ)، وإن كان قبل (إلا). فجاز أن يَعمل فيما بعده. قال: لأن (باديَ الرأي) ظرف. والظرف يُكتَفَى فيه برائحة الفعل. فسبحان الله. أليس قوله: (أو منْ وراءِ حجابٍ): [ظرفاً][2] أيضا؟. فما بال: (بادي الرأي) يَعمل فيه: (اتبعكَ) قبل (إلا) ولا يَعمل في قوله: (أوْ منْ وراءَ حجابٍ)، قولُه: (أنْ يكَلِّم)؟! أليسا ظرفين؟! فلم جاز هناك، ولم يجز ها هنا؟!. وإن كان كلامك على الامتناع، فَلِمَ تحمل (بادي الرأي) على المصدر، دون الظرف، ولا تُعمِل فيه (اتبعك) لتتخلص من إعمال ما قبل (إلا) فيما بعد (إلا) ولم يكن في كلامك نقضٌ؟!. [٨٣/ب].

فَهَـبْكَ اسـتقر كلامُك على ما ذكرتَه في التذكرة، ففهمنا بذلك أن الذي وقع في الحجة، تخليط، فَلِمَ ناقضتَ في هذا؟!. فذكرتَ في (عسق)، خلافَ ما ذكرتَ في: (هود). وعلى الجملة، فقد عفا الله عنك، إذ لولاك لما فُهِمَ كتاب سيبويه، ولا مُشكلاته. وإذا كان كذلك، فبك نأخذ عليك.

[قال أبو الفتح]: وأما (غيرُ) فإعرابها في نفسها، إعرابُ الاسم الواقع بعد (إلا). وما بعدها مجرور بإضافتها إليه. تقول: قام القوم غيرَ زيدٍ. كما تقول: إلا زيداً. و: ما قام أحد غيرَ زيدٍ، كما تقول: إلا زيدٌ.

[قلت]: الأصل في (غير) أن يستثنى بها الصفة. والأصل في (إلا) أن يستثنى بها الاسم. فالأصل أن تقول: جاءني زيدٌ غيرُ الظريفِ. وأن تقول: جاءني القومُ إلا زيداً. ثم توسعوا في الكلام، فاستثنوا الاسم بـــ(غير) واستثنوا الوصف بـــ(إلا). فقالوا: قام القومُ غيرَ زيدٍ. وقالوا: جاءني زيدٌ إلا الظريفُ، توسعاً في الكلام، وتفنناً. فقولهم: جاءني زيد إلا الظريفُ. الظريفُ: مرفوع، لأنه صفة لزيد. وقد جاء ذلك في كتاب الله، عز، وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [3]. فالتقدير فيه: لو كان فيهما آلهة منفردة، غيرُ الله. لا بد من هذا التقدير، لأنه، لا يخلو: إما أن يكون (إلا) مع الاسم، وصفاً كـــ(غير) أو يكون قوله: (إلا الله): بدلا. مثله في قولهم ما قام القومُ إلا زيدٌ. فلا يجوز أن يكون قوله (الله): بدلا من: (من آلهة) لأنك، إذا قلت: ما قام القومُ إلا زيدٌ، فتبدل (زيداً) مما قبله، كان معناه: قام زيد. لأن التقدير في قولك: ما قام القوم إلا زيد: ما قام إلا زيدٌ. ومعنى: ما قام إلا زيد: قام زيد. فكذا، ها هنا. لو كان بدلا، كان

---

(١) ١١: سورة هود ٢٧.

(٢) في الأصل: ظرف. والصواب: نصبه، لأنه خبر ليس.

(٣) ٢١: سورة الأنبياء ٢٢.

معناه: لو كان فيهما الله لفسدتا! وهذا مستحيل، وضد المعنى المقصود من الآية. فثبت أن (إلا) مع قوله: (الله): بمنزلة (غيرُ اللهِ) وغيرُ: وصف: لما قبله، ومثله. [قول الشاعر]:

٢٠٨- وكُــلُّ أخٍ مفارقُــهُ أخــوهُ لعَمــرو أبيــكَ إلا الفَــرْقدانِ[1] [٨٤/أ]

فقــوله: إلا الفرقدان: رفع. لأنه صفة لقوله: وكلُ أخٍ. والتقدير: وكل أخٍ غيرُ الفرقدين، مفارقهُ أخوه. لولا هذا التقدير، لكان ينبغي أن يقول: إلا الفرقدين، لأنه استثناء من موجب. فلما رفع، ولم ينصب، علم أنه جعل (إلا) مع ما بعده وصفا للمرفوع، وهو: كل أخ.

ولا نَحمل قوله: إلا الفرقدان، على ما زعمه الفراء[2]: من أن التقدير فيه: وكل أخٍ مفارقهُ أخوه، إلا أن يكون الفرقدان. لأن ذلك يؤدي إلى حذف الموصول: وإبقاء الصلة. وهذا ممتنع. ولهذا المعنى، لَمْ يجوز أبو علي، في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[3] أن يكون منصوباً على تقدير: الصيامُ أياماً. فأضمر الصيامَ لجري ذكره في قوله: (كُتبَ عليكُمُ الصِّيامُ)، فقال: هذا لا يجوز، لأنه يؤدي إلى إضمار الموصول، وإبقاء الصلة. وربما نقول له، في قوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[4]: لا تُجوِّزُ تعليقَه بمضمر، لأنه حَذْفُ الموصول، وإبقاءُ صلته، ومنعتَ من ذلك، فلا ندري ما تقول في جواب هذا؟!.

[فــإن قال] فأنتم، إذا قلتم: جاءني القوم إلا زيداً، تنصبون (زيداً) بالفعل، وبتوسط (إلا)، و(إلا) هي المُعدِّية للفعل الى ما بعدها. وإذا قلتم: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، تنصبون (غيراً) بالفعل من غير توسط (إلا). فمن أية جهة وقع هذا الفرق؟!.

[الجــواب]: أنَّ قولنا: أتانا القومُ غيرَ زيدٍ. (غير) فيه مبهم غير مخصوص. فأشبه الظروف المبهمة لإبهامه. فتعدى اليه الفعل، كما يتعدى الى هذه الظروف. كقولك: زيد خلفك، وعمرو قــدامَك، فتنــصبهما بــ(مستقر) مضمرٍ من غير واسطة جارٍّ. وإذا قلت: أتانا القوم إلا زيداً، فــ(زيد) مخصوص، ولا يتعدى إليه الفعل الا بتوسط حرف. نظيره: قعدتُ في المسجد. ويدل على أن (غيراً) مبهم: أنك، إذا قلت: أتانا القومُ غيرَ زيد، فــ(غيرُ زيدٍ) هم الآتون، وهم القوم. فأشــبهَ الحــال، لَمّا [٨٤/ب] كان الأول في المعنى. فتَعدّى إليه الفعل، كما يَتعدى إلى الحال. فـــ(غيرٌ) منصوب بالفعل قبلَه، من غير واسطة حرف. وما بعده مضاف إليه. فإذا كان الكلام مُوجباً، قلتَ: أتانا القومُ غيرَ زيدٍ، فتنصب. وإذا لم يكن مُوجباً، وكان تاماً، قلت: ما أتانا القوم غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ: بالرفع، والنصب، كما تقدم في (إلا).

[قال أبو الفتح]: وأمّا (سِوَى) فمنصوبةٌ على الظرف أبداً. وما بعدها مجرور بإضافتها إليه. تقول: قام القومُ سوى أبيك. و: ما رأيت أحداً سوى أبيك. وإنما كان نصباً على الظرف، لما

(١) سبق ذكره رقم (٦٧).

(٢) والكسائي أيضا. ينظر: الخزانة ٣: ٤٢٣.

(٣) ٢: سورة البقرة ١٨٤.

(٤) ٤٢: سورة الشورى ٥١.

حكاه سيبويه عن الخليل[١]، من أن قولك: أتانا القومُ سوى أبيك، معناه: مكانَ أبيك. ومكانَ أبيك ظرف، فكذا سِوًى، إذا قام مقامه. قال: إلا أن في (سوى) معنى الاستثناء، وليس في: مكانِ ذاك: وقد يجيء (إلا) بمعنى (سوى). قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[٢]، أي: سوى ما شاء ربك، من أن يكونوا هناك. ومثله قولهم: لفلان عليّ ألفُ درهمٍ إلا ألفينِ. يلزمه ثلاثةُ آلافٍ، لأن معناه: سوى ألفينِ.

[قال أبو الفتح]: وأما (ليس) و(لا يكون) و(عدا) و(خلا) فما بعدهن منصوب أبداً. تقول: قام القومُ ليس زيداً. وانطلقوا لا يكون بكراً. وذهبوا عدا خالداً[٣].

[قلت]: الاسم في هذه الأشياء منصوب على الحقيقة في: ليس، ولا يكون، لأنه خبر. واسم (ليس) مضمر، وكذا اسم (لا يكون). والتقدير: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً. وكذا: عدا زيداً، أي: عدا بعضُهم زيداً، أي: جاوزَ، فـ(زيداً) مفعول به، في (عدا) و(خلا).

وعند الكوفيين، التقدير: ليس فِعالُهم فِعلَ زيد. فأضمروا الاسم، والمضاف. وما ذكرناه أقل مؤونةً، وإضماراً. فهو أولى به. فمما جاء مستثنى بـ(ليس) قوله، صلى الله عليه وسلم: (ما أحد من أصحابي إلا أخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء)[٤]، انتصب (أبا الدرداء) بـ(ليس) كنصب [٨٥/أ] زيد ها هنا.

[قال أبو الفتح]: وأما: حاشى، وخلا، فيكونان: فعلين، فينصبان، وحرفين، فيجران. تقول: قام القومُ خلا زيدٍ، وخلا زيداً. وحاشى عمرٍو، وحاشى عمراً.

[قلت]: الذي حكاه سيبويه[٥]، في حاشى، أنه: حرف، ويجر ما بعده. ونَصبُ ما بعده، حكاية الشيباني[٦]، عن العرب. ووجهه: أنه جعل (حاشى) فعلا، وفاعله مضمر. و(زيداً) مفعول به، وتقديره: حاشى بعضُهم زيداً. وقد جاء في شعر النابغة:

٢٠٩- ولا أرى فاعلاً في الناسِ يشبهُهُ ... ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدِ[٧]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٥٠. (٢) ١١: سورة هود ١٠٨.

(٣) الكتاب ٢: ٣٤٧، ٣٤٨.

(٤) نزهة الألباب ٥٤، والبلغة ١٧٤، ومقدمة محقق الكتاب (هارون) ١: ٧، وفي الإصابة في تمييز الصحابة ٢: ٢٥٣: (أبو عبيدة بدل أبي الدرداء). وأبو الدرداء: هو: عويمر بن زيد بن قيس، ويقال عويمر بن عامر، ويقال: ابن عبد الله، الأنصاري، الخزرجي، (ت ٣٢هـ) وقيل ٣١هـ). سيد القراء بدمشق، روى عن النبي- صلى الله عليه وسلم- عدة أحاديث وهو معدود في من تلا على النبي ولم يقرأ على حد غيره. ينظر: الطبقات الكبرى ٧: ٣٩١- ٣٩٣، وسير أعلام النبلاء ٢: ٣٣٥-٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢: ٣٤٩.

(٦) هو: أبو عمرو إسحاق بن مرار، الشيباني، (ت ٢٠٦هـ، وقيل ٢١٠هـ). كان عالما باللغة، حافظا لها، جامعا لأشعار العرب. طبقات النحويين واللغويين ١٩٤، ونزهة الألباء ٧٧- ٨٠.

(٧) البيت من البسيط، في: ديوانه ١٣، والإنصاف ١: ٢٧٨، وابن يعيش ٢: ٨٥، وهمع الهوامع ٣: ٢٨٨، والخزانة ٣: ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥.

وبلا نسبة في: اللسان (حشا) ١٤: ١٨١ (صدره)، والمغني ١: ١٢١.

فهو مستقبل: حاشيت. فثبت أنه فعل.

ومما يحتج، لكونه فعلا، قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ (١). وقرأ أبو عمرو: (حاشَ للهِ)(٢)، فحذف الألف. وقلَّ ما يدخل الحذف في الحرف، إنما بابه الأفعال، والأسماء. وإذا كان: (حاشى لله)، فعلا، فيحتاج إلى الفاعل. وفاعله مضمر في الآية، وتقديره: حاشى يوسف، وبَعُدَ يوسف لله، أي: لخوف الله، قال: ولا يكون (حاشى) ها هنا، حرفا، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله، وقد جاءت بعده اللام.

وأمـــا سيبويه، فيمكن أن يكون اللام عنده، زيادة. ويكون (حاشى) حرفا، وقد نص على ذلك أبو الحسن، في الكتاب(٣). والذي يدل على أن (حاشى): حرف جر [قول الشاعر]:

٢١٠- حاشـــى أبي ثَـــوبانَ، إنَّ بـــهِ ... ضَـــنَّاً، علـــى المَلْحـــاةِ، والـــشَّتْمِ

هذا وقع في الكتاب، ونقله عن المقتضب(٤)، وليس بصحيح، والصحيح:

٢١١- حاشـــى أبي ثـــوْبانَ، إنَّ أبـــا ... ثَـــوبانَ، لـــيسَ بـــبكْمةٍ فـــدْمِ

عمْـــرو بـــنَ عـــبد الله، إنَّ بـــهِ ... ضَـــنَّاً، علـــى الملحـــاةِ والـــشتمِ(٥)

فجر. ولو كان (حاشى) فعلا، كـــ(خلا) و(عدا) لجاز: ما حاشى زيداً، كما جاز: ما خلا زيـــداً. ولم نـــرهم استعملوا ذلك. فإذا قلت: ما خلا زيداً، نصبت مع (ما) لا غير. [كما قال لبيد بن ربيعة العامري]:

٢١٢- ألا كـــلُّ شـــيءٍ، ما خلا اللهَ، باطلُ ... وكُـــلُّ نعـــيم، لا محالـــةَ، زائـــلُ(٦)

وإنما نصب مع (ما) ولم يجر، لأن (ما) مصدرية، فيقتضي وصلُه بالفعل. ولو كان (خلا) حرفاً يجر، لم يجز في هذا الوجه أن يكون وصلا [٨٥/ب] لـــ (ما) لأن (ما) حرف لا يقتضي العائد إليه. فوجب أن يكون فعلاً ناصباً، لما بعده. فأما [قول الشاعر]:

٢١٣- وبَلْـــدةٍ لـــيسَ بهـــا طـــوريُّ

ولا، خـــلا الجـــنَّ، بهـــا إنـــسيُّ(٧)

---

(١) ١٢: سورة يوسف ٣١.

(٢) السبعة ٣٤٨، وحجة القراءات ٣٥٩، وإعراب القرآن- للنحاس ٢: ١٣٨، والنشر ٢: ٢٩٥. وفيها جميعا خلاف ما ذهب إليه الشارح، إذ قرأ أبو عمرو وحده بثبات الألف.

(٣) لم أجد نص أبي الحسن في الكتاب.

(٤) المقتضب ٤: ٣٩١، إذ قال المبرد: وما كان فعلا فـــ(حاشى).

(٥) البيت من مرفل الكامل، للجميح الأسدي، في: المفضليات ٣٦٧، ولسبرة بن عمرو الأسدي في: اللسان (حشا) ١٤: ١٨١.

وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ٢٨٠، وابن يعيش ٢: ٨٤، والمغني ١: ١٢٢، والخزانة ٤: ١٨٢، وهمع الهوامع ٣: ٢٨٤.

(٦) البيت من الطويل، في: ديوانه ١٣١، والعقد ٥: ٢٧٣، والمغني ١: ١٣٣، والخزانة ٢: ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧.

(٧) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ٣١٩، والخزانة ٣: ٣١١، ٣١٤، ٣٣٨.

فلا يُوهِمَنَّكَ صحةُ قول أحمدَ بن يحيى ثعلب[1]، إنه يجوز: إلا زيداً قام القوم، لأنه قال:

وَلا، خــــــلا الجــــنَّ، بهـــا إنــــــسيُّ

على تقدير: ولا بها إنسيٌّ، خلا الجنَّ. فإنا نقول: إن التقدير فيه: وبلدة ليس بها طوري، ولا إنسي، خلا الجن. فحذف (إنسياً) وأضمر المستثنى منه. وما أظهرَ: تفسير لما أضمرَ. وهذا معنى قول ابن السري، في جواب أحمدَ، إنهم يرفعون (إنسيا) بالظرف. يعني، بقوله: بها إنسي: إنسي: يرتفع بها، فلا يتقدم على (بها) ما في حيزها. فقد منحناك نبذة من أصول السراج[2]، لتعلم أن هذا غــير موقــوف على بعض دون بعض. والعائد في صلة (ما) المصدرية، يعود إلى فاعل (خلا) المــضمر، ولا يعود إلى (ما) لأن (ما) حرف لا يقتضي العائد. وهذا آخر المنصوبات في كتاب اللمع.

باب حروف الجر

والأصل فيها (مِنْ) وهو ينقسم إلى خمسة أقسام:

[الأول]: أن يكون لابتداء الغاية، كقولك: سرتُ من البصرة.

أي: كان ابتداء سيري، من هذا المكان.

[الثاني]: أن يكون (مِنْ) للتبعيض كقولك: أخذت من المال،

أي: بعضَهُ.

[الثالث]: أن يكون للتبيين، كقوله تعالى: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[3]، بَيَّنَ الرجسَ أنه منها.

[الرابع]: أن يكون (مِنْ) بمعنى البدل، كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[4]، أي: بدل الآخرة. وكقولك: ﴿ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴾[5] أي: بدل ذرية قوم آخرين. [قال الشاعر]:

٢١٤- فَلَـيتَ لَـنا مِـنْ ماءِ زَمْزَمَ شربةً مبَـرَّدةً، باتـتْ علـى الطُّهـيان[6]

قالوا: بدلَه.

[الخامس]: أن يكون (مِنْ) زائدة في الكلام. وذلك في النفي، دون الإثبات. كقولك: ما جاءني من أحد، أي: ما جاءني أحد. لأن أحداً هذا يدل على استغراق الجنس في النفي. قال الله

=

وبلا نسبة في: الأصول ١: ٣٧٣، ٣٧٤، والإنصاف ١: ٢٧٤.

العرب تقول: ما بالدار طوري، ولا دوري: أي ما بها أحد. اللسان (طور) ٤: ٥٠٨.

(١) الأصول ١: ٣٧٣، ٣٧٤.
(٢) الأصول ١: ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) ٢٢: سورة الحج ٣٠.
(٤) ٩: سورة التوبة ٣٨.

(٥) ٦: سورة الأنعام ١٣٣.

(٦) البيت من الطويل، للأحوال الكندي، في: اللسان (طها) ١٥: ١٧، والخزانة ٩: ٤٥٣، الطهيان: اسم لقمّة جبل، أو خشبة يبرد عليها الماء. اللسان (طها) ١٥: ١٩.

تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ (١). وقال: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾ (٢). فـ(مِنْ) [٨٦/أ] زائدة. ألا ترى رَفْعَ (غَيرِ) بالحمل على الموضع. ولا يجوز زيادة (مِنْ) في الإثبات، عندنا. ويُجيزه الأخفش، وذلك في نحو قوله: ﴿ وَسْـَٔلُوا ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ (٣). هو، عند الأخفش: واسألوا الله فضله. وعندنا: واسألوا الله شيئاً من فضله. فأما قوله تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ (٤) فإن (مِنْ) الأولى: لابتداء الغاية، أي ابتداء النزول من هذا المكان. وقوله: (من جبال): بدل منه، أو تبيين، أو زائدة، عند الأخفش (٥). وقوله: (من برد): تبيين من جبال. أي: من جبال من بَرَدٍ، كما تقول: خاتِمُ حديدٍ، وخاتِمٌ من حديد. أو تكون زائدة، على قول الأخفش. أي: فيها برد. يرتفع برد بالظرف، لجري الظرف على النكرة، وصفاً.

ويجوز أن تكون، عند سيبويه: فيها شيء من برد، فحذف شيئاً. [قال الشاعر]:

٢١٥- لـوْ قلـتَ: مـا في قـومها، لم تِيـثَمِ
يَفـضُلُها في حَسَبٍ، ومِيسمِ (٦)

أي: ما في قومها أحد يَفضُلُها. فأما [قول الشاعر]:

٢١٦- هاجرتي، يا ابنةَ آل سعدِ
أأنْ حلبتُ لِقحةً للوِردِ
جهلتِ مِنْ عنانه الممتدِّ (٧)

فـ(مِنْ) عند الأخفش: زائدة، أي: جَهِلتِ عنانَه. وعند سيبويه: أنَّ (جَهِلَ) يؤول إلى معنى النفي، وكأنه، قال: ما عَلمتِ من عنانه. والشيء يحمل على النفي في المعنى. ألا ترى أنهم قالوا: قل رجل يقول ذاك إلا زيد. فرفعوا (زيدا) لأن معنى: قل رجل يقول ذاك: ما يقول رجل ذاك. وقالوا: قلما سِرتُ حتى أدخلَها. فنصبوا (أدخلَها) لأن قوله: قلما سرت، معناه: تقليل السير، ونفيُه. فهو بمنزلة قولهم: ما سرت حتى أدخلَها. وقالوا: (شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)(٨). فرفعوا (شرا) بالابتداء، لأن معناه: ما شر أهر ذا ناب. إنما كان في تقدير: ما شر، لأن (شرا) نكرة. والنكرة لا يبتدأ به إلا إذا كان نفياً. فأما قول [الشاعر]:

٢١٧- لَبِسنَ الفِرِنْدَ الخُسْرُوانيَّ، فوقَهُ   مشاعِرُ، من خزِّ العراق المفوَّفُ (٩)

فقدره أبو علي تقديرين: أحدهما، على مذهب سيبويه، والآخر: على مذهب الأخفش. فعند سيبويه، تقديره: فوقَه المفوفُ من خز العراق. والمفوف يكون من الحرير، دون الخز. وقد

---

(١) ٣٥: سورة فاطر ٣. (٢) ٧: سورة الأعراف ٥٩.
(٣) ٤: سورة النساء ٣٢. (٣) ٢٤: سورة النور ٤٣.
(٥) تفسير القرطبي ١٢: ٢٨٩، إذ ذهب الأخفش إلى أنها: زائدة في الموضعين.
(٦) من الرجز، سبق ذكره رقم (١٤٧). (٨) من الرجز، لم أهتد إلى قائله.
(٨) مجمع الأمثال ١: ٣٧٠ رقم (١٩٩٤)، والكتاب ١: ٣٢٩.
(٩) سبق ذكره رقم (٥٨).

جعله من الخز، مجازا. وعند الأخفش، مِنْ: زائدة [٨٦/ب]، أي فوقه: خز العراق المفوفُ، كقوله: ﴿فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ﴾(١)، على تقديره.

ومن حروف الجر: (إلى) وهي لانتهاء الغاية، كقولك: سرتُ من البصرة إلى الكوفة. أي: انتهى سيري إلى الكوفة. والكوفة غايةٌ له. وهذه الغايات، من جهة اللغة، بمنزلة المحمل، لا يعرف من ظاهرها، دخولُها فيما قبلَها، حتى تجيء قرينةٌ توجب ذلك. ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٢) دخلت المرافق، في الغسل، عند الأكثرين. وقال: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾(٣). والليل غيرُ داخل في الصوم. وقال: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾(٤). فالسلام منتهى طلوع الفجر. فمن قال لامرأته: أنتِ طالقٌ من واحدة إلى ثلاث، تطلق ثنتين. لأن الأول، لَمّا كان لابتداء الغاية، دخل في الفعل، والآخر خرج عنه خروج الليلِ من الصوم. وعند زُفَرَ(٥): تطلق واحدة، لأنه يخرج الغاية الأولى، والآخرة من الكلام. وروي عن أبي حنيفة(٦)، أيضاً، أنه يَقعُ ثلاثٌ، ويَدخلُ الآخِرُ، أيضاً للغاية، كقوله: (إلى المرافق).

٢٤: سورة النور ٤٣. وقالوا: إن (إلى) تجيء بمعنى (مع). قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(٧). قالوا: معناه: مع أموالكم. وكذا قوله: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٨). أي: مع الله. وهذا، في الحقيقة غير ما يدعون فيه. وإنما (إلى) على بابه. فقوله: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(٩)، تقديره: ولا تأكلوا [أموالهم]: مضمومةً إلى أموالكم. وكذلك قوله (منْ أنصاري إلى الله)، معناه: من يُضيف نُصرته إياي إلى نُصرةِ الله. فهذا جاز هذا الكلام.

وأما (في) فللوعاء، والمحل. كقولك: اللِّصُّ في الحبس، والمال في الكيس. قالوا: وتجيء (في) بمعنى (على) كقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾(١٠). قالوا: معناه: على جذوع النخل. وهذا في الحقيقة على معناه، لأن الجذع، إذا اشتمل على المصلوب، كان المصلوبُ فيه. قالوا: وتجيء (في) بمعنى (مع). كقوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي﴾(١١)، أي: مع عبادي. وهذا، في الحقيقة: ادخلي في عُرضِ عبادي، وفي جملتهم.

وأما (عن) فيكون [٨٧/أ] على ثلاثة أضرب: يكون حرفاً، ويكون معناه لِما عدا الشيءَ،

---

(١) ٢٤: سورة النور ٤٣. (٢) ٥: سورة المائدة ٦.

(٣) ٢: سورة البقرة ١٨٧. (٤) ٩٧: سورة القدر ٥.

(٥) هو: أبو الهذيل، زفر بن الهذيل بن قيس العنبري من تميم (ت ١٥٨هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة، كان فقيها حافظا، ومحدثا، غلب عليه الرأي. (الجواهر المضية ٢٤٣، ٢٤٤).

(٦) هو: الإمام نعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت ١٥٠هـ)، الفقيه الكوفي، إليه ينسب الحنفية. (الجواهر المضية ٤٥١-٥١٨).

(٧) ٤: سورة النساء ٢. (٨) ٦١: سورة الصف ١٤.

(٩) ٤: سورة النساء ٢. (١٠) ٢٠: سورة طه ٧١.

(١١) ٨٩: سورة الفجر ٢٩.

منصرفاً عنه. كقولك: رميتُ عن القوس، لأنه تعداك إلى غيرك. ويكون عن: اسماً، بمعنى: الجانب. وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً. [قال الشاعر]:

٢١٨- وَلَقَدْ أراني للرِّماح دريئةً ... مِنْ عنْ يميني، مرةً، وأمامي[1]

فـ(عَنْ) ها هنا: اسم، لأنه دخل عليه (مِنْ) ومعناه: الجانب، و(مِنْ) تختص بالأسماء. فثبت أنه اسم. ويكون (عن) بمعنى (بَعْدَ). قالوا في قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[2]، أي: حالاً، بعد حال. [قال الشاعر]:

٢١٩- بقيَّةُ قِدرٍ، من قُدورٍ تورِّثت ... من آل الجُلاح، كابراً بعد كابر[3]

فاستعمل (بعدَ) مكان (عن) فثبت أنه بمعناه.

وأما (على) فلِما عدا الشيءَ، وصار فوقه. ويكون: اسماً، وفعلاً وحرفاً. فكونه اسما، قولهم: جئتُ مِنْ عليه، أي: من فوقه. [قال الشاعر]:

٢٢٠- غدتْ مِنْ عليهِ، بعدما تمّ ظِمؤها ... تصلُّ، وعنْ قيظٍ بيداءَ مَجهلِ[4]

أي: غَدتْ من فوقه. أنشده سيبويه، وأبو علي[5]. ويكون فعلا. قال الله تعالى: ﴿ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[6]. وقال: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾[7]. فهذا فعل، لأنك تقول: علا يعلو عُلُواً. وكونه حرفاً، قولهم: زيد على الفرس، أي: صار فوقَه، وعلاه.

وأما (رُبَّ) فهو حرف عندنا. وقال الكوفيون[8]: بل هو اسم، لأن نقيضَه: كم. وكم: للعدد، والكثرة، فيكون اسماً. وكذلك ربّ: للعدد، والقلة. فكما أن ذاك اسم، فكذا ها هنا.

وهذا الذي ذكروه: باطل. لأنا، لم نحكم على كم بكونه اسما، لما ذكروه، وإنما حكمنا باسميته، لأنه يدخل عليه حرف الجر، كقولك: بكم رجلٍ مررتَ. وتخبر عنه، كقولك: كم مالك؟ كم: مبتدأ. ومالك: خبره.

وهذا المعنى معدوم في (رب). فيكون حرفاً، ولا يكون اسماً. وهو للتقليل. ويختص بالنكرة. كقولك: رُب رجلٍ أكرمتُ. وتكون تلك النكرة موصوفة. ويكون (رب) مع المجرور منصوباً بفعل ظاهر، أو مضمر، كقولك: رُب رجلٍ يقول ذاك أكرمتُه فيكون (ذاك) في موضع

---

(١) البيت من الكامل، لقطري بن الفجاءة، في: شعر الخوارج ٤٥، وديوان الحماسة ١: ٣٥، والخزانة ١٥٨، ١٦٠.

وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢: ٢٩، والأشموني ٣: ٣٠٣، والمغني ١: ١٤٩، ٢: ٥٣٢، وهمع الهوامع ٢: ٢٤١.

(٢) ٨٤: سورة الانشقاق ١٩.

(٣) البيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله.

(٤) البيت من الطويل، لمزاحم العقيلي، في: اللسان (علا) ١٥: ٨٨، والخزانة ٦: ٥٣٥، ١٠: ١٤٧، ١٥٠.

وبلا نسبة في: الكتاب ٤: ٢٣١، والتحصيل ٥٧٣، والمقتضب ٣: ٥٣، ومقاييس اللغة (علا) ٤: ١١٦، وابن يعيش ٨: ٣٨، والأشموني ٣: ٣٠٤، وهمع الهوامع ٤: ٢١٩.

(٥) المقتصد ٢: ١٤٥.

(٦) ٢٣: سورة المؤمنون ٩١.

(٧) ٢٨: سورة القصص ٤.

(٨) الإنصاف (مسألة ١٢١) ٢: ٨٣٢، والمغني ١: ١٣٤.

الجر صفة لرجل. والجار، والمجرور في موضع النصب بـــ(أكرمتُه). كما أن الجار، والمجرور [٨٧/ب] في قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾[(١)]، في تقدير: مُرسلاً إلى فرعون وملئه، فكذا ها هنا. وأما قول [الشاعر]:

٢٢١- ربَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليَوْمَ وأَسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتالِ[(٢)]

فـــ(أسرى) موصوف بقوله: من معشر. وفي (معشر) ضمير انتقل إليه من المحذوف، لأن (أسرى) معطوف على (رفد). فكما أن النكرة المجرورة بـــ(رب) تلزمه الصفة، فكذا، ما عطف عليه في حكمه. وتلزم (رب) صدر الكلام، ولا يجوز تقديم ما عمل فيه عليه، لأنه يشبه حرف النفي، لما يتضمنه من التقليل. ويدخل على (رب) الهاء، فيفسر بمفرد، كقولك: رُبَّهُ رجلاً. وهذه الهاء فُسِّرَ بهذا المفرد، كما فُسر بالمفرد، في (نِعْمَ) في: نِعمَ رجلاً زيد. ويدخل على رب (ما) ويكفه عن العمل في الاسم، كقولك: ربما قال ذاك. قال الله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[(٣)]. فـــ(ما) كافة، ها هنا، كفت (رب) عن العمل في الاسم. وليس كما زَعَمَ من زَعم، من غيرِ تصريحٍ باسمه[(٤)]، إجلالاً له: أنَّ (ما) مصدرية، وأنه مع الفعل بتأويل المصدر، وأنه في موضع الجر بـــ(رب) لأنه قد قال خلاف ذلك، في موضع آخر وفي ذكر هذا خلاف للإجماع، لأنهم أجمعوا أن (ما) تدخل على (رب) فتكفه عن العمل. [قال الشاعر]:

٢٢٢- رُبَّما تكرهُ النفوسُ من الأمرِ لَهُ فَرجةٌ، كحلِّ العقالِ[(٥)]

[وقال الآخر]:

٢٢٣- رُبَّما أوفيتُ في علمٍ تَرفَعَنْ ثَوبي شَمالاتُ[(٦)]

وتقدير المصدر في هذه المواضع، ممتنع. فافهمه.

وأما الباء، فحرف جر، وقد تقدم ذكرنا له، وفي تحريكه، وأقسامه، وكذا اللام في باب البناء، في أول الكتاب.

وأما الكاف، فعلى ضربين: يكون حرفاً، ويكون اسماً. فأما كونه حرفاً، فكقولك: جاءني الذي كزيد. فالكاف، ها هنا: حرف، لأنه صلة الذي. ولو كان الكاف اسما، لجاز: جاءني الذي

---

(١) ٢٨: سورة القصص ٣٢.

(٢) البيت من الخفيف، للأعشى، في: ديوانه ١٣، والمقتصد ٢: ٨٣١، والأمالي ١: ٩٠، ٢: ٧، وابن يعيش ٨: ٢٨، والخزانة ٩: ٥٧٥، ٥٧٦.

الرفد: القدح. أقتال: جمع قِتل، بكسر القاف، وهو العدو.

(٣) ١٥: سورة الحجر ٢.

(٤) لم أهتد إلى معرفته.

(٥) البيت من الخفيف، لأمية من أبي الصلت. في: ديوانه ٣٦٠، والكتاب ٢: ١٠٩، ٣١٥، والتحصيل ٢٧٦، والخزانة ٦: ١٠٨، ١١٣، ١١٥، ١١٩، ١٠: ٩.

وبلا نسبة في: المقتضب ١: ٤٢، وابن يعيش ٢: ٤، والأشموني ١: ١٦٤، وشرح شذور الذهب ١٣٢.

(٦) البيت من المديد، لجذيمة الأبرش. في: الكتاب ٣: ٥١٨، والتحصيل ٥١٩، والخزانة ١١: ٤٠٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ١٥، وابن يعيش ٩: ٤٠، وهمع الهوامع ٤: ٢٣٠، ٤٠١.

مثل زيد، وهذا لا يجوز، لأن (مثلاً) مفرد. والذي: لا يوصل بمفرد، وإنما يوصل بجملة، أو بظرف، فقولك: كزيد، في حكم الظرف، لأنه جار ومجرور، وكونه اسما، [قول الشاعر]: [٨٨/أ]

٢٢٤- وَصَالياتٍ، كَكَما يُؤثفَينْ ....[1]

فالكاف الثانية: اسم. لأن الأولى دخلت عليه. وتكون الكاف زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]. فالكاف زائدة على كل حال، لأن المعنى: ليس مثله شيءٌ. ولو كان غير زائدة. لكان المعنى: ليس مِثْلَ مِثْلِه شيءٌ. وهذا كفر، تعالى عما يقول الظالمون علو كبيراً. وقول [الشاعر]:

٢٢٥- لَواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَق[3]

أي: فيها المقق. وليس التقدير: فيها شيء كالمقق، لأن معناه: فيها طول، أي: هي طويلة. [قلت]: وتقول: ما زيد كعمرو، ولا شبيهٍ به، ولا شبيهاً به. فإذا جررتَ، صار التقدير: ما زيد كعمرو، ولا كرجلٍ شبيهٍ به، فاثبتَّ له شبيهاً، ونفيتَ الشبهَ عن ذلك الشبيه. وإذا نصبتَ، نفيت عن زيد التشبيهَ، لأنه محمول على موضع الجار والمجرور. وكأنك قلت: ما زيدٌ مثلَ عمرٍو، ولا زيد شبيهاً بعمرٍو فافهمه. فلو لم يكن فيه إلا هذا لكان كافياً.

باب مُذْ ومُنْذُ

[قال أبو الفتح]: اعلم أن كل واحدة منهما، يصلح أن يكون اسماً رافعاً، وأن يكون حرفاً جاراً. والأغلب على (مذْ) أن يكون اسماً رافعاً. والأغلب على (منذُ) أن يكون حرفاً جاراً. فإذا كان معنى الكلام: بيني وبينَه كذا، فارفع بهما. تقول: ما رأيته مذ يومانِ، و: ما زارنا منذُ ليلتانِ. وتقول: أنتَ عندنا مُذ اليومِ. و: ما فارقتنا منذُ الليلةِ، فتجر، لأن معناه: في اليومِ، والليلةِ.

[قلت]: اعلم أن (منذ) و(مذ) ابتداء غاية، في الأزمنة، بمنزلة: (مِنْ) في الأمكنة. فلا يجوز (مِنْ) في الزمان، كما لا يجوز (مُذْ) في المكان. لا تقول: جئتك مُذْ بغداد، كما لا تقول: جئتُ مِنْ اليوم. فهذا للزمان، خاصة، كما أن ذلك للمكان.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[4]، فأدخل (مِنْ) على قوله: (أول)، وهو (أفعلُ) مضاف إلى (يومٍ). وأفعلُ، أبداً، بعضُ ما أضيف إليه. فهو زمان، فأدخل عليه (مِنْ). وهو خلاف قولك. [وقال الشاعر]:

---

(١) عجز بيت من السريع، سبق ذكره رقم (٧)

(٢) ٤٢: سورة الشورى ١١.

(٣) من الرجز، لرؤبة، وقبله في:

قب من التعداء حقب في سوق

وهو في: ديوانه ١٠٦، وابن عقيل ٢: ٢٦، والخزانة ١٠: ١٧٧، ١٨٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٤١٨، والإنصاف ١: ٢٩٩.

(٤) ٩: سورة التوبة ١٠٨.

٢٢٦- لمـــنِ الـــدِّيارُ بقـــنَّة الحِجْـــرِ ... أقْـــوينَ مـــنْ حِجَـــجٍ، ومـــنْ دهْـــرِ[1]

فحجج: سنون، وهو زمان [٨٨/ب]، فأدخل (مِنْ) عليه.

[الجواب]: أما الآية، فتقديره: من تأسيسِ أولِ يومٍ. فحذف المصدر في اللفظ، وهو مراد في المعنى. و(مِنْ) داخل على ذلك المصدر. وكذا البيت:

.... أقْـــوينَ مـــن حجـــجٍ، ومـــنْ دهْـــرِ

أي: مـــن مَرِّ حِجج، فحذف المضاف في اللفظ، وهو مراد في المعنى. والشيء يحذف في اللفظ، ويقدر في المعنى. ألا ترى أنه [قال الشاعر]:

٢٢٧- أكُـــلَّ امـــرئٍ تحْـــسَبينَ امـــرءاً ... وَنَـــارٍ، تَـــوقَّدُ باللَّـــيلِ نَـــارا[2]

وتقديره: وكلَّ نار. فَحذَف في اللفظ، وهو مراد في المعنى. لولا ذلك، لم يَجُزْ جر نارٍ، إذ [مر][3] هناك. ولا يحمل على امرئ، في قوله: أكلَّ امرئ، لأنه لا يُجيز العطف على عاملين. وفي حمله على امرئ: عطف على عاملين، وكنا قديما ذكرنا ذلك.

فـــ(منذ) و(مذ) للأزمنة، وإنما كان (مذ) أكثرُه مرفوعاً ما بعده، لأنه محذوف من (منذ). والحـــذف في الأسماء أكثرُ منه في الحروف. ألا ترى أنَّ مثلَ: إنْ في: إنَّ. وكأنْ وَرِيدَيْهِ في: كأنَّ. ورُبَ، في: رُبَّ، ورُبَمـــا، في: (رُبَمَـــا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)، ليس مثلَ: أبٍ، ودمٍ، وغدٍ، وعصاً، ورحـــىً، وفُرَيْزِدٍ، وفَرازِدَ. ومذ ومنذ، إذا كانا اسمين كانا مرفوعين بالابتداء، وما بعدهما: الخبرُ. فإذا قلتَ: لم أره مذ يومان، فالكلام: جملتان: إحداهما: لم أره، جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ. ومذ يومان: مبتدأ، وخبر، فهي جملة ثانية. وإذا كانا حرفين، كانا جارين. فقولك: أنتَ عندنا مذ اليومِ. أنت: مبتدأ. وعندنا: في موضع الخبر. ومذ اليومِ: معمول (عندنا) يتعلق بالظرف. والتقدير: أنتَ مستقر عندنا في اليومِ، أو: من اليوم. فكما أن قولك: في اليومِ، لو ظهر كان معمولا للظرف، ولم يكن جملـــة، فكذا ها هنا، لأنه بمنزلته، وإذا كانا اسمين، كانا يدلان على معنيين: أحدهما: انتظام أول الوقت، وآخره، كقولك: لم أره مذ يومان. أي: بيني وبينه هذا المقدار. فإذا كان كذلك، كان ما بعدهما [٨٩/أ] مبهمين دالين على العدد، لا يجوز التوقيت، مكانَ ذلك، لأنك إذا قلت لم أره، كأنه قيل لك: كم ذلك؟. فقلت: يومان. فكما أنَّ جواب كم: مبهم معدود غير محصور، فكذا ها هنا. وكذلك، لو قال، ها هنا: لم أره منذُ جُمعةٍ، جاز، لأنَّ الجمعة معدودة.

والمعنى الثاني، في رفع ما بعدهما: أن يدلَّ على أول الوقت، حَسبُ. وإذا كان كذلك، كان مـــا بعدهما، مؤقتين. تقول: لم أره منذ يومِ الجمعةِ، ومنذ يومِ السبتِ، فيدل هذا على أن انقطاع

---

(١) البيت من مرفل الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في: ديوانه ١١٠، والإنصاف ١: ٣٧١، وابن يعيش ٤: ٩٣، ٨: ١١، والخزانة ٩: ٤٣٩، ٤٤١.

(٢) البيت من المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي، في: الكتاب ١: ٦٦، والتحصيل ٨٧، وابن يعيش ٣: ٢٦، ٨: ٥٢، ٩: ١٠٥، والخزانة ٤: ٤١٧، ٧: ١٨، ٩: ٥٩٢، ١٠: ٤٨١.

وبلا نسبة في: همع الهوامع ٤: ٢٩١.

(٣) الأصل غير واضح.

الــرؤية في أول هذا الوقت، لأنه، لما قلت: لم أره، فكأنه قيل لك: مِنْ متى؟. فقلت: منذ يومِ الجمعة. فهذا كله يدور في التقدير على سؤال السائل. وإذا قلت: لم أره منذ يومان، فتقديره: أمدُ ذلك يومان. فأمدُ ذلك: مبتدأ. ويومان: الخبر. وإذا قلت: منذ يومُ الجمعةِ، فكأنه قال: أولُ ذلك يــومُ الجمعة. فافهم هذا، فإنه من المشكلات، ولم يوضحه لك أحد سوى أبي بكر بن السري، رحمه الله، ونَقلَ عنه لَفظَهُ، بعينهِ فارسُهم في الإيضاح[1].

وأما إذا كانا حرفين، فهما يدلان على أول الوقت. ويقدر تقدير: (مِنْ) أو تقدر (في). وزعم قوم أنهما، إنما يجران، لأنهما اسمان مضافان إلى ما بعدهما[2]. فما بعدهما: مجرور بالإضافة، لا لأنهما حرفان، بل هما اسمان مضافان إلى ما بعدهما. فقيل لهم: أوَ يضافُ المبني؟! فقالوا: نعم. قال عز من قائل: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[3]، فأضاف (لَدن) إلى (حكيم). وهو مبني، فكذا: مذ ومنذ: يضافان، وهما مبنيان.

وهذا الكلام، لم يَرضَهُ أبو سعيد، رحمه الله، وقال: إن معنى هذا الكلام يعني: أتيتَ عندنا مذُ اليومِ، أي: في اليومِ، و(في) حرف.

فكذا ما قام مقامه، وأفاد معناه.

[قــال أبــو الفتح]: و(منذ) مبنية على الضم. و(مذ) مبنية على الوقف. فإن لقيها بعدها ساكن، ضُمت الذال، لالتقاء الساكنين. تقول: مُذُ اليوم، ومذُ الليلةِ، فحذفتَ النون تخفيفاً.

[قلت]: (مذ) و(منذ) إذا كانا حرفين فلا إشكال في بنائهما [٨٩/ب] لأن الحروف مبنية. وكــان حــق (منذ) أن يبنى على السكون، لكنْ عُدِلَ عنه، لالتقاء الساكنين، واختير الضم من الحركات، إتباعاً للميم. ولا يعتد بالنون، حاجزاً حصيناً، كما لا يعتد بحروف المد واللين. فكما أنهــم قالوا في اسم الفاعل من (أنتن) مُنْتِنٌ، ومُنْتُنٌ، فضموا التاء، تبعاً للميم، ولم يعتدوا بالنون، حاجــزاً، فكذا ها هنا. وقال بعضهم: مِنْتِنٌ، فكسر الميم، تبعاً للتاء، ولم يعتد بالنون، حاجزاً، وقالوا في: أجيئُك: أجُوُك. [قال الشاعر]:

٢٢٨- رحلــتْ سميَّةُ، غــدْوةً، أجمالَهــا ... غــضبى عليــكَ. فمــا تقــول بــدالَها[4]

فلــزم فتحة اللام إلى آخر القصيدة ولم يعتد بالهاء، حاجزاً، فكأنه قدر: أجمالاً، وبدالاً، فكما أن قبل الألف مفتوح، فكذا (أجمالَها) و(بدالَها) و(زال زوالَها) فَتحَ من غير اعتداد بالهاء، كما اعتد به الآخر في قوله:

٢٢٩- كَــتائبُ يَــردي المقْــرفينَ نكالُها ...[5]

فــضم، ولم يفتح، إلى آخر القصيدة. وقالوا: رُدَّ، و: رُدُّ، و: رُدِّ، فاستجازوا: الفتح، والضم، والكسر. ثم يقولون: رُدُّهُ، بالضم، لا غير، و: رُدَّها، بالفتح، لا غير. فضموا مع المذكر،

---

(١) المقتصد ٢: ٨٥٣. (٢) الإنصاف (مسألة ٥٦) ١: ٣٨٢، والمغني ١: ٣٣٥.

(٣) ١١: سورة هود ١. (٤) سبق ذكره رقم (٦٠)

(٥) صدر بيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله.

كَـأَنَّ الهـاء معدومة، وكأنه يقول: رُدُّوا، وقالوا: رُدُّها، بالفتح، كأنهم يقولون: رُدَّا، ولا اعتداد بالهاء. فقول من قال: رُدُّهُ، و: رُدُّه، و: رُدُّهِ، خطأ لا يجوز. فكيف يورد في الفصيح، وهو لحن. فكما أنهم لم يعتدوا بالهاء في هذا، لم يعتدوا بالنون في (مُنذُ) و(مُنْتُنٌ) فضموا.

وأما إذا كانا اسمين، فإنهما بنيا لتضمنهما معنى (مِنْ) و(إلى) إذا كان ما بعدهما مبهمين. أو (مِـنْ) وحدها، إذا كانا لأول الوقت. فكما أن (كَمْ) و(مَنْ) بُنيا لتضمنهما معنى [الحرف][1]، فكذا ها هنا.

وتقول: لم أره مذ قيامك، ومذ قام زيدٌ، ومذ أنَّ الله خلقني، ومذ قدم زيد. فتوقع الفعل، والمصادر، هاهنا. فيزعم الفارس[2]: أن المبتدأ مراد. والتقدير: مذ يومُ قَدِمَ فلان، ومذ وقتُ قيامِك، فحذف. وابن السري يزعم: أن (مذ قام) إنما جاز، لدلالة الفعل على الزمان. والأول أوجه. ولا تقول: ما رأيته مذ عبدُ الله، لأنه ليس بزمان. وقالوا: مذُ الحَجاجُ الخليفةُ. لأن وقته معلوم، أي: مذ زمنُ الحجاجِ. وتقول: ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ، ويومَ السبتِ، تنصب (يوم السبت) بالحمل على موضع (مذ) إذ موضعه [٩٠/أ] منصوب على الظرف. قال: و(مذ) إن لقيها ساكن، ضمت الذال، لأن أصله (مُنذُ). والحرف إذا كان له أصل في الحركة، ثم سكن، ثم احتيج إلى تحريكه، روجع الأصل، ورُدَّ إليه ما كان في الأصل. ألا ترى أنه يقال: ذهبتُمُ الآن في: ذهبتمْ، فتضم الميم، لالتقاء الساكنين، لأن أصله (ذهبتمو) فكذا ها هنا. ولهذا قرأ الأكثرون: ﴿ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾[3]، بضم الميم، لأن أصل (عليهم) (عليهمو) فردُّهُ عند التقاء الساكنين إلى الضم. فأما قراءة أبي عمرو: (عليهِمِ الذِّلّةُ)، بكسر الميم[4]، فليس على أنه اعتقد في (عليهم) أن أصله (عليهمي) فسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

باب حتى

اعلم أن (حتى) من عوامل الأسماء، دون الأفعال. وعملُها في الأسماء: الجر، إذا كانت للغاية. نحو قولك: أكلت السمكة حتى رأسِها، أي: إلى رأسها، قال الله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝ ﴾[5]. فـــ(حتى) في هذه الآية: حرفُ جر. ولا بد لها من شيء يتعلق بها. وليس في الكلام لها متعلق إلا شيئان: أحدهما: قوله: سلام. والآخر (هي). ولا يسهل تعلقه بسلام، لأن (سلاماً) مصدر، ولا يتعلق بالمصدر شيء، وقع الفصل بينه وبين المصدر. وهي: مبتدأ. وسلام: خبره. وقد وقع (هي) بينه وبين ما يتعلق به، فلا يسهل ذلك، ولا يتعلق بـــ(هي) إذ لا يصح: هي حتى مطلع الفجر، لأنه لا معنى للفعل فيه. ولكن، لما كان قوله: (سلام): مصدرا، بمعنى:

---

(١) الأصل غير واضح.

(٢) أي: أبو علي، الفارسي. المقتصد ٢: ٨٥٥.

(٣) ٢: سورة البقرة ٦١.

(٤) الحجة- لأبي علي ١: ٤٣، والمحتسب ١: ٢٣٢، والتيسير ١٩، وغيث النفع ٥١.

(٥) ٩٧: سورة القدر ٥.

مُسَلَّمَةٌ هي: جاز تعليق (حتى) به، لأنه لو ظهر اسم الفاعل، تعلق به (حتى). فكذا، إذا قام مقامه (سلام). ومجيء المصدر بمعنى الفاعل، كثير جدا. قال الله تعالى: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا ﴾ (١)، أي: غائراً. وقال في عكسه:

٢٣٠- .... وَلا خارجــاً، مــن فيَّ، زورُ كــلام(٢)

وقالت العرب: سَواء درهمُه، وديناره. كما تقول: مُستوٍ درهمُه، وديناره. فعومل (سواءٌ) معاملة (مُستوٍ). قال الله تعالى: ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (٣). كما تقول: مُستوٍ محياهم ومماتهم. وقال: ﴿ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ﴾ (٤)، أي: مُستوٍ. فصح قولنا: إنّ سلاما: مصدر بمعنى الفاعل، فاستجيز تعليق (حتى) به، وإن وقع [٩٠/ب] الفصل، كما يستجاز مع الفاعل.

وقــد تــأتي (حتى) فتعطف ما بعدها على ما قبلها. وذلك إذا كان ما بعدها، مُخرَجاً مما قبلها، تحقيراً، أو تعظيماً. تقول: قَدِمَ الحاجُّ، حتى المشاةُ. وقدم الناس، حتى الأميرُ. ولو قلت: رأيت القومَ، حتى فرساً، لم يجز، لأنه ليس من جنس ما قبله. قال سيبويه(٥): ولو قلتَ: لم أذهبْ حتى أقلْ، لم يجز، كما جاز: لم أذهبْ فأقلْ، لأن القول ليس من الذهاب في شيء.

وتــأتي (حــتى) وما بعدَها: مبتدأ وخبرٌ. تقول: مررتُ بالقوم حتى زيدٌ ممرورٌ به. فزيد: مبتدأ، وما بعده: الخبر. [قال الشاعر]:

٢٣١- ســريتُ بهــمْ، حتى تكلُّ جيادُهُمْ وحتّــى الجيــادُ مــا يُقَــدْنَ بأرســان(٦)

فجياد: مبتدأ. ويقدن: خبره. وما: زائدة. فأما قوله:

٢٣٢- ألقــى الصّحيفةَ، كي يخففَ رحلَهُ والــزّادَ، حتّــى نعلَــهُ ألقاهــا(٧)

فقد جوز فيه الجر، كما جاء: (حتّى مطلعُ الفَجْرِ). وجوز فيه: الرفع، كما جاء:

.... وحــتى الجيــادُ مــا يقَــدْن ......

وجُوِّزَ فيه: النصب، بالعطف على الزاد. وكما جاء: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ (٨)، وذلك، لأن العربي، إذا شغل الفعل عن المفعول بضميره، استجاز رفع المفعول بالابتداء، ونصبه بإضمار

---

(١) ١٨: سورة الكهف ٤١. (٢) عجز بيت من الطويل، سبق ذكره رقم (١٥٢).

(٣) ٤٥: سورة الجاثية ٢١. (٤) ٢٢: سورة الحج ٢٥.

(٥) الكتاب ٣: ٢٣.

(٦) البيت من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ٩٣.
وبلا نسبة في: الأشموني ٤: ٤٣٧، وهمع الهوامع ٥: ٢٥٩.

(٧) البيت من الكامل، للمتلمس، في ملحق ديوانه ٤٢٧، ولابن مروان النحوي في الكتاب ١: ٩٧، أو مروان النحوي في الكتاب ١: ٩٧ (هامش ٢- هارون)، ولأبي مروان النحوي في الخزانة ٣: ٢١، ٢٤، ٣: ٤٧٢.
وبلا نسبة في: التحصيل ١٠٤، وابن يعيش ٨: ١٩، والأشموني ٣: ٢٣١، وهمع الهوامع ٤: ١٧١، ٥: ٢٥٩.

(٨) ٣٦: سورة يس ٣٩.

فعل. فمن قال: (والقمرُ قدَّرْناهُ)، بالرفع[1]، فهو: مبتدأ وخبر. ومن قال: (والقمرَ قدرناه)، بالنصب، فالقمر: منصوب بإضمار فعل يفسره (قدرناه) كأنه قال، مثلاً: وقدرنا القمرَ، فأضمر (قدرنا) استغناءاً عنه، بقوله: (قدرناه).

والاختيار، في مثل هذا، الرفع. والنصبُ جائز حسن. فأما إذا كان هذا المفعول الذي شُغِل الفعل بضميره، بعد جملة من فعل، وفاعل، نحو قولك: قام زيد، وعمراً، كلمته، فالاختيار فيه: النصب. والرفع جائز. وإنما اختير النصب، لإضمار فعل معطوف على ما تقدم من الفعل، والفاعل، ليكون موافقا له، ومطابقا. فعلى هذا:

والزاد، حتى نعلَهُ.....

تنصب (نعلَه) بـ(ألقى) مضمرة، فيكون موافقاً لقوله: ألقى الصحيفة. واستغنى عنها، بقوله: ألقاها. ونظير ذلك في التنزيل: (يُدخلُ منْ يشاءُ في رحمتِهِ والظالمينَ أعدَّ لهمْ)[2]. فنصب (الظالمين) بإضمار فعل، دل عليه: (أعد لهم عذابا)، فكأنه قال: ويعذب الظالمين [٩١/أ] فيكون محمولا على (يدخل).

[قال الشاعر]:

٢٣٣- أصبحتُ لا أحملُ السّلاحَ، ولاَ أملكُ رأسَ البعير، إن نفَرا

والذّئبَ أخشاهُ، إن مررتُ بهِ وَحدي، وأخشى الرّياحَ، والمطرا[3]

فنصب (الذئبَ) بإضمار فعل فسره (أخشاه). ولو رفع (الذئب) لم ينكسر البيت، لكنه نصبه، لأن قبله:

.... ولا أملكُ رأس البعير ....

فعلى هذا تَصَرُّفُ (حتى) في الأسماء.

فأما دخولها في الأفعال، فعلى ضربين، أعني إذا دخلت على المضارع، ونصبته، كانت بمعنى (إلى أن) وبمعنى (كي). على ما ذكره أبو الفتح. قال الله تعالى ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[4] وقال: ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾[5]. فنصب بإضمار (أنْ). و(أن) مع ما بعده، في تقدير المصدر: مجرور بـ(حتى). فأما من قرأ[6]: (حتَّى يقُولُ الرسُولُ) فإن رفع الفعل بعد (حتى) إنما يكون، إذا كان ذلك الفعل بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال. تقول: سرتُ حتى أدخلَها فله معنيان: سرتُ حتى

---

(١) وهي قراءة: ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وروح. مجمع البيان ٨: ٤٢٣، والنشر ٢: ٣٥٢.

(٢) ٧٦: سورة الإنسان ٣١.

(٣) البيتان مِن المنسرح، للربيع بن ضبع الفزاري، في: الكتاب ١: ٨٩، ٩٠، والتحصيل ١٠٢، وأمالي المرتضى ١: ٢٥٥، ٢٦٥.

وبلا نسبة في: المحتسب ٢: ٩٩، وهمع الهوامع ٤: ٢٨١.

(٤) ٢: سورة البقرة ٢١٤.

(٥) ٤٧: سورة محمد- عليه الصلاة والسلام- ٤.

(٦) وهو: نافع. النشر ٢: ٢٢٧، وإتحاف الفضلاء ١٥٧.

دخلتُها، وسرت أدخلُها الآن. ويكون الدخول مُوجَبَ السير. ولو قلت: سرت حتى أدخلَها، بالنصب، فالسير واقع، والدخول لم يقع. فالرفع في: (حتى يقولُ الرسول)، إنما هو على المضي. أي: وزلزلوا حتى قال الرسول. ويكون على المعنى الآخر، على حكاية الحال، أي: وزلزلوا حتى بلغ حال الرسول إلى هذا. فأبداً لا يخلو ما بعدَ حتى عما ذكرنا. وتقول: سرت حتى تطلعَ الشمس، بالنصب، لا غير، لأن طلوع الشمس، ليس مُوجَبَ السير. [وتقول] سرت حتى أدخلُها، بالرفع، وتطلعُ الشمس. لم يَجُز إلا رفع (تطلع). ترفع (تطلع) عطفا على قوله: أدخلُها. فإن قلت: حتى أدخلَها، وحتى تطلع الشمس، جاز نصبه لظهور (حتى) الدالة على (أنِ) المضمرة. ولو قلت: ما سار زيد حتى يدخلُها، بالرفع، لم يجز عندنا، لأن السير لم يقع، فلا بد من نصب ما بعد (حتى).

والأخفش[1] يجيز الرفع، ويحمل النفي على الإثبات. وليس بالصواب، لأن النفي يخالف الإثبات، فلا يقاس عليه. فإن قلت: أين سار زيد حتى يدخلُها، جاز الرفع، لأن السير واقع. ولو قلت: أسارَ حتى يدخلَها، لم يجز الرفع، لأن [٩١/ب] السير غير واقع. ولو قلتَ: [قلما][2] سرتُ حتى أدخلَها، لم يجز بالرفع، لأن (قلما) نفي، بدليل قولك: قل رجل يقول ذاك إلا زيد. ولو قلتَ: إنما سرتُ حتى أدخلُها، جاز الرفع، لأنه سير محقق. ولو حملتَ إنما على النفي، والإثبات، كأنك قلت: ما سرت إلا هذا، كان نفياً. ولو قلت: كان سيري حتى أدخلَها، وكانت (كان) ناقصة، لم يَجز رفع ما بعد (حتى) لأنه يبقى (كان) بلا خبر. وإنما يبقى (كان) بلا خبر، لأنها إذا رفع (أدخلُها) آذن بتمام الكلام قبله، فلا يكون خبراً لكان. فإن كان (كانت) تامة، جاز رفع: يدخلُها، لأن السير أوجبَه. ولو قلت: كان سيري أمس حتى أدخلُها، وجعلت (أمس) خبر (كان) جاز الرفع. ولو علقته بنفس سيري، كان فيه التفصيل من النقصان، والتمام. فاعرف هذا، فإنه مشكل، ولا يَعرفه إلا من أخذه من أفواه الرجال.

باب الإضافة

[قال أبو الفتح]: وهي، في الكلام، على ضربين: أحدهما: ضم اسم إلى اسم، هو غيره، بمعنى اللام. والآخر: ضم اسم إلى اسم، هو بعضُه، بمعنى (مِنْ). الأول منهما نحو قولك: هذا غلامُ زيد، أي: غلام له. وهذه دارُ عبدِ الله، أي دار له. والثاني نحو قولك: هذا ثوبُ خزٍ، أي ثوبٌ من خزٍّ. وهذه جبةُ صوفٍ، أي: جبةٌ من صوفٍ.

[قلت]: الإضافة، كما ذكر، قسمان: أحدهما: بمعنى اللام، يكون الأول غير الثاني. والآخر: بمعنى (مِنْ) يكون الأول بعضَ الثاني، ويقع عليه اسم الثاني. فالأول على ضربين: أحدهما، أن تكون فيه الإضافة محضة. والآخر: غير محضة. فالأول أيضا، قسمان: أحدهما: أن يكون المضاف غيرَ ظرف. والآخر: ظرفٌ. فالأول: قولك: غلامُ زيد، والتقدير: غلام لزيد. فحذف التنوين،

---

(١) المغني ١: ١٢٦. وفيه: (أجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا).

(٢) في الأصل: قل ما.

وأقيم المضاف إليه مقامه، وهما لا يجتمعان، لأن التنوين مَقْطعُ الاسم، وتمامه. والمضاف إليه بعض المضاف، ومن تمامه، فلا يدخل التنوين بينهما، لأن التنوين يفصل بينهما والفصل بينهما ممتنع [٩٢/أ] إلا في ضرورة الشعر. [قال الشاعر]:

٢٣٤- لَمَّا رأتْ سَاتِيدَ مَا استَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ، اليَوْمَ، مَنْ لامَهَا[1]

أي: در من لامها اليومَ. [وقال الآخر]:

٢٣٥- كَأَنَّ أَصْوَاتَ، مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ، أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[2]

أي: كأن أصواتَ أواخرِ الميس. ففصل للضرورة. فأما في غير الضرورة، فالفصل ممتنع. وقراءة ابن عامر: (قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[3]، بإضافة (قتل) إلى (شركائهم) مع الفصل بالمفعول، لم يستحسنوه[4]، لما ذكرناه. وأما الظروف، فقولك: خلفَ زيد، وعندَ بكر. تقديره: خلفاً لزيد، فهو بمعنى اللام. فإن قلت: فإن الاسم، إذا تضمن معنى الحرف، وجب بناؤه. فلم لم يبن هاهنا، وقد تضمن معنى اللام؟!.

قلنا: إن الاسم، إنما يبنى، إذا تضمن معنى الحرف، ولم يَجز إظهار الحرف معه. وهاهنا، إظهار اللام جائز. فقولنا: غلامُ زيد، أي: غلامٌ لزيد، ومعناهما واحد، وكلاهما في اللفظ سائغ. فاعرفه.

والأسماء المتضمنة للحروف، على ثلاثة أقسام:

قسم يتضمن معناها، ولا يظهر معها، فيبنى لتضمنه معنى الحرف. مثل (مِنْ) و(كَمْ) فتضمنتا معنى (الهمزة). ولو أظهرتَ (الهمزة) لم يَجُز. وقسم ثانٍ، وهو: أن يكون الاسم معدولا عن اسم آخر، نحو: سَحَرَ، فهو معدول عن (السَّحَرِ) باللام. فهذا لا يبنى، لأن (سَحَرَ) اللام فيه مراد، كما في المعدول عنه، ظاهر. فهو في اللفظ غير منطوق به، ولكنه في التقدير مراد. لو لم يكن مراداً، لم يكن معدولا، لأن العدل هو أن تلفظ ببناء، وتريد آخر. وإذا كان تقديره بمنزلة الثبات، لم يجب بناؤه.

وقسم ثالث: وهو الإضافة، والظروف، وغير ذلك. نحو: غلامُ زيدٍ، وجلست خلفَك، وقمتُ اليومَ. لو أظهرت الحرف، جاز. ولو لم تظهر، جاز. فهذا معرب غير مبني، أيضا، فافهمه.

والقسم الثاني، من الأول، وهو الإضافة التي ليست بمحضة، وهو ينقسم أربعة أقسام:

---

(١) سبق ذكره رقم (١٩).

(٢) البيت من البسيط، لذي الرمة، في: ديوانه ٢: ٩٩٦، والكتاب ١: ١٧٩، ٢: ١٦٦، ٢٨٠، والتحصيل ١٤٤، والخصائص ٢: ٤٠٤، والإنصاف ٢: ٤٣٣، والخزانة ٤: ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩. وبلا نسبة في: ابن يعيش ٣: ٧٧.

(٣) ٦: سورة الأنعام ١٣٧. السبعة ٢٧٠، وحجة القراءات ٢٧٣.

(٤) فقد رد هذه القراءة جمع من العلماء، منهم: النحاس، والزمخشري، وابن عصفور، الخصائص ٢: ٤٠٧، وإعراب القرآن- للنحاس ١: ٥٨٢، والكشاف ٢: ٥٤، ومجمع البيان ٤: ٣٧٠، وتفسير القرطبي ٧: ٩١، والنشر ٢: ٢٦٣، وينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٣٢٣.

[الأول]: اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، إذا أضفته إلى ما بعده، كانت إضافته غير محضة، كقولك: هذا ضاربُ زيد غداً، وضاربُ زيد الآنَ، فهذه الإضافة في تقدير الانفصال. وكأنك، قلت: هذا ضاربٌ [٩٢/ب] زيداً، ولولا ذلك لكانت معرفة، ولو كانت معرفة، لم تَجْرِ وصفاً على النكرة، في نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ (١)، لأن النكرة، لا توصف بالمعرفة. ولم يَجز نصبه على الحال، في نحو قوله، عز، وجل: (ثَانِيَ عِطْفِهِ)(٢)، لأن الحال، لا تكون معرفة. ولم تدخل عليه (رب) في نحو [قول الشاعر]:

٢٣٦- يَـا رُبَّ غَابِطِـنَا، لَـوْ كَانَ يَعْرِفُنَا   لاَقَـى مُـبَاعَدَةً مِـنْكُمْ، وَحِـرْمَانَا(٣)

لأن (رب) لا تدخل إلا على النكرة. ولم تدخل عليه الألف، واللام، في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (٤)، لأن الألف، واللام لا تجتمع مع الإضافة. فهذه الأشياء تدل على أنّ الإضافة، في اسم الفاعل الذي معناه الحال، والاستقبال: غير محضة.

فأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، فإضافته محضة عندنا، وإعماله فيما بعده ممتنع. نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس، لو قلت: ضاربٌ زيداً أمسِ، لم يجز عندنا(٥)، خلافاً للكوفي، إلا على حكاية الحال، نحو قوله: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ (٦). فأعمل (بَاسِطاً) في (ذِرَاعَيْهِ) وهو ماض، لأنه يحكي الحال، كقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ (٧). والعلة في امتناع إعمال (فاعلٍ) إذا كان ماضياً، وجوازه إذا كان مستقبلا، أو حالا: علة معلومة. وهو: أن الفعل لما أشبهَ الفاعل، أُعرِبَ. فـ(الفاعل) أيضا، أُعملَ، إذا كان بمعنى المضارع. وهذا المعنى معدوم في الماضي. ولأن (يَضربُ) و(ضارباً) سيان في الحركات، والسكنات. فجاز إعماله، كما جاز إعراب (يَضربُ).

[والثاني]: من الإضافة التي ليست بمحضة: الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: مررتُ بـرجلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، إذا أضفت (حسناً) إلى الوجه، فقلت: مررتُ برجل حَسِنِ الوجهِ. فإضافة (حـسن) إلى الـوجه، غير محضة. لأن (حسنا) أشبه (الفاعل)، فكما أن (الفاعل) الذي معناه المضارع، إضافته غير محضة، فكذا هاهنا. وأنت إذا قلت: مررتُ برجل حسنٍ وجهُهُ، جررتَ (حسنا) صفةً لرجلٍ، ورفعت (وجهه)، لأنه فاعلُ (حسنٍ). وكأنك قلت: مررت برجل يحسن وجهـه. وإذا قلت: مررت برجل حسنِ الوجهِ، ففي (حسن) ضمير يعود إلى (رجل). [٩٣/أ] والوجه: جر بالإضافة، وإضافته غير محضة، لأنك لو قلت: مررت بالرجل الحسن الوجه، وإدخال

---

(١) ٤٦: سورة الأحقاف ٢٤.   (٢) ٢٢: سورة الحج ٩.

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ٥٩٥، والكتاب ١: ٤٢٧، والتحصيل ٢٣٧، والمقتضب ٤: ١٥٠، واللسان (عرض) ٧: ١٧٤.

(٤) ٢٢: سورة الحج ٣٥.

(٥) أي: عند البصريين، فهو لا يعمل إلا في: الحال، والاستقبال. ينظر: الأصول ١: ١٤٨.

(٦) ١٨: سورة الكهف ١٨.   (٧) ٢٨: سورة القصص ١٥.

الألـــف، واللام على (الحسن)صح، وجاز، لأن الإضافة غير محضة. والدليل على أن في قولك: حسن الوجه، ضميرا، أنك لو قلت: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ أبوه، فترفع (الأب) بـــ(حسن) صـــح، وجاز. وإذا ارتفع به الظاهر، كان الضمير فيه مرفوعا، إذ لم تذكر الظاهر. وكذلك، لو قلت: مررت بامرأة حسنةِ الوجه، أنثت (حسنة) لأن فيه ضميراً يعود إلى الأول فيجوز في قولك: مررت برجل حسنٍ وجهُه، عَشَرَةُ أوجه:

[أحدها]: هذا، وهو رفع الوجه بـــ(حسن) مضافا إلى ضمير الرجل.

[الثاني]: مررت برجل حسنِ الوجهِ، فتجعل في (حسن) ضميراً، وتضيفه إلى الوجه.

[الثالث]: مررت برجل حسنِ وَجْهٍ، فتنكر (الوجه).

[الرابع]: مررت برجل حسنٍ وجهاً، فتنصب (وجها) على التمييز، والتشبيه بالمفعول.

[الخامس]: مررت برجل حسنٍ الوجهَ، فتنصب (الوجه) تشبيها بالمفعول.

[الـــسادس]: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، فترفع (الوجه) عندنا، لأنه بدل من الضمير، في (حسن) وقال الكوفي: ترفع الوجه بـــ(حسن) وتقدر الضمير، كأنك، قلت: مررت برجل حسنٍ الوجهُ منه، فحذفت (منه). أو يكون الألف، واللام قائما مقام الضمير، كما [قال الشاعر]:

٢٣٧- لِجَارِي لِحَافُ الضَّيْفِ، وَالبَيْتُ بَيْتُهُ ....(١)

أي: وبيتي بيته. فقوله عزّ وجل: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾(٢)، يرتفع (الأبواب) عندنا، لأنه بدل من الضمير في (مفتحة) وعندهم على التقديرين المتقدمين. أي: الأبواب منها، أو: يكون أبوابها. فأقام اللام مقام الضمير.

[السابع]: مررت برجل حسنِ وجهِهِ، فتضيف (حسنا) إلى الوجه، ثم تضيف (وجها) إلى ضـــميره. هـــذا جائز عند سيبويه(٣). وأنكره جميع النحويين. والقول قول سيبويه، بدلالة قول [الشاعر]:

٢٣٨- أَمِــنْ دِمْنَتَــيْنِ، عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَا ... بِحَقْــلِ الرُّخَامَــى، قَــدْ عَفَــا طَلَلاهُمَــا
أَقَــامَ عَلَــى رَبْعَــيْهِمَا، جَارَتَــا صَــفاً ... كُمَيْتَــا الأَعَالِــي، جَوْنَــتَا مُصْطَلاهُمَا(٤)

فقـــوله: جارتا صفاً: فاعلُ أقام. وقوله: كميتا الأعالي: صفةٌ لهما. وقوله: [٩٣/ب] جونتا مصطلاهما: حقه، على قول النحويين: جونتا المصطلى. كما تقول: رجلان حسنا الوجه. لكن جاء (جونتا) مضافا إلى (مصطلى). ثم أضاف (مصطلى) إلى (الجارتين). وإن زعمت أن الضمير يعود إلى الأعالي، لأن المعنى: كميتا الأعلَيَيْنِ، فوضعَ (الأعالي) موضع (الأعليين)، فلا يقال: كميتا الأعالي: جونتا مصطلى الأعالي، لأن ذلك فاسد في المعنى دون اللفظ.

(١) صدر بيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله.

(٢) ٣٨: سورة ص٥٠.

(٣) الكتاب ١: ١٩٩، وينظر هامش: (١)، والجمل ١: ٥٧٤.

(٤) البيتان من الطويل، للشماخ، في: ديوانه ٨٦، والكتاب ١: ١٩٩، والتحصيل ١٦٠، وأمالي المرتضى ٢: ٣٠، والخزانة ٤: ٢٩٣، ٨: ٢٢٠، ٢٢٢. وبلا نسبة في: ابن يعيش ٦: ٨٦.

[الثامن]: مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ.

[التاسع]: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ.

[العاشر]: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ. على البدل. هذه المسائل الثلاث: الأخيرة بالألف واللام. والسبع الباقية بغيرهما.

[والــثالث]: مــن وجوه الإضافة التي ليست بمحضة: إضافة (أَفعَلَ) إلى ما هو بعضٌ منه. تقول: زيد أفضل القوم. فــ(زيد) بعض القوم، لكن فضله يزيد على فضل القوم. و(أفعل) هذه تستعمل على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تستعمل مع (من). تقول: زيد أفقهُ من عمرٍو.

[الثاني]: أن تستعمل مضافا، كقولك: زيد أفقهُ القومِ.

[الثالث]: أن تستعمل مع الألف، واللام. فأما إذا استعمل مع (مِنْ) فإنه لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث. لأنك، إذا قلت: زيد أفقه من عمرو، فمعناه: يزيد فقهه على فقه عمرو. فلما تضمن المصدر، والمصدر: لا يثنى، ولا يجمع، فكذا هذا. وإذا كان معه (مِنْ) لم يلزم أن يكون ما بعد (مِــنْ) من جنس ماقبله، بل يجوز أن يكون من جنسه، ومن غير جنسه. تقول: زيد أفضلُ من القوم، وزيد أفضل من الفرس، والياقوت أفضلُ من الحجارة.

[وأما] أن يكون مضافاً، ففيه وجهان: التثنية، والجمع، والإفراد. وقد جاء في التنزيل: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾[1]. ولم يجمع، بل أفرد. وإذا كان كذلك، فاعتراض من اعترض على ثعلب، في قوله: فاخترنا أفصحَهُنّ، أنه لو قال: فُصحاهن، لكان أفصح: ساقط لأنه قال: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ) فأفرد. ولم يجمع. فثبت أن الإفراد مع الإضافة، أحسن من: التثنية، والجمع، والتأنيث [٩٤/أ]. لكنه لو اعترض عليه في إجازته: زُرِّهِ، بالأوجه الثلاثة، لكان على موضعه، لأنه، لا يجوز إلا الضم في: زُرُّهُ، لأنه، كأنه قال: زُروا. فهذا النوع يلزم أن يكون بعضَ ما أضيف إليه. فتقول: زيد أفضل القوم. ولا تقول: أفضل الحمير، لأنه، ليس منها. فعلى هذا، تقول: زيد أفضل الأخوة، ولا تقول: أفضل إخوته. لأنك، لما قلت: أفضل إخوته، أخرجته منهم، بدلالة قولك: مَنْ إخوته ؟. فتقول: بكر، وخالد، وفَضْل، ولا تقول: زيد. ولو قال: مَنِ الإخوة ؟: عددت فيهم زيداً.

[وأمــا]: أن يكون (أفعل) مستعملا بالألف، واللام. كقولك: زيد الأفضل. فيجوز فيه: التثنــية، والجمع. فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون. وهند الفضلى والهندان الفضليان، والهندات الفُضَلُ. فأفعل هذه لا تستعمل معها (مِنْ) لاستغنائها بالألف واللام الموجب للتعريف عن التخصيص بــ(مِن).

[قال الشاعر]:

---

(١) ٢: سورة البقرة ٩٦.

٢٣٩- وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ[1]

فالتقدير: لست منهم بالأكثر. ولا يتعلق (من) بـ(الأكثر) لأنه معرف باللام، فلا يحتاج إلى التخصيص بـ(من).

[والرابع]: من وجوه الإضافة التي ليست بمحضة: إضافة الشيء إلى ما يتوهم أنه صفته، وهو في الحقيقة، بخلاف ذلك. وذلك قولهم: مسجدُ الجامع، وصلاةُ الأولى، ودارُ الآخرة، وحقُّ اليقين، وحَبُّ الحصيد. فلا يتوهم أن قولك (مسجد) أضيف إلى (الجامع)، والجامع، صفة له، وأصله: المسجد الجامع. وإنما الجامع: صفة موصوف محذوف. والتقدير: مسجد اليوم الجامع. وكذلك: صلاة الأولى، تقديره: صلاة الساعة الأولى. وكذلك: دار الآخرة. أي: الساعة الآخرة. فالموصوف قد حذف، في هذه الأشياء، وإليه وقعت الإضافة، لا إلى الصفة. لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته من حيث إنَّ صفته (هو). والشيء لا يضاف إلى نفسه. فبطل قول من ادعى في هذا ذلك.

فأما قولهم: نفسُه، وكلُّه [٩٤/ب] فليس إضافةَ الشيء إلى نفسه، وإنما الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي. والإضافة بمعنى اللام، لأنه يصح أن تقول: له نفس، وله كل. و(كل) محمول على الأجزاء، والأجزاء تضاف إلى المُجزَّأ. تقول: هذه أجزاءُ العَشَرةِ. فلما كان (كل) مُنتَظِماً للاجزاء، حمل عليها، واستجيز إضافتها، كما يستجاز إضافة الأجزاء. فتأمل هذا.

واعلم أنه يضاف أسماء الزمان إلى الأفعال، والجمل. تقول: هذا يومَ قامَ زيد. وهذا يومُ يقوم زيد، وهذا زمنُ الحَجّاجِ أميرٌ. فتضيف اسم الزمان إلى الأفعال، لأن الأفعال تدل على الزمان، فهو كإضافة بعض إلى كل في قولك: ثوبُ خزٍ. والإضافة في هذا وقعت إلى نفس الفعل. فإذا قلت: هذا يومُ يقومُ زيد. فيومُ: مضاف إلى هذه الجملة.

والفراء[2] يدعي أن الإضافة وقعت إلى المصدر، وإنك، إذا قلت: هذا يومُ يقوم زيد. يجوز في (يقوم) النصب على تقدير (أن). فإذا قلت: هذا يومُ يقوم زيد. أي: يومُ قيامِ زيد. وندل على ذلك فيما بعد هذا.

[قال أبو الفتح]: واعلم أن المضاف قد يكتسي كثيرا من أحكام المضاف إليه، نحو: التعريف، والتنكير، والاستفهام، والعموم، ومعنى الجزاء، وغير ذلك. ويأتي ذلك في أماكنه. معنى قوله: وغير ذلك: يعني: البناء، والتأنيث، والنفي. وقد ذكر أنه يذكره في أماكنه، وليس من شرط أماكنه هذا الكتاب، إذ لم يذكرها فيه. وأنا أفصله لك، إن شاء الله.

[أما التعريف] فلأنك تقول: هذا غلام، فيكون نكرة، ثم تقول: هذا غلامُ زيد، فيتعرف

---

(١) البيت من السريع، للأعشى، في: ديوانه ١٤٣، والخصائص ١: ١٨٥، ومقاييس اللغة (كثر) ٥: ١٦١، وابن يعيش ٦: ١٠٠، ١٠٣، واللسان (كثر) ٥: ١٣٢، والخزانة ١: ١٨٥، ٢: ١١، ٣: ٤٠٠، ٨: ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) معاني القرآن ١: ٣٢٦، وليس فيه كما صرح به الشارح، وإنما قال: "ترفع (اليوم) بـ(هذا) ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم".

بالإضافة.

[وأما التنكير]: فتقول: هذا الغلام، ثم تقول: هذا غلامُ امرأة، فتنكر.

[وأما الاستفهام] فلأنك تقول: أيَّهمُ تضربُ. فتنصب (أيَّهم) بـ(تَضرب). ولا يجوز: تَضربُ أيَّهم، لأن الاستفهام: لا يعمل فيه ما قبله. وكذلك إذا أضفت إلى (أي) قلت: غلامَ أيِّهم تضربُ. تنصب (غلام أيهم) بـ(تضرب). [٩٥/أ]. ولو قلت: تَضربُ غلامَ أيهم، لم يَجز، لأن المضاف قد اكتسى من (أيهم) معنى الاستفهام، وحكمه، فلا يجوز فيه، ما لا يجوز في (أيٍّ).

[وأما العموم] فقولك: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. ففاعل (نعم) اسم مُعرّفٌ باللام. واللام لاستغراق الجنس، فإذا أضفت إلى هذا الاسم، قلت: نعم غلامُ الرجلِ عمرٌو، فيكتسي المضاف معنى العموم من المضاف إليه، فَيُسنَدُ إليه (نعم).

و[أما معنى] الجزاء، فإنك تقول: غلامَ مَنْ تَضربْ فله درهمٌ. فتنصب (غلاما) بـ(تضرب) الذي هو الشرط، ولا تنصبه بالجزاء.

لا يجوز: غلامَ من تَضربْ أضربْ، فيكون منصوباً، بـ(أَضربْ). لأن ما يعمل في الشرط لا ينتصب بالجواب. فكذا ما أضيف إليه، لأن المضاف قد اكتسى منه حكمه.

[فإن قلت]: لم زعمتم: أنه يجوز: غلامَ مَنْ تَضربْ فله درهم، وأضفتم إلى الشرط الذي هو (من تضرب). وقد زعم سيبويه[1] أنه لا يجوز ؟!. أتذكر، إذ مَنْ يأتنا فأتهِ، بإضافة (إذ) إلى الشرط والجزاء فهذا منكم مناقضة لأصله.

[الجواب]: في هذا، أنه أجاز، أيضاً: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْ، بالإضافة إلى الشرط، وإنْ لم يُجِزْ إضافة (إذ) و(إذا) إليهما. والفصل بينهما من دقائق أبي علي[2]. ولم يذكره أبو سعيد، ولا غيره. ولولا أني شرطت أن لا أكتمك ما منحنيهِ ربي، لكان بالأحرى كتمانُ هذه الدقيقة. فنقول:

أما على مذهب أبي إسحاق الزيادي، فلا فرق بين المسألتين، وأنَّ (إذ) و(إذا) يضافان إلى (مَنْ) كإضافة غلام.

وأما على مذهب سيبويه: فإنه مستكره إضافة (إذ) و(إذا) إلى الشرط[3]. فقال أبو سعيد: هذه رواية عن العرب، ولم يزد على هذا.

وقال أبو علي[4]: إنما لم يَجزْ عنده: أتذكر، إذ مَنْ يأتنا نأته، بإضافة (إذ) إلى ما بعده، لأن

---

(١) الكتاب ٣: ٧٥.

(٢) المسائل المشكلة ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) الكتاب ٣: ٧٥، ونصه: "وإنما كرهوا الجزاء هاهنا، لأنه ليس من مواضعه، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: أتذكر إذ إن تأتنا نأتك". وقال في ٣: ٥٦: "ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)".

(٤) المقتصد ٢: ١١١٢، ١١١٥، إذ ذهب أبو علي إلى أن (إذ) لا يجازى بها حتى تلزمها (ما)، لأن (إذ) ظرف يضاف إلى الجمل، وفعل الجملة بعدها في تأويل المصدر، فكيف عن الإضافة بـ(ما) إذا قصد المجازاة به، ليكون فعل الشرط واقعا عند الابتداء، وصدر الكلام، لا مضافا.

ما بعده (إذ) وهو الشرط، منقطع عنده. والإضافة شرطه الاتصال دون الانقطاع، فهو ضده. فكما لا يجوز الإضافة إلى: ما بعد لام الابتداء، فكذا هاهنا، لاجتماعهما في انقطاع ما بعدهما، مما قبلهما. فأما: غلامَ مَنْ تضربْ [٩٥/ب] أضربْهُ، فجاز، لأنه منصوب بالشرط، وهو (تضرب) كما أنه يجوز: بـ(مَنْ تَمرزْ أمرز) وبـ(من تنزلْ عليه أنزلْ) فيكون الجار، والمجرور منصوباً بالشرط، فكذا هاهنا. المضاف منصوب بالشرط، فهو غير منقطع انقطاع (إذ). ألا ترى أن (إذ) غير منصوب بالشرط. فهذا فُرقانُ ما بينهما. وقد ذكرنا هذا في (المختلف) مستقصى. ولنعد فنقل: ويكتسي المضاف من المضاف إليه: البناء. كقولك: هذا حينَ قامَ زيد، فتبني (حينَ) على الفتح، لأنه مضاف إلى المبني. [قال الشاعر]:

٢٤٠- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ، وَالشَّيْبُ وَازِعُ[1]

فبنى (حينَ) على الفتح، لأنه أضافه إلى الماضي، وهو (عاتبت). والماضي: مبني. وعلى هذا قراءة من قرأ: (مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ)[2] بفتح (يوم)[3] (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ)[4] و(مِنْ فَزَعِ يَوْمَئِذٍ)[5]. كل هذا مبني. لأنه مضاف إلى (إذ). فاكتسى المضاف من (إذ) البناء. وكذلك قراءة من قرأ: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ)[6]. بُني على الفتح، لأنه مضاف إلى مبني. [ومثله قوله]:

٢٤١- فَتَدَاعَى مِنْخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ[7]

[وقال الشاعر]:

(١) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ٤٤، والكتاب ٢: ٣٣٠، والتحصيل ٣٦١، والخزانة ٢: ٤٥٦، ٦: ٥٥٠.
وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ١٩٢، وابن يعيش ٨: ١٣٦.

(٢) ٧٠: سورة المعارج ١١.

(٣) وهي قراءة: نافع، والكسائي، وأبي جعفر، وأبي حيوة، والبرجمي، والشموني. التيسير ٢١٤، وتفسير التبيان ٦: ٢٠، وتفسير الرازي ٣٠: ١٢٦، والبحر المحيط ٨: ٣٣٤، والنشر ٢: ٢٨٩، وإتحاف الفضلاء ٤٢٤، وغيث النفع ٣٥٠.

(٤) ١١: سورة هود ٦٦. وهي قراءة: نافع، والكسائي، وعاصم، والشنبوذي، وشعبة، وأبي جعفر، والأعشى، وورش، وقالون. معاني القرآن - للأخفش الأوسط ٢: ٣٥٤، وإعراب القرآن - للنحاس ٢: ٩٩، والحجة - لابن خالويه ١٨٨، وحجة القراءات ٣٤٤، والكشف - للقيسي ١: ٥٣٢، والتيسير للداني ١٢٥، وتفسير التبيان ٦: ٢٠، ومجمع البيان ٥: ١٧١، وتفسير الرازي ١٨: ٢٢، والتبيان - للعكبري ٢: ٤١، وتفسير القرطبي ٩: ٦١، والبحر المحيط ٥: ٢٤٠، والنشر ٢: ٢٨٩، وإتحاف الفضلاء ٢٥٧، وغيث النفع ١٦٧.

(٥) ٢٧: سورة النمل ٨٩. وهي قراءة: نافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف. إعراب القرآن - للنحاس ٢: ٥٣٧، والحجة - لابن خالويه ٢٧٦، وحجة القراءات ٥٤٠، والتيسير - للداني ١٧٠، وتفسير التبيان ٨: ١٢٢، ومجمع البيان ٧: ٢٣٥، والنشر ٢: ٣٠١، وإتحاف الفضلاء ٣٤٠، وغيث النفع ٢٥٢.

(٦) ٥١: سورة الذاريات ٢٣. وهي قراءة العامة.

(٧) البيت من الرمل، بلا نسبة في: ابن يعيش ٨: ١٣٥، واللسان (حمض) ٧: ١٤٠.

٢٤٢- لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنهَا، غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَـــةٌ فِـــي غُـــصُونٍ ذَاتِ أوْقَـــالِ(١)

فـــبنى (غـــير) على الفتح، وهو: فاعل، لأنه مضاف إلى (أن). فاكتسى منه البناء. وهذا كله إنما يكون في الأسماء المبهمة الشائعة: كـــ(مثل) و(غير) و(يوم). فأما نحو: رجل، وفرس، وزيد، فلا يكون فيه ذلك، لأنه، لما شارك المضاف إليه في الإبهام، أخذ منه حظه.

[وأما التأنيث]: فإن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه، التأنيث. وذلك، إذا صلح أن يقع المضاف إليه، على المضاف في المعنى. مثل ما جاء عن الحسن: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ)(٢). فأنثَ (تلتقطه) لأن (بعضاً) من السيارة. والسيارة تقع عليه. وقيل في قوله: ﴿ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ ﴾(٣). إن (لونها) مبتدأ. و(تسر) خبره. وجاء: تسر، بالتاء، لأن (لونها) مضاف إليه. [قال الشاعر]:

٢٤٣- إذا بَعْـــضُ الـــسِّنِينَ تَعَـــرَّقَتْني كَفَـــى الأيْـــتَامَ، فَقْـــدَ أبِـــي اليَتِـــيمِ(٤)

فقال: تعرقتني. فعلى هذا، لا يجوز: قامتْ غلامُ امرأةٍ، بتأنيث (قامتْ) لأن اسم المرأة، لا يقع على الغلام. [٩٦/أ]

[وأمـــا النفـــي]: فكقولهم: ما أخذتُ بابَ دارِ أحدٍ: نفي: وهو استغراق الجنس. فكذا ما أضيف إليه.

معرفةُ ما يتبعُ الاسمَ في الإعراب

وهو على خمسةِ أضرُبٍ: أولُها

باب الوصف

[قال أبو الفتح]: اعلم أن الوصف: لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له. وتخصيصاً، ممن له مثل اسمه، بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه.

[قلت]: الصفة على ثلاثة أضرُبٍ: صفة تذكر للتخصيص، مثل قولك: جاءني رجلٌ ظريفٌ. وقـــولك: رجلٌ من بني تميمٍ قائمٌ. فـــ(رجل) نكرة غير مخصوص. فلما أردت تخصيصه، جئت بالصفة، ليتميز من رجل غير ظريف، ومن رجل من غير بني تميم.

[الضرب الثاني]: صفةٌ تذكر للتحلية، والبيان، كقولك: جاءني زيدٌ الظريفُ.

[الضرب الثالث]: صفةٌ تذكر على سبيل المدح، والثناء، أو على سبيل الذم.

قال الله عز، وجل: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). فقوله: الرحمن الرحيم: صفتانِ جاريتانِ على

---

(١) البيت من البسيط، لأبي قيس بن الأسلت، في الخزانة ٣: ٤٠٨. وبلا نسبة في : الكتاب ٢: ٣٢٩، والتحصيل ٣٦٠، ومعاني القرآن – للفراء ١: ٣٨٣، والإنصاف ١: ٢٨٧، والمغني ١: ١٥٩، وهمع الهوامع ٣: ٢٣٣.

(٢) ١٢: سورة يوسف ١٠. وهي قراءة مجاهد، وأبي رجاء، وقتادة. إعراب القرآن – للنحاس ٢: ١٢٦.

(٣) ٢: سورة البقرة ٦٩.

(٤) سبق ذكره رقم (٤٨).

الموصوف، على سبيل الثناء، والمدح، والتعظيم، لا على جهة التخصيص، ولا على جهة التحلية. والصفةُ تتبع الموصوفَ في عَشَرةِ أشياءَ: في الرفع، والنصب، والجر، والتوحيد، والتثنية، والجمع، والتعـريف، والتـنكير، والـتذكير، والتأنيث. فالمعرفة لا توصف بالنكرة، والنكرة لا توصف بالمعـرفة. لأن الصفة جزء من الموصوف. ومن المحال أن يكون الاسم الواحد في حالة واحدة: معرفةً، ونكرةً، لأن الضدين لا يجتمعان.

واختلفوا في العامل في الصفة. فقال سيبويه[1]: العامل في الصفة: هو العامل في الموصوف. وزعم الأخفش: أن العامل في الصفة: كونُه تابعاً للموصوف. فالتبعية: هي العاملة، وإن كانت معنوية. واحتج في ذلك: بأن هذا، أعني التبعية، مؤكِدةٌ، في هذا الباب. لأنه جاء في التوابع، ما لا يلي العامل، وذلك، نحو: أجمعين، وأكتعين. فلا يجوز: جاءني أجمعون، فَتوليهُ العاملَ. فعُلِمَ أنَّ إعرابه، إنما هو: لكونه تبعاً. ويَحتج، أيضا، بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[2]. [٩٦/ب] أن الموت: اسم (إنَّ). و(الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ): صفة له. وقوله: (فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ): هو الخبر. والفاء: زائدة. ولا أجعـل الفاءَ غيرَ زائـدة، احتجاجاً بـ(أنَّ) الذي، لما جرى وصفاً على الموت، صار كالجزء منه، وصار كأنه اسم (إنَّ). فجاءت الفاء، لأن الاسم تضمن معنى الشرط، والجزاء، كأنه قال: (إنَّ المَوْتَ الذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ). هذا لا يجوز، بتةً، لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى. أما من جهة اللفظ، فإن الجزء الذي هو الشرط لازم لترتيب الجزاء عليه. والوصف غير لازم للموصوف، لأن الاسم يجوز أن يوصف، ويجوز أن لا يوصف. فإذا لم يلزم الوصفُ الاسمَ، لم يلزمْ إدخال الفاء، في خبر الاسم، لأن وصفه بما يوجب إدخال الفاء غيرُ لازم، بخلاف الشرط. وأما من جهة المعنى، فإن ما كان شرطاً، يجوز أن يكون، ويجوز أنْ لا يكون. والموت لاقٍ: فَرُّوا أو لم يَفِروا. فإن، الفاء لم يلحق لمعنى الجزاء، ولا لمعنى العطف، فثبت أنها زائدة.

وأما سيبويه، فإنه يجعل العامل في الصفة، هو العامل في الموصوف. ويحتج بالآية[3]. لأن الفـاء دخلت، لَمّا جرى الموصول على اسم (إنَّ) فصار الموصول كأنه هو الاسم. لأن الصفة كالجزء من الموصوف، ولهذا يعتبر فيه التعريف، والتنكير، كما يعتبر في الموصوف. والجزاء صالح في الآية، راداً على من اعتقد أنَّ فِراره من الموت يُنجيه. فقال: إنه لاقٍ، وإن فررتم. وهذا [قول الشاعر]:

٢٤٤- وَمَـنْ هَـابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ، يَلْقَهَا وَلَـوْ رَامَ أَسْـبَابَ الـسَّمَاءِ بِـسُلَّمِ[4]

---

(١) الكتاب ١: ٤٢١، وقد ذكر الشارح قول سيبويه بالمعنى، ونصه: "فقولك: مررت برجل ظريف قَبلُ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت، لأنهما كالاسم الواحد".

(٢) ٦٢: سورة الجمعة ٨.

(٣) يعني آية: ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ ٦٢: سورة الجمعة ٨.

(٤) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في: ديوانه ٢٣، والخصائص ٣: ٣٢٤، واللسان (سبب) ١: ٤٥٨.

فالفـــاء هـــو على جهة الشرط، والجزاء. وليس لك في الآية حجة، يا أبا الحسن[١]. وأما أجمعون، فإنه لم يَلِ العامل، لأنهم لم يستعملوه. والقياس لا يمنع من ذلك. فهذا بمنزلة الأمثال التي تُحكى، ولا تغير، من جهة السماع.

[قال أبو الفتح]: ولا تكون الصفة إلا من فعل، أو راجع إلى معنى الفعل. فالذي من الفعل، كقولك: مررت بزيدٍ الظريفِ. فالظريف: مشتق من (ظَرُفَ). والذي هو راجع إلى معنى الفعل، [٩٧/أ] قولك: مررت برجلٍ أبي عَشَرَةٍ. فقولك: أبو عشرة: راجع إلى معنى الفعل، كأنك قلت: مـــررت برجلٍ والدِ عَشَرَةٍ. وكذلك: مررت برجلٍ خَزٌّ صفةُ سَرْجه. أي لَيِّنٌ صفةُ سرجه. وإذا ذكـــرت موصـــوفاً، وأتبعته صفاتٍ شتى، فلك أن تُتبعَها الموصوفَ، وأن تقطعَها منه. كقولك: مررتُ بزيدٍ الأديبِ الفاضلِ الكريمِ، لك: الجر، على الإتباع، والنصب على المدح، على تقدير: أمدح وأخص. والرفع على المدح، على تقدير: هو الأديبُ الفاضلُ. [قال الشاعر]:

٢٤٥- لاَ يَـبْعَدَنْ قَومِـي الـذِينَ هُـمُ ... سُـــمُّ العُـــدَاةِ، وَآفَـــةُ الجُـــزُرِ
الـــنَّازِلِينَ بِكُـــلِّ مُعْتَـــرَكٍ ... والطَّيِّـــبُونَ، مَعَاقِـــدَ الأُزُرِ[٢]

لك رفع (النازلين) و(الطيبين): على الإتباع، ونصبهما: على المدح. ورفع الأول، ونصب الثاني، ونصب الأول، ورفع الثاني، كما بينا. وقد جاء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾[٣] إلى أن قال: (وَالمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ)، فنصب على المدح. ثم قال: (وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)، فرفع على المدح. وجاء: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٤] إلى قوله: (وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ)، فرفع على المدح. ثم قال: (وَالصَّابِرِينَ)، فنصب على المدح. وإن قلت: إنَّ رفع قوله: (وَالمُوفُونَ)، بالعطف على: (مَنْ آمَنَ)، فليس في: (الصَّابِرِينَ) إلا النصب على المدح. وإن زعمت أنَّ: (الصَّابِرِينَ)، عطف على المنصوب، وهو: (ذَوِي القُرْبَى)، فقد أفسدْنا ذلك فيما تقدم، وسنُفسده في باب الموصول، إن شاء الله.

[قال أبو الفتح]: والأسماء المضمرة لا توصف[٥]، لأنها إذا أضمرت، فقد عُرِّفَتْ، ولم تحتج إلى الوصف لذلك. هذا كما قال[٦]: لو قلت: مررتُ به المسكينِ، وجعلت المسكين صفة للهاء، لم يجز، لأن الهاء، في غاية الإيضاح، والبيان، فلو احتاج إلى الوصف، لكان إظهاره أولى من إضماره. [فإن قلت]: فقد جاء: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[٧]. فجعل (العَزِيزَ الحَكِيمَ) وصفاً لـــ (هو). [قلت ليس] بوصف، لأنه يمكن أن يكون بدلا من (هو) أو خبر مبتدأ. فلا احتجاج

(١) أي: الأخفش.

(٢) البيتان من مرفل الكامل، للخرنق بنت هفان، في: ديوانها ٢٩، والكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٧، ٥٨، ٦٤، والإنصاف ٢: ٤٦٨، والأشموني ٤: ٣١٩، والخزانة ٥: ٤١، ٤٢، ٤٤. وبلا نسبة في: معاني القرآن – للفراء ١: ١٠٥.

(٣) ٤: سورة النساء ١٦٢.

(٤) ٢: سورة البقرة ١٧٧.

(٥) الكتاب ٢: ١١.

(٦) أي: سيبويه. الكتاب ٢: ٧٦.

(٧) ٣: سورة آل عمران ٦.

فيه. فالمضمر لا يوصف، لاستغنائه عن الوصف. وقوله: بذكر معنى في الموصوف: يعني: [٩٧/ب] الظريفَ بعد زيدٍ، وهو ذكر للظرافة في الموصوف. وقوله: أو بشيء من سببه. يعني نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (١) فـ(الظَّالِمِ) صفة للقرية، وهو فِعلُ أهلِها. وجاز، لأن (أهْلُهَا) مضاف إليها. وقد قدمنا ذلك في باب الإضافة، وهو باب حَسَنُ الوجهِ.

[قال أبو الفتح]: وتقول: هذا رجلٌ مثلُك، ونظرت الى رجلٍ شبهِك، وشرعِك، وغيرِك. وهـذا رجـلٌ ضاربُ زيد، وشاتِمُ بكرٍ، فتجري هذه الألفاظ، أوصافاً على النكرات، وإن كن مضافات إلى المعارف. لتقديرك فيهن الانفصال، وأنهن لا يُخصِّصْنَ شيئاً بعينه.

أما (مثلُك) و(غيرُك)، وأخواتُها، فنكرات لا يتعرفن بالإضافة. وذلك، لأنك إذا قلت: هذا رجل مثلك، فإنه يماثلك في وجوهٍ شتى، وله أمثالٌ أخر. فالإضافة لا تكسوه تعريفاً. وكذلك، إذا قلت: هذا رجلٌ غيرُك، فإن له أغياراً كثيرة. وإذا كان كذلك، لم يتعرف بالإضافة، وجاز جريه على النكرة.

[فإن قلت] فقد قال الله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢)، فجر (غَيْرِ) وصفا لـ (الذِينَ) و(الذِينَ) معرفة. وقال: ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ ﴾ (٣)، فمن رفع(٤) جعله: وصفا لـ (القَاعِدِينَ) ومن جره(٥) جعله: وصفا لـ (المُؤْمِنِينَ). وكل ذلك معارف.

[الجواب]: أنَّ الجر في (غَيْرِ المَغْضُوبِ) قيل: هو على البدل. وبدل النكرة من المعرفة جائز. وقيل: هو صفة لـ (الذِينَ). فمن قال هذا، فله جوابان: أحدهما: قول النحاة: من أن (الَّذِينَ) وإن كـان معرفة فليس مقصودا. قصدهم: ففيه الشيوع، والعموم. وجاء (غَيْرُ) وصفا له. وقال أبو بكـر(٦): إن (غَيْـراً) إنما يكون نكرة، إذ كان هناك أغيار. فأما إذا قلت: مررتُ بالمسلمِ غيرِ الكافـر، فلـيس غـيرُ المسلم إلا الكافر، فللمسلم ضد واحد، والمنعم عليه ضد واحد، وهو: المغضوب عليه. فقد تعرف (غَيْرُ) هاهنا، فجاز جريه وصفاً عليه. وكذا الآية: (غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ). إما أن يكون على البدل، أو [٩٨/أ] يكون (القَاعِدُونَ) غير مخصوصين، وكذا الجر.

فأمـا قولهم: ما أحسنَ بالرجلِ مثلِك أن يفعل كذا. فقد قيل: إنَّ الرجل لا يُراد به واحد بعينه، فَجرى (مثل) وصفاً عليه. وقد قيل: الألف، واللام زائدة. وقد ذكرناه في (الخلاف). وأما اسم الفاعل في نحو: هذا رجلٌ ضاربُ زيد، فقد استقصيناه في الباب المتقدم.

واعلم أن النكرة توصف بالجملة، من المبتدأ والخبر، والفعل، والفاعل. قال الله تعالى:

---

(١) ٤: سورة النساء ٧٥. (٢) ١: سورة الفاتحة ٧.

(٣) ٤: سورة النساء ٩٥. (٤) وهي قراءة العامة.

(٥) وهما: أبو حيوة، والأعمش. إعراب القرآن – للنحاس ١: ٤٤٧، والكشاف ١: ٥٥٥، وتفسير القرطبي ٥: ٣٤٣، والبحر المحيط ٣: ٣٣٠.

(٦) أي: ابن السراج. مجمع البيان ١: ٢٩.

﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ (١). فقوله: (أَنْزَلْنَاهُ): جملة من فعل، وفاعل، في موضع الرفع: صفة لـــ(كِتَابٌ). فكما أن (مُبَارَكًا) رفعٌ فكذا (أَنْزَلْنَاهُ). وقال الله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) فـــ(يُحِبُّهُمْ) و(يُحِبُّونَهُ) جر: صفة لـــ (قَوْمٍ). كما أن: (أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ)، كذلك. وليس قول من قال: إن المفرد، والجملة، إذا اجتمعا وصفاً، وجب تقديم المفرد، بشيء. ألا ترى أن الآيتين بخلاف ذلك. وهذه الجملة إذا جاءت بعد المعرفة، كانت حالا، ولم تكن صفة.

تقول: مررتُ بزيد قام أبوه. فتجعل (قام أبوه) حالا، بإضمار (قد). لأن الماضي لا يكون حالا إلا بإضمار (قد). قال الله تعالى: ﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٣). فقوله: (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ): في موضع الحال، بإضمار (قد) أي: قد حصرت صدورهم. [قال الشاعر]:

٢٤٦- وَطَعْـــنٍ كَفَـــمِ الـــزِّقِّ غَـــذا ....(٤)

أي: فقد غذا، فأضمر (قد) لما ذكرنا، لا بد من إضماره. وتقول في الجملة الأخرى: مررت بزيد أبوه قائم. فالجملة: في موضع الحال. ولا تكون وصفاً، لأن الجملة نكرة، فلا تُجري وصفاً على المعرفة، لما ذكرناه في أول الباب. واعلم أنك، إذا قلت: مررت برجل أفضلَ منك أبوه، لم يَجُز أن تجعل (أفضلَ) صفة لـــ (رجل) وترفع (أبوه) به، بخلاف قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيـــداً أبوه، و: بِحَسَنٍ أبوه(٥). وإنما لم يجز في (أفضلَ) هذا، إعمالُه في الظاهر، لأن الأصل في الإعمال: الفعلِ، ثم اسم الفاعل الجاري عليه، ثم الصفة المشبهة باسم الفاعل، لقوة تصرف هذين. فأمـــا (أفضل) فهو في الدرجة الرابعة. وليس له تَصرُّفٌ، فضعف عن [٩٨/ب] شبه الفعل، فلم يعمل في الظاهر، وإنما عمل في المضمر، لو قلت: مررتُ برجل أفضلَ منك. فتجعل فيه ضميراً مرفوعاً، جاز جريه، وصفا على الأول. فأما لو قلت: مررت برجل أفضلَ منك أبوه، لم يَجُز رفع الظاهـــر به. وإنما ينبغي أن تقول: مررت برجل أفضلُ منك أبوه. فترفع (أفضلُ) بالابتداء، وما بعده الخبر. والجملة في موضع الجر، وصفاً للمجرور. فاعرف هذا.

[فـــإن قلـــت]: فإنكم تقولون: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحْلُ، منه في عينِ زيد. فترفعون الكحل بـــ(أحسن). وهذا نقض لما ذكرتم. وقد قال عليه الصلاة والسلام: "مَا مِنْ أيَّامٍ أحبُّ إلى اللهِ فِيهاَ الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الحِجةِ"(٦). فرفع (الصوم) بـــ(أحب) وجر (أحب) وصفاً

(١) ٦: سورة الأنعام ١٥٥. (٢) ٥: سورة المائدة ٥٤.

(٣) ٤: سورة النساء ٩٠.

(٤) البيت من الهزج، للفند الزماني، وتمامه:

وطعن كفم الزق غذا، والزق ملآنُ.

وهو في: ديوان الحماسة ١: ٧، والأمالي ١: ٢٦٠، والخزانة ٣: ٤٣٢.

(٥) أي: مررت برجل حسن أبوه.

(٦) سنن الترمذي ٣: ١٣١، ومنثور الفوائد ٥٠، والتاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ٢: ٩٥، وينظر: الكتاب ٢: ٣٢.

لـ (الأيام) فكيف جاز هذا، وقد منعتم منه رفع الظاهر به؟!.

[الجـواب]: أنَّ الكحلَ، والصومَ، جاز أن يرتفعا بـ(أحسن) و(أحب) لأنهما معنيان في الفاعـل، فجريا مجرى ضمير الفاعلين، فجاز فيهما ذلك. فأما (أبوه) بعد قولك: أفضل منك، فبخلاف ذلك. ويجوز أن يكون اللفظ، إذا كان بمعنى الأول، له حكم بخلافه إذا لم يكن الأول. ألا تـرى أنه قال[1]: إذا قلتَ: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً، لم يجز رفع الاسمين جميعاً، بل يجب رفع أحدهما، ونصب صاحبه، لأن الفعل لا يعمل في فاعلين إلا بحروف العطف. فلو قلت: ما قام إلا زيدٌ، إلا أبو عبد الله، وأبو عبد الله هو زيد، جاز الرفع، لأنه هو. [قال الشاعر]:

٢٤٧- مَالَـكَ مِـنْ شَـيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُـهْ
إِلاَّ رَسِـيمُهُ، وَإِلاَّ رَمَلُـهْ[2]

فكذلك، إذا كان الكحل هو الأول في المعنى، جرى مجرى ضميره.

[فإن قلت]: فإنه قال في [قول الشاعر]:

٢٤٨- لَعَمْـرُكَ، مَـا مَعْـنٌ بِـتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مُنْسِـئٌ مَعْـنٌ، وَلاَ مُتَيَسِّـرُ[3]

أنـه لا يجـوز جر (منسئ) بالعطف على (تارك حقه). قال: لأنه رُفِعَ به (مَعْنٌ) و(معن) [لم][4] يره قائماً مقام ضميره، وإن كان (معن) الثاني هو الأول، فلم يجرِ الظاهر مجرى المضمر. فكيف استجاز: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، قياساً على: مررتُ برجلٍ [١/٩٩] أفضلَ منك.

[الجـواب]: أنَّ قولهم: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عينِ زيد استجيز رفعُ الكحـل بـ(أحسن) وإن لم يجز رفع الظاهر بـ(أفعل) في: أفضل منك أبوه، لأن (منك) في: أفـضلَ منك، إنما هو بيان المفضول والفاضل، هو الأب، وليس للمفضول في الفضل مع الأب شـيء. بخلاف قولك: الكحلُ، لأن الفاضلَ هو الكحلُ، والمفضول أيضا هو الكحل، لكن في موضع آخر. لأنك فضلتَ الكحلَ على نفسه في هذا الموضع، من كونه في موضع آخر. وكذلك الصومُ، مفضلٌ في أيام ذي الحجة، على نفسه، من فضلِه في غيرها. فالهاء في قوله: ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد، يعود إلى نفس الكحل. أي: الكحل أحسنُ منه في هذا الموضع، من كونِه في عين زيد. ولا يجوز أن ترفع (أحسن) بالابتداء. و(الكحل) بأنه خبر. لأنك فصلت حينئذ بين (أحسن) وبين ما يتعلق به، وهو (منه) بالخبر. وهذا لا يجوز. وإن قدمت (منه) وقلت: ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل في عين زيد، لم يجز. لأنك ذكرت (منه) وهو الكحل، قبل ذكره.

---

(١) أي: سيبويه الكتاب ٢: ٣٤١.
(٢) من الرجز، بلا نسبة، في: الكتاب ٢: ٣٤١، والتحصيل ٣٦٦، والجمل ٢: ٢٥٧، وشفاء العليل ١: ٥٠٦.
(٣) سبق ذكره رقم (١٧٠).
(٤) الأصل غير واضح.

وليس هذا كقولهم: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، و: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۞ ﴾ [(١)] لأن المفعول يُنوى بعد الفاعل، لأن مرتبته بعده، ولا يُنوى بـ(منه) إذا وقع بعد (أحسن) في موضع آخر، لأنه وقع في موقعه، فهو كقولهم: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً. فلما كان هذان الوجهان يَعْرِضَانِ في هذه المسألة، لم يكن بد من أن يُرفع به الظاهر، وإن لم يُرفع بـ(أفضلَ) منك، ولا (منسع معن). والشيء إذا عرض فيه جهة واحدة، فلم تعمل فيه تلك الجهة تأثيراً، فبجهة أخرى تنضم الى الأولى، يستجاز ما لا يستجاز في غيره مع الجهة الواحدة.

قال سيبويه[(٢)]: ولو قلتَ: ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحل منه. وتجعل الهاء لرجل، وتحذف منه التي للكحل، جاز، كما قالوا: الله أكبرُ، ولم يقولوا: مِنْ كذا. ومثلُه: "مَا مِنْ أيامٍ أحبُّ إِلى الله فِيها الصَوْمُ مِن عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ". وتقديره: أحبُّ الى الله فيها الصومُ [٩٩/ب] منه اليه من عشر ذي الحجة. فحذف (منه) التي للصوم. [قال الشاعر]:

٢٤٩- مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ، فَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ، حِينَ يُظْلِمُ وَادِيا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ، أَتَوهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ، إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[(٣)]

وتقديره: أقلَّ به ركبٌ أتوه منهم به. فحذف (منهم) و(به). فالهاء في (به) الأولى تعود الى (واد). وفي (به) الثانية تعود الى (وادي السباع). فافهمه، فإنه من لطائف العربية، ومن لم يفهم مثلَ هذا حُرِمَ عليه تعاطيه، لكتاب الله عز وجل، وأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن لطائف هذا الباب: أنَّ اسمَ الفاعل، أو المصدر، إذا وصفا، لم يجز إعمالهما في شيء، وخرجا بالوصف عن ذلك. لا يجوز: مررت برجل ضاربٍ ظريفٍ زيداً، فتنصب (زيداً) بـ(ضارب) بعد وصفك إياه بـ(ظريف) لأنه إنما يعمل لشبهه بالفعل، وقد خرج عن شبه الفعل بالوصف، لأن الفعل لا يوصف. وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [(٤)]. فقوله: (مَكَاناً): لم يعمل فيه قوله (موعدا)، لأنه وصف بالجملة، وهو قوله: (لا نُخلِفُهُ نَحْنُ وَلا أنت). ذكره أبو علي[(٥)] ثم، قال: [وأما قول طفيل]:

٢٥٠- وَرَاكِضَةٍ، مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ ... بَعِيرَ حِلاَلٍ غَادَرَتْهُ مُجَعْفَلُ[(٦)]

فنصب (بعيرَ حِلال) بـ(راكضة) بعد وصفها بقوله: ما تستجن بجنة، وكأنه يحمله على إضمار فعل آخر. ولم ينسب أبو علي البيت الى طفيل، ولم يذكر فيه جهة الاستدلال.

---

(١) ٢٠: سورة طه ٦٧. (٢) الكتاب ٢: ٣٢.

(٣) البيتان من الطويل، لسحيم بن وثيل الرياحي، في: الكتاب ٢: ٣٢، والتحصيل ٢٤٦، والخزانة ٨: ٣٢٧، ٣٢٨.

(٤) ٢٠: سورة طه ٥٨. (٥) مجمع البيان ٧: ١٥.

(٦) البيت من الطويل، لطفيل الغنوي، في: ديوانه ٦٨٥، وأمالي القالي ١: ١٠٤، واللسان (جعل) ١: ١١٣. وبلا نسبة في: المخصص ٧: ١٤٧.
جعفله: صرعه، والمجعفل: المقلوب. حلال: مركب من مراكب النساء.

وذكر ابن السري[1]: أن الصفة على ضربين: صفة محضة، وصفة غير محضة. فالأول على خمسة أقسام: حِلْيَةٌ كالزرقة، والحمرة، في: مررت برجلٍ أزرقَ، وأحمرَ. وصفةٌ بفعل، كضارب، وقاتل. وصفةٌ بغير هذين، كفَهِمٍ، وعاقل. وصفةٌ بشيء منسوب إلى أبٍ، أو بلدةٍ، كقولك: مررت برجل بَصريٌّ، أو هاشميٌّ. وصفةٌ بذي، الذي معناه: صاحبُ، كقولك: مررت برجلٍ ذي مال. وكنا قديما ذكرنا فصلاً في (ذي) في أول الكتاب.

وأما الصفةُ التي ليست بمحضة [١٠٠/أ]، فثلاثة أقسام: صفةٌ بمفرد، كقولك: هذا رجل له إبلٌ مئةٌ. وصفة بمضاف، كقولك: مررتُ برجلٍ أبي عَشَرَةٍ. وصفةٌ بموصول، كقولك: مررتُ برجلٍ أفضلَ منك. والله أعلم.

باب التوكيد

[قال أبو الفتح]: اعلم أن التوكيد: لفظ يتبع الاسم المؤكَّد، لرفع اللبس، وإزالة الاتساع.

[قلت]: التأكيد على ضربين: تأكيدٌ بلفظ غيرِ محيط بالأول. وتأكيدٌ بلفظ محيط بالأول.

فالأول على ضربين: تأكيد بلفظ مكرر. وتأكيد بلفظ في المعنى، هو الأول دون اللفظ.

فالأول: يلحق الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمل، وغير ذلك. تقول: جاءني زيدٌ زيدٌ. وقام زيدٌ قام زيدٌ وفي الدار في الدار زيدٌ قائم فيها. قال الله تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[2]. وقال: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[3] فهذا في الجملة الفعلية. وقال في الاسمية: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[4]. وقال: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم ﴾[5] ثم قال: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ ﴾[6].

وأما الآخر، فقولك: جاءني زيد نفسُه عينُه، فتكرر بمعناه دون لفظه. فـ(نفسُه) في هذا الموضع، كقولك (حقاً) في قولك: جاءني زيد حقاً. وتقول: قمتَ أنتَ نفسُك. ولا تقول، قمتَ نفسُك. كما لا تقول: قمتَ وزيدٌ، حتى تقول: قمت أنتَ وزيدٌ. فالتأكيد كالعطف.

[قال أبو الفتح]: وإنما تؤكَّد المعارف دون النكرات، مُظْهَرُها، ومضمرها. فالمضمر: قمت أنت نفسك. والمظهر: جاءني زيدٌ نفسُه.

والثاني، من التأكيد: ما يكون محيطا بالأول، وذلك نحو: كلٍ، وأجمعَ، وأكتعَ، وأبصعَ، وجمعاءَ، وكتعاء، وبَصعاء، وجُمَعَ، وكُتَعَ، وبُصَعَ. جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، هذا في الظاهر. وفي المضمر: جاؤوني أجمعون أكتعون أبصعون، ويجوز: جاؤوني أجمعون، ولا يجوز: جاؤوني أنفسُهم، حتى تقول: هم أنفسهم. لأن أجمعين قد تمكّن في التبعية، وأنفسُهم لم يتمكن تمكنه. فجاز فيه ما لا يجوز في ذلك. [١٠٠/ب].

وإنما جاز تأكيد المعرفة، دون النكرة، لأن النكرة لم تثبت لها عين، فتؤكدَ، ولأن الأسماء

---

(١) الأصول ٢: ٢١، ٢٦.
(٢) ١١: سورة هود ١٠٨.
(٣) ٥٥: سورة الرحمن ١٣.
(٤) ٨٣: سورة المطففين ١٠.
(٥) ٢: سورة البقرة ٢٥٣.
(٦) ٢: سورة البقرة ٢٥٣.

المؤكَّدَ بها معارف، فلا تَجري على النكرات.

[فإن قلت]: فقد جاء:

٢٥١- أَرْمِـي عَلَـيْهَا، وَهْيَ فَرْعٌ، أَجْمَعُ ....[1]

فأكد (فرعاً) بقوله: أجمع، وهو نكرة.

[الجواب]: أن قوله: أجمع تأكيد للضمير في (فرعٍ) دونَ فرعٍ. وهو تأكيد لمعرفة. فليس هذا بنقض.

واعلم أن (كُلَّاً) يلي العامل. و(أجمعَ) لا يلي العامل. تقول: جاءني كلُّهم، ولا تقول: جاءني أجمعون، لأن (كُلَّاً) أقوى منه. ومع ذلك، فهذا مستكره فيه، أيضا. وهو لفظ مفرد ومعناه: الجمع، فتوحد ضميره، مرة على اللفظ، وأخرى على المعنى. قال الله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[2]، فوحد. وقال: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[3]، فجمع. فنظير (كل) في تأكيد الجمع (كِلا) في تأكيد الاثنين، لأن (كِلَا) مفرد اللفظ، مثنى المعنى. تقول: جاءني الرجلان كِلاهما. والدليل على أنه مفرد اللفظ/، أنَّ مؤنثه (كلتا). وقد قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[4]، ولم يقل: آتتا. فعلمتَ أن لفظه مفرد. ألا ترى أنه لا يجوز: الزيدان قام. [قال الشاعر]:

٢٥٢- كِـلاَ أَخَوَيْـنَا ذُو رِجَـالٍ كَأَنَّهُمْ أُسُـودُ الـشَّرَى مِـنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[5]

ولم يقل: ذوا رجال. [وقال الآخر]:

٢٥٣- كِلاَهُمَـا حِـينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَـدْ أَقْلَعَـا، وَكِـلا أَنْفَـيْهِمَا رَابِـي[6]

فثنى ضمير (كِلا) حين قال: أقلعا.

و (كِلا) إذا أضيف إلى المُظْهَرِ، كانت على حالة واحدة في: الرفع، والنصب، والجر. تقول: كلا أخويك جاء. ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، فهو بمنزلة (معاً). و[لكن][7] إذا أضيف إلى المضمر، فإنك تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيتُهما كليهما، ومررتُ بهما كليهما، فتقلب الألف ياءاً، في موضع: النصب، والجر، لا لأن (كلا) تثنية، ولكن لأنه، لما لزم الإضافة،

---

(١) من الرجز، وبعده:

.... وهي ثلاث أذرع وإصبع

وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٠٧، واللسان (ذرع) ٨: ٩٣، و(فرع) ٢٤٧، والخزانة ١: ٢١٤، والتاج (ذرع) ٢١: ٥.

(٢) ١٩: سورة مريم ٩٣. (٣) ٢٧: سورة النمل ٨٧.

(٤) ١٨: سورة الكهف ٣٣.

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الإنصاف ٢: ٤٤٢.

(٦) البيت من البسيط، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو بهذه النسبة في: الخصائص ٣: ٣١٤، والخزانة ١: ١٣١، ٤: ٢٩٩. وبلا نسبة في: ابن يعيش ١: ٥٤، والإنصاف ٢: ٢٤٧، والمغني ١: ٢٠٤.

(٧) الأصل غير واضح.

ولم يفارقها، شُبِّهَتْ بـــ(عليك) و(اليك) و(لديك) في قلب الألف ياءاً. وجاء التشبيه في موضع النصب، والجر، دون الرفع، لأن (عليك) و(أختيها) لا يُستعملْنَ مرفوعةً، فلم يجز الياء في موضع الرفع.

والدليل [١٠١/أ] على أنه مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى، أنك تقول: مررتُ بهما كليهما، فتضيفه إلى التثنية. ولو كانت في اللفظ مثناة، لكان إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا محال، لما تقدم. وأما (كلتا) فالتاء فيه بدل من الياء، أو الواو، لأن لام (كِلا) عند الجماعة، واو. وعند الآخرين ياء. فمن قال: هو واو، استدل بـــ(كلتا) كما يستدل بِبِنْتٍ، وأُخت، في: ابن، وأخ. ألا ترى أن لامي ابن، وأخ، واوان، بدليل إبدال التاء منه. والتاء لا تبدل من الياء الا في حرف واحد، وهو قولهم: "أَسنَتَ القوم"[1]. وأصله: أَسنَى، وأَسنَيْنَا. ومن قال: التاء بدل من الياء، قال: لأنه جاءت الإمالة في (كِلا). قال الله تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾[2]. فقرأها حمزة، والكسائي، بالإمالة[3]. ولو كانت بدلا من الواو، امتنعت الإمالة. فالتاء في (كلتا) بدل من الواو، أو الياء. والألف ألف التأنيث، عوملت معاملة (كلا) فقالوا: كلتا أختيك جاءت و: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ)، ومررت بكلتا أُختيك. وقالوا في المضمر: جاءتني المرأتان كلتاهما، ورأيتهما كلتيهما، ومررت بهما كلتيهما، تشبيهاً: بـــ(عليك)، و(لديك)، و(اليك). فوزن (كلتا) فِعْلَى، عندنا. وقال الجرمي: وزن (كلتا) فِعْتَلٌ. والتاء زائدة، والألف لام الفعل. وهذا باطل، لأن التاء، لم تُزد في حشو الكلمة. وليس في الكلام: فِعْتَلٌ. فركوب ما [لا][4] يخرج من كلامهم، ليس بالوجه.

فهذه ثلاثة فصول في (كِلا): أحدها: أن لفظه مفرد، خلافا للكوفي[5]. والثاني: أن لامه واو[6]، خلافا لأبي سعيد. والثالث: أن التاء بدل، وليست بزائدة، خلافا للجرمي. وإذا ثبت هذا، فالواجب في التأكيد أن يبدأ بـــ(كل). فيقال: جاءني القوم كلُّهم أجمعون. قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[7]. ولو قيل: جاءني القوم أجمعون كلهم، لم يجز لقوة (كل) حيث يلي العامل، ولضعف (أجمعين).

واعلـــم أنَّ (أجمـــع) لم يُستعمل تثنيته، واستغنى عنه بـــ(كلا) كما استغنوا بـــ(ترك) عن (ودع) و(وذر). [١٠١/ب]. و(أجمع) لا ينصرف، للتعريف[8]، ووزن الفعل. فهو مثل: أحمدَ. ولـــيس مثل: أحمرَ، لأنهم قالوا: أجمعون، وأجمعين. ولو كان (أجمع) صفةً، كأحمر، لقيل: جُمْعٌ، كمـــا قـــيل: حُمْرٌ، في (أحمر). فلما قيل: أجمعون، عُلِم أن الأمر بخلاف ما ادعاه أبو إسحاق.

---

(١) أسنت القوم: أجدبوا، وأصابهم قحط. التاج (سنت) ٤: ٥٦٩.

(٢) ١٧: سورة الإسراء ٢٣.

(٣) وكذلك أمالها: خلف. إتحاف الفضلاء ٢٨٢، والخزانة ١: ١٣١.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الإنصاف (مسألة ٦٢) ٢: ٤٣٩.

(٦) الكتاب ٣: ٣٦٤.

(٧) ١٥: سورة الحجر ٣٠.

(٨) المقتضب ٣: ٣٤٢، والأصول ٢: ١٩.

وقولهم: جمعاء، لا يدل على أنه مثل: أحمرَ، وحمراء، لأن (جمعاءَ) كالطَّرْفاءِ، والقَصْباءِ، والحَلْفاء. و(جُمَـعُ) لا ينصرف، أيضاً لأنه معرفة وهو معدول عن (جَمَاعَى) لأن (جَمعاء) اسم كصحراء فيجمعُ على: صَحارَى. فلما عُدِل عن (جَماعَى) إلى (جُمَعَ) وكان معرفة، لم ينصرف.

وسترى ذلك، إن شاء الله. فـ(أجمعُ) ليس بصفة، كـ(أجمعين). كما أن (الأعْجَمِينَ) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ﴾[1]، ليس بجمع (أعجمَ) إنما جمع أعجم: عُجْمٌ. مثل: أحمرَ، وحُمْرٍ. فـ(أعجمون) جمع أعجميٌّ. جمع بالواو، والنون. مثل (إلياسين) في جمع (إلياس) في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[2]، ومُقْتَوِينَ. [قال الشاعر]:

٢٥٤- تُهَـــدِّدُنا، وتُــــوعِدُنا، رُوَيْـــداً مَتَـــى كُـــنَّا، لأُمِّـــكَ مُقْتَوِيـــنَا[3]

فـ(مُقْتَوِينَ) جمع: مُقْتَوِيٌّ، شاذ عن القياس، لأنه كان ينبغي أن يقال: مَقْتَوْنَ، لأنه: مَقْتَى، ومَقْتَوْنَ. وهو من: اقْتَوَى، يَقْتَوِي. ووزن (اقْتَوى): افْعَلَّ، وليس: افْتَعَلَ، من قَوِيَ، إنما هو من القَتْوِ. وأصله: اقْتَوَوَ. إلا أن الواو الأخيرة، قُلبت ياءاً، لوقوعها خامسةً. فنظير اقتوى: ارعَوَى. لأن ارعوى [افْعَلَّ][4] وهو لازم، وليس بمتعد. [قال الشاعر]:

٢٥٥- .... فَإِنِّـي، خَلِـيلاً صَـالِحاً بِـكَ مُقْتَوِي[5]

لا ينتصـب (خليلا) بمقتوٍ، لأنه لازم، وإنما ينتصب بمضمر. أي: متخذٌ خليلاً، أو متبدلٌ خليلاً بك، فأضمرَه، لأنه مفهوم.

باب البدل

[قـال أبـو الفتح]: اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد، في التحقيق، والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح، والتخصيص.

[قلت]: نعم. البدل، كما قال في الإيضاح، والتخصيص، كالصفة. ولكن يفارقه في باب العامل. لأن العامل مكرر في البدل. والبدل، في التقدير، من جملة أخرى [١٠٢/أ]، بخلاف الوصف، لأن العامل، في الصفة، هو العامل في الموصوف. وفي البدل، ليس كذلك. قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[6]. فقوله: (مَنْ آمَنَ)، بدل: (لِلَّذِينَ). وكرر اللام، وأعادها، فيكون في المرفوع، والمنصوب كذلك.

---

(١) ٢٦: سورة الشعراء ١٩٨.

(٢) ٣٧: سورة الصافات ١٣٠.

(٣) البيت من الوافر، لعمرو بن كلثوم. في: المعلقات السبع ٢٥٠، واللسان (قوا) ١٥: ١٦٩، والخزانة ٧: ٤٢٧، ٤٢٨، ٨: ٨٠، ٨١.

(٤) الأصل غير واضح.

(٥) البيت من الطويل، ليزيد بن الحكم الثقفي، وصدره:

تبدل خليلا بي كشكلك شكله ....

وهو في: الخزانة ٣: ١٣٣.

(٦) ٧: سورة الأعراف ٧٥.

والصفة بخلاف هذا. فلو قلت: زيد ذهب بعمرو أخوه، امتنع من وجه، وجاز من وجه. إن جعلت أخاه بدلاً، لم يَجز، لأنه في تقدير: زيد ذهب عمرو، ذهب أخوه. فلا يكون في: ذهب عمرو، عائد يعود إلى المبتدأ، لأن البدل في تقدير تكرير العامل. وإن جعلت (أخاه) صفة لعمرو، صحت المسألة، لعود الضمير من الصفة إلى المبتدأ. والعائد من الصفة، كالعائد من الموصوف، لأن الصفة كالجزء من الموصوف، وكبعض حروفه، بدلالة: لا رجلَ ظريفَ في الدار، ويا زيدَ بنَ عمرو، ويا زيدُ الظريفاهُ، في قول يونس[1]. والبدل يفارق الصفة، من جهة أخرى، وهو أنه، يجوز صفة الاسم بالجملتين. تقول: مررت برجلٍ قام أبوه، وبرجل أبوه قائم. فتصف المنكور بالاسمية والفعلية. ولا يجوز أن تبدل الجملة من المفرد، لأن البدل في تقدير تكرير العامل. والعامل لا يستعمل مع هذه الجمل. وجاز الوصف بها، كما جاز الوصل بها في قولك: مررتُ بالذي قام أبوه، وبالذي أبوه قائم، من حيث إن الوصف كالوصل. ويفارق البدلُ الصفةَ، من جهة أخرى. وهو أن الصفة ينبغي أن تكون طبق الموصوف في: التعريف، والتنكير، والإظهار، والإضمار، والبدل بخلافه، لأن إبدال النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، والمُظهَر من المضمر، والمضمر من المظهر، جائز حسن، جاء به التنزيل على ما ذكره في الأصل. فهذا فُرقانٌ ما بينهما.

[قال أبو الفتح]: وعبرة البدل، أن يصلح فيه حذف الأول، وإقامة الثاني مقامه. هذا فيه نظر، وقد اعتمده الحذاق. وإنما قالوا ذلك من حيث الإعراب، لا أن الأول [١٠٢/ب]، يقدر إسقاطه من الكلام رأساً. ألا ترى أنه قد جاء: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[2]. فقوله: (أَنْ يُوصَلَ): في موضع الجر، بدل من الهاء. ولو قدرنا إسقاط الهاء من اللام، لم يكن في الصلة، ما يعود إلى الموصول.

[قال الشاعر]:

٢٥٦- وَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ، كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[3]

فـ(حاجبيه) بدل من الهاء. ثم قال: معين، ولو لم تكن عبرة البدل، بالمبدل منه. لقال: مُعَيَّنان. فثبت أن المبدل منه معتبر، معتمد. وإنما يكون ذلك في باب الإعراب.

ثم قَسم البدل إلى أربعة أقسام:

بدلُ الشيء من الشيء: وهما لِعَينٍ واحد، كقولك: رأيت زيداً، أبا عبد الله. فأبو عبد الله، هو زيد. ولو كان (أبو عبد الله) غيره، لم يجز أن يكون بدلا منه. فإذن، قول الرماني، في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[4]: إن انتصاب كل على البدل من المنصوب بـ(إن) فاسد.

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٨، وفيه: "زعم يونس أنه يقول: مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة".

(٢) ٢: سورة البقرة ٢٧. وينظر: مجمع البيان ١: ٦٩.

(٣) سبق ذكره رقم (٧٩).

(٤) ٥٤: سورة القمر ٤٩.

والثاني: بدلُ بعضٍ من كل: كقولك: ضربتُ زيداً، رأسَهُ، وصرفتُ وجوهَها أوّلها، بدلا من المضاف إليه. قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١). فجر (مَنْ) على البدل من الناس، بعضاً من كل.

والثالث: بدل الاشتمالُ: كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٢). فجر (قتالا) على البدل من (الشهر) لأنه مشتمل عليه. ومن رفع (قتالا)(٣) فكأنه أضمر همزة الاستفهام، على تقدير: أقتال فيه، وهو ضعيف جدا، لأن إضمار الهمزة قد جاء إذا كان في الكلام دليل عليه، مثل [قول الشاعر]:

٢٥٧- لَعَمْـرُكَ، لا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً ... بِـسَبْعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرَ، أَمْ بِـثَمَانِ(٤)

أي: أبسبع ؟. فحذف لدلالة (أم) عليها. إلا أن أبا الحسن، قد قال، في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ (٥): إنَّ المعنى: أَوَ تلكَ نعمة، فحذف الهمزة(٦). وقيل في قوله: ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ (٧): إن التقدير: أفظنّ: فحذف(٨).

والـرابع: بدل الغلط: وهو لا يجيء في الفصيح من الكلام، كقولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، أردتَ: بحمار، فنسيتَ، فقلت: برجل، ثم تذكرت، فقلت: بحمارٍ. وحقه أن تقول: بل حمارٍ.

[قـال أبـو الفـتح]: ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة [١٠٣/أ] من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمُظهر من المُظهر، والمُضمر من المُضمر، والمظهر من المضمر، والمضمر من المظهر، كل ذلك جائز.

فبدل المعرفة من المعرفة: قام أخوك زيدٌ.

وبدل النكرة من النكرة، نحو: مررتُ برجلٍ، غلامٍ.

وبدل النكرة من المعرفة: مررت بزيدٍ، غلامِ امرأةٍ. قال الله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ (٩)، فأبدل (نَاصِيةٍ) من (النَّاصِيةِ). وقوله: بزيدٍ، غلامِ امرأة، أبدل (غلاماً) من (زيد) وهو على غير لفظه، بخلاف الآية. فزعم الكوفي: أنَّ هذا غير جائز، وإنما ينبغي أن يكون إبدال النكرة من المعرفة، إذا كان على لفظه. والأمر بخلاف ما قال، لأن الأمرين قد جاءا.

---

(١) ٣: سورة آل عمران ٩٧. (٢) ٢: سورة البقرة ٢١٧.

(٣) وهو: الأعرج. تفسير القرطبي ٣: ٤٤.

(٤) البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة، في: ديوانه ٢٦٦، والكتاب ٣: ١٧٥، والتحصيل ٤٤٢، والمقتضب ٣: ٢٤٩، والمغني ١: ١٤، والخزانة ١١: ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢. وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢: ٢٣٠.

(٥) ٢٦: سورة الشعراء ٢٢.

(٦) معاني القرآن – للأخفش ٢: ٤٢٦، وتفسير القرطبي ١٣: ٩٦، وفيه: رد النحاس على الأخفش.

(٧) ٢١: سورة الأنبياء ٨٧.

(٨) والذي قال ذلك هو: سليمان، أبو المعتمر. ينظر: القرطبي ١١: ٣٣٢.

(٩) ٩٦: سورة العلق ١٥، ١٦.

[قال الشاعر]:

٢٥٨- إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّانَ كُلَّهُمُ كَسَاعِدِ الضَّبِّ، لاَ طُولٍ، وَلا قِصَرِ[1]

فأبدل (طولا) مما قبله، وهو على غير لفظه. والأول معرفة، والثاني نكرة.

[وقال الشاعر]:

٢٥٩- فَلاَ وَأَبِيكَ، خَيْرٍ مِنْكَ، إِنِّي لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ، وَالصَّهِيلُ[2]

فأبدل (خير منك) وهو على غير لفظ (أبيك) منه، فبطل قول الكوفي.

[قال أبو الفتح]: وبدل المعرفة من النكرة: مررت برجلٍ، زيدٍ. وبدل النكرة من المعرفة: ضربتُ زيداً، رجلاً.

وبدل المظهر من المضمر: مررتُ به، أبي محمد. [قال الفرزدق]:

٢٦٠- عَلَى حَالَةٍ، لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ، لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ[3]

جرّ (حاتما) لأنه بدل من الهاء في (جوده).

قوله: مررتُ به، أبي محمد، أجمعوا على جوازه. ولو قلت: مررت بك، أبي محمد، أو: مررت بي، أبي محمد، لم يَجُز، لأن الإبدال، أعني: إبدال الشيء من الشيء، وهما لمعنى واحد في باب المتكلم، والمخاطب، ممتنع، لغاية وضوحه، وبيانه، بخلاف ضمير الغائب، لأنه يقع فيه اللبس. وإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾[4]: لا يكون (الذينَ) بدلا من الكاف والميم في (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) لما ذكرنا. [فإن قلت]: فقد أنشد الفراء:

٢٦١- فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً أَوْساً، أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ[5]

فنصب (أوساً) على البدل من الكاف. [وقال الشاعر]:

٢٦٢- ذَرِيني، إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي، حِلْمِي مُضَاعَا[6]

---

(١) البيت من البسيط، لم أهتد إلى قائله.

(٢) البيت من الوافر، لشمير بن الحارث الضبي، في: نوادر أبي زيد ١٢٤، والخزانة ٥: ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧. وبلا نسبة في: المقرب ٥٢.

(٣) البيت من الطويل، في: ديوانه ٢: ٥٤٠، وفيه:

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده، ضنت به نفس حاتم

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، واللسان (حتم) ١٢: ١١٥، وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب ٢٤٥.

(٤) ٦: سورة الأنعام ١٢.

(٥) البيت من مجزوء الكامل، بلا نسبة في: اللسان (هبل) ١١: ٦٨٧.
حشاه سهماً: رماه، وأويس: مصغر أوس، وهو: الذئب، وأويس: منادى، الهبالة: اسم ناقة لأسماء بن خارجة.

(٦) البيت من الوافر، لعدي بن زيد العبادي، في: ديوانه ٣٥، ومعاني القرآن - للفراء ٢: ٤٢٤، ولرجل من خثعم أو بجيلة، في: الكتاب ١: ١٥٦، والتحصيل ١٢٤. وبلا نسبة في: ابن يعيش ٣: ٦٥، وابن عقيل ٢: ٢٥١.

فأبدل (حلمي) من ياء المتكلم.

[وقال الآخر]، [١٠٣/ب]:

٢٦٣- أَوْعَدَنِـــي بِالـــسِّجْنِ، وَالأَدَاهِـــمِ
رِجْلِــي، وَرِجْلِــي شَــثْنَةُ المَنَاسِــمِ (١)

فأبدل (رجلي) من ياء المتكلم، في (أوعدني). فما بال (الَّذِينَ خَسِرُوا)، لم يَجُز أن يكون بدلا من الكاف والميم؟.

[قلت: إن] أبا علي زعم أنَّ انتصاب (أوس) على أنه مصدر من: أُسْتُه أوساً، فنصب (أوساً) بـ(لاحشانك) لأنه كأنه قال: لأؤوسنَّك أوساً، فلا حجة فيه. وأما البيتان الآخران، فالبدل فيهما: بدل الاشتمال، لا بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحد كما هو في الآية. وأما قول الفرزدق:

.... عَلَــى جُــودِهِ لَــضَنَّ بِالمَــاءِ حَــاتِمِ

فإنه كما قال. جر (حاتما) على البدل من الهاء. وقد روي:

.... ضَــنَّتْ بِــهِ نَفْــسُ حَــاتِمِ

فعلى هذا، لا حجة في البيت، على إبدال المظهر من المضمر، فحينئذ، الحجة: ﴿ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ (٢) والبيت الذي أنشدتكه. وروي:

.... مــا جَادَ بِالمَاءِ حَاتِمِ

فهو حجة، أيضا. وليس لأحد أن يرفع (حاتما) بـ(ضن) أو (جاد) لأن القافية مجرورة وقبله:

٢٦٤- فَلَمَّــا تَــصافنَّا الأَدَاوَةَ، أَجْهَــشَتْ إِلَيَّ غُــضُونُ العَنْــبَرِيِّ الجُرَاضِــمِ
فجــاءَتْ بِجُلْمُــودٍ لَــهُ مِــثْلُ رَأْسِــهِ لِيَــشْرَبَ مــاءَ القَــوْمِ بَــيْنَ الــصَّرائِمِ (٣)
علــى حالــةٍ .... البـــــيت (٤)

فكما أن هذه القوافي مجرورة، فكذلك: ما جاءَ بالماء حاتِمِ.

وبدل المضمر من المظهر: رأيت زيداً، إياهُ.

وبدل المضمر من المضمر: رأيتهُ، إياهُ.

واعلم أن الفعل يبدل من الفعل، كما أن الاسم يبدل من الاسم. وإنما يجوز ذلك، إذا كان الفعل الثاني ضرباً من الأول، أو: هو هو، كقولك: إنْ تأتِ تمش، آتِك. فتبدل (تمش) من (تأت) لأنهُ ضربٌ منه. ولو قلت: إن تأتِ تأكلْ، آتِك، لم يجز، لأن الأكل ليس من الإتيان، في شيء.

(١) من الرجز، للعديل بن الفرخ. في: الخزانة ٥: ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.
وبلا نسبة في: ابن يعيش ٣: ٧٠، وابن عقيل ٢: ٢٥١، وشرح شذور الذهب ٤٤٢.

(٢) ٢: سورة البقرة ٢٧.

(٣) البيتان من الطويل، في: ديوانه ٥٣٩.
تصافنا: اقتسمنا الماء. أجهشت: بكت. الجراضم: الأكول. الصرائم: جمع صرمة، وهي القطيع من الإبل.

(٤) قطعة بيت من الطويل، سبق ذكره رقم (٢٦٠).

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (١)، فأبدل: (يضاعف) من (يلق) أثاما، لأن لُقِيَّ الآثام منه مضاعفة العذاب. فأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ﴾ (٢): فقوله (أن تطؤوهم): (أن) مع الفعل، في تأويل المصدر. وهو بدل من (رجال). أي: ولا وطءُ رجال، أي: وَطؤُكم رجالاً. فليس هو بدل فعل من اسم، وإنما هو بدل اسم من اسم، كقول [١٠٤/أ] [الشاعر]:

٢٦٥- لقد كانَ لي في حَوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتُهُ ... تقضِّي لُبانات، ويسأمَ سائمُ(٣)

أي: أن يسأم. فـ(ثواء) مصدر أبدله من (حول). فكذا: أن تطؤوهم، بمنزلة (الوطء). وقد وقع في بعض النسخ [قول الشاعر]:

٢٦٦- فَما كانَ قيْسٌ هُلْكُهُ، هلْكُ واحدٍ ... ولكنَّهُ بنيانُ قومٍ تَهَدَّما(٤)

وكنا قديما ذكرنا [و](٥) أن مَنْ رفع قولَه: هلكُ واحد، رفع (هلكه) بالابتداء، وجعل الجملة خبرَ كان. ومن نصب (هلك واحد) أبدل هلكه من (قيس) بدل الاشتمال.

باب عطف البيان

[قال أبو الفتح]: ومعنى عطف البيان: أن تُقيم الأسماء الصريحة، غير المأخوذة من الفعل، مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل. تقول: قام أخوك محمد، كقولك: قام أخوك الظريفُ، وكذلك: رأيت أخاك محمداً، و: مررت بأخيك محمد.

[قلت]: عطفُ البيان يشبه الصفة، في كونه تبعا للأول، ومُبيناً له، إلا أنه ليس بمشتق من الفعل، بخلاف الصفة. ويشبه في اللفظ البدل، لا أنه يفارقه من حيث إن البدل في تقدير تكرير العامل، وهذا بخلافه. ويتبين ذلك في باب النداء، إذا قلت: يا أخانا زيداً. إن جعلت (زيداً) عطف بيان، نصبتَ. لأنك أقمته مقام (أخانا). وإن جعلتَ بدلا، قدرت تكرير (يا) فقلت: يا أخانا زيدُ، كأنك قلت: يا زيدُ. [قال الشاعر]:

٢٦٧- إنّي، وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا
لَقائلٌ: يا نَصْرُ، نَصْراً، نَصْرَا(٦)

إن جعلت (نصراً) الثاني، عطفَ بيان، جاز فيه: الرفع بالتنوين، والنصب. وإن جعلته بدلا،

---

(١) ٢٥: سورة الفرقان ٦٨، ٦٩.

(٢) ٤٨: سورة الفتح ٢٥.

(٣) البيت من الطويل، للأعشى، في ديوانه ٧٧، والكتاب ٣: ٨٣، والتحصيل ٣٩١، والمقتضب ١: ٢٧، وابن يعيش ٣: ٦٥.

(٤) سبق ذكره رقم (١٠٣).

(٥) أراها زائدة.

(٦) من الرجز، لرؤبة. في: ملحق ديوانه ١٧٤، والكتاب ٢: ١٨٥، ١٨٦، والتحصيل ٣٠٢، والخصائص ١: ٣٤٠.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٢٠٩.

لم يجز فيه إلا الضم. ويجوز فيه، أيضا، الصفة. ويجوز في (نصر) الأخير، أن يكون مصدرا، أي: يا نصرُ، انصرْ نصراً. وعطف البيان، لم يذكره أكثر النحويين.

باب عطف النسق

وحـــروفه عَـــشَرَةٌ، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن الخفيفة، وأم، وإما، مكسورة مكررة، وحتى، وقد مضى ذكرها. فهذه الحروف تجتمع كلها في إدخال الثاني في إعراب الأول. ومعانيها مختلفة.

فمعنى (الواو) الاجتماع. تقول: قام زيد، وعمرو، أي: اجتمع لهما القيام، ولا يُدرَى ترتيب حالهما فيه. هذا ما ذكر. والدليل على ذلك قوله تعالي ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ [١٠٤/ب] سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ (١). ثم ذكر في سورة الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ (٢)، والقصة قصة واحدة، فلم يبال بتقديم أحدهما على الآخر، لما لم يكن الواو يوجب الترتيب. وقال ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ (٣). والعبادة بعد الاستعانة عليها، لكن الواو لا يوجب الترتيب. وقال: ﴿فَجَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ۝﴾ (٤). والإمطار قبل جعل الأعالي أسافل. [قال الشاعر]:

٢٦٨- أُغْـلِـي الـسباءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عاتِقٍ ... أو جَـونَةٍ قُـدِحَتْ، وَفُـضَّ خِـتَامُهَا (٥)

وفَضُّ الختام قبل القَدْحِ، لكن الواو يجوز فيه هذا. وتقول: المال بين يدي زيد، وعمرو، لا يجوز: فعمرو. واختصم زيد، وعمرو، ولا يجوز: فعمرو. ولو كانت الواو توجب الترتيب، صلحت الفاء في ذينك الموضعين، فإنما المقصود هناك إضافة بينَ إلى اسمين، كما يضاف إلى القوم في قولك: المال بين القوم. فمدلول القومِ آحاد، غيرُ مترتب بعضٌ منها على بعض، فإنما المقصود الجمعية. فقوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ (٦): ليس في ظاهرِ ما يوجب الترتيب، لأن الواو لمجرد الإشراك، والجمع، فلهذا وضع. ومن قال فيه بخلاف هذا، فعليه بالدليل. فعلى[هذا لو] (٧) قال لغير المدخول بها: إن دخلت الدار، فأنت طالق وطالق وطالق، فإنه جعل الواو للجمع. وكأنه قال: فأنت طالقٌ ثلاثاً. وهو، رحمه الله، أوقع واحدة، لا، لأن الواو خرج من الجمعية، لكن، لأنها، أعني: المرأة، بانت بقوله: فأنت طالق قبل ذكره: وطالق ثانياً. فالواو للإشراك، حيث ما أمكن الإشراك. فإذا لم يمكن الإشراك، فذاك لمعنى راجع، إلى المحل، لا إلى الحرف، واللفظ. وقد ذكرنا هذا مستقصى في (الخلاف).

[قـــال أبو الفتح]: ومعنى (الفاء) التفرق على مواصلة. أي: الثاني عقيبَ الأول، بلا مهلة. تقول: قام زيد فعمرو. أي: يليه، لم يتأخر عنه.

---

(١) ٢: سورة البقرة ٥٨. (٢) ٧: سورة الأعراف ١٦١.

(٣) ١: سورة الفاتحة ٥. (٤) ١٥: سورة الحجر ٧٤.

(٥) البيت من الكامل، للبيد، في: ديوانه ٢٢٩، والمعلقات السبع ٢٢٦، والخزانة ٣: ١٠٥، ١١: ٣.

(٦) ٥: سورة المائدة ٦. (٧) الأصل غير واضح.

اعلم أن الفاء، في كلامهم على ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون للتعقيب، والعطف.

والثاني: أن تكون جواب الشرط.

والثالث: أن تكون زائدة.

فالتعقيب، مثل [١٠٥/أ] ما ذكرها. والشرط، والجزاء، كقولك: إن تأتني فزيد يقوم. فالفاء ربطت الجملة الاسمية بالفعلية، لأنها كانت أجنبية منها، فالفاء صارت رابطة. فكل موضع يوجد فيه الفاء، فمعنى التبعية فيه موجود، سواء كان في باب العطف، أو في باب الجزاء، إلا أن تكون زائدة. [قال الشاعر]:

٢٦٩- لَا تَجْزَعِي، إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ ... وَإِذَا هَلَكْتُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[١]

فالفاء، في قوله: فعند ذلك، زائدة، لأن جواب (إذا) قوله: فاجزعي. ومما جاء من ذلك في التنزيل، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾[٢]. أي: لا تحسبنهم بمفازة. وحكي عن العرب: أخوك فَوَجَدَ، أي أخوك وجد فالفاء زائدة.

[قال أبو الفتح]: ومعنى (ثم) المهلة، والتراخي. تقول: قام زيد ثم عمرو. أي: بينهما مهلة. هذا كما قال، لكن السائل يسأل ويقول: إذا كان (ثم) للمهلة، والتراخي، وأن الثاني بعد الأول، فكيف قال تعالى ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[٣]، فعطف إعطاء موسى الكتاب، على إعطائه محمداً، وقال: ﴿۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾[٤] إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، فذكر هاهنا، أنه خلق الأرض أولا، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[٥]، وقال في موضع آخر ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[٦]، ثم قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ۝﴾[٧]. فهذا يوجب خلق السماء قبل خلق الأرض، وفي الآية الأولى يوجب (ثم) خلق السماء بعد خلق الأرض، وهذا كثير في القرآن، والشعر، فلم زعمتم أن (ثم) توجب المهلة، والترتيب ؟!.

[قلت]: فإن شيئاً من هذا لا يخرج عما ذكرنا. و(ثم) في هذه الأشياء لترتيب الخبر على الخبر، لا لترتيب الفعل على الفعل. فقوله (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ) إنما هو على تقدير: قل تعالوا، ثم قل، وأخبرْ هذا. وكذا (ثُم استوى إِلى السَّمَاءِ) أي: ثم أُخبِرُكم بهذا. وقد قيل: إنه خلق الأرض، ولم يدحُها، إلا بعد خلق السماء. فإنه لما خلقها دحا الأرض فقوله: (بَعْدَ ذَلِكَ)، أي:

---

(١) البيت من الكامل، للنمر بن تولب، في: ديوانه٧٢، والكتاب ١: ١٣٤، والتحصيل ١١٩، والخزانة ١: ٣١٤، ٣٢١، ٣: ٣٢، ٩: ٤١، ٤٣، ٤٤، ١١: ٣٦. وبلا نسبه في: المقتضب ٢: ٧٦، وابن يعيش ٢: ٣٨.

(٢) ٣: سورة آل عمران ١٨٨.

(٣) ٦: سورة الأنعام ١٥٤.

(٤) ٤١: سورة فصلت ٩.

(٥) ٤١: سورة فصلت ١١.

(٦) ٧٩: سورة النازعات ٢٧.

(٧) ٧٩: سورة النازعات ٣٠.

بعد خلق [١٠٥/ب] السماء، دحا الأرض، وكانت مخلوقة قبلُ. ولم يقل: بعد ذلك خلَقها، إنما قال: دحاها.

ومعنى (أو) الشك. تقول: قام زيد، أو عمرو. ويكون تخييراً، تقول: اضربْ زيداً، أو عمراً، أي: أحدهما، أو إباحةً، تقول: جالسِ الحسنَ، أو ابنَ سيرينَ، أي: أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس. وأين وقعت (أو) فهي لأحد الشيئين.

[قلت]: قسم (أو) ثلاثة أقسام. وله قسم رابع. وهو أن يكون للإبهام، على المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[1]، أي: قد بلغت عدتهم، إلى أن يقول حازرُهم، حين يَحزُرهم: مائةُ ألفٍ أو يزيدون. وقول من قال: إنّ (أو) تأتي بمعنى الواو، فليس بشيء، وإنما هذا، كما ذكرتُ لك. نعم، لما كان يسمع السامع (أو) التي للإباحة، فيجوز معها الإتيان بفعل ذلك الضرب، استعمل (أو) في غير الإباحة، بمنزلة التي للإباحة. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[2]، ولم يقل: فالله أولى به، على ما يقتضيه أصل (أو) من أنه لأحدهما، كما جاءت في الأخرى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾[3] ألا ترى أن التقدير: ومن يكسب أحد هذين ثم يرم به بريئاً. ولم يقل: فالله أولى به لأنه قد جاءت: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، فيجوز له مجالستهما جميعاً، [وهذا][4] مجازهُ. [قال الشاعر]:

٢٧٠ – وكَانَ سِيَانِ الا يَسرَحُوا نَعَماً أوْ يَسرَحُوهُ بِهَا، واغبرت السُوحُ[5]

وحق الكلام: سيان زيد وعمرو. ولا يقال: سيان زيد أو عمرو، لكنه، كما ذكرنا فـ(أو) بمعنى الواو، ليس بالسهل. والفرق بين التخيير، والإباحة: أنه في التخيير، لا يجوز الأتيان بالمأمور كله، بخلاف الإباحة، إذا قال: اضربْ زيداً أو عمراً، وخيره، فَيضربُهما، يكون عاصياً.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[6]، ولا يجوز له أن يطيع أحدهما، بل المُحرّم عليه طاعتهما جميعا. فـ(أو) بمعنى الواو ؟!.

[قلت]: ليس الأمر كذلك، إنما قوله: (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)، على تقدير: لا تطع أحد هذين، فإن (أو) لأحد الشيئين، أو الأشياء. ولو صرح بهذا الكلام، وقال: ولا تطع أحد هذين [١٠٦/أ]، حَرُمَ عليه طاعتُهما، لأنه في النهي ضد ما في الأمر، وفي الأمر له طاعة أحدهما.

---

(١) ٣٧: سورة الصافات ١٤٧.

(٢) ٤: سورة النساء ١٣٥.

(٣) ٤: سورة النساء ١١٢.

(٤) الأصل غير واضح

(٥) البيت من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين ١: ١٠٧، وفيه: وقال ما تغيهم: سيان سيركم وإن تقيموا به، واغبرت السوح وابن يعيش ٢: ٨٦، ٨: ٩١، والخزانة ٤: ٨٩، ٥: ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١١: ٧٠. وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٣٤٨.

(٦) ٧٦: سورة الإنسان ٢٤.

ففي النهي يكون بضده[١]. قال سيبويه[٢]: ولو قال: ولا تطع منهم آثما، أو لا تطع منهم كفورا، انقلـب هذا المعنى وجاز له طاعة أحدهما. وذلك، لأنه يجعل (أو) في مثل هذا الموضع، بمعنى (بل). فكأنه يصير التقدير، حينئذ: ولا تطع منهم آثما، بل لا تطع منهم كفورا. وهذا ضد المعنى. وإنما صار هكذا، لأنه لا يكون لعواملَ معمولٌ واحد. ألا ترى أنه لو لم يكن (أو) بمعنى (بل) لاقتضى: ولا (تطع) الأولى، ما يقتضيه: ولا (تطع) الثانية، وليس في الكلام إلا معمول واحد. وإذا ثبت أنّ (أو) لأحد الشيئين، فمن قال هذه، أو هذه، وهذه طالقٌ، طَلَقَتِ الثالثةُ، وثَبتَ الخيار في الأولـيينِ، لأن التقدير: إحدى هاتين، وهذه طالقٌ. وإحدى هاتين مبهم، فإليه التعيين. ومن قال: إن القدير: هذه، أو هما طالق، فإنه قد أثبت التعيين في الأولى، وأوقع الشبهة في الأخريين. فكان حق الكلام عنده: هذه، أوهما طالقان، فلما لم يقل كذلك، ثبت أن الأمر بخلاف ما قال. وكذلك إذا قال: أنتِ طالق أو غيرُ طالق، فمعناه: أنت إحدى هاتين، لأنها غيرُ مُطلَّقة. وكذلك، إذا قـال: أنتِ طالق، واحدةً، أو لاشيَ. الأظهر أنه كقولك: أنتِ طالق أو غيرُ طالق. والرواية الأخرى: من أنه تقع واحدةٌ، لأنه قيده به، فلا يصح الرجوع عنه فله وجه. فحيث جاءت (أو) فاعتبره بلفظ أحدهما، إلا أن يمنع مانع.

[قال أبو الفتح]: ومعنى (لا) التحقيقُ للأولِ، والنفي عن الثاني. تقول: قام زيد لا عمرو. وهذا كما قال: إن (لا) إنما يُعطَف بها بعد الإثبات، دون النفي. لو قلتَ: ما قام زيد لا عمرو، لم يصح، إذ ليس فيه تحقيق الأول، وإخراج الثاني عن الأول، فلا يجوز. فإذا كان كذلك، فقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾[٣]: لا يكون في تقدير: هي تثير الأرض. لأن هذا التقدير، يوجب إسقاط الواو، إذ يصير المعنى: هي تثير الأرض لا تسقي الحرث. ألا ترى أنه يقال: يقوم زيد لا يقعد، لأنه يعطف بها بعد الإثبات، دون النفي، إذ [١٠٦/ب] هو تحقيق للأول، وإخراج للثاني عنه.

[قال أبو الفتح]: ومعنى (بل) للإضراب عن الأول، والإثبات للثاني. تقول: قام زيد بل عمرو. ولا خلاف في أن ما بعد (بل) مُحقق ثابت. وإنما الخلاف فيما قبلَه: هل هو مُحقق، أو منفي ؟. إذا قلت: قام زيد بل عمرو، فهل قيام زيد منفي، أو مثبت ؟. فجماعة يقولون بنفيه، وجماعة لا يقولون فيه بشيء. ويقولون: (بل) لترك قصة، إلى قصة أخرى. كقوله تعالى: ﴿وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ بَلْ زَعَمْتُمْ﴾[٤]. (بل) هاهنا، ترك القصة الأولى، وأخذ

(١) مجمع البيان ١٠: ٤١٢، ٤١٣، إذ نقل عن الشارح قوله: قال البصير النحوي: (أو) هذه للتخيير. إذا قلت: اضرب زيدا أو عمرا، فمعناه: اضرب أحدهما، فإذا قلت: لا تضرب زيدا أو عمرا، فمعناه: لا تضرب أحدهما، فيحرم عليه ضربهما ".

(٢) الكتاب ٣: ١٨٤، ١٨٨.

(٣) ٢: سورة البقرة ٧١.

(٤) ١٨: سورة الكهف ٤٨.

في الثانية. ومثله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ (١). وصفهم بالكل من هذه الخصال، على سبيل ترك الأولى إلى الثانية، وترك الثانية إلى الثالثة. فإذا قال لامرأته: أنت طالق، واحدةً، لا بل ثنتين، طَلِقَتْ ثلاثَ طَلَقَات. لأن قوله: أنت طالق، واحدة، إيقاع. وقوله: بل ثنتين، رجوع عما أوقع، فلا يثبت، لأنه لا يمكن تدارُك الطلقات بعدما أُوقِعَتْ، فيقع ثلاثٌ. ولو قال: لفلان عليَّ ألف، لا بل ألفان، يلزمه ثلاثة آلاف، في القياس، لأنه تدارُكٌ بعدما ثَبتَ، ورَفْعٌ لما لا يرتفع كالطلاق. وقال في الاستحسان(٢): إنه يلزمه ألفان. كقوله: له عليّ درهم، بل ديناران، وحججتُ حَجةً، بل حَجتينِ. قال: فالعرف في هذا جار بإثبات الأخيرة. لكن بهذا اللفظ. فهذا حكم (بل).

[قال أبو الفتح]: ومعنى (لكن) الاستدراك بعد النفي. تقول: ما قام زيد لكن عمرو. وما رأيت أحداً لكن عمراً. إلا أنها لا تستعمل في العطف إلا بعد النفي. ولو قلت: قام زيد لكن عمرو، لم يجز. فإن جاءت بعد الواجب، وجب أن يكون بعدها الجملة. تقول: قام زيد لكن عمرو لم يقم. ومررت بمحمد لكن جعفر لم أمرر به.

[قلت]: هذا من لطائف العربية. وذلك، لأن (لكن) إذا كانت مشددة، نصبت الاسم، ورفعت الخبر. كقولك: لكنَّ عمراً قائم. وإذا خُففت كانت من حروف العطف بعد النفي، كما ذكر، وكان حرفاً من حروف الابتداء بعد الإثبات. فأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ۝ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ (٣)، فإن هذا ليس (لكنَّ) المشددة، وإنما هو (لكنْ) [١٠٧/أ] مخففة. وأصله: لكن أنا هو الله ربي. فأنا: مبتدأ، وهو: مبتدأ ثان، وخبره: الله. وقوله: ربي: صفة لله، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الذي هو (أنا) الياء في ربي، وجاز ذلك، لأن الصفة كالجزء من الموصوف. فكان العائد من الصفة إلى المبتدأ، كالعائد من الموصوف. ألا ترى أنه قال في [الكتاب]:

٢٧١- .... إذا كانَ يَومٌ ذو كَواكِبَ أشْنَعا(٤)

إن (أشنعا) منصوب على الحال، وليس بخبر، لأن قوله: (يوم) لما وصف، بقوله: (ذو كواكب) دل على ما في (أشنع) من المعنى. ففي جعل (أشنع) خبراً، ليست فائدةٌ، لم تكن في الاسم. فكما أنْ ذكر الوصف، هاهنا، حيث صار كالجزء من الموصوف، أخرجَ (أشنع) عن الخبر. فهكذا العائد من الصفة، جوّز للجملة أن تكون خبراً للمبتدأ الذي هو (أنا). فأصل: (لكنا)

---

(١) ٢٧: سورة النمل ٦٦.

(٢) أحد كتب محمد بن الحسن الشيباني، نقل منه السرخسي في كتابه الأصول.
ينظر: تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين ٢: ٧٢.

(٣) ١٨: سورة الكهف ٣٧، ٣٨.

(٤) البيت من الطويل، لعمرو بن شأس الأسدي، وصدره:
بني أسد، هل تعلمون بلاءنا ....
وهو، في: شعره ٣٦، والكتاب ١: ٤٧، والتحصيل ٧١، والخزانة ٨: ٥٢١.
وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٩٦، وابن يعيش ٧: ٩٨.

هُوَ اللَّهُ رَبِّي): لكنْ أنا، فحذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون، فصار: لكنَّ. وحكى سيبويه، عن يونس[1]: أنه كان لا يرى (لكنْ) من حروف العطف. ووجه ذلك: أن (لكنْ) المخففة، بمنزلة المشددة التي ليست من حروف العطف. فتخفيفها لا يخرجها عن معنى المشددة. كما أن (إنْ) في قوله: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[2] جرت مجرى المشددة. وكذلك (كأنْ) و(أنْ) في قوله:

٢٧٢- .... كَـــأَنْ ظَبْـــيَةً ....[3]

فـيمن رواه بالنـصب. وليس لما أنكره وجه. لأن الحروف، تختلف أحوالها. ألا ترى أن (حتى) مرة: تجر، ومرة: تعطف، ومرة: لا تعمل شيئا. فكذلك (لكنْ) إذا شددت، كانت بمنزلة (إنَّ) وإذا خففـت، ووقعت بعد الجحد، كانت عاطفة. وإذا لم تكن بعد الجحد، وقعت بعدها جملة وكانت من حروف الابتداء.

وأمـا (أم) فتكون متصلة، ومنقطعة. فأما إذا كانت متصلة، وقعت قبلَها همزة الاستفهام، خاصة. وكانت معنى (أم) أيُّهما. وكان ما بعدها منفرداً. تقول: أزيد عندك أم عمرو ؟. فـ(أم) هاهنا، متصلة، لأن قبلها همزة الاستفهام، ومعناه: أيُّهما. وما بعدها مفرد، فلا جرم أنه ينبغي أن يُعَـيَّنَ جـوابه، لأن السؤال، بـ(أم) هذه، مرتب على السؤال بـ(أو) والسؤال بـ(أو) يجاب بـ(نعـم) أو (لا) فإذا قيل لك: أعندك زيد أو عمرو، فجوابه (نعم) أو (لا). لأنه كأنه قال: أأحدهما عندك ؟ فإذا قيل له (نعم) [١٠٧/ب]، أراد أن يعلم: مَنِ الحاضر، فيقول: أعندك زيد أم عمرو ؟ فجوابه: زيد، إن كان الحاضر، أو عمرو، إن كان.

وإذا قال لك: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ؟ فجوابه: أحدهما بهذا اللفظ. لأنه كأنه قال: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية ؟. ولو قال ذلك، كان جوابه، أحدهما، بهذا اللفظ. فكذا إذا قال: (أو). وأمّا (أم) المنقطعة، فإنه يتضمن معنى (بل) مع الهمزة، لا بد من ذلك. ويكون ما بعده جملة. وقد يقع قبله الهمزة، وغيرُها من حروف الاستفهام. تقول: هل عندك زيد أم عندك عمرو. ومعناه: بل أعندك عمرو ؟ ولا بد من ذلك، لأنه إعراض عن الأول، وسؤال عن الثاني. والدليل على أنه بمعنى (بل) مع الهمزة، قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[4]، ومعناه: بل اتخذ مما يخلق بناتٍ. فهي متضمنة لمعناهما. ولو كانت متضمنة لـ (بل) وحدَها، لم يجز، لأنه يصير

---

(١) الكتاب ١: ٤٣٥، وينظر هامش ٢٩.

(٢) ١١: سورة هود ١١١، وينظر: ص ١٢٤، هامش ٢٨.

(٣) هذه قطعة بيت من الطويل، وتمامه:

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ

وقد نسب إلى ستة شعراء كلهم من يشكر، هم: باعث بن صريم، وأرقم بن علباء، وكعب بن أرقم، وزيد بن أرقم، وراشد بن أرقم، وراشد بن شهاب، وهو في هذه النسب المختلفة، في: الكتاب ٢: ١٣٤، ٣: ١٦٥، والتحصيل ٢٨٠، والإنصاف ١: ٢٠٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٤، وابن يعيش ٨: ٨٣، واللسان (قسم) ١٢: ٤٨٢، والخزانة ١٠: ٤١١.

(٤) ٤٣: سورة الزخرف ١٦.

التقدير: بل اتخذ مما يخلق بنات. فيكون خبراً، لا جحداً وتفريعاً، فيؤدي إلى الكفر. وقول العرب: إنها لأبلٌ أم شاءٌ. معناه: بل أهي شاءٌ. فالمبتدأ مضمر. وشاء: الخبر. و(أم) في البيت الذي أنشده منقطع، لأن قبلها (هل) وبعدها الجملة، قال علقمة بن عَبَدَةَ:

٢٧٣- هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا استُودِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَه ... إِثْرَ الأَحِبة، يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ[1]

ومعناه: بل هل كبير بكى. فاعرفه.

وأما (إمّا) مكسورةً مكررةً، فقد قيل: هي ليست من حروف العطف، لأن حروف العطف تأتي بعد المعطوف عليه، كقولك: قام زيد، وعمرو. وأنت تقول: قام إما زيدٌ، وإما عمرٌو. ولأنك، لاتدخل حرف العطف على مثله، وقد أدخلت الواو على (إما) فليست من حروف العطف. وفي الجملة أنّ (إما) للشك، كـ(أو) إلا أن (أو) يدركك الشك فيه، في آخر الكلام، إذا قلت: قام زيد أو عمرو. لو لم تذكر: (أو) عمرو، كان الكلام يقيناً. وفي (إما) تبتدئ شاكاً، لأنك تقول: قام إما زيدٌ، وإما عمرو.

وأمّا (حتى) فقد تقدم في بابه.

وزعم قوم أنّ (ليس) يُعطف بها، [قال الشاعر]:

٢٧٤- وَإِذَا جُوزِيتَ قَرْضاً، فَاجْزِهِ ... إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى، لَيْسَ الجَمَلْ[2]

فـ(الجمل) رفعٌ، عطف على (الفتى). وهذا من هذا القائل خطأ. لأن (ليس) في هذا على بابه. والخبر مضمر. أي: ليس الجمل الذي يجزيه، [١٠٨/أ] فحذف الخبر. فاعرفه.

وبعدُ، فإن القائل، إذا قال: جاءني زيد، وعمرو، فالمعطوف عندنا، لا يَعمل فيه عامل مقدر، وإنما يكون إعرابه على سبيل التبعية، لما قبله. ويخالفنا في ذلك بعض البصريين. ويقول: إنا إذا قلنا: جاءني زيد، وعمرو، ورأيت زيدا، وعمرا، ومررت بزيد، وعمرو، لم يخل التقدير فيه من أن يكون: جاءني زيد، وجاءني عمرو. ورأيت زيدا، ورأيت عمرا. أو يكون التقدير فيه أن (الواو) هي العاملة. فلا تكون (الواو) عاملة، لأن (الواو) لا ترفع مرة، وتنصب أخرى، وتجر ثالثة. فثبت أن التقدير: جاءني زيد، وجاءني عمرو، إلا أنه استُغني عن ذكر جاءني، ثانياً، لدلالة الأولى عليه. فإنما يجيزون العطف على الأول، إذا أمكن إظهار العامل، لأنه هو العامل، لا شيء آخر، فلا يجيزون: ما زيد قائماً، ولا عمرو ذاهباً، لأنه لا يجوز: ما زيد قائماً، ولا ما عمرو ذاهباً. وكذلك لا يجيزون: ليس زيد، ولا عمرو ذاهباً، لأنه لا يجوز: ليس زيد قائماً، ولا ليس عمرو ذاهباً.

---

(١) البيتان من البسيط، لعلقمة الفحل، في: ديوانه ٥٠، والمفضليات ٣٩٧، والخزانة ١١: ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) البيت من الرمل، للبيد بن ربيعة، العامري، في: ديوانه ١٤١، والكتاب ٢: ٣٣٣، والخزانة ٩: ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١: ١٩٠، ١٩١.

[قلت]: إنّ العامل في الأول هو العامل في الثاني، ولا يقدر تكريره. وإنما الثاني تبع، لأن العرب قد قالت: رُبَّ رجلٍ، وأخيه. وبالإجماع، لا يجوز: وربّ أخيه. وقالوا: كلّ شاةٍ، وسخلتها بدرهم، ولا يقولون: وكل سخلتِها. ويقولون: يا زيدُ، والحارثُ، ولا يجوز: ويا الحارثُ. فثبت صحة ما قلنا. ولأنك تقول: أقام زيد أم عمرو. ولو كان التقدير: أم قام عمرو لكانت (أم) منقطعة. وفي إجماع الناس، قاطبة، أن (أم) هاهنا، متصلة، وأنه بمعنى (أيُّهما) دليل قاطع على أن الثاني تبع، وأنَّ العامل غيرُ مَنْوِيٍّ معه. وقولهم: ما زيد قائماً، ولا عمرو ذاهباً، دليل قاطع على أن العامل غير منوي، يدل على صحته أنهم يجيزون: ليس زيد، ولا أخوه ذاهبين، و: ما زيد، ولا عمرو قائمين. ولا فرق بين المسألتين. فاعرفه. ولا تظنن أن مثل هذا الخلاف عارٍ عن الفوائد، بل تأمل في ذلك.

[قال أبو الفتح]: والاسم يُعطَفُ على الاسم، إذا كان موافقاً له في حاله. والفعل يعطف على الفعل، إذا اتفقا في الزمان. تقول: قام زيد وعمرو، ولا تقول: [١٠٨/ب] مات زيد، والشمسُ، لأن الشمس لا يصح موتها. وتقول: جلس زيد، وقام، لأنهما متفقان في الزمان، ولا تقول: قام زيد، ويجلس، لأنهما مختلفان في الزمان.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (١)، فقوله: (وَيَصُدُّونَ)، مضارع، وقبله ماض. فلم جاز ذلك ؟!

[الجواب]: أنَّ هذا على حكاية الحال، ومعناه: إن الذين كفروا، وحالهم هذا. ثم إنا نقول: إن الزمان الذي ذكره أبو الفتح، هو الأصل، ولكنه يجوز وضع الماضي موضع المستقبل ووضع المستقبل موضع الماضي. قال الله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ (٢). وقال: ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ (٣)، ومعناه: قتلتم، وقال: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ (٤)، فيمن رفع. أي: حتى قال الرسول.

واعلم أن هذه الأشياء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة، في العطف، على ما قبلَها، مختلفة. فعطف المرفوع على المضمر المرفوع، لا يستحسن [ما](٥) لم يؤكد. كقولك: قمتُ وزيدٌ، و: قم وزيدٌ. حتى تقول: قم أنتَ، وزيدٌ، و: قمتَ أنتَ، وزيدٌ. هذا مذهبهم.

ثم إنه(٦) جوَّز، في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ ﴾ (٧) فيمن قرأ: (وَٱلْعَيْنُ)،

---

(١) ٢٢: سورة الحج ٢٥. (٢) ٧: سورة الأعراف ٤٤.

(٣) ٢: سورة البقرة ٩١.

(٤) ٢: سورة البقرة ٢١٤. وقراءة الرفع، قرأ بها: أهل الحرمين. أعراب القرآن – للنحاس ١: ٢٥٥.

(٥) في الأصل: مهما.

(٦) أي: أبو علي، إذ جوّز للرفع ثلاثة أوجه، أحدها: ماذكره الشارح، والثاني: أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، والثالث: حمل الكلام على المعنى، على موضع (إنّ النفس)، لأن المعنى: قلنا لهم: النفس بالنفس. ينظر: مجمع البيان ٣: ١٩٨، ١٩٩، وتفسير القرطبي ٦: ١٩٣.

(٧) ٥: سورة المائدة ٤٥.

بالرفع[١] على أن يكون عطفا على الضمير الذي في الظرف، وأنّ التقدير: النفس مأخوذة بالنفس، [هي][٢] فَعَطفَ على الضمير، ولم يؤكِدْ. قال: وهذا مستحسن جدا. قال الله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣]، فعطف (آبَاؤُنَا) على الضمير في (أَشْرَكْنَا) ولم يؤكِدْ، كما أكد في قوله: ﴿مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٤].

[فإن قلت]: إن رفع قوله: (وَالعَيْنِ بِالعَيْنِ)، ليس كقوله: (وَلا آبَاؤُنَا)، لأنه قد طال الكلام بـــ(لا) فحسن، كما حسن في قوله: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٥]، فرفع (شُرَكَاؤُكُم[٦]) بالعطف على الضمير في (فَأَجْمِعُوا)، وليس كذلك (وَالعَيْنُ بِالعَيْنِ).

[الجواب]: أن قوله: (وَلا آبَاؤُنَا)، إنما كان يكون مثل قوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ) أن لو كانت (لا) قبل واو العطف، كما أن المفعول في: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ)، إنما قام مقام التأكيد، لما [١٠٩/أ] كان قبل واو العطف. فلما لم تكن (لا)، قبل الواو، جاز: قمنا وزيد، بدلالة الآية.
فأما قول محمد[٧]، رحمة الله عليه، في قول من قال: أنتِ طالقٌ، إنْ دخلتِ الدار، بل هذه: إنّ (هذه) تَنعَطِفُ على (أنتِ)، وإنّ التقدير: أنتِ طالق، بل هذه، إنْ دخلت الدار. ودخول المخاطبة الدار، شرط لوقوع الطلاق عليهما. فإنه، إنما استحسن هذا دون أن تكون (هذه) معطوفة، على التاء المرفوعة بـــ(دَخلَ)، لأن قوله، أنتِ: مبتدأ، وهي عمدة الكلام، ومقصود بالإخبار عنه. وكان عَطفُ (هذه) على (أنتِ) أولى من العطف، على التاء، لأن التاء متصل بفعل الشرط. والشروط في الكلام، جارية مجرى الظروف. فقوله: أنتِ طالق، إن دخلت الدار، تقديره: أنتِ طالق، وقتَ دخول الدار. والظروف فضلة في الكلام، فلم يَرَ العطفَ على التاء المتصل، بالفضلة.
وقول من قال: إنه، إنما لم يَعطِفْ على التاء، لأنه لا يستحسن: قمتُ وزيدٌ، فإنّ هذا القائل لم يعلم أنه يستحسن: قمتُ في الدار وزيدٌ. فقوله: إن دخلت الدار، بل هذه، في قيام المفعول مقام الضمير، في التأكيد، كقوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُم)، لا فرق بينهما. وكقوله: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٨]. وكقوله: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[٩].

وأما المعطوف على المضمر المجرور، في نحو: مررت به وزيد، فعندنا لا يجوز إلا بإعادة

(١) وهما: الكسائي، وأنس. السبعة ٢٤٤، وحجة القراءات ٢٢٦، وإعراب القرآن – للنحاس ١: ٤٩٩.
(٢) الأصل غير واضح.
(٣) ٦: سورة الأنعام ١٤٨.
(٤) ١٦: سورة النحل ٣٥.
(٥) ١٠: سورة يونس ٧١.
(٦) وهي قراءة: أبي عمرو، ويعقوب، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وسلام. مختصر في شواذ القرآن ٥٧، وأعراب القرآن – للنحاس ٢: ٦٦، والمحتسب ١: ٣١٤، ومجمع البيان ٥: ١٢٢، وتفسير القرطبي ٨: ٣٦٢، والنشر ٢: ٢٨٦.
(٧) هو: محمد بن الحسن، فرقد بن أبي عبد الله، الشيباني (ت ١٧٨هـ). صحب الإمام أبا حنيفة، وأخذ العلم، والفقه عنه، ثم عن: أبي يوسف. صنف الكتب، ونشر علم أبي حنيفة، وروى الحديث. ومن روى عنه: الإمام الشافعي. ينظر: الجواهر المضيئة ٤٢–٤٤.
(٨) ٢: سورة البقرة ٣٥.
(٩) ٥: سورة المائدة ٢٤.

الجار. والفراء يجيز ذلك، ويحتج بقوله: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1]... الآية. إلى قوله: (وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ). فقوله: (وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ): مجرور بالعطف على الهاء، من قوله: (وَكُفْرٌ بِهِ). ولم يقل: وبالمسجد. قال: فقتال فيه: مبتدأ. وصد: عطف عليه. وكفر: عطف عليه. والتقدير: وصد عن سبيل الله كبير، وكفر به، وبالمسجد الحرام كبير، فأضمر. وروي عنه، أن قوله: قتال فيه: مبتدأ، وخبره: كبير. وصد عن سبيل الله: عطف على كبير. وكفر به كذلك. والتقدير عنده: قتال فيه كبير، وصد، وكفر. أي: القتال في المسجد الحرام، قد جمع هذه الأشياء[2].

فأما العطف على الهاء المجرور، فغير جائز، لوجوه، منها: أن [١٠٩/ب] المضمر المجرور، لا يعطف على المظهر المجرور، إلا بإعادة الجار. لا تقول: مررت بزيد، و(كَ) حتى تقول: وبك. وكذلك، لا تقول: مررت بك، وزيد، حتى تقول: وبزيد. وقال أبو علي، قولهم: مررت به، وبك، هذه المجرورات تشبه التنوين، من حيث إنها لا تنفصل عن الجار، كما أن التنوين لا ينفصل عن الاسم، ومن حيث إنك تقول: يا غلامِ، فتحذف الياء، كما تحذف التنوين. فلما أشبهها، وجب أن لا يعطف على التنوين، من حيث إن العطف، يقتضي المشاكلة، والمطابقة، وإن الثاني واقع موقع الأول الذي هو معطوف عليه. فلما جرى المضمر في هذا مجرى التنوين، لم يُستَجز، عطف الاسم عليه، لأن الاسم لا يعطف على الحرف، فكذا لا يعطف على ما يشاكل الحرف. وإذا استُقبِح: قمت وزيد، حتى يؤكد، كراهة عطف الاسم، على الفعل، فكذا هاهنا.

[فـــإن قلـــت]: فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز: مررت بزيد وعمرو، فتعطف المظهر على المظهر، لأن المظهر المجرور، هاهنا، بمنزلة المضمر المجرور.

[الجـــواب]: المظهر يخالف المضمر، من حيث إنه اسم يمكن انفصاله عن الجار، في نحو [قوله]:

٢٧٥- .... قَــرْعِ القِـسِيِّ، الكَـنَائِنِ[3]

و:

٢٧٦- .... زَجَّ القَلُـــوصَ، أَبِـــي مَـــزَادَهْ[4]

و: (قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[5] و: (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)[6].

وإذا كان كذلك، فقوله: (وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ): مجرور، بالعطف على: سبيل الله، أي: وصدٌّ

---

(١) ٢: سورة البقرة ٢١٧.

(٢) معاني القرآن - للفراء ١: ١٤١.

(٣) البيت من الطويل، للطرماح، وتمامه:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ، الكَنَائِنِ

وهو، في: ديوانه ٤٨٦، واللسان (جوز) ٥: ٣٤١.

وبلا نسبة، في: الخصائص ٢: ٤٠٦، والإنصاف ٢: ٤٢٩.

(٤) عجز بيت من مجزوء الكامل، سبق ذكره رقم (١٧)

(٥) ٦: سورة الأنعام ١٣٧. ينظر: ص ٢٢٤، هامش (٣)

(٦) ١٤: سورة إبراهيم ٤٧.

عن سبيل الله، والمسجد الحرام. كما قال: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(١)]، فهو معطوف على المجرور بـ(عن). وصد: مبتدأ. وكفر به: عطف عليه. وكذا: (إِخْرَاجُ أَهْلِهِ). والخبر الأكبر عند الله.

والوجهان اللذان ذكرهما أبو زكريا[(٢)]، لا يصح واحد منها، لأنه إذا قال: وصد عن سبيل الله كبير، وكفر به كبير، وإخراج أهله منه أكبر عند الله، فقد زعم أن بعض خلال الكفر أكبر من الكفر نفسه، والأمر بخلاف هذا. وإذا قال: قتال فيه كبير، وصد، وكفر، ثم قال: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾، فقد زعم أن هذا أكبر [١١٠/أ] من القتال، الذي هو كفر. والقتال عينه، ليس بكفر. فإذن صح قولنا.

[أما قوله]:

٢٧٧- .... فَمَا بِكَ، وَالأَيَّامِ، مِنْ عَجَبِ[(٣)]

فضرورة. وهو على إضمار الجار، أي: وبالأيام. [قال الشاعر]:

٢٧٨- أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ، بِاللَّيْلِ، نَارا[(٤)]

أي: وكلَّ نارٍ، فأضمر. فليس في البيت لهم حجة. وحملُه[(٥)] قولَ عمر بن أبي ربيعة:

٢٧٩- قلتُ، إذ أقبلت، وزهرٌ ....[(٦)]

على الضرورة، وأنه كان حقه أن يقول: إذ أقبلت هي وزهرٌ، فإن كان هذا ضرورة، فقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[(٧)]، ليس بضرورة. و(لا) لا تعمل شيئاً، لمجيئه بعد الواو. وزهرٌ: جمع زهراء، كحمراء، وحُمْرٍ.

باب النكرة والمعرفة

[قال أبو الفتح]: فالنكرة: ما لم تَخُصَّ الواحدَ، من جنسه، نحو: رجل، وغلام. وتُعرَّفُ النكرة بـ(اللام)، و(رُبَّ) نحو: الرجل، و: رب رجلٍ، ورب غلام. يعني أن قولك: رجل، نكرة، لأنك تقول: الرجل، فتقبل اللام. وزيد: ليس بنكرة، لأنك لا تقول: الزيد. وكذلك أنواع المعارف. ولأنك تقول: رجل، فتحكم بتنكيره، لأنك لو قلت: ربَّ رجلٍ، صلح، وجاز. وقوله:

(١) ٤٨: سورة الفتح ٢٥. (٢) يعني: الفراء.

(٣) البيت من البسيط، وتمامه:

فاليومَ قرّبْتَ تهجونا وتَشتمنا ... فاذهب فما بك، والأيام من عجب

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٢: ٣٨٣، والتحصيل ٣٣٧، والجمل ١: ٢٤٤، والإنصاف ٢: ٤٦٤، وابن يعيش ٣: ٧٨، والخزانة ٥: ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١.

(٤) سبق ذكره رقم(٢٢٧). (٤) أي: أبو الفتح.

(٦) البيت من الخفيف، وتمامه:

قلت، إذ أقبلت، وزهر تهادى ... كنعاج الملا تعسفن رملا

وهو، في: ديوانه ٤٩٨، واللمع في العربية ١٨٣.

(٧) ٦: سورة الأنعام ١٤٨.

تُعرَّفُ النكرة باللام، كقوله في نسخة أخرى، وعِبْرَةُ النكرة باللام.

ثم [قال]: واعلم أن النكرة أصل المعرفة، وبعضها أعم، وأشيع من بعض. فأعم الأشياء، وأبهما قولنا: شيء، لأنه يقع على الموجود، والمعدوم. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ (١)، فسماها شيئاً، وإن كانت معدومة.

هـذا الكلام منه، مراده به: الألفاظ الموضوعة المستعملة، عند العرب، ولا يمكن في هذا تحقيق، إذ تسمية المعدوم بلفظ (شيء) حقيقةً، هو كتسمية الموجود، فلا يمكن أن يجعل المعدوم كالموجود، لأنهما ضدان. والمراد أن العرب تطلق لفظة (شيء) على معدوم، لا بد من إتيانه، ووقوعه تنزيلاً له منزلةَ الموجود. لهذا قال، عز من قائل: (شَيْءٌ عَظِيمٌ)، لأن خبره صادق مصدوق، لا يدخلـه ريب، أي: القيامة، وإن لم تشاهدوها الآن، فحكمها [١١٠/ب] حكم المُشاهَد. فهذا مساغ هذا الكلام. وإذا راجعت الحقيقة، فالموجودُ أعم النكرات، كما ذكر، وهو حقيقة، لأنه يطلق على القديم، جل جلاله، وعلى غيره، ثم يليه المُحْدَثُ، لأنه يقع على العَرَضِ، والجوهـر، ثم يليه الحيوان، ثم الإنسان. وهذا في الحقيقة، ليس من علم الصناعة في شيء. أعني صناعة العربية.

[قال أبو الفتح]: وأما المعرفة: فما خص الواحد من جنسه، وهي خمسة أضرب.. إلى آخر الفصل.

بدأ بذكر المضمر، لأنه أعرف المعارف، من حيثُ إنه لا يوصف، ولا يضاف، كما يضاف غيره. وإذا كانوا قد حكموا في نحو قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (٢) ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ (٣) ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ (٤)، على أن يكون (أنْ) هو الاسم، دون المضاف، والمُعرَّف باللام، لأن (أنْ) لا يوصف. فهو أدخل في باب التعريف من غيره. فعلمت أن المضمر أعرف المعارف.

ثم قسم المضمر قسمين: منفصلاً، ومتصلاً. فالمنفصل قسمان: مرفوع، ومنصوب. فالمرفوع للمتكلم (أنا) سواءٌ كان ذَكَرًا، أو أنثى. وإنما استويا، لأن الفرق إنما يحتاج إليه، إذا لم يُعْرَفْ أحد الاسمين من صاحبه. والمتكلم يُعرف بكلامه: أذكر هو أم أنثى. وفي (أنا) لغتان في الوقف: أنَهْ، وأنا. وأنا أكثر، أعني تبيين الحركة بالألف. وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿ أَنَا أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾ (٥) ﴿ لَّٰكِنَّا هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ (٦). أصله: أنا، فحذف الهمزة، وأدغم النون في النون، وأثبت الألف

---

(١) ٢٢: سورة الحج ١.
(٢) ٢: سورة البقرة ١٧٧.
(٣) ٤٥: سورة الجاثية ٢٥.
(٤) ٣: سورة آل عمران ١٤٧.
(٥) ٢: سورة البقرة ٢٥٨. وهو نافع، يثبت الألف بعد النون في الوصل إذا دخلت على الهمزة في جميع القرآن، إلا في قوله تعالى في سورة الشعراء، آية ١١٥: ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾. فإنه: حذفها، وقالون: أثبتها وصلا في آية الشعراء. السبعة ١٨٨، وأعراب القرآن – للنحاس ١: ٢٨٤، ومجمع البيان ٢: ٣٦٦، والنشر ٢: ٢٣١، وإتحاف الفضلاء ٣٣٣، وغيث النفع ٢٤٥.
(٦) ١٨: سورة الكهف ٣٨.

في الوصل، إجراءاً للوصل مجرى الوقف. [قال الراجز]:

٢٨٠- بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ، أَوْ عَيْهَلّ
كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلّ(١)

[وقال الآخر]:

٢٨١- أَنَا أَبُو النَّجْمِ، وَشِعْرِي شِعْرِي(٢)

وللاثنين، والجماعة: نحن: ذكوراً كانوا أم إناثاً. واستوى الاثنان والجمع، في ذلك، لأن الاثنين جماعة. ألا ترى أنه [قال]:

٢٨٢- .... ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ(٣)

فقال: ظهور، وهو يريد اثنين. وقال الله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾(٤). والإجماع منعقد على أنّ الاثنين منهم، يحجبان الأم من الثلث، إلى السدس. وجاءت (نحن) مبنية، لأنها اسم مضمر. والمضمر [١١١/أ] يُشبِهُ الحرف، حيث لا يلزم معناه في الأحوال كلها. وحُرك لالتقاء الساكنين. واختير الضم، لَمّا كان موضوعاً للجمع، وقد تُعورف الضم، والواو في باب الجمع، نحو: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾(٥) ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٦).

وللمخاطب (أنتَ). و(أنْ) هو الاسم، لأنه هو: أنا للمتكلم. والتاء: حرف خطاب، لا محل لها من الإعراب، وإنما الحكم لـ (أن) إلا أنه سكنت النون مع التاء استخفافاً، لتوالي متحركات. فإذا خاطبت الاثنين، قلت: أنتما، والتاء، والميم للخطاب، وليست (أنتما) تثنية (أنت) إذ لو كانت تثنيه، لقلت: أنتان. وإذا خاطبت الجماعة، قلت: أنتم. والأصل (أنتمو) بالميم، والواو. والواو أصل، بدلالة أنه بإزاء (أنْتُنَّ) للنسوة. والواو كالنون الثانية، إلا أنها حُذفت استخفافاً. وجاز حذفها، لأن الميم، وحدها، دلت على الجماعة، لما كان الاثنان مع ميمهما ألفٌ. ولو كان (أنتم) جمعاً لـ (أنت) لكان: أنتون، في الرفع. و: أنتِينَ، في النصب، والجر.

وللغائب المذكر (هو)، وللمؤنث (هي). والواو، والياء، هاهنا، أصلان من الكلمة، وليسا زائدين، بخلافهما في: هذا لهُ، ومررت بهِ لأن الواو، والياء هاهنا، زائدان، لسقوطهما في الوقف،

(١) من الرجز، سبق ذكره (٢٣).

(٢) من الرجز، لأبي النجم العجلي، وبعده:
لله دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي
وهو في: الخصائص ٣: ٣٣٧، وابن يعيش ١: ٩٨، ٩: ٨٣، والخزانة ١: ٤٣٩، ٨: ٣٠٧، ٩: ٤١٢.

(٣) البيت من السريع، لخطام المجاشعي، وصدره:
وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ....
في: الكتاب ٢: ٨٤، والتحصيل ٦٤، والخزانة ٢: ٤٨، ٤: ٣٠٢، ٧: ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٧٢، ولهميان بن قحافة في الكتاب ٣: ٦٢٢.
وبلا نسبة في: ابن يعيش ٤: ١٥٥، ١٥٦، والأشموني ٤: ٣٥٣، وشفاء العليل ١: ١٦٣.

(٤) ٤: سورة النساء ١١.

(٥) ٢: سورة البقرة ١٦.

(٦) ٢: سورة البقرة ٢٣٧.

إذا قلت: هذا لَهُ، ومررت بِهْ. وحذفهما الشاعر، [في قوله]:

٣٨٢- فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ، أُخِيلُهُ   وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[(١)]

أي: لهُ. ولا يُفعَل بـ(هو) و(هي) هذا. إنما يسكنان في ضرورة الشعر. [قال الشاعر]:

٢٨٤- غَفَلْتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ   فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ، وَدَمَا[(٢)]

[وقال الآخر]:

٢٨٥- دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا[(٣)]

يريد: إذ هي.

[وقال الشاعر]:

٢٨٦- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ، قَالَ قَائِلٌ:   لِمَنْ جَمَلٌ، رِخْوُ المِلَاطِ، نَجِيبُ[(٤)]

يريد: بينا هو. فإنما حذَف الواو، والياء، كما يحذف الأصول، في نحو: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[(٥)]. يريد: حاشا لله، لأنه (فَاعلَ). ونحو قوله: ولو تَرَ: ما أهلُ[(٦)] مكة[(٧)]، أي: ترى.

[أ][(٨)] فلا يدل هذان البيتان، على أن الواو، والياء في (هو) و(هي) زائدتان ؟

وللتثنية (هما) وللجماعة (هم) والأصل (همو) لأنه بازاء (هُنَّ).

[قال أبو الفتح]: وأما الضمير المنصوب المنفصل [١١١/ب] فـ(إياي) للمتكلم. وللتثنية، والجمع، جميعا (إيانا). واختلف الناس في: إياي، وإياك، وإياه. فذهب أبو الحسن[(٩)] إلى أن الكاف، والياء، والهاء: حروف لا محل لها من الإعراب. وأنَّ (إيا) اسم مضمر. وحكى سيبويه عن

---

(١) البيت من الطويل، ليعلى بن الأحول الأزدي، في: اللسان (مطا) ١٥: ٢٨٧، والخزانة ٤: ٤٣٥، ٤٣٦، ٥: ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥.
وبلا نسبة في: المقتضب ١: ٣٩، والخصائص ١: ١٢٨.

(٢) البيت من الرمل.
بلا نسبة في: ابن يعيش ٥: ٨٤، واللسان (أطم) ١٢: ٢٠، والخزانة ٧: ٤٩١، ٤٩٣.

(٣) من الرجز، وقبله:
هَل تَعرِفُ الدَّارَ على تِبْرَاكَا
وهو بلا نسبة في: الكتاب ١: ٢٧، والتحصيل ٦٥، والخصائص ١: ٨٩، والإنصاف ٢: ٦٨٠، والعقد ٤: ١٨٥، وشافية ابن الحاجب ٢: ٣٤٧، وابن يعيش ٣: ٩٧، والخزانة ٢: ٥، ٥: ٢٦٤.

(٤) البيت من الطويل، للعجير السلولي، أو المخلب الهلالي، في: الخزانة ١: ١٥٠، ٥: ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٥، ٩: ٤٧٣. وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٦٩، والإنصاف ٢: ٥١٢، وابن يعيش ١: ٦٨.

(٥) ١٢: سورة يوسف ٣١.

(٦) ضبط الشارح لفظة: (أهل) بالفتحة، والضمة، فالنصب على زيادة (ما)، والرفع على موصوليتها. والتقدير: ولو ترى الذين هم أهل مكة.

(٧) اللسان (رأى) ١٤: ٢٩٤.

(٨) زيادة يقتضيها السياق.

(٩) هو: أبو الحسن بن كيسان. الإنصاف (مسألة ٩٨) ٢: ٦٩٥.

الخليل[١]: أنّ الياء، والكاف، والهاء: مجرورة بالإضافة، وأنّ (إيا) اسم مضمر. وذهب الزجاج[٢] الى مثل هذا، غير أنه ادعى: أنّ (إيا) اسم ظاهر. وذهب الفراء الى أنّ (إياك) بكمالها: اسم. وقد كفانا الزجاج قول الفراء، حيث قال: لم نر اسماً تغير آخره، لاختلاف المسمَّيْن. الا ترى أنه لا يقال: إنّ (عصاك) بكمالها، اسم. فكيف جاز هذا في (إياك). والصحيح من هذه الأقاويل، قول أبي الحسن[٣]: إنّ (إيا) اسم مضمر. فإذا كان مضمراً، لم يضف الى هذه الحروف، لأن إضافة المضمر غير مُشَاهَد، وما جاء عنهم في ذلك شيء.

وأما قول العرب: "إذا بلغ الرجلُ الستينَ، فإياه، وإيا الشواب"[٤]، فقد جعلوه في عداد الشواذ، والنوادر. ومن قال: إنه اسم ظاهر، قيل: لم نر اسماً ظاهراً، لزم طريقة واحدة، إلا الظروف، نحو: الآن، وغيره. و(إيا) ليس بظرف، فكيف لزم النصب في جميع الأحوال ؟. وكفى ضعفاً خروج القائل عن كلامهم. فالكاف، والياء، والهاء: حروف، وليس مثلَها في: عصايَ، وعصاكَ، وعصاهُ. لأن ذلك مضاف، لَمّا كان مُظهراً، وهذا مضمر، لا يجوز إضافته.

وأبو سعيد يَزعمُ: أن (إيا) وُصْلَةٌ الى التكلم بهذه الحروف. وذلك أن هذه الحروف كانت مفعولات، نحو: رأيتك، ورأيته، ورأيتني. فلما قدموها على الفعل استقبحوا أن يقولوا (كَرأيتُ) (وهو رأيتُ) و(إني رأيتُ). فجاؤوا بـ(إيا) وُصْلَةً الى هذه الحروف، فهو من (أيّ) التي هي وصلة الى نداء ما فيه اللام، نحو: يا أيها الرجل. فـ(إيا) عنده مشتق من (أيّ). وليس كما قال، لأن المضمرات بمنزلة الحروف. والحروف لا يحكم باشتقاقها، لجمودها، وقلة تصرفها تصرف الأسماء، والأفعال. فـ(إياك) أبداً، منصوب بفعل بعده [١١٢/أ] ولا ينتصب بما قبلَه. وكذلك: إياي، وإياه. فأما قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾[٥]، فمنصوب بفعل مضمر مقدر بعده. والتقدير: وإياي فارهبوا. وقوله: (فَٱرۡهَبُونِ): تفسير له. ولو قدرت المضمر قبلَه، قلت: فارهبوني. ولا يجوز: فارهبوا إياي.

واعلم أنّ قولهم: أنا، وأنت، وهو: يقعن فصلاً بين المبتدأ، والخبر، إذا قلت: زيد قائم. وتقول: زيد هو قائم. فـ(هو) فَصْلٌ. ومعنى الفصل: أنه يفصل بين الوصف، والخبر. لو قلت: زيد القائم، احتمل أن يكون القائم وصفاً، وخبراً، فلما جئتَ بـ(هو) عَلِمْتَ أنه خبر، وليس بوصف. وهكذا يقع في باب العوامل الداخلة على المبتدأ، والخبر، نحو: كان، وإنّ، وظننتُ. قال الله تعالى: ﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ ﴾[٦]. وقال ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ ﴾[٧].

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٩، ونصه: "قال الخليل: لو أن رجلا قال: إياك نفسِك، لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة".
(٢) الإنصاف (مسألة ٩٨) ٢: ٦٩٥.
(٣) وقد حكى السراج عن المبرد، وعن أبي الحسن الأخفش مثل ذلك. ينظر: مجمع البيان ١: ٢٥.
(٤) الكتاب ١: ٢٧٩.
(٥) ٢: سورة البقرة ٤٠.
(٦) ٨: سورة الأنفال ٣٢.
(٧) ٣٤: سورة سبأ ٦.

فالذين أوتوا العلم: الفاعلُ، والذي أُنزل إليك من ربك: المفعولُ الأولُ، والحقَّ: المفعولُ الثاني، وهو: فصل. وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [1]. فـ(أنا) فصل، وأقلَّ: المفعول الثاني.

وشرط هذا الفصل أن يقع بين المبتدأ، والخبر، إذا كانا معرفتين، أو قاربَ المعرفة. قال الله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [2]. فوقع (هو) هاهنا، فصلاً، لأن قوله (خيراً) في تقدير: خيراً من كذا، فقد قاربَ المعرفة. وقد جاء هذا بين المبتدأ، وخبره، إذا كان مضارعاً، وذلك نحو قوله: ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [3]. فأجازوا: زيد هو يقوم، ولم يُجيزوا: زيد هو قائم، لأن (قام) لا يشبه الأسماء، بخلاف (يقوم). فأما قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [4]، فلا يكون (هُنَّ) فصلاً، هاهنا، إلا على أن تُقرر: هُنَّ أطهرُ مِنْ غَيرِهِنَّ، وهم الذكور. فهؤلاء: مبتدأ، وبناتي: وَصفٌ لَهُنَّ، وهُنَّ: مبتدأ ثان. وأطهرُ: خبر، بمعنى: الطاهرات. والجملة: خبر. أو يكون (هن) فصلاً. وأطهرُ: الخبرُ. وقد روي بالنصب[5]. أعني: أطهرَ لكم، وقد لُحِّنَ قارئُهُ. وقيل: وجهُه، أنه نَصبٌ [١١٢/ب] على الحال، لأنه جَعل هؤلاء: مبتدأ، وبناتي: ابتداءً ثانياً، وهن: الخبر. فنصب (أطهرَ) على الحال. والعامل فيه معنى هؤلاء، من الإشارة، أي: بناتي هُنَّ.

ويُحكـى عن أبي عمر[6]، أن هذا القارئ، وهو ابن مروان[7]، احتبى في لَحنه[8]، وهو ما ذكرناه. قال: وأما الضمير المتصل، فثلاثة أقسام: مرفوع، ومنصوب، ومجرور.

فالمـرفوع: الـتاء، في (قمتُ)، والنون، والألف، في (قلنا) والتاء، في (قمتَ) و(قمتُما) و(قمـتُم) و(قمتِ) و(قمتُما) و(قمتُنَّ). والضمير في: زيد قام، والزيدان قاما، والزيدون قاموا. والضمير في الفاعل، نحو: زيد قائم. وفي المفعول: زيد مضروب.

[أقـول]: إنمـا كان في هذا ضمير، لأن (قائماً) مشتق من (قام) وقام فعل. ولا بد له من فاعل، وفاعله بعده، فكذلك المشتق منه. وكذلك مضروب، في التقدير: ضُرِبَ. إلا أنَّ الضمير، في هذين الاسمين، ليس كالضمير، في الأفعال. لأن الفعل يصلح أن يكون صلةً للموصول بضميره،

---

(١) ١٨: سورة الكهف ٣٩. (٢) ٧٣: سورة المزمل ٢٠.

(٣) ٣٥: سورة فاطر ١٠. (٤) ١١: سورة هود ٧٨.

(٥) الذين رويت عنهم قراءة (أطهرَ) بالنصب، هم: الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، والثقفي، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان بن الحكم، وعبد الله بن أبي إسحاق، وعبد الملك بن مروان. تفسير الطبري ١٢: ٥٢، وإعراب القرآن – للنحاس ٢: ١٠٤، والمحتسب ١: ٣٢٥، والكشاف ٢: ٢٨٣، ومجمع البيان ٥: ١٨١، وتفسير الرازي ١٨: ٣٤، وتفسير القرطبي ٩: ٧٦، والبحر المحيط ٥: ٢٤٧.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩٦، ٣٩٧، وفي الأصل: (عمرو)، وهو: وهم.

(٧) هو: محمد بن مروان، المدني، القارئ، ذكره الداني وقال: وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وذكر عن أبي حاتم، السجستاني أنه قال: ابن مروان قارئ أهل المدينة، وعن الأصمعي أنه قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء: إن عيسى بن عمر، حدثنا، قال: قرأ ابن مروان: (هُنَّ أطهرَ لَكُمْ)، قال: احتبى من لحنه. غاية النهاية ٢: ٢٦١.

(٨) احتبى في لحنه، أي: اشتمل بالخطأ.

لأنه صار جملة معه. والضمير، في الفاعل والمفعول، لا يصيرهما جملة، فلا يستقل به الصلة. لو قلت: جاءني الذي قائم، أو جاءني الذي مضروب، لم يَجُز، لأنه ليس بجملة. وليس لهذا الضمير، صيغة تدل عليها، كالتاء، والألف، والواو في الأفعال. والضمير الذي في الظرف، نحو: زيد خلفَك، تقديره: زيد مُستقِر خلفَك، فحُذِف (مستقر) وانتقل الضمير منه إلى الظرف، وصار مرتفعا به، بدليل مجيء الحال عنه، والعطف عليه، والبدل منه، والتأكيد له، على ما قدمناه، في باب المبتدأ، وباب الخبر.

فأما الضمير المنصوب المتصل، فالياء، في (كلَّمني)، والتثنية، والجمع جميعا (كلَّمنا). الياء، في (كلَّمني) هو: الاسم. والنون عماد. وإنما جيء بها، لأن ياء المتكلم يُكسَرُ ما قبلَها، فكرهوا الكسر في الفعل، كما كرهوا الجر فيه. فالنون جيء به لهذا المعنى. وإذا كانوا قد جاؤوا بالنون، في نحو (إنني) ليسلم آخر (إنَّ) لمشابهته بالفعل، فإلحاقه بالفعل أولى. وقد ألحقوها (قَدْنِي) و(عَنِّي) و(مِنِّي)، ليسلم سكون الأواخر، كما أرادوا سلامة آخر الفعل، هاهنا.

واعلم أنه [١١٣/أ] مهما أمكنك الإتيان بالمتصل، لم تأت بالمنفصل. تقول: قمتُ. ولا تقول: قام أنا، لأن (أنا) منفصل يجري مجرى الأجنبي، نحو: زيد وعمرو مع الفعل. وهذا يدل على أن الكلام، إذا أمكن أن يُقدر تقدير المفرد، فهو أولى من أن يُقَدَّرَ بعضُها، منفصلاً من بعضٍ. وكذلك: قمتَ، لا تقول: قام أنتَ.

[فإن قلت]: فإنَّ الفرزدق قد قال:

٢٨٧- .... وإنما يُدافِعُ عَنْ أحسابِكُمْ أنا، أوْ مِثْلِي[1]

ولِمَ لَمْ يقل: أُدافع؟ وهل هو كقوله:

٢٨٨- إلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا[2]

أو هو مستحسن؟

[الجواب]: أنَّ قوله: إنما يدافع، معناه: ما يُدافعُ [عن][3] أحسابكم إلا أنا. لأن (إنَّ) للتحقيق، و(ما) للنفي. فحُمِل الكلام على المعنى، كما قال تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ﴾[4]... إلى أن قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ۝﴾[5]، فرفع، حملاً على المعنى، لأن الكلام، دل على

---

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٢: ٣١٥، وصدره:

أنا الضَّامن الراعي عليهم، وإنما ....

وهو في ديوانه ٢: ٣١٥.

(٢) من الرجز، لحميد الأرقط، وقبله:

أتتك عَنْسٌ تقطع الأراكا

وهو بهذه النسبة في: ابن يعيش ٣: ١٠٣، والخزانة ٥: ٢٨٠، ٢٨١.

وبلا نسبة في: الكتاب ٢: ٣٦٢، والتحصيل ٣٧٢، والخصائص ١: ٣٠٧، والإنصاف ٢: ٦٩٩.

(٣) في الأصل: من.

(٤) ٥٦: سورة الواقعة ١٧، ١٨.

(٥) ٥٦: سورة الواقعة ٢٢.

أن لهم حوراً عيناً. فكأنه قال، بعد قوله: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾[(١)]: ولهم حورٌ عينٌ. وأنشد لصحة هذا [قول الشاعرِ]:

٢٨٩- بَـادَتْ، وَغَيَّـرَ آيَهُـنَّ مِنَ البِلَى ... إلا رَوَاكِـدَ، جَمْـرُهُنَّ هَـبَاءُ
وَمُـشَجَّجٌ. أمَّـا سَـوَاءُ قَذَالِـهِ ... فَـبَدا، وَغَيَّـرَ سَـارَهُ المَعْـزاءُ[(٢)]

فـرفع (مُشججاً) ولم يعطفه على (رواكدَ) حملا على المعنى. أي: وهناك مُشججٌ. فكذا، هاهنا، وهو كثير واسع.

[قال أبو الفتح]: وأما الأعلام: فما خص الواحد من جنسه، فجُعِلَ علماً له، نحو: عبد الله، وزيد، وعمرو. وكذلك: الكُنى، نحو: أبي محمد، وأبي علي. وكذلك: الألقاب، نحو: أنف الناقة، وعائد الكلب.

[قلـت]: الأعـلام علـى ثلاثة أقسام: منقول، ومشتق، واسم جنس من جملة الأجناس. فالمنقول، نحو: حَجَرٍ، ومَدَرٍ، إذا سميت به، نقلته من بابه، إلى العلم.

والمشتق، نحو: العباس، والقاسم، والهاشم. أصل هذا أن يكون صفةً. تقول: مررت برجل عباس، وبرجل قاسم، وبرجل هاشم. فجعلته علما، وَبَقَّيْتَ فيه رائحة الصفة. فيجوز أن يُستعمل معـه اللام، وإنْ كان علماً كما يُستعملُ معه حين كان وصفاً. وكذلك: الفضلُ. كان في الأصل مصدراً، فلما نقلته استجيز فيه اللام. لأنّ المصادر، تجري مجرى الفاعلين.

وأما القسم الثالث، فنحو: أبي الحارث، وأسامة، للأسد، وثُعالةَ، وجيئل للضبع، وابنِ قِتْرَةَ للحيات[(٣)] [١١٣/ب]، وابنِ آوى، وابنِ عُرسٍ. فهذه الأسماء معارف، بمنزلة الأعلام. يدل على أنهـا معارف، قولهم: ابن آوى، فلا تَصرِف (آوى) لأنه على وزن (أفعلَ) معرفةً، فلم يَنصرِف لهـذا. ولو كانت نكرة، لكان مصروفاً. وتقول: هذا ابن آوى، مقبلاً، فتنصبه على الحال، ولا تجعله صفة لابن آوى، لأن (ابن آوى) معرفةٌ، ومقبلاً: نكرة. والمعرفة لا توصف بالنكرة. قال سـيبويه[(٤)]: "وقـد قال بعضُهم: هذا ابنُ عُرس مقبلٌ، بالرفع، تَوهُّم في ابن عرس التنكير، كما يُتوهم، في الأعلام، إذا قلت: مَررتُ بعثمانَ، وعثمانَ آخرَ".

[واعلـم]: أنَّ الأعلام، والكُنى، والألقاب، لها اختصاص، ليس لسائر الأسماء في كلامهم. وذلك لأن شيئاً منها، إذا وُصِفَ بابن مضاف إلى مثله، يُترَكُ التنوين، في الموصوف، ولا يكتب الألـف في ابـن، ويفتح الحرف الأخير منه، في النداء، إتباعاً للنون. تقول: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، وزيـدُ بـنُ أبي محمد، وزيدُ بنُ كرز، وكرزُ بنُ زيد، وكرزُ بنُ أبي محمد، وكرزُ بنُ وَبرةَ، وأبو محمـدِ بنُ زيد، وأبو محمدِ بنُ أبي محمد، أبو محمد بن كرز. ويا زيدَ بنَ عمرو، ويا زيدَ بنَ كرز،

---

(١) ٥٦: سورة الواقعة ٢١.
(٢) البيتان من الكامل، للشماخ، في ملحق ديوانه ٤٢٧، ٤٢٨.
وبلا نسبة في: ١: ١٧٣، والتحصيل ١٣٩، والخزانة ٥: ١٤٧.
(٣) الكتاب ٢: ٩٥.
(٤) الكتاب ٢: ٩٧.

ويـا كـرزَ بنَ زيد، ويا كرزَ بنَ أبي محمد. فهذه تسع مسائل تجري على نمط واحد، جُعِل فيه الصفة، والموصوف كالشيء الواحد، وتُرِكَ التنوين، في اللفظ، فلما ترك التنوين في اللفظ، تركت الألـف في الخـط، دليلاً على هذا المعنى. وفُتِحَ الحرف في النداء. فهذه ثلاثة أحكام يجري كل واحد منهن، مع صاحبيه. وإن ضممتَ الحرف في النداء، وجب عليك كَتبُ الألف، إذا قلتَ: يا زيدُ ابنَ عمرو. وكذلك، إذا قلت: يا زيدُ ابنَ أبي عمرو. وإن ضممتَ الدال، كتبتَ الألف، فكما أن الوجه تَركُ الألف، فكذا فَتحُ الدال، هو الوجه في قوله: يا زيدَ ابنَ عمرو. [قال الشاعر]:

٢٩٠- يَـا حَكَـمَ بْـنَ المُـنذِرِ بْـنِ الجَـارُودْ
سُـرَادِقُ العِـزِّ عَلَيْـكَ مَمْـدُودْ(١)

بفتح الميم. [وقال الآخر]:

٢٩١- يـا عُمَـرَ بْـنَ مَعْمَـرٍ، لاَ مُنْتَظَـرْ(٢)

بفتح الراء. ومن قال: إن الوجه ضم الميم، من (حكم) وضم الراء، [١١٤/أ] من (عمر) لم يعرف غرض سيبويه. فإنما هذه أحكام يجري بعضها مع بعض.

ومن قال: هذه هندٌ، فَصرفَ، لم ينون، إذا قال: هذه هندُ بنتُ عمرو، لكثرة الاستعمال. وكذلك، إذا قلت: هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرو، لم تحذف التنوين، لأن الاستعمال لم يكثر بالتصغير. فإذا جعلت الابن خبراً، دون الوصف، أتيت بالتنوين، كقولك: زيدٌ ابنُ عمرو. وكذلك، إذا أضفت الابن إلى غير العلم، والكنية، واللقب، قلت: زيدٌ ابنُ أخينا، فتثبت التنوين، والألف. وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾(٣)، فمن نوّن جعل (ابناً) خبراً، ومن لم ينون(٤) جعله وصفاً، وأضمر الخبر. أي: عزيرُ ابنُ الله، معبودُهم. أو جعل (ابناً) خبراً، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، كما جاء: ﴿أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝﴾(٥)، فحذفت التنوين(٦)، لالتقاء الساكنين. أو جعل

---

(١) من الرجز، لرؤبة، وقبله:

من شاهد الأمصار من حيي مضر

وهو في ديوانه ١٧٢، ولرجل من بني الحرماز، في: الكتاب ٢: ٢٠٣، والتحصيل ٣٠٩.

وبلا نسبة في: المقتضب ٤: ٢٣٢، وابن يعيش ٢: ٥.

(٢) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ٤٧، والكتاب ٢: ٢٠٤، والتحصيل ٣١٠.

(٣) ٩: سورة التوبة ٣٠.

(٤) من قرأ بالتنوين، هم: عاصم، وحمزة، والكسائي، وعبد الوارث عن أبي عمرو، ويعقوب، وسهل. ومن لم ينون: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وخلف، وروي عن حمزة. تفسير الطبري ١٠: ١١٢، والحجة - لابن خالويه ١٧٤، وحجة القراءات ٣١٧، والكشف - للقيسي ١: ٥٠١، والتيسير ١١٨، وتفسير التبيان ٥: ٢٠٤، ومجمع البيان ٥: ٢٢، وتفسير الرازي ١٦: ٣٦، والتبيان - للعكبري ٢: ١٣، والبحر المحيط ٥: ٣١، والنشر ٢: ٢٧٩.

(٥) ١١٢: سورة الإخلاص ١، ٢.

(٦) وهي قراءة: أبي عمرو، وابن سيرين، والحسن، ونصر بن عاصم، وعبد الله بن أبي إسحاق، وأبان بن عثمان، وزيد بن علي، وأبي السمال، ويونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون. معاني القرآن - للفراء ٣: ٣٠٠، وتفسير الطبري ٣٠: ٢٢٢، والسبعة ٧٠١، وتفسير التبيان ١٠: ٤٢٩،
=

(عُزيراً) لا ينصرف، للتعريف والعجمة. فأما قوله تعالى: ﴿ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا ﴾ (١)، فإن (ابناً) هنا، ليس بوصف لعيسى [ولك](٢)، كتب الألف، لأنه قال: (اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى)، وهو ابن مريم. فهو خبر مبتدأ، أو عطف بيان، وليس بوصف. فهذا ما يختص بهذه الأعلام.

ومنها الحكاية: إذا قلتَ: رأيتُ زيداً، فيقال: مَنْ زيداً؟ ومررت بزيد: مَنْ زيدٍ؟ ورأيت أبا محمـــد: مـــن أبا محمد؟ ولا يجوز هذا في غيره. وكذلك قال: قالوا: حَيْوَةُ، فأظهروا الواو، ولم يقولـــوا: حَيَّةٌ، كما قالوا: مَيِّتٌ، وقالوا: تَهْلَلٌ، ولم يُدغموا، لأنه علم، وللأعلام عندهم حرمة، ليـــست لسائر الأسماء، ولهذا جاء: علي بن أبو طالب، فلم يغيروا، لأنه كنية، وللكنية، والعلم، واللقب أحوال ليست لغيرها.

[قال أبو الفتح]: وأما أسماء الإشارة فـــ(هذا) للحاضر. والتثنية في الرفع (هذان) وفي الجر، والنصب (هذين) و(هاتين) و(تلك) و(تِيك)، و(تانِك) و(تَيْنِكَ) والجمع (هؤلاء) ممدود، ومقصور. و(ها) في جميع هذا: حرف، معناه: التنبيه، وإنما تلحق (ذا) وغيرها، من نحو قوله: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴾ (٣). و"ها السلام عليكما". وإنما [١١٤/ب] الخلاف في (ذا). فعندنا، ذا: اسم للمبهم، إشارة إلى الحاضر. وهو مبني، ووزنه: فَعَلٌ. وعينه، ولامه ياءان. وأصله: ذَيَيٌ. وعند الكوفيين: الألف زائدة، والاسم الذال، وحدها(٤)، وهو خطأ، لأن ذا، لا يخلو: : إما أن يكون اسماً مُظهراً، أو مُضمراً. ولا يجوز أن يكون مُضمراً، لأنه يوصف، ويوصف به. تقول: مررتُ بهذا الرجلِ، فتصفه بالرجل، ومررتُ بزيدٍ هذا، فتصف زيداً بـــ(هذا) لأن معناه: مررت بزيدٍ الحاضرِ. وإذا كان كذلك، لم يَجُز أن يكونَ مُضمراً، لأن المضمر لا يوصف، ولا يوصف به. فإذا لم يكن مضمراً كان مُظهراً، وإذا كان مُظهراً، لم يكن على حرف واحد، إذ ليس في الأسماء المظهرة اسم على حرف واحد، فثبت أن الألف في (ذا) من نفس الكلمة، وأنه لام الفعل، وأن عينه محذوفة، لما أذكره لك في باب التحقير(٥)، إن شاء الله.

والكاف: للخطاب، أعني الكاف في (تلكَ) و(تيكَ) لا محل لها من الإعراب، لأنها لو كانت اسماً، لكانت مجرورة بالإضافة، كالكاف في (غلامِكَ) و(دارِكَ) ولو كانت كذلك، لم يجز ثبات النون معها في نحو قوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ (٦)، كما لم تثبت في قولك: هذان غلامَاكَ. فثبات النون يدل على أن الكاف، لا محل لها من الإعراب. ولو كان للكاف موضع إعراب، لكانت مجرورة. ولو كانت مجرورة، لجاز: ذاكَ نَفْسِكَ، بالتأكيد. فلما لم يجز، وأجمعوا

= والكشف – للقيسي ٢: ٣٩١، ومجمع البيان ١٠: ٥٦٢، وتفسير الرازي ٣٢: ١٧٩، وتفسير القرطبي ٢٠: ٢٤٤، والبحر المحيط ٨: ٥٢٨.

(١) ٣: سورة آل عمران ٤٥.
(٢) الأصل غير واضح
(٣) ٣: سورة آل عمران ١١٩.
(٤) ابن يعيش ٣: ١٢٧.
(٥) أي: التصغير.
(٦) ٢٨: سورة القصص ٣٢.

على أنه يقال: ذاكَ نَفْسُهُ زيدٌ، فثبتَ أن الكاف حرف للخطاب، وأن تأكيده غير جائز. وإذا قلت: ذانِكَ، فثنيت، حذفت الألف الثابتة في المفرد، ولم تقلبها ياءً، كما قلبتَها في (فتىً) حين قلت: فَتيانِ للفصل بين المتمكن، وغير المتمكن. ومن العرب من يعوض عن هذه الألف المحذوفة، فيقول: ذانِّكَ، فيشدد النون، وبه قرأ جماعة[1]: (فَذَانِّكَ بُرهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)، فشددوا النون. وقد جاء عنهم[2]: (فَذَانِيكَ بُرهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)، فَعوَّض الياء[3].

وأبو علي[4] يذهب إلى أنَّ قولهم: ذانِ: صيغة مرتجلة، وضعت للتثنية، لأنها، لو كانت تثنية لـــ (ذا) لكان على حد: زيد، وعمرو. وأنت تقول: الزيدان [١١٥/أ]، ولم يُقَل: الذان، فثبت أن (ذا) هذا لم يثن، كما ثُني زيد. وهكذا حكم: تانِك، وتَيْنِكَ، وأولئك، وأولاك.

وقد جاء (ذا) بمعنى الذي. [قال الشاعر]:

٢٩٢ – عَــدَسْ. مَـا لِعَـبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ نَجَــوْتِ، وَهــذا، تَحْمِلِــينَ، طَلِــيقُ[5]

أي: والذي تحملين طليق. وقال في نحو قوله: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ﴾[6] و: ﴿ مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[7] و: ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾[8]: إنه يجوز أن يكون (ما) مبتدأ، و(ذا) بمعنى الذي. والفعل الذي بعده صلة. والموصول مع الصلة: خبر (ما) قالوا: ويجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم مفرد[9] منصوب بالفعل الواقع بعده. كأنه قال: أي شيء أنزلَ ربكم ؟ وأي شيء يَستعجِل منه المجرمون ؟.

وأبــو إســحاق[10] جوزَ أن يكون: "مَاذَا يَسْتَعْجِلُ"، على تقدير: أي شيء يستعجله ؟. فــيكون (ما) مع (ذا) كالشيء الواحد، مرفوعاً بالابتداء، على إضمار الهاء في (يستعجل) أي: يستعجله.

ورد عليه، أبو علي[11]. فقال: هذا لا يجوز، في حال السعة، والاختيار، إنما يكون في حال

---

(١) وهم أهل البصرة: (أبو عمرو، ويعقوب، وأصحابهما)، وابن كثير، ورويس. السبعة ٤٩٣، وإعراب القرآن– للنحاس ٥٢٥، ومجمع البيان ٧: ٢٥١، وتفسير القرطبي ١٣: ٢٨٥، والنشر ٢: ٣٤١، وإتحاف الفضلاء ٣٤٢.

(٢) وهم: ابن كثير، وابن مسعود، وعيسى، وأبو نوفل، وابن هرمز، وشبل. السبعة ٤٩٣، وتفسير القرطبي ١٣: ٢٨٥، والبحر المحيط ٧: ١١٨.

(٣) عن: التشديد.

(٤) المقتصد ١: ١٩١.

(٥) البيت من الطويل، ليزيد بن مفرغ، الحميري، في: شعره ١١٥، ومعاني القرآن – للفراء ٢: ١٧٧، والإنصاف ٢: ٧١٧، واللسان (عدس) ٦: ١٣٣، والخزانة ٤: ٣٣٣، ٦: ٤١، ٤٢، ٤٨، ٣٨٨. وبلا نسبة في: ابن يعيش ٢: ١٦، وهمع الهوامع ١: ٢٩٠، وشفاء العليل ٢: ٨٧٧.

(٦) ١٦: سورة النحل ٢٤. (٧) ١٠: سورة يونس ٥٠.

(٨) ٢: سورة البقرة ٢١٩. (٩) المسائل المشكلة ٣٧١.

(١٠) تفسير القرطبي ٨: ٣٥٠، والخزانة ٦: ١٤٣.

(١١) الخزانة ٦: ١٤٤، وفيه: ذهب أبو علي في: (المسائل المنثورة) إلى أن (ماذا) بمعنى: (شيء) نكرة.

اضطرار، وإقامة الوزن. وقد جاء مثلُ ما قال أبو إسحاق، عن ابن عامر في قوله تعالى: (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى)(١)، على تقدير: وكلٌّ وعده الله الحسنى. فرفع (كلا) بالابتداء، وأضمر الهاء، وليس في هذا اضطرار. وإنما هو كلام الله، فلا يُختار فيه إلا الأفصح. وتخطئة ابن عامر لا يجوز.

والبصريون يقدمون الأعلام، في باب التعريف، على المبهم. وقوم يخالفونهم(٢)، فيقدمون المبهمة على الأعلام في التعريف. ويظهر هذا في قولهم، إذا قال الرجل: هذه فاطمةُ طالقٌ، فأشار إلى واحدة، اسمها غير فاطمة، فإن الأكثرين قالوا: إن المشار إليها (طالق) دون (فاطمةَ).

ومن قال: إنّ العلم، هو الغالب، وهو المتقدم، لزمه عكس ذلك.

[قال أبو الفتح]: وأما ما تعرف باللام، فنحو: الرجل، والغلام، والطويل، والقصير.

[قلت]: الألف، واللام على أربعة أقسام:

[الأول]: أن يكون لتعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ ﴾(٣). فـ(الإنسان) هاهنا، اسم جنس، بدليل قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾(٤)، فاستثنى منهم. ولو أراد مفرداً بعينه، ما جاء الاستثناء عنه. وقال(٥): "أهلكَ الناسَ [١١٥/ب] الدينارُ، والدرهمُ". ومعلوم أن جميع الناس لا يهلكهم دينار ودرهم مفرد، إنما أراد الجنس. أي: أهلكهم هذا الجنس. ومثله: نعم الرجلُ زيدٌ، يريدون به الجنس.

[الثاني]: أن يكون الألف، واللام للعهد. وذلك إذا ذكرتَ منكوراً لإنسان، ثم أعدتَّهُ عَرَّفتَه، بالألف، واللام. تقول: كان عندي رجل، فقال: كيت، وكيت. ثم قال: عاد الرجل إلي، فقال: كيت، وكيت، أي: ذلك الرجل المعهود. قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾(٦). أي: ذلك الرسول المعهود، فيتعرف بالتكرار. فعلى هذا، إذا قال: لفلانٍ عليَّ مئةٌ، لفلانٍ عليّ المئة، كان مالاً واحداً. وتكون المئة الثانية، هي الأولى، لِما ذكرنا. وكذلك، لو قال: صلِّ ركعتين: صلِّ الركعتين، لزمه ركعتان. ولو قال: صل ركعتين: صل ركعتين، لزمه أربعُ ركَعات. ولو قال: له علي مئة، له علي مئة لزمه مئتان، لأن الثانية لَمّا لم تتعرف باللام، كانت غير الأُولى. ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ ﴾(٧): اليسر الثاني غيرُ الأول، لَمّا لم يذكر باللام. وصدقه الخبر: "لن يغلب عسر يسرين"(٨). ولو قال: له علي المئة: علي مئة، يلزمه مئتان، لأن الثانية منكورة، بخلاف الأولى. ولو قال: له علي المئة: له علي المئة،

(١) ٤: سورة النساء ٩٥. ينظر: ص ١٨٤، هامش (٤).
(٢) هم: الكوفيون. ينظر: الإنصاف (مسألة ١٠١) ٢: ٧٠٧.
(٣) ١٠٣: سورة العصر ٢. (٤) ١٠٣: سورة العصر ٣.
(٥) أي: بعض العرب. شواهد التوضيح ١٧٦.
(٦) ٧٣: سورة المزمل ١٥، ١٦. (٧) ٩٤: سورة الشرح ٥، ٦.
(٨) الموطأ ٣٥٨، والمقاصد الحسنة ٣٣٨، ٣٣٩، وينظر: تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث ١٢٨.

يلزمه مال واحد، لأنه تكرار. وكذا في الصلاة: صل الركعتين: صل ركعتين. وكذا: صل الركعتين: صل الركعتين. فهذه أربع مسائل تدور على هذه النكتة. وكذا: صم يوماً: صم اليوم. وصم اليوم: صم اليوم. وصم يوماً: صم يوماً. وصم اليومَ: صم يوماً. فاعرفه.

[الثالث]: أن تكون الألف، واللام، بمعنى (الذي). وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾[1]، أي: التي ظلمَ أهلُها. وقال: ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾[2]، أي: الذين قست قلوبهم. ويأتي هذا في باب الموصول، إن شاء الله.

[الرابع]: أن يكون الألف، واللام، زيادة في الكلام. وذلك مثل قولهم [١١٦/أ]: اليزيد بنُ الولـيد، وبـنـاتُ الأوبر، والخمسةَ العشرَ. اللام في هذه زائدة، لأن (يزيد) علم. وكذلك (بنات الأوبـر) لِضربٍ من الكَمْأة، وكذلك (الخمسةَ العشرَ) يتعرف بالأولى. والثانية زيادة. والألف، واللام في (الذي) زائدة، لأن تعريفها بالصلة، كما أن تعريف (مَنْ) و(ما) كذلك. وقد جاء طرح الألف، واللام منه. روي: (صِراطَ ذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)[3]، بحذف اللام، لما كانت زيادة، وأظنه عن الحسن[4].

واخـتلف سيبويه، والخليل في هذه الألف، واللام. فقال سيبويه: اللام للتعريف، وحدَها، والألف وصل. وقال الخليل: الألف، واللام جميعاً للتعريف. وكان يقول: إن (أل) للتعريف، كما أن (قد) للتوقع، و(هل) للاستفهام[5]. واحتج في ذلك، بقول الشاعر [وهو عبيد بن الأبرص]:

٢٩٣- يَـا خَلِيلَـيَّ، ارْبَعَا، وَاسْتَخْبِرَا آلْ مَنْـزِلَ الـدَّارِسَ مِـنْ أَهْـلِ الحِـلَالِ
مِـثْلَ سَحْقِ البُـرْدِ، عَفَّـى بَعْـدَكَ الْ قَطْـرُ مَغْـنَاهُ، وَتَأْوِيـبُ الـشَّمَالِ[6]

في قـصيدة، عدتها بضعةَ عشرَ بيتاً. فقطع الألف، واللام عن الاسم، كما قطع النابغة (قد) [في قوله]:

٢٩٤- أَفِـدَ التَّـرَحُّلُ، غَيْـرَ أَنَّ رِكَابَـنَا لَمَّـا تَـزُلْ، بِـرِحَالِنَا، وَكَـأَنْ قَـدِ[7]

أي: وكــأنْ قـد زالت. فعلم أن (أل) كـ(قد). والألف بإزاء القاف من (قد) والهاء من (هـل). وحيث حُذِفَ، حُذِفَ لكثرة الاستعمال، لا لأنها وصل. ألا ترى: أنها لو كانت وصلاً،

---

(١) ٤: سورة النساء ٧٥. (٢) ٣٩: سورة الزمر ٢٢.

(٣) ١: سورة الفاتحة ٧.

(٤) ليست عن الحسن، بل لأعرابي. مختصر في شواذ القرآن ١.

(٥) الكتاب ٣: ٣٢٤، ٣٢٥.

(٦) البيتان من الرمل، في: ديوانه ١١٥، والخصائص ٢: ٢٥٥، وابن يعيش ٩: ١٧، والخزانة ٧: ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨.

(٧) البيت من الكامل، في: ديوانه ٣٠، والمغني ١٧١، والخزانة ٧: ١٩٧، ١٩٨، ٩: ٨، ١٠: ٣٩٤، ٤٠٧، ١١: ٢٦٠. وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٣٦١، ٣: ١٣١، وابن يعيش ٨: ١١٠، ١٤٨، ٩: ١٨، ٥٢، وابن عقيل ١: ١٩، والأشموني ١: ١٣.

حـــذفت في قوله: (الذَّكَرَيْنِ)[1] و(اللهُ خَيْرٌ)[2]، كما حُذفت في قوله: (افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً)[3] و(أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)[4] و(اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ)[5]. ألا ترى: أن همزة الاستفهام، لما دخلت على الفعل، وهـــو: (افْتـــرى) و(اصْـــطَفَى الْبَنَاتِ) و(اسْتَغْفَرْتَ)، حُذفت التي للوصل معها، ولم تحذف في (الذَّكَرَيْنِ)، بل أبدلت، مدة. فعلم أنه ليس مثلَه في (افْتَرَى).

[أقول]: اللام، وحدها، للتعريف، دون الهمزة. والدليل على ذلك: اتصاله بالاسم، كأحد حروفه. ألا ترى: أنك تقول: مررت بالرجل، فتعمل الباء في الرجل. ولو كانت الألف، واللام، بمنزلة (هل) لم تعمل الباء في الاسم، وكان فاصلاً [١١٦/ب] بين الجار، والمجرور، ولأن اللام، في التعريف، نقيض التنوين في التنكير. والتنوين: حرف واحد. فكذا ما بإزائه. تقول: مررت برجل، فيكون نكرة. ومررت بالرجل، فيكون معرفة.

[فـــإن قلت]: فأنت تقول: مررت بهذا، فتُعمل الباء في (ذا) ولا يكون (ها) فاصلة، وإن كانت على حرفين. فما أنكرتَ أن يكون المُعَرِّفُ الألف، واللام، ولا يكون فاصلة؟

[الجواب]: أنّ: (ها) للتوكيد، بمنزلة (ما) في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[6] و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[7]. ولا يُجدِّد معنىً وجودُها، لم يكن قبل وجودِها، سوى التأكيد. فلم يكن الفصل بها فصلاً، لَمَّا لم تُغير المعنى. وليس كذلك اللام. لأن معنى قولك: مررت بالرجل، غير معناه، إذا قلت: مررت برجل. ولهذا المعنى جاز للشاعر أن يجمع في القافية بين رجل، والرجل، وفرس، والفرس. ولا يكون ذلك عيباً، لاختلاف معناهما. فلما امتزج بالكلمة امتزاج أحد حروفه، جاز أن يَعمل ما قبلَها، فيما بعدَها، وإنْ غَيّر المعنى. فلو لم يكن على حرف، كان فاصلاً غَيْرَ ممتزج، كانفصال: هل، وبل، وقد.

وأما إثباتها في: (الذَّكَرَيْنِ)، فلا يدل على أنها ألف قطع، وإنما صح ذلك، لأنهم لو حذفوها، فقالوا: الرجل فعل كذا، و: (الذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ)، اشتبه الخبر بالاستخبار. فقالوا: الرجل فعل كذا، في الاستخبار، والرجل فعل كذا، في الخبر، لينفصل أحدهما من الآخر. وتقول: إني لأمر بالرجل مثلِك، فيكون الألف، واللام في تقدير الطرح، ليصح وصفه بمثلك. لأن (مثلك) نكرة، أو لأن (الرجل) هاهنا، ليس بمقصود قَصدَهُ، ولا يراد واحد بعينه، وإن دَخلتْهُ اللام، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[8]: إن الذين ليس بمقصود قصدَهم، فجاز وصفه بالمنكور.

والقسم الخامس من المعارف: ما أضيف إلى أحد هذه الأربعة، فاكتسى منه التعريف، كما يكتسي منه سائر الأحكام على ما قدمنا.

---

(١) ٦: سورة الأنعام ١٤٣.
(٢) ٢٧: سورة النمل ٥٩.
(٣) ٣٤: سورة سبأ ٨.
(٤) ٣٧: سورة الصافات ١٥٣.
(٥) ٦٣: سورة المنافقون ٦.
(٦) سورة آل عمران ١٥٩.
(٧) ٤ : سورة النساء ١٥٥.
(٨) ١ : سورة الفاتحة ٧.

باب النداء

[قـــال أبو الفتح]: الأسماء المناداة، على ثلاثة أضرُب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف، مـــن أجل طوله. فالمفرد على ضربين: معرفة، ونكرة. والمعرفة أيضاً، على ضربين: أحدهما: ما كان [١١٧/أ] معرفة قبل النداء، ثم نُودِيَ، فبقي على تعريفه، نحو: يا زيد، ويا عمرو. والثاني: ما كـــان نكرة، ثم نودي، فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة، والقصد[١]، نحو: يا رجلُ. وكلاهما مبني على الضم، كما ترى.

[قلت]: قوله: "فبقي على تعريفه"، نازعه جماعة، وقالوا: إذا ثبت أن (يا) حرف تعريف، ودخل على الاسم، وجب أن يزيل التعريف الذي كان له، ويُحدِثُ فيه تعريفاً آخر، وهو موجَب لـــه. ألا ترى: أن قولك زيد، معرفة. فإذا ثنيته سلبته التعريف، وعرفته باللام، فقلت: الزيدان. فـــ(يا) في التعريف، كاللام.

فكما لا يجتمع تعريف العلمية، مع التعريف باللام، فكذا لا يجتمع مع (يا). والدليل على أن (يا) حرف تعريف، امتناعهم من الجمع بينها وبين اللام، في نحو: يا الرجل، ويا الغلام.

وأمـــا بناء هذا النوع من المفرد، فإن الأصل في المنادى أن يكون منصوباً، لأنه في الحقيقة مفعول به، بدليل أن (يا) قائم مقام الفعل، والفعل مُختزَل. إذا قلت: يا زيد، فكأنك قلت: أناديه، وأدعوه. ألا ترى: أنهم يُميلون (يا) والحروف لا تمال، لكن هذه أُميلت، لقيامها مقام الفعل[٢]، ولأنك تُعدّيه باللام الجارة، إذا قلت: يا لَزيد. وهذا شأن الأفعال. فلما كان الأصل فيه النصب، وجـــبَ نصبُ المفرد المعرفة، كما وجبَ نصب المفرد المنكور، علمتَ أنه مفعول، لكنه بُني لوقوعه موقع المبني. ألا ترى: أنك إذا قلتَ: يا زيدُ، كأنك قلت: يا أنتَ. و(أنتَ) مبني، فكذا ما وقع موقعه، وجب أن يكون مبنياً، وكان حقه السكون، لكنه حرك، لأنه قبل النداء، كان معرباً. فلما صار إلى حالة البناء، حُرِّكَ، واختير الضم، دون الأُخريينِ، لأن النصب حظه، إذا كان نكرة، والكسر، إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم، نحو: (يَا قَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ)[٣]، فحرك بالضم، إعلاماً أن هذه الحالة، غير الحالتين الأُخريين. ونظير هذا (قبل) و(بعدُ) إنما حُرِّكَ بالضم، لأن النصب، والجر كانا يدخلانه، وهما معربان، نحو: من قبلِك، وقبلَك فَضُمّا لما ذكرنا.

[قـــال أبو الفتح]: وأما النكرة، فمنصوبة بـــ(يا) لأنه ناب عن الفعل. ألا ترى: أن معناه: ادعو رجلاً، أنادي رجلاً، وقد ذكرنا [١١٧ /ب] هذا. وجاء معرباً منصوباً لأنك، إذا قلت: يا رجلاً، لم ترد واحداً بعينه. فلا يصح وقوعه موقع (أنت) إنما ناديت واحداً من هذه الأمة. فمن أجابك، كان المراد، كقول الأعمى: يا ماراً، خذ بيدي. ثم ذكر أنّ المنادى المبني على الضم، إذا وُصِفَ جاز في وصفه، وجهان: النصبُ، حملاً على الموضع. والرفعُ، حملاً على اللفظ، كقولك:

(١) شرح اللمع – لابن برهان ١: ٢٧٩.

(٢) الكتاب ١: ٢٩١، وشرح اللمع – لابن برهان ١: ٢٧٢.

(٣) ٤٠ : سورة غافر ٤١.

يا زيدُ الظريفُ، ويا زيدُ الظريفَ، منصوب، حملاً على الموضع. وإذا رفعتَ، فهو على لفظ زيد. وهكـــذا حكم المعطوف، إذا كان في المعطوف الألف، واللام. كقولك: يا زيدُ، والحارثُ. يا زيدُ، والحارثَ. فأما إذا لم يكن فيه اللام، فليس إلا الضم. نحو: يا زيدُ وعمرُو. والفرق بينه وبين الحارث، أنّ الحارث لا يليه (يا) ويلي عَمْراً (يا). فجاز في (الحارث) لَمّا لم تله (يا) النصب، حملاً على الموضع. ويجوز، أيضاً، الرفع، وإن لم يجز أن تليه (يا) لأنه تابع. وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، على ما قدمنا.

فإن كانت الصفة، مضافة، لم يَجُز فيها إلا النصب، إذا كانت الإضافة، حقيقية، نحو قولك: يا زيدُ أخانا.. فأما إذا لم تكن حقيقية، نحو قولك: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، فهو بمنزلة المفرد، فيه: الرفع، والنصب. وهكذا حكم عطف البيان، فيه: الرفع، والنصب. فأما البدل، فنحو قولك: يا أخانـــا، زيـــدُ. لا يجـــوز في (زيد) إلا الضم، إذا جعلته بدلا. فإن جعلته عطف بيان، جاز فيه النصب، لأن البدل قد ذكرنا أنه في تقدير تكرير العامل.

وأما قوله: "والمشابه للمضاف، من أجل طوله، فمنصوب، نحو: يا ضارباً زيداً، ويا حسناً وجهه". وهو، كما قال، ووجه المشابهة بين هذا، وبين قولهم: يا عبد الله، هو أنّ المضاف عامل في المضاف إليه. كما أنّ هذا، عامل في الأخير، ولأن قولنا: يا ضاربا، مبهم. فإذا قلت: يا ضارباً زيداً، فقد تخصص، وتبين. كما أنّ (عبداً) مبهم. فإذا أضفته إلى لفظة الله، فقد تخصص، وتبين.

[قال أبو الفتح]: والحروف التي ينبه بها المدعو، خمسة: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة. فأم الباب (يا) لأنه المتداول المعروف. ثم (أيا) لأنه (يا) أيضاً. ودخلت عليه الهمزة. ثم (هيا) [١١٨/أ]، والهـــاء: بـــدل من الهمزة. كما قالوا: إياك، وهِيّاك، وأرقتُ، وهرقت. ثم (أيْ) لأنه كأنه محذوف من (أيا). ثم الهمزة، لأنه كأنه محذوف من (أيْ).

وأمّا حذفُ حرف النداء، في نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [١]، فإنه لكثرة الاستعمال، ولأن الكلام دليل عليه[٢]. وحذف حرف النداء، إنما يجوز في اسم، لا يكون وصفاً لـــ (أيٍّ). فأما ما يكون وصفاً لـــ (أيٍّ) فإن حذف حرف النداء منه، لا يجوز، لئلا يشتبه بالخبر، لو قلت: هذا، تريدُ: يا هذا. أو قلت: الرجلُ، تريد: يا أيها الرجلُ، لم يَجز، لأنه في الخبر هكذا، ولأن قولهم: يا هذا، أصله: يا أيُّهذا. فحذفت (أيّ) فبقي: يا هذا. فلو قلنا: هذا أقبلْ، لكنا قد أجحفنا إذ حذفنا (يا) بعد حذف (أيٍّ). وهذا لا يجوز.

وكان الجَرْميُّ يرى: أنَّ: هذا، لم يكن جائزاً أن يُنادى، لأنه يكون جمعاً بين حرفي إشارة. والجمع بينهما، إذ هما لمعنى واحد، ممتنع. كما امتنع: يا الرجلُ. ولكن جاز: يا هذا، لأنه قد جاء: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [٣]. فأُشير بـــ(ها) إلى غيرِ حاضرٍ. فلما كانت تُشار بـــ(ها) هكذا، خَالفتْ (يا) فجاز الجمع بينهما.

---

(١) ١٢: سورة يوسف ٢٩. (٢) شرح اللمع – لابن برهان ١: ٢٧٤.

(٣) ٥٥: سورة الرحمن ٤٣.

[فإن قلت]: فقد زعمتم أنه لا يجوز: رجلُ أقبلْ، لأنه يجوز: يا أيها الرجل.
[قال الشاعر]:

٢٩٥- جَارِي: لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي
حِلْمِي، وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي(١)

يُريد: يا جاريةُ. فحذف (يا). وقد يقال: يا أيتها الجاريةُ.

[الجواب]: قد زَعم(٢) أن هذا لا يقاس عليه. قال: ومثلُه في المثل: "افْتَدِ مَخنوقُ، وَأَطْرِقْ كَرَا"(٣)، أي: يا مَخنوقُ، ويا كروانُ.

واعلم أنّ كل اسم فيه الألف، واللام، لا يدخل عليه حرف النداء. لأن حرف النداء للتعريف، والإشارة، والألف، واللام للتعريف، أيضاً، فلا يجتمعان. فإذا أرادوا ذلك، جاؤوا بـ(أيّ). وجُعِلَ الاسم الذي فيه الألف، واللام وصفاً لـ (أيّ). كقولك: يا أيُّها الرجلُ. فـ(يا) حرف النداء. وأيُّ: منادى مبني على الضم. وها: للتنبيه. والرجلُ: صفة لأيٍّ.

وقد اختلف الناس في هذه اللفظة، من أوجه:

الأول: أنّ مذهب سيبويه(٤)، أنّ (أيا) هاهنا، موصوف. ومذهب أبي الحسن، [١١٨/ب] أنّ (أيّا) هاهنا، موصول. وأنّ الرجل: خبر مبتدأ مضمر، على تقدير: يا أيها هو الرجلُ. والجملة: صلة لـ (أيّ). وهذا خطأ، لأن هذا المضمر قط لم يظهر، هاهنا، فكيف يكون صلة، لـ (أيّ)؟.

والثاني: أنّ (ها) في (أيها) هاهنا، للتنبيه، عندنا. وزعم أبو إسحاق: أنّ (ها) عِوَضٌ عن المضاف إليه. لأن حكم أيٍّ: أن يكون مضافاً، أبداً. فلما خُلِعَ عن الإضافة، عُوِّضَ(٥) عن المضاف إليه (ها). وهذا الذي ذكره، باطل، أيضاً. لأنا رأيناهم حذفوا المضاف إليه، من أسماء، ومع ذلك، لم يعوضوا عنه شيئاً. قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾(٦). والأصلُ: إنّا كلنا فيها، فحُذِفَ المضاف إليه، من (كلّ) ولم يُعَوَّضْ شيء منه. وقال، أيضاً: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٧). والتقدير: من قبلِ كلِ شيْءٍ، ومن بعدِ كلِ شيء. فحُذِفَ المضاف إليه، ولم يُعوَّض منه. فما بال أبي إسحاق، يزعم هذا، وليس له نظير ؟!.

---

(١) من الرجز، للعجاج، في: ديوانه ٢٦، والكتاب ٢: ٢٣١، ٢٤١(صدره)، وابن يعيش ٢: ١٦، واللسان (شقر) ٤: ٤٢٢، والخزانة ٢: ١٢٥.

(٢) أي: سيبويه. ينظر: الكتاب ٢: ٢٣١.

(٣) هذان مثلان، فـ(افتد مخنوق): يضرب في تخليص النفس من الشدة، والأذى. التاج (خنق) ٢٥: ٢٦٩، و(أطرق كراً): يضرب للذليل يتعزز، فيقال له: اغضض طرفك، فهاهنا من أعز منك، والمثل من الرجز، وهو بتمامه:

أطرقْ كَرا، أطرقْ كَرا   إن النّعامَ في القُرَى

(٤) الكتاب ٢: ١٩٣

(٥) المغني ١: ٣٤٩.

(٦) ٤٠: سورة غافر ٤٨.

(٧) ٣٠: سورة الروم ٤.

والثالث: أنهم اختلفوا في وصف (أيٍّ) من قولك: يا أيها الرجلُ. فلم يُجز سيبويه، في الرجل إلا الرفع[1]. وأجاز أبو عثمان[2]: الرفع، والنصب. فقال، في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾[3]: لو قرأ واحد: يا أيها الناسَ، جائز. قال: لأن الناس صفةُ منادىً مفردٍ، فجاز فيه: الرفع، والنصب، قياسا على قولهم: يا زيدُ الظريفُ. وهذا القياس، لا يصح، لأنه لو وقف في: يا زيدُ الظريفُ، على قولهم: يا زيدُ، ولم يذكر الظريف، جاز. ولو اقتصر على قولهم: يا أيها، دون الرجل، لم يَجُز، لأنه لا يتم، ولا يفيد. فاتضح الفرق بينهما.

[فإن قلت]: فأنتم تقولون: لا يُجمع بين (يا) وبين الألف، واللام، فلا يقال: يا الرجل. فما بالهم، قالوا في الدعاء: يا أَلله. فجمعوا بينَ الألف، واللام، وبين (يا) ؟.

[الجواب]: أنَّ العرب، قد خصت لفظة (الله) بخمسة أشياء:

[الأول]: أنْ يجوز الجمع فيه بين (يا) وبين الألف، واللام، بخلاف سائر الأسماء.

[الثاني]: أنهم قطعوا همزة الوصل، مع الله، فقالوا: يا أَلله. ولم يقولوا: يا الله، كما قالوا: يا ابنَ فلان، ولم يقولوا: يا إِبنَ فلان.

[الثالث]: أنهم فخّموا لام لفظة الله، إذا كان [١١٩/أ] قبلَها فتحةٌ، أو ضمةٌ. نحو قولهم: إن الله غفور رحيم. والضمة، ﴿ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ﴾ ﴿ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ﴾[4]. فإن كان هناك كسرة، رققوا، نحو، بسم الله، وبالله، وعن الله.

[الرابع]: أنهم قالوا في القسم: تا الله، فأدخلوا التاء على هذه اللفظة، خاصة، دون غيرها. فلم يقولوا: تالرحمن، ولا تالرحيم.

[الخامس]: أنهم قالوا في القسم: ها الله، ولم يقولوا ذلك في سائر الأسماء.

فهـــذه اللفظة مخصوصة، بهذه الخمسة، على أنهم قالوا في قولهم: يا أَلله، إنما جاز الجمع بين (يا) وبين الألف، واللام، لأن الألف، واللام، هاهنا: بدل من همزة محذوفة، وهي فاء الفعل. لأن الأصل فيه (إله) لأنه في الأصل: أَلَهَ، يَأْلَهُ، إلهاً. فـــ(إلهٌ) مصدر سمي به المفعول. كما أنَّ (الكتاب) اســـم للمكتوب، و(الخَلْق) اسم للمخلوق، و(الضَّرْب) اسم للمضروب. فـــ(إلهٌ) اسم للمألوه. فحذفت الهمزة، وعُوِّضت منه الألف، واللام، فأُدغمت لام التعريف في اللام التي في (لاهٍ) فقالوا: الله.

قالوا: وجاز ذلك، أعني: يا أَللهُ، لأنَّ (يا) إنما امتنعت من قولهم: يا الرجل، لأنها للإشارة. كمـــا أن الألـــف، واللام للإشارة، والتعريف، فلم يجتمعا هناك، بخلاف: يا أَلله. ونظير ذلك، قولهم: الناسُ. وأصله: أُناسٌ، لأنه من الإنس، فحُذفت الهمزة التي هي فاء الفعل، فصارت (ناسا) ثم أدخلت لام التعريف، بدلا من الهمزة، فقيل: الناس.

---

(١) الكتاب ٢: ١٩٥.
(٢) أي: المازني. ينظر: مجمع البيان ١: ٥٩.
(٣) ٢: سورة البقرة ٢١.
(٤) ٦: سورة الأنعام ١٢٤.

وأما قولهم: اللهمَّ، اغفرْ لي، في الدعاء، أيضا، فقد اختلفوا فيه. فذهب الخليل، وسيبويه[1] إلى أن الميم المشددة اللاحقة، في آخر الاسم، بدل من (يا) التي تكون للنداء. فلا فرق بين أن يقال: يا الله، وبين أن يقال: اللهمَّ.

وقال الفراء[2]: اللهم: أصلُه: اللهُ أُمَّنا بخيرٍ. من: أَمَّهُ، يَؤُمُّهُ، إذا قصدَه. فحذفوا الهمزة، فصار: اللهم. قال: والدليل على بطلان قولهم: جواز: يا اللهمَّ، في الشعر. ولو كانت الميم، بدلا من (يا) لم يجتمعا. لأنه لا يجوز الجمع بين العِوَض، والمُعوَّض عنه.

وهذا الذي ذكره، باطل، لأنا نقول: اللهم، أهلكِ الكافرينَ. ولو كان التقدير: اللهُ أُمَّنا بخير، لوجب [١١٩/ب] أن يقال: وأهلكِ الكافرين. ولأنه يقال: اللهم، اغفر لي. ولا يقال: اللهم، واغفر لي. ولأنه لو كان أصلُه: الله أُمَّنا بخيرٍ، فحذفت الهمزة، لجاز استعماله، أيضا. ألا ترى: أن شَيْئاً، وَضَوْءاً، يقال فيه: شيٌ، وضو، بحذف الهمزة، ومع ذلك، لا يمنع حذف الهمزة استعمالها، أيضا. فكذا، هاهنا.

فأما قولهم في الشعر: يا اللهم، فإن الشاعر، إذا اضطر، جمع بين العِوضِ، والمعوض منه. ألا ترى: أنَّ (فماً) أصله: فوه، بدليل قولهم: أفواه. فحذفوا الهاء، وعوضوا من الواو ميماً، فقالوا: فَمٌ. ثم يَجمعون بين الواو، والميم في ضرورة الشعر.

[قال الشاعر]:

٢٩٦- هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ، مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النَابِحِ العَاوِي، أَشَدُّ رِجَامِ[3]

فجمع بين الواو، والميم.

أما نداء المضاف، نحو قولهم: يا غلامي، فالوجه فيه فتح الياء. فيقال: يا غلاميَ. لأن هذه الياء بإزاء الكاف للمخاطب. فكما أنَّ كاف المخاطب، في نحو: غُلامِكَ، مفتوح، فكذا ينبغي أن يكون مفتوحاً. ثم يجوز: يا غلاميْ، بإسكان الياء، لأن الياء أخت الألف. والألف لا تكون إلا ساكنة، وكذا الياء. وعلى هاتين اللغتين: إنّيْ أعلَم، وإنّيَ أعلَمُ. والوجه الثالث: أن تقولَ يا غلامِ، فتحذف الياء، وتجتزئ بالكسرة، لأن الكسرة: أصل الياء، والياء متولدة منها على ما بينا. وعلى هذا: ﴿ وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ ﴾[4] و﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾[5] والوجه الرابع: أن تقول: يا غلامَا، تبدل من الكسرة فتحة، فتنقلب الياء ألفا، كما قالوا في (ناصيةٍ) ناصاةٌ. وفي (جاريةٍ) جاراةٌ، وفي (رَضِيَ) رضا.

[قال الشاعر]:

---

(١) الكتاب ٢: ١٩٦.
(٢) معاني القرآن ١: ٣٠٣، ومجمع البيان ٢: ٤٢٧.
(٣) سبق ذكره رقم (٣٠).
(٤) ٤٠: سورة غافر ٤١.
(٥) ٤٣: سورة الزخرف ٦٨.

٢٩٧- .... وَتَـــــــصَـ ـــــــطَـاذُ نُفُوسـاً بُـنَتْ عَلَـى الكَــرَمْ[1]

أي: بُنِيَتْ. وفيه لغة خامسة، حكاها سيبويه[2]: يا غلامُ، بضم الميم، وهي شاذة. وأظن ابن أبي عبلة[3] قرأ: (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمُ)[4] بضم الميم[5].

باب الترخيم

الترخيم: ضرب من التصرف. وإنما يلحق الاسم الذي تُصرِّفَ فيه النداء، فبناه على الضم. وينبغي أن يبقى بعد الترخيم، ثلاثةُ أحرف، كي لا يختل الاسم. وبعدُ، فإنّ الترخيم على ضربين:

الأول: أن يكون آخر الكلمة، محذوفاً، وهو مَنْوِيٌّ، كأنه ثابت.

والـــضرب الثاني: أن يكون آخر [١٢٠/أ] الكلمة محذوفاً، وهو مُطَّرَحٌ، كأنه قط لم يكن.

الأول: قـــولهم، في (حـــارث) يا حارِ، فتحذف الثاء. وتَبقى كسرة الراء، لأن الثاء كأنه ثابت.

والثاني: قولهم: ياحارُ، فتحذف الثاء وتجعل (حارِ) اسماً علماً قائماً بنفسه، غير محذوف منه شيء. وكأنـــه سمي: (حارُ) مجرداً عن الثاء. ومثله (مالُ) في: يا مالك. قال أبو علي: جاء عن علي[6]، رضي الله عنه: (وَنَادَوْا يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)[7].

[فــإن قلــت]: فإنكم زعمتم، أنه ينبغي أن لا يُرخَّم اسم على ثلاثة أحرف، كي لا يختل الاسم، فما بالهم، قالوا في (ثُبَةٍ): يا ثُبَ ؟.

[قلت]: إنّ التأنيث في الاسم، كأنه اسم آخر مضموم إلى الأول. فمنزلتُها من (ثُبةٍ) منزلةُ (بَكٌّ) من (بَعْلٍ) في قولهم: (بَعْلَ بَكٌّ). ولهذا المعنى يُفتَح ما قبلها، كما يُفتح، هناك. فذا ساقط.

وتقول في ترخيم (منصور) يا مَنصُ. هذا في اللفظ يستوي على لغة من قال: يا حارِ، أو يا حارُ. إلا أنه في التقدير، مختلف. فمن قال: يامنصُ، على لغة من قال: يا حارِ، كانت الضمة هي الضمة في منصور، قبلُ؛ لأنه ينوي بقية الاسم. ومن قال: ياحارُ كانت الضمة في قولهم: يا منصُ، مُجتلَبةً في النداء، لأنه لا يَنوي بقية الاسم.

وقد أريناك أشياءَ تستوي في اللفظ، وتختلف في التقدير. من ذلك قولهم: فُلْكٌ، في الواحد.

---

(١) البيت من المنسرح، لرجل من بولان، وصدره:

نستوقد النبل بالحضيض ....

وهو بهذه النسبة في اللسان (بني) ١٤: ٩٤.

وبلا نسبة في: شافية ابن الحاجب ١: ١٢٤ (قطعة منه).

(٢) الكتاب ٢: ٢٠٩، وفيه: "بعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا".

(٣) هو: إبراهيم بن أبي عبلة، واسمه: شمر بن يقظان بن المرتحل، أبو إسماعيل، وقيل: أبو إسحاق، وقيل: أبو سعيد، الشامي، الدمشقي،

(٤) ٦١: سورة الصف ٥.

(٥) بل هي قراءة: ابن محيصن. إتحاف الفضلاء ٤١٥.

(٦) وهي كذلك قراءة: عبد الله، ويحيى، والأعمش، وأبي الدرداء. مجمع البيان ٩: ٥٦، وتفسير القرطبي ١٦: ١١٦.

(٧) ٤٣: سورة الزخرف ٧٧.

وفي الجمع: فُلْكٌ، أيضاً. ففلك، في الواحد، نظير: قُفْلٍ. وفي الجمع: نظير أُسْدٍ. وناقةٌ هِجانٌ في الواحد، نظير كتاب. وفي الجمع: نظير: ظِرافٍ. فكذا، هاهنا.

وأما ترخيم: تَرْقُوةٍ، وعَرْقُوَةٍ، على لغة من قال: يا حارِ، فلا إشكال في أن يقال: يا تَرْقُوَ، ويـا عَرْقُوَ. ومن قال: يا حارُ، فلا بد من أن يقلب الواو ياءاً، والضمة كسرةً، فيقول: يا عَرْقِي، ويا تَرْقِي. كما تقول: يا ثَمِي، في ترخيم: ثَمودَ، لأنه لو قال: يا ثَمُو، ويا عَرْقُو، ويا تَرْقُو، لأوقع في الاسم واواً قبلَها ضمة. وهم إذا أدى إلى ذلك قياس تركوه، ورَفَضُوه. ألا ترى: أنهم قالوا في جمع دَلْوٍ: أَدْلٍ، وأبدلوا من الضمة، قبل الواو، كسرةً. فانقلبت الواو ياءاً، فقالوا: أَدْلٍ. وعلى هذا قياس هذا الباب.

[قال أبو الفتح]: وتقول في ترخيم: كَروانَ: يا كَرَوَ أقبلْ. على لغة من قال: يا حارِ. ومن قال: يا حارُ، قال: يا كَرَا. أمّا من قال [١٢٠/ب]: يا كَرَوَ، فإنه يحذف الحرفين الزائدين، وهما الألف، والنون، وهو ينويهما فيبقى الواو مفتوحاً، كما كان مفتوحاً، وبعدها ألف.

وقد تقدم في كتاب اللمع: أن الحرفين الزائدين، يسقطان في الترخيم. كترخيم هندات، اسماً علمـاً. وإذا كانوا قد حذفوا الحرف الأصلي، مع الزائد، في نحو: منصور، ومحمود، فيقولون: يا منصُ، ويا محمُ، فيحذفون الراء، والدال، مع الواو، وهما حرفان أصليان، فلأَنْ تحذف الألف، مع النون، في: كَروانَ، وعثمانَ، ومَروانَ، أولى، وأحرى.

وأمّـا مـن قال: يا حارُ، فإنه يقول: يا كَرَا، لا بد له من ذلك، لأنه يحذف الحرفين، ولا ينويهما. فيبقى: كَرَوَ، فيقلب الواو ألفاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، كما قلبها في: عصاً، ورحاً، والأصل: عَصَوٌ، ورَحَوٌ، على أحد المذهبين.

وأما: عَظايةٌ، وعَبايةٌ، وشَقاوةٌ، فإنه على لغة من قال: يا حارِ، لا إشكال فيه، أنه يقال: يا عَظايَ، ويا عبايَ، ويا شَقاوَ. فأما من قال: يا حارُ، فإنه لا يعتبر التاء طرفاً، ويرى: الواو، والياء طرفين، وهما متحركان، وقبلَهما ألفان، فيقلب الواو، والياء ألفين، وقبلهما ألفان، فلا يخلو: إما أن يُحـذف أحدهما، أو يُحرِّكَ أحدهما، فلا يجوز حذف أحدهما، والتحريك في [الآخر] أولى، لأنه بدل من حرف متحرك. فقالوا: يا عَظاءُ، ويا عَباءُ، ويا شَقاءُ. فاعرفه.

وأما إذا سميت بـ(حُبْلَيانِ) على لغة من قال: يا حارِ، فهو بمنزلة: مَروانَ، وعثمانَ. تقول: يـا حُبْلَى أقبلْ. فأما. من قال: يا حارُ، فإن ترخيمه على لغته مستحيل، وذلك، لأنه ينبغي أن يقول: يا حُبْلَى، لأنه يحذف الألف، والنون، فيبقى: يا حُبْلَيَ، وهو لا يَنوي الحرفين المحذوفين، بل يَجعـل: حُبْلَيَ، اسماً على حياله، فينبغي أن يقلب الياء ألفاً، فيقول: يا حُبْلَى. وإذا كان كذلك، كان ألف حُبْلَى، بدلاً من الياء، فيخرج بذلك عن أصول كلام العرب، لأن (فُعْلَى) قط، لا يوجد إلا وألفُها زائدة. فإذا احتاج إلى قلب الياء ألفاً، فقد جعل الألف [١٢١/أ] أصلية، إذ كان بدلاً مـن حـرف أصلي. وهذا لا يجوز. وهذا بمنزلة قولهم (طَيْلَسَانٌ) بكسر اللام، إذا رُخِّمَ، بعد التسـمية، لم يجز، لأنه يودي إلى أن يكون (فَيْعَلاً). و(فَيْعَلٌ) ليس في الأسماء الصحيحة. وإنما

يكـــون (فَيْعَلٌ) في الأسماء المعتلة، نحو: سَيِّد، ومَيِّت. وقوله في الفصل المتقدم: وصَمَيَّانُ بمنزلة: كَـــرَوَانَ، يعـــني من قال: يا حارِ، قال: يا صَمَيَ. ومن قال: يا حارُ، قال: يا صَمَا، يقلب، كما يقلب في: كَرًا. وبابُ الترخيم، باب يطول ذكرُه، وفيما ذُكِرَ دليل على غيرِه.

باب النُّدبة

أكثر العلماء، لم يذكروا هذا الباب، إذ ليس هو شيئاً عاماً في كلامهم. وأكثرهم لا يعرفونه. وقد ذُكِر أنه شي يختص بالنساء. وهو خارج عن عادات العرب. ألا ترى: أن (وا) كأنه مأخوذ من العَجَم. وإذا كان كذلك، فمن ذكر هذا الباب، فَفَرضُه أن يبني عليه المسائل التي يَشتبه بعضها ببعض، في بعض الأحوال.

فمن ذلك، أنه إذا نَدبَ غلامَ المخاطب، قال: واغلامكاهْ. وإذا ندبَ غلامَ المخاطبةِ، قال: واغلامكيهْ. فيخرج عن سَنَنِ الندبة، إذ سنن الندبة، أن يُلْحَقَ بالأخير ألف، وفي الوقف ألف، وهاء. فلما احتاج، هنا، إلى الفرق بين المذكر، والمؤنث، قلب الألف اللاحقة، ياءً، لانكسار ما قبلَها. ومن ذلك: غلامُ الغائبين، يقال فيه: يا غلامهموهْ. فيقلب الألف واواً، كي لا يشتبه بغلام الاثنين. وكذا جماعة المخاطبين، يقال فيه: يا غُلامكموهْ، كي لا يشتبه، بـــ(يا غلامكماهْ) ويقال: يا غلامهموهْ، في الغائب لئلا يشتبه بالغائبة، نحو: يا غلامهاهْ. وهذه الهاء اللاحقة في الوقف، بعد الألف، تسمى: هاء الاستراحة. وقد جاء في التنزيل، كقوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ﴾[1] ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[2]

[أقول]: والندبة، إنما تكون في أشهر الأسماء. وهو، كما قال. لأن الاسم إذا لم يشتهر، لا يُعرَفُ أنَّ نادبهُ مَنْ يَندبُ.

وأما ندبة المضاف، ففيه خلاف. أجازه قوم، ومنعه قوم. وقالوا: إنه لا يجوز [١٢١/ب] لأن النداء لا يَعمل فيه البناء، فلا يجوز أن يُندَب. والصحيح: جوازُه. إذ الأمر يتعلق في ذا، بشهرة الاســـم. ولأن العرب، قالت: وامَنْ حَفَرَ بِير زَمزماهْ. وهو أبعد من المضاف، والمضاف إليه. إذ هو واقع في صلة (مَنْ) فإذا استجازوا ذلك لشهرته، فجوازُ: واعبدَ المَلِكاهْ، أولى.

[قال أبو الفتح]: وتقول: واغُلامياهْ.

قد ذكرنا أن هذا الفصل يجوز فيه أربعة أوجه:

[الأول]: تحريك الياء. فعلى هذا، لا أشكال أن يقال: واغلامياهْ.

[الثاني]: إسكان الياء. فعلى هذا فيه وجهان: الأول: تحريك الياء، لالتقاء الساكنين، فيقال: واغلامِيَاهْ. والآخر: حذف الياء، لالتقاء الساكنين، فيقال: واغُلاماه.

[الثالث]: يا غلامَ. فعلى هذا تقول: واغلاماهْ، فتُلحِقَ الألفَ، وتفتح الميم، لوقوع الألف بعدها.

(١) ٦٩: سورة الحاقة ١٩، و٢٨.

(٢) ١٠١: سورة القارعة ١٠.

[الرابع]: يا غُلامَا في النداء. فإذا جئتَ بالألف، حذفتَ الألف الأولى، كي لا يجتمع ألفان. وأما قولهم: يا غُلامَ غُلامِي، فهذا إذا نُدِبَ، لم يَجز فيه ما جاز في قولهم: يا غلامِيَ، لأن الحذف، والاستخفاف، جاءا في المنادى، ولم يجئ في المضاف إليه المنادى. فاعرفه.

وأما ندبة الصفة، نحو: يا زيدُ الظريفاهْ، فجوَّزهُ يونس(١)، خلافاً للجماعة، لما رأى الصفة كالجزء من الموصوف، أجاز فيه ما جاز في الموصوف. وكنا دَلَلْنا على ذلك في موضع آخر.

باب إعراب الأفعال

قسم الأفعال قسمين: مبنياً، ومعرباً.

فالمبني: الفعل الماضي، وفعل الأمر. فأما الماضي، فمبني على الفتح، ولم يُبنَ على الكسر، ولا على الوقف، ولا على الضم. أما امتناع بنائه على الوقف، فإنه فعل يشبه المعرب من وجهين: الأول: أنه يقع موقعه في موضع الشرط، والجزاء، كقولك: إنْ قمتَ قمتُ، كما تقول: إنْ تَقمْ أقمْ.

والثاني: أنه يقع موقع الاسم، في كونه وصفاً. فتقول: مررتُ برجل ضَرَبَنا، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضارِبِنا. فلما وقع موقعه، في هذا الموضع، قوي مشابهته بالمعرب، وكان بناؤه على الحركة، أولى، من هذه الجهة. وإنما اختير [١٢٢/أ] الفتح دون الضم، والكسر، لخفة الفتحة، عندنا. وقال الفراء: اختير الفتح، لأنه يصير إلى حالة، لا بد له فيها من الفتح. وذلك إذا اتصل به ضمير الاثنين، نحو: ضَرَبا، وقَعَدا. وهذا باطل، لأنه يصير إلى حالة، لا بد له فيها من الضم، كقولهم: ضَرَبُوا، وقعدُوا. ومع ذلك لم يبن على الضم.

وأما فعل الأمر، فمبني على الوقف، عندنا(٢). وقال الفراء، والكسائي: هو معرب مجزوم. واحتجوا في ذلك بأنهم يقولون: اغزُ، وارمِ، واخشَ. وفي التثنية: اغزُوا، وارمِيا، واخشيا. فيحذفون الواو، والياء، والألف، والنون. وحذف هذه الحروف، إنما يكون علامة للجزم، لا الوقف. فكيف يقال: هو مبني؟ وهل يكون مبنياً على حذف حرف؟

[قلت]: الأمر مبني على الوقف، لأنه فعل. وأصل الفعل البناء، وإنما الإعراب عارض فيه بحق المشابهة، فما لم يوجد المشابهة، فهو باق على أصله. ولأن الجزم لا يكون إلا بعامل، وليس في الأمر عامل الجزم.

[فإن قلت]: إن تقدير: اضربْ: لِتَضربْ، واللام مضمرة.

[قلت]: عامل الجزم، لا يجوز أن يضمر، كما أن عامل الجر، لا يجوز أن يضمر، مع كون عامل الجر أقوى، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء.

[أما]: حذف هذه الحروف، فإنهم أجروا هذه الحروف، مجرى الحركة. فكما أن المبني على الوقف، ليس بمتحرك، فينبغي أن لا يكون فيه أحد هذه الحروف. والدليل على أن هذه الحروف

---

(١) وكذلك: أبو الحسن بن كيسان. ينظر: الكتاب ٢: ٢٢٦، والإنصاف (مسألة ٥٢) ١: ٣٦٤.

(٢) فعل الأمر: أمعربٌ أم مبني، مسألة خلافية. ينظر: الإنصاف (مسألة ٧٢) ٢: ٥٢٤.

تجـري مجـرى هذه الحركات، أنهم قالوا: لم يقضِ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ولم يغزُ. فحذفوا هذه الحـروف، في موضع الجزم من هذه الأفعال المعتلة، كما حذفوا الحركات من الصحيح، نحو: لم يقعـدْ، ولم يذكـرْ. فكما أن الحركات، هناك، ساقطة للجزم، سقطت هذه الحروف، أيضا، إذ أجريت مجراها.

وأما الفعل المعرب، فما في أوله إحدى الزوائد الأربع، نحو: يقوم، ويقعد، وقد ذكرنا: لِمَ خُـصّتْ هذه الحروف من بين سائرها، ولِمَ أُعرِبَ هذا الفعل الخاص؟. وبقي علينا أن نريك أن الموجب للإعراب، في الأفعال [١٢٢/ب] المستقبلة غيرُ موجب الرفع فيها. فنقول: إنّ الموجب للإعـراب، كونه مضارعاً للأسماء، من الأوجه الثلاثة المتقدمة، في صدر هذا الكتاب. وموجب الرفع، وقوعه موقع الاسم. وبيان ذلك، أنا نقول: زيد يقوم، فيرتفع (يقوم) لوقوعه موقع الاسم، إذ موقعه موقع (قائم). فكما أنك، لو قلت: زيد قائم، استقام الكلام به، فكذلك يستقيم، حين تقول: زيد يقوم.

ولا نَنظُـرَ إلى أنّ الاسـم، لو وقع: كيف إعرابه. ألا ترى: أنا نقول: مررتُ برجل يقوم، ورأيتُ رجلاً يقوم. ولو أوقعت الاسم، هناك، لقلت: مررتُ برجل قائمٍ، فتجره. ورأيت رجلاً قائمـاً، فتنصبه. فالموجب للرفع، وقوعه موقع الاسم، مجرداً، وصلاحيته في موقعه، ولا نظر إلى إعرابه.

[فـإن قلت]: فإنا نقول: كاد زيد يقوم، فنرفع (يقوم) ولا يقع هاهنا، موقع الاسم، إذ لو قلنا: كاد زيد قائماً، لخرجنا عن أصل كلامهم.

[قلـت]: إنّ قولنا: كاد زيد يقوم، الأصل فيه: كاد زيد قائماً، إلا أنهم، رفضوا الاسم، في هذا الموضع، واقتصروا على استعمال الفعل. والدليل عليه، [قول الشاعر]:

٢٩٨- فَأُبْـتُ إلى فَهْـمٍ، وَمَا كِدتُ آئِبا ....(١)

فأخرج (آئبا) هنا، على الأصل، كما أخرجتِ العرب: استحوذ، على الأصل، في قوله تعالى: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾(٢)، ليدل على أنّ: استقام: أصله: استقوم. فكذا، هاهنا. قال: وما كدت آئباً، ليدل على أن قولهم: كاد زيد يقوم، في تقدير: كاد زيد قائماً. والشيء قد يُرفَض، ثم يخرج على الأصل، في بعض المواضع.

وأما حذف الحروف، من الأفعال المعتلة، في موضع الجزم، لم يقض، ولم يخشَ، ولم يغزُ،

(١) البيت من الطويل، لتأبط شرا، وعجزه:

.... وكم مثلها فارقتها، وهي تَصْفِرُ

وهو في: شعره ٨٩، وديوان الحماسة ١: ١٨، وفيه: لم أك، والخصائص ١: ٣٩١، والأغاني ٢١: ١٤١، وفيه: ما كنت، واللسان (كيد) ٣: ٣٨٣، والخزانة ٨: ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٩: ٣٤٧.

وبلا نسبة في: الإنصاف ٢: ٥٥٤، وابن يعيش ٧: ١٣، وابن عقيل ١: ٣٢٥، وأوضح المسالك ١٥٢ (صدره).

(٢) ٥٨: سورة المجادلة ١٩.

فلجريها مجرى الحركة. وهي تثبت في موضع الرفع، ساكنةً، نحو: هو يقضي، ويغزو، ويخشى، لأن الحركة تستثقل فيها.

فأما في النصب، فالواو، والياء يُفتحان، خاصة، دون الألف. فيقال: لن يغزو، ولن يقضي. ويسكن الألف، فيقال: لن يخشىْ. ولا يفتح الألف، لأن فتحها يوجب قلبها، أيضاً، لتحركها، وانفتاح ما قبلها. وقد جاءت هذه [١٢٣/أ] الحروف، ثابتة، أيضاً، في موضع الجزم. [قال الشاعر]:

٢٩٩- أَلَمْ يَأْتِيكَ، وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[١]

وقد قرأ ابن كثير[٢]: (إنهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)[٣]. وقال قوم: من هذا الباب [قول الشاعر]:

٣٠٠- وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى، قَبْلِي اسِيراً يَمانِيَا[٤]

وقالوا في قراءة حمزة[٥]: (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لا تَخَفْ دَرَكاً وَلا تَخْشَى)[٦]: ولم يقل: ولا (تخش). [وقال الشاعر]:

٣٠١- إِنْ تُذْنِبُوا، ثُمَّ يَأْتِينِي بَقِيَّتُكُمْ فَمَا عَلَيَّ، بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ، فَوْتُ[٧]

ولم يقل: ثم يأتني. قالوا: والوجه في إثبات هذه الحروف في موضع الجزم، أنه كأنه قدر الحركة، في الياء، والألف. فلما أدخل عليه الجازم، أسقط تلك الحركة في التقدير. وقال قوم: بل أشبعوا الكسرة، والفتحة، الواقعتين قبل الألف، والياء، فتولدت منهما الألف، والياء.

وأما إثبات النون، في موضع الرفع، في الأفعال الخمسة، فلأنهم، لما عجزوا عن استعمال الحركات التي استوفتها الأفعال المسندة إلى الآحاد، إذا كانت صحيحة، والحروف، لما استوفتها الآحاد، إذا كانت معتلة، لجؤوا إلى النون، في موضع الرفع.

فلما صاروا إلى الجزم، حذفوا النون، وحملوا النصب على الجزم، كما حُمِلَ النصب على الجر، في تثنية الأسماء، وجمعها على ما بينا.

وأما فعل جماعة النسوة، فإنه مبني، نحو: يَقعدْنَ، ولن يَخرجْنَ، وإن كانت مضارعة. قال سيبويه[٨]: لأنهم حملوه على الفعل الماضي، حيث قالوا: قَعدْنَ، وخَرجْنَ. فأسكنوا الأخيرة في الماضي، لأن هذا فعل، كما أن ذاك فعل، ولأن هذا مسند إلى ما أسند إليه ذلك، فلهذا وجه، كما أن لإعرابه وجهاً. قال: وكلٌ صَوابٌ عَرِبيٌ.

باب الحروف التي تنصب الفعل

[قال أبو الفتح]: وهي أربعة: أنْ، ولن، وكي، وإذن.. إلى آخر الباب.

(١) سبق ذكره رقم (١٢٨).
(٢) ينظر: ص١٢٧، هامش(٨).
(٣) ١٢: سورة يوسف ٩٠.
(٤) سبق ذكره رقم (٢)، و(١٢٦).
(٥) ينظر: ص ٩، هامش (٣).
(٦) ٢٠: سورة طه ٧٧.
(٧) البيت من البسيط، لم أهتد إلى قائله.
(٨) الكتاب ١: ٢٠.

فأما (أن) فعلى أربعة أقسام:

[الأول]: أن تكون ناصبة للفعل المضارع. وهو مع الفعل، في تقدير المصدر، وذلك، كقولك: أريد أن تقوم؛ أي: أريد قيامك. قال الله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [١]؛ أي: الصوم خير لكم.

[الثاني]: أن تكون مخففة من الثقيلة. [قال الشاعر]: [١٢٣/ب]:

٣٠٢ - .... انْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٢]

فقوله: أن هالك، في تقدير: أنه هالك، فحذف الهاء، وخُففت (أن). و(أنْ) هذه، إذا دخلت على المضارع، يفصل بينها، وبين الفعل بالسين، أو سوف، أو حرف من حروف النفي. قال الله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [٣]. والتقدير: أنه سيكون منكم مرضى. فاسمها مضمر. وهي مخففة من الثقيلة. وقال: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [٤]. وقال: ﴿ وَحَسِبُوٓا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [٥].

[الثالث]: أن تكون بمعنى (أيْ). قال الله تعالى: ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [٦]؛ أي: امشوا. ولا يراد بالانطلاق، قطع المسافة، والمكان، وإنما يراد به الانطلاق في الكلام، والذهاب فيه. أي انطلقوا في الكلام، ولم يقبلوا قول محمد [صلى الله عليه وسلم]. ثم قال: أن امشوا، أي امشوا. يعني: يقول: امشوا. فـــ(أن) بمعنى: يقول: كأنه، لما قال: انطلق الملأ منهم، قال: امشوا، واصبروا فـــ(أنْ) إذا كانت مُفَسِّرة، فَسرتْ جملة بجملة. ومثله قوله: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [٧]، كأنه يقول: يا إبراهيم؛ فـــ(يا إبراهيم) تفسير: ناديناه.

[الرابع]: أن تكون أن زائدة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾ [٨]؛ أي: لما جاءت. وأن زائدة.

[وأما لن]: فإنه ينصب المضارع، أيضاً، كقولك: لن يقوم، وهي: نفي (سيفعل) أو (سوف يفعل). ولا يقتضي التأبيد، كما يدعي بعضهم[٩]. والدليل عليه، قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [١٠]. ولو كان يقتضي التأبيد، لما ذكر معه (أبداً) إذ في ذكره دليل عليه. وقال: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [١١]، فذكر معه (اليوم) وهو ضد التأبيد، إذ هو بالحال أولى.

---

(١) ٢: سورة البقرة ١٨٤.
(٢) عجز بيت من البسيط، سبق ذكره رقم (١٢١).
(٣) ٧٣: سورة المزمل ٢٠.
(٤) ٢٠: سورة طه ٨٩.
(٥) ٥: سورة المائدة ٧١، وقرأ برفع (تكونُ): أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، واليزيدي، والأعمش. الكشف- للقيسي ١: ٤١٦، والبحر المحيط ٣: ٥٣٣، وإتحاف الفضلاء ٢٠٢.
(٦) ٣٨: سورة ص٦.
(٧) ٣٧: سورة الصافات ١٠٤.
(٨) ١١: سورة هود ٧٧.
(٩) وهو: الزمخشري. الكشاف ١: ٤٨، وينظر: المغني ١: ٢٨٤.
(١٠) ٢: سورة البقرة ٩٥.
(١١) ١٩: سورة مريم ٢٦.

وزعم الخليل: أن (لن) أصله (لا أن) فحذفت الهمزة، حذفاً، وكانت الألف ساكنة، والنون ساكنة، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فبقي (لن).

قال سيبويه: قلت له: إذا كان أصله (لا أن) فلم جاز: زيداً لن أضرب، على تقدير: لن أضربَ زيداً، ولِمَ لا يجوز: أريد زيداً أن تَضربَ، على تقدير: أريد أن تضرب زيداً يعني: أنَّ (لن) لو كان أصله (لا أن) لم يجز أن يتقدم عليه ما في [١٢٤/أ] صلته، كما لم يجز ذلك في (أنْ). وقال المحتج[1] عن الخليل: يجوز ذلك، في (لن) وإن لم يجز، في (أن) لأن التركيب يحدث أشياءَ، لم تكن قبل التركيب.

ألا ترى: أنَّ (لو) تدخل على الفعل، وهي لامتناع الشيء، لامتناع غيره، فإذا ركبتها مع (لا) فهي لامتناع الشيء، لوجود غيره، وتدخل على الاسم، دون الفعل، كقولك: لولا زيد لهلك عمرو.

[وأما كي]: فهي على ضربين:

[الأول]: أن تنصب الفعل، بنفسها، كقولك: جئتك: كي تقوم. قال الله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾[2]. فـ(كي) هاهنا، هي الناصبة، لدخول اللام عليها.

[الثاني]: أن يكون (كي) حرفاً من حروف الجر، كقولهم: كيمَهْ؛ كما تقول: عَمَهْ، ولمه[3].

[وأما إذن]: فهي تعمل بشرائط:

[الأولى]: أن تكون جواباً.

[الثانية]: أن تكون في ابتداء كلامك.

[الثالثة]: أن يكون ما بعدها مستقبلاً.

[الرابعة]: أن يكون ما بعدها، معتمداً عليها. وذلك قولك، في جواب قائل: آتيك، إذن أكرِمَكَ. (فإذن) جوابُ: آتيك. وهو في ابتداء كلامك. و(أكرِمَكَ) مستقبل، وهو معتمد على (إذن). و(إذن) هذه تُلغى إذا بطلت إحدى هذه الشرائط. وذلك، قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[4].

ونظير هذا (أظن، وبابها). وذلك، لأنها، إذا تقدمت المفعولين، أُعملت؛ كقولك: ظننت زيداً قائماً. وإذا توسطت، أو تأخرت أُلغيت، كقولك: زيدٌ، أظن، قائمٌ، وزيد قائم، أظن. فكذلك، هاهنا، تقول: زيدٌ، إذن، يقومُ. وزيدٌ يقومُ، إذن.

وقال قوم: إنَّ (إذن) أصله (إذ أن)[5] فحذفت الهمزة، حذفاً، فقيل: اذن. وإن: هي الناصبة

---

(١) الكتاب ٥: ٣ وعنى بـ(المحتج): من ذهب مذهب الخليل في تركيب (لن) وهو من الذين ذهبوا هذا المذهب.

(٢) ٥٧: سورة الحديد ٢٣.

(٣) الكتاب: ٣: ٦.

(٤) ١٧: سورة الإسراء ٧٦.

(٥) المغني ١: ٢٠.

للفعـــل. وأخطؤوا في ذلك؛ لأن (إذن) يَعمل، ويُلغى. و(أن) لا يُلغى أبداً، فثبت أنّ ذاك باطل، ولأنّ (إذن) في الوقف بالألف[1]، و(أن) لا يوقف عليه إلا بالنون.

وأما (حتى) فقد تقدم لها باب[2].

وأمـــا الفـــاء، فإذا كانت جواباً، لأحد [١٢٤/ب] سبعة أشياء، فإن (أنْ) يضمر بعدها، ويُنـــصب الفعل بإضمار (أنْ). ولجميع السبعة شيء واحد، وهو أنه غير واجب. فالأمر، قولك: زُرني فأزورَك. والتقدير: ليكن منك زيارة، فزيارة مني. لا بد أن يقدر (أنْ) بعد الفاء؛ ليكون ما بعدها، في تقدير المصدر. ويكون اللفظ الأول، مؤولاً، فيعطف المصدر على المصدر.

وقال الجرمي: الناصب للفعل، الفاء نفسها. وهذا باطل؛ لأن الفاء، تدخل على الاسم، والفعل، جميعاً، وتكون للعطف، فلا يجوز أن يكون عاملاً، في الفعل. فاعرفه، وإذا قلت: ما تأتيني، فتحدثُني؛ فهو أيضاً، في هذا التقدير. أي: ما يكون منك إتيان فحديث. ويجوز الرفع في هذه الأجوبة بالفاء. قال الله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾[3]. رفعه الجماعة، غيرَ حفص[4]. ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾[5]، رفعوه، غير عاصم[6]. فعلم أن الوجهين جائزان.

والواو: بمنزلة الفاء. قال الله تعالى: (يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)[7]. قرئ بالرفع، والنصب[8]. أعني: لا نكذبَ، ونكونَ. وقالوا في قوله تعالى: ﴿ وَلَا

---

(١) اللسان: (إذن) ١٣: ١٣، والمغني ١: ٢١.

(٢) ينظر: ص٢٢٠. (٣) ٤٠: سورة غافر ٣٦ – ٣٧.

كما نصبه: الأعرج، والسلمي، وعيسى. السبعة ٥٧٠، والحجة– لابن خالويه ٣١٥، وحجة القراءات ٦٣١، والتيسير ١٩١، والكشاف ٣: ٤٢٨، ومجمع البيان ٨: ٥٢٣، وتفسير الرازي ٢٧: ٦٧، وتفسير القرطبي ١٥: ٣١٥، والنشر : ٣٦٥، وإتحاف الفضلاء ٣٧٩.

(٤) هو: حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود، الأسدي، الكوفي، الغاضري، البزاز، ويعرف بـــ(حفيص) (ت ١٨٠هـــ على الأرجح). أخذ القراءة عن عاصم، وكان ربيبه، ابن زوجته، روى القراءة عنه: حسين بن محمد، المروذي، وحمزة بن القاسم الأحول، وخلف الحداد، وآخرون. قال أبو هشام الرفاعي: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم. ينظر: غاية النهاية ١: ٢٥٤، ٢٥٥.

(٥) ٨٠: سورة عبس ٣ – ٤.

(٦) كما نصبه: ابن أبي إسحاق، والسلمي، وعيسى، وزر بن حبيش. السبعة ٦٧٢، والحجة– لابن خالويه ٣٦٣، وحجة القراءات ٧٤٩، والتيسير ٢٢٠، ومجمع البيان ١٠: ٤٣٦، وتفسير الرازي: ٣١: ٥٧، وتفسير القرطبي: ١٩: ٢١٤، والنشر ٢: ٣٩٨، وإتحاف الفضلاء ٤٣٣.

(٧) ٦: سورة الأنعام ٢٧.

(٨) بالرفع فيهما، قرأ: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وأبو بكر، وبرفع (نكذبُ)، ونصب (نكون) قرأ: ابن عامر، وبنصب (نكذب)، ورفع (نكون) قرأ: الشنبوذي. تفسير الطبري ٧: ١٧٥، والسبعة ٢٥٥، وإعراب القرآن– للنحاس ١: ٥٤٢، والحجة– لابن خالويه ١٣٧، والكشف– للقيسي ١: ٤٢٧–٤٢٩، والتيسير ١٠٢، وتفسير التبيان ٤: ١٠٧، ١٠٨، ومجمع البيان ٢: ٢٨٨، وتفسير الرازي ١٢: ٢٠٢، والتبيان– للمكبري ١: ٢٣٩، وتفسير القرطبي ٦: ٤١٨، والبحر =

تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾[(١)]: وجهين:

[الأول]: أن يكون (وَتَكْتُمُوا الحَقَّ) جزماً، على تقدير: ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتموا الحق.

[الثاني]: أن يكون نصباً، على الصرف[(٢)]، على تقدير: ولاتجمع بينهما.

[قال الشاعر]:

٣٠٣ - لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ....[(٣)]

أي: لا تجمع بينهما.

وأما (أو) فإنه ينصب الفعل أيضاً، على إضمار (أنْ) وقد اختلفوا في تقديره: فمن مقدر يقدره: بـ(إلاّ أن) ومن مقدر يقدره: بـ(إلى أن). وذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾[(٤)]. فقال قوم، تقديرها: إلى أن يتوب عليهم. وقال قوم، تقديره: إلاّ أن يتوب عليهم، والوجهان جائزان عربيان؛ لأنه يصح أن يكون مستثنى، ويصح أن يكون غاية.

فأما لام الجر: فهي التي تسمى: لام العلة [١٢٥/أ]، وهي على ضربين: إما أن يُستعمل في الإثبات، أو يُستعمل في النفي. فإذا استعمل في الإثبات؛ جاز إظهار (أنْ) بعدها، وجاز إضمارها. كقولك: جئتك لتُكرِمَني، ولأنْ تُكرِمَني، فيكون (أنْ) مع ما بعدها، في تقدير المصدر، في موضع الجر باللام. ولا يكون الناصب اللام بتةً؛ لأن اللام من عوامل الأسماء؛ فلا تعمل في الأفعال. فلا بد من إضمار (أنْ).

وأما إذا استعمل في النفي، فلا يجوز إظهار (أنْ) بعدها بتة، كقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾[(٥)]. وقال: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[(٦)]. وهذا لا يجوز فيه: وما كان الله لأن يعذبهم؛ لأن هذا نفي (سيفعل) في الإثبات؛ واللام عِوَضٌ عن السين. فكما لا يستعمل (أنْ) بعد السين؛ فكذا لا يُستعمل بعد اللام؛ لأنه يودي إلى الجمع بين العِوَض، والمُعوَّض

المحيط ٤: ١٠٢، والنشر ٢: ٢٥٧، وإتحاف الفضلاء ٢٠٦، وغيث النفع ١١٦.

(١) ٢: سورة البقرة ٤٢.

(٢) معنى الصرف: أنه صرف عن الأول بإضمار (أن). وهذه عبارة عن الكوفيين؛ إذ تسمية هذه الواو بـ(واو الصرف) اصطلاح كوفي، كما ذكر ابن هشام عند الكلام عن الواو المفردة. ينظر المغني ٢: ٣٦١، والخزانة ٨: ٥٧٠، والإنصاف (مسألة ٢٨) ٢٣٥.

(٣) البيت من الكامل، وعجزه:

.... عارٌ عليكَ، إذا فَعلتَ، عَظيمُ

وهو لأبي الأسود الدؤلي، في ديوانه ١٦٥، وللأخطل في الكتاب ٣: ٤١، ٤. وقد نقلت هذا البيت أغلب كتب النحو، مع اختلافات كثيرة في النسبة. ينظر: الخزانة ٨: ٥٦٤- ٥٦٩.

(٤) ٣: سورة آل عمران ١٢٨. (٥) ٣: سورة آل عمران ١٧٩.

(٦) ٨: سورة الأنفال ٣٣.

منه. وهذا أصل مرفوض.

باب حروف الجزم

أما حروف الجزم: فأربعة:

(لم) وهي نفي (فَعَلَ). تقول: لم يركب زيد. نفي لقولك: ركب زيد. وإنما يجزم الفعل؛ لأنــه يختــص به، ولا يدخل في الاسم. ويقبح الفصل بينه وبين الفعل. لو قلت، في قولك: لم يَضرِبْ زيداً: لم زيداً يضربْ؛ قَبُحَ، إلا في ضرورة الشعر.

وأما (لَمّا) فهي من غرائب العربية؛ وذلك، لأنها في الأصل (لَمْ) ضمت إليها (ما) فإذا دخلت على الفعل الماضي؛ فهو اسم بمنزلة حين، يستعمل ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا ﴾ (١). فـــ(لَمّا) هاهنا: نصب على الظرف. والعامل فيه، جوابه الذي يقتضيه، وهو قوله: ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ (٢). فإذا دخلت على الفعل المستقبل، فهي تجزمه، كقولك: لَمّا يركب. وهي نفي (قد فَعَلَ). تقول: قد ركب الأمير. فإذا نفيتَ، قلت: لَمّا يركب.

وقد يجيء (لَمّا) بمعنى (إلا) في قوله، عزّ وجل: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)(٣)، فيمن شدد، أي: (إلا) عليها حافظ. وقد يحذف الفعل مع (لَمّا). تقول جئتك ولَمّا؛ أي: ولما تفعل، أو ولما تَقمْ.

وأما (ألَمّا) فهي (لَمّا) دخلت عليه همزة الاستفهام.

وأما: لام الأمر: فتجزم [١٢٥/ ب] الأمر، وهي مكسورة؛ لِيُفرِّقَ بينها، وبين لام التأكيد، نحو قوله: ﴿ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٤). وقد تسكن هذه اللام، إذا اتصلت بالواو، والفاء، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ (٥)؛ بإسكانها في (ولْيُوفوا). فأما مع (ثم) فالأكثرون لا يسكنونها. فإن (ثم) منفصلة عنها، بخلاف الفاء، في: (فَلْيَنْظُرْ)(٦)، كأنها من أصل الكلمة.

وأما (لا) فهي حرف نهي. وتجزم الفعل المضارع. والفعل بعدها مجزوم، وليس بموقوف، خلافاً للأمر؛ لأن الأمر، لا عامل للجزم فيه. والنهي (لا) فيه عاملة.

باب الشرط وجوابه

وحرفُه المستولي عليه (إنْ).. إلى آخره.

إنما كان الحرف المستولي عليه (إنْ) لِأنَّ (إنْ) فُصِلَ بينه، وبين فِعْلِه بالاسم. وقد جاء ذلك في التنزيل: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٧). وقال: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ (٨). ولم يجئ ذلك في غير (إنْ) إلا في ضرورة الشعر. [قال الشاعر]:

---

(١) ٧: سورة الأعراف ١٤٣.
(٢) ٧: سورة الأعراف ١٤٣.
(٣) ٨٦: سورة الطارق ٤.
(٤) ١٦: سورة النحل ١٢٤.
(٥) ٢٢: سورة الحج ٢٩.
(٦) ١٨: سورة الكهف ١٩.
(٧) ٩: سورة التوبة ٦.
(٨) ٤: سورة النساء ١٢٨.

٣٠٤- فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وَيُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي[1]

التقدير: متى يَنُبْهُم واغلٌ يحيوه. فينبهم: شرط، وفُصِل بينه، وبين متى بواغل، للضرورة. وليس في (إن) ضرورة، لمجيئه في التنزيل. فعُلِم أنه أُمُّ الباب، وهو على أربعة أقسام:

[الأول]: أنْ يكون للشرط، كما ذكرنا.

[الثاني]: أنْ يكون مخففةً من (إنَّ) الثقيلة. وذلك، كقراءة من قرأ: (وَإِنْ كُلًّا)[2]. بتخفيف (إنْ) ونصب (كل)، والتقدير: وإنَّ كُلًّا. وهذه، أعني المخففة من (إنَّ) الثقيلة، إذا دخلت على الاسم، جاز أن تعمل فيها، وجاز أن يَبطُلَ عملُه. تقول: إنْ زيداً لَقائم، وإنْ زيدٌ لقائم. وقد تدخل هذه على الفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[3]، وقولُه: ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾[4]، وقولُه: ﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝ ﴾[5]، على تقدير: وإنَّهم كانوا ليقولون لو أنَّ عندنا، وإنَّا وجدنا أكثرهم لفاسقين، وإنَّا كنا عن عبادتكم لغافلين.

وهذا تقدير النحاة أجمعين، سوى فارسهم[6]، فإنه زعم: أنه لا إضمار بعد (إنْ) لأنهم أرادوا تأكيد الفعل، كما أرادوا بـ(إنَّ) تأكيد الاسم. فلم يمكنهم تأكيد الفعل بـ(إنَّ) المشددة؛ لأنها تشبه الفعل؛ والفعلُ لا يلي [١٢٦/ أ] الفعل. فخُففت حيث أريد تأكيد الفعل. فليس هناك إضمار بتةً. فلا بد لـ (اللام) من أن يكون معها ليكون التأكيد.

[الثالث]: أنْ يكون (إنْ) بمعنى (ما) النافية، كقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[7]؛ أي: ما الكافرون إلا في غرور. وإذا كان كذلك فلا بد من (إلا) في خبرها؛ ليتبين هذا المعنى. فإن لم يكن (إلا) في خبرها، كانت مُخففةً من الثقيلة، لتأكيد الكلام، كقوله: ﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ۝ ﴾[8]، ولا يكون بمعنى (ما) البتة.

[الرابع]: أن تكون (إنْ) زائدةً. [قال الشاعر]:

٣٠٥- وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[9]

---

(١) البيت من الخفيف، لعدي بن زيد العبادي، في: ديوانه ١٥٦، والكتاب ٣: ١١٣، والتحصيل ٤٢٢، والإنصاف ٢: ٦١٧، والخزانة ٣: ٤٦، ٩: ٣٧، ٣٩.
وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٧٦، وابن يعيش ٩: ١٠.

(٢) ١١: سورة هود ١١١. وينظر: ص١٢٤، هامش (٢).

(٣) ٧: سورة الأعراف ١٠٢. (٤) ١٠: سورة يونس ٢٩.

(٥) ٣٧: سورة الصافات ١٦٧، ١٦٨.

(٦) المغني ١: ٢٣٣، وفيه: (قال أبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلانا نحوي محسن، حتى سمعته يقول: إنَّ اللام التي تصحب (إنْ) الخفيفة هي لام الابتداء. فقلت له: أكثرُ نحويي بغداد على هذا).

(٧) ٦٧: سورة الملك ٢٠. (٨) ٣٧: سورة الصافات ١٦٧.

(٩) البيت من الوافر، لفروة بن مسيك، الصحابي، في: سيرة ابن هشام ٤: ٢٢٨، والخزانة ٤: ١١٢، ١١٥، ١١: ١٤١، ١٨.
وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ١٥٣، ٤: ٢٢١، والتحصيل ٤٢٥، والمقتضب ١: ٥١، والخصائص: ١٠٨، وابن يعيش ٥: ١٠، والمغني ١: ٢٥، وهمع الهوامع : ٢: ١١١.

أي: ما طِبُّنا جبنٌ.

[وأما: ما]: فعلى تسعة أوجه: أربعة منها حروف، وخمسة منها أسماء. فأما الأسماء: فـ(ما) الاستفهام، كقولك: ما عندك؟. أيْ: أيُّ شيءٍ عندك؟. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾(١). فـ(ما) رفع بالابتداء. ويدريك: في موضع خبره [وبقي أربعة أوجه]:

[الأول]: أنْ يكون (ما) خبرية، بمعنى (الذي). كقولك: أخذت ما عندك. أي: الذي عندك، وهي لِما لا يَعقِل، ولمن يعقل.

[الثاني]: أنْ يكونَ (ما) للتعجب، كقولك: ما أَحسنَ زيداً. فـ(ما) نكرة، في تقدير: شيء؛ أيْ: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً. وهو مرفوع بالابتداء. وما بعده: خبره. وستراه مشروحاً بعد ذا، إن شاء الله.

[الثالث]: أن يكون (ما) موصوفةً، كقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾(٢).

فـ(ما) هاهنا، بمنزلة شيءٍ. وقوله: عتيد: صفتُه؛ أي: هذا شيء عتيدٌ. ولا يجوز أن يكون (ما) هاهنا، بمعنى (الذي) لأنه إذا كان بمعنى (الذي) كان معرفةً، ويكون في (لدي) ضمير يعود إليه، فينبغي أن يكون (عتيد) منصوباً، حينئذ، لأنه لا يكون (عتيد) نكرة، صفة لمعرفة؛ إذ المعرفة لا توصف بالنكرة، فيجب، حينئذ، أن تنصبَه على الحال.

[الرابع]: أن يكون (ما) كشيءٍ، ليس بعده خبر، ولا صفة، البتةَ، كقوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾(٣). أي: فَنِعْمَ، شيئاً، هي.

وأما إذا كانت (ما) حرفاً، فعلى أربعة أوجه:

[الأول]: أنها إذا كان ما بعده في تقدير المصدر، كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾(٤)؛ أي: سلامٌ عليكم بصبرِكم. و(ما) هذه، حرف عندنا، خلافاً للأخفش(٥)؛ لأنه بمنزلة (أنْ) كما أنَّ (أنْ) مع [١٢٦/ ب] الفعل بتأويل المصدر، فكذا (ما). والذي زعمه الأخفش باطل؛ لأنه لا يكون اسم موصول بغير عائد، يعود عليه من صلته. وليس في قوله: (صَبَرْتُمْ)، عائد، يعود إلى (ما) لا ظاهراً، ولا مضمراً، [قال الشاعر]:

٣٠٦- .... وَالكَافُـــونَ مَـــا جَــــرَمُوا(٦)

أي: جُرْمَهُم.

[الثاني]: أن يكون (ما) كافةً، تَكُفُّ (إنْ) عن عملها. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ

---

(١) ٨٠: سورة عبس ٣. (٢) ٥٠: سورة ق ٢٣.

(٣) ٢: سورة البقرة ٢٧١. (٤) ١٣: سورة الرعد ٢٤.

(٥) إذ قال باسميتها. ينظر: المغني ١: ٣٠٥.

(٦) قطعة بيت من البسيط. لزياد بن حمل وتمامه:

الواسعون إذا ما جر غيرهمُ على العشيرةِ والكافون ما جرموا

في: ديوان الحماسة: ٢: ١٥٢.

وَاحِدٌ ﴾[١]. كان قبل دخول (ما): إنَّ الله إله واحد. فـ(ما) جاءت، وكفت (إنَّ) عن عملها. وقالوا: (إنْ) للتحقيق، و(ما): نفي لما عدا المذكور. ودخل ليكف (إنَّ) عن العمل؛ وقالوا؛ فكأنه قال: ما الله إلا إله واحد.

[الثالث]: أن يكون (ما) صلة، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[٢]؛ أي: فبرحمة.

[الرابع]: أن يكون (ما) نافية، كقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾[٣].

وأما (ما) التي للشرط، فهي اسم، كقوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[٤]. فقال قوم: (ما) هاهنا، اسم، وهو منصوب بـ(يفتح) فكأنه قال: أيّاً يفتحِ الله للناس من رحمة.

وقال قوم: بل هو حرف. والأول أظهرُ، حملاً على (مَنْ) و(أيٍّ).

وأما (أيٌّ) فعلى ثلاثة أقسام:

[الأول]: أن يكون استفهاماً، كقولك: أيُّ شيءٍ عندَك. قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ ﴾[٥].

[الثاني]: أن يكون (أيٌّ) بمعنى (الذي) كقولك: أيُّهم يأتيني، فله درهمٌ. أي: الذي يأتيني فله درهم. قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٦]. أي: لَننزِعَنَّ من كل شيعة الذي هو أشدُّ على الرحمن عِتياً. فـ(أيٌّ) بمعنى (الذي). وبُني على الضم، هاهنا. وكان حقه النصب: لأنه مفعول (لَنَنزِعَنَّ) وبه قرأ هارون[٧]. فيما زعم سيبويه[٨]. قال: وحدثنا: هارون عن بعض الكوفيين، وكان رأساً: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ ﴾[٩]، بالنصب[١٠]. وإنما بني على الضم، لأنه حُذِف من صلته؛ فأشبه (قَبلُ) و(بَعدُ) فبني كما بني (قبلُ) و(بعدُ).

[الثالث]: أن يكون (أيٌّ) بمعنى الشرط، والجزاء. قال الله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[١١]. فـ(أياً) منصوب بـ(تدعوا) و(ما) زائدة. وتدعوا: جزم بـ(أيٍّ). والفاء، في

---

(١) ٤: سورة النساء ١٧١.
(٢) ٣: سورة آل عمران ١٥٩.
(٣) ٧: سورة الأعراف ٨٥.
(٤) ٣٥: سورة فاطر ٢.
(٥) ٦: سورة الأنعام ١٩.
(٦) ١٩: سورة مريم ٦٩.
(٧) هو: هارون بن موسى، أبو عبد الله، الأعور، العتكي، البصري، الأزدي (ت ١٧٠هـ على الارجح). روى القراءة عن: عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير، وأبي عمرو بن العلاء، وآخرين. روى القراءة عنه: علي بن نصر، ويونس بن محمد المؤدب، وشهاب بن شرنفة، وآخرون، قال أبو حاتم السجستاني: كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات، وألفها، وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناده. ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٤٨.
(٨) الكتاب ٢: ٣٩٩.
(٩) ١٩: سورة مريم ٦٩.
(١٠) وهي قراءة: هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن معرف، والأعرج، وزائدة، والأعمش. مختصر في شواذ القرآن ٨٦، وتفسير التبيان ٧: ١٤١، والبحر المحيط ٦: ٢٠٩.
(١١) ١٧: سورة الإسراء ١١٠.

قوله: (فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسنَى): جواب (أيٍّ).

وأما (مهما) في نحو قوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا [١٢٧/ أ] بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(١)، فإن فيه قولين:

[الأول]: أنْ (مهما) هي (مَهْ) التي معناها: اسكتْ، فَضُمَّتْ إليها (ما). فحدث بالتركيب معنى الشرط والجزاء، كما حدث بالتركيب، امتناع الشيء لوجود غيره، في قولهم: لولا زيد لهلك عمرو. وهذا المعنى كان معدوماً، إذا كانت (لو) غير مركبة.

[الثاني]: أنْ (مهما) أصلُه (ماما) فـ(ما) الأولى: (ما) الشرط، في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾(٢). و(ما) الثانية، صلة وهي التي في نحو قوله تعالى: (فبما رحمة) وذلك لأن العرب، تُزيدُ (ما) الصلة، في حروف الشرط في نحو قول الله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾(٣). [قال الشاعر]:

٣٠٧- زَعَمَتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي(٤)

أي: إنْ أَمُتْ. فزادوا (ما) مع (إنْ) فكذا زادوها مع (ما). إلا أنهم استثقلوا تكرار لفظة (ما) في (مهما) فأبدلوا من الألف الهاء لقربها، منها. ألا ترى: أنهم قالوا: إيَّاكَ، وهِيَّاكَ، وأرقتُ، وهرقتُ. وقالوا: أنا، وأنهْ.

وأما (أينَ) فعلى ضربين:

[الأول]: أن يكون استفهاماً، كقولك: أين بيتُك. فبيتُك: مبتدأ. وأينَ: خبر مقدم.

[الثاني]: أن يكون (أين) للشرط، والجزاء، كقولك: أينَ تكُنْ أكنْ.

[قال الشاعر]:

٣٠٨- أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا الغَدَاةَ تَجِدْنَا ... نَصْرِفُ العِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي(٥)

فجزم (تصرفْ) بـ(أين). وهذه دلالة قاطعة تدل على بطلان قول أبي إسحاق: إنْ (أين) إنما يُجازَى بها إذا اتصلت بـ(ما) في نحو قوله: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا﴾(٦). ألا ترى: أنه قال: أين تصرفْ، فجزم، وليس معه (ما) فعُلِم أنه هو الجازم. و(ما) مضمومة إليها، كما ضُمت إلى (إنْ) في نحو قوله: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً فَقُولِي).

وأما (متى) فعلى ضربين: استفهام، وشرط. فالاستفهام، نحو قولك: متى الخروج؟. فالخروج: مبتدأ. ومتى: خبره. والشرط، [نحو قول الشاعر]:

---

(١) ٧: سورة الأعراف ١٣٢. (٢) ٢: سورة البقرة ٢١٥.

(٣) ١٩: سورة مريم ٢٦. (٤) سبق ذكره رقم (٤٣).

(٥) البيت من الخفيف، لعبد الله بن همام السلولي، في: الكتاب ٣: ٥٨، والتحصيل ٤٠٢.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٤٨، وابن يعيش ٤: ١٠٥، ٧: ٤٥. وقد رواه أكثرهم. صدرهُ:

أين تضربْ بنا العُداة تجدنا ....

(٦) ٢: سورة البقرة ١٤٨.

٣٠٩- مَتَى تَأْتِهِ، تَعْشُو إِلَىٰ ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ، عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(١)

ألا ترى: أنه جزم: تجد، وتأته، بـ(متى).

وأما (أينما) و(أيُّ حينٍ) فبمنزلة (أينَ) و(أيٌّ) فيما تقدم.

وأما (أنّى) فيكون بمعنى (أينَ) ويكون بمعنى (كيف). ويكون [١٢٧/ ب] للشرط، والجزاء. [فمعنى أينَ]، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾(٢): أي: من أينَ لك هذا؟. [ومعنى كيفَ]، قوله: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾(٣) أي: كيف شئتم.

وأما الشرط فلا أعلَمُه في التنزيل، ولكن في الشعر، [قال الشاعر]،

٣١٠- فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا، تَلْتَبِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا، تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ(٤)

وأما (حيثما) فإن (حيث) إذا ضُمت إليها (ما) فيكون للشرط، والجزاء. وقبل دخول (ما) لا يكون كذلك؛ لأنه يكون مضافاً الى الجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾(٥). وتقول في الكلام: أَجْلِسُ حيثُ زيدٌ جالس. فـ(حيث) أبداً، يضاف إلى الجملة، ولا يضاف إلى المفرد، فقول القائل: من حيثُ (كونِهِ) بالجر، خطأ. إنما الوجه: من حيثُ (كونُهُ) كذا. فإذا جاءت (ما) سَهَّلَتْ وقوعَ الشرط، والجزاء بعدها. وكذا حكم (إذْ) قبل دخول ما يضاف إلى الجملة، كقولك: أتذكر إذِ الخليفة منصورٌ؟. فإذا جاءت (ما) جَزَمَتْ.

[قال الشاعر]:

٣١١- إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ، فَقُلْ لَهُ ....(٦)

فدخول الفاء، يدل أن (إذ ما) شرط.

[قال أبو الفتح]: والشرط، وجوابه مجزومان، لا خلاف بين النحاة في أنَّ الشرط منجزم بـ(إنْ). وإنما الخلاف في الجزاء إذا تَرتَّبَ على الشرط وكان فعلاً مضارعاً، نحو: إنْ تذهبْ

---

(١) البيت من الطويل، للحطيئة، في: ديوانه ٥١، والكتاب ٣: ٨٦، والتحصيل: ٤١٤، والخزانة ٣: ٧٤، ٥: ٢١٠، ٧: ١٥٦، ٩: ٩٢، ٩٣، ٩٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٦٥، وابن يعيش ٢: ٦٦، ٤: ١٤٨. وابن عقيل ٢: ٣٦٥.

(٢) ٣: سورة آل عمران ٣٧.

(٣) ٢: سورة البقرة ٢٢٣.

(٤) البيت من الطويل، للبيد، في: ديوانه ٥٨، والكتاب ٣: ٥٨، والتحصيل ٤٠١، وابن يعيش ٤: ١١٠، والخزانة ٧: ٩١، ٩٣، ١٠: ٤٥، ٤٦.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٤٨.

(٥) ٧: سورة الأعراف ٢٧.

(٦) البيت من الكامل، للعباس بن مرداس، وعجزه:

.... حقا عليك إذا اطمأن المجلس

وهو في: ديوانه ٧٢، والكتاب ٣: ٥٧، والتحصيل ٤٠٠، وابن يعيش ٤: ٩٧، ٧: ٤٦، والخزانة ٩: ٢٩، ٣٠.

وبلا نسبة في المقتضب ٢: ٤٧، والخصائص ١: ١٣١.

أذهبْ. فاختلف الناس في جزم (أذهب) التي هي الجواب. فذهب سيبويه[1] إلى أنه منجزم بـ(إنْ). وذهب المبرد[2]، إلى أنه منجزم بـ(إن) مع الشرط. وذهب أبو عثمان[3] إلى أن: الشرط، والجزاء هما مبنيان على الوقف؛ وليسا بمجزومين، وليس لـ (إن) فيه تأثير. واحتج بأن الإعراب، في هذه الأفعال، عارض، وليس بأصل؛ وإنما يكون معرباً، إذا وقع موقع الأسماء. فأما إذا لم يكن للاسم، هناك، موقع، ـ فلا يعرب الفعل إذ ذاك. وقد علمنا أنّ الاسم، لا مجال له في باب الشرط، والجزاء.

فأما المبرد، فقد احتج: بأنّ الجزاء، لا يجيء إلا بعد (أن) مع الشرط. ومن المحال أنْ يحال بجزمه على (إنْ) وحدها. فكيف يُدَّعَى فيه ذلك؟!.

وأما سيبويه: فإنه يجزم الجواب بما يجزم به الشرط، كما رَفَعَ الاسمَ [١٢٨/ا] بـ(كان) ونصب الخبر به، ونصبَ الاسمَ بـ(إنْ) ورفع الخبر به. وهذا، لأن (إنْ) يعقد الجزاء بالشرط، في المعنى. فوجب أن يكونِ للفظ فيه تأثير على ما كان من المعنى؛ لأن الشيء؛ إنما يَعمل في الشيء على حسب معناه. و(إنْ) يقتضي الجزاء، كما يقتضي الشرط، فوجب أن يَعْملَ فيه. والذي ذكره أبو عثمان، باطل، لما تقدم من أن الفعل المضارع؛ إنما أُعرِبَ لمضارعته الاسم. وهذا الفعل فيه حرف المضارعة، فوجب أن يكون مُعرباً، غيرَ مبني. وأما المبرد، فالذي ذكره، لا يصح؛ لأن الجمل لا تعمل في شيء، وإنما العمل للحروف في الأصل.

[قال أبو الفتح]: وجواب الشرط، على ضربين: فعل مضارع، والفاء. فالفعل المضارع مجزوم، كما تقدم. وأما الفاء، فيكون مع ما بعده، في موضع الجزم؛ لكونه جواباً. قال الله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[4]. فقوله: (فَلَا يَخَافُ): في موضع الجزم. والتقدير: فهو لا يخاف. وقد قرئ: (فَلَا يَخَفْ)[5]، بالجزم، وهو نهي الغائب، وليس بجواب الشرط. والدليل على أنه في موضع الجزم، قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرْهُمْ﴾[6]، في قراءة حمزة[7]. فلولا أن قوله: (فَلَا هَادِيَ)، في موضع الجزم، لم يجز: (وَيَذَرْهُمْ). ومثله، قوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ

---

(١) الكتاب ٣: ٦٢. وفيه: (واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله).

(٢) المقتضب ٢: ٤٩.

(٣) الإنصاف (مسألة ٨٤) ٢: ٦٠٢.

(٤) ٧٢: سورة الجن ١٣.

(٥) وهي قراءة: يحيى بن وثاب، والأعمش: وإبراهيم. مختصر في شواذ القرآن ١٦٣، وإعراب القرآن- للنحاس ٣: ٥٢٤، وتفسير القرطبي ١٩: ١٧.

(٦) ٧: سورة الأعراف ١٨٦.

(٧) والكسائي، وأبي عمرو فيما ذكر أبو حاتم، وابن مصرف، والأعمش، وخلف. السبعة ٢٩٩، وإعراب القرآن- للنحاس ١: ٦٥٤، والحجة- لابن خالويه ١٦٧، والكشف- للقيسي ١: ٤٨٥، والتيسير ١١٥، ومجمع البيان ٢: ٥٠٣، وتفسير الرازي ١٦: ٣٢٦، والتبيان- للعكبري ١: ٢٩٠، وتفسير القرطبي ٧: ٣٣٤، والبحر المحيط ٤: ٤٣٣، والنشر ٢: ٢٧٣.

فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ (١). فجزم قوله: (وَيُكَفِّرْ)؛ لأن قوله: (فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ): في موضع الجزم. وهذه الفاء، إذا كانت في جواب الشرط، ينبغي أن يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر. ويجوز إضمار المبتدأ، وإظهاره. فالإضمار قوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٢)؛ أي: فهو ينتقم منه. والإظهار [قولك](٣): إنْ تأتني فزيد يقوم. لا بد من ذلك.

وقد يقع الشرط، والجزاء بلفظ الماضي، والمراد بهما: المستقبل. كقولك: إن قمتَ قمتُ. والتقدير: إنْ تقم أقم؛ لأن المعنى على المضي، لا يصح؛ إذ الشرط إنما يصح في المستقبل من حيث إنما يجيء فيما يكون على الغرر. فأما ما ثبت، ومضى؛ فالشرط لا يؤثر فيه. [١٢٨/ ب].

[فإن قلت]: فقد جاء في التنزيل: ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ (٤)، وهذا ماض، ولا يصح فيه الاستقبال، ألا ترى، إلى سياق الآية: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ (٥)، يعني في الدنيا، فيقول: إنْ كُنت قلته في الدنيا، فقد علمته، قلنا، [الجواب]: أنَّ المعنى، إنْ صح، وثبت: أني كُنتُ قلته، فقد علمتَه، فهذا أيضا يرجع إلى المستقبل من حيث الصحة، والثبوت.

[قال أبو الفتح]: وقد حُذِفَ الشرط، وأُقيمت أشياءُ مَقامَه. وذلك في الأشياء التي، إذا كان جوابها بالفاء، كان منصوباً، وهو: الأمر، والنهي، وأخواتهما. ألا ترى: أنك، إذا قلت: اضْرِبْ أُكرِمْكَ، معناه: إنْ تَضربْ أُكرِمْكَ؛ فحذفَ الشرطَ، وأُقيم الأمر مقامه. وقد جاء في التنزيل، في غير هذه الأشياء. قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (٦) إلى أن قال: (يَغْفِرْ لَكُمْ) فجزم (يَغْفِرْ) لأن قوله: (تُؤْمِنُونَ)، في موضع: آمنوا؛ كما يوضع الأمر مقام الخبر، في نحو قوله: ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ (٧)؛ أي: ما أَبْصَرَهُ، وأَسْمَعَهُ.

وذهب المبرد(٨)، إلى أنَّ قوله: (يَغْفِرْ) جزم، جواب (هَلْ أَدُلُّكُمْ). وأخطأ؛ لأن المَغْفِرةَ، لا تجب بالدلالة على الإسلام؛ لأن المغفرة تجب بالإيمان، لأن من دله الرسول على الإسلام، غفر الله لـه. ألا ترى أنه [صلى الله عليه وسلم] قد دعا أبا جهل إلى الاسلام، ودلَّه عليه، ومع ذلك، فهو مُؤبَّدٌ في النار. وإنما ذلك، لمن آمن، خاصةً. أعني المغفرة.

ومما يدل على أن الشرط، في هذه الأشياء، مُرادٌ، قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ (٩)، فنصب قوله: (فَأَصَّدَّقَ)، لما كان فيه الفاء؛ وجزم: (أكن)، حملا على موضع الفاء، كما ذكرنا في شرط

---

(١) ٢: سورة البقرة ٢٧١. (٢) ٥: سورة المائدة ٩٥.

(٣) في الأصل (قوله) والصحيح ما أثبته؛ لأن التمثيل ليس قرآنا.

(٤) ٥: سورة المائدة ١١٦. (٥) ٥: سورة المائدة ١١٦.

(٦) ٦١: سورة الصف ١٠، ١١. (٧) ١٨: سورة الكهف ٢٦.

(٨) المقتضب ٢: ٨٢. (٩) ٦٣: سورة المنافقون ١٠.

الصحيح الصريح، في نحو: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[1].

فأما قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى وَيَرِثُ﴾[2]، وقوله تعالى [١٢٩/ أ]: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾[3]، بالرفع والجزم: فالرفع في الأول، على أنه صفة للولي. والجزم: جواب الدعاء. لأن المعنى: إنْ تَهبْ لي ولياً، يَرِثْني. وأما الرفع في قوله: (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) فإن الفعل في موضع النصب، على الحال؛ أي: لا تمنن مُستكثراً، وهو قراءة السبعة.

وأما الحسن، فإنه يجزم[4]: (تَسْتَكْثِرْ)، وله وجهان: الأول: أن تكون جواب النهي، فجزم؛ لأن النهي قائم مقام الشرط. والوجه الثاني: أن (تستكثر)، كأنه وَقَفَ عليه؛ لأنه من الفواصل، فَوَفَّقَ بينه، وبين قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ۝﴾[5]، فيما بعد ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝﴾[6]، فيما قبل ذلك، والله أعلم.

باب التَّعجُّبِ

التَّعجُّبُ يكون بلفظين: أحدهما: ما أَفْعَلَهُ، والثاني: أَفْعِلْ بِهِ.

فالأول: قولك: ما أحسن زيداً. وقد اختلف الناس في (ما) هذه. فذهب سيبويه[7] إلى أنَّ (ما) هاهنا: نكرة. ومعناه: شيء. وهو مرفوع بالابتداء. وما بعده، جملة في موضع خبرِه. وذهب أبو الحسن[8] إلى أنَّ (ما) هاهنا، بمعنى (الذي) موصول، و(أحسنَ) صلتُه. وخبره مضمر. تقديره: الذي أَحسنَ زيداً، موجود. ولم يستعمل إظهاره، كما لم يُستعمل خبر المبتدأ الواقع، بعد (لولا) في قولهم: لولا زيد لهلك عمرو.

وهذا الذي ذكره، ليس بصحيح؛ لأن (ما) إذا كانت موصولة، كانت معرفة. والتعجب إنما يكـــون في شيء مُستبدَعٍ منكور، لا من شيء قد عُرِفَ، ووُجِدَ. واللائق به: شيءٌ أَحسنَ زيداً، وما يقوم مَقامهُ (شيء).

[فـــإن قلت]: هذا التقدير، لا يستتب[9] لكم في جميع الأشياء. ألا ترى أنا نقول: ما أعظمَ اللهَ، ولو قدرناه تقدير: شيءٌ أعظمَ اللهَ، كان كفراً.

[الجواب]: قولنا: ما أعظمَ اللهَ، وما أحسنَ زيداً، وغيرُ ذلك؛ إنما هو تقدير. وفي الحقيقة، هذا (الشيء) هو هو، أو صفةٌ فيه. لأنا إذا قلنا: ما أحسنَ زيداً، فالتعجب من كمال حُسنه. وإذا قلتَ: ما أعظمَ اللهَ، فالتعجب من كمالِ عَظمتِه، وقدرتِه، على معنى أنَّ هذا [١٢٩/ ب] الكمالَ،

---

(١) ٧: سورة الأعراف ١٨٦.
(٢) ١٩: سورة مريم ٥، ٦.
(٣) ٧٤: سورة المدثر ٦.
(٤) وكذلك جزم ابن أبي عبلة. مختصر في شواذ القرآن ١٦٤، ومجمع البيان ١٠: ٣٨٣، وإتحاف الفضلاء ٤٢٧.
(٥) ٧٤: سورة المدثر ٧.
(٦) ٧٤: سورة المدثر ٥.
(٧) الكتاب: ١: ٧٢.
(٨) الأصول ١: ١١٥، ١١٦، وابن يعيش ٧: ١٤٩.
(٩) أي لا يستقيم.

ليس في غيره، والكمال صفةٌ له تعالى وتقدسَ، لا أنَّ هناك: [شيئاً][١] أعظمَهُ. وذلك شيء مُغايِرٌ له، فاعرفْهُ.

و (أحسنَ) في قولك: ما أحسنَ زيداً، فعل، عندنا[٢]. وقال الفراء: هو اسم. قال: لأنه قد جاء فيه التصغير[٣]، لأنهم قالوا: ما أُمَيْلِحَ زيدا، وما أُحَيْسِنَهُ! [قال الشاعر]:

٣١٢- يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ[٤]

وهذا الذي ذكره، ليس بحجة؛ لأن التصغير؛ إنما هو في الحقيقة، لَاحِقٌ للفاعل؛ ولكنَّه أُلْحِقَ الفعلَ، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، فتصغير الفعل، كتصغير الفاعل. والدليل على أنَّ (أحسنَ) هاهنا، فعل، قولك: ما أحسنَني، فتلحقه الضميرَ، على حد إلحاقها في الأفعال، دون الأسماء. ولو كان اسماً لقيل: ما أحسنِي، كما تقول: غُلامِي.

واعلم: أنه يزاد (كان) في باب التعجب، فتقول: ما كان أحسنَ زيداً. ويكون إعراب المسألة، بحالها إذا لم يكن فيها (كان) لأن (كان) كما قدمنا، يكون مثل [قول الشاعر]:

٣١٣- .... عَلَى، كَانَ، المُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٥]

ألا ترى أن (على) قد عمل في المسومة؛ فكذا هنا، لا يتغير الإعراب. فإن قلتَ: ما أحسنَ ما كان زيدٌ، لم تكن (كان) زائدة؛ وإنما تكون تامة، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٦]. فيكون (ما) مصدرية، على تقدير: ما أحسنَ كونَ زيدٍ؛ كقوله تعالى: ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[٧]. فـ(ما) مصدرية. وتقديره: وكونِهم جاحدين بآياتنا. فإن قلت: ما كانَ أحسنَ ما كان زيدٌ. فـ(كان) الأولى: زائدة. والثانية تامة. و(ما) مصدرية، على ما تقدم.

واللفظ الثاني، من لفظي التعجب: أَفْعِلْ بِهِ.

قال الله تعالى: ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾. وقال في موضع آخر: ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾[٨]. فمعنى هذا: ما أَسْمَعَهُمْ، وما أَبْصَرَهُمْ!. فالجار، والمجرور، في موضع الرفع لأنه فاعل. [قلت] ولهذا لم يُثَنَّ، ولم يُجمع، ولم يؤنث حين قلتَ: يا زيدان، أَجْمِلْ بِعَمْرٍو، ويا هند أَجْمِلْ بزيد، لأن المعنى:

(١) في الأصل: شيء

(٢) أي: عند البصريين. ينظر: الإنصاف (مسألة ١٥) ١: ١٢٦.

(٣) الإنصاف ١: ١٢٧.

(٤) البيت من البسيط، نسب لعدة شعراء، منهم: العرجي، في ديوانه ١٨٣، كما نسب إلى مجنون ليلى، وذي الرمة، والحسين بن مطير، وهو بهذه النسب المختلفة.

وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ١٢٧، والأشموني ٤: ١٦٧، والمغني ٢: ٦٨٢، وشافية ابن الحاجب ١: ١٩٠، ٢٨٠، ٢٨٩، وهمع الهوامع ١: ٢٦١، ٢٦٣، ٥: ٥٤، ٦، ١٥١، والخزانة ١: ٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩: ٣٦٣، والتاج (ملح) ٧: ١٥٠.

(٥) عجز بيت من الوافر، سبق ذكره رقم (١٠١).

(٦) ٢: سورة البقرة ٢٨٠.

(٧) ٧: سورة الأعراف ٥١.

(٨) ١٨: سورة الكهف ٢٦.

يا زيدان ما أجملَ عمراً، ويا هند، ما أجملَ زيداً؛ اي [تقول] شيء صيَّر عمراً ذا جمال. كما تقول: أجربَ الرجلُ [فإن قلت] فإذا كان الجار، والمجرور، في قوله: (أَبْصِرْ بِهِم)، في موضع الرفع لكونه فاعل (أسمع) فأين الفاعل لـــ (أبصر) وقد ذكرتم أن الفاعل لا يجوز حذفه، فإن قلتم: فهو مضمر، فما علامة الإضمار في قوله: (وأبصرْ)؟

[فالجـــواب]: الفاعــــل لا يُحذف ولكن لما جرى، هاهنا، ظاهراً، في الفعل الأول، جاز إضــماره في الثاني، لجري ذكره، مع الأول. الا ترى أنّ سيبويه[1]، لا يجيز العطف على عاملين، كقـــولك: مررت بزيد في الدار، والقصرِ عمرٍو، على تقدير: وفي القصرِ عمرٍو، لم يُجزْ ذلك، ثم أنشد [قول الشاعر]:

٣١٤- أَكُـــلَّ امْـــرِئٍ تَحْـــسَبِينَ امْـــرَءاً وَنَـــــارٍ تَـــوَقَّدُ بِاللَّـــيْلِ نَـــــارَا[2]

فقال: التقدير: وكلّ نارٍ، فأضمر (كُلّاً) لجري ذكره في الأول، ولم يعطفه على الأول. فكذا، هـــنا، لا يُجيز حذفَ الفاعلِ من (ضَرَبني) و(ضربتُ) زيداً، لا يجيز حذف الفاعل من (ضربني) حـــتى تقول في التثنية، في قولهم: ضَرَبني ضرباني، وضربتُ الزيدين. ثم أجاز حذف الفاعل في: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾، لجري ذكره في الأول.

[قال أبو الفتح]: وكل ما جاز فيه (ما أَفْعَلَهُ) جاز فيه (أَفْعِلْ بِهِ). وهو (أَفْعَلُ منهُ) تقول: ما أَحسنَ زيداً، وأَحسِنْ بهِ، وزيدٌ أحسنُ من عمرٍو. هذه الأشياء الثلاثة تستتب في الأفعال الثلاثية. فأما ما زاد على ذلك، أو كان في تقدير الزيادة، لا يجيء منه أحد هذه الأشياء الثلاثة؛ لأنه، لا يمكـــن النطق به، فإنما يتوصل إلى ذلك بفعل ثلاثي منه يصاغ لفظ التعجب، ولفظ التفضيل، ثم يُوقَعُ التعجب، والتفضيل على مصدر ذلك الفعل الزائد على الثلاثي. كقولك في (دَحْرَجَ) ما أَشدَّ دَحرَجةَ عمرٍو، وأَشدِدْ بدحرجةِ عمرٍو، وزيدٌ أَشَدُّ دحرجةً من عمرٍو.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾﴾[3]. قوله: (أعمى): أفعلُ التفضيل، وانتم لا تُجيزون: ما أعمى زيداً، وما أعورَ زيداً، ولا تُجيزون: أعمِ بزيدٍ، وأعورْ بزيدٍ. فهذه الآية تُبطل قولَكم.

[الجواب]: نعم.. التعجب لا يجيء من هذه الأشياء؛ لأن هذه الأشياء، في تقدير الزيادة. الا ترى [١٣٠/ ب]: أن عَوِرَ في معنى (أعورّ) لأن هذا المعنى، أعني: الألوان، والأدواء، إنما وضع لـــه (افْعَـــلَّ). والدلــــيل عليه تصحيح الواو، في (عَوِرَ) و(حَوِلَ). ولو لم يكن في معنى (اعْوَرَّ) و(احْوَلَّ) لقيل: عَارَ، وحَالَ، كما قالوا في (خَوِفَ): خَافَ وفي (نَوِمَ): نَامَ، إلا أنه قيل: ما أَشَدَّ حَـــوَلَهُ، وهو أَشَدُّ عَوَراً من زيد. وأما الآية، فإن قوله (فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى)، قالوا فيه: إنهُ من عَمَى القلبِ، لا من عَمَى العينِ. فاعرفهُ.

---

(١) الكتاب ١: ٦٦.

(٢) سبق ذكره رقم (٢٢٧)، (٢٧٨).

(٣) ١٧: سورة الإسراء ٧٢.

وأمـا قـوله: لا يقال: ما أحمرَهُ، من الحُمرةِ، فهو صحيح. ولكن يقال من الحِمَارِيَّة: ما أَحْمَرَهُ، وهو أَحْمَرُ منهُ، وزيدُ أَحْمَرُ من عَمْرٍو. وأَحْمِرْ بزيد. وكذلك يقال في السيادة: ما أسودَ زيـداً، وأَسْوِدْ بزيد، وزيد أَسْوَدُ من عمرو. ولا يقال من السَّوادِ ذلك. لا يقال: ما أسودَ زيداً، وإنما يقال: ما أَشَدَّ سَوادَ زيد.

[فإن قلت]: فإن أبا الطَّيب، قد قال:

٣١٥- لأَنْـتَ أَسْـوَدُ فِـي عَيْنِـي مِـنَ الظُّلَـمِ[1] ....

وهو (أَفْعَلُ) التفضيل.

[قلت]: إنَّ معنى هذا: لأنتَ أَسْوَدُ من الظُّلَمِ في عَيني. فـ(مِن) صفةُ أسودَ، وليس لابتداء غايـة الذي في قولك: زيد أَسْوَدُ من عمرٍو. قالوا: وقوله: من الظُّلَمِ، هو المُستعملُ ثَلاثٌ ظُلَمٌ. أي: أنتَ أحدُ هذه الظُّلَمِ.

باب نِعْمَ وبِئْسَ

اعلم أنَّ: نعم وبئس: فعلان ماضيان، غيرُ متصرفينِ، ومعناهما المبالغة في المدح، والذم. وأصلُه: نَعِمَ؛ فأسكنتِ العين، ونُقِلَت حركتُها إلى الفاء، فقيل: نِعْمَ. وفيه أربعُ لغات: نِعْمَ، ونَعِمَ ونَعْمَ ونِعِمَ. وفيه لغة خامسة، وهي: نَعِيمَ، والدليل عليه قول الله، سبحانه، وتعالى، في قراءة من قرأ: ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾[2] بفتح النون، والميم[3]. وقد قرئت فيه هذه اللغات في كتاب الله: (فَنَعِمَّا هِيَ)، و﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[4] و(فَنَعْمَّا هِيَ)[5]. وبئس، يجوز فيه هذه اللغات إلاّ في قوله: نَعِيمَ. فَنَعِمَ، على أصله. ونِعْمَ: نُقِلَت حركة العين إلى الفاء. ونَعْمَّا: أُسكنت حركة العين، وبقيت الحركةُ التي قبلَها، على ما كانت عليه، ولم تُنقل إليه حركة العين. ونَعِيمَ: أُشبِعت الكسرة. ونَعْمَ، وبِئسَ:

(١) البيت من البسيط، وصدره:

ابعد، بعدت بياضا لا بياض له ....

وهو في: ديوانه ٤: ٣٥.

(٢) ١٣: سورة الرعد ٢٤.

(٣) وهو: ابن وثاب، وقد قرأها بفتح النون، والميم، وكسر العين: ابن يعمر. مختصر في شواذ القرآن ٦٦، والمحتسب ١: ٣٥٦، والكشاف ٢: ٣٥٨.

(٤) ٢: سورة البقرة ٢٧١. من قرأ (فنعما) بفتح النون، والميم، وكسر العين. هم: ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، واعتبرها الفخر الرازي قراءة سائر القراء؛ إذ قال: (من قرأ بهذه القراءة فقد أتى بهذه الكلمة على أصلها)، وهي (نَعِم). قال طرفة:

نَعِمَ الساعونَ في الأمرِ المبر .... البيت

ومن قرأ (فنعما) بكسر النون، والعين، هم: أبو عمرو، وعاصم، ونافع، وابن كثير، ويعقوب، والأعشى، والبرجمي.

إعراب القرآن- المنحاس: ١: ٢٩٠، والحجة- لابن خالويه ١٠٢، وحجة القراءات ١٤٧، والتيسير ٨٤، وتفسير التبيان ٢: ٣٥٠، والكشاف ١: ٣٩٧، ومجمع البيان ٢: ٣٨٣، وتفسير الرازي ٧: ٧٧، ٧٨، وتفسير القرطبي ٣: ٣٣٤، والبحر المحيط ٢: ٣٢٤، والنشر ٢: ٢٣٥، وإتحاف الفضلاء ١٦٥.

(٥) لم أقف على هذه القراءة.

فعلان إلا أنهما لَمّا تضمنتا معاني؛ وتلك المعاني لا تُستفاد إلا من الحروف، ولا توجد إلا في الحروف، مُنِعا التَّصرفَ، كالحروف، وهو [١٣١/ أ] دلالتهما على المدح، والذم، تشبيهاً بالحروف، فَمُنِعا التصرفَ. واعلم أن فاعليهما لا يكونان إلا اسمين معرفين باللام، تعريف الجنس. فتقول: نِعمَ الرجلُ زيدٌ. فنعم: فعل. والرجل: مرفوع بفعله. وفعله (نعم). والألف، واللام: لاستغراق الجنس. وفي (زيد) وجهان: فمنهم من قال: إن (زيداً) رَفعٌ بالابتداء. والجملة التي قبلَه، من فعلٍ، وفاعلٍ: خبرُه.

[فإن قلت]: قد ذكرتم أنَّ الجملة إذا كانت خبراً عن المبتدأ؛ فلا بد فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ، وهاهنا، الجملة خبر المبتدأ، ولا ضمير فيها، فأين الضمير؟.

[الجواب]: قلنا: إنَّ الجملة، إنما تحتاج إلى ضمير يعود إلى المبتدأ، إذا كانت الجملة أجنبية لا تحتمل المبتدأ، وهاهنا، الجملة ليست بأجنبية؛ لأنها تحتمل المبتدأ وغيرَه. والرجل، هاهنا، انتظم (زيداً) وغيرَه. وإذا كان كذلك، فلا احتياج بعد ذلك، إلى ضمير يعود من الجملة إلى المبتدأ.

والثاني: أن يكون (زيد) خبرَ مبتدأ محذوف؛ أي: هو زيدٌ، على ما ذُكِر في الكتاب[1]. ويكون فاعلاهما مضمرين، على شريطة التفسير، مُعرَّفَيْنِ، مُفَسَّرَيْنِ بمنكور بعدهما. فنقول: نعم رجلاً زيد. أي: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ. فلما أضمرتَ المعرَّفَ، فسرته بقولك: رجلاً. والمضافُ إلى اللام كاللام، أي: له حكم الاسم الذي دخله الألف، واللام. فتقول: نعم غلامُ الرجل زيدٌ، وبئس وافدُ العشيرة بكرٌ. والتقدير: نعم الغلامُ، وبئس الوافدُ. وقولُه: نعم رجلاً، رجلاً: نصبٌ على التمييز. فإن كان الفاعل مؤنثاً، كنتَ في إلحاق العلامة، وتركها مخيراً. فإن شئت قلت: نعم المرأةُ هندٌ، وإن شئت قلتَ: نعمتِ المرأةُ هندٌ، والترك أولى من الإلحاق. قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[2]، فلم يُلحقِ العلامةَ، في نعم، مع أنَّ الدار مؤنثة، هاهنا. فمن ألحقَ العلامةَ، قال: هذا فعل كسائر الأفعال، ومن لم يُلحقْها قال: لأنه أراد بقوله: نعم المرأةُ، جنسَ النساء، والجنسُ مذكر، فَغلَّب المذكر على المؤنث، فقال (نعم) بغير العلامة.

باب حبّذا

(حبذا) ليس له من الأفعال نظير، من وجهين [١٣١/ ب]:

[الأول]: أنَّ أصله: حَبُبَ. وحَبُبَ: بناء لازم، مثل: كَرُمَ. وفَعُلَ، أبداً، لا يَتعدّى. وقد جاء مع كونه لازماً، منه: مَحبوبٌ. ومحبوب يجيء من المتعدي، مثل المَضروب: من (ضَرَبَ) ومقتول من (قَتَلَ) هذا هو الظاهر.

وقد تأولوا (محبوباً) فقالوا: هذا ما حُذِفَت منه الزيادات، كقولهم، في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٧. وفيه: (كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله).

(٢) ١٦: سورة النحل ٣٠.

﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ (١)، على تقدير: ملقحات. وقالوا: أُسْعِدَ، فهو: مَسعودٌ، على تقدير: مُسْعَد. وكذا (مَحبوبٌ) من: أَحَبَّ هو، على تقدير: مُحَبٌّ، فَحُذِفتْ. وقد قيل: حَبٌّ، جاء متعدياً. قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ (٢)، فيمن قرأ بفتح التاء(٣). فعلى هذا، لا إشكال في (محبوب).

[الثاني]: في خروج (حبذا) من نظائره: أنه جُعِلَ مع (ذا) بمنزلة شيء واحد. فأجروْها مع (ذا) مجرى فعل واحد، فقالوا: هو بمنزلة (نعم) في المدح. فقالوا: حبذا الرجلُ زيدٌ، وحبذا رجلاً زيدٌ. كما تقول: نعم الرجل زيدٌ، ونعم رجلاً زيدٌ. ومنهم من يُجرِي حبذا مُجرَى الاسم، فيقول: حبذا زيدٌ، ويَرفع (حبذا) بالابتداء، وزيد في موضعِ خبرِه.

[فـــإن قلت]: فإنَّ الفعل، لا يكون، قط، مرفوعاً بالابتداء. لم يقولوا في: ضَرَبَ زيدٌ: إنَّ (ضَرَبَ) مرفوع بالابتداء، وزيدٌ: في موضع خبره؛ فكيف قالوا: حبذا: مرفوع بالابتداء، وزيد في موضع خبره؟.

[الجواب]: قلنا: إنَّ هذا الفعل، لَمّا جُعِل مع (ذا) بمنزلة شيء واحد؛ و(ذا) اسم؛ تبع الفعلُ الاسمَ، فسقط حكم الفعل منه، وكان الحكم لـــ (ذا) وهو اسم. فكما إذا قالوا: ذا زيد؛ ارتفع (ذا) بالابـــتداء، وزيد في موضع خبره، فقالوا في (حبذا) كذلك؛ إذ حكمُ الفعل، لَمّا تَبِعَ الاسمَ، حكمُ الاسمِ؛ لأن الأصل في الكلام، الأسماء. والأفعال فروع عليها؛ بدليل أن الكلام يستقل من الاسم، ولا فعل معه. وإذا كان كذلك صح أن قوله: حبذا: مرفوع بالابتداء.

وفي (حبذا) بهذه اللفظة، دليل على أن الفاعل يجري من الفعل، كأحد حروفه. ولهذا المعنى يقوُه في المذكر، والمؤنث، على لفظة واحدة، ولم يقولوا: حَبذهْ؛ لأنه يُراد [١٣٢/أ] به الجنسُ فيما بعده، ويجري (ذا) من (حَبُ) كحرف من حروفه.

وقـــول أبي الفتح، أولا، حبذا زيد: حبذا: مرفوع بالابتداء، وزيد: خبرُه، هو على الوجه الذي قَدَّمْنا. وقوله: من بَعدُ (حبذا) يَجري مَجرى (نعم) يعني في قولِهم:

٣١٦- يَـــا حَـــبَّذَا القَمْـــرَاءُ وَاللَّـــــيْلُ الـــــسَّاجْ(٤)

كما تقول: نعم الرجلُ. فإن قولك: نعم الرجل، تقديره: نعم الرجلُ زيدٌ، فحذف للعلم به. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ (٥)، أي: أيوب فَحُذِف للعلم به. قال الله

---

(١) ١٥: سورة الحجر ٢٢.

(٢) ٣: سورة آل عمران ٣١.

(٣) وهي قراءة أبي رجاء العطاردي. الكشاف ١: ١٨٤، والبحر المحيط ٢: ٤٣١.

(٤) من الرجز، وبعده:

.... وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ

وهو بلا نسبة في مجمع البيان ١٠: ٥٠٤.

(٥) ٣٨: سورة ص ٤٤.

تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (١)، فيجوز أن يكون (الذين) جراً، صفة للقوم. والمخصوص بالذم محذوف. والتقدير: بئس مثلُ القومِ المكذبينَ بآيات الله، مثلهم. ويجوز أن يكون التقدير: بئس مثلُ القوم، مثلُ الذين. فحذف المضاف، وارتفع الذين؛ لقيامه مقام المضاف. فأما قوله تعالى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا ﴾ (٢) فـ(ما) موصول. والجملة: وصل له. و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم. والتقدير: بئس المُشترَى به أنفُسُهم، كُفرُهُم. وقد قدر قوم (ما) منكوراً، في تقدير: شيء. والجملة: وصف له، والوجه الأول. ومثلُه قوله تعالى: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ (٣)؛ أي: نعم الذي يَعِظُكُم به وَعظُهُ. فَحَذَفَ المخصوصَ بالمدح. ويجوز: نعم شيئاً يعظكم به وعظُه. فتكون الجملة وصفاً.

والفَصلُ بين نعم، وما عَمِلَ فيه، قد جاء بالظرف، نحو قوله: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ﴾ (٤). ولم يُجيزوا في التعجب، نحو: ما أحسنَ اليومَ زيداً. وعلى هذا القياس، جائز. أعني: بئس اليومَ، الرجلُ زيدٌ.

باب عَسَى

اعلـــم أنَّ (عسى) فعل، غير مُتصرف. وإنما قلنا: غير متصرف؛ لأنه للطمع، والإشفاق، فاشـــبه (لَعلَّ). و(لَعلَّ) لم يتصرف؛ لأنه للطمع، ولأنه حرف. فكذلك ما يُشبِهه، وجب أن لا يكون متصرفاً. و(عسى) هاهنا، بمنزلة (لعل) فلهذا، قلنا: لا يتصرف. و(كاد) و(عسى) من باب واحـــد. و(كـــاد) للمقاربة، و(عسى) أيضا للمقاربة. إلا أن (كاد) أشدُّ مقاربة من (عسى) لأن (كـــاد) للحال، و(كاد) [١٣٢/ ب] مُشبَّهٌ بـــ(عسى) و(عسى) مشبه بـــ(لعل) وقد يقال: كاد يكاد، ويجيء منه المستقبل.

[فإن قلت]: لم جاء المستقبل من (كاد) ولم يجئ من (عسى)؟.

[الجواب]: أنا نقول: (عسى) مُشبهٌ، بـــ(لَعلَّ) و(كاد) مُشبهٌ بـــ(عسى) فـــ(عسى) بمشابهته الحرف، أقرب، وأولى؛ فقلنا: إنه لا يجيء منه المستقبل. فأما (كاد) فمشبه بـــ(عسى) فجاز أن يـــأتي منه المستقبل. ولمعنى آخر، وهو: أنَّ (عسى) لا يكون إلا للطمع. والطمع لا يصح إلا في الاستقبال.

فأما الطمع فيما مضي، من الأزمنة، فمحال. فلما كان كذلك، قلنا: إنهُ يُبنى منه (فَعَلَ) ولا يُبنى منه المستقبل؛ لأن الماضي أخف من المستقبل، لأن في المستقبل، حرفاً زائداً، على الماضي؛ فاختـــرنا الماضـــي لخفـــته، واكتفينا بأنْ يقوم في الدلالة على المستقبل، لأن (أنْ) من دِلالات المستقبل، فاكتفينا به، لأنه بمعنى الطمع. والطمع يصح في المستقبل، لأنا لو قلنا: إنهُ يُبنى منه فعل المـــستقبل، فـــيقال (يَعْسُو) كان يقع على الحال، وعلى الاستقبال. والطمع لا يصح في الحال.

(١) ٦٢: سورة الجمعة ٥. (٢) ٢: سورة البقرة ٩٠.
(٣) ٤: سورة النساء ٥٨. (٤) ١٨: سورة الكهف ٥٠.

فيقال: إنه يُبنى على صيغة لا تحتمل إلا شيئاً واحداً، فبنيناه على الفعل الماضي، وإن كان للاستقبال.

واعلم أنَّ (عسى) إنما مُنِعَ التصرفَ، لأنه تضمن معنى (لَعلَّ). فلما دل على معناه، وتضمنه، وهو الطمع، فمنع التصرف؛ لأن الحروف وُضِعت للمعاني، والأفعال وُضِعت لدلالتها على الزمن، والحدث. والأسماء وضعت لدلالتها على المسميات. فإذا رأيت فعلاً تضمن ما يدل عليه الحرف؛ فإنه يُمنَع عن التصرف، وإذا رأيت اسماً تضمن معنى الحرف الذي يدل عليه، فإنه يُمنَع التصرفَ.

واعلم أنَّ (عسى) يرفع الاسم، وينصب الخبر. إلا أن خبره، لا يكون إلا فعلاً مستقبلاً يدخله (أنْ). تقول: عسى زيد أن يقوم. فوقوع الفعل، بعد (عسى) أظهر للمقصود. ولأن (عسى) إنما وضع للطمع، والمقاربة. والطمع في الاستقبال يوجد. فقلنا: إنَّ خبره ينبغي أن يكون فعلاً مستقبلاً؛ ليكون أقرب إلى المعنى؛ لأنه، لما غُيِّرَ من المستقبل، إلى الماضي، احتاج [١٣٢/أ] إلى شيء يُعرف به. و(أنْ) معناه: الاستقبال. فما وجدناه إلا أنْ يدخله (أنْ) لأنَّ (أن) يدخل على الأفعال المُستقبَلة. ولا يجوز أن تقول: عسى زيد قائماً، لما ذكرناه؛ وإنْ أتى في الأصل المرفوض: (عَسى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً)(١). فعُلِمَ بهذا أن خبر (عسى) في موضع النصب. وكان من الواجب أن يقال: عسى الغُوَيرُ أَنْ ييأسَ. إلا أنهم ذهبوا إلى أصل مرفوض.

واعلم أنَّ (كاد) يُشبَّهُ بـ(عسى) بأن يدخل على خبره (أنْ). فتقول: كاد زيد أن يقوم. و(كاد) خبره لا يكون إلا حالاً. و(عسى) أيضا، يُشبَّهُ بـ(كاد). فتَجعلُ خبرَه فعلاً، حالاً. تقول: عسى زيد يقوم. وإنما اختص الحال بـ(كاد) لأنَّ (كاد) للمقاربة. والحال أقرب إليه من غيره، فاختُصَّ به.

و (عسى) و(كاد) يرفعان الاسم، وينصبان الخبر. والدليل على أنَّ (كاد) يدخل على خبره (أنْ) فتقول: كاد زيد أن يقوم [قول الشاعر]:

٣١٧- قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا(٢)

واعلم أنَّ (عسى) يدخل عليها الضمير، ويتأكد شبهيتها بـ(لعل). ثم عند ذلك، ينصب الاسم، ويرفع الخبر. فتقول: عساني أفعلُ. وهذا لا يكون إلا في المضمرات. فأما في المظهرات، فلا [قال الشاعر]:

٣١٨- وَلِـي نَفْـسٌ، أَقُـولُ لَهَـا إِذَا مَـا ... تُنَازِعُنِـي: لَعَلِّـي، أو عَسَانِي(٣)

---

(١) مجمع الأمثال (٢: ١٧) (رقم ٢٤٣٥).

(٢) من الرجز، لرؤبة، وقبله:

.... رَسْم عَفاهُ الدهر طُولاً فَامَّحَى

وهو في: ديوانه ١٧٢، والكتاب ٣: ١٦٠، والإنصاف ٢: ٥٦٦.

(٣) البيت من الوافر، لعمران بن حطان، في: الكتاب ٢: ٣٧٥، والتحصيل ٣٣٧٥، وابن يعيش ٣: ١٠، ١١٨، ١٢٠، ٧: ١٢٣.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٧٢، والخصائص ٣: ٢٥.

لما كان معه نون العماد، دل، أنه منصوب. والتقدير: عساني أنازعه. فالياء: اسم (عسى) وهو في موضع النصب. وأنازعه: خبرُه، وهو في موضع الرفع.

[فإن قلت]: إنكم قلتم: إنَّ خبر المبتدأ، مُشَبَّهٌ بالفاعل. والفاعل لا يجوز حذفُه، فكذلك خبر المبتدأ المُشبَّهِ به، وجب أن لا يُحذَفَ، وقد حذفتم، هاهنا.

[الجواب]: قلنا: هو مُشَبَّهٌ بالفاعل؛ ولكن، هاهنا، لما أُعمِلَ فيه الحرف، خرج عن شبهية الفاعل؛ فجاز حذفُه.

واعلم أنك تقول: عسى زيد أنْ يقوم. فـ(زيد) اسم (عسى). وأنْ يقوم: خبرُه. [وإن شئت]، قدم (زيدا) الذي هو الاسم، هاهنا: فتقول: زيد عسى أنْ يقوم. وفي التثنية: الزيدان عسيا أن يقوما. وفي الجمع: الزيدون عَسَوْا أن يقوموا. فتَظهرُ الضمير؛ لأن في (عسى) ضمير زيد؛ فدخل عليه [١٣٣/ ب] الضمير. وكذلك في المؤنث، تقول: هندُ عَستْ أن تقوم. والهندان عَستَا أن تقوما. والهندات عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ. ويجوز أن تجعل: أنْ يقوم: اسم (عسى) وإذا جعلت (أنْ يقوم) اسم (عسى) وأقمتَه مقامهُ؛ فإنه يستغني عن الخبر. لأنَّ (أنْ يقوم) يدل على القيام. فتقول في هذه الصورة: عسى أنْ يقوم زيد. فإذا قدمت (زيدا) في هذه الحالة، تقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا. لأن (أنْ يقوم) هي الفاعلة، والضمير فيها، كما ذكر أبو الفتح، في الكتاب، والله أعلم.

باب كم

اعلم أن (كم) اسم مفرد، لعدد مبهم. وهو مبني على السكون. وإنما بُني، لأنه تضمنَ معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام. فبُني؛ لأن الاسم، إذا تضمن معنى الحرف يُبنى. و(كم) هاهنا، في الاستفهام، تضمن معني همزة الاستفهام. لأنك، إذا قلت: كم غلاماً جاءك؛ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون، أم عَشَرَةٌ. فلما تضمن ذلك بُني. هذا، إذا كان استفهاماً، فأما إذا كان خبراً، فإنه يُبنى، أيضاً: لأنه، هناك، محمول على نقيضه. ونقيضُه (رُبَّ) لأن (كم) للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل، و(رُبَّ) مبني؛ فكذلك، أيضاً، ما هو نقيضُه، وجب أن يكون مثلَها؛ لأنه قد جرت، من عادة العرب، حملُ النقيضِ على النقيضِ، والنظيرِ على النظيرِ. وإذا كان خبراً، فإنه يكون له صدر الكلام؛ كـ(رُبَّ) سواءاً.

[فإن قلت]: ولم قلتم: إنَّ (رُبَّ) لها صدر الكلام؟.

[الجواب]: لأن (رُبَّ) للتقليل، والتقليل كالنفي. وللنفي، والاستفهام، صدر الكلام، اعتناءاً بهما. فإذا قلتَ في الاستفهام: كم غلاماً جاءك. فإن (كم) موضعه: رفع بالابتداء. و(غلاماً) نصب على التمييز. و(جاءك) رفع، خبر المبتدأ.

و (كم) مع ما بعده، بمنزلة: أحدَ عشرَ، إلى تسعةٍ وتسعينَ. ويكون ما بعدَها منصوباً، كما كان منصوباً في الأعداد.

[فإن قلت]: ولم شبهتموه بالأعداد؟.

[الجواب]: قلنا، لأنه سؤال عن الأعداد. فلما كان سؤالاً، عن الأعداد، جرى مجرى العدد. ثم ما بعد العدد، يكون منصوباً على التمييز، ويكون نكرةً، فكذلك، أيضاً، ما بعد (كم).

[فإن قلت]: [١٣٤/ أ]: ولم كان نكرة مفردة. أعني ما بعد الأعداد، وبعد (كم)؟.

[قلت]: لأن النكرة، أخفُ من المعرفة، ولأن المقصود من الذي بعد (كم) إنما هو معرفةُ الجنسُ. والجنس يُعْرفُ بهذه النكرة. والنكرة أخف من المعرفة؛ فلهذا قلنا: إنَّ النكرة تقع بعد الأعداد.

وأما إذا كانت خبريةً، فإن ما بعدَها، مجرور، كما بعد (رُبَّ). فتقول: كم غلامٍ جاءك؛ في الخبر. فإن فصلت بين الجار، والمجرور، انتصب النكرة بعدها على التمييز. فتقول: كم حصل لي غلاماً. أي: رُبَّ غلام حصل لي. وإنما النصب، لأن الفصل بين الجار والمجرور قبيح، فانتصب. ومنهم من يُعمِلُه، مع الفصل، ويجر ما بعد (كم). [قال الشاعر]:

٣١٩- كَمْ بِجُودٍ، مُقْرِفٍ نَالَ العُلا وَكَرِيمٍ، بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[١]

وتقديره: كم مقرفٍ بجودٍ؛ ففصل بين الجار، والمجرور، ومع ذلك، لم يُبْطِلْ عمل الجار. ومنهم من ينصب ما بعد (كم) إذا كانت خبريةً، تشبيهاً بـ(كم) الاستفهامية. وأما [قول الشاعر]:

٣٢٠- كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً.. ....[٢]

فالتقدير: كم فضلٍ نالني منهم. وقوله: من الإقتار أجتَمِلُ، بالجيم. أي: لا أكاد أُذيبُ الشحمَ من الإقتار. والحاء، هاهنا، فاسد، لا معنى له. وأما [قول الشاعر]:

٣٢١- كَمْ عَمَّةٍ، لَكَ يَا جَرِيرُ، وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٣]

[فـ][٤] (عمةٍ) يجوز فيه: الرفع، والنصب، والجر. فأما النصب، فإنه يكون على التمييز. ويكون (كم) استفهامية، وموضعها: رفع بالابتداء. وحلبت: خبرها. وإذا كانت (العمة) مرفوعةً؛ فإن (عمة) تكون رفعاً بالابتداء، وحلبت: خبرها. و(كم) نصب على الظرف. لأن (كم) إذا

---

(١) البيت من الرمل، لأنس بن زُنَيم، في الخزانة ٦: ٤٦٨.
وبلا نسبة في الكتاب ٢: ١٦٧، والتحصيل ٢٩٧، والمقتضب ٣: ٦١، والإنصاف ١: ٣٠٣، وابن يعيش ٤: ١٣٢.

(٢) هذه قطعة بيت من البسيط، وتمامه:
كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أجتمل
وهو للقطامي في: ديوانه ٦، والكتاب ٢: ١٦٥، والتحصيل ٩٦، وابن يعيش ٤: ١٣١، والخزانة ٦: ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣.
وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٦٠، والإنصاف ١: ٣٠٥.

(٣) البيت من الكامل، للفرزدق، في: ديوانه ١: ٥٨٣، والكتاب ٢: ٧٢، ١٦٢، ١٦٦، والتحصيل ٢٦٣، والمقتضب ٣: ٥٨، وابن يعيش ٤: ١١٣٣، وشفاء العليل ٢: ٥٨٠.
وبلا نسبة في: الأشموني ١: ٢٧٧، ٢٨٨، وهمع الهوامع ٤: ٨١.

(٤) ليست في الأصل، وزيدت الفاء الرابطة للسياق.

وقعت على الظرف، تكون ظرفاً، وإذا وقعت على المصدر، فإنها تكون مصدرية. فهاهنا، نصب على المصدر، أو الظرف.

والتقديـــر: كــم حلبةً، أو: كم مرةً حَلَبتَ. والعامل فيه قوله: حَلَبتَ، أو الفعلُ في جميع المواضع.

واعلـــم أنّ (كم) تكون فاعلة، ومفعولة، ومجرورة. فأما الفاعلة: تقول: كم رجلاً جاءك. فـــ(كم) [١٣٤/ ب]، موضعها: رفع بالابتداء. ورجلاً: نصب على التمييز. وجاءك: رفع، خبر الابتداء. وأما المفعولة، نحو: قولك: كم إنساناً ضربتَ. فإنّ موضعها نصب، وهي مفعولة. وأما المجـــرورة: فتقول: بِكَمْ إنسانٍ مررتَ. فـــ(كم) مجرورة. والباء: تتعلق بـــ(مررتَ) وتقول: بِكَمْ ثوبُكَ مَصبوغٌ. فثوبُكَ: رفع بالابتداء. ومصبوغ: خبره. وقولك: بـــ(كم) يتعلق بـــ(مصبوغ) والـــسؤال، هاهنا، عن أجرة الصبغ. وبكم ثوبُكَ مَصْبوغاً: ثوبُك: رفع بالابتداء. وبكم خبره. ومصبوغاً: نصب، على الحال، والسؤال، هاهنا، عن ثمنِ الثوب. فكأنه قال: بكم ثوبُكَ، في حالةِ ما هو مصبوغٌ.

واعلم أنّ (كم) مفرد اللفظ، مجموع المعنى. فهو كـــ(مَنْ) و(كُلٌّ)؛ لأن كل واحد منهما مفرد اللفظ، مجموع المعنى. والدليل عليه، قوله سبحانه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [1]. فقال: شفاعتُهم، فجمعه، وحملَه على المعنى. وكذلك قوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [2]. فجمعَه، وحملَه على المعنى. وأما (مَنْ) فقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [3]. فأفردَ ما بعدَه، وحملَه على اللفظ. وكذلك: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [4]، فجمعَه، وحملَه على معناه.

وأما (كلٌّ) فقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [5]. فجمعَهُ، وحملَه على المعنى. وقال في موضع آخر: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [6] فأفردَهُ، وحملَه على اللفظ.

واعلـــم أنّ (كم) إذا كانت استفهامية، فإنه يُفردُ ما بعده. فتقول: كم رجلاً، ولا يجوز أن يقـــال: كـــم رجالاً، كما في الأعداد؛ ولأن المقصود، إنما هو العدد، والسؤال عن العدد، وعن الجنس، وبهذا يحصل. ولفظ النكرة أخف من لفظ المعرفة. والله أعلم.

باب ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ

اعلم أنّ الأصل في الأسماء: الصرف؛ وذلك، لأنها متمكنةٌ. فلتمكنها استحقَّتِ الصرف. فأما إذا عارض التمكن سببان من هذه الأسباب التسعة التي ذكرها، فيكون كل واحد من السببين فرعاً على أصل، فإنهما [١٣٥/ أ] يمنعان الصرف، ويُزيلان التمكن، ولكن لا يوجبان البناء. والمقصود

---

(١) ٥٣: سورة النجم ٢٦.
(٢) ٧: سورة الأعراف ٤.
(٣) ١٠: سورة يونس ٤٣.
(٤) ١٠: سورة يونس ٤٢.
(٥) ٢٧: سورة النمل ٨٧.
(٦) ١٩: سورة مريم ٩٥.

بمنع الصرف: إنما هو التنوين فقط. ولكن إذا لم يدخل التنوين، فيما لا ينصرف، فإن الجر، أيضاً لا يدخلُه؛ تبعاً للتنوين. لأن الجر يُعاقِب التنوين؛ وإنما لم يدخله الجر؛ تبعاً للتنوين.

[فإن قلت]: فلم قلتم بأنه إذا لم يدخله التنوين، وجب أن لا يدخلَه الجر؟.

[الجـــواب]: لأن التنوين من خصائص الأسماء، والجر، أيضاً، من خصائصها. فحيث دخل التنوين، دخل الجر. فأما إذا دخل الألف، واللام هذا الاسم، أو أضيف، فإنه يدخله الجر. وذلك لأنه، هناك، أَمِنٌ من دخول التنوين، فلما أَمِنَ من دخول التنوين عليه، دخله الجر؛ لأن الجر، إنما لا يـــدخل في اسم، لا يدخله التنوين، ويمكن أن يدخله. فهاهنا، لما لم يمكن أن يدخله التنوين، دخله الجر. فنقول: هذا أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ. فقوله: مررتُ بأحمدَ. أحمدَ: مجرور، وعلامة الجر فيه، فتحة الدال. وهو كما تقول، في قولك: رأيتُ مسلمات، فإنه منصوب. وعلامة النصب فيه: كسرة التاء. فكذلك، أيضاً، هاهنا. والفتحة، في قوله: مررتُ بأحمدَ، فتحة إعراب، لا فتحة بناء، كما ذكرنا. ولأن الشبهية بالأفعال، لا توجب البناء؛ وإنما تمنع الصرف، والشبهية بالحروف توجب البناء، وهاهنا، لم توجد الشبهية بالحروف؛ فلهذا قلنا: إنَّ هذه الفتحة، في حالة الجر، فتحة إعراب، لا فتحة بناء.

[فـــإن قلت]: يجوز أن يكون هذا الاسم، في حالة الرفع، والنصب معرباً، وفي حالة الجر مبنياً، لأن المعرب قد يعود مبنياً. هذا كما تقول، في قولك: يا زيدُ. وذلك لأن (زيداً) معرب. ثم يطـــرأ عليه ما يَبنيه، فكذلك، أيضاً، جاز أن يكون، هاهنا، في حالة الرفع، والنصب معرباً، وفي الجر يعود مبنياً.

[الجـــواب]: قلنا: ليس كذلك، وذلك، لأن في المنادى، إنما بُني لأنه وقع موقع المضمر، فبني. وهاهنا، لم يقع موقع المضمر، فلم يبن.

والأســـباب الـــتي تمـــنع الصرف: تسعة، وهي: وزن الفعل الذي يَغلِبُ عليه، أو يخصه، والتعـــريف، والتأنيث لغير فَرْق، والألف، والنون المضارعتان لألفي التأنيث، والوصف، والعدل [١٣٥/ ب]، والجمع، والعُجمة، وأن تجعل الاسمين اسماً لشيء واحد.

الأول: وزن الفعل الذي يغلب عليه، أو يخصه: وقولنا: يغلب عليه، يعني (الأغلب) أنه إنما يكـــون في الأفعال، ولا يكون في الأسماء، إلا نادراً. لأن قوله: يَضرِبُ، ويَشتِمُ، وغير ذلك من الأفعـــال التي تأتي على وزن (يَفعِلُ) فإن أكثره، وأغلبه؛ إنما يوجد في الأفعال. فأما الأسماء، فإنه عدة أسماء على وزن (يَفعِل) نحو: يَزيدَ، ويَشكُرَ، وتَغْلِبَ، وغير ذلك. فالأغلب الذي يكون على هذا الوزن، فإنه يكون في الأفعال.

وقولنا: يخصه: معناه: يختص بالفعل، ولا يوجد في الأسماء اسم على هذا الوزن، وهو مثال (انْفَعَـــلَ) أو (فُعِلَ) فإنه لا يوجد في الأسماء اسم على هذا الوزن إلا قولُهم: انْقَحْلَ، ودُئِلَ. وهما شـــاذان، لا يقـــاس علـــيهما كل ما كان على وزن (أَفْعَلَ) و(يَفْعَلُ) و(نَفْعَلُ) و(تَفْعَلُ) و(فُعِلَ) و(انْفَعَـــلَ). فـــإن بعض هذه الأوزان، أغلبها في الفعل، وبعضها يختص بالفعل. فإذا سميت بهذه

الأفعال رجلاً، وما هو على وزن هذه الأفعال؛ لا تصرفه معرفةً، للتعريف، ومثال الفعل. وتصرفه نكرةً؛ لأن السبب الواحد لا يمنع الصرف.

[فإن قلت]: ولم قلتم: إن السبب الواحد لا يمنع الصرف؟.

[الجواب]: قلنا: لأنا لو قلنا: إنَّ السبب الواحد يمنع الصرف؛ لأدى ذلك إلى أنْ لا يُصرَفَ اسم ما بحال. لأنه ما من اسم إلا وفيه سبب من هذه الأسباب، ولا سبيل إلى ذلك. فعلى ما ذكرناه: تقول: هذا تغلبُ، وأحمدُ، ورأيتُ تغلبَ، وأحمدَ، ومررتُ بتغلبَ، وأحمدَ. فلا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة، لأنه: ما من شيء في عالم الله إلا ويقع عليه اسم شيء. وشيء نكرة، فعُلِم بهذا أنها أصل، وأنَّ المعرفة فرع عليها. كما أن الفعل فرع على الاسم، ولوزن الفعل؛ لأن وزن الفعل فرع على وزن الاسم، كما أن الفعل فرع على الاسم؛ فلاجتماع هذين السببين، لا تصرفه. فأما في النكرة، فتصرفه، لزوال أحد السببين. والسبب الواحد لا يمنع الصرف. فأما (أَفْعَلُ) إذا كان صفة، وسَمَّيْتَ به، ثم نَكَّرْتَهُ، لم ينصرف عند سيبويه[1]، وانصرف عند أبي الحسن[2]، وذلك [١٣٦/ أ] قولهم: آدمُ. تقول: مررتُ بآدمَ، فلا تصرفه؛ لوزن الفعل، والتعريف. فإن قلت: وآدمٍ آخر، صرفه الأخفش؛ لزوال التعريف. ولم يصرفه سيبويه؛ لأن هذا الاسم كان في الأصل صفة. فلما سمي به، ثم نكر، عاد إلى الأصل. وأصله الصفة. ألا ترى أن الاسم الذي كان وصفاً، ثم جعل علماً، لم يزل أصل الصفة الذي كان فيه، على كل حال. ألا ترى أنهم قالوا: العباس، والحارث، والحسن. وكان حقه أن لا يدخل فيه لام التعريف، كما لا تدخل في: زيد، وعمرو. ولكنه جاز دخول اللام عليه؛ لأنه كان في الأصل، صفةً. فهو، وإن نُقِل إلى العلمية، بقي فيه رائحة الصفة. فكذا: آدمُ، وأحمرُ، إذا جعل علماً، بقي فيه رائحة الصفة. فإذا نُكِّرَ، عاد إلى الأصل الذي هو الوصف.

ويقال: إن أبا عثمانَ، قال لأبي الحسن[3]: ما قولُك في قولِهم: مررتُ بنسوة أربعٍ. هل يُصرفُ (أربعاً) أم لا؟. فقال: أصرفُه. فقال له: هو صفة، وهو على وزن (أَفْعَلَ) فقال: إنه، وإن كان صفة الآن، فأصله الاسم. فقال أبو عثمان: فـ(آدم) وإن كان الآن اسماً، فأصلُه صفة. فلم لم تعتبر الأصل، هناك، واعتبرته، هنا؟ فسكت.

فإن سميت رجلاً: جَمَلاً، أو قلماً، أو شيئاً آخر من هذا الوزن، فإنك تصرفه معرفةً، ونكرةً؛ فإن هذا الوزن، في الأغلب، لا يكون في الفعل، ولا يختص به، بل يوجد في كلا القبيلين: في الاسم، والفعل، جميعاً. فلا يكون الفعل أخص به من الاسم؛ وإنما لم تصرفه، لاجتماع هذين السببين. وذلك لأن بهذين السببين تقوى الشبهية بالفعل. والفعلُ لا يدخله الجر، والتنوين، فكذلك، أيضاً، ما يُشبهه، وجب أن يكون بمثابته.

---

(١) الكتاب ٢: ٩٩.

(٢) الجمل ٢: ٢١١، ووافق أبا الحسن الأخفش، المبرد في: المقتضب ٣: ٣١٢.

(٣) أبو عثمان، هو: المازني، وأبو الحسن هو الأخفش.

[قال أبو الفتح]: ومتى انضم إلى التعريف، سبب آخر، فإنهما يمنعان الصرف؛ لأن المعرفة فرع على النكرة، لما ذكرنا، كما أن الفعل فرع على الاسم.

[قلت]: ومتى انضم إلى التأنيث سبب آخر، فإنهما يمنعان الصرف. وذلك لأن التأنيث فرع على التذكير، كما أن الفعل فرع على الاسم. فحصلت الشبهية، فَمُنع الصرف. والدليل على أن المؤنث فرع على المذكر، والمذكر أصل [١٣٦/ ب] هو أنه: ما من مؤنث إلا ويجوز تذكيره. قال الله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[1].

وكذلك، أيضاً، قال: ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2]، وغيرُ ذلك من الآيات. ويَحْسُنُ ذلك، فعُلِمَ بهذا أن المذكر أصل. والمذكر قط، لا يؤنث؛ لأن ذلك قبيح، على أنهم قالوا:

٣٢٢- .... ما هذهِ الصُّوتُ[3]

وهو في غاية القبح. ولكن حملوه على المعنى[4]. ومع ذلك لا يحسن. والدليل على أن المؤنث فرع على المذكر، هو أن أصل كل شيء، إنما هو لفظة (شيء) وهو مذكر. والدليل عليه، أيضاً، هو أنك تقول في المرأة: قائمة، وقاعدة. فعلامة التأنيث، إنما يكون هو التاء، والتاء، هاهنا، بمنزلة زيادة، لأنها بمنزلة اسم ثان ضم إلى الأول. والدليل على أنه بمنزلة اسم ثان، وأنَّ التاء بمنزلة الزيادة انفتاحُ ما قبلَها؛ وانفتاحُ ما قبلَها، يدل على أنه كان كالزيادة، بمنزلة (بَعْلَبَكَّ) لأن الثاني اسم ضم إلى الأول، وجُعلا شيئاً واحداً. فكذلك، أيضا، علامة التأنيث، لَمّا كانت كالزيادة، عَلِمْنا بهذا أن المؤنث ليس بأصل. وإنما الأصل هو المذكر، لأن علامة المؤنث كالزيادة، والمذكر، لا يحتاج إلى علامة؛ والتأنيث المعتبر في منع الصرف، إنما هو التأنيث الذي تكون علامته هاءاً، أو ألفا مقصورة، أو ممدودة. فأما التأنيث الذي دخل للفرق، بين المذكر والمؤنث، فإنه لا يمنع الصرف، فإنه إنما دخل للفرق، وهو قولك: قاعدة، وقائمة؛ لأن هذا، إنما كان للفرق بين المذكر، والمؤنث. فالأسماء المؤنثة على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة. والعلامة على ضربين: هاء، وألف. وكل اسم فيه هاء التأنيث، فإنه لا ينصرف، معرفةً؛ وينصرف نكرةً، مثل: طلحةَ، وحمزةَ: تقول: رأيتُ طلحةَ، وطلحةً آخرَ، وحمزةَ، وحمزةً آخر. وإنما لم ينصرف، معرفةً؛ لاجتماع السببين: التعريف، والتأنيث. أما ألف التأنيث، فعلى ضربين: ألف مفردة، نحو: حُبلى، وسَكرى، وجُمادَى، وحُبارى. والف وقعت بعد ألف زائدة؛ فحركت لالتقاء الساكنين، فانقلبت [١٣٧/ أ] همزة، وذلك نحو: صحراءَ، وحمراءَ، وأصدقاءَ. فقوله: صحراءُ، أصله: صَحْرا، كَسَكْرى. إلا أنهم زادوا فيها ألفاً آخر، لمد الصوت، فقالوا: صحراا، فوقعت ألفان

---

(١) ٢: سورة البقرة ٢٧٥. (٢) ١٢: سورة يوسف ٣٠.

(٣) هذه قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

يا أيها الراكب المزجي مطيتَهُ ... سائلْ بني أسدٍ: ما هذهِ الصُّوتُ

وهو لرويشد بن كثير الطائي، في ديوان الحماسة ١: ٤٧، والتاج (صوت) ٤: ٥٩٧.

وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٤١٦، والإنصاف ٢: ٧٧٣.

(٤) أي: أراد الشاعر: ما هذه الضوضاءُ، والجَلَبةُ، والصياحُ. التاج ٤: ٥٩٨ (صوت).

قلبت إحداهما همزة، وأُخِّرَتِ الألف التي كانت للتأنيث، لأن علامة التأنيث، لا تقع حشواً، وقُلبت همزة، لالتقاء الساكنين.

وكل اسم وقعت في آخره، واحدة من ألفي التأنيث، فإنه لا ينصرف، لا معرفةً، ولا نكرةً. وإنما لم ينصرف نكرة؛ لأنه مؤنث، وتأنيثه لازم. فكان فيه سببين: فلزوم التأنيث نُزِّلَ منزلةَ سببٍ آخرَ.

وأما المؤنث بغير علامة، فعلى ضربين، أيضاً: ثلاثي، وما فوقَها. فإن سميت المؤنث باسم مؤنث ثلاثي ساكنِ الأوسط، فأنت مخير في صرفه، معرفةً، وترك صرفه. تقول: رأيت هند، وهنداً، وكلمت جُمْلَ، وجُمْلاً. فمن لم يصرف، قال: لاجتماع السببين فيه، وهو: التعريف، والتأنيث. ومن صرفه، قال: إنما صرفتُه، لأنه ساكنُ الأوسط. قال: وسكون أوسطه في غاية الخفة. فلما كان في غاية الخفة، عُورِضَ السكون، بسبب من السببين. قال: فلما عورض بسبب، كان كأنَّ ذلك السبب قد سقط، فلم يبق إلا سبب واحد. والسبب الواحد لا يمنع الصرف.

وأما إذا كان مُتحركَ الأوسط، فبالإجماع من النحاة. والعربُ لا تصرفه. قالوا: وإنما لا تُصرِفُ؛ لأن الحركة التي في الأوسط، نُزِّلَتْ منزلة حرف. قال: فصار كأنه على أربعة أحرف. وأجمعوا على أن الاسم المؤنث، إذا كان معرفةً، على أربعة أحرف، فإنه لا يُصرفُ، معرفةً لثقله. فكذلك، أيضاً، هاهنا، لا يُصرف، لأن الحركة، أقيمت مقام الحرف. فكأنه كان على أربعة أحرف. قالوا: والدليل، على أنَّ الحركة تكون بمنزلة حرف، إجماعُنا على أن الاسم المؤنث، إذا كان على أربعة أحرف، ويكون ساكن الأوسط، فإنه، بالإجماع، في باب النسبة: لا يحذف منه شيء. تقول في حُبْلَى، في باب النسبة: حُبْلَوِيٌّ، وفي سُعْدَى: سُعْدَوِيٌّ. ثم إنَّ هذا الاسم، لو كان متحركَ الأوسط [١٣٧/ ب]، فإنه يحذف آخره، نحو قولك: جَمَزَى، وبَشَكَى، فتقول في النسبة: جَمَزِيٌّ، ولم تقل: جَمَزَوِيٌّ، لأن كون هذا الاسم، متحرك الأوسط، قد نُزِّلَتِ الحركة فيه، وجُعِلَت كأنها حرف واحد، وكأنَّ هذا الاسم، بهذه الحركة، على خمسة أحرف.

وأجمعوا على أنَّ الاسم المؤنث إذا كان على خمسة أحرف، فإنه، في النسبة، يحذف منه آخره، فكذلك، ما هو على أربعة أحرف. وأُقيمت الحركة فيه مقام حرف واحد. فالحركات تقام مقام الحروف، والحروف تقام مقام الحركات، أيضاً. والدليل، على أن الحروف تقام مقام الحركات، باب الجزم. وذلك، لأنك تقول: هو يغزو، ويرمي، ويخشى. ثم إذا أدخلتَه حرفَ الجزم؛ فإنك تحذف الحرف الأخير. والجزم لا يحذف الحروف؛ وإنما تأثيره في إسقاط الحركات. فلما أسقط الحروف، هاهنا، علمنا بهذا، أنَّ الحروف تقام مقام الحركات، والحركات تقام مقام الحروف.

فإن تجاوز المؤنث ثلاثة أحرف، لم تنصرف، معرفةً، وتنصرف، نكرةً، مذكراً سميت به، أو مؤنثاً. لأن الحرف الزائد فيه على الثلاثة، ضارعَ تاءَ التأنيث. وذلك: كـ(سعادَ) و(زينبَ). فإن سَميتَ مذكراً بمؤنث ثلاثي صرفتَه، ساكنَ الأوسط، كان أو متحركاً. نحو رجل سميته (هنداً)

تصرفُه، البتةَ؛ لخفة التذكير، على ما ذكره في كتاب اللمع.

[قال أبو الفتح]: اعلم أن كل وصف كان على (فَعْلانَ) ومؤنثه (فَعْلَى)، فإنه لا ينصرف، معرفةً، ولا نكرةً. وذلك نحو قولك: سَكرانُ، وغَضبانُ، لا تصرفه البتة؛ لأنك تقول في مؤنثه: سَكْرَى، وغَضْبَى. وذلك لأن هذه الألف، والنون ضارعتا ألفي التأنيث، في نحو قولك: صَفراءُ، وخضراءُ؛ لأنهما زائدتان مثلُهما؛ ولأن مؤنثهما مخالف لبنائيهما، لأن مذكر حمراءَ: أحمرُ، ومذكر صَفراءَ: أَصفرُ، كما أن مؤنث (فَعلاَنَ) (فَعْلَى). وإنما مُنع الصرف، لاجتماع السببين: الوصف، وزيادة الألف، والنون، كما ذكرنا.

والوصف فرع على الموصوف؛ كما أن الفعل فرع على الاسم [١٣٨/ أ]، والزيادة فرع على التمام. فإن كان (فَعلانُ) ليس له (فَعْلَى) لم ينصرف، معرفةً؛ حملا على باب (غضبانَ). وانصرف نكرةً، في مخالفته إياه، من حيث إنه، لا (فَعْلَى) له. وذلك، نحو: حَمدانَ، وبَكرانَ. وكذلك: كل اسم في آخره ألف، ونون زائدتان، لا تصرفه، معرفةً، وتصرفه، نكرةً.

[قلت]: ومتى انضمَّ إلى الوصف سبب آخر، مُنِعَ الصرفَ؛ لأن الوصف فرع على الموصوف، كما أن الفعل فرع على الاسم، في نحو قوله: أحمرَ، وقد ذكرنا شرحه فيما تقدم.

[والعدلُ]: وهو فرع على الاستواء. لأن (العَدلَ) في كلامهم: هو أن تلفظ بكلمة، وأنت تريد أخرى. وليس هذا بالأصل؛ إنما الأصل: أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها إياها. فـ(عُمَرُ) معدول، لأنه يراد به (عامرٌ) فهو ضدُّ أن تريد بـ(عامرٍ) عامراً.

والمعدول على ضربين: على وزن (فُعَل) ومعدول على غيره. فأما (فُعَلُ) فعلى ضربين: أحدهما: معرف باللام، والآخر: بالعلم. فالأول، نحو: النُّغَرِ، والصُّرَد. فهذا النحو منصرف، لأنه ليس بمحدود[1]. والضربُ الآخر من العدل: مَوحَدُ، ومَثْنَى، وثُلاثُ، ورُباعُ. هذا لا ينصرف، عندنا؛ للوصف، والعدل. أما الوصف، فالدليل عليه، قوله تعالى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾[2]. ألا ترى أنها جارية على (أجنحةٍ). وهو معدول من: اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ.

والعدل: هو ما ذكرنا من ذكر لفظ، وإرادةِ آخر. وإذا كان كذلك؛ فإنما يصح هذا في اللفظ. ومن قال: إن العدل يكون في المعنى؛ فإنه لا يصح؛ لما بينا أن العدل، في اللغة، دون المعنى. ولو كان العدل في المعنى، صحيحاً، لكان المعنى في (عُمَرَ) غَير المعنى في (عامرٍ). والمعنى في (زُفَرَ) غيره في (زَافرٍ). وفي كون المعنى بـ(عُمَرَ) المعنى بـ(عامرٍ) دليلُ، على أن العدل؛ إنما يكون في اللفظ، دون المعنى.

ومن زعم أن (مثنى) لم ينصرف؛ لأنه عُدلَ في اللفظ، والمعنى، فزعمُهُ باطل. ألا ترى أن المعنى بـ(مثنى) هو المَعْنى: باثنينِ اثنينِ. ولو كان معدولاً في المعنى، كان المراد بـ(مثنى) غيرَ ما أريد: باثنينِ اثنينِ.

---

(١) أي: بمعدول. (٢) ٣٥: سورة فاطر: ١.

وأما (آخَر) فإنه لا ينصرف. قال الله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾(١) وقال [١٣٨/ب] الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾(٢). وإنما لم ينصرف، لأنه صفة، ولأنه معدول. ووجه عدله، أنه على وزن (فُعَل) و(فُعَلُ) إذا كان صفة، كان معه لام التعريف، نحو: الصُّغَرِ، والكُبَرِ، والفُضَلِ. فلما لم يستعمل اللام مع (أخر) كان معدولا عن الآخِرِ(٣).

[فإن قلت]: فقد ذكرتم أن العدل أن تلفظ ببناء، وأنت تريد آخر. وأنت، إذا قلت: مررت بنسوة أُخرَ، وزعمت أن (أُخرَ) معدول عن (الآخِرِ) لم يصح، لأنه صفة للنكرة. وإذا كان صفة للنكرة، لم يُرَدْ به (الآخَرُ) لأن النكرة لا توصف بالمعرفة. فما وجه ذلك؟.

[قلت]: إن (أُخَرَ) لما كان صفة، قُدِّرَ فيه الألف، واللام؛ قياساً على نظائره. ولما كان ما قبله نكرة، لم يقدر فيه اللام. ويجوز أن يكون الشيء مقدراً، من وجه، مُطَّرحاً من آخَرَ؛ كالباء في: مررتُ بزيد، واللام في: لا أبَا لك. وما أشبَه ذلك. وهذا ما ذكره أبو علي(٤)، وهو أقرب ما قالوا في منع صرف (أُخرَ). ومع ذلك، ففيه نظر. لأن ما كان مُطَّرحاً من وجه، مقدراً من وجه آخـــر، إنمـــا يكون فيما هو ملفوظ به. واللام في (الآخِرِ) غير ملفوظ به، بخلاف: لا أبالك، ومررتُ بزيد. ولعل صاحبَ اللمع، أراد هذا، حين قال: إنَّ (أُخَرَ) لم ينصرف، لأنه صفة، ولأنه معدول عن (آخَرَ) من كذا. وذلك، لأنك، إذا قلت: مررت بنسوة أُخَرَ، فإنه في المعنى: مررت بنسوة أُخَرَ من نسوةٍ غيرِهن. فـــ(آخَرُ) من كذا، هو: أفْعَلُ منه. و(أَفْعَلُ) إذا ذُكِرَتْ معها (مِنْ) كان في المفرد، والجمع، والتأنيث، على وجه واحد.

فَزَعم أن (أُخَرَ) يراد به: آخَرَ من كذا، كما تقول: مررت بنسوةٍ أفضلَ من زيد. أو: مررتُ بنسوةِ الفُضَلَ. وهذا الذي ذكره ابن جني، حسن، وإن لم يُسبَق إليه. فاعرفه. وإذا كان كذلك، لم يصح قول من قال في قوله تعالى: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾(٥): إنَّ (منهم) هاهنا، على حد ما في قولهم: الزيدون، القومُ، أفضلُ منهم، الا ترى أن (أفضلَ) لم يجمع حين استُعمِلَتْ معها (مِنْ). وفي الآية، قد جُمعَ (آخرين) فثبت أن (منهم) على غير هذا الحد، وإنما هو للتبيين.

[والجَمْعُ]: اعلم أنه، إذا انضم إلى الجمع سبب آخر، من هذه الأسباب، فإنهما [١٣٩/أ] يمـــنعان الـــصرف. لأن الجمع فرع على الواحد، كما أن الفعل فرع على الاسم. وحكمُ الجمع كحكـــم الآحاد، ويجري مجراها. فإن كان جَمعٌ وله نظير من الآحاد، على وزنه منصرفٌ؛ فإن الجمـــع، أيـــضاً، لا ينصرف بكل حال، كـــ(رجال) فـــ(رجال) ككتاب، ينصرف لانصراف

---

(١) ٣: سورة آل عمران ٧. (٢) ٢: سورة البقرة ١٨٤.

(٣) الكتاب ٣: ٢٢٤، وفيه: (قلت فما بال أُخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال (أي الخليل): لأن أُخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَلِ، والوُسَطِ، والكُبَرِ، لا يكنَّ صفة الا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة).

(٤) المقتصد ٢: ٨٠٩، وفيه: (نحو: لا أبا لزيد، فالأب منصوب بـــ(لا) واللام مقحمة غير معتد بها من جهة إثبات الألف في (الأب). ومن جهة تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه، معتد بها). وينظر: نفس المصدر ٢: ٨١٠.

(٥) ٦٢: سورة الجمعة ٣.

الواحد. و(قُفزانٌ) ينصرف، كقُرطان. والقُرطانُ: طِنْفَسَةٌ تُلقى على ظهر البعير. و(قَتْلَى) إذن، كعطشى: لا ينصرف؛ لأن الواحد الذي على وزنه، أيضاً، لا ينصرف إلا ما كان من الجمع على مثال: مَفاعيلَ، ومَفاعِل، فإنه لا ينصرف، معرفةً، ولا نكرةً. وذلك، لأنه جمع، ولا نظير له من الآحاد. فكأنه جُمِعَ مرتين، فلا ينصرف؛ لاجتماع السببين، وهو كونه: جمعاً، وكونه: لا نظير له من الآحاد كأنه جَمْعٌ من وجه آخر.

فافترق هذا الجمع، وغيره من الجموع التي لها نظير في الآحاد، فلم ينصرف، معرفة ولا نكرة. والأصل في هذا أن يبقى بعد الألف حرفان خفيفان، أو حرف مشدد، مثل (دَوابٌّ) و(مَخادُّ) و(دنانير). الأصل فيه (دوابِبُ) و(مَخادِدُ) فإن كان فيه هاء التأنيث، لم ينصرف، معرفة، وانصرف نكرة، نحو (صياقلةٍ) لأن له نظيراً من الآحاد، وهو (كراهية)[1] فإن كانت لامه معتلة، انصرف في الرفع، والجر؛ لنقصانه، ولم ينصرف في النصب؛ لتمامه. تقول: هؤلاء جَوارٍ، وغَواشٍ. ومررتُ بجوارٍ وغَواشٍ. ورأيتُ جَواريَ، وغَواشيَ.

قال أبو علي: أصلُه جواريُ، فتحذف الياء؛ لأن الياء تحذف حذفاً[2]، كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾[3]، و: ﴿ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ ﴾[4]، وغير ذلك من المواضع. فلما حذفت الياء، نقص الاسم، فعوض منه التنوين. فقيل (جوارٍ). قال: فحذف الياء، فنقص الاسم، وانصرف. ولم يثقل حتى لا ينصرف. فأما في حالة النصب. فإن الياء تعود، فمنع الصرف.

وقال الزجاج: ليس كذلك. لأن أصله: جواريُ. قال: فحذفت الحركة من الياء للاستثقال. فلما حذفت الحركة، أُبدل من الحركة التنوين. فلما دخل التنوين، التقى ساكنان، فحذفت الياء، لالتقاء الساكنين.

[قلت]: هذا باطل. وذلك [١٣٩/ ب] لأنا نرى كثيراً من الحركات، تُحذف ثم لا يُعَوّض منه التنوين. والدليل عليه قولهم: يغزو، ويرمي. وأصله: يغزوُ، ويرميُ. ثم إن الحركة تحذف، ولا تبدل منه التنوين. فكذلك، هاهنا.

[فإن قلت]: ليس هذا كـ(يغزو) و(يرمي) وذلك لأنه فِعْلٌ. والأفعال لا يدخلها التنوين، بخلاف هذا.

[الجواب]: قلنا: إنما لا يدخل (يغزو) و(يرمي) التنوين الذي للفرق بين ما ينصرف، وبين ما لا ينصرف. وهذا التنوين الذي يبدل من الحركة، يدخل الفعل، فكان من الواجب أن يدخل هذا الفعل، بحذف الحركة. فلما لم يدخل، علمنا بهذا أن التنوين، لا يبدل من الحركة.

[والعُجمةُ]: ومتى انضم إليه، سبب آخر، فإنهما يمنعان الصرف، لأن العجمة فرع على العربية. كما أن الفعل فرع على الاسم. وهو على ضربين: أحدهما: ما يدخله الألف واللام:

---

(١) يعني: أن لفظة (كراهية) وهي مفرد على زنة (صياقلة) وهي جمع.

(٢) المقتصد ٢: ١٠٢٨.
(٣) ٨٩: سورة الفجر ٤.

(٤) ١٨: سورة الكهف ٦٤.

والثاني: ما لا يدخله الألف، واللام.

الأول: نحو ديباجٍ، وفِرِنْدٍ، ونَيرُوزٍ. فهذا كله بمنزلة العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه، ويوجبه له ما يوجبه.

الثاني: ما لا يدخله اللام، وهو نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق.

[والتركيبُ]: اعلم أن التركيب: كل اسمين ضم أحدهما إلى الآخر، على غير جهة الإضافة. ويفتح الأول منهما، تشبيهاً للثاني بالهاء، من قولك: قائمةٌ. لأن الهاء، هناك، بمنزلة شيء مفرد، واسم منضم إليه. ولهذا فُتِحَ ما قبلَه. ومهما انضم إليه سبب آخر، فهما يمنعان الصرف. لأن التركيب، فرع على التوحيد، كما أن الفعل فرع على الاسم. والتركيب على ثلاثة أضربٍ:

[الأول]: ما يمنع الصرف، ولا يوجب البناء.

[الثاني]: ما يوجب البناء لتضمنه معنى الواو.

[الثالث]: ما يوجب البناء، من غير تضمنه معنى الواو.

[فالأول]: نحو قولك: هذا حَضرَموتُ، وبَعْلَبَكُّ. فيجوز لك أن تضيف، فتقول: هذا حضرُموتٍ، ورأيت حضرَموتٍ، ومررتُ بحضرِموتٍ، لا تصرف الثاني مرة، للتعريف، والتأنيث، وتصرفه، أخرى؛ إذا جعلته مذكراً. وإذا لم تضفْ، قلت: هذا حَضرَموتُ ورأيت حضرَموتَ [١٤٠/أ] ومررتُ بحضرَموتَ وكذلك أيضاً مَعدي كَرِبَ. فإن أضفت، قلت: هذا معدي كرب، ورأيت معدي كربَ، ومررتُ بمعدِي كربَ. فلا تصرفه، للتعريف، والتأنيث. وإن شئت صرفته، وذكَّرتَهُ. وكذلك، إذا لم تضفه، فتقول: هذا معديْ كَرِبَ، فتسكن الياء، من: معدي كربَ، في جميع المواضع.

[فإن قلت]: فإن الياء في قوله: معدي كرب، بمنزلة الياء، من قوله: قاضي، ثم إن القاضيَ، إذا أضيف، فإن ياء القاضي، تحرك في حالة النصب، فكذلك، أيضاً، كان من الواجب أن تحرك.

[الجواب]: قلنا: لأنه يستثقل تحريك الياء، هاهنا، لأنهما اسمان ضم أحدُهما إلى الآخر، فبعد التركيب يستثقل.

[فإن قلت]: فإن المضاف، والمضاف إليه، أيضاً، هما كالاسمين جُعلا اسماً واحداً.

[الجواب]: قلنا: هناك الإضافة لا تَلزَمُ، وهاهنا، التركيب يَلزَمُ، فافترقا. فالياء من (معدي كرب) ساكنة، رُكِّبَتْ، أو أضيفت تشبيهاً، للياء بالألف. لأن الياء أخت الألف؛ والألف لا تحرك.

[والثاني]: هو أن يكون مبنياً؛ لتضمنه، واو العطف، وهو: كخمسة عشر، وتسعة عشر، وغير ذلك. والأصل فيه: خمسةٌ وعَشَرَةٌ. فلما تضمن معنى الواو، بُنِي. ومثله في هذا، قولهم: هو جاري بَيتَ بَيتَ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ. وهو، هاهنا، صَباحَ مَساءَ، والقوم فيها شَغَرَ بَغَرَ؛ أي متفرقين، وتساقطوا بينَ بينَ.

فإنَّ هذه الأشياء، إنما بُنيت، إذا كانت: ظَرفاً، أوحالاً. فقوله: صباحَ مساءَ: ظرف. وإنما

بني، لأنه تضمن معنى الواو. لأن الظرف مبهم، فبُني قياساً على: (هذا) و(مَنْ) و(كَمْ). والحال، أيضاً، مُشَبَّهٌ بالظرف. لأنه يشبه الظرف، في كثير من المواضع، منها هو أنّ الحال يعمل فيه المعنى. كالظرف، فتقول: هذا زيد قائماً. فالعامل في قوله (قائماً) معنى (هذا) كما تقول، في الظرف: كلَّ يومٍ لك درهم. فالعامل في (كلَّ يوم) إنما هو قوله (لك). فتحققت المشابهة بينهما.

ومن وجه آخر، وهو أنّ في الحال، لا يحتاج إلى ضمير يعود، إلى ذي الحال، كما في الظرف. تقول في الحال: جئتك وزيد قائم. فإن هذه الجملة في [١٤٠/ ب] موضع الحال. ثم لا يعود ضمير منها إلى ذي الحال، كما في الظرف لأنك تقول: جئتك وقت قيام زيد.

ومعنى قوله: هو جاري بيتَ بيتَ: أي: هو جاري، مُلاصقاً. ولقيته كَفَةَ كَفَةَ؛ أي: لقيته كَافَّيْنِ، فيحتمل أن يكون حالاً من التاء، أو من المفعول، أو منهما، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾[1]. فـ(تَحْمِلُهُ) يجوز أن يكون حالاً من الآتية، أو من المأتي به، أو منهما. [قال الشاعر]:

٣٢٣- أَحَوْلِي تَنفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي، فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا
مَتَى مَا تَلْقَنِي، فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ، وَتُسْتَطَارَا[2]

فقوله (فَردين) حال من اللاقي، والمَلقي. فكفةَ كفةَ، وقع موقع الحال، فأشبه الظرف، فبني. وقيل تقديره: لقيته كفةَ عن كفة؛ أي: كنت أكفه، وهو يكفني، فهو: كَفَّةً عن كَفةٍ، فبني لتضمنه معنى (عن).

وقولهم: تساقطوا أخول أخول؛ أي: متفرقين. [قال الشاعر]:

٣٢٤- يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ حَدِيدِ القَيْنِ، أَخْوَلَ أَخْوَلا[3]

ضارياتها: يعني: ضارياتِ الكلاب. رَوقُهُ: يعني: رَوْقَ الثور. [وقال الآخر]:

٣٢٥- سَاقَطُهنّ أخولاً، فأخوَلا[4]

يعني: واحداً، فواحداً.

الأصمعي: أخولَ، أخولَ: بعضُه على بعضٍ، ووَصفَهُ بيديه هكذا؛ كأنه يقع بعضه على بعض.

---

(١) ١٩: سورة مريم ٢٧.

(٢) البيتان من الوافر، لعنترة، في: ديوانه ١٤، وأمالي القالي ١: ٢٠١، وأمالي المرتضى ١: ١٥٦، وابن يعيش ٢: ٥٦، ٤: ١٤٩، واللسان (ذرا) ١٤: ٢٨٥، وشفاء العليل ١: ١٥٤، والخزانة ٧: ٥١٤.
وبلا نسبة في: الجمل ١: ٤٠٢، وهمع الهوامع ٤: ٣٤٠.
المذروان: طرفا الأليتين.

(٣) البيت من الطويل، لضابئ بن الحارث البرجمي، في: الخصائص ٢: ١٣٠، ٣: ٩٠، والشعر والشعراء ١: ٣٥٢، والمحتسب ٢: ٤١، واللسان (سقط) ٧: ٣١٦.

(٤) من الرجز، لم أهتد إلى قائله.

وقـــول سيبويه(١)، في هذا: وأما أحولَ، أحولَ، فلا يخلو من أن يكون كـــ(كَفةَ كَفةَ) أو كــــ(صباحَ مساءَ). ولم يزد على هذا [وبهذه](٢) التقسيمات الحسنة يقسم المقسم شيئاً، فَيُعلَمُ بالدلـــيل، بُطلانُ أحدهما، وصحة الآخر. وقد عُلِمَ أنه ليس كصباحَ مساءَ، فيتبين أنه كـــ(كَفةَ كَفةَ). [قال الشاعر]:

٣٢٦- نَحْمِـــي حَقِيقَتَـــنَا، وَبَعْـــــ ضُ القَـــوْمِ يَـــسْقُطُ بَـــيْنَ بَيْـــنَا(٣)

أي: ضعيفاً غير معتد به. كما أن الهمزة إذا كانت بينَ بينَ، كانت ضعيفة. والضعيف متردد بين الضعف، وبين القوة، ويغلب عليه الضعف.

[والـــثالث]: وهـــو أن تَضم صوتاً عجمياً إلى اسم عربي، أو عجمي، فتبنيه، فتقول: هذا سيبويه، ونفطويه. فــ(ويه) صوت، والأصوات: كلها مبنية؛ لأنها ليست بمتمكنة، نحو (حَوْبِ) لزجر الأبل، و(صَهْ) و(مَهْ) و(هَجْ هَجْ) و(جَهْ جَهْ).

فالأول استَحقَّ منعَ الصرف [١٤١/ أ]، لاجتماع التعريف، والعُجمة فيه. ثم إنَّ هذا رُكِّبَ على وجه يخالف سائر التركيبات، بأن أضيف إليه صوتٌ مبني عجمي، فكأنه وجد تركيب آخر، فاستحقَ البناء.

قـــال أبـــو علـــي: وكأنَّ هذا يشير إلى أن الأولَ: التمكنُ، ثم مُنِعَ الصرف، ثم البناء على الترتيب. ولمعنى آخر، وهو أن (ويه) عجمي مبني، وسبب مضاف إليه، والمضاف قد يكتسي من المضاف إليه، أحكاماً، فهاهنا، اكتسى منه البناء على قوله فبني (سيبويه) و(عمرويه) لهذا المعنى.

باب العدد

اعلـــم أن الواحد في باب العدد، إنما هو الأصل، وغيرُه فرع عليه. وهو في الكلام يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يستعمل اسماً.

والثاني: أن يستعمل صفةً.

فأما إذا استعمل اسماً، فإنه لا يتغير: لا يؤنث، ولا يذكر، ولا يثنى، فلا تقول في (رجل): واحدةٌ؛ كما تقول؛ في (ثلاثة رجال): ثلاثة. فأما إذا كان صفة، فإنه يؤنث، ويجمع. أما التأنيث، فقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾(٤). وأما الجمع [فقول الشاعر]:

---

(١) نقل الشارح كلام سيبويه بالمعنى، ونصه: (وأما أحول أحول، فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر، وكيوم يوم). ينظر: الكتاب ٣: ٣٠٧.

(٢) الأصل غير واضح.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص، في: ديوانه ١٣٦، وابن يعيش ٤: ١١٧، واللسان (بين) ١٣: ٦٦.

وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب ٧٤، وشفاء العليل ١: ٤٨١، وهمع الهوامع ٣: ٢٠٤.

(٤) ٧: سورة الأعراف ١٨٩.

٣٢٧- .... فَقَــدْ رَجَعُــوا كَحَــيٍّ وَاحِدِيــنَا[١]

فجَمَعَهُ، وكان القياس يقتضي أن يثنى، أيضاً، فيقال (واحدَانِ) إلا أنه استغنى باثنين عن هذا. ولأنه لم يستعمل، وقد استعمل في الجمع.

وأمـــا (الاثنان): فهو عدد. وكان الواجب أن يضاف إلى ما بعده. فيقال: اثنا رجلٍ، واثنا غـــلامٍ. ولكـــنهم لم يـــضيفوه، لأن التثنية قط، لا تتغير؛ لأنها لا تزيد، ولا تنقص؛ بل الآحاد، والجمـــوع، التي تتغير؛ لأن الواحد يكون بناؤه على (فَعَلَ) وعلى: (فَعِيلٍ) وعلى (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.

وكـــذلك (الجَمعُ) أيضاً، يُغَيَّرُ؛ لأنه يأتي على أبنية مختلفة. والإضافة نوع من التغير. إذ لو أضـــفنا (اثنان) لأدى ذلك إلى إسقاط النون، وهو غاية التغير. ولأنك إذا أضفته، فلا يكون فيه فائـــدة، لأنـــه يستغنى عن (الاثنين) بما هو أخص منه، لأنك، إذا قلت: اثنان، يحتمل أن يكون غُلامَيْنِ، أو دَارَيْنِ، أو فَرَسَيْنِ. وإذا قلت: رجلان، فإنه أظهرُ للفائدة، على أنه قد جاء في الشعر:

٣٢٨- .... ثِنْــتَا حَنْــظَلِ[٢]

ولكنَّ ذلك [١٤١/ ب] شاذّ، لا يجوز القياس عليه.

وأمّا (ثلاثة) فإنك تضيفها إلى ما بعدها، وتثبت الهاء فيها، في المذكر. فتقول: ثلاثةُ أبغلٍ، وثـــلاثُ بَغَلاتٍ، وثلاثةُ أيام، وثلاثُ ليالٍ. وإنما تثبت الهاء في المذكر؛ لأن الثلاثة جَمْعٌ، فلما قلت: ثلاثةُ رجالٍ احتجت إلى علامة التأنيث، فأدخلت الهاء، أولاً، في المذكر، وابتدأت به؛ لأنه هو الأصل. فإذا جئت إلى المؤنث، لم يبق علامة التأنيث، فلم يدخل عليه العلامة، وجعلت ترك العلامة، علامة للتأنيث.

وقال المبرد[٣]: الهاء، في قولك: ثلاثةُ رجال، ليست للتأنيث؛ وإنما هي للمبالغة؛ إذ تدخل الهاء الكلام، لا للتأنيث. كما تقول للرجل العالم المبالغ فيه: عَلَّامةٌ، ونَسَّابةٌ، وغير ذلك.

واعلم أن أدنى العدد، إذا كان له جمع القلة، وجمع الكثرة، فإنك تضيفه إلى جمع القلة ليطابق المـــضاف المضاف إليه لأنه أدنى العدد. فيضاف إلى أقل الجموع. وأقل الجمع، يأتي على أربعة أوجه: أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ، وأَفْعِلَةٌ، وفِعْلَةٌ. فتقول: خمسةُ صِبيةٍ، ولا تقول: خمسةُ صِبيانٍ؛ لما ذكرنا.

---

(١) البيت من الوافر، وصدره:

فضم قواصيَ الأحياءِ منهم ....

وهو للكميت، في: شعره ٢: ١٢٢، ومعاني القرآن- للفراء ٢: ٢٨٠، واللسان (وحد) ٣: ٤٤٨.

(٢) هذه قطعة من الرجز، وهو بتمامه:

كَأَنَّ خُصيَيْهِ من التدلدلِ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلِ

وهو لخطام المجاشعي، في الخزانة ٧: ٤٠٠، ٥٢٦.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ٥٦٩، ٦٢٤، والتحصيل ٥٢٧، والمقتضب ٢: ١٥٦، والجمل ١: ٢٧٦، ٢: ٢٩، وابن يعيش ٤: ١٤٤.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٧.

[فإن قلت]: أنتَ قلتَ: إن الهاء، تثبت للمذكر، وتحذف من المؤنث الى العشرة. فتقول: خمسةُ غِلْمَةٍ. وقد قال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (١). و(أمثالُها) جَمعُ (مِثْلٍ) و(مِثْلٌ) مذكر، ومع ذلك، لم تثبت الهاء، في المذكر.

[الجواب]: عن هذا، من ثلاثة: أوجه:

[الأول]: وهو أنا نقول: هاهنا: حُذِفَ الموصوف، وأُقيمت الصفة، مقامه. والتقدير: عشرُ حسنات، أمثالِها.

[الثاني]: وهو أن الأمثال، أراد بها الحسنات. فكأنه قال: عَشرُ حسناتِها.

[الثالث]: وهو أنّ الأمثال، مضاف إلى المؤنث، وعشرٌ أضيف إليها، واكتسى المضاف من المضاف إليه التأنيث. فقيل (عشرُ) لأن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه أحكامه.

[فإن قلت]: جاء في الشعر:

٣٢٩- ثَلاثَـــــةُ أَنْفُـــــسٍ .... (٢)

والنفس: مؤنث، وأثبت الهاء في المؤنث.

[الجواب]: قلنا: الأنفس: محمولة على الأشخص. فكأنه قال: ثلاثةُ أشخُصٍ.

[فإن قلت]: فأنتم ذكرتم أنه يضاف إلى أقل الجمع. وقد قال الله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ [١٤٢/ أ] قُرُوٓءٍ﴾ (٣) وقروء: أكثر الجمع.

[الجـــواب]: قلنا: قوله (ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) أي: ثلاثة أقْراءٍ من القُروءِ. فهو محمول على محذوف. وقد يستغنى بالجمع الكثير عن القليل، في نحو: ثلاثة شُسوع. ولم يقولوا: ثلاثة أشْسُعٍ؛ استغناءً بشُسوعٍ عنها، كما استغنوا بـــ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ) و(وَذَرَ).

أما قولهم: ثلاثةُ أشياءَ، فاستجازتهم الإضافة إليها، وإثباتهم التاء في: ثلاثة. فإن (أشياءَ) عند الخليل(٤): اسم مفرد، يدل على الكثرة، والجمع؛ كالطَّرفاءِ(٥)، والحَلفاءِ، والجامل، والباقر. وفي التنزيل: ﴿سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (٦)، في تقدير: سُمّارٍ. فـــ(أشياءَ) عند الخليل أصله شَيْئاء على وزن فَعلاءَ، فقُلِبَ لامها وقُدِّمَ، فقيل: أشياءُ فوزنه، إذن (لَفعاء). والقلب في كلامهم، كثيرٌ، نحو: هارٍ، وهائرٍ، ولاثٍ، ولائثٍ، وشاكٍ، وشائكٍ، وناقة، وأيْنُقٍ، وقَوسٍ، وقِسيٌّ. فلما دل على الجمع، استجيز إضافة العدد إليه، وإن كان لفظه مفردًا، وأثبتوا التاء في العدد معها، لأنها، لما قلبت جَرتْ، بعد القلب مَجرى (أفعالٍ) فأثبتوا الهاء، كما تثبت في قولك: ثلاثة أسماءٍ: إلا أن

---

(١) ٦: سورة الأنعام ١٦٠.

(٢) هذه قطعة بيت من الوافر، وهو بتمامه:

ثلاثةُ أنفسٍ، وثلاثُ ذودٍ ... لقد جارَ الزمانُ على عِيالي

وهو للحطيئة، في: ديوانه ١٢٠، والكتاب ٣: ٥٦٥، والتحصيل ٥٢٥، والخصائص ٢: ٤١٢، والإنصاف ٢: ٧٧١، والخزانة ٧: ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٣) ٢: سورة البقرة ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٤: ٣٨٠، ٣٨١.

(٥) الكتاب ٣: ٥٩٦.

(٦) ٢٣: سورة المؤمنون ٦٧.

(اسماً) ينصرف؛ لأنه على زنة (أفعَال) في اللفظ، والتقدير.

و (أشياءُ) لا ينصرف؛ لأنه (فَعلاءُ) كصحراءَ، في التقدير، وإن كان، في اللفظ على (أفعَالٍ).

وزعم الأخفش(١)، أن أشياءَ، أصلُه: أشيِاءُ، كأصفِياءَ وأولياءَ، وأنبياءَ. فلم ينصرف؛ لألفي التأنيث، والعينُ من الكلمة محذوفة. قال أبو عثمان: قلت له: كيف تصغره؟. فقال: أُشَيَّاءُ. فقال، فقلت له: ألست تقول: إنهُ جَمعٌ؟. فسكتَ.

يعني أبو عثمان بهذا الكلام: أن أشياءَ، إذا كانت جمعاً، وجب أن يرد إلى الواحد، في التصغير، ويصغر المفرد، ويجمع بالألف، والتاء. وكان ينبغي أن يقال: شُيَيْاتٌ، فلما لم يقل: شُيَيْاتٌ، وقيل: أشياءُ، صح أنه، كصحراءَ، وصحراءُ يصغر، فيقال: صُحَيْراءُ. قال النبي عليه الصلاة والسلام: (يا حُمَيْرَاءُ، لا تَفعلي هذا)(٢).

قال أبو علي: وهذا لا يلزم أبا الحسن، لأنه يصغرهُ: أُشَيَّاءَ، كما يُصَغَّرُ: انعامٌ، على: أُنَيْعَام. لأنه، في اللفظ، على زنة (أفعالٍ) وإن كان في التقدير: (أَفعِلاءَ). والكلام في: أشياء، يطول، وفيما ذكرنا، دليل على ما تركنا.

وأما إذا تجاوزتَ العشرةَ، فإنه يُثْبَتُ الهاء، للمذكر في الصدر، ويُحذَف [١٤٢/ ب] الهاء، للمؤنث من الصدر، ويُثْبَتُ آخرَ الاسمِ الثاني. فتقول: ثلاثَ عشرةَ امرأةً. فأما: أحدَ عشرَ، فإنك، لا تؤنثه في المذكر؛ لأنا قد قلنا: إنه لا يغير، وهذا لم تغيره في الأول، فلم تقل في المذكر: واحدة، كما ذكرنا في: ثلاثة، للمذكر. فكذلك، أيضاً، جرينا على هذه القاعدة، ولم تثبت الهاء في العشرة، فلم نقل: أحد عشرة رجلاً؛ لأنه يودي إلى الاستثقال، فحذفنا التاء. ولهذا قرأ بعض القراء: (أَحَدَ عْشَرَ كَوكَبًا)(٣). فاسكن العين، تخفيفاً. لأن في تحريكه، أيضاً، ضربَ ثقلٍ، من توالي ستةِ متحركات.

فأما في المؤنث: إحدى عشرةَ امرأةً، فإنك تثبت الياء، في الصدر، علامة للتأنيث، وتثبت التاء في العشرة.

[فإن قلت]: هذا اسمان، جُعلا اسماً واحداً. والاسمان إذا جعلا كشيء واحد، حكمهما حكم اسم واحد. وأنتم ذكرتم: أن الاسم الواحد، لا يجتمع فيه علامتا تأنيث. وفي: إحدى عشرةَ، اجتمعت علامتان.

[الجواب]: قلنا: إنما يقبح اجتماع علامتين في اسم واحد، إذا كانا من جنس واحد،

---

(١) الإنصاف (مسألة ١١٨) ٢: ٨١٢، ٨١٣.

(٢) السنن الكبرى- للبيهقي ١: ٦، وفيه: (عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: أسخنت ماءاً في الشمس، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم- لا تفعلي، يا حُمَيْرَاءُ فإنه يورث البرص).

(٣) ١٢: سورة يوسف ٤. وهي قراءة: نافع، وشيبة، وحفص، وطلحة بن سليمان، وأبي جعفر، والحسن. معاني القرآن- للفراء ٢: ٣٤، ومعاني القرآن- للأخفش ٢: ٣٦٦١، ومختصر في شواذ القرآن ٦٢، والمحتسب ١: ٢٣٢، وتفسير التبيان ٦: ٩٤، ومجمع البيان ٥: ٢٠٧، والبحر المحيط ٥: ٢٧٩، والنشر ٢: ٢٧٩، وإتحاف الفضلاء ٢٦٢.

كالتاءين، والألفين. فأما إذا كان أحدهما ياءاً، والثاني تاءاً، وهما اسمان من حيث الحقيقة، فانفرد كل اسم بعلامة، على حياله.

وإنما بني (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) لأنه تضمن معنى الواو. فلما تضمن الحرف الذي هو واو العطـف، بني على الفتح. وأهل الحجاز، لا يسكنون الكسرة من الشين، في قولك: إحدى عَـشِرَةَ نـسوة، مع أنهم يسكنون الكسرة في كثير من المواضع، مثل قولهم في (كَبِدٍ) كَبْدٌ، وفي (فَخِـذٍ) فَخْـذٌ، وعكسوا الأمر، هاهنا، ولم يسكنوا الكسرة؛ بخلاف بني تميم. وذلك، لأنهم، يسكنون الكسرة من الشين. فيقولون: ثلاثَ عَشْرَةَ.

وأمـا (اثنا عشر). فنقول: اثنا عشر، إنما هو معرب، ليس بمبني. والدليل عليه، هو أنه، لو كان مبنياً على الفتح، كسائر أخواته، لكان من الواجب، أن يقال: اثنَيْ عَشَرَ في جميع المواضع. ثم إنه، تارة يقال بالألف، وتارة يقال بالياء، فعلم، بهذا: أنه معرب، ليس بمبني. وأما (عَشَرَةٌ) فإنه كـان مفتوحاً، كالعَشَرَةِ، من أخواته. وذلك لأن (عَشَرَ) قد وقع موقع النون. وذلك؛ لأن أصل (اثـنا) اثـنان، فحُذِفت النون، وأُقيمت العَشَرَةُ [١٤٣/ أ] مقامه. والدليل، على أنه، في موضع النون، هو أنه: لا يجوز إضافته إلى نفسِكَ، فلا تقول: اثنا عَشَرِي، كما لا تقول: اثناي.

[فإن قلت]: كان من الواجب، أن تُجرُّ (العَشَرَةَ) لأنه وقع موقع النون. ألا ترى أن المضاف إليه، لما وقع مقام التنوين، جُرَّ. فكذلك، أيضاً، إذا وقع هذا موقع النون، وجب أن يجر.

[الجواب]: قلنا: بون بعيد بين المسألتين. وذلك، لأن تلك المسألة، الإضافة فيها غير لازمة، فَجُرَّ المضاف إليه. فأما، هاهنا، فهذه الإضافة لازمة؛ فلا يُجَرَّ؛ بل ينصب. وهذه ليست بإضافة حقيقية؛ إذ لو كانت إضافته لازمة، لبطل المعنى. لأن معناه: ليس اثنان لعَشَرَةٍ، بل معناه: اثنان وعَشَرَةٌ.

وفي المؤنث، كذلك؛ إلا أنك تُثبِتُ التاء في الأول، فتقول: اثنتا عَشْرَةَ [فإن قلت]: قلتم: إنهما اسمان جُعِلا اسماً واحداً. وقلتم: بأن العلامتين للتأنيث، إذا كانتا من جنس واحد، لا يجتمعان في اسم واحد، وقد قلتم: اثنتَيْ عَشْرَةَ، فأثبتم التاءين للمؤنث، وهما علامتا التأنيث.

[الجـواب]: قلنا: لا نسلم أنهما كاسم واحد، لأنه معرب؛ بل كل واحد منهما اسم على الكمـال، فأدخلنا علامة التأنيث، على كل واحد منهما. وكذلك، أيضاً، إلى (تسعةَ عشر) لكل واحـد منهما هذا الحكم الذي ذكرناه. أعني: إثبات التاء في الصدر، للمذكر، وإثباتها في الطرف للمؤنث. وكل واحد منهما بُنِيَ على الفتح.

فأما: عِشرونَ، فإنه يستوي فيه المذكر، والمؤنث. فتقول: عِشرون رجلاً، وعشرون جارية. وهو، في الرفع: بالواو، والنون. وفي النصب، والجر: بالياء، والنون. فمن النحويين من قال: القياس يقتضي أن يكون (عشرون) بفتح العين، لأنه: جمع عَشَرَةٍ. إلا أنه، كسرت العين، لتكون الكسرة علامة المؤنث. والواو، والياء، والنون، في جميع الأحوال، علامة المذكر. فلما اجتمع فيه علامة المؤنث والمذكر، وقع على المذكر والمؤنث، جميعاً.

ومنهم من قال: إن العين، إنما كُسرت من عِشرين [١٤٣/ ب]، لأن (عِشرين) عقد ثانٍ، من العَشَرات. كما أن (الاثنين) عقد ثانٍ من الآحاد. فلما كان أولُ (اثنين) ألفٌ مكسورٌ، فكذلك، أيضاً (عِشرون) الذي هو العقد الثاني، من العَشَراتِ، شُبِّهَ بألف الاثنين، وكُسِرَ. وهما باطلان.

أما الأول: فباطل بـ(ثَلاثون) و(أربعون) و(خَمسون) وغير ذلك. لأن كل عقد منها، يقع على المذكر، والمؤنث جميعاً، ثم لا يصار إلى ما ذكره.

وأما القول الثاني: فباطل، أيضاً. لأن ألف (اثنين) ألف وصل، وهي زائدة. وعين (عشرين) أصلية، فلا يجوز قياس ما هو الأصلي، على ما هو الزائد.

بل الصحيح المعتمد عليه، في (عِشرين) أن يقال: إنه اسم، وضع للأعداد المعلومة، ليس بجمع عشرة. وهو عقد مستجد لهذه الأعداد. والواو، والياء لا يدخلان؛ على أنه: جمعٌ. ألا ترى أنك، لو سميت رجلاً: بِقَنَّسرونَ[١]، ويَبْرُونَ[٢]، فإنهما يتغيران في حال الرفع، والنصب، بالواو، والياء؛ ثم لا يدل ذلك على أنه جمع. فكذا، هاهنا، وجب أن يكون، كذلك.

والدليلُ، على أنه ليس بجمع، هو أنه، لو كان جمعاً، لعَشَرَةٍ، لكان محمولاً على أدنى الجمع، أو الكثرة. فلا يحمل على أدنى الجمع، لأن في هذا: القياس يقتضي أن يحمل على أدنى الجمع، وهاهنا، يقتضي القياسِ أن يكون أدنى الجمع (ثلاثون). وأكثر الجمع، ما يستغرق العَشَراتِ، وهو مئة. فإذا لم يَجُز حمله، لا على (ثلاثون) الذي هو أدنى الجمع، ولا على المئة، الذي هو أكثر الجمع؛ عُلِمَ، بهذا، أنه ليس بجمع، وأنه اسم موضوع لهذا العدد، ويتضح بمثال. ألا ترى أنه، لو قال: لفلان عليَّ دراهم. فإنه، يحمل على أدنى العدد. قال، فيوجب القاضي عليه: ثلاثةَ دراهم؛ لأنه: أدنى الجمع.

ومنهم، من قال: يحمل على أكثر العدد؛ فيوجب عليه العَشَرَةَ. فإذا قال: لفلان علي الدراهم، قال: فإنه يجب عليه أكثر الجمع، وهو العَشَرَةُ. وذلك، لأنه، لما ذكره بالألف، واللام، وهما لاستغراق الجنس، اقتضى ذلك أن يُوجِبَ عليه، ما يستغرق الدراهم، ويقع عليه الدراهم. والدراهم؛ إنما يقال فيما دون العَشَرَةِ.

فأما [١٤٤/ أ] فيما فوق العَشَرَةِ؛ فإنما يقال (درهم). فيقال: اثنا عَشَرَ درهماً، وثلاثةَ عشرَ درهماً. فعلى هذا، إذا كان (عشرون) جمع (عَشَرَةٍ) يقتضي أن يكون (عشرون) عَشَرَ مراتِ (عَشَرَةٍ). كما أن العَشَرَةَ: عشرُ مراتٍ واحدةٍ، فيقتضي أن يكون أقلُ جمعه (ثلاثين) وأكثره مئة، كما قال في العَشَرَةِ، والآحاد، وذلك لأنَّ في الآحاد، أقلُ الجمع: ثلاثةٌ، وأكثره: عَشَرَةٌ. فإن

---

(١) قِنسرون: أو قنسرين: كانت هي وحمص شيئاً واحداً، فتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة ١٧هـ. وقيل سميت قنسرين؛ لأن ميسرة بن مسروق العبسي مَرَّ عليها فلما نظر إليها قال: ما هذه؟ فسميت له بالرومية. فقال: والله، لكأنها قِن نسر، فسميت: قنسرين. ينظر: معجم البلدان ٤: ٤٠٣.

(٢) يبرون، أو يبرين: اسم لعدة أماكن، وأشهرها أنها قرية من قرى حلب، ثم من نواحي عزاز، ينظر معجم البلدان ٥: ٤٢٧، والكتاب ٣: ٣٧.

زادت علـى العشرين، نيفاً، عاملته معاملتك إياه، وليس بنيف. فتقول: عندي خمسةٌ وعشرون رجـلاً وخمسٌ وعشرون امرأة. والنيف، إنما هو الخمسة، أو الستة، أو غير ذلك، التي على رأس العـشرين، أو الثلاثين، أو غير ذلك. لأن عشرين عدد، وخمسةٌ نَيِّفٌ. وفيما قبل العشرين، ليس بنيف. فتقول: خمسةَ عشرَ، لأنهما اسم واحد، وضعا لعدد، فكذلك إلى تسعةٍ وتسعين.

فأمـا (المـئة) فيستوي فيه القبيلان، لأنك تضيفهما إلى المفرد، فتجره. وإنما أضفت إلى المفرد؛ لأنه شُبِّهَ بالعَشَرَةِ؛ لأن المئة عَشرةُ العَشَراتِ. وإنما أفرد مميزه، لأنه شبه بالعشرين، في أن المئة عقد مُستَجَدٌّ، كما أن العشرين عقد مستجد. فكذلك، إلى تسع مئةٍ. فإذا صرت إلى الألف، فإنه يكون كالمئة.

فأما إذا أردتَ تعريف شيء من العدد، فإنه لا يخلو: إما أن يكون مضافاً، أو غير مضاف. فـإن كان غير مضاف، لا يخلو: إما أن تعرف المعدود، أو أن تعرف العدد. ليس من الجائز أن تعرف المعدود، لأن المعدود، هو نصب على التميز، وهو اسم نكرة، ويقع موقع الجمع. إذن، فـإذا كان كذلك، وجب أن لا يجوز تعريفه، لأن ما يقع موقع الجمع، ويكون تميزاً، وجب أن يكـون نكـرة، ليكون عامة كالجمع. فإذا عَرَّفتَهُ، فقد أخرجتَه عن حيز العموم، إلى الخصوص. وهذا، مما لا سبيل إليه.

بقي، هاهنا تعريف العدد، فأنت تُعرِّفُ العدد، فتقول: قبضت الأحدَ عشرَ درهماً؛ لأن في تعـريف العـدد، تعريف المعدود. ولا يجوز أن تعرف [١٤٤/ ب] المعدود، فتقول: قبضت العشرين الدرهمَ، ولا الخمسةَ عشرَ الدينارَ. وقال أبو الحسن: يجوز أن تعرف المعدود، فتقول: قبضت الأحدَ عشرَ الدرهمَ.

قال أبو علي: إن صحت، هذه الرواية، عن أبي الحسن، فوجهه، أن يقال: إن اللام التي في الدرهم، ليست للتعريف، وإنما هي زائدة. قال: وقد تدخل اللام الكلام، لا للتعريف، بل تدخل زيـادة. الدليل عليه ما حكي أنهم قالوا: (الوليدُ بنُ مغيرةَ)، وغير ذلك من الأسماء. فإن (الوليد) إنما هو معرفة، لكونه علماً، فلا احتياج بعد ذلك، إلى شيء آخر، يُعرِّفه. فدخول اللام، لم يكن لأجل التعريف، وإنما كان لأجل أن اللام، قد تُزاد، في أول الأسماء، على ما بينا. فإن كان مضافاً، فإنك تُعرِّفُ الاسم الآخر، وهو المضاف إليه. فتقول: قبضتُ خمسَ المئةِ التي تَعرِفُ. وما فعلتَ في سبعةِ الآلاف التي كانت لفلان. فأبداً، تعرف المضاف إليه، ولا تعرف المضافَ؛ لأنه يؤدي إلى اجـتماع الألف، واللام، مع الإضافة. وهذا مما لا وجه له. وكذلك إن تراخَى الآخِرُ، فإنك تُعـرِّف الآخِـرَ، أيضاً؛ لأنه يتعرف الأول بالآخر. فتقول: قبضت خمسَ مئةِ ألفِ الدرهم. فإن عـرفت المضاف، فوجب أن لا تضيفه؛ بل تعرفه باللام، وتعرف الثاني، أيضاً، باللام، وتجعل الثاني صفة له، فتقول: قبضتُ الخمسةَ الأثوابَ التي كانت لفلان عليك. وعلى هذا، قس. فإن في المسائل كثرة.

وتقـول: عـندي ثلاثُ شياهٍ ذكور. فتؤنث العدد، لأن الشياه، مؤنث في الأصل، والحاق

الصفة لا يغير الأصل؛ فكذلك: ثلاثٌ من الشياه ذكورٌ؛ لأن (مِنْ) لتحقيق الإضافة. وتقول: عندي ثلاثُ أعينٍ من الرجال؛ لأن العين مؤنث. وثلاثةُ أشخصٍ من النساء؛ لأن الشخص مذكر وثلاثةُ أنفسٍ، وثلاثُ أنفسٍ فيه التذكير، والتأنيث؛ لأن النفس جاء فيه الوجهان. [قال الشاعر]:

٣٣٠- ثَلاثَــــةُ أَنْفُـــسٍ، وَثَـــلاثُ ذَوْدٍ لَقَـــدْ جَـــارَ الـــزَّمَانُ عَلَـــى عِيالِـــي[1]

وتقول: هذه عَشْرُ أبطُنٍ؛ فتؤنث؛ لأن المعنى: القبائل، فذهب به، مذهب التأنيث. [قال الشاعر]:

٣٣١- وَإِنَّ كِلاَباً، هذهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ [١٤٥/أ] وَأَنْــتَ بَــرِيءٌ مِــنْ قَــبَائِلِهِ العَــشْرِ[2]

وتقول: سرنا خمسَ عَشْرَةَ، من بينِ يومٍ، وليلةٍ. فتؤنث؛ لأن الليالي لها الغلبة، في باب التواريخ، وقيل: لأن ابتداء الشهر بالليلة. قال الله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[3]، أي: وعشر ليالٍ. فأنث لهذا المعنى. وقالوا: أعطاه خمسةَ عشرَ من بينِ عبدٍ، وجاريةٍ؛ لأنه ليس فيه ما في الأول من التاريخ. [قال الشاعر]:

٣٣٢- فَطَـــافَ ثَلاثـــاً بَـــيْنَ يَـــوْمٍ، وَلَـــيْلَةٍ وَكَـــانَ الـــنَّكِيرُ أَنْ تُـــضِيفَ، وَتَجْـــأَرَا[4]

واعلم أنك لا تقول: ثلاثةُ بَشَرٍ، وثلاثةُ قومٍ؛ لأن (بَشَراً) يقع على الواحد، والجمع. قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5]. وهو في المفرد، وقال: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[6]، وهو جمع. فلما كان كذلك؛ لم يَستجيزوا إضافة العدد إليه. وأما (قوم) فالأصل فيه المصدر، والمصادر تقع، على القليل، والكثير، فلم تَجُز الإضافة إليه. وتقول: ثلاثةُ رَجْلَةٍ، لأنه صار بدلاً من رجال، في هذا الوجه.

واعلم أنك تشتق من العدد، أسماء الفاعلين، فتضيفه إلى لفظ الأعداد، كقولك: عندي ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، إلى قولك: عاشرُ عشرةٍ. قال الله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[7]. وقال، حكاية عن الكفرة: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[8]. ومعنى هذا الكلام: أحدُ اثنينِ، وأحدُ ثلاثةٍ [وكذلك][9] خامسُ أربعةٍ، على معنى: صَيَّرَ الأربعةَ خمسةً [وا][10] لتنوينُ هو الوجه. والإضافة جائزة وفي الأول، الإضافةُ هو الوجهُ.

ويجوز، خامسُ أربعةٍ، ورابعُ ثلاثةٍ، ولا يجوز: ثاني واحدٍ، لأن الواحد ليس من العدد، ولا

(١) سبق ذكره رقم (٣٢٩).

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في: الكتاب ٣: ٥٦٦، والتحصيل ٥٢٤، ومعاني القرآن- للفراء ١: ١٢٦، والمقتضب: ١٤٨، والخصائص : ٤١٧، والإنصاف : ٧٦٩، والخزانة ٧: ٣٩٥.

(٣) : سورة البقرة ٢٣٤.

(٤) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، في: ديوانه ٦٤، والكتاب ٣: ٥٦٣، والتحصيل ٥٢٤، والخزانة ٧: ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣.

(٥) ١٢: سورة يوسف ٣١.

(٦) ٣٦: سورة يس ١٥.

(٧) ٩: سورة التوبة ٤٠.

(٨) ٥: سورة المائدة ٧٣.

(٩) الأصل غير واضح.

(١٠) الأصل: بياض.

يقبل التقسيم. [وأما][1] ثَنّيتُ واحداً فمعناه عطفته بخلاف خمَّستُ أربعاً. وتقول: هذه امرأةٌ ثانيةُ اثنتين؛ فتؤنث. وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ؛ فتحذف الهاء، ولا تحذف من اثنتين؛ لأن إسقاط الهاء، جاء فيما فوق الاثنين. وتقول: خامسُ خمسةٍ، إذا كان أربعَ نسوةٍ معهن رجل، تغلب التذكير، فإن أردت أنه صيَّر أربعَ نسوةٍ خمسةً، قلت: خامسُ أربعٍ.

فأما (أحدَ عشرَ) فالأصل فيه أن تشتق منه [١٤٥/ ب]، فتقول: حادي عَشَرَ، أحدَ عَشَرَ، لكنهم حذفوا، فقالوا: حادي أحدَ عَشَرَ، ومنهم من يقول: حادي عَشَرَ. فإذا قلت: حادي أحدَ عَشَرَ، فهو مُعرب. وإذا قلت: حادي عَشَرَ، فهو مبني؛ لأن الأول ثلاثةُ أشياء، فلم يَجُز أن تُصَيِّرَ كشيءٍ واحد، وجاء تَصيير شيئين، كالشيء الواحد. وكذلك تقول: عندي ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، وثالثةُ ثلاثَ عَشْرَةَ، على قياس: خامسٍ أربعةٍ، وخامسةِ أربعٍ. فأما قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَٰثَةٌ ﴾[2]، فمعناه: ولا تقولوا: إلهنا ثالثُ ثلاثةٍ، فحذف المبتدأ و[الموصوف] المضاف. وهذا هو التقدير، لا غيرُه؛ لأنه رَدٌّ لقولهم: اللهُ ثالثُ ثلاثةٍ، فقال، لا تقولوا: هو ثالثُ ثلاثةٍ، فحذف واختصر.

باب الجَمْع

اعلم أن الجمع على ضربين: جمع سَلامةٍ، وجمع تكسيرٍ. وقد ذكرنا في أول الكتاب طرفاً من الجمع. وهذا الباب قَصرَ فيه الكلام على جمع التكسير. وكان حقُّه أن يَذكُر من جمع السلامة فصلاً آخر. ولم يذكره، فنقول في ذلك:

إن الأسماء المجموعة، لا تخلو: إما أن تكون صحيحة، أو منقوصة، أو مقصورة، أو مضافة، أو فيها ياء النسب.

الأول: قولك: زيد، وعمرو. تقول: الزيدون، والعمرون.

والمنقوص: قولك: قاضٍ، وداعٍ. تقول: قاضُونَ وداعُونَ، والأصل: قاضِيُونَ، وداعِيُونَ، استثقلت الضمة في الياء، فحذفت الضمة، وسكنت، والواو بعدها ساكنة، فحذفت الياء، لالتقاء الساكنين. فصار في الرفع (قاضُونَ) وفي النصب، والجر (قاضِينَ).

وأما المقصورة، فنحو: المُثَنَّى، والمُعَلَّى، ومُوسى، وعِيسى.

تقول في الجمع: مُثَنَّوْنَ، ومُعَلَّوْنَ، ومُوسَوْنَ، وعِيسَوْنَ. والأصل: مُثَنَّيُونَ، حذفت الحركة من الياء، فسكنت الياء. والواو بعدها ساكنة، فحذفت الياء، لالتقاء الساكنين، فصار (مُثَنَّوْنَ) في الرفع. وقال: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[3]. في الرفع. وقال: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾[4]. فعلى هذا تقول: ضَرَبَ مُوسَوْنا عِيسَيْكُم. فـ(مُوسَوْنا) الفاعل، والنون محذوفة للإضافة. و(عِيسَيْكُم) مفعول به، وحذفت النون، [١٤٦/ أ] أيضاً، للإضافة.

---

(١) الأصل: بياض.

(٢) ٤: سورة النساء ١٧١.

(٣) ٣: سورة آل عمران ١٣٩.

(٤) ٣٨: سورة ص ٤٧.

وأمـــا المضاف، نحو: عبدِ الله، وعبد الرحمن، وأبي زيد؛ فإنك تقول: عبدُو الله. والأصل (عَبْدُونَ) فحذفت النون للإضافة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. فتقول: ضَرَبَ عبدُو الله عبدِي الــرحمن. فــالأول: الفاعل. والثاني: المفعول. وهؤلاء أبو زيد. والأصل: أبونَ، فحذفت النون للإضافة، لأنهم قالوا في (الأب): أبونَ. وقد جاء في الشعر. [قال جرير]:

٣٣٣ - إذا بَعْــضُ الــسِّنينَ تَعَرَّقَتْنِــي كَفَــى الأَيْــتَامَ فَقْــدُ أَبِــي اليَتِيمِ[1]

أي: أبِينَ، فحذفت النون للإضافة.

ويجوز أن تقول: عبادُ الله، وآباءُ زيد. ولا يجوز: آباءُ الزَّيدِينَ؛ لأن المقصود: تعريف الأول بالــثاني؛ فيكفي الإفراد، في الثاني؛ لأنه يحصل به التعريف. وقد قالوا، في مثل ذلك: هؤلاءِ أبناءُ عَمٍّ.

وأما ما فيه ياء النسب، فنحو: الأشعريِّ. تقول في جمعه: الأشعرُونَ، ومثله قوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[2]، وواحده: إلياسِيٌّ، فحذفت ياء النسب، في الجمع، وعوضت منها الواو، والنون.

وأما إذا سَمَّيتَ رجلاً (مساجدَ) و(مفاتيحَ) فإنك تقول في الجمع: مَساجدُونَ، ومفاتيحُونَ، ولا تجمعــه جمع التكسير؛ لأن هذا اللفظ نهاية، في الجمع. فإن سَمَّيتَهُ (أَعْدالاً) جاز أن تقول في جمعه؛ أعاديلُ؛ لأن (أعدالاً) جمعُ قلة؛ وليست بنهاية في الجمع.

وإن سَــمَّيتَهُ: بــ(مُسلمينَ) أو (زَيدِينَ) حذفت الواو، والياء، في الجمع، فقلت: مُسلِمونَ، ومُسلِمِينَ. ولا تقول: مُسلمونُونَ، ولا مُسلِمِينِينَ؛ لأن الاسم لا يعرب من جهتين؛ بل الإعراب، تَغَيُّرٌ يلحق الآخر، للفصل بين الفاعل، والمفعول، فيُكتفى فيه بعلامة واحدة.

وأما قولهم (امرؤ) و(ابنُم) فإن حرف الإعراب: الهمزة، والميم، والراء، والنون؛ إنما يَتغيران على سبيل التبع، للحرف الأخير. فتقول: هذا امرُؤٌ، ورأيتُ امرءاً، ومررتُ بامرِيءٍ، وهذا ابنُمٌ، ورأيتُ ابنَماً، ومررتُ بابنِمٍ. ومن قال: إنَّ هذين الاسمين، أُعربا من جهتين، فقد أخطأ، في ذلك؛ لما أعلمتُكَه.

وأمـــا نحو: طلحةَ، وحمزةَ؛ فإنك تقول، في جمعه: طَلَحَاتٌ، وحَمَزَاتٌ. ولا تجمعه بالواو، والنون؛ كي لا يُجمعَ على الاسم [١٤٦/ ب] الواحد علامة التذكير، وعلامة التأنيث. فلا تقول: طلحُونَ. وعلى هذا القياس، لو سَميتَ رجلا (بنتاً) لم تقل في جمعه: بِنْتُونَ؛ وإنما تقول: بَنَاتٌ.

وأما جمع التكسير؛ فإنه ينقسم قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة.

وجمـــعُ القلة أربعة ألفاظ[3] (أَفْعَالٌ) نحو: أنعامٍ، وأعْدالٍ. و(أَفْعُلٌ) نحو: أَكْلُبٍ. و(أَفْعِلَةٌ) نحـــو: أَقْفِزَةٍ. و(فِعْلَةٌ) نحو: غِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ. وما عدا هذه الألفاظ، فهو جمع كثرة، نحو: فِعَالٍ، وفُعُولٍ، وفُعلانٍ، ومَفاعِيلَ، وأشباهِ ذلك.

وجمع القلة قد أجْرَوْا عليها حُكمَ الآحاد، في مواضع من كلامهم، فعاملوها معاملة الآحاد.

---

(١) سبق ذكره رقم (٤٨)، (٤٣).

(٢) ٣٧: سورة الصافات ١٣٠.

(٣) يعني بها: ألفاظ أبنية هذا الجمع.

فمن ذلك، قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ (١)، فالهاء، في بطونه، يعود إلى الأنعام، لأنه (أفعالٌ) وقد جرى مجرى الآحاد. وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ (٢)، ولم يقل (فيها) لأن (أزواجاً) (أفعالٌ). وقال ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ (٣)، أي: من مثل الأنداد. وقد قالوا: ثَوبٌ أَسْمالٌ، وحَبلٌ أرمامٌ، ومِلْحَفَةٌ أخلاقٌ فجعلوها وصف المفرد، وقد صغروها تصغير، الآحاد، فقالوا: أنعامٌ، وأُنَيْعامٌ. ولو كان حكمه حكم الجمع، لَرُدَّ إلى الواحد، ويُصغَّر الواحد، ويجمع بالواو، والنون، أو بالألف، والتاء؛ لأن الجموع، إذا صُغِّرت، فهذا حكمها. كقولك، في تصغير: فقراء: فُقَيْرُونَ. وفي تصغير: شُعراءَ: شُوَيْعِرُونَ.

فأمـــا الأسماء الثلاثية، فهي عَشَرَةُ أبنيةٍ. وكان حكم التركيب، اقتضى اثني عَشَرَ بناءاً؛ لأن الفاء، والعين، واللام، إذا حُرِّكَ الفاء، والعين بحركتين متفقتين، أو مختلفتين، أو إذا سُكِّنَ العين، جاء منه اثنا عَشَرَ بناءاً. ألا ترى، أنك تُسكِّن العين، وتفتح الفاء، أو تضمه، أو تكسره، فتقول: فَعْـــلٌ، مثلُ: فَلْسٍ، و: فُعْلٌ، مثلُ: قُفْلٍ: وفِعْلٌ، مثلُ: كِحْلٍ. أو تَفتح العين، أيضاً: فتقول: فَعَلٌ، مثلُ: جَبَلٍ، أو تضمهما، فتقول: فُعُلٌ، مثلُ: عُنُقٍ. أو تكسرهما، فتقول: فِعِلٌ، مثلُ: إِبِلٍ. أو تفتح الفاء، وتضم العين، فتقول: فَعُلٌ، نحو: عَضُدٍ. أو تفتح الفاء، وتكسر العين، فتقول: فَعِلٌ، كَكَبِدٍ، وكَـــتِفٍ. أو تكـــسر الفاء، وتفتح العين، [١٤٧/أ] فتقول: فِعَلٌ، كَضِلَعٍ، وقِمَعٍ أو تضم الفاء، وتفتح العين، فتقول: فُعَلٌ، كَصُرَدٍ، ونُغَرٍ، فهذه عَشَرَةٌ مستعملةٌ.

فأما كسر الفاء، وضم العين: فِعُلٌ، أو ضم الفاء، وكسر العين: فُعِلٌ؛ فَمُطَّرَحتانِ في الأسماء، غير مستعملتين. وقد جاء منه: دُئِلٌ. ومنه نسبة أبي الأسود الدُّؤَلِي (٤)، عند النحاة. وقال أصحاب كتب الأنساب؛ إنما هو أبو الأسود الدِّئْلي، بكسر الدال، وفتح الهمزة. ودُئِلٌ؛ بضم الدال: قبيلة أخرى، غيرُ قبيلة أبي الأسود.

وأبنـــية الجموع، على ثلاثةَ عَشَرَ بناءاً: فُعْلٌ، فُعُلٌ، فِعَلَةٌ، فِعْلَةٌ، أَفْعُلٌ، فَعِيلٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ، فِعَالَةٌ، فُعُولَةٌ، فِعْلانٌ، فُعْلانٌ، أَفْعَالٌ.

فَأَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ: بناءان للقليل.

وفِعَالٌ، وفُعُولٌ: أخوانِ، وهما للكثير. وفِعَالٌ، وفُعُولٌ، ومؤنثاهما، يجريان مجراهما. والثلاثي يجيء أكثره، على بناء هذه الأربعة. وفُعُولٌ، وفِعَالَةٌ: أخوانِ. وليست: أَفْعُلٌ، وأَفْعَالٌ: أخوين؛ لأن ما يجيء على بنية: فِعَالٍ، يجيء فيه، بعينه كثيراً: فُعُولٌ، وفُعْلان. وفِعْلانٌ، أيضاً للكثير. وما لم يَخُصَّ القليل، ولا الكثير منها؛ فهو اسم للجمع، ومنها: فُعُلٌ، وفِعَلٌ: إلا أنْ يكون مقصوراً من:

---

(١) ١٦: سورة النحل ٦٦.   (٢) ٤٢: سورة الشورى ١١.

(٣) ٢: سورة البقرة ٢٣.

(٤) هو: ظالم بن عمرو بن سفيان (ت ٦٩هـ). وهو واضع علم النحو بتعليم علي، رضي الله عنه. وكان من تلامذته: يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن. أخبار النحويين البصريين ١٠-١٧، والخزانة ١: ٨١.

فُعُولٍ، وفِعَالٍ.

وفِعَلَةٌ، وفُعَلَةٌ؛ إن لم تكن مقصورةً من: فِعَالة، وفَعِيلٍ، وفُعُولَة، فإن كان الاسم الثلاثي على غير مثال: فَعَلٍ؛ كُسِّرَ في القلة، على: أَفْعَالٍ. وذلك نحو: قَلَمٍ، وأَقلامٍ، وجَبَلٍ وأَجْبَالٍ، وكَبِدٍ وأَكْبَادٍ، وعَجُزٍ، وأَعْجَازٍ. فإن القياس في غير: فَعْلٍ، أن يأتي جمعه، في القلة، على: أَفْعَالٍ. وفي: فَعْلٍ، على: أَفْعُلٍ.

وفي الكثرة، جمعها على وتيرة واحدة. فإنه يأتي في الكثرة، على: فِعَالٍ، أو فُعُولٍ، نحو: كِلابٍ، وكُعُوبٍ. وكذلك، أيضاً، في غير: فَعْلٍ، يأتي على: فِعَالٍ، أو فُعُولٍ، نحو: جَبَلٍ، وجِبَالٍ، وطَلَلٍ، وطُلُولٍ، وكَبِدٍ، وكُبُودٍ.

وفي جمع القلة، يقال: إِبِلٌ، وآبَالٌ. قال أبو عثمان المازني: أصلُه: فِعْلٌ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم، على مثال: فِعِلٍ. فأما التحريك؛ فإنما كان لأجل الإتباع. وقال سيبويه[1]: إنما هو أصلي. واسمان في كلام العرب، أتيا على هذا الوزن، أحدهما: إِبِلٌ، والثاني: امرأةٌ بِلِزٌ؛ أي: ضخمة. وقد ذكر، في الكتاب ما لا يحتاج إلى [١٤٧/ ب] شرحه، ولم نذكره.

فإن كان عين الاسم، معتلة، واواً، أو ياءاً؛ كُسِّرَ في القلة، على: (أَفْعَالٍ). فتقول: ثَوْبٌ، وأَثْوابٌ، وبَيْتٌ، وأَبْيَاتٌ. وكان القياس يقتضي أن يأتي جمع: فَعْلٍ، في القلة، على (أَفْعُلٍ) إلا أنهم، قالوا في: ثَوبٍ: أثوابٌ. وفي: بَيت: أبياتٌ؛ ولم يقولوا: أَبْيُتٌ؛ لاستثقال الضمة على الياء. وقد جاء: أَثْوُبٌ، فجمعوه على (أَفْعُلٌ) وقلبوا الواو همزة. وقد جاء [في قول الشاعر]:

٣٣٤- لِكُلِّ دَهْرٍ، قَدْ لَبِسْتُ أَثْؤُبَا[2]

فإذا صرت إلى الكثرة: فـ(فُعُولٌ) مثلُ ما ذكر في الكتاب[3]. والجموع، كلها تتداخل. يعني جموع الثلاثي، من حيث كان العدد منتظماً لجميعها، وكان كل واحد من هذه الجموع، على ثلاثة أحرف، فتداخلت. فتقول في: فَرْخٍ: أفراخٌ، وكان جمعه في القلة: أَفْرُخٍ؛ إلا أنه تتداخل. وجَبَلٌ، وأَجْبُلٌ، وزَمَنٌ، وأَزْمُنٌ. وكان القياس يقتضي أن يقال (أَفْعَالٌ) إلا أنه تداخلت. وقال بعضهم: إن الحركة التي على العين من (زَمَنٍ) كالساكن، فهو، أيضاً (فَعْلٌ) فلهذا جمع على (أَفْعُلٍ) على ما ذكره من التداخل[4].

وربما اقتصر في بعض ذلك، على جمع القلة، وفي بعضه، على جمع الكثرة، نحو: رِجْلٍ، وأَرْجُلٍ؛ ولم يتجاوزوا ذلك. وقَلَمٍ، وأَقْلامٍ. وقد قالوا: سِبَاعٌ، ورِجَالٌ، فاكتفوا بِسِبَاعٍ، عن

---

(١) الكتاب ٣: ٥٧٤.

(٢) من الرجز، وبعده:

حتى اكتسى الرأسُ قناعاً أشيبا

نسبه في اللسان (ثوب) ١: ٢٤٥ إلى معروف بن عبد الرحمن.

وبلا نسبة في: الكتاب ٣: ٥٨٨، والتحصيل ٥٣٢، ومعاني القرآن- للفراء ٣: ٩٠، والمقتضب: ١: ٢٩، والجمل ٢: ٥١، وابن يعيش ١٠: ١١.

(٣) الكتاب ٣: ٥٨٨. (٤) الكتاب ٣: ٥٨٦.

(أَسْبُع) لأن العـرب تستغني بالشيء عن الشيء. ولهذا استغنوا: بـ(تَرْك) عن (وَذْر) و(وَدْع) وبـ(تارك) عن (واذِر) و(وادِع).

فإن كان الاسم على (فَعَالٍ) أو (فُعَالٍ) أو (فِعَالٍ) فعلى ما ذكر. فإن كان الاسم (فاعلا) كُسِّرَ على (فَواعِلَ) نحو: غَارِب، وغَوارِبَ، وكاهِلٍ، وكَواهِلَ. فإن كان صفة، لا اسماً، فإنك لا تجمعه على هذا الوزن؛ بل تجمعه على (فَعَلَة) على أنه قد ورد من الأوصاف على هذا الوزن، في ثلاثة مواضع، منها: ناكِسٌ، ونَواكِسُ، وفَارِسٌ وفَوارِسُ، وهَالِكٌ، وهَوالِكُ، لا غير. فإن كان الاسم رُباعياً، جمع على مثال (مَفَاعِلَ) أيَّ مثال كان، نحو: عَقْرَب، وعَقَارِبَ. وزِبْرِج، وزَبَارِجَ، وهو الكتاب. وسِبَطْرٍ، وسَبَاطِرَ، وهو من قولهم: سَبِطُ الكَفِّ، وسِبَطْرُ الكَفِّ. وجُخْدُب، وجَخَادِبَ، وهو: الغليظ، وقيل: هو دُوَيْبَة. [١٤٨/ أ] وخُنْفَسٌ، وخَنَافِسُ، أيضاً: دويبة. وأَرْطَى، وأَراطَ. اختلفوا في ذلك، فمنهم من قال: هو على وزن (أَفْعَلَ) والألف الأخير للإلحاق، دون التأنيث. وإذا كان وزنه (فَعْلَلاً) كان مُلحقاً: بجعفر. ويقال: هو: أَدِيمٌ مَرْطِيٌّ. ومن قال: أَدِيمٌ مَارُوطٌ؛ فالهمزة فاء الفعل، ولا يكون (أَفْعَلَ) مثل أَحْمَرَ. فالقياس في هذا: مَارُوطٌ، ومَرْطِيٌّ. فَمرطِيٌّ: دليل على أنه (أَفْعَلُ). ومَارُوط: دليل على أنه (فَعْلَلٌ). ولا يجوز أن يكون الألف في (أرطى) للتأنيث، بتة. لأنهم قالوا: أَرْطَاةٌ، فألحقوها تاء التأنيث. وعلامتا التأنيث لا تجتمعان. ألا ترى: أن سيبويه[1]، قال مثلَ ذلك، في قولهم: بُهْماة[2]، وحكَم بزيادة الألف، دون أن يكون للتأنيث؛ لِلَحاق التاء إياها. ولأنهم قالوا: أَرْطًى؛ فنَوَّنوهُ. والتنوين لا يلحق ألف التأنيث. ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾[3]؛ وزنه (فَعْلَى) والألف للتأنيث. ومن اعتقد فيه هذا، لم يصرفه، ويكون التاء، بدلاً من الواو، وأصله (وَتْرَى) ومن نون، فقال: تترىً؛ لم تكن الألف للتأنيث؛ وإنما يكون للإلحاق بجعفر، وسَلْهَبٍ. أو تكون (تترى) مصدراً. فألف التأنيث، لا تُنوَّن أبداً.

فإن كان فيه حرف زائد، حذفته أين كان؛ إلا أن يكون رابعاً: ألفاً، أو ياءً، أو واواً. فتقول في تكسير: مُدَحْرِجٍ: دَحارِجُ؛ فتحذف الميم؛ لأنها زائدة، لأن أصله (دَحْرَجَ) وكذلك ألف (عُذافِر) لأنك تجمعه على (عَذَافِرَ) فتفتح العين في الجمع التي كانت في الواحد، مضمومة. والألف في (عَذَافِرَ) في الجمع، غير الألف التي في (عُذَافِر) في الواحد؛ وإنما لم تحذف، إذا كان رابعاً: ياءً، أو واواً، أو ألفاً؛ لأنها حروف المد، واللين، وهي خفيفة؛ فلم تحتج إلى حذفها. وحيث صرنا إلى الحذف؛ إنما صرنا إليه للتثقيل.

فإن كان في الاسم. زائدتان متساويتان، كنتَ في حذف أيتهما شئت، مخيراً. فتقول في (حَبَنْطَى) في جمعه (حَبَانِطُ). وإن شئت، قلت: (حَبَاطٍ) لأن النون، والياء زائدتان لأن أصله من (حَبَطَ). فإن كانت إحداهما [١٤٨/ ب] لمعنى، والأخرى لغير معنى؛ حذفت التي لغير معنى،

---

(١) الكتاب ٣: ٢٥٥.

(٢) بهماة: نبت.

(٣) ٢٣: سورة المؤمنون ٤٤.

وأقررت التي لمعنى. فتقول في تكسير (مُغْتَسِلٍ) (مَغَاسِلُ) فتحذف التاء دون الميم؛ لأن الميم، إنما وضعت للدلالة على معنى؛ لأنها تدل على الفاعل. والتاء لا تدل على شيء، فكانت أولى بالحذف. وكذلك في (مُنْقَطِعٍ): (مَقَاطِعُ).

فإن كان في الاسم، هاء التأنيث، وكان على (فَعْلَة) فجمعته بالألف، والتاء، حركت العين بالفتح، كقولك: جَفْنَةٌ، وجَفَنَاتٌ. وقَصْعَةٌ، وقَصَعَاتٌ. فإن كانت (فَعْلَةٌ) وصفاً؛ لم تحرك عينها. فتقول في: صَعْبَةٍ، وخَدْلَةٍ: صَعْبَاتٌ، وخَدْلاتٌ. وإنما لم تحرك عينها؛ لأن الصفة مشتقة من الفعل. والفعل أثقل من الاسم. فلما كان كذلك، كان السكون بالصفة أولى منه بالاسم؛ لما في الصفة من الثقل.

وكذلك إن كان (فَعْلَةٌ) اسماً؛ إلا أن عينها معتلة: واواً، أو ياءاً، أو مدغمةً، أقررتها على سكونها. فتقول في جمع: جَوْزَةٍ، وبَيْضَةٍ: جَوْزَاتٌ، وبَيْضَاتٌ، وسَلَّةٌ، وسَلَّاتٌ. ولم تحرك العين؛ إذ لو حركت الواو، والياء؛ لأدى ذلك إلى أن يقلب الواو، والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيكون جمعه: جازات. وهذا، مما لا وجه له. أو حركتَ المُدغَمَ؛ لظهر المدغم، وقلتَ: سَلَلَاتٌ، وهذا لا يجوز.

فإن كان الاسم على (فُعْلَة) نحو: ظُلْمَةٍ؛ جازت فيه: فُعُلَاتٌ، وفُعَلَات، بالفتح، وفُعْلَات، بالسكون. فمن ضم العين، قال: للإتباع. ومن فتح، قال: للتخفيف. ومن سَكَّنَ، قال: لأن السكون أخف من الفتح. وكذلك أيضاً، في (فِعْلَة) نحو: كِسْرَةٍ؛ هذا المعنى معتبر.

وأما الصفة؛ فإن تكسيرها، ليس بقوي في القياس؛ لأن الصفة، جمعه يأتي بالواو، والنون. وقد جاء في: ضَارِب: ضُرَّبٌ، وفي: جَامِعٍ: جُمَّعٌ، وغير ذلك، كما يجيء في الأسماء. لأن الصفة، أيضاً، اسم. فكما يأتي التكسير في الأسماء؛ فكذلك في الأوصاف.

وقد شذت ألفاظ عن القياس، فقالوا في جمع: ليلة: ليالٍ. وكان القياس يقتضي أن يأتي على (أَفْعُلٍ). وشِبْهُ: أن يأتي على (أَفْعَالٍ). وذَكَرَ: أن يأتي على (أَفْعَالٍ) [١٤٩/ أ]، أيضاً، لا على (مَفَاعِيل). وسَدٌّ، وأَسِدَّةٌ: أن يأتي على (أَفْعُلٍ) لأنه (فَعْلٌ) إلا أنه عُدِلَ به عن القياس، وكان مخالفاً للقياس. وأما حَوَائِجُ، في جَمْعِ: حاجةٍ، فليس بقياس. وإنما قياس حَوَائِجَ، أن يكون واحدُها: حائِجَة، فخالفوا.

وقالوا: باطلٌ، وأَباطيل، وقياسه: بَوَاطِلُ. وإنما أَبَاطِيلُ في القياس، جمعُ: أَبْطَالٍ، أو: أُبْطُولٍ، أو: إِبْطِيلٍ. ومثلُه: حَدِيثٌ، وأَحاديثُ. وقالوا: أَمْكُنٌ، في جمع: مكان؛ وليس بالقياس. وأما مثل: عَيْسَجورٍ، وعَيْضَموزٍ؛ فإنهم حذفوا الياء، في الجمع، فقالوا: عَضَامِيزُ، وعَسَاجِيرُ. ولو لم يحذفوا الياء، لم يجز؛ لأنه بإثبات الياء يخرج عن مثال الجمع، إلى ما لا يوجد في كلامهم. ألا ترى أنك لو قلت: عَيْضَامِزُ، لوقعت ألف التكسير رابعة؛ وألف التكسير، إنما تقع ثالثة، نحو: مَساجِدَ. فلما كان يؤدي إلى هذا، حذفوا الياء فبقي: عَضْمُوزٌ، فجمعوه: عَضَامِيزَ، كَكُرْدُوسٍ، وكَرَادِيسَ. وهذه الياء التي جاءت في نحو: عَضَامِيزَ، بعد الميم، حذفت في الشعر. [قال الشاعر]:

٣٣٥- وكَحَلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[(١)]

يريد: العَواوِيرَ، لأنه جمع: عُوَّارٍ، وهو وَجعُ العين. ولا بد من تقدير هذه الياء، بتة. ألا ترى: أن السياء، لو لم يقدر إثباتها، لكان يجب أن تقول: العَوائِرُ. لأن الواو والياء إذا وقعتا طرفين، أو مُجاوِرَيْنِ للطرف وجب قلبهما همزة، إذا كانتا زائدتين، نحو: أَوائِلَ وقَبائِلَ وصَحائِفَ. فلما لم يقل: عَوَائِرَ، ثبت أنه في تقدير: عَواوِير، فَحذف الياء، وهو يريدها، نحو: طَواوِيسَ.

فأما (مَعيشةٌ) و(مَعايِشُ) فإنه بالياء البتة. لأن الياء، هناك، وإن جاوز الطرف، فهو عين الفعل، وليس زائدة. لأن (مَعِيشَة) وزنها (مَفْعِلَة) من: عاش، يعيش. وأصله: مَعْيِشَةٌ، إلا أنهم نقلوا كسرة الياء إلى العين، فقالوا: معيشة، فيجمع: مَعايِشَ، ولا يقلب الياء همزة، فرقا بين الأصلي والزائد، في: قَبائِلَ، وصحائِفَ.

ورواية خارجة[(٢)] عن نافع {معائش}[(٣)] بالهمزة، فهو تشبيه منه الأصلي بالزائد، لما كان لفظ (معيشة) كلفظ (قبيلة) قال: معائش، فهمز [١٤٩/ب] كما قالوا: قبائل وصحائف. وهو مع ذلك ضعيف، إذ لم يأت له نظير.

فأما مَدايِنُ، فإن جعلته من دَانَ، يدين[(٤)]، فلا تُهمزُ. وإن جعلته من: مَدَنَ[(٥)]، استدلالاً، بِمُدْنٍ، فهو كقبيلة.

باب القسم

اعلم أن الأصل في باب القسم: الباء، ثم الواو، وهو بدل من الباء، ثم التاء، وهو بدل عن الواو.

وبيان ذلك: أن الباء، تدخل على المظهر، والمضمر جميعاً. فتقول: باللهِ، لَأقومنَّ. وتقول: بك، وبه. والواو بدل عن الباء؛ لأن الواو، لا تدخل إلا على المظهر؛ فتقول: واللهِ لَأخرجنَّ. ولا

---

(١) من الرجز، وقبله:

وأنْ رَأيتِ الدهرَ ذَا الدوائرِ
حنى عظامي، وأراه ثاغري

وهو للعجاج في الخصائص ١: ١١٩٥، ٣: ٣٢٦، ولجندل بن المثنى في شافية ابن الحاجب ٤: ٣٧٤. وبلا نسبة في الكتاب ٤: ٣٧٠، التحصيل ٥٨٣، والإنصاف: ٧٨٥، وابن يعيش ٥: ٧٠، ١٠: ٩١، ٩٢، واللسان (عور) ٤: ٦١٥.

(٢) هو "خارجة بن مصعب، أبو الحجاج الضبعي(ت١٦٨هـ). أخذ القراءة عن: نافع، وأبي عمرو. وله شذوذ كثير عنهما، لم يتابع عليه. روى القراءة عنه: العباس بن الفضل، وأبو معاذ النحوي، ومغيث بن بديل. ينظر: غاية النهاية١: ٢٦٨.

(٣) ٧: سورة الأعراف١٠، وبه قرأ: ابن عامر، والأعرج، وزيد بن علي، والأعمش. تفسير الطبري ٨: ٢٥، والسبعة ٢٧٨، وإعراب القرآن – للنحاس ١: ٦٠٠، وتفسير التبيان ٤: والبحر المحيط ٤: ٢٧١، وإتحاف الفضلاء ٢٢٤، وغيث النفع ١٣١، وتفسير القرطبي ٧: ١٦٧.

(٤) أي: ملك اللسان (مدن)١٣: ٤٠٢

(٥) مدن: أقام. اللسان (مدن)١٣: ٤٠٢

تقول: وك، ولا غير ذلك؛ لأنها تختص بالمُظهَرات. وإنما كان كذلك؛ وذلك لأن الواو بدل عن الباء. والبدل أحط درجة من المبدل منه. فإذا كان المبدل منه داخلاً على المُظهر، والمضمر؛ فالبدل وجب أن يختص بأحدهما.

ويجوز إظهار الفعل، مع الباء. فتقول: حلفتُ باللهِ. ولا يجوز إظهاره مع البدل الذي هو الواو. فلا تقول: حلفتُ واللهِ؛ وذلك لأنها بدل. وليس للبدل أن يكون مُستوعباً لجميع الأشياء التي تختص بالمبدل منه. والتاء بدل عن الواو؛ ولهذا اختص بلفظ الله تعالى؛ لأنه بدل من بدل من الأصل؛ فكان أدنى درجة منهما.

واعلم أن القسم قد يُركَّبُ من فعل، وفاعل، وقد يركب من مبتدأ، وخبر. أما إذا كان مُركباً من فعل، وفاعل، فهو قولهم: باللهِ، لَأقومنَّ. فتقديره: حلفتُ باللهِ، لَأقومنَّ. وقوله: حلفت: خبر، لأنه جملة من فعل، وفاعل؛ وإنما ذكرتَ هذا الخبر؛ لتؤكد خبراً آخر، وهو قولك: لأقومنَّ. وأما إذا كان مركباً من مبتدأ، وخبر، فهو قولك: لَعَمْرُكَ إن زيداً قائم. لَعَمْرُكَ: رفع بالابتداء، وخبره محذوف، وتقديره: لَعمركَ قَسمي. فحذفتَ الخبر لطول الكلام؛ لأن طول الكلام، صار عوضاً عن خبر المبتدأ، على ما ذُكرَ في كتاب اللمع.

وتحذف الفعل، والفاعل من قولك: باللهِ لَأخرجنَّ؛ لأنهم استغنوا بهذه الكلمة عن الفعل، والفاعل. [١٥٠/ أ] لأن هذه اللفظة، وهو قوله: باللهِ، تدل عليه. والأصل في هذا كله: أَحلفُ باللهِ، وأُقسم باللهِ. ولكن حُذِفَ الفعل، تخفيفاً، في أكثر المواضع.

واعلم أن جواب القسم، على ضربين: أحدهما: أن يكون مثبتاً، والثاني: أن يكون منفياً. فإن كان مثبتاً: فإنك تُدخِلَ على جواب القسم (إنَّ) أو (اللام) وكلاهما للإيجاب. وإنما تفعل هذا، تحقيقاً للإثبات. وإن كان منفياً، فإنك تدخل على جوابه (ما) أو: (لا). وكلاهما للنفي. فإن تعرى الجواب عن هذه الأشياء الأربعة التي يجاب بها في الإثبات، وفي النفي؛ فإنك تحملها على النفي. فتقول: واللهِ أفعلُ، فتحمله على النفي. والتقدير: واللهِ، لا أفعلُ. وإنما فعلت هكذا؛ وذلك لأنه يحمل على الإثبات، لأن الذي للإيجاب، إنما هو (إنَّ) و(اللام). ولا يجوز إضمارهما، لأنهما للتأكيد؛ والتأكيد ضد الإضمار، فتحملهما على النفي، لأن حروف النفي قد تحذف، وقد تضمر لطول الكلام به. وهذا هو تفسير قوله: وربما حذفت (لا) وهي مرادة، لأنه حملها على النفي. والدليل على صحة هذا قول امرئ القيس على ما ذكر في الكتاب[1].

فإن حذفت حرف القسم؛ نصبت الاسم، بعده بالفعل المقدر. تقول: اللهَ، لأقومنَّ. أباك، لَأنطلقنَّ. وإنما تنصبه لأن حرف القسم الذي هو الباء، يُعدي الفعل إلى المفعول. لأنك تقول: مررتُ بزيدٍ. فإذا حذفت حرف الجر الذي هو الباء، تعدّى الفعل إلى المفعول بنفسه، وتنصبه

(١) الكتاب ٣: ٥٠٤، وبيت امرئ القيس هو
فقلتُ: يمينَ اللهِ، أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لَدَيْكِ وأَوْصَالي
أي: لا أبرح قاعداً؛ حُذفت (لا) لطول الكلام

تقديراً. والدليل عليه [قول امرئ القيس]:

٣٣٦- فَقَالَتْ: يَمِينَ اللهِ، مَالَكَ حِيلَةٌ ....(١)

أي: يمين الله. ومن العرب من يجر اسم الله تعالى، وحدَه، عند حذف حرف الجر؛ وذلك لكثرة الاستعمال، وليس بالقياس. وتقول: هَا اللهِ، أصلُه: إيْ آ الله، فأُبدلتْ من الهمزة هاءٌ. لأن الهاء قد تبدل من الهمزة، على ما قالوا: هرقتُ، وأرقتُ؛ فكأن الهاء صارت بدلا، عن الواو تقديراً، حيث لم يجتمع الهاء مع الواو، وذلك في الاستفهام، وهو قولُهم: آ اللهِ، صارت همزة الاستفهام عوضاً عن الواو، على ما سبق كذلك في القسم [١٥٠/ ب] جَرَّتِ القسمَ، لأنها صارت بدلا من الواو، على ما سبق بيانه.

تقول: مِنْ رَبّي، ومُنْ ربي. أصلُه: بِربي. ومعناه: بحق ربي، فأقيمت (مِنْ) مقام الباء؛ لأنه على أصلنا: الحروف الجارة بعضها يقام مقام بعض. فأقيمت (مِنْ) مقام الباء. وهذا مذهب سيبويه(٢).

وأما قوله: مُنْ ربي، قال: فهو أيضاً: مِنْ ربي؛ إلا أنه ضُمَّ، وغُيِّرَ عن أصله، لأن في باب القسم كثيراً، ما يُغَيَّرُ الأشياء عن أصولها. وقال أبو بكر السراج(٣): ليس كذلك، وذلك لأن أصله: أَيْمُنُ ربي. قال: فحذفت الألف، لأنها ألف وصل. قال: فلما حذفت الألف، حذف معها الياء؛ لأن الياء ساكنة، ولم يمكن النطق بها، فحذفت، فبقي قوله: مُنْ ربي. وقال الفراء: أَيْمُنَ: جمع يمين. وهذا باطل. وذلك لأنه، لو كان جمع يمين، لكانت الألف في الجمع للقطع. وهذه الألف، بالإجماع، للوصل. فإن حذفت اللام من قولك: لَعَمْرُكَ؛ نصبتَ على ما تقدم، فتقول: عَمْرَكَ لا قُمتَ. وهذه اللام لام الابتداء، ويستحيل أن يقال: لام القسم؛ لأن القسم، لا يدخل على القسم.

وقوله: عَمْرَكَ اللهَ، الأصل: أن يقال: عَمَّرْتُكَ اللهَ تَعْميراً. ولكنهم مما يستغنون بالمصدر عن الفعل، فحذفوا الفعل. فلما حذفوا الفعل، بقي قوله: تعميراً. فحذفوا الزيادة من قوله: تعميراً، وبقي: عَمْرَكَ اللهَ؛ لأنهم مما يحذفون الزيادة من المصادر. ولهذا قالوا في الإعطاء: عَطاءً [قال الشاعر]:

٣٣٧- .... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا(٤)

---

(١) البيت من الطويل، وعجزه:

.... وَمَا إِنْ أرى عنكَ الغَوايَةَ تَنْجَلِي

وهو في: ديوانه ١٤٨.

(٢) الكتاب ٣: ٤٩٩. (٣) الأصول ١: ٥٢٤.

(٤) البيت من الوافر، للقطامي، وصدره:

أكفراً بعد رد الموتِ عني ....

وهو في: ديوانه ٣٧، واللسان (عطا) ١٥: ٦٩، والخزانة ٨: ١٣٦، ١٣٧.

وبلا نسبة في: الخصائص ١: ٢٢١، وابن عقيل ٢: ٩٩، وشرح شذور الذهب ٤١٢.

قوله: عَمْرَكَ، تقدير هذا الكلام: عَمَّرْتُكَ اللهَ تعميراً، مِثْلَ تَعْميرِكَ اللهَ نَفْسَكَ. فأضمر الفعل، والمصدر جميعاً، وحذف المضاف، فصار: تَعْميرَكَ اللهَ، فَحُذِفَت الزيادة، فصار: عَمْرَكَ اللهَ. فالكاف: فاعل. والله: منصوب بالمصدر. ومعنى الكلام: وَصْفَكَ اللهَ بالبقاءِ، أو: ذِكْرَكَ اللهَ بالبقاءِ.

وقال الأخفش: يجوز رفع لفظة الله، على أن يكون رفعاً، بالمصدر. والكاف: مفعول في المعنى. أي: يَذْكُرُكَ اللهُ بالبقاءِ، فَيُعَمِّرُكَ. وحَذْفُ الزوائد، من هاهنا، له نظائر كثيرة [١٥١/ أ] منها، [قوله]:

٣٣٨- .... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ(١)

أي: بمنجرد ذي تقييد الأوابد. فَحذفَ المضافَ، والزوائد. وعَمْرَكَ اللهَ، في الحقيقة، ليس بقسم؛ لأنه لا يجاب بما يجاب به القسم. وزَعم قوم، أنه في حكم القسم، ويجاب: بالاستفهام، والأمر، والنهي، وإنْ، وإلاّ، ولَمّا، بمعنى: إلا. وأنشد سيبويه، لابن أحمر، في إظهار الفعل، من: عَمْرَكَ، واستعمالِهم منه الفعلَ بالزوائد، [قال]:

٣٣٩- عَمَّرْتُكِ اللهَ الجَلِيلَ، لأَنَّنِي أَلْوِي عَلَيْكِ لَوَ انَّ لُبَّكِ يَهْتَدِي
هَلْ لامَنِي فِي صَاحِبٍ صَاحَبْتُهُ مِنْ حَاسِرٍ أَوْ دارِعٍ، أَوْ مُرْتَدِي(٢)

فأجاب هذا الكلام بقوله: هل لامني. [وقال الشاعر]:

٣٤٠- عَمَّرْتُكِ اللهَ، إلاّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ(٣)

[وقال الآخر]:

٣٤١- فَقِعْدَكِ أَنْ لاَ تُسْمِعِينِي مَلاَمَةً وَلاَ تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيَيْجَعَا(٤)

لأنّ (قِعْدَكِ) في هذا، بمنزلة (عَمْرَكَ) لا قُمتَ. لأن قولهم: قِعْدَكَ اللهَ؛ أي: وَصْفَكِ اللهَ بالبقاء، والدوام، والثبات. وتقول: عَمْرَكَ قُمْ، و: عَمْرَكَ لا تَقُمْ. وقالوا في هذا المعنى: نَشدتكَ اللهَ إلا فعلتَ، ولَمّا فعلتَ. قال الخليل: هذا كلام محمول على النفي؛ كأنه قال: ما سألتكُ بالله إلا فعلتَ. وذكر أبو علي: أنّ تقدير قوله: إلا فعلتَ؛ أي: إلا فِعْلَكَ. ومعناه: إلاّ أنْ تَفعلَ، فَحذفتَ

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس، وصدره:
وقد أغتدي والطير في وُكُناتِها ....
وهو في: ديوانه ١٩، وابن يعيش ٣: ٥١، ٩: ٩٥، والخزانة ١: ٣٥١، ٣: ١٥٦، ٢٤٢، ٢٧٣، ٤: ٢٥٠.
وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ٢٢٠.

(٢) البيتان من الكامل، لابن أحمر، في: ديوانه ٦٠، والكتاب ١: ٣٢٣، والخزانة ٢: ١٥.
وبلا نسبة في: التحصيل ٢٠٧، والمقتضب ٢: ٣٢٩.

(٣) البيت من البسيط: للأحوص الأنصاري، في شعره ١٩٩، والخزانة ٢: ١٣، ١٤.
وبلا نسبة في: الكتاب ١: ٣٣، والتحصيل ٠٧، والمقتضب: ٣٢٩، واللسان (عمر) ٤: ٦٠٢.

(٤) البيت من الطويل، لمتمم بن نويرة، في: ديوانه ١٩٩، والخزانة ٢: ٢٠، ١٠: ٥٤، ٥٥، ٥٦. وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٣٣٠. والرواية عند جميعهم: قَعيدَكِ، بدل: قِعْدَكِ.

(أنْ). [قال الشاعر]:

٣٤٢- فَقَالُــوا: مَــا تَــشَاءُ؟ فَقُلْــتُ: أَلْهُو ....[1]

وتقديره: فقلت: اللَّهوَ. لأنَّ (أَنْ) مضمرة.

واعلم أن العرب، تقول: واللهِ، لئن جئتني لَأفعلنَّ. فقوله: لَأفعلنَّ: جواب القسم، دون جواب الشرط، وقد ناب عن جواب الشرط، وأغنى عن ذلك. والدليل على أنه جواب القسم، دون الشرط، قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾[2]. فرفع: لا يأتون؛ لأنه جواب القسم. أيْ: واللهِ، لئن اجتمعت الإنس، والجن.

[قال الشاعر]:

٣٤٣- لَــئِنْ عَــادَ لِــي عَــبْدُ العَزِيزِ، بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِــي مِــنْهَا إِذَنْ، لَا أُقِــيلُهَا[3]

فرفع (أقيلُها) لأنه جواب القسم. واللام في (لئن) جئتني. زائدة مؤكدة تُؤذن بأنَّ جواب القسم، منتظر، وليست اللام في (لئن) جئتني [١٥١/ ب] للقسم، لأنها قد حُذِفَتْ في قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[4].

وأما اللام، في قولك (لَعَمْرُكَ) فقد ذكرنا أنه لام الابتداء، دون القسم؛ لأن القسم لا يدخل على القسم. ولهذا قال الخليل[5]، في قوله: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلْقَمَرِ ﴾[6]: إنَّ الواو الأولى للقسم، والثاني للعطف، والثالثة، والرابعة كذلك. كي لا يدخل قسم على قسم، قبل أن يجاب الأول. واستدلَّ على ذلك، بقوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَـٰتِ ذَرْوًا ۝ فَٱلْحَـٰمِلَـٰتِ وِقْرًا ۝ ﴾[7]. ألا ترى كيف جاءت الفاء مكان الواو، والفاء لا يكون للقسم؛ فكذلك الواو للعطف دون القسم. وهذا بخلاف قول الفقهاء؛ لأنهم يقولون، في قولهم: واللهِ، والرحمنِ، والرحيمِ: إنه ثلاثةُ أقسام، ولا يجعلون الكلام قَسَماً واحداً. وقول الخليل، لا إشكال فيه؛ بالدليل الذي ذكرناه.

باب الصِّلَةِ والموصول

اعلم أن الأصل، في باب الصلة، والموصول؛ إنما هو (الذي) ثم (مَنْ) ثم (مَا) ثم (أيٌّ).

اعلم أن (الذي) اسم مبني، غير معرب. وإنما كان مبنياً؛ لأنه اسم لا يتم إلا بما بعده، فأشبهَ الحــروف؛ لأن الحروف، إنما تتم بما بعدها. فلما كان كذلك بُنِيَ؛ لأنه كبعض الاسم. وبعض الاسم لا يستحق الإعراب.

---

(١) الكتاب ٣: ١٠٥، ١٠٦. (٢) ١٧: سورة الإسراء ٨٨.

(٣) البيت من الطويل، لكثير عزة، في: ديوانه ٣٠٥، والكتاب ٣: ١٥، والتحصيل ٣٨٤، والخزانة ٨: ٤٤٧، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦، ١١: ٣٤٠.

وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب ٢٩٠.

(٤) ٥: سورة المائدة ٧٣. (٥) الكتاب ٣: ٥٠١.

(٦) ٩١: سورة الشمس ١، ٢.

(٧) ٥١: سورة الذاريات ١، ٢.

[فـــإن قلت]: يَبطُل هذا بالتثنية؛ وذلك لأنه، لو كان مبنياً، لكان من الواجب أن يكون في التثنية، أيضاً، مبنياً؛ لأن في حالة التثنية، أيضاً، لا يستقل بنفسه؛ بل تمامه، إنما يكون بما بعده، ومع هذا، هو معرب؛ لأنه يختلف. تارة يكون بالألف، وتارة يكون بالياء. تقول: رأيت (اللَّذين) وجاءني (اللَّذانِ).

[الجـــواب] عن هذا من وجهين اثنين: أحدهما، وهو أنا نقول: (اللذان) ليس بتثنية (الذي) وإنما (اللذان) صيغة ارتجلت للتثنية[1]، وهو مبني. هذا، كما نقول في (هذان) وذلك لأن (هذان) لـــيس بتثنـــية (هذا) بل هي: صيغة مرتجلة للتثنية، فكذلك أيضاً، هاهنا. قال: واختلافُه، تارة بالألـــف، وتارة بالياء، لا يدل على أنه معرب؛ لأنا رأينا، في كثير من المواضع أنه يختلف بالياء تـــارة [١٥٢/ أ]، وبالألف أخرى. ثم لا يدل ذلك على أن الاختلاف في الأوسط إعراب. هذا، كما تقول في قوله: جارية وجاراةٌ، وناصية وناصاةٌ؛ فإنه يختلف تارة بالياء، وتارة بالألف. ثم لا يدل ذلك على أن هذا الاختلاف للإعراب. فكذلك أيضا، هاهنا، وجب أن يكون بهذه المثابة. وهذا الجواب ذكره أبو علي.

وقال أبو سعيد السيرافي: إنْ سلمنا أن (اللذان) تثنية: (الذي) فنقول: يجوز أن يُعرَبَ التثنية، ولا يعرب الواحد. وذلك، لأنا، حيث، بينا قوله (الذي) إنما بنيناه، لأنه يُشْبِهُ الحرف؛ لما ذكرنا. وبالتثنية زال عن شَبَهِ الحرف، لأن التثنية لا يدخل الحرف، فرددناه إلى أصله، وأعربناه.

[فإن قلت]: يَبطل هذا بالجمع. وذلك لأن الجمع، أيضاً، لا يدخل الحروف، ومع ذلك قوله (الذين) مبني؛ فلم بني؟.

[الجواب]: قلنا: من النحويين من قال: يجوز أن يقال (اللذون)[2] بالواو، في لغة بعض من العـــرب. فـــإن قلنا بهذا؛ فلا كلام. وإن عملنا بالظاهر، فنقول: الجمع مشابه للواحد، بدليل أن الجمـــع إعـــرابه يجـــري على آخره، كالمفرد، سواء؛ بخلاف التثنية. لأنك تقول: هذه دُوُرٌ، وقُصورٌ، فإعرابه جار على آخره، كما يجري في قوله: هذا دارٌ وقَصرٌ؛ بخلاف التثنية. وذلك لأن إعـــرابه، إنمـــا هو بالحروف، بالياء، والألف؛ فجاز أن يعرب التثنية التي لا مشابهة بينها، وبين الـــواحد. وأن يُبنى الجمع للمشابهة التي بين الجمع، وبين الواحد؛ لأن الواحد، مبني. فكذلك ما يشابهه، وجب أن يكون مبنياً.

واعلم أنَّ (الذي) معرفة. وتعريفه ليس بالألف، واللام. لأن الألف، واللام زائدتان؛ وإنما تعريفه بالصلة. والدليل عليه سائر أخواته (مَنْ) و(مَا) وغير ذلك. فإن تعريفها بالصلة، لا بالألف، واللام. فكذلك أيضاً، تعريف (الذي) بالصلة، لا بالألف، واللام؛ لأنهما زائدتان.

واعلم أن (الذي) إنما جيء بها في الكلام، توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل. وذلك لأن

---

(١) المقتضب ١: ١٩١، وفيه: (وأما هذان، فإن النون فيه ليس بمنزلة النون في (رجلان)؛ وإنما هو صيغة مرتجلة للتثنية).

(٢) الكتاب ٣: ٤١١.

الجمل نكرات. والنكرات لا تجري وصفاً، على المعارف [١٥٢/ ب]، لما ذكرنا، من أن التعريف، والتنكير ضدان. فلما لم يجز: مررتُ بزيدٍ كريمٍ؛ على الوصف. لم يجز: مررتُ بزيد أبوه قائم، ولا: مررت بزيد قام أبوه؛ على الوصف. فجيء بـ(الذي) توصلاً إلى وصف زيد، ونظائره بهذه الجملة. فقالوا: مررت بزيد الذي قام أبوه، ومررت بزيد الذي أبوه قائم. لأن (الذي) مَعرفةٌ بالصلة. وفي لفظه لام التعريف؛ فكان مطابقاً للموصوف؛ لدخول اللام عليه، فصار موافقاً للموصوف.

[فإن قلت]: ولِمَ لم تكن تلك الوصلة، بـ(مَنْ) و(ما) و(أيٍّ) وكانت (بالذي)؟.

[الجواب]: أنَّ (الذي) على ثلاثة أحرف، فكانت موافقة للصفات. مثل: العَمِي، والشَّجِي، وحَذِلٍ، وصَعْبٍ. فلم تكن تلك الوصلة (بمَنْ) و(ما) لنقصان عدتهما عن الصفات؛ إذ هما على حرفين.

[فإن قلت]: (فأيٌّ) على ثلاثة أحرف؛ فَلِمَ لم تكن الوصلةُ بها؟

[الجواب: أنَّ] (أيّاً) تكون أبداً مضافة، فلم يكن للام التعريف عليه سبيل. لأن لام التعريف، والإضافة لا يجتمعان. فلما كان كذلك؛ لم يجز: مررت بزيد (الأيهم) في الدار، كما جاز: مررت بزيد الذي في الدار؛ ولأن الإضافة تكسب التعريفَ. والصفةُ، إنما تكون بالأفعال، ومما اشتق منها؛ فلم يكن ذلك مناسباً للإضافة.

واعلم أنَّ هذه الأسماء، لا تتم معانيها إلا بما بعدها، بصلات توضحها، وتخصصها. ولا تكون صلاتها إلا الجمل، والظروف. وقد تكون الصلة جملة، من: مبتدأ، وخبر. [أو] جملةٍ من: فعل، وفاعل. أما كون الجملة، من فعل، وفاعل، فقولك: مررتُ بالذي قام أبوه (فقام) فعل، و(أبوه) فاعله. وهما من صلة (الذي). وأما المبتدأ، والخبر، فقولك: مررت بالذي أبوه قائم، كذلك.

واعلم، أنه لا بد في الصلة من ضمير، يعود إلى الموصول، فتقول: جاءني الذي قام أبوه. فتأتي بالهاء؛ لتعود إلى الموصول، وهو (الذي). ولو قلت: جاءني الذي قام زيد؛ لم يكن فيه فائدة. وما لا فائدة فيه، مُلْغًى مُطَّرَحٌ في كلام العرب. فلهذا، قلنا: لا يجوز.

[فإن قلت]: أنتم تقولون: إنَّ الصلة تحتاج إلى ضمير يعود [١٥٣/ أ] إلى الموصول، وقد قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ﴾[1]؛ (فالذي) هو موصول. وقوله: إلهٌ: رفع بالابتداء. وفي السماء: خبره، وهو صلة (الذي) ولا ضمير في الصلة يعود منها إلى الموصول.

[الجواب]: تقديره: وهو الذي هو إله في السماء. فالضمير مُضمر، وهو: هو.

واعلم، أن الصلة، لا تكون إلا جملة خبرية، تحتمل الصدق، والكذب. فتقول: جاءني الذي قام أبوه. ولا يجوز أن تقول: جاءني الذي هل قام أبوه؛ لأنه استفهام. والاستفهام لا يحتمل الصدق، والكذب.

(١) ٤٣: سورة الزخرف ٨٤.

ولا يجوز تقديم الصلة، ولا شيءٍ منها على الموصول. فلا تقول: قام أبوه الذي. لأنه، لا يجوز تقديم بعض الصلة على الموصول؛ لأن الصلة مع الموصول، بمنزلة اسم واحد. وكما لا يجوز تقديم بعض اسم، على بعضٍ؛ فكذلك، أيضاً، لا يجوز تقديم الصلة، أو بعض منها على الموصول.

ولا يجوز الفصل بين الصلة، والموصول، بالأجنبي. فلا تقول: الذي زيد قام أبوه؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، ولا يجوز الفصل بين حروف اسم واحد بالأجنبي. ولا تعمل الصلة في الموصول، ولا في شيء قبلَه؛ لأن بعض الاسم، لا يعمل في بعض، على ما ذكر في اللمع. فتقول: جاءني مَنْ غُلامه زيد. (فمَن) رفع؛ لأنه فاعل. غلامُه: رفع بالابتداء. زيد: رفع، خبر الابتداء. والمبتدأ، والخبر: صلة (لمن) وهو فاعل قوله: جاءني. وكذلك: رأيتُ ما رأيتَهُ، على هذا النسق.

واعلم أن الألف، واللام، في قوله: نظرت إلى القائم أخوه عندنا: اسم. والدليل على أنه اسم، أنه يعود الضمير إليه. ولو كان حرفاً، لما عاد الضمير إليه. لأن الضمير لا يعود إلى الحرف. والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم ﴾ (١). فقوله (هم) ضمير يعود إلى الألف واللام. والدليل عليه، قوله تعالى: ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ (٢) فعطف على قوله: (للذين). ولولا أن الألف، واللام كانا كاسم واحد؛ وإلا لَمَا عطف على: الذين. لأن الحرف لا يُعطَفُ على الاسم. و(قلوبهم) ضمير يعود إلى الألف، واللام. وعند أبي الحسن الأخفش: الألف، واللام: حرف واقع موقع الاسم؛ لأنه بمعنى (الذي) فلهذا جاز أن يعود [١٥٣/ ب] الضمير إليه.

واعلم أن صلة الألف، واللام، لا تكون جملة من مبتدأ، وخبر. وإنما تكون بالفاعل. فلا تقول: الزيد القائم. ويفارق (الذي) لأن (الذي) يوصل بالجملة، من المبتدأ، والخبر. وبالجملة من الفعل، والفاعل؛ لأنها، إنما أُتي بها للوصلة، إلى وصف المعارف بالجملة. والجملة قد تكون اسمية، وفعلية؛ بخلاف الألف، واللام. لأنك تقول: الذي قام أخوه زيد. فإذا ذَكَرْتَ بالألف، واللام؛ تقول: القائم أخوه زيد، فدخل اللام على اسم الفاعل. ونُقِلَ الفعل إلى اسم الفاعل. والألف، واللام، هاهنا، تُعَرِّفُ الجملة. والألف، واللام بمعنى (الذي).

والدليل، على أن الألف، واللام، اسم، وإن كان في صورة الحرف، وليست خلفاً عن (الذي) قول القائل: مررتُ بالرجل القائمِ أبوه، لا القاعدي، أجازوا هذه المسألة: بالألف، واللام، ولم يجيزوها: (بالذي). فلم يقولوا: مررت بالرجل القائم أبواه، لا الذي قَعدَ، ولا الذي قعدا. أما امتناع قولهم: لا الذي قَعدَ، لو أجيز؛ فإنه، لأجل أن الأبوين تثنية، فلا يُسنَدُ إليه الصفة، مفردةً؛ لأن فعل المفرد، لا يصح بعد المُثنّى. ولا يجوز: لا الذي قعدا؛ لأنه صفةُ الرجل، وهو مفرد.

فلما امتنع (بالذي) وجاز بالألف، واللام؛ عُلِمَ أنه ليس بِخَلَفٍ عنه. وجاز مع اللام؛ لأن

(١) ٣٩: سورة الزمر ٢٢. (٢) ٢٢: سورة الحج ٥٣.

اللام يُؤَوَّلُ الكلام فيه، فيجري في اللفظ، على وجه التأويل. ألا ترى أنك تقول: مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ؛ فتؤنث (الحسن) لجريه على المرأة. والحُسْنُ في المعنى للوجه. فكذلك يجري اسم الفاعل على الرجل، وهو للأبوين. و(بالذي) لا يجوز هذا المعنى.

وهذا يبين لك: أن الألف، واللام، في صورة الحرف، وهو في معنى الاسم، وليس بخلف عنه. وهذا الفصل ذكره أبو الفتح، مرموزاً، في قوله: ونظرت إلى القائم أخوه؛ أي: الذي قام أخوه. وعجبت من الجالسة أختُه؛ أي: من الذي جلَست أختُه. قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ [١٥٤/ أ] ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾(١)؛ أي: التي ظَلَمَ أهلُها. وهذا أصل كبير بين النحويين، بنى النحويون عليه مسائل جمة. وذلك أنهم يقولون في الجمل، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وقام زيد: أَخْبِرْ عن زيد، وأَخْبِرْ عن منطلق (بالذي) ونحو ذاك. وأَخْبِرْ عنه بالألف، واللام.

ويعنون بهذا الكلام: انْزَعْ زيداً من موضعه، وأقم مَقامهُ، ضميراً يعود إلى (الذي) واجعل زيداً خبَراً عن (الذي) فإذا قلت: زيد منطلق، وأردت أن تُخبرَ عن زيد (بالذي) قلتَ: الذي هو منطلقٌ زيدٌ. فتأتي (بالذي) في أول الكلام، وتضع موضع زيدٍ، ضميراً يعود إلى (الذي) وتجعل منطلقاً خبراً لذلك الضمير. والضمير مع خبره صلة الذي. وزيدٌ: خبر الذي مع صلته.

وإذا قيل لك: أَخبِرْ عن: منطلقٍ؛ قلت: الذي زيدٌ هو منطلقٌ. فتضع موضع منطلقٍ، ضميراً يعود إلى (الذي). وتجعل منطلقاً، خبراً عن (الذي).

وإذا قيل لك: أخبرْ عن الضمير في: منطلقٍ؛ فإنه لا يمكن أن تُخبرَ عنه؛ لأنك تقول: الذي زيد منطلق هو هو. فيكون هو الأول: إما أن يرجع إلى (زيد) أو إلى (الذي). وإلى أيهما رجع احتيج إلى (هو) أخرى؛ فلا يجوز. وأما (هو) الثانية، فهو الخبر؛ فامتنع من أجل هذا.

وتقول: زيد ضَربتُه. فإن أخبرتَ عن زيد بالذي؛ قلتَ: الذي هو ضربتُه زيدٌ. فالذي: مبتدأ. وهو: ابتداء. وضَربتُه: خبر هو. والهاء يعود إلى (هو) وزيد: خبر الذي. وهذه الهاء، أعني الهاء في: ضَربْتُهُ، كان قبل دخول الذي، يعود إلى: زيد، وهو الآن، يعود إلى (هو). فهذا معنى قول فارسِهم: فَتَغَيَّرتَ ما في (ضربتُهُ) من الضمير. يعني: كان قبلُ (لزيدٍ) وهو الآن، (لِهُوَ)(٢).

وإنما قلنا: الذي هو ضَربتُه زيدٌ، ولم نقل: الذي ضَرَبتُه زيدٌ؛ لأنك إذا قلتَ: الذي ضَربتُهُ زيد؛ كان قبلَ الذي ضربتُ زيداً؛ فأدخلت (هو) هاهنا؛ لتفرق بين هذا، وبين ذاك.

وتقول: ذهبَ عمرو. فإذا قيل لك: أَخبِرْ عن عمرو، بالألف، واللام، قلت: الذاهبُ عمرٌو. فالألف، واللام: مبتدأ. وذاهب. صلة له. وفيه ضمير يعود إليه. وعمرٌو: الخبر. وتقول في الذي: الذي ذَهَبَ عمرٌو. فالإخبار بالذي يجوز في [١٥٤/ ب] كلتا الجملتين: الاسمية، والفعلية. والإخبار بالألف، واللام، يختص بالفعلية. وهذا الباب يشتمل على أربعة عَشَرَ وجهاً:

[الأول]: المبتدأ، والخبر. وقد ذكرنا.

[الثاني]: الفعل، والفاعل، نحو: ذَهَبَ عمرٌو. وقد ذكرنا.

---

(١) ٤: سورة النساء ٧٥. (٢) المقتصد ١: ٢٦٤.

[الثالث]: الفعل المتعدي إلى مفعول واحد. كقولك: ضَربَ زيدٌ عمراً. إذا قيل لك: أخبر عن عمرو [بالألف][1] واللام، قلت: الضَّاربهُ زيدٌ عمرٌو. فالضارب: مبتدأ. والهاء: يعود إلى الألف، واللام. وزيد: فاعل. وعمرو: الخبر. وإن شئت قلت: الضاربُ زيدٌ إياهُ عمرٌو. فتضع المنفصل، هاهنا، بعد زيد؛ لأن موضعه؛ أعني موضع المفعول به بعد الفاعل. وتقول في الذي: الذي ضَربَ عمراً زيدٌ.

[الرابع]: الفعل المتعدي إلى مَفعولَيْن. ولك الاقتصار على أحدهما، نحو قولك: أعطى زيدٌ عمراً درهماً. إذا أخبرتَ عن زيد بالذي، قلت: الذي أعطى عمراً درهماً زيدٌ. وبالألف، واللام: المُعطي عمراً درهماً زيدٌ. ففي: أعطى، ومعط، ضمير يعود إلى الذي، والألف، واللام. والمفعولان على حدهما قبلُ. وزيدٌ: هو الخبر. وإن أُخبرتَ عن عمرو، قلت: الذي أعطاهُ زيدٌ درهماً عمرٌو. وبالألف، واللام: المعطيه زيدٌ درهماً عمرٌو. وإن شئت: المُعطي زيدٌ إياهُ درهماً عمرٌو. وهو الأحسنُ؛ لأنك تأتي بضميره بعد الفاعل، فيكون منفصلاً. وإذا أخبرتَ عن درهم، قلت بالألف، والسلام: المُعطي زيدٌ عمراً إياهُ درهمٌ. وإن شئت: المعطيه زيدٌ عمراً درهم. وبالذي، قلت: الذي أعطاهُ زيدٌ عمراً درهمٌ. وإن شئت: الذي أعطى زيدٌ عمراً إياه درهمٌ.

[الخامس]: الفعل المتعدي إلى مَفعولَيْن. وليس لك الاقتصار على أحدهما، نحو قولك: ظَنَّ زيدٌ عمراً قائماً. إن أخبرتَ عن زيد بالذي، قلتَ: الذي ظَنَّ عمراً قائماً زيدٌ. وبالألف واللام: الظانُّ عمراً قائماً زيدٌ. ففي: ظَنَّ، وظَانٍّ، ضمير. وإن أخبرتَ عن عمرو، قلتَ: الذي ظنه زيدٌ قائماً عمرٌو. وبالألف، واللام: الظانُّهُ زيدٌ قائماً عمرٌو. وإن شئتَ: الظانُّ زيدٌ إياه قائماً عمرٌو. فتضع المنفصل، موضع المفعول. وإن أخبرت عن قائم، قلت: [١٥٥/ أ] الذي ظَنَّهُ زيدٌ عمراً قائم. وبالألف، واللام: الظانُّهُ زيدٌ عمراً قائمٌ. وإن شئت: الظانُّ زيدٌ عمراً إياه قائمٌ.

[السادس]: الفعل المتعدي إلى ثلاثة مَفعولِينَ. نحو قولك: أَعلَمَ اللهُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ. إذا أخبرتَ عن الفاعل بالذي، قلتَ: الذي أعلمَ زيداً عمراً خيرَ الناسِ اللهُ. ولا يجوز أن تثني هذه المسألة؛ لأن الله واحد، لا شريك له، تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً. ولكن إنْ كان الفاعلُ المُعْلِمُ غيرَهُ، قلتَ: اللذان أعلما زيداً عمراً خيرَ الناسِ بَكرانِ. فإن أخبرتَ بالألف، واللام، قلت: المُعْلِمُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ اللهُ. وإن أخبرتَ عن زيد، قلت: المُعْلِمُ اللهُ إياهُ عمراً خيرَ الناسِ زيدٌ. وإن شئت: المُعلِمهُ اللهُ عمراً خيرَ الناسِ زيدٌ. وإن أخبرتَ عن عمرو، قلتَ: المُعْلِمُ اللهُ زيداً إياهُ خيرَ الناسِ عَمرٌو. وإن شئتَ: المُعلِمُهُ. وإن أخبرتَ عن خيرِ الناسِ، قلت: المُعْلِمُ اللهُ زيداً عمراً إياهُ خيرُ الناسِ. فالمُعلِم: مبتدأ. واللهُ: الفاعل. وزيد: المفعول الأول. وعمرو: المفعول الثاني. وإياه: المفعول الثالث. وخيرُ الناسِ: الخبر.

[السابع]: الذي لم يُسم فاعلُه؛ نحو: ضُرِبَ زيدٌ. تقول: الذي ضُرِبَ زيدٌ. ففي: ضُرِبَ، ضمير يعود إلى الذي، وزيد: خبر الذي. فإن شئتَ قلت: اللذانِ ضُرِبَا الزيدانِ. وفي الجمع: الذين

(١) زيادة يقتضيها السياق.

ضُرِبُوا الزيدون. وبالألف، واللام: المَضروبُ زيدٌ، والمَضروبانِ الزيدان، والمَضروبون الزيدونَ.

وتقول: أُعطِيَ زيدٌ درهماً. فإن أخبرتَ عن زيد، قلتَ: الذي أُعطي درهماً زيدٌ. ففي: أُعطي ضمير يعود إلى الذي، وقد قام مقام الفاعل. ودرهماً: المفعول الثاني. وزيد: الخبر. وبالألف، واللام: المُعطَى درهماً زيد. ففي: المُعطَي ضمير [الألف و](١) اللام: مرتفع بمُعطَى. ودرهماً: المفعول الثاني، وزيد: الخبر. فإن أخبرتَ عن درهم، بالذي، قلت: الذي أُعطِيَ زيدٌ إياهُ دِرهمٌ، هذا هو الوجه؛ فتضع إياه موضع درهم. ولو قلت: الذي أُعطِيَهُ زيدٌ درهمٌ؛ فأتيتَ بالمنصوب المتصل، جاز. ولو قلت: الذي أُعطِيَ زيداً درهم؛ فتجعل في: أُعطِيَ ضميراً يعود إلى الذي، وتُقيمه مقام [١٥٥/ ب] الفاعل، وزيداً: المفعول الثاني، جاز، ولكنه ضعيف؛ لأن قولك: أُعطِيَ زيداً درهم، ضعيف. والوجه: أُعطِيَ زيدٌ درهماً؛ لأن زيدا: فاعل من وجه؛ لأنه آخذ، والدرهم مأخوذٌ مُعطَى، فهو مفعول من كلِ وَجه.

[الثامن]: باب كان. تقول: كان زيدٌ قائماً. فإن أخبرتَ عن زيد بالذي، قلت: الذي كان قائماً زيدٌ. وبالألف، واللام: الكائن قائماً زيدٌ. ففي: كان، والكائن، ضميران مرفوعان بهما. وزيد: هو الخبر. فإن أخبرتَ عن قائم، ففيه خلاف، أجازه قوم، ومنعه قوم. فمن أجاز، قال: الذي كان زيدٌ إياهُ قائمٌ. والكائن إياهُ زيدٌ قائم. فلا بد من: إياه؛ لأنه موضع المنفصل. ألا ترى أنك تقول: ليس زيد إياه. وكان زيد إياه. وقال بعضهم: أُجيزُ: الكائِنُهُ زيدٌ قائمٌ. فيأتي بالمتصل، استدلالاً، بقول [الشاعر]:

٣٤٤- فَــإلاَّ يَكُــنْهَا أَوْ تَكُــنْهُ، فإنَّـــهُ أَخُـــوهَا، غَذَتْـــهُ أُمُّـــهُ بِلِـــبَانِهَا(٢)

[التاسع]: الظرف، وهو على ضربين: ضرب يكون اسماً يرتفع، وينتصب، وينجرُّ. وظرف بخلافه، لا يتمكن. فالأول: ظرف يرتفع، وينتصب، وينجر. فما كان من هذا النوع، جاز الإخبار عنه، نحو قولك: قُمتُ اليومَ، وسرتُ الشهرَ. تقول: الذي قمتُ فيه يومٌ. والقائم فيه أنا يومٌ. والمسير فيه شهرٌ. والذي سرتُ فيه شهرٌ. والثاني: ظرف لا يتمكن، نحو: ذاتَ مرةٍ، وعندَ، وبعيداتِ بَينٍ. لا تُخبِرُ عن هذا؛ لأنه لا يتمكن. فلا تقول: المقيمُ فيه أنا ذاتَ مرة. لأنه لا يتصرفُ.

[العاشر]: المصدر، وما كان مذكوراً من المصادر، على سبيل التأكيد للفعل، لا تُخبِرُ عنه، نحو: ضَرَبْتُ ضرباً، وأكلتُ أكلاً. وإنما يُخبَر عن المصدر، إذا صح قيامُه مقام الفاعل. وما لا يصح قيامه مقام الفاعل، لا يُخبَر عنه. فكما لا يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ، لا يجوز: الذي ضَرَبْتُهُ ضَرْبٌ. والمَضروب ضَرْبٌ؛ لأنه لا فائدة فيه. ولكن تقول: الذي ضَرَبْتُهُ ضَرْبٌ شديدٌ. والضاربُهُ أنا ضَرْبٌ شديدٌ؛ لأنه يجوز: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ.

[الحادي عشر]: المضاف، وهو [١٥٦/ أ] على ضربين: أحدهما: أن يكون المضاف مع المضاف إليه، اسماً واحداً، نحو: عبدِ الله، وأبي الحارث، وحِمَارِ قَبَّانَ، وقوسِ قُزَحَ. فهذا لا يجوز

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سبق ذكره رقم (٨٦).

الإخبار عنه؛ لأن المضاف إليه كأحد حروف الاسم؛ ولا يُخبَر عن بعض الاسم. وأما المضاف، فـــلا يجوز الإخبار عنه؛ لأن الإخبار عنه يقتضي أن تضع موضعه مضمراً. والمضمر لا يضاف أبداً.

والضرب الآخر من المضاف، نحو: دار زيد، وغلام عمرو. فهذا إذا أخبرت عن المضاف إليه؛ جاز. لو قلت: الذي نزلتُ في دارِه زيدٌ. والمنزولُ في دارِه زيدٌ، فتضع موضع المضاف إليه الضمير.

[الـــثاني عـــشر]: البدل. اختلف النحويون في الإخبار، في هذا الباب. فمنهم من لا يجيز الإخبار عن المبدل منه، إلا والبدل معه، كما يُفعَلُ في النعت. ومنهم من يُجيز الإخبار عن المبدل منه، دون البدل. فأما إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن رجلٍ، قلتَ: الذي مررتُ به رجلٌ أخوكَ. والمارُّ به أنا رجلٌ أخوكَ. تجعلُ الرجل خبراً، ثم تُبدِل الأخَ منه، كما كان في أصل المسألة. وقوم يقولون: المارُّ به أنا أخيكَ رجلٌ. فيجعلون الأخ بدلا من الاسم المضمر، كما كان بدلا من مُظهرِه.

[الثالث عشر]: العطف. كقولك: ضَرَبتُهُ زيداً، وعمراً. إذا أخبرت عن زيد بالذي، قلت: الـــذي ضَرَبْتُهُ وعمراً زيدٌ. والضاربهُ أنا وعمروٍ زيدٌ؛ فيجوز جر عمروٍ، ونصبُه، فالنصب؛ لأن الـــضارب بمعـــنى: الذي ضَرَبَ. والجر؛ لأن الهاء مجرورة. فإن أخبرتَ عن عمرو، قلت: الذي ضربتُ زيداً وإياه عمرٌو. وإن أخبرتَ عنهما، قلت: اللذان ضربتُهما زيدٌ وعمرٌو. والضاربهما أنا زيدٌ وعمرٌو. وإن أخبرتَ عن عمرٍو [بالألف[1] و] باللام، قلت: الضاربُ زيداً وإياه أنا عمرٌو.

[الـــرابع عشر]: الإخبار عن المضمر. تقول: ذهبتُ. فإذا أخبرتَ عن التاء بالذي، قلت: الذي ذهب أنا. وبالألف، واللام: الذاهبُ أنا، ففي: ذهب، وذاهب، ضميران يعودان إلى الذي و[الألف][2] واللام. وأنا: الخبر. وكذلك إذا قلتَ: ذهبتَ، فأخبرتَ بالذي، قلت: الذي ذهبَ أنستَ. والذاهب أنتَ. وكذلك: ذَهبتِ [١٥٦/ ب] يا امرأةُ، قلتَ: التي ذهبتْ أنتِ. والذاهبةُ أنتِ.

وقـــول أبي الفتح: مررتُ بالجالسة أختُه؛ أي: بالرجل الذي جَلستْ أختُه. فالجالسة فِعلُ الأختِ والعائد إلى [الألف و] واللام، المضاف إليه المجرور. وعلى هذا، الآية لأن (الظَّالِمِ)[3] صفة للقرية، وهو فِعلُ الأهل؛ فقدره: التي ظَلَمَ أهلُها.

وإذا قلت: كان زيدٌ منطلق، على تقدير: كان الأمرُ، والشأنُ، وأردتَ أن تُخبرَ عن ذلك الضمير المجهول، في (كان) وقلتَ: الذي كان زيدٌ منطلقٌ هو. أو الكائن زيدٌ منطلقٌ هو؛ لم يَجُزْ، لأن هو: هذه، يقع في الابتداء، فيفسر بجملة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾[4]. وقوله

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) ٤: سورة النساء ٧٥.
(٤) ١١٢: سورة الإخلاص ١.

تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [(١)]. وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً﴾ [(٢)]، فيمن رفع (آية) وأنث (تكن)[(٣)] على ضمير القصة.

فإذا أوقعتَهُ في آخر الكلام، ولم تفسره بجملة بعدها، خَرجتَ عن كلامهم، وتركتَ التفسير. وتقول: ضَرْبي زيداً قائماً. فإن أخبرتَ عن زيد، قلت: الذي ضَرْبِيهِ قائماً زيدٌ. وإنْ شئت: الذي ضَرِبي إياه قائماً زيدٌ؛ فتفصل الضمير. لأن ضَرْبي: اسم؛ فيجوز معه وصل الضمير، وفصلُه بخلاف الفعل. وإن أخبرتَ عن ضربي، وقلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضربي؛ لم يَجُز؛ لأن ضمير المصدر، لا يعمل عمل المصدر، فلا ينصب زيداً. وقد ذكرنا، أن قولهم: مروري بزيد حَسنٌ، وهو بعمرٍو قبيح؛ فتَعمِل هو، لا يجوز هذا؛ لأن ضمير المصدر، يخالف المصدر. وإن أخبرتَ عن قائم، وقلتَ: الذي ضَربي زيداً إياه قائمٌ؛ لم يَجُز؛ لأن الحال لا تكون [إلا][(٤)] نكرةً. والمضمر أعرفُ المعارف، فلا يقع موقع الحال. ولهذا لم يَجُز: جاء زيد مسرعاً، وخرج زيد إياهُ.

فهذا مختصر من أصل طويل، ودَدِت أن أُعلِمَكَ بعضَه، لتستدلَّ به على شَرف هذا العلم.

ولنعد إلى كتاب اللمع؛ فنقول: وتقول: لَأضربنَّ أيَّهُم قام صاحبهُ. اعلم أن (أيّاً) على أربعة أقسام:

[الأول]: أن يكون بمعنى (الذي) كقولك: لأضربنَ أيَّهُم قام. (فأيُّهم) بمعنى: الذي [١٥٧/ أ]، وهو موصول بقام قال الله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [(٥)]. فأيُّهم: بمعنى: الذي، وهو مرفوع، لأنه بدل من الضمير في: يبتغون؛ أي: يبتغي الوسيلة الذي هو أقرب. وهو محذوف من الصلة، كما جاء في قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [(٦)]؛ أي: هو أشدُّ.

[الثاني]: أن يكون (أيٌّ) استفهاماً، ويعمل فيه ما بعده، كقوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [(٧)]؛ أي: أيَّ انقلابٍ. فأيَّ: منصوب بـ(ينقلبون)، نصب المصادر، ولا ينتصب بـ(سيعلم)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

[الثالث]: أن تكون (أيٌّ) شرطاً، وجزاءً، كقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [(٨)]، وقد تقدم ذلك مشروحاً.

---

(١) ٢٢: سورة الحج ٤٦. (٢) ٢٦: سورة الشعراء ١٩٧.

(٣) وهما: ابن عامر، والجحدري، السبعة ٤٧٣، والحجة- لابن خالويه ٢٦٨، وحجة القراءات ٥٢١، والكشف ٢: ١٥٢، والتيسير- للداني ١٦٦، وتفسير التبيان ١: ٦٠، ومجمع البيان ٧: ٢٠٣، والكشاف ٣: ١٢٨، وتفسير الرازي ٢٤: ١٦٩، والتبيان- للعكبري ٢: ١٧٠، وتفسير القرطبي ١٣: ١٣٩، والبحر المحيط ٧: ٤١، والنشر ٢: ٣٣٦، وإتحاف الفضلاء ٣٣٤.

(٤) الأصل بياض، و(إلا) يقتضيها السياق. (٥) ١٧: سورة الشعراء ٥٧.

(٦) ١٩: سورة مريم ٦٩. (٧) ٢٦: سورة الشعراء ٢٢٧.

(٨) ١٧: سورة الإسراء ١١٠.

[الرابع]: أن تكون (أيٌّ) تعجباً. كقولك: مررت برجلٍ أيّما رَجلٍ.

[قال الشاعر]:

٣٤٥- فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيّاً لِحَبْتَرٍ وَلِلّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ، أَيَّمَا فَتَى[1]

فينجر (أيٌّ) وصفاً لما قبلَه.

واعلم أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، على ضربين: متصلٌ منصوبٌ، ومتصلٌ بالجار.

فالأول: قولك: رأيتُ الذي رأيتَهُ. فالهاء في (رأيتَهُ) مفعول وحَذفُها مُستَحسَنٌ في الكلام. وفي التنزيل لم يأت إثباتها إلا في موضعين: أحدهما، قوله: ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[2]. والآخر: قوله: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾[3]. كذا ذكره العبدي[4]، وأبو الحسين[5]. ووجدت لهما ثالثاً، وهو: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[6]. وإنما حَسُنَ حذفها؛ لأن الموصول، قد طال: بالفعل، والفاعل، والضمير؛ فاجتمعت أربعة أشياء: الموصول، والفعل، والفاعل، والضمير. فحَسُنَ حذفُها لذلك.

فأما إذا اتصل بالجار، نحو قولك: الذي مررتُ به زيدٌ؛ فإن حذفه، هاهنا، قالوا: لا يَجوز، فلم يُجيزوا: الذي مررتُ زيدٌ. وقد جاء: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[7]، فقدروه: كالذي خاضوا فيه. فحُذِفَ (في) فصار التقدير: كالذي خاضوهُ. ثم حُذِفَ الضمير.

وحُكِيَ عن يونس[8]: أنَّ (الذي) في الآية، مصدرية، والتقدير: وخضتم كخوضِهم. فأجرى (الذي) مُجرى (ما) وقالوا في [قول الشاعر]:

٣٤٦- عَسَى الأَيَّامُ أَنْ [١٥٧/ ب] يُرْجِعْنَ قَوماً كَالَّذِي كَانُوا[9]

أي: كالذي كانوا عليه. فحذف (على) فصار: كالذي كانوهُ. ثم حُذِفَتِ الهاء، فصار:

(١) البيت من الطويل، للراعي النميري، في: ديوانه ٢٥٧، والكتاب ٢: ١٨٠، والتحصيل ٣٠١، والخزانة ٩: ٣٧٠، ٣٧١.

وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢: ٦٥.

(٢) ٢: سورة البقرة ٢٧٥.

(٣) ٧: سورة الأعراف ١٧٥.

(٤) هو: أبو طالب، أحمد بن بكر العبدي، (ت ٤٠٦هـ)، أخذ العربية عن: السيرافي، والرماني، والفارسي. ينظر: نزهة الألباء ٢٤٦، ٢٤٧.

(٥) هو: محمد بن الوليد بن ولاد، التميمي، (ت ٢٩٨هـ)، قرأ كتاب سيبويه على المبرد. ينظر: طبقات النحويين ٢١٧.

(٦) ٦: سورة الأنعام ٧١.

(٧) ٩: سورة التوبة ٦٩.

(٨) والأخفش كذلك. ينظر: مجمع البيان ٥: ٤٨، إذ نقل فيه عبارة الشارح: (قال جامع العلوم النحوي البصير...) أوردها كما في المتن.

(٩) البيت من الهزج، للفِنْدِ الزماني، في: ديوان الحماسة ١: ٦، وأمالي القالي ١: ٢٦٠، والخزانة ٣: ٤٣١.

كانوا. وعند يونس تقديره: ككونهم. ويكون (كَانَ) تامة.

(قال أبو الفتح): والحروف الموصولة، ثلاثة (ما) و(أَنِ) الخفيفةُ، و(أَنَّ) الثقيلةُ. ومعاني جميعها بصلاتها، المصادرُ. تقول: سرني ما قمتَ، أي: سرني قيامُك. وعجبتُ مما قعدت، أي: عجبت من قعودِك. قال الله تعالى: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[1]، أي: بتكذيبِهم.

(قُلتُ): (ما) هذه: حرف، عندنا. وعند الأخفش[2]: اسم، لأنه يدخل عليه عوامل الأسماء. فصارت كالأسماء، نحو الباء، في: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، والكاف، في: ﴿كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾[3]. وحروف الجر من خصائص الأسماء.

قال: ولا يلزم أنه لا يعود إليه، من الصلة ضمير ظاهر، لأني أقدر الهاء في الصلة. ويكون الهاء كناية عن المصدر. فتقدير قوله: ﴿كَمَا نَسُوا﴾، أي: كما نسوهُ. فالهاء: كناية عن النسيان، وهو يعود إلى (ما) المنبئ عن النسيان.

وإن قلتم: إنّ ضمير المصدر، ليس كصريحه، بدليل امتناع قولهم: مروري بزيد حَسَنٌ، وهو بعمرٍو قبيحٌ، قلتُ لكم: ضمير المصدر، وإن خالف صريحَه في هذا، فلم يخالفه في تَعْدِيةِ الفعل إليه. ألا ترى: أنا نقول: أعجبني قيامٌ قمتُهُ، فتعدى (قمتَ) إلى ضمير قيامٍ، كما تقول: قمت قياماً. وتقول: ضربتُهُ زيداً كما تقول: ضربتُ ضرباً زيداً. [فضمير][4] المصدر، وصريحه غير مخالفين في هذا، بل هما متفقان. فلا وجه لإنكار إضمار هذا الهاء، في صلة (ما).

[ثم][5]: إنّ (ما) هاهنا، حرف، ودخول الجار عليه، إنما جاز، لأنه مع ما بعده في تأويل المصدر، فهو بمنزلة (أَنْ) و(أَنَّ) حيث جاز دخول الجار عليه في قولك: عجبت من أنْ قمتَ لما كان في تأويل: قيامك، فهو إذن حرف. وقد نص عليه سيبويه[6]، وقاسه (بأنْ).

وإضمار العائد في صلته، دعوى فاسدة، إذ لم يظهر في موضع، ولا يحتاج إلى إضماره، في تصحيح الكلام. والكلام بدونه مستقيم. (١٥٨/أ) ولو جاز لأحد ادعاء ذلك لجاز مثلُه الآخر، في (أنْ) وفي: أنْ لم يُضمِرْ أحدٌ هاءً في صلة (أنْ) دليلٌ على مثله في (ما) والمسألة طويلة، وقد ذكرتُها في (الخلاف بين النحاة).

وأما (أَنَّ) الثقيلة، فقد مضى ذكرها. وأما (أَنِ) الخفيفة، فهي ناصبة للفعلِ. والفعلُ بعدها أيضاً صلتُها تقول: أريد أن تقومَ. ويجوز أن تُعطف عليه فتقول: أريد أن تقومَ وتضربَ زيداً فتنصب: تضرب لأنه معطوف على الأول. لأن الضرب داخل في الإرادة، لأن إرادته إنما هي: الضرب، والقيام.

(فإذا قلت): أُريدُ أنْ أزورَكَ فَيمْنَعُني البوابُ.

(فالجواب): لا تنصب قوله: يمنعني لأنه كلام مستأنف مرفوع، وليس بعطف لأن المنع لا

---

(١) ٩: سورة التوبة الآية ٧٧.
(٢) وأبي بكر كذلك ينظر: المغني ١: ٣٠٥.
(٣) ٧: سورة الأعراف ٥١.
(٤) الأصل غير واضح.
(٥) الأصل بياض.
(٦) الكتاب ٣: ١٠٢.

يـــدخل في الإرادة، لأن إرادتـــه الزيارة دون المنع فإذا كان كذلك تقول: فيمنعُني البواب. على تقدير: فإذا يمنعني البواب. والدليل عليه قول الشاعر:

٣٤٧- يُرِيُد أَنْ يُعْرِبَهُ، فَيُعْجِمُهُ(١) ....

لأنه ليس بمعطوف على قوله: يُعرِبهُ، إذ لو كان كذلك لانتقض المعنى لأن إرادته الإعراب، دون الإعجام. فإذن قوله: يُعجمه: كلام مستأنف، ولو نُصبَ لفسد المعنى.

(قلـــت): اعلـــم أنه لا يؤكد الموصول وقد بقيت منه بقية فلا تقول: مررت بالضاربينَ أجمعينَ زيداً بل تقول مررت بالضاربين زيداً أجمعين فإن جعلت قوله: أجمعين تأكيداً للضمير الذي في الـــضاربين جاز. ويكون التقدير: مررت بالضاربينَ هم أجمعون زيداً ولا يوصف ولا يُعطف علـــيه وقد بقيت منه بقية لأن الصلة مع الموصول بمنزلة اسم واحد. وإذا لم ينقض الموصول مع الصلة، فلا يُعطف على بعض الاسم.

واعلم أن المصدر، على ثلاثة أقسام:

مـــصدر تنونهُ، وهو قولك: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً. فإنه إذا كان منوناً، فإنه يعمل غاية العمـــل وذلك لتحقق شبهيته بالفعل، والفعل أيضاً نكرة وقولك: أعجبني ضَربٌ زيدٌ عمراً فإن قولك: ضَربٌ: مرفوع بفعلِه (١٥٨/) وفعلُه: أعجبني.

وزيـــد: ارتفع بالفعل الذي في المصدر. وهاهنا يجوز أن يحذَفَ الفاعل. فتقول: أعجبني ضربٌ زيداً ولا يحتاج إلى الفاعل لأن قوله: ضَربٌ: اسم صريح فلا يحتاج إلى اسم آخر بخلاف الفعـــل وذلك لأن الفعل خبر والخبر لا بد من مُخبِر عنه فلهذا قلنا: لا يجوز حذف الفاعل من الفعل.

والقـــسم (الثاني): أن تُضيفَه فتقول: أعجبني ضَربُ زيدٍ عمراً وهاهنا يجوز أن تضيفه إلى الفاعل وتنصب المفعول بعده ويجوز أن تضيفه إلى المفعول وترفع الفاعل بعده فتقول: أعجبني ضربُ زَيدٍ عمرٌو والدليل عليه قول الشاعر:

٣٤٨ - .... قَـــرعُ القواقيـــزِ أفـــواهَ الأباريـــقِ(٢)

بالنصب. إذا كان مضافاً إلى الفاعل وأفواهُ الأباريق: بالرفع إذا كان مضافاً إلى المفعول.

---

(١) من الرجز، للحطيئة، وقبله:

فالشعر صعب، وطويل سلمه
إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

وهو في: ديوانه ٢٣٩، واللمع في العربية ٣٠٣.

(٢) البيت من البسيط، للأقيشر الأسدي، وصدره:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب

وهو بهذه النسبة في: الخزانة ٤: ٤٩١.

وبلا نسبة في: المقتضب ١: ٢١، والإنصاف ١: ٢٣٣، واللمع في العربية ٣٠٧، والمغني ٢: ٥٣٦، واللسان (قفز) ٥: ٣٩٦. القواقيز: الكؤوس.

والضرب (الثالث): هو أن يدخل الألف، واللام المصدر فتقول: أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً فقال أبو علي في كتاب الإيضاح[1]: إنه لا يَعمل إذا دخله الألف، واللام. وذلك لأن الألف واللام، لما دخلاه عرَّفاهُ، وأخرجاه عن شبهية الفعل، لأن الفعل منكر، والمصدر مُعرَّفٌ. وإذا كان كذلك، فلا يجوز أن يعمل المصدر مع أنه قد خرج من شبيهة الفعل، فوجب أن لا يَعمل، وذهب أكثر أهل النحو إلى إعماله مع دخول الألف واللام عليه. وأنشدوا في ذلك أشعاراً، واحتجوا بأبيات. منها (قول الشاعر):

٣٤٩ – ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[2]

فنصب: أعداءه بالنكاية، وهو مصدر مع دخول الألف، واللام عليه. قال أبو علي: تقديره: ضعيفُ النكايةِ في أعدائهِ. فحذف (في) فلما حذف (في) انتصبَ بنزعِ حرف الجر عنه. فأبو علي نصبَه بحذف حرف الجر عنه. وعامة أهل النحو نصبُوه بنفس المصدر الذي هو: النكاية.

والأولى أن يصار إلى إعماله لأن الله تعالى قال: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾[3]، قال أبو علي في الحجة ورجع عن القول الأول، قال: ويومَئذ: منصوب وناصبُه (١٥٩/أ) إنما هو المصدر الذي فيه الألف، واللام فرجع وقال: المصدر إذا كان فيه الألف، واللام، فإنه يَعمل[4]. وقال: هذا كقولهم: الوزنُ الدراهمَ. ونصبَ (الدراهم) (بالوزن). وهذا القول هو الأصح. لأن الله تعالى قال: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[5]. فـ(مَنْ) رَفْعٌ بالمصدر، وهو (الجَهْرُ) وقال: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ﴾[6] فـ(مَنْ) فاعل الشفاعة وإذا ثبت أن المصدر يعمل فنقول: المصدر مع ما بعده بمنزلة (أنْ) مع ما بعده. و(أنْ) موصولة وما بعدها صلتها ولا يجوز تقديم ما بعد (أن) و(أنْ) على ما قبلهما لأن الصلة لا تتقدم على الموصول للمعنى الذي سبق بيانه.

وكذلك أيضاً المصدر إذا كان ما بعده بمنزلة (أنْ) فوجب أن لا يجوز تقديم ما بعد المصدر على المصدر، وما قبلَه لأن المصدر موصول وما بعده صلتُه. فإذا قلت: أعجبني ضَرْبٌ زيدٌ عمراً، أي: عجبتُ من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمراً. فإذا ذكرتَ المصدر، فقد ذكرت (أَنْ) مع ما بعده وإذا ذكرت (أن) مع ما بعده، فقد ذكرت المصدر. ولا يفصل بين المصدر وبين ما هو من صلته

---

(١) المقتصد ١: ٥٦٣، ونصه: (وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأول (أي: المنون) ثم المضاف. ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف، واللام مُعملاً في التنزيل).

(٢) البيت من المتقارب، بلا نسبة في: الكتاب ١٩٢/١، والتحصيل ١٥٥، وابن يعيش٥٩/٦، ٦٤، وابن عقيل ٩٥/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٤، والمقتصد٥٦٣/١، والخزانة١٢٧/٨.

(٣) ٧: سورة الأعراف ٨.

(٤) المقتصد ١: ٥٦٣، ونصه: (ومثال ما أُعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك أعجبني الضربُ زيدٌ عمراً) ومما جاء في الشعر من هذا قوله:

ضعيف النكاية أعداءه .... البيت

(٥) ٤: سورة النساء ١٤٨. (٦) ٤٣: سورة الزخرف ٨٦.

بالأجنبي لِمَا ذكرْنا من أن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد. ولا يجوز تقديمُ بعض الاسم على بعض فتقول: عجبتُ عمراً من ضَرب زيدٌ وأنتَ تريدُ: عجبتُ من ضربِ زيدٌ عمراً ولا تقول: عجبتُ أمسِ من ضَربِ زيدٌ عمراً، وأنتَ تريد: عجبتُ من ضربِ أمسِ زيدٌ عمراً، على ما ذكرنا.

والدليل على أنه يجوز حذف الفاعل عند ذكر المصدرِ، قول الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾[1]. فحذف الفاعل ونصب (يَتيماً) بقوله (إطعامٌ). وتقول: سرني قيامُكَ يوم الجُمعة ولو قلتَ: سرني يومَ الجُمعةِ قيامُك على أن يكون (يوماً) منتصباً بقوله: (قيامُك) لم يَجُز وذلك لأن (المصدر) هو الموصول، و(يومُ) من صلته ولا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول.

(فإن قلت): إنه يجوز الفصل بين (١٥٩/ب) المصدر، وبين معموله. والدليل عليه قول الله تعالى: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[2]. فقوله (إذ) ظرف وهو منصوب. وعاملُه قوله (لَمَقْتُ الله) وقد فُصِل بين المصدر وبين معموله بقوله: (أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ).

(الجواب): أنَّ (إذْ) محمول على مُضمرٍ دل عليه (مَقْتُ الله) وتقديره: مقتُكم إذ تُدعَوْنَ إلى الإيمان ومثلُه: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[3] و: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[4]. والتقدير: وكانوا فيه من الزاهدين فيه. وأنا على ذلكم من الشاهدين على ذلك. لأن الألف واللام بمعنى (الذي). (قال الشاعر):

٣٥٠- .... كَـانَ جَزَائِـي، بِالعَـصَا أَنْ أُجْلَـدَا[5]

في أحد التأويلين. وإذا كان كذلك فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾[6]. لم ينتصب (أياماً) بـ(الصيامِ) للفصل بينه وبين (أيامٍ) بقوله (كما كتب) الذي هو صفةُ مصدرٍ (كتب عليكم) ولا يجوز أيضاً تعلق الكاف بمحذوف، يكون حالاً من (الصيام) لأنه يصير الحال منبئاً بأن الاسم قد انقضى بكماله وآذن بتمامه فلا يجوز أيضاً أن يكون في موضع الحال لأنه أيضاً فَصْلٌ بين المصدر وصلته فَبَطَلَ قوله كما بطل قول أبي إسحاق. وصح قولُه الآخر إنهُ على تقدير: صُوموا أياماً لكونِ الصيام مذكوراً في أول الكلام.

---

(١) ٩٠: سورة البلد ١٤، ١٥. (٢) ٤٠: سورة غافر ١٠.

(٣) ١٢: سورة يوسف ٢٠. (٤) ٢١: سورة الأنبياء ٥٦.

(٥) من الرجز، للعجاج، وقبله:

ربيته حتى إذا تمعددا

وهو بهذه النسبة في: المحتسب ٢: ٣١٠، والخزانة ٨: ٤٣٩، ٤٣٠، ٤٣٢. وبلا نسبة في: إعراب ثلاثين سورة ٢١، وابن يعيش ٩: ١٥١.

(٦) ٢: سورة البقرة ١٨٣، ١٨٤.

بَابُ التُّوْنَيْنِ

(قال أبو الفتح): وهما ثقيلة وخفيفة. فالثقيلة أشدَ توكيداً من الخفيفة والفعل قبلهما مبني على الفتح. وأكثر ما يدخل في القَسَم. تقول: واللهِ لأقومنّ وبالله لأذهبنَّ.

(قلتُ): اعلم أن قوله (لأقومنّ) كان في الأصل قبل إدخال النون الثقيلة عليه معرباً لأنه وقع بنفسه موقع الاسم فأعرِبَ على ما سبق شرحه والانفصال عنه فلما دخل الحرف عليه الذي هو (النون) بُني لإدخال الحرف عليه وإنما بُني لأنه لا يُفصَل بين الفعل وبين هذه النون. ولا يَلزم أن يقال: إن سائر الحروف يدخل الأسماء والأفعال ولا يبنيان معها (١٦٠/أ) فإنا نقول: هناك يُفصَل بين الحروف وبين ما دخلت عليه نحو: إن زيداً قائم. فإنه يقال: إن في الدار زيداً بخلاف ما نحن فيه فإنه هاهنا لا يُفصل بين النون الثقيلة والخفيفة وبين ما دخلتا عليه وبني (الفعل)[١] على الفتح لئلا يشتبه بالجمع لأنه في الجمع مضموم فتقول: والله لَتضربُنَّ وللمرأة: والله لَتضربِنَّ. ففي الجمع مضموم وفي التأنيث مكسور وإنما بني على الضم في الجمع لأن الضمة تدل على أن الواو حذفت فتدل الضمة عليها وإنما حذفت الواو لالتقاء الساكنين، لأن أصله: لَتضرِبُونَنَ فأُدغمت النونُ في النون.

(فإن قلت): ففي قوله: اضربَانِّ أيضاً كسرت النون تشبيهاً بالتثاني. التقى ساكنان: الألف والنون الأولى.

(الجواب): قلنا إنما لم يُحذفِ الألف إذ لو حذفناه لأدى ذلك إلى اشتباه التثنية بالواحد، فلم نحذفه لأنه إذا حُذفت الألف يبقى قوله: اضرِبَنّ فيشتبه بالواحد.

(فإن قلت): كسرة النون تَفرِّقُ بين التثنية والواحد فكان من الواجب أن يكتفى بالكسرة عن الألف.

(الجواب): ليس كذلك، وذلك لأن الكسرة، إنما تبقى مع الألف، فإذا حُذف الألف سقطت الكسرة.

كل موضع يدخله النون الثقيلة، فإنه يدخله النون الخفيفة[٢]، إلا في موضع واحد وهو: التثنية وذلك لأنه لو دخلته النون الخفيفة، لالتقى ساكنان فلم يجز إدخال النون على التثنية لالتقاء الساكنين.

وقال يونس[٣]: إنه يدخله النون الخفيفة قال وإن أدى ذلك إلى التقاء الساكنين، لأنه قد وجد هاهنا حرف مد ولين والمد يقوم مقام الحركة. فإذا كانت المدة قائمة مقام الحركات قال:

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الكتاب ٣: ٥٠٨، ونصه: (اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة، فقد تدخله الثقيلة كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة).

(٣) الكتاب ٣: ٥٢٧، ونصه: (وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيداً، واضربْنانْ زيداً، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم).

فـــلا يودي ذلك إلى التقاء الساكنين. وتقول في الجمع: لا تَذهبُنّ معنا ومع التأنيث: لا تَضرِبِنَّ فتحذف النون لزوال الرفع وذلك، لأن قوله: يقومون: معرب وعلامة الرفع فيه: ثبات النون فأما إذا أدخلـــت علـــيه الـــنون الخفيفة أو الثقيلة، بَنَيْتَ لإدخال الحرف عليه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (١٦٠/ب).

وكذلك أيضاً في التأنيث العلة هذه فإن انفتح ما قبل الواو والياء حُرِّكَت الواو بالضم والياء بالكسر لالتقاء الساكنين. تقول: اخْشَوُنَّ زيداً، ولا تَرْضَيِنَّ عن عمرٍو وإنما تُحرك الواو بالضمة في هذا الموضع، لأنه لم يوجد هناك حركة من جنس الواو تدل على الواو، لأن الحركة التي تدل على الواو، الضمةُ والتي تدل على الياء، الكسرة ولم توجد هاهنا فَحَرَّكْنا الياء والواو لهذا المعنى.

وتقـــول في جماعـــة المؤنث: اضْرِبْنَانِّ زيداً يانسوة. أصلها: اضْرِبْنَنَّ فَفَصَلْتَ بين النونات بالألـــف تخفيفاً. ومثله في كلام أبي مهدية[1] في صلاته: اخسَأْنَانِّ عني[2]. وكذلك: لا تَخْشَيْنَانِّ عمراً. فإذا وَقفتَ على النون الخفيفة أبدلت منها للفتحة التي قبلها ألفاً. تقول: يا زيدُ اضرِباً ويا محمدُ قوما كما تقول في الأسماء المنونة: رأيت زيداً لأنا قد بينا أن النون في هذه الأفعال، بمنزلة التنوين في الأسماء من حيث يَقْوى الفعلُ بالنون، ثم التنوين إذا كان ما قبله مفتوحاً، فإنه يُبدَل منه ألف. فكذلك، هاهنا فإن لقيها ساكن بعدها حُذفت لالتقاء الساكنين كما قال الشاعر:

٣٥١- وَلاَ تُهِـــينَ الكَـــرِيمَ.......... ....[3]

أصله: لا تُهِينَنْ، فَحذفَ لالتقاء الساكنين. والله أعلم.

بَابُ النَّسَبِ

اعلم أن ياء النسبة، تلحق الاسم الصريح في الصفات فتجعل ما لا يوصف به مما يوصف به فتقول في: بَغْدَاذَ[4]: رجل بغداذي، وبغداذي أبوه وبغداذُ: لا يوصف به قبل ياء النسبة[5].

واعلـــم أن بين الياء في باب النسب وبين تاء التأنيث مناسبةً وهما لايجتمعان والدليل على

---

(١) هو : أفار بن لقيط الأعرابي، دخل الحواضر واستفاد الناس منه اللغة. ينظر: طبقات الزبيدي ١٥١، وإنباه الرواة ٤: ١٧٦.

(٢) اللسان (خسأ) ١: ٥، والخصائص ١: ٢٣٩ هامش (٢).

(٣) هذه قطعة بيت من المنسرح، للأضبط بن قريع السعدي وتمامه:

.... علك أن تركع يوما، والدهر قد رفعه

وهو بهذه النسبة في: الشعر والشعراء ١: ٣٨٣، وأمالي القالي ١: ١٠٨، وفيها : لا تعاد الفقير والخزانة ١١: ٤٥٠، ٤٥٢. وبلا نسبة في: الإنصاف ١: ٢٢١، وابن يعيش ٩: ٤٣، ٤٤، وشافية ابن الحاجب ٢: ٢٣٢، والمغني ١: ١٥٥٥، ٢: ٦٤٢، ولم ترد لفظة الكريم في روايات البيت.

(٤) في بغداد لغات: بالدال والذال والنون: بغداذ وبغداد وبغدان ينظر: الزاهر ٢: ٣٩٨- ٤٠٠.

(٥) وذلك لأن لياء النسبة أثرا معنوياً وحكمياً يلحق الاسم الذي تلحقه وأشهر هذه الأحكام أن تصيره: مشتقا بعد الجمود ونكرة بعد التعريف ومبنياً معها على الكسر بعد الإعراب، وصفة بعد أن كان موصوفا ومتضمنا للضمير وأن تنقل إعرابه إلى الياء، وهي حرف ينظر: كشف المشكل ٢: ٥٦، والنحو الوافي ٤: ٥٣٦.

صــحة هــذا، هو أن كل واحد منهما يعاقب الآخر ويقوم مقامه. فقيام كل واحد منهما مقام الآخــر، دليل قوي على المناسبة بينهما. ولا يجتمعان في اسم واحد وهذا يتضح بمسألة، وهو قــولك: فَرازِينُ، وفَرازنةٌ[1]، وزَناديق، وزنادقةٌ، فإذا ذكرتَ الياء فإنك لاتذكر التاء وإذا ذكرت الــتاء (١٦١/أ) فإنك لا تذكر الياء، فتقول في النسبة إلى: حمزةَ أو طلحةَ: حَمزِيٌّ، وطَلْحِيٌّ ولا تقول: طلحتِيٌّ. لأن بين التاء، والياء مناسبةً.

وإذا علمــت هذا، فاعلم أن الأسماء على ضربين: صحيحة ومعتلة. فالصحيحة على ثلاثة أضرب. إذا كان ثلاثياً: إما أن يكون على: (فَعَلٍ) أو (فَعُلٍ) أو (فَعِلٍ). فإن كان على (فَعَلٍ) أو (فَعُلٍ) فإنه لا يغير. فتقول في: جَمَلٍ، وقلَم: جَمَلِي وقَلَمِي. وفي: سَمُرٍ: سَمُرِيٌّ. وإن كان فَعِلاً، على ثلاثة أحرف أبدلتَ من كسرته فتحة، هرباً من توالي الكسرتين، والياءين تقول في الإضافة[2] إلى: نَمِــرٍ: نَمَرِيٌّ. لأن الثلاثي أخف الأشياء فلما كان كذلك طلب فيه الخفة فأُبدل من كسرته فتحةٌ.

فإن تجاوز الثلاثة لم تُغَيَّرْ كسرتُه تقول في الإضافة إلى تَغْلِبَ: تَغْلِبِيٌّ وإنما فعلتَ هذا وذلك لأن الكسرة سقط حكمها لغلبة كثرة الحروف. والثقل كان حاصلاً في غايته فلم يحتج بعد ذلك إلى أن تفتح الكسرة، إذ ذلك لا يُخرجه عن كونه ثقيلاً، فبقي بحاله، بخلاف الثلاثي، وذلك لأنه في غاية الخفة فَطُلِب فيه الخفة تخفيفاً لها.

فإن كان الاسم ثلاثياً مقصوراً، أبدلتَ من ألفه واواً لوقوع ياء الإضافة بعدها، سواءاً كان الاســم مــن بنات الواو، أو بنات الياء فتقول في: فتىً: فَتَوِيٌّ، وفي رَحَىً: رَحَوِيٌّ، وفي قنىً[3]: قَنَوِيٌّ. فَقُلِبت الألف واواً لالتقاء الساكنين، ولتوالي الياءات. فهذا القسم الثاني.

فإن كان المقصور رُباعياً، وألفُه غيرُ زائدة، كان الوجه قلبَها واواً. تقول في مَغْزىً: مَغْزَوِيٌّ. ويجوز الحذف فتقول: مَغْزِيٌّ. فإن كانت ألفه زائدة فالوجه: الحذف تقول في سكرى: سكريٌّ. ويجوز البدل فتقول: سكرويٌّ. لأنه ليس بقياس. وقد قالوا في دنيا: دُنْيِيٌّ، فحذفوها لأنها زائدة. وقــد قالوا: دُنْيَوِيٌّ تشبيهاً بِمَغْزَوِيٌّ، وقالوا: دنياويٌّ، لأنهم توهموا: دُنْياءَ ممدودةً، وإن لم تكن مستعملةً، وحكاه سيبويه، أيضاً[4].

فإن تجاوز الأربعة (١٦١/ب) فالحذف للطول لا غير. فتقول في مُرَامى: مُرامِيٌّ. فإن كان المقــصور علــى أربعة أحرف وهو متحرك الأوسط فإنك تحذف الألف، فتقول في جَمَزَى[5]:

(١) الفرزان من لعب الشطرنج، أعجمي معرب وهو ما يسمى في اللعبة بالوزير. ينظر: الكتاب ١: ٤٢٢، هامش ٢.

(٢) أي في النسبة.

(٣) القنا: جمع قناة، والقنا: احديداب في الأنف. المقاييس (قنا) ٥: ٢٩.

(٤) الكتاب ٣: ٣٥٢، ونصه: (وقالوا في دنيا: دنياوي).

(٥) الجمزي: ضرب من السير، وهو أشد من العنق. المقاييس (جمز) ١: ٤٧٨.

جَمَـــزِيٌّ، وفي بَشَكَى[(1)]: بَشَكِيٌّ. ولا تقول: جَمَزَوِيٌّ وبَشَكَوِيٌّ وذلك لأن الفتحة هاهنا قامت مقـــام حـــرف. فكأنه كان على خمسة أحرف، تقديراً. فلو كان على خمسة أحرف لَحُذف منه فكذلك إذا كانت الحركة قائمة مقام الحرف، وجب أن تحذف. ولا تقول في (جَمَزَى) ما تقول في (مَغْـــزَى) على ما ذكر في الكتاب[(2)]. تقول في حُبارَى، وفي قَرقَرى: حُباريٌّ، وقَرقَريٌّ. ولا تقول: حُبارَوِيٌّ، ولا قَرقَرَوِيٌّ.

فإن كان المنقوص ثلاثياً أبدلت من كسرته، فتحته، فصارت ياؤه للفتحة ألفاً. ثم أبدلت من ألفه واواً على ما مضى. تقول في الإضافة إلى عَمٍ: عَمَوِيٌّ، والى شَجٍ: شَجَوِيٌّ وكان أصله: عَمِيٌّ، ففتحت ثم قلبت الياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها فصار عماً، كعصاً. ثم أُبدلت منه واواً، لئلا يؤدي الى توالي الياءات.

فـــإن كـــان المـــنقوص رباعياً، فالوجه: حذف الياء فتقول في مُعْطٍ: مُعْطِيٌّ، بحذف الياء الأصلي. ويجوز البدل فتقول: مُعْطَوِيٌّ وقاضَوِيٌّ على ما ذكر.

فإن كان في آخر الاسم ياء مشددة نحو: صبي تحذف الأولى الزائدة فيبقى (صَبٍ). ثم تفعل بـــه مـــا فعلـــت بقولك: عَمٍ وشَجٍ وغير ذلك. فإن كانت الياء المشددة قبل الطَّرَفِ، حذفت المتحـــركة فـــتقول في أُسَيِّد: أُسَيْدِيٌّ، وفي حُمَيِّرٍ: حُمَيْرِيٌّ. وأصل أُسَيِّد: أُسَيْوِدٌ، وهو تصغير: أسود، فَقُلِبَتِ الواو ياءاً، ثم أدغمت الياء في الياء، فيبقى: أُسَيِّدٌ. ثم فُعِلَ به في الإضافة ما فُعِلَ من التخفيف.

وتقول في حنيفةَ: حَنَفِيٌّ بحذف التاء، لأنا قد بينا أن تاء التأنيث وياء النسبة لا يجتمعان. ثم تحـــذف الياء بحذف التاء، ثم يفتح ما قبل الياء عند حذف التاء فتقول: حَنَفِيٌّ وكذلك في جميع المواضع. (١٦٢/أ).

وربمـــا شذ شيء من ذلك، نحو قولك في سليقة: سَلِيقِيٌّ. وفي الخُرَيْبَةِ: خُرَيْبِيٌّ. فإن كان مـــضاعفاً، فإنـــك تبقيه على حاله. تقول في شديدة، وحديدة: شديديٌّ، وحديديٌّ، فلا تحذف الياء، لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع حرفين من جنس واحد. فإن كان قبل الياء واو لم تحذف الياء فقالـــوا في بـــني حويزة: حويزيٌّ، إذ لو حذفت الياء للزمك أن تفتح الواو. ولو فتحت الواو، لانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقي في النسبة: حازِيٌّ وطَالِيٌّ في طويلة، وهذا مما لا يجوز على أنه قد جاء: طائيٌّ في النسبة إلى: طَيِّءٍ.

فـــإن لم تكـــن في الكلمة تاء التأنيث لم تحذف الياء تقول في: سعيد: سَعيديٌّ، وفي عُقَيْلٍ ونُمَيْرٍ: عُقَيْلِيٌّ، ونُمَيْرِيٌّ. وإنما فعلت كذلك وذلك لأنه خفيف، فلم تحتج إلى الحذف بخلاف ما إذا كان فيه تاء التأنيث وذلك لأن هناك، تحذف التاء. ثم حذف التاء يُجرِّئُهم على حذف الياء. فأما هاهنا، فلا تاء حتى تحذف الياء لأجل التاء.

---

(١) البشكي: ضرب من السير، يقال: ناقة بشكى، أي سريعة المقاييس (بشك) ١: ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٣: ٣٥٤، ونصه: (تقول في حبارى: حباري، وفي جمادى: جمادي، وفي قرقرى: قرقري).

وربما قالوا في ثقيف: ثَقَفيٌّ، وفي قريش: قُرَشِيٌّ. والوجه: قُرَيشِيٌّ وثَقِيفِيٌّ، على ماذكر[1] إلى قـوله: تقول في: عِلْباءٍ: علباِئيٌّ، ألحقوه بِسِرْدَاحٍ. فقالوا: الألف في مقابلة الحاء من: سرداح. ثم هناك لا تحذف الياء، ولا تقلب واواً. هاهنا، وجب أن يكون كذلك.

ومـنهم من يقول: إنّ همزتَه كهمزةِ: صَحراءَ فقالوا: عِلباويٌّ. وقد قالوا في: قُرّاءٍ: قُرّاويٌّ. والأصل: قُرّائيٌّ[2].

فـإن كان في الكلمة تاء التأنيث، حذفتَها لياء النسب لأن علامة التأنيث لا تكون حشواً. تقـول في طلحـةَ: طلحيٌّ. فإن نسبته إلى جماعة، أوقعت ياء النسبة على الواحد منها تقول في رجـالٍ: رَجُلِيٌّ. ولا تقول: رِجاليٌّ، لمعنيين: أحدهما، وهو أنه بإدخال ياء النسب تجعل الاسم الـذي لا يوصف به بعد إلحاق الياء به مما يوصف به. ولو قلت: ثوبٌ رجاليٌّ، لما صح، وذلك لأن المفـرد، لا يوصـف بالجمـع، بـل المفرد يوصف بالمفرد، والجمع يوصف بالجمع[3]. (١٦٢/ب).

الـثاني: وهـو أن المقصود من قوله: ثوبٌ رجاليٌّ، إنما هو بيان الجنس والجنس قد حصل بالـواحد، فـلا حاجـة إلى الجمع. مع أن الواحد أخف من الجمع وهو الأصل وقد، قالوا في الفـرائض: فَرائضيٌّ وذلك شاذ فإن سميت بالجمع واحداً أقررته في النسب على لفظة. تقول في المدائن: مَدائنيٌّ وفي أنصار: أنصارِيٌّ لزوال المعنيين اللذين ذكرناهما.

(قال أبو الفتح): وقد شذت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها. قالوا: في (الحِيرَة): حَارِيٌّ، وفي (طَيِّءٍ): طائِيٌّ، وفي زَبِينةَ: زَبانيٌّ، وفي أمسِ: إمسيٌّ، بكسر الألف[4]. وفي الحَرَم: حِرْمِيٌّ[5]، وفي بـني الحُبُلَـى، حـي من الأنصار: حُبُلِّيٌّ[6]، وفي بني عُبَيْدَةَ: عُبَدِيٌّ وفي جَذيمة[7]: جُذَمِيٌّ، والقياس: جَذِيمِيٌّ أو جَذَمِيٌّ، وحَرَمِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ وفي طَيِّءٍ: طَيْئِيٌّ.

واعلم أن الاسمين إذا جعلا اسماً واحداً، فإنه يجوز أن تضيف إلى الأخص، والأغلب منهما فـتقول في عبد شمس: شَمسيٌّ. وقالوا: عَبْشميٌّ، لأن (شمساً) أخص من (عبد) وكذلك في عبد

(١) أي: على ماذكر ابن جني. ينظر: اللمع في العربية ٣٢٣.

(٢) النسبة لما آخره همزة قبلها ألف إن كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا نحو: صحراء: صحراوي وإن كانت أصلية ثبتت على الأكثر، نحو: قراء: قرائي وإن كانت منقلبة عن أصل نحو: كساء ورداء أو ملحقة بحرف أصلي نحو: علباء فالوجهان: كسائي وعلبائي وكساوي، وعلباوي. ينظر: شافية ابن الحاجب ٢: ٥٤، ٥٥.

(٣) ذكر النحويون أن النعت يتبع منعوته في عشرة وهي: الرفع، والنصب، والجر والتعريف والتذكير، والإفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث. ينظر: الجمل ١: ١٩٦.

(٤) عند الشارح وابن برهان. وأما العلوي فضم أوله. ينظر: شرح اللمع- لابن برهان ٦٣١، واللمع في العربية ٣٢٩، هامش(٣)، وشرح اللمع- للعلوي ٢٥٣.

(٥) بكسر الحاء وإسكان الراء. ينظر: شرح اللمع- لابن برهان ٦٣١، وشرح الثمانيني أ: ٢١٠.

(٦) ليفرقوا بينه وبين (الحبلي) لعظم بطنه. ينظر: اللمع في العربية ٣٢٩، هامش (٥).

(٧) جذيمة على وزن (فعيلة) وليس مصغراً. ينظر: الكتاب ٣: ٣٣٦.

قـيس: قيسيٌّ. ولا تقول: عَبْدِيٌّ، لأن (القيس) أخص من (عبد) فتضيفه إليه، وإن شئت قلت: عَبْقَسِيٌّ.

وتقول فيمن يعتقد مذهب المعتزلة في الأصول ومذهب أبي حنيفة في الفروع: حَنْفَزَلِيٌّ. وفي الشافعي: شَفْعَزَلِيٌّ، وفي حَنْبلي: حَنْبَزَلِيٌّ.

باب التصغير

اعلم أن التصغير في الأسماء بمنزلة الوصف له بالصِّغَرِ لأنه لا فرق بين أن تقول: رجل صغير وبين أن تقول: رُجَيْلٌ إلا أن العرب يؤثرون التخفيف على التثقيل. فقوله: رُجيلٌ أخف من قوله: رجل صغير. فأقاموا التصغير الذي هو: رجيل مقام الصفة وهو قولهم: رجل صغير.

والدليل على أن التصغير بمنزلة الوصف: إجماع النحويين على إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن موصوفاً. وذلك أنك تقول: هذا ضاربٌ زيداً. فتنصب (زيداً) بقولك: ضاربٌ. لأن اسم الفاعل مُشَبَّهٌ بالفعل وفيه معنى الفعل، فأُعمِل. فإذا وصفته، فإنك لاتُعمله. (١٦٣/أ) وذلك قولك: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً[1]. فلا يجوز أن تعمل ضارباً بعد كونه موصوفاً وذلك لأنك إذا وصفته فقد أخرجته عن شبه الفعل، إذ الفعل لا يوصف فلم تعمله. وكذلك إذا صغرت اسم الفاعل فإنك لا تعمله أيضا فلا تقول: ضُوَيرِبٌ زيداً. فلما لم تعمله إذا كان موصوفا ولم تعمله إذ كان مصغراً عُلِمَ بهذا أنه إنما كان كذلك لأجل أن التصغير نائب مناب الصفة. والدليل عليه أيضا أن النحويين أبدا يتبعون باب النسب باب التصغير. وذلك لأن ياء النسب يجعل الاسم مما يوصف به.

والتـــصغير أيضاً نائب مناب الصفة. وإذا علمت هذا فاعلم أن أمثلة التصغير ثلاثة (فُعَيْلٌ) و(فُعَيْعِلٌ) و(فُعَيْعِيلٌ) على ما ذكر[2].

اعْلمْ أن الأصل، إنما هو (فُعَيْلٌ) وهو أن تضم الفاء من كل اسم تريد تصغيره وتفتح العين وتسكن الياء للتصغير وياء التصغير، أبداً تقع ساكنة ثالثاً. وإنما وقعت ساكنة ثالثاً، حملاً على جمع التكـــسير وهـــو قولك: مَساجدُ وقَناديلُ ومَفاتيحُ فالألف في جمع التكسير وقعت ساكنة ثالثاً. فكذلك أيضا التصغير حمل عليه وإنما حمل التصغير على التكسير، لما نص عليه سيبويه وهو أنه قال: التصغير والتكسير من واد واحدٍ[3]. وإلحاق أحدهما بالآخر إنما كان لمعنى جامع بينهما وهو

(١) الكتاب ٢: ٢٩، وفيه قال سيبويه: (لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل. ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، كان قبيحا، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه).

(٢) اللمع في العربية ٣٣٠.

(٣) الكتاب ٣: ٤١٧، وفيه: الجمع بدل: التكسير إذ نصه: (التصغير والجمع من واد واحد) وإنما هو من واد واحد لأن جمع التكسير عندما يتغير نظم واحده بالزيادة والنقصان والتصغير عندما يتغير نظم واحده، بياء التصغير يبقى بناؤهما وإعرابهما جاريا على الآخر منهما. ولأنهم قصدوا إلى معنى زائد في الاسم حيث غيروا صيغته تغييرا يؤذن بذلك وإن التصغير وجمع التكسير يردان الأشياء إلى أصولها وينظر: اللمع في العربية ٧٦، والإيضاح في شرح المفصل ١: ٥٧٢.

أن ألف التكسير تغير نظم الواحد، كما أن ياء التصغير تغير نظم المكبر فألحِقَ التصغير بالتكبير.

واعلم أن هذه الياء التي للتصغير إذا وقعت بعدها واو متحركة فإن تلك الواو تقلب ياءً ثم تدغم الياء في الياء وهو قولك: أسودُ وذلك لأن تصغيره: أُسَيْوِدٌ. إلا أنهم قلبوا الواو ياءً. ثم تدغم الياء في الياء وقالوا: أُسَيِّدٌ وإذا كانت الواو قبل الياء فإنك تبقيها بحالها وهو قولك: جَوْزَةٌ وبَيضة وذلــك لأن تصغيره: جُوَيْزَةٌ ولا تُقلب الواو ياءً لأجل الإدغام وذلك لأن من شرط الإدغام أن يكــون الأول ســاكناً والثاني متحركاً. (١٦٣/ب) وهاهنا الأول متحرك والثاني ساكن فلم يجز الإدغام بخلاف: أُسَيْوِدٍ على ما سبق.

ومــنهم من يقول: أُسَيْوِدٌ فحمل التصغير على التكسير لأن في جمع التكسير يقال: أساوِدُ، فصححوا الواو، ولم يُعِلُّوها. فكذلك في التصغير وجب أن يصحح.

فــإن كان في الاسم تاء التأنيث فإنه يُفتَح ما قبل التاء في التصغير تقول في تصغير طلحةَ: طُلَيْحَةٌ، بفتح الحاء. وإنما فعلت كذلك وذلك لأن التاء بمنزلة اسم مضموم إلى الأول، ثان. ثم في الاسم المضموم إلى ما قبله يُفتح ما قبله، فكذلك أيضا هاهنا. وبيان ذلك وهو: بَعْلَبَكُّ، وذلك أن تصغيره: بُعَيْلَبَكُّ فتفتح اللام، فكذلك أيضا هاهنا.

وكــذلك مــا فيه الألف والنون الزائدتان إذا لم تُكَسَّرِ الكلمة عليهما. فتقول في سَكرانَ: سُكَيْرانٌ لأنك لا تقول: سَكارِينُ كما تقول في سِرحان: سَراحِينُ وإنما تقول: سُكَارَى وذلك لأن هذه الألف والنون بمنزلة الألف في: حمراء وفي حمراء يقال: حُمَيْرَاءُ فكذلك ما يكون في مقابلته وجب أن يصغر كما يصغر المشبه به فإن كانت الياء منقلبة عن واو، رددتها في التصغير إلى أصلها وذلك لأنك في التصغير ترد الأشياء إلى أصولها تقول في رِيح: رُوَيْحَةٌ وذلك لأن أصله واو بدليل قولك: راح يروح وكذلك في ديمة: دُوَيْمَةٌ لأنه من: دام، يدوم.

إلا أنهم قالوا في عِيد: عُيَيْدٌ[1]، ولم يقولوا: عُوَيْدٌ ولم يردوه إلى أصله وإنما كان كذلك وذلك لأن للعرب طريقين في التصغير: أحدهما: الإقرار والثاني: الرد إلى الأصل. فـــ(عِيدٌ) أصله: عِوْدٌ بالواو، إلا أنهم قلبوا الواو ياءً لأجل الكسرة الموجبة لقلب الواو ياءً، إجراءً على الأصل. ويبين هذا بمسائل منها:

أنهم قالوا في وَعَدَ: يَعِدُ وأصله: يَوْعِدُ فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. ثم أقروا هذا يعني الحذف في سائر أخواته ولم تكن الواو واقعة بين الياء، والكسرة وهو قولك: تَعِدُ، وأَعِدُ ونَعِدُ حملاً على الأصل.

وكــذلك قالوا في مستقبل: أكرمتُ (١٦٤/أ): أُكرِمَ وأصله: أُأَكْرِمُ إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين لئلا يؤدي إلى الجمع بين همزتين ثم حذفوا الهمزة في سائر أخواته وأقروا الحذف. وقالوا في المخاطــب: تُكْــرِمُ وللمخبر عن نفسه وعن الجماعة: نُكْرِمُ مع أنه يمكن أن يقال: تُؤكْرِمُ ونُؤكْرِمُ ولايؤدي إلى الجمع بين الهمزتين، حملاً على الأصل وجرياً عليه.

---

(١) الكتاب ٣: ٤٥٨، واللمع في العربية ٣٣٢.

وقالـــوا: دَمٌ ويَدٌ والأصل: دَمْيٌ ويَدْيٌ، فحذفوا اللام وحركوا العين بحركة اللام ثم قالوا: دَمَـــيانِ وبقُوا الميم متحركة ولم يردوه إلى أصله في السكون جرياً على الحركة العارضة ومحافظة عليه حتى لا يكون الردُّ كلا رَدٍّ. فإن كانت العين ألفاً رددتَها إلى أصلها واواً كانت أو ياءاً. فالتي من الواو قولك في مال: مُوَيْلٌ لأنها من الواو بدليل قولك: أموال وتقول: تَموَّل الرجل وليس من المـــيلان علـــى ماقالوا: من أن المال سمي (مالا) لميلان الطباع إليه إذ لو كان كذلك لكان من الواجب أن يقال: مُيَيْلٌ. وفي حال: حُوَيْلَةٌ بدليل قولك: أحوال، وحال يحول.

(فإن قلت): لم قلتَ: حُوَيْلَةٌ بالتاء، ولم تقل: حُوَيْلٌ؟.

(الجواب): لأن الحال مؤنث فكان من الواجب أن يقال: حالةٌ إلا أنهم لما حذفوا في الأصل فبالتصغير ردوه إلى الأصل. والأصل في التأنيث أن تكون فيه العلامة، فردوه إلى أصله وألحقوا التاء به لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

وفيما يكون من الياء يقول في ناب: نُيَيْبٌ[1]، وفي عاب: عُيَيْبٌ لأنه من الياء بدليل قولك: أنياب وأعياب ويجوز أن تقول في شيخ وعيب: شِيَيْخٌ وعِيَيْبٌ بكسر الشين من شيخ والعين من عيب[2]. لمجاورة الياء على ماذكر إلى قوله: عجوز[3]، تقول: عُجَيِّزٌ كما فعلوه في: أسود فقالوا: أُسيوِدٌ ثم قلبوا الواو ياءاً وأدغموا الياء في الياء فقالوا: أُسَيِّدٌ ولمعنى آخر وهو أن الواو في المكبر، وقعـــت ساكنة. فلو حركناه في المصغر، لأدى ذلك إلى انتقاض باب التصغير، لأن التصغير، إنما بني على الحذف، ولو حركناه في المصغر لأدى (١٦٤/ب) ذلك إلى زيادة شيءٍ عليه. وذلك لأن الأصل في الحروف السكون والحركة زائدة عليها، لأن الحركة بمنزلة حرف آخر. فإن كانت الواو لاما قلبتها لضعفها ياءاً البتة. تقول في تحقير عُروة: عُرَيَّةٌ، وفي شَكْوَة: شُكَيَّةٌ. وإنما تَمَّتْ ضعفها مـــن وقوعها طرفاً، فإن حقرت بنات الخمسة[4]، حذفت الحرف الأخير، لتناهي مثال التحقير دونـــه. تحذفـــه أي تحذف الحرف الأخير لوقوعه طرفاً، ومايلي الطرف حكمه حكم الطرف فتحذف كما تحذف ما هو في الطرف، تحذفه اعتبارا بحاله في جمع التكسير، فتفعل به ما تفعل في جمـــع التكسير. تقول: في تصغير سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ وإن شئت: سُفَيْرِلٌ على ما قاله إلى قوله: حُبارَى تحمله في التصغير على جمع التكسير. فأما: حُبَارَى ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون: حُبَيِّـــرٌ فتحذف الألف الأخيرة وتقلب الأولى ياءاً. وإن شئت قلت حُبَيْرَى فتبقي الأخيرة بحالها وتحذف الأولى وإن شئت قلت: حُبَيْرَةٌ فتحذف الأخيرة وتبدل منها هاءاً وتحذف الأولى.

فـــإن كان الاسم المحقر ثلاثياً مؤنثاً، ألحقتَ في تحقيره الهاء فتقول في (شمس) شُمَيْسَةٌ وفي (قِدْرٍ) قُدَيْرَةٌ وفي (دارٍ) دُوَيْرَةٌ[5]. وكان الأصل في هذه الأسماء أن يكون فيها التاء لأنها مؤنثة فلم

---

(١) الكتاب ٣: ٤٢٦، وفيه: (منهم من يقول في(ناب) نويب وهو غلط).

(٢) الكتاب٣: ٤٨١، واللمع في العربية ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) الكتاب٣: ٤٧٠.

(٤) الكتاب ٣: ٤٤٨، واللمع في العربية ٣٣٦.

(٥) اللمع في العربية ٣٤٢.

يدخلوا التاء عليها، وخالفوا الأصل. فلما صغرناها رددناها إلى أصلها وأدخلنا التاء عليها لأن في باب التصغير ترد الأشياء إلى أصولها إلا أنه شذت أشياءُ عن القياس تقول في قَوس: قُوَيْسٌ، وفي فَرَس: فُرَيْسٌ، وفي نَعْل: نُعَيْلٌ، و(الجَيِّد)[1]: قُويسَةٌ، وفُرَيْسَةٌ، ونُعَيْلَةٌ. وفي حرب: حُرَيْبٌ، وفي عُرُسٍ: عُرَيْس[2].

فـــإن تجـــاوز المؤنث ثلاثة أحرف لم تلحقه تاء التأنيث لطول الاسم بالحرف الرابع لأن الحرف الرابع كأنه قائم مقام تاء التأنيث. فلو أدخلنا التاء في قوله: عَنَاقٌ لأدى ذلك إلى التطويل في باب التصغير والتصغير إنما سمي تصغيراً لأنه يُطلب فيه الخفة والحذف. فإذن تقول في (عناق): عُنَيِّق[3]. ولا (١٦٥/أ) تقول: عُنَيِّقَةٌ، لأن الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا احتياج إلى إدخال التاء ومع ذلك قالوا في (قُدَّام) قُدَيْدِيمَةٌ وفي (وراء) وُرَيِّئَةٌ وفي (أمام) أُمَيِّمَةٌ.

وتقـــول في تحقير الأسماء المبهمة[4]، في (ذا) ذَيَّا. اعلم أن (ذا) عندنا أصله: ذَوَيٌ[5]، على وزن: فَعَلٍ فحذفت الياء للاستثقال. فلما حذفوا الياء بقي: ذَوَ فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح مـــا قبلها فبقي (ذا). وقال أبو علي: أدغمت الواو في الياء ثم خفف كما خففوا (مَيْتاً) في: مَيِّت فحذفت العين. واستدل بأنهم صغروا على لفظ (ذا) فقالوا: ذَيَّا وأصله: ذُيَيَّا فالمحذوف عندنا[6]، إنما هو عين الفعل لا لام الفعل إذ لو قلنا: إن المحذوف هو لام الفعل لأدّى ذلك إلى أن تكون الياء بعـــدَ الـــذَّالِ، عينَ الفِعْلِ. الأخرى، إنما هو ياء التصغير. ولا يجوز ذلك لأن ياء التصغير قط لا تكون متحركة وإنما تكون ساكنة فإذن الوجه أن يقال: إن المحذوف إنما هو عين الفعل والياء التي بعـــد الذال ياء التحقير والياء التي بعد ياء المحذوف، إنما هو لام الفعل والألف عوض عن الضمة التي يجب لَحاقها أول التحقير فلما لم يَلحق أولَ (ذَيَّا) الضمةُ التي تلحق في نحو: رُجيلٍ عوضت عنها الألف.

وكـــذلك (اللَّـــذَيَّا) الألف عوض عن الضمة ومثله (اللَّتَيَّا) وقلنا: إن أصل (ذا) ذَوَيٌ [ولم نقـــل][7]: ذَيَيٌ لأن باب: طَوَيْتُ وشَوَيتُ أكثر من باب القُوَّة والحُوَّة. والحمل على الأكثر أولى وقال بعضهم: (ذا) الأصل إنما يكون هو الذال. والألف زائدة وكذا قالوا في (الَّذي) و(الَّتي) فإن الألف واللام زائدتان و(تي) و(ذي) اسم.

---

(١) الأصل غير واضح. (٢) اللمع في العربية ٣٤٢.

(٣) الكتاب ٣: ٤٨١، واللمع في العربية ٣٤٢.

(٤) الكتاب ٣: ٤٨٧، واللمع في العربية ٣٤٢.

(٥) بالضم بلا تنوين لبنائه وجاء في الأصل منونا (ذوي) وهو وهم ينظر: شرح الشافية ١: ٢٨٤.

(٦) أي: عند البصريين أما الكوفيون فعندهم أن (الذال) من (ذا) هو الاسم والألف زائدة بدليل ذهابها في التثنيه نحو (ذان، وذين) فإذا أرادوا تصغيرها زادوا عليها زيادة تكمل لها بناء التصغير ولم ير ابن يعيش بأسا على من ذهب إلى أن (ذا) ثنائي لا أصل له في الثلاثي فهو شبهُ: مَنْ وكم في المبهمة وأن الألف أصل كألف: لدى وإذا ينظر: ابن يعيش ٣: ١٢٦، ١٢٧، وشرح الشافية ١: ٢٨٥ هامش (١).

(٧) الأصل غير واضح.

وقد شذت أشياءُ من هذا الباب لايقاس عليها. قالوا في عَشِيَّة[1]: عُشَيْشِيَةٌ. وفي مَغْرِب: مُغَيْرِبانٌ. وفي إنسان: أُنَيْسِيانٌ وفي الأصيل أُصَيْلَانٌ. وأبدلوا من النون لاماً، فقالوا: أُصَيْلالٌ.

اعلم أن الجمع لا يصغر لأن الجمع والتصغير، ضدان لأن أحدهما للتكثير والآخر للتقليل فهما لا يجتمعان. فأصيل: جمعُه أُصُلٌ. وأُصْلانٌ: جمع أُصُلٍ فقال قائلون: إن أُصْلاناً: ليس بجمع أُصُلٍ بل هو اسم صِيغَ للجمع فدخل التصغير (١٦٥/ب) قياساً على: نَفَرٍ ورَهْطٍ وذلك لأنهما اسمان صيغا للجمع فأدخلوا عليهما التصغير فقالوا: نُفَيْرٌ ورُهَيْطٌ.

قلنا: هذا باطل وذلك لأن (فُعلاناً) يأتي جمعاً لــ (فُعُلٍ) ومنهم من قال: إنه اسم معرفة صيغ لهذا الوقت بعينه قلنا: هذا محال وذلك لأنه لو كان كذلك لكان من الواجب أن لا ينصرف، لاجتماع السببين فيه: التعريف، وزيادة الألف، والنون فإذن الوجه أن يقال: إن هذا شذ عن القياس والقياس يقتضي أن لا يصغر ولكن هو شاذ عن القياس، كما ذكر سيبويه[2].

باب ألفات القطع وألفات الوصل

الألفات على ضربين على ما ذكر فقوله: همزة القطعِ ما تقطع اللفظَ بها ما قبلَها عما بعدها. وذلك قولك: إِبِلٌ وفي الفعل: أَكْرِمْ. فإنك تقول: هذه إبلُ فلان فتقطعُ اللفظَ بها ولا تسقطها كما تقول في ألف الوصل وذلك أنك تقول: يا زيد اضرِبْ عمراً فإنك تصل ما قبلَها بما بعدها وتحذفها استغناءاً عنها.

واعلم أن كل همزة وقعت في أول كلمة فهي همزةُ قطع إلا ما أستثنيه لك وذلك نحو قولك: أَخذ وأُخذ وأَكْرَمَ، وأُكْرِمِ. فإن هذه كلها ألفات القطع.

وأما همزة الوصل، فإنك تُدخل في الكلم الثلاث: الاسمِ والفعلِ والحرفِ فدخولها في الأسماء في موضعين: اسم غير مصدر واسم مصدر. فأما التي من غير المصادر فعشَرَةٌ وهي: ابنٌ، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان واسم واست وابنُمٌ وايمُنٌ. فالعشرة التي ذكرها تنصرف إلى قوله: إلا ما أستثنيه لك لأن الهمزة في هذه الأسماء كلها وقعت أولا. ثم هذه كلها همزة الوصل فهذا هو المستثنى.

اعلم أن قوله: ابن أصله: بَنَوٌ لأن جمعه: بَنُونَ فهذا يدل على أن أصله: بَنَوٌ لكن حذفوا الواو للاستثقال. فلما حذفوا الواو سكنوا الباء فلما سكّنوها أدخلوا عليها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن لأنه لا يمكن النطق بما (١٦٦/أ) هو ساكن وجمعه: بنونَ وأصله: بَنَوُونَ. ولكنهم حذفوا الواو التي هي للجمع وعلامة له.

واسم أصله: سِمْوٌ فحذفوا الواو. فلما حذفوه بقي الاسم على حرفين فأسكنوا السين ثم أتوا بألف الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن فقالوا: اسم.

(فإن قلت): يجوز أن يقال: إن أصله: سَمَوٌ لأن جمعه يأتي على (أَفْعَالٍ) وهو: أسماء، وأفعال: جمع: فَعَلٍ، كجَبَلٍ، وأجبال، وأَسَدٍ، وآساد. فكذلك أيضاً لما أتى جمعه على (أفعال) استدللنا بهذا على أن أصله: سمو.

---

(١) الكتاب ١: ٤٨٤. (٢) الكتاب ٣: ٤٨٤.

(الجـــواب): ليس كذلك. وذلك لأن (أفعالاً) يكون جمعاً للأبنية الثلاثية كلها إلا (فَعْلاً) بسكون العين فإن جمعه يأتي على (أَفْعُلٍ). على أن جموع الثلاثي كلها تتداخل. فيجوز أن يكون أصـــله (فَعْـــلا) ثم يأتي جمعه على: (أفعالٍ) هذا كما تقول في: الزمن وذلك لأن جمعه يأتي على (أَزْمُـــنٍ) مع أن القياس يقتضي أن يكون جمعُ (فَعَلٍ) (أَفْعَالاً) ثم إنه يأتي جمعه على هذا. فكذلك أيضا هاهنا وجب أن يكون بهذه المشابة لأن جموع الثلاثي تتداخل والدليل على أن أصله: سِمْوٌ (قول الشاعر):

٣٥٢- بِاسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ(١) ....

وأصله: سِمْوُهُ، ولكنه حُذِفتِ الواو للمعنى الذي ذكرناه.

وأما: اثنتانِ، واثنانِ فأصلهما: ثِنوانِ وثِنوَتَانِ لأن أصله: ثِنْوٌ أو: ثِنْيٌ. فالمحذوف هو الياء أو الـــواو على اختلاف النحاة ولكنهم لما حذفوا الياء قالوا: ثنتان وهذا لا واحد له لأنّ واحده من غيرِ لفظهِ، وهو: واحدٌ. وكذلك جمع القلة إلى العشرةِ لا واحد لهُ من لفظه وهو: أَنْثاءٌ.

وأما استٌ، فإن أصله: سَتَهٌ بدليل قوله: أَسْتاهٌ وسُتَيْهَةٌ ولكنهم حذفوا الهاء كما حذفوا الواو، لأن بـــين الهـــاء وبين حروف المد واللين مشابهةً لأنها من مخرج واحد فلما حذفوا الهاء بقي الاسم على حرفين فأسكنوا الأول وأدخلوا عليه ألف الوصل فقالوا: استٌ والدليل على أن بين الهاء (١٦٦/ب) وبـــين حروف المد واللين مشابهةً هو: أنهم أبدلوا الهاء من الألف في قولهم: هَرقْتُ وأَرقْتُ وأبدلوا الألف من الهاء وهو في قولهم: ماء وذلك لأن أصله: ماهٌ بدليل قولهم: مُوَيْهَةٌ، وأمواهٌ.

وابنُمٌ: الميم زائدة وهو: ابنٌ(٢). وقالوا(٣): سه في: است وأصله: سته فحذفوا التاء والدليل

---

(١) من الرجز، وبعده:

قد وردت على طريق تعلمُهْ

وهو بلا نسبة في: المقتضب ١: ٢٢٩، والإنصاف ١: ١٦، وشافية ابن الحاجب ٢: ٢٨٥، وابن يعيش ١: ٤٢، واللسان (سما) ١٤: ٤٠١.

(٢) إن الناسخ انتقل نظره فحجب عنا ما تكلم به جامع العلوم عن لفظة (ابنم)، ويحمل ما قال النحويون واللغويون أن الميم في (ابنم) زائدة كميم زُرقمٍ. والزرقم: الأزرق الشديدُ الزرقِ واللام منه محذوفة إذ الأصل (بَنَوٌ).

يقال: هذا ابنُكَ ويزاد فيه الميم فيقال: هذا ابنُمُكَ فإذا زيدت الميم فيه أُعربَ من مكانَينِ فقيل: هذا ابنُمُكَ فضمت الميم وأعرب بضم النون وضم الميم ومررت بابنِمِكَ ورأيت ابنَمَكَ، تُتبِع النونَ الميمَ في الإعراب والألف مكسورة على كل حال ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم ويدع النون مفتوحة على كل حال فيقول: هذا ابنَمُكَ ومررت بابنَمِكَ ورأيت ابنَمَكَ وهذا ابنَمُ زيد ومررت بابنَمِ زيد ورأيت ابنَمَ زيد قال حسان:

وَلَدْنا بني العنقاءِ، وابنَيْ مُحرِّقٍ فأكرِمْ بنا خالاً، وأكرم بنا ابنمَا

وقال الآخر:

.... ولم يحم أنفاً عند عِرسٍ ولا ابنِمِ

ينظر: اللسان (بني) ١٤: ٨٩، ٩٠، وشرح الشافية ٢: ٢٥٠، ٢٥٢.

(٣) من حق هذه العبارة أن تأتي بعد شرحه لفظة (است) إذ لا علاقة لها بما قبلها.

عليه قولهم: أستاهٌ وسُتَيَّةٌ وقال عليه السلام: (العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ)(1).

وأما ايمُنُ فإن الألف ألف الوصل بدليل أنها تسقط كما (في قول الشاعر):

٣٥٣ – فقـال فَـريقُ الحي، لما نَشدتُهم: نعـم. وفـريقٌ: لَـيْمُنُ الله، مـا ندري(2)

وأما امرؤ، فأصلُه: مَرْءٌ. فاسكنوا الميم على غير قياس كما اسكنوا السين من: اسْم والباء مـن: ابْـن وادخلوا عليه ألف الوصل فإذا ادخلوا ألف الوصل أتبعُوا الراءَ الهمزةَ. فقالوا: امرُؤٌ وامرَءاً، وامرِئٍ فحركة الراء تَبَعٌ لحركة الهمزة.

وأمـا أسماء المصادر فهو كل مصدر ماضيه مُتجاوز لأربعة أحرف في أوله همزة وهو مثل: استخراجٍ واصفرارٍ.

وأما دخولها في الأفعال ففي موضعين: أحدهما: الماضي إذا تَجاوزَ عِدتُهُ أربعةَ أحرف وفي أوله همزة فتلك همزة الوصل. وذلك: استخرجَ وانطلقَ.

والآخَرُ: مِثالِ الأمرالمواجَهِ من كل فِعْلٍ انفتح فيه حرف المضارعة ويُسكَّنُ ما بعده وهو قولك في الأمر: اضربْ لأنه من: ضَرَبَ يَضْرِبُ. وقد حذفوا همزة الوصلِ مع فاء الفعل في ثلاثة مواضع في الأمرالمواجَهِ: وهو قولهم: خُذْ، كُلْ، مُرْ. والأصل: أُوْخُذْ أُوْكُلْ أُوْمُرْ. إلا أنهم حذفوها، تخفيفاً وقد ورد في القرآن: أُؤْمر وهو قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ﴾(3).

وأما دخولها الحرف فهو في موضع واحد وهو لام التعريف نحو: الغُلامِ والجاريةِ.

واعلم أن همزة الوصل إذا وقع الاستغناء عنها بغيرها حذفت. وإذا وجدت همزة الاستفهام فتقول في الاستفهام: أَبنُ زيدٍ هذا ؟ ومعناه: أَإبْنُ زيدٍ هذا؟ ولكن لما وقعت الغنية عن همزة الوصل بهمزة الاستفهام حذفتَها فقلت: أَبْنُ زيدٍ؟ فإن كانت الهمزة مع لام التعريف (١٦٧/أ) لم تحذفها مع همزة الاستفهام لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام تقول: آ الرجل قال ذلك؟ آ الغلام خرج؟ وهذا لأن الأصل فيه: ألف الوصل. ثم إنهم أدخلوا عليه الهمزة للاستفهام ولم يمكن حذف همزة الوصل فأدخلوا عليها مدة. لأن أصله: آ الرّجلُ؟ فزادوا عليها المدة ولم يحذفوا ألف الوصل لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام. وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾(4). وتقول في القسم: آللهِ، لأذهبنَّ فلم تحذفها لأنها صارت عوضاً عن واو القسم. فلم تحذف التي للوصل، لأنها عوض عن الواو ولا التي للاستفهام لأنها لا يفهم منها معنى الاستفهام بعد حذفها.

وتقول في النداء: يا أَللهُ اُغفر لي لأن الألف واللام هناك بدل من همزة (إله). وهمزة الوصل ابـداً مكسورة نحو: إضربْ واِجرحْ، [و] إِبنٌ واِستخرجْ [و](5) امرؤ. إلا أن يَنضمَّ ثالثُها ضماً لازمـاً فتـضم هي وهو أن يكون للإتباع فتقول: اُخرُج فتضم الهمزة إتباعاً لضمة الراء. وقال:

---

(1) سنن الدارمي ١: ٤٩، وسنن أبي داود ١: ٩٢، والمعجم الكبير – للطبراني ١٩: ٣٢٠، وسنن ابن ماجة ١: ٩١.

(2) البيت من الطويل لنصيب، في: شعره ٩٤

(3) ٢٠: سورة طه ١٣٢.

(4) ١٠: سورة يونس ٥٩.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

أُغْـــزِي ياجاريةُ وإنما ضمت الهمزة، لأن أصل: أُغزِي: أُغْزُوِي فَضُمَّت الهمزة إتباعاً لضمة الزاء على ما ذكر.

باب الاستفهام

(قال أبو الفتح): ويُستفهم بأسماءٍ غير ظروف وبظروف، وبحروف. فالأسماء: (مَن) و(ما) و(أيٌّ).

اعلم أن (مَنْ) على أربعة أقسام:

(الأول): أن يكـــون موصولاً فتقول: مَنْ عندَك ظريفٌ بمعنى: الذي وإذا كان كذلك فإنه إنمـــا يكون مبنياً لأن الصلة مع الموصولات بمنزلة شيء واحد فكان (مَنْ) بعضَ الاسم وبعضُ الاسم لا يستحق الإعراب على ما سبق بيانه في مواضع.

(الـــثاني): وهو أن يكون استفهاماً. فتقول: مَنْ عندَك؟ وإذا كان استفهاماً فإنه إنما يكون مبنـــياً لتضمنه معنى همزة الاستفهام لأنك إذا قلتَ: مَنْ عندَك؟ فمعناه: أزيدٌ أم عمرٌو وما يكون متضمناً لمعنى الحرف فإنه يُبنى.

(الثالث): وهو أن يكون بمعنى الشرط والجزاء. تقول: من تَضْرِبْ أَضْرِبْ وإنما يكون مبنياً هاهنا لأنه تضمن معنى الحرف وهو (إنْ) لأنه هو حرف الشرط والجزاء.

(الرابع): وهو أن يكون موصوفاً وعليه قول (الشاعر):

٣٥٤ - لا افتخارٌ إلا (١٦٧/ب) لمن لا يضامُ   مُـــدرِكٍ أو مُحـــارِبٍ لا يـــنامُ[1]

فَمَنْ جَرَّ قولَه: مدركٍ فهو إنما جرَّهُ لأنه صفة لقوله: لِمَنْ أي: لِرجلٍ مدرِكٍ.

وأمَّـــا (ما) فإنه يأتي على ثمانية أقسام: أربعة منها أسماء وأربعة حروف فأمّا كونه اسماً ففي أربعة مواضع:

(الأول): أن يكون موصولاً.

(الثاني): أن يكون موصوفاً كما قال الله تعالى: ﴿ هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[2]. فـــ(عَتِيدٌ) صفة لقوله (ما). ومعناه: هذا شيء لدي عتيدٌ. ولا يجوز أن يقال: إنَّ (ما) هنا، موصولة. إذ لو كانت موصولة، لكان من الواجب أن يقال: هذا ما لدي العتيد. فلما كان (عتيد) دون العتيد، علمنا بهذا، أن (ما) موصوفة في هذا الموضع.

[الثالث]: أن يكون بمعنى الشرط. قال الله تعالى ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[3]. فهو اسم. والدليل على أنه اسم، هو أن الضمير يعود إليه من قوله: يَعلَمْهُ.

[الرابع]: وهو (ما) التعجب. نحو: ما أَحسنَ زيداً!

وأما إذا كان حرفاً، ففي أربعة مواضع، منها (ما) الكافة: وهو قولك: إنما، وكأنما.

[الثاني]: وهو (ما) المصدرية.

---

(١) البيت من الخفيف للمتنبي، في: ديوانه ٤: ٩٢.

(٢) ٥٠: سورة ق ٢٣.   (٣) سورة البقرة ١٩٧.

[الثالث]: وهو (ما) الصلة الزائدة. وهو قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ (١). وإنما سميت صلة؛ لأن الكلام يوصل بها.

[الرابع]: وهو (ما) التي للنفي. ترفع الاسم، وتنصب الخبر: فتقول: ما زيد قائماً. لأنها حرف بمنزلة: هل، وبل. [واعلمْ](٢) أن مَنْ: إنما تكون للعقلاء، ولا تكون لغير العقلاء. وما: إنما يكون لغير العقلاء.

[فإن قلت]: قال الله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ ﴾ (٣)، أقسم الله سبحانه وتعالى بذاته، بـ(ما) وهو تعالى عالم. فعلم بهذا أن (ما) يستعمل في العقلاء.

[الجواب]: قلنا: ليس كذلك، وذلك لأن (ما) هناك، المصدرية. فالتقدير: والسماءِ وبنائِها.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (٤)، ومعلوم أن النِّسوانَ من جملة العقلاء.

[الجواب]: قلنا ليس كذلك، وذلك لأن (ما) هناك، صفة للعقلاء. و(ما) يكون صفة للعقلاء. فالتقدير: فانكِحوا المُحلَّلةَ من النساء.

وأما (أيٌّ) فقد تقدم شرحه في باب الموصول(٥).

والظروف: متى، وأين، وكيف، وأنّى، وأيّانَ، وأيُّ حينٍ.

اعلم أن (متى) ظرف زمان. ويكون [١٦٨/أ] خبراً عن الحدث، ولا يكون خبراً عن الجثة. تقول: متى انطلاقُك؟. ولا يجوز: متى زيدٌ؟. فإن قلت: متى زيد قائمٌ، وعلقت (متى) بقائم؛ جاز. ولو قلت: متى زيدٍ قائماً؛ لم يجز أن تنصب: قائماً، على الحال؛ بخلاف (أين) لأن (متى) زمان، فلا يكون زيدٌ مبتدأ، و(متى) خبره. كما يكونُ (أين) خبرَ زيدٍ. وقولهم: متى أنتَ وبلادُكَ؛ إنما جاز لأن المعنى: متى عهدُك ببلادِك؟. فعهدك: حدث محذوف. فلما حُذِف المضافُ انفصل المتصل، فصار (الكافُ) (أنتَ) كقوله تعالى: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٦)؛ أي فنعما إبداؤها. فَحُذِفَ الإبداء، فانفصل فصار (ها) (هي). فكذا. هاهنا. وقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ﴾ (٧)، فتقديره: متى البعث؟. فـ(هو) كناية عن البعث.

و (أين) ظرفٌ، سؤالٌ عن المكان. و(كيف) ظرفٌ. سؤالٌ عن الحال.

[فإن قلت]: فكيف: اسم. ولا تُعلّقَ له بالزمان، فكيف يقع عليه اسم الظرفية؟.

[الجواب]: نعم. ولكن معناه يدل على الظرفية. لأن معنى (كيف): على أي حالٍ، وأيُّ حالٍ: ظرفُ زمان.

و (أيُّ حينٍ) حينَ: ظرف. وأيٌّ: اسم، ولكن، لما أضيف إلى الظرف، اكتسى منه الظرفية.

---

(١) سورة آل عمران ١٥٩.
(٢) الأصل غير واضح.
(٣) ٩١: سورة الشمس ٥.
(٤) ٤: سورة النساء ٣.
(٥) ص ٣٦٩.
(٦) ٢: سورة البقرة ٢٧١.
(٧) ١٧: سورة الإسراء ٥١.

و (أيان) بمعنى (متى) و(أنّى) بمعنى (متى) وقد يكون بمعنى (كيف).

والحروف: الهمزة. وأم، وهل.

اعلم أن أم الباب، في الاستفهام، إنما هو: الهمزةُ. وذلك لأنه بالهمزة يُستفهَمُ عن المعلوم، وغير المعلوم. يستفهم بها عن المعلوم، على سبيل التقدير، كما قال:

أطرباً، وأنتَ قِنَّسْرِيُّ....(١)

وقد تحقق عنده أنه قنسري، ثم استفهم عن طربه، مع أنه قد تحقق عنده أنه قنسري. ولكن هذا الاستفهام، إنما كان على سبيل التقدير. وكذلك، أيضاً، قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ ﴾(٢). وقد علم رسول الله، عليه الصلاة والسلام، شرح صدره؛ ولكنه، إنما استفهم عنه تقريراً لهذا؛ فعلم أن أم الباب في الاستفهام، إنما هو الهمزة؛ لأنها يستفهم بها عن المعلوم، على سبيل التقرير، وعن المشكوك فيه على سبيل التوبيخ؛ بخلاف (هل) و(أم) وذلك لأنه يستفهم بها عن المعلوم؛ إذ لا فائدة فيه. [١٦٨/ب]؛ ألا ترى أنك لو قلت: هل ضربت؟ فاستفهمت عن ضربه، وعلمت أن الضرب منه، فإنه لا يكون لهذا فائدة. وأما قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾(٣)، فـ(سأل) متعد إلى مفعولين. وهاهنا، المفعول الأول، في قوله (يَسْألُونَكَ) الكاف الذي للخطاب. والمفعول الثاني: الجار والمجرور، وقد استوفى مفعوليه. فأيانَ مرساها، محلّه ماذا؟

[الجواب]: قلنا: أيان مرساها: بدل عن قوله: (عَنِ السَّاعَةِ) فمحلُّه: نصب، لأنه بدل عن المفعول الثاني. ويجوز أن يكون تفسيراً للساعة. فيكون تقديره: يسألونك عن الساعة، ويقولون: أيان مرساها.

وأما (الهمزة) و(أمْ) فقد تقدم ذكرهما في باب العطف(٤).

فأما (هل) فكقولك: هل قام زيد؟ وهل يقوم زيد؟ إذا كان للاستفهام، فجوابه في هذا الموضع (نعم) أو (لا) وقد يكون (هل) بمعنى (قد) كقوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾(٥)؛ أي: قد أتى. و(هل) يكون مع ما بعدها بمنزلة الأمر، كما قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾(٦)؛ أي انتهوا.

واعلم أن (مَنْ) و(ما) و(أياً) في الاستفهام نكرات غيرُ موصولات. وإذا لم تكن موصولاتٍ

---

(١) من الرجز، للعجاج، وبعده:

والدهرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ

في: ديوانه ٣١٠، والكتاب ١: ٣٣٨، والتحصيل ٢١١، والخزانة ١١: ٢٧٤، ٢٧٥.

وبلا نسبة في: المقتضب ٣: ٢٢٨، وشفاء العليل ١: ٤٥٦.

(٢) ٩٤: سورة الشرح ١.

(٣) ٧: سورة الأعراف ١٨٧.

(٤) ص ٢٥٥.

(٥) ٧٦: سورة الإنسان ١.

(٦) ٥: سورة المائدة ٩١.

فإنهـــا تصير نكرات؛ لأن تعريف الموصول إنما يكون بالصلة. وإذا لم يكن موصولاً لم يكن معه مُعَرِّفاً.

وقوله: إعراب الجواب، على حسب إعراب السؤال، نذكره في موضعه، في باب الحكاية(١).

باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره

وهو كل ما دخل على الاسم، والفعل جميعا. وذلك نحو: إنما وكأنما ولكنما وليتما ولعلما.

اعلـــم أن هـــذه الحروف، قبل إدخال (ما) عليها، خُصَّ عملها بالأسماء، فنصبت الأسماء، ورفعت الأخبار. وبعد إدخال (ما) عليها، صارت مكفوفة عن العمل. لأن (ما) الكافة، كفتها عن عملها، حتى إنها لم تعمل في شيء. فكان دخولها في الأسماء، كدخولها في الأفعال. وإنما احتاجوا إلى إدخال (ما) الكافة، على هذه الحروف؛ وذلك: أنَّ (إنَّ) للتوكيد، وكذلك أخواتها، لكل واحد منها معنى بعينه.

فالعـــرب احتاجوا إلى التوكيد في الأفعال، كما احتاجوا إلى التوكيد في الأسماء. فلم يمكنهم [١٦٩/أ] إدخـــال (إنَّ) في الأفعـــال، فأدخلوا عليها (ما) الكافة. حتى كفت (إنَّ) وأخواتها عن العمل، وصارت مشتركة بين الأسماء، والأفعال، والحروف.

واعلـــم أن (ما) الكافة، تدخل الأسماء، فتكفها عن العمل. وتدخل الأفعال، أيضا، فتكفها عن عملها. وتدخل الحروف كذلك.

أما دخولها الأسماء، فنحو قولك: بعدما خَرجَ زَيدٌ، وبعدما زيدٌ خارجٌ. وقبلما ضَربَ زيدٌ، وقبلما زيدٌ ضاربٌ. فـــ(بعد) الذي هو الاسم، كان جاراً، وكان يجر ما بعده؛ فيقال: بعد خروج زيـــد. ثم لما دخل (ما) عليها كفه عن الجر، وكان ما بعده جملة مركبة من مبتدأ، وخبر، وفعل، وفاعل. فالمبتدأ، والخبر [قول الشاعر]:

٣٥٦ - أَعَلاَقَـــةً، أمَّ الوُلَـــيِّدِ، بَعْـــدَمَا أَفْـــنَانُ رَأسِـــكِ كَالـــثَغَامِ المُخْلِـــسِ(٢)

وأما دخولها الأفعال، فنحو قولك: قلما يقومُ زيد، وقلما يخرج زيد. فـــ(قَلَّ) فعل. وقوله: يقوم: فعل. والفعل لا يدخل على الفعل، إلا أنه لما دخله (ما) كفته عن امتناع دخوله في الأفعال، حتى [لما اتصلت](٣): دخلت الأفعال، فقيل: قلما يقوم زيد. ولولا وجود (ما) لما جاز دخول (قل) على (يقوم).

وأما دخول الحروف، فنحو دخولها في (إنَّ) و(لَعلَّ) وغير ذلك. وهذه الأشياء التي تدخل علـــى الكـــلام، فـــلا تغيـــره، كثير. منها ما ذكرناه في (لعل) ومنها (إذ) و(إذا) و(هل) وهمزة

---

(١) ص ٤٠٩.

(٢) البيت من الكامل، للمرار الأسدي، أو الفقعسي، في: الكتاب ١: ١١٦، ١٦٨، ٣: ١٣٩؛ وللمرار الفقعسي في: التحصيل ١١٤، ٢٨٣، والخزانة ١٠: ٢٣٠، ٢٥١، ١١: ٢٣٢، ٢٣٤.

وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٥٤، وابن يعيش ١: ١٣١، وشفاء العليل ١: ٢٤٦، وهمع الهوامع ٣: ١٩٤.

(٣) الأصل غير واضح.

الاستفهام، وجميع الظروف المستفهم بها، إذا كانت ملغاة غير مستقرات، نحو قولك: إنما قام زيد. فـ(قام) فعل ماض. وزيد: رفع بفعله، وفعله: قام. وإنما زيد أخوك. فزيد: رفع بالابتداء. وأخوك: رفع خبر المبتدأ. وإنما (ما) ملغاة في جميع المواضع.

وأما إذا كانت مستقرة، غير ملغاة؛ فإن الكلام يتغير بدخولها عليه. وهو نحو قولك: أين زيد قائماً. وذلك لأن (أين) مُسْتقِرٌّ، هاهنا، لأن (زيد) رفع بالابتداء. و(أين) الذي قد تقدم، الذي هو الاستفهام: خبره. وإذا كان كذلك، فإنه يختلف، ويتغير، فينصب (قائم) الذي بعده على الحال. والعامل فيه، إنما هو الظرف. والتقدير: أين استقرَّ زيد قائماً. وكذلك، أيضاً، في سائر [١٦٩/ب] أخواتها، إذا كانت ملغاة، فإنه لا يتغير الكلام بعدها. تقول: إنما زيدٌ أخوك، ولكنما جعفر منطلق، وكأنما أخوك الأسد، ولعلما أنت حاكم. فهذه كلها إذا كانت ملغاة، فإن الكلام، بعدها، لا يتغير.

وأما (ليتما) خاصة؛ فإن جعلت (ما) فيها كافة، بَطَلَ عملُها. وإن جعلتها زائدة للتوكيد، لم يتغير نصبها. وإنما كان (ليتما) كذلك، لأنه استُعمِل كذا ما كافة وإن شئت قلت: ليتما أخاك قائم. وينشد بيت النابغة، على الوجهين: بالرفع والنصب:

٣٥٧- قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلى حَمَامَتِنَا، وَنِصْفُهُ فَقَدِ[1]

وتقول: قمتُ إذ زيد جالس. وتقول أين زيد قائم، وقائماً، على ما تقدم إذا كان مستقراً؛ نصبت قائماً، وجالساً، على الحال. وإذا قلت: متى زيد قائم رفعت (قائماً) البتة. لأن (متى) ظرف زمان. وظروف الزمان، لا تكون أخباراً عن الجثث. ولكن لو قلت: متى انطلاقك سريع، وسريعاً، لجاز، لأن الانطلاق حدث. وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث. قال أبو الفتح: إذا قلت: سريع، فـ(متى) يكون حالا للإنطلاق. ولو قلت: متى زيد جالس؛ لم يكن (متى) حالاً؛ لأن ظروف الزمان كما لا تكون أخباراً عن الجثث، لا تكون أحوالاً لهم.

باب الحكاية

إذا استفهمتَ بـ(مَنْ) عن الأعلام، والكُنى، فإن شئتَ رفعتَ على الظاهر، في جميع الأحوال، وإن شئت حكيت الإعراب. إذا قلتَ: رأيت زيداً، قلتَ: مَنْ زيدٌ؟ وإن شئتَ: مَنْ زيداً؟ وتقول: مررت بزيد، قلت: مَن زيدٌ؟ وإن شئت: مَنْ زيدٍ؟

اعلم أن هذا إنما يختص بأسماء الأعلام، والكنى وهو للمطابقة بين الجواب، والسؤال، وإجراء الجواب، على وَفْقِ السؤال. وهو إذا قال: رأيت زيداً، قلتَ: من زيداً؟ فهذه خصيصة الأعلام، والكُنى وإنما اختصت بهذا الأعلام، والكُنى؛ لأن للأعلام والكُنى حرمةً، فيما بين [١٧٠/أ] العرب؛ لأنها أكثر ما يستعمل في كلامهم. ولكثرة ما يستعمل في كلامهم، ولحرمتهم إياها، اختصت بهذه الخصيصة، وهو أن يُجرى الجواب فيها على وفق السؤال، حتى إنه لو كان

(١) البيت من البسيط، في: ديوانه ١٦، والكتاب ٢: ١٣٧، والتحصيل ٢٨٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٠. وبلا نسبة في: ابن يعيش ٨: ٥٨، شفاء العليل ١: ٢٠١.

اسماً ليس بعلم، ولا كنية؛ فإنه لا يجوز فيها إجراء الجواب، على وفق السؤال؟. وبيان ذلك، وهو أنه لو قال أحد: رأيتُ أخاك، وضربتُ غلامك، لم يجز لك أن تقول: مَنْ غلامَكَ؟ ومن أخاك؟ كالسؤال عن العَلَم. وعلى العكس من هذا، يجوز هذا في الأعلام، والكُنى ولم يجز في (الغلام) ولا في (الأخ) لأنه ليس بعلم، ولا كنية.

واعلــم أنه، إذا قال: ضربتُ زيداً فقلت: مَنْ زيداً؟ فإنه، وإن كان منصوباً، في اللفظ فهو مرفوع في المعنى. لأن زيداً: رَفْعٌ بالابتداء. و: مَن، الذي تقدم، هو خبره فهو في المعنى مرفوع بالابتداء. ونظير هذا قولهم: مررتُ بزيد. فإن قوله بزيد وإن كان مجروراً في اللفظ؛ فهو منصوب في المعنى. وكذلك قولهم: هذه عصاً فإنه وإن كان منصوباً في اللفظ فهو مرفوع في المعنى والضم فــيه مقــدر. فكذلك أيضا الجواب إذا كان على وَفْق السؤال في النصب، والجر؛ فإنه وإن كان منــصوباً ومجــروراً في اللفظ؛ فإنه مرفوع بالابتداء، ومرفوع في المعنى. فإذا قلت: مَن زيدٌ فإنه يحــتمل أن يكــون استفهاماً عن ذلك الشخص المذكور الذي هو زيد بعينه. ويجوز أن يكون استفهاماً عن زيد آخر. وإذا قلت: ومَنْ زيدٌ؟ فأدخلت حرف العطف عليه؛ فإنه الاستفهام عن ذلــك الــذي جرى ذكره في أول الكلام. لأن الواو حرف يقتضي ربط الكلام بكلام آخر قد جرى. إذ لا يجوز الابتداء بحرف العطف، فلا يجوز الحكاية.

وإذا سألتَ بــ(مَنْ) عن نكرة، حكيتَ الإعراب بــ(مَنْ) نفسها. إذا قلت: رأيتُ رجلاً، قلت: مَناً؟. وإذا قلتَ: جاءني رجل، قلتَ: مَنُو؟ وإذا قلت: مررت برجل، قلت: مَنِي؟

وهــذا عــندنا ليس هو بإعراب؛ بل هو تغير لأجل الوقف[1] لأنه بالوصل، لا يتغير. وهو حكايــة الإعــراب، وليس بإعراب. فإذا قلتَ: رأيتُ رجلاً قلت: مَناً [١٧٠/ ب]، وحكيت الإعراب في الجواب كان الاستفهام عن الرجل الذي تقدم ذكره. وإذا قلت: مَنْ؟ فإنه يحتمل أن يكون استفهاماً عنه، وعن غيره. وإذا قلتَ: مَنْ يا فتى؟ فإنه يكون استفهاماً عن المُجرَى ذكره؛ لقوله: يا فتى، وبحرفِ العطف على ما ذكر إلى آخر الباب.

باب الخطاب

إذا خاطبتَ إنساناً فاجعل أول الكلمة للمذكور الغائب، وآخرها للحاضر المخاطب. تقول، إذا سألتَ رجلاً عن رجل: كيف ذاك الرجلُ، يا رجلُ؟

اعلم أن (ذا) إشارة إلى الأقرب. و(الكاف) للخطاب. فإذا قلت: ذاكَ؛ فإنه يكون إشارة إلى الأقــرب. فــإذا زدت فــيه اللام، فقلت: ذلك، فإنه يكون إشارة إلى الأبعد. وذلك؛ لأن (ذا) للإشارة واللام دلالة على البعد، و(الكاف) للخطاب.

[فإن قلت]: فقد قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[2]. فقوله: ذلك إشارة إلى الأبعد،

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٠، ونصه: (حدثنا يونس أن ناسا يقولون ابدا: منا، ومني، ومنو: عنيت واحدا، أو اثنين، أو جميعاً في الوقف). وينظر: اللمع في العربية ٣٦٨.

(٢) ٢: سورة البقرة ١، ٢.

والكتاب حاضر قريب فكان من الواجب أن يقول: الم ذاك الكتاب؛ لأن (ذاك) إشارة إلى الأقرب.

[الجواب]: قلنا: ليس كذلك وذلك لأن أحدهما يقوم مقام الآخر. والدليل عليه، [قول الشاعر]:

٣٥٨- أقولُ لَهُ، والرُمْحُ يَأطِرُ مَتْنَهُ: تَأمَّلْ، خُفَافاً، إنَّني أنَا ذلِكَا[1]

فأشار بذلك إلى نفسه، وهو قريب. ولمعنى آخر: وهو أن (ذلك) أراد به التورية، وهو بعيد. والكاف للخطاب. من قولك ذلك، لا محل له من الإعراب؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. ليس من الجائز أن يقال: إنه مرفوع أو منصوب، لأنه لا ناصب له، ولا رافع. بقي أن يقال: إنه مجرور وليس كذلك؛ لأنه لو كان مجروراً بالإضافة إليه، لكان من الواجب أن يحذف نون التثنية، عند الإضافة إليه، ومع ذلك لا تحذف. تقول: كيف ذانِكَ الرجلان، يا رجل؟ فقال: ذانِكَ. ولو كان مجروراً بإضافة (ذا) إليه، لكان من الواجب، أن تسقط النون، كما تسقط في قولك: غلاما زيد، عند الإضافة.

وكذلك أيضا لو كان مجروراً، بالإضافة إليه، لكان من الواجب أن يجوز توكيده، فيقال [١٧١/أ]: ذاكَ نَفْسِكَ، كما تقول: مررتُ بكَ نفسِكَ. فلما لم يجز توكيده، ولم تسقط نونه؛ علمنا بهذا أنه ليس بمجرور، ولا محل له من الإعراب. والله أعلم.

باب الإمالة

والإمالة، هي ما ذكرها، وهي: أن تنحو بالفتحة، نحو الكسرة؛ فتميل الألف نحو الياء؛ لِضَرْبٍ من تجانس الصوت.

واعلم أن الإمالة تستحسن في الكلام. والأسباب التي تجوز لها الإمالة ستة. وهي ما ذكره من الكسرة، والياء، وأنْ تكون الألف منقلبة عن الياء، أو بمنزلة المنقلبة عن الياء، أو لأن الحرف الذي قبل الألف قد ينكسر في حال من الأحوال، أو إمالةٍ لإمالةٍ.

فالمقصود من الإمالة، تجانس الصوت. والعمل من وجه واحد؛ وذلك؛ لأن النطق بالألف، والفتحة، تخالف الكسرة لأنهما ضدان ألا ترى أن السين إذا وقعت في كلمة وبعدها الطاء قلبت السين صاداً نحو الصراط: لتجانس الصوت. لأن الطاء من حروف الإطباق، والصاد كذلك؛ بخلاف السين لأن السين مهموسة وليست من حروف الإطباق. فكما قلبوها صاداً؛ لتوافق الطاء فكذلك أمالوا ألف عالم؛ لأجل الكسرة حتى يكون تَسَفُّلاً بالكسرة، بعد التصعد بالألف، لأن التسفل، والتَّصعُّدَ ضدان فلم يجمعوا بينهما.

وكذلك أمالوا مع الياء في شيبانَ وغيلانَ لأن الألف ضد الياء على ما بينا. وكذلك أمالوا قضى وسعى لأن الألف أصله الياء بدليل قضيت وسعيت فأمالوها ليكون العمل من جهة واحدة.

---

(١) البيت من الطويل، لخفاف بن ندبة، في: ديوانه ٦٥، والخصائص: ١٨٦، والإنصاف ٢: ٧٢٠، والخزانة ٥: ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠.

وكـــذلك أمالوا خَاف لانكسار الخاء في خفت تنبيهاً على أن الألف بدل من حرف مكسور في خاف إذ أصله خَوِفَ.

وكذلك أمالوا حُبلَى لأن هذه الألف وإن كانت زائدة فهي في حكم المنقلبة، بدليل قولهم: حُبْلَيـانِ لأنـــك لو اشتققت منه فعلاً قلتَ حَبْلَيْتُ وكذلك أمالوا عَمِلْتُ حِسابِي [١٧١/ ب] وكتـبت كتَابِي أمالوا الألف الأولى لكسرة الفاء. وأمالوا الثانية التي هي بدل من التنوين لأجل الإمالة التي قبلها.

واعلم أنه يأتي حروف تسمى: الحروف المستعلية فتمنع الإمالة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف فلا تميل طالباً، ولا ظالماً ولا صالحاً ولا ضامناً ولا غالباً ولا خالداً ولا قائمـــاً وإن وجـــدت الكسرة لأن الاستعلاء تَصعُّدُ أعني الاستعلاء بالألف والاستعلاء بهذه الحروف فتغلبان الكسرةَ فتمتنع الإمالةُ من أجل ذلك.

[فإن قلت] فلم قالوا صِفَافٌ وقِفَافٌ فأمالوهما مع وجود المستعلية؟

[الجـــواب]: وإن كان كذلك فالمستعلية مكسورة فتغلب الكسرةُ، فتُمِيل الألف من أجل الكسرة التي في المستعلية.

وقـــد قالـــوا في مِقْلاة: مِقْلاةٌ فأمالوا الألف. وفي مِصْفَاة: مِصْفَاةٌ وإن لم تكن الكسرةُ في المـــستعلية تقديراً منهم كسرةَ الميم، كأنها في المستعلية لأن المستعلية جاورت المكسورَ، فكأنَّ الكسرَ فيها.

ونظير هذا إبدالُهم الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلها همزةً، في نحو موسى. قالوا: مُؤسى كما قالوا في وُجوه: أُجوهاً. وفي وُقّتت: أُقّتت. فقدروا الضمة قبل الواو وكأنها في الواو، فاستجازوا إبدالَها همزةً، كإبدالهم المضمومة، فكذلك هاهنا قدروا الكسرة كأنها في المستعلية.

[فإن قلت]: فقد قالوا قاربٌ وصارمٌ وضاربٌ وطاردٌ [وقال الشاعر]:

٣٥٩- عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلادِ ابْنِ قادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ(١)

فأمالوا هذه الألفات مع وجود المستعلية

[الجـــواب]: وإن كان كذلك، فإن الراء، لما فيها من التكرير، كأنه حرفان. وإذا كان بمنزلة حـــرفين مكـــسورين، غَلَبَتْ على المستعلية فجازت الإمالة معها بخلاف ما إذا كانت الراء مفـــتوحة، أو مضمومة مع وجود الكسرة، نحو راشِد وفراش فإن الإمالة ممتنعة هنا لأن الراء غَلَـــبَتْ علـــى الكسرة، هاهنا فمنعت الإمالة. فإن اجتمعت مكسورةٌ ومفتوحةٌ نحو القَرارِ والأبرار غَلَبَتِ المكسورةُ فجازت الإمالةُ كما غَلَبتِ المستعليةُ في قارِبٍ [١٧٢/ أ] وقادِرٍ لأن أقصى أحوال المفتوحة أن تكون بمنزلة المستعلية

ونظير الإمالة من تجانس الصوت، ما ذكرناه من نحو: الصِّراط والصُّويق وصُقْتُ. ولو كان

(١) البيت من الطويل، لهدبة بن خشرم، في: ديوانه ٧٦، والكتاب ٣: ١٥٩، ٤: ١٣٩.
وبلا نسبة في: التحصيل ٤٣٧، والمقتضب ٣: ٤٨، وابن يعيش ٧: ١١٧.

الأمـــر بالعكس نحو قِستْ لم يقلبوا السين صاداً لتقدم القاف عليه فهو مُحتَمَلٌ. أعني السين بعد القاف لأنه تسفلٌ بعد تصعدٍ إذ تُسفِّل بالسين بعد ما كان مُتصعداً بالقاف فهو كصِفافٍ وقِفافٍ حين تسفل بعد ما تصعد وهذان نظيران في التقدم والتأخر حَذْوَ القُذَّةِ بالقذة.

وللقراء مذهب طويل في الإمالة فمنهم من يعتبر الكسرة وحدها في الكلمة، ولا يبالي بالمستعلي وبالمفتوح من الراء والمضموم وهو مذهب قتيبة(١). ومنهم من يعتبر الراء المكسورة نحو الدَّارِ والنَّارِ والأنصَارِ والأبصَارِ. ومنهم من يعتبر تكرار الراء نحو الأبرَار والأشرَار ومنهم من يُميل الكافرين ولا يميل أوّلَ كافرٍ لمكان كسرة الفاء والراء في الكافرين ولزوم الياء ولم يوجد في كافر الياء ولم تلزم الحركةُ الحركةَ إذ هي للإعراب ولا يميلها إذا كانت الراء مضمومة بعد الفاء نحو قوله تعالى ﴿وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(٢). ويُغلِّبُ الراءَ المضمومةَ على كسرة الفاء.

ومنهم من يُميل (وما للظالمين من أنصَارٍ ربنا)(٣) في الوصل، ولا يُميلها في الوقف لسقوط الكـــسرة مـــنها في حالة الوقف ويُميل (من أَنصَارِ رَبنا) ولا يميل (من أنصارِي إلى الله)(٤) لأن الإضافة في الكلمة غير لازمة.

وباب الإمالة طويل أكثر من أن يُحيطَ به باب في النحو.

واعلم أن الحروف لا تمال لأنها جمدت عن التصرف الذي يكون في الأفعال وعن الإعراب الذي يكون في الأسماء والإمالة ضرب من التغيير فلما لم يلحق الحروفَ تغيير لم تلحقها الإمالة. والعجلي(٥) عن حمزة ونُصَيْر(٦) وقتيبةَ عن الكسائي: أمالوا حتَّى وليس بالقياس لأنه حرف ووجهه وقـــوع الألف رابعة ولأنهم وجدوها في الإمام(٧) مكتوبة بالياء. والحروف ليست موضع الإمالة؛ إنمــا موضعها القبيلان فالفعل مُمال؛ لكونه متصرفاً وإن وجد فيه [١٧٢/ ب] المستعلي نحو قَضَى لقوة التصرف فيه.

وهذه الأنواعُ التي عَددتُها لك في أول الباب التي تُجوِّزُ الإمالةَ، كلُها قرأ به القراء في

---

(١) هو قتيبة بن مهران، أبو عبد الرحمن (توفي بعد المئتين للهجرة) أخذ القراءة عن الكسائي، وسليمان بن مسلم بن جماز، وإسماعيل بن جعفر، روى عنه القراءة جماعة منهم: يونس بن حبيب، وخلف بن هشام ينظر: غاية النهاية ٢: ٢٦، ٢٧.

(٢) ٢: سورة البقرة ٢٥٤.

(٣) ٢: سورة البقرة ٢٧٠. وهم الكسائي، وأبو عمرو وورش وابن ذكوان والصوري والدوري إتحاف الفضلاء ١٦٤ وغيث النفع ٧٤.

(٤) ٣: سورة آل عمران ٥٢.

(٥) هو: عبد الله بن صالح، العجلي الكوفي (ت ٢٢٠هـــ) أخذ القراءة عن حمزة الزيات، روى عنه القراءة جماعة منهم: ابنه أبو الحسن أحمد وأبو حمدان. ينظر: غاية النهاية ١: ٤٢٣.

(٦) هو: نصير بن يوسف بن أبي نصر، أبو المنذر الرازي ثم البغدادي النحوي (ت ٢٤٠هـــ) أخذ القراءة عن الكسائي وأبي محمد اليزيدي روى عنه القراءة جماعة منهم: محمد بن عيسى الأصبهاني وداود بن سليمان وآخرون ينظر: غاية النهاية ٢: ٣٤٠، ٣٤١.

(٧) يعني المصحف الذي كتب في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

التنزيل. ألا ترى أنه قد جاء ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾[١] بالإمالة وليس فيها ما يجوزها لكن أمالها الكسائي لإمالة ما قبلَها، وهو ﴿ بَنَىٰهَا ﴾[٢] و(سواها)[٣] وما بعدها من قوله عز وجل ﴿ وَمَرۡعَىٰهَا ﴾[٤].

وأمال أيضا ﴿ أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ﴾[٥] والألف فيه بدل من التنوين؛ لأنه في موضع النصب، على الحال. لكن هو ممال لما قبلها وما بعدها فهو كقولهم إذن عَملتُ حسَابي وقد أمالوا (يا) من قولهم يَا زيد وإن كان حرفاً لأنه نائب عن الفعل. وقد دللنا على ذلك فيما سلف[٦] وأمالوا بلَى وإن كان حرفاً لاستقلاله بنفسه ألا ترى أنك تقول للمخاطب أليس كذا؟ فيقول بَلَى فلا يحتاج الى زيادة وهو مع ذلك، فهو على ثلاثة أحرف فهو بخلاف (لا) لأن (لا على حرفين لا يجوز إمالته وإن وافق بلى في الجواب إذا قيل هل قمتَ فتقول لا.

وقالوا: إمّا لاَ فأمالوا (لاَ) في هذا الموضع لقيامه مقام الفعل وقد جاء ذلك في حديث مروي عن النبي عليه الصلاة والسلام وهو حديثه عن زيد بن ثابت[٧] قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتباعون الثمار فإذا أجذ الناس[٨] وحضر تقاضيهم قال البائع: إنه أصابَ الثَّمرَ دُمارٌ أصابه قُراضٌ أصابَه قُشَامٌ عاهاتٌ يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت الخصومة في ذلك (إمّا لاَ فلا تبتاعوا حتى يبدوَ صلاح الثمرِ)[٩] كالمَشُورةِ يُشير بها لكثرة خصومتهم.

والمحدثــون يروونَهُ: إمّا لي مكسوراً وهو مُمال وهذه الكلمة إنما تكون جواباً لمن يَعُدُّ لك [أفعالاً][١٠] فأنتَ تقول: إمّا لا [و][١١] إن كان كذا، فلا تفعل.

وأمالوا (متى) وإن كان مشابهاً للحرف، لأنه في الأصل اسم فغلبت عليه الاسمية والقياس أن لا يمال ما أشبه من الأسماء الحروفَ لكن جاءت متَى [١٧٣/ أ] وذا وأنّى في حروف يسيرة.

واعلــم أنهم قد أمالوا بعض الكلام على غير قياس مع أنه لم يوجد فيه سبب من الأسباب الموجبة للإمالة وهي الأسباب التي ذكرناها وتلك الأسماء نَاسٌ وقالوا العَجّاجُ والحَجّاجُ فأمالوها وإن لم يوجد فيها سبب موجب للإمالة وإنما كان كذلك لكثرة الاستعمال لا غير.

---

(١) ٧٩: سورة النازعات ٣٠. ينظر النشر ٢: ٣٧.
(٢) ٧٩: سورة النازعات ٢٧.
(٣) ٧٩: سورة النازعات ٢٨.
(٤) ٧٩: سورة النازعات ٣١.
(٥) ٧٥: سورة القيامة ٣٦. ينظر النشر ٢: ٣٧.
(٦) باب النداء ص٢٨٤.
(٧) هو كاتب الوحي (ت ٤٥هــ وقيل ٥١هــ وقيل ٥٥هــ)، حدث عن النبي (ص) وعن صاحبيه وقرأ عليه القرآن وكان عمر بن ا لخطاب (رض) يستخلفه إذا حج على المدينة.
ينظر الطبقات الكبرى : ٣٥٨-٣٦٢، وسير أعلام النبلاء ٢: ٤٢٦-٤٤١.
(٨) أجذ الناس دخلوا في وقت الجذاذ أي زمن صرام التمر. اللسان (جذذ) ٣: ٤٧٩.
(٩) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥: ٢٩٨، ٢٩٩.
(١٠) الأصل غير واضح
(١١) زيادة يقتضيها السياق

وأمالـــوا: أخذتُ أخذهْ وضربتُ ضربهْ وجاء عن الكسائي: خليفهْ وواعيهْ وغيرُ ذلك مما وقعت أحدُ حروفِ قولهم: (فَجَثَتْ زَيْنَبُ لذود شمس)[1] فيه قبل حرف التأنيث أمال الفتحة نحو الكسرة تشبيهاً للهاء بالألف فكما تمال الألف كذلك أمال الفتحةَ قبل الهاء فهذا من باب تشبيه الشيء بالشيء لفظاً ولا شك في أن الهاء تشبه الألف في وجوه كثيرة ولهذا قالوا يريد أن ينزعها فأمالـــوا: يُريدُ أن يَنزِعِي ولم يَعتَدُّوا بالهاء الفاصل بين العين والألف وكأن الألف جاورت العين المجاور للكسرة كما أمالوا: يريد أن يَضربِي.

فهذا آخر كتاب شرح اللمع.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد المصطفى وآله الطاهرين.

وقع الفراغ من كتابته نصف النهار من يوم الخميس التاسعَ عشرَ من شَوالٍ

لسنة سبعَ عشرةَ وستِ مئة هجرية.

وسلم تسليماً دائماً كثيراً.

قال أمير المؤمنين عليٌ صلواتُ الله عليه:

٣٦٠- دنـــيا تحـــول بأهلـــها في كـــل يـــوم مـــرتينْ
نَغْـــدُوها لِـــتَجمُّعٍ وروَاحُـــها لـــشتاتِ بَـــينْ[2]

(١) الكشف ١: ٢٣.

(٢) البيان من مجزوء الكامل. في: ديوانه ٣١٣.

فهرس مصادر ومراجع الدراسة والتحقيق

القرآن الكريم.

(أ)

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الدمياطي، أحمد بن محمد، ت ١١١٧هـ، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع، مط عبد الحميد أحمد حنفي، د. ت.

٢- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، مط الكويت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٩م.

٣- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: د. محمد سمير نجيب اللبدي، ط٢، مط دار الكتب الثقافية، الكويت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٤- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، تح طه محمد الزاني، محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٤هـ-١٩٦٥م.

٥- أساس البلاغة: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ، دار صادر، بيروت ١٣٨٥ هـ-١٩٦٥م.

٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد، ت ٦٣٠هـ، تح محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبد الوهاب فايد، القاهرة، دار الشعب د. ت.

٧- أسرار البلاغة: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت ٤٧١هـ، تح ريتر، ط٢، وزارة المعارف، اسطنبول ١٩٥٤م، أعادت طبعه بالتصوير مكتبة المثنى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، ط١، مط السعادة بمصر ١٣٢٨هـ.

٩- الأصول في النحو: ابن السراج، ت ٣١٦هـ، تح د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مط النعمان، النجف ١٩٧٣م.

١٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت ٣٧٠هـ، مط، دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.

١١- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ، تح د. زهير غازي زاهد، مط العاني، بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٢- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ت ١٩٧٧م، ط٤، مط دار العلم للملايين- بيروت ١٩٧٩م.

١٣- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، ت نحو ٣٥٦هـ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م، مصورة عن مطبعة دار الكتب.

١٤- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، ت ٩١١هـ، تح د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، ط١، مط جروس برس ١٩٨٨م.

١٥- أمالي القالي: أبو علي القالي، ت ٣٥٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت (مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) د. ت.

١٦- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: المرتضى، علي بن الحسين، ت ٤٣٦هـ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٧- أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره): د. بهيّة عبد الغفور الحديثي، مط دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩١م.
١٨- إنباه الرواة على إنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ت ٦٤٦هـ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
١٩- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي النحوي، ت ٦٦٦هـ، تح د. حاتم صالح الضامن، ضمن مجلة المورد، العدد (٣)، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، أبو البركات، ت ٥٧٧هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مط السعادة بمصر ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
٢١- أوضح المسالك، ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت د. ت.
٢٢- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت ٣٤٠هـ، تح د. مازن المبارك، ط٤، مط دار النفائس، بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(ب)

- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، ت ٧٤٥هـ، مط النصر الحديثة، الرياض، د. ت.
- البداية والنهاية: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت ٧٧٤هـ، مط دار الفكر، بيروت، د. ت.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان: الجاحظ، ت ٢٥٥هـ، تح، عبد السلام محمد هارون، مط دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، ت ٩١١هـ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، مط عيسى البابي الحلبي بمصر ١٩٦٤م.
- البلاغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ت ٨١٧هـ، تح محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- البيان والتبيين: الجاحظ، ت ٢٥٥هـ، تح عبد السلام هارون، ط٤، مط دار الفكر، بيروت ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

(ت)

- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، الشيخ منصور علي ناصف، ط٤، مط دار الفكر، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥هـ، مط الكويت د. ت.
- تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمد فهمي حجازي، د. فهمي أبو الفضل، مط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- تاريخ الطبري: الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠هـ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٥، مط دار المعارف، مصر ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، ت ٦١٦هـ، ط١، مط دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب: الشنتمري، يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦هـ، تح د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مط دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٢م.
- التعريفات: السيد الشريف الجرجاني، ت ٨١٦هـ، مط البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ- ١٩٢٩م.
- تفسير التبيان: الطوسي، ت ٤٠٦هـ، تح مجموعة محققين، مط: مكتبة الأمين، والنعمان، والمكتبة العلمية في النجف ١٣٨٣هـ- ١٣٨٥هـ.
- تفسير الطبرسي (مجمع البيان): الطبرسي، الفضل بن الحسن، ت ٥٤٨هـ، مط دار إحياء التراث العربي، بيروت د. ت.
- تفسير الطبري (جامع البيان): الطبري، ط٢، مط البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين، ت ٦٠٦هـ، ط٣، مط دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): القرطبي، محمد بن أحمد، ت ٦٧١هـ، مط دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٧م.
- تفسير الكشاف: الزمخشري، مط دار المعرفة، بيروت ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.
- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: عبد الرحمن بن علي بن البديع، مط صبيح بمصر ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، مط دار صادر، بيروت د. ت.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت ٤٤٤هـ، تح أوتو برتزل، إستانبول ١٩٣٠م.

(ث)

- ثمار الصناعة في علم العربية: الدينوري، الحسن بن موسى، ت ٤٩٠هـ، تح د. حنا جميل حداد، ط١، مط الرأي، الأردن ١٩٩٤م.

(ج)

- الجامع السنحوي- حياته وآراؤه مع تحقيق كتابه (الكشف): عبد القادر السعدي (رسالة دكتوراه) ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- الجواهر (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) تح إبراهيم الأبياري، ط٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: القرشي، محيي الدين بن أبي الوفاء الحنفي ت ٧٧٥هـ، ط١، مط دائرة المعارف النظامية في الهند ١٣٣٢هـ.

(ح)

- الحجة في علل القراءات السبع: الفارسي، الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، ومراجعة محمد علي النجار، ط٢ (مصورة على الطبعة الأولى)، مط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ت ٣٧٠ﻫ، تح د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مط دار الشروق، بيروت ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- حجة القراءات: أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، القرن الرابع الهجري، تح سعيد الأفغاني، ط٤، مط الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- الحدود في النحو: الرماني، علي بن عيسى، ت ٣٨٤هـ، المنشور ضمن رسائل في النحو واللغة، تح د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، مط دار الجمهورية، بغداد ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.

(خ)

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، تح عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مط الخانجي، القاهرة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- الخصائص: ابن جني، ت ٣٩٢هـ، تح محمد علي النجار، مط دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.

(د)

- دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، من علماء القرن الرابع الهجري، تح: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مط المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تصحيح الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، ط١، مط دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- ديوان إبراهيم بن هرمة: تح محمد جبار المعيبد، مط الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه أبي سعيد الحسن السكري، تح محمد حسن آل ياسين، ط١، مط دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٤م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي (بشرح أبي البقاء العكبري) المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط٢، مط مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٦هـ- ١٩٥٦م.
- ديوان الأسود بن يعفر: صنعه نوري حمودي القيسي، مط وزارة الثقافة والإعلام/ مديرية الثقافة العامة، بغداد ١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى الكبير: تح د. محمد محمد حسين، مط النموذجية بمصر ١٩٥٠م.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: تح عبد المنعم خفاجي، مطبعة دار ابن زيدون، بيروت. د. ت.
- ديوان امرئ القيس: تح محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، مط دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: تح بشير يموت، ط١، مط الوطنية، بيروت ١٣٥٢هـ- ١٩٣٤م.

- ديوان حاتم الطائي: تح فوزي عطوي، مط الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت ط١، ١٩٦٩م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تح سيد حنفي حسنين، طبع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- ديوان الخنساء: ط٥، منشورات مكتبة الفرزدق، مطبعة الديواني- بغداد، د. ت.
- ديوان ذي الاصبع العدواني: تح عبد الوهاب محمد علي العدواني، محمد نائف الدليمي، مط الجمهور، الموصل ١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة (رواية الإمام أبي العباس ثعلب): تح د. عبد القدوس أبو صالح، مط مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.
- ديوان الراعي النميري: تح د. نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، مط المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: باعتناء وليم بن الورد البروسي، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تح الأستاذ عبد العزيز الميمني، مط الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
- ديوان شعر المتلمس الضبعي (رواية الثم وأبي عبيد عن الأصمعي) تح حسن كامل الصيرفي، مط الشركة المصرية، القاهرة ١٩٦٩م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تح صلاح الدين الهادي، مط دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ديوان الطرماح: تح د. عزة حسن، مط مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- ديوان طفيل الغنوي: تح محمد عبد القادر أحمد، ط١، مط دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان عامر بن الطفيل: (رواية ابن الأنباري عن ثعلب)، مط دار صادر، بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي: تح د. يحيى الجبوري، مط دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- ديوان عبيد بن الأبرص: تح د. حسين نصار، ط١، مط مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تح د. محمد يوسف نجم مط دار صادر، بيروت ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.
- ديوان العجاج: (رواية الأصمعي وشرحه)، تح د. عزة حسن، مط دار الشرق، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي: تح محمد جبار المعيبد، مط دار الجمهورية للطباعة والنشر،

بغداد ١٣٨٥هـ، -١٩٦٥م.

- ديــوان العرجي: (رواية أبي الفتح عثمان بن جني): تح خضر الطائي، ورشيد العبيدي، مط الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.
- ديوان علقمة الفحل: (شرح الأعلم الشنتمري) تح لطفي الصقال، ودرية الخطيب، مراجعة د. فخر الدين قباوة، ط١، مط الأصيل (حلب) ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ديــوان عمــر بــن أبي ربيعة: تح محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣، مط المدني، القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي: تح هاشم الطعان، مط الجمهورية، بغداد ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
- ديوان الفرزدق: تح ايليا حاوي، ط١، مط دار الكتاب العربي اللبناني، بيروت ١٩٨٣م.
- ديوان القطامي: تح د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، ط١، مط دار الثقافة، بيروت ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة: جمع وتحقيق إحسان عباس، مط دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير: (رواية أبي سعيد السكري) مط دار الفكر للجميع، بيروت ١٩٦٨م.
- ديــوان كعــب بــن مالك الأنصاري: تح سامي مكي العاني، ط١، مط المعارف، بغداد ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ديــوان لبيد بن ربيعة العامري: قدم له وشرحه إبراهيم جزيني، مط دار القاموس الحديث، بيروت د. ت.
- ديــوان النابغة الذبياني: صنعه ابن السكيت، ت ٢٤٤هـ- تح د. شكري فيصل، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ديوان الهذليين: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

(ذ)

- ذيل الأمالي: أبو علي القالي، ت ٣٥٦هـ، دار الكتاب العربي، بيروت (مصور عن طبعة دار الكتب المصرية) د. ت.

(ر)

- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، ت ٥٦٧هـ، تح د. شوقي ضيف، مط دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٢م.
- رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، ت ٤٤٩هـ، تح د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط٦، مط دار المعارف، مصر ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- روضــات الجنات في أحوال العلماء والسادات: للخوانساري (ت ١٣١٣هـ) تح أسد الله اسماعيليان، مط مكتبة اسماعيليان ١٣٩٢هـ.

(ز)

- زاد المــسلم مما اتفق عليه البخاري ومسلم: الشيخ محمد حبيب الله ابن الشيخ سيدي عبد الله ابن سيدي أحمد المشهور بابن الجكني، مط المدني بالقاهرة د. ت.

- الزاهر: الأنباري، محمد بن القاسم، ت ٣٢٨هـ، تح د. حاتم صالح الضامن، مط دار الرشيد، بغداد ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(س)

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، ت ٣٢٤هـ، تح د. شوقي ضيف، ط٢، مط دار المعارف بمصر ١٤٠٠هـ.
- سنن الترمذي: الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، ت ٢٧٩هـ، تح محمد فؤاد عبد الباقي، مط دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- سنن الدارمي: الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، ت ٢٥٥هـ، مط دار المحاسن، القاهرة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني، ت ٢٧٥هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مط السعادة بمصر ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
- السنن الكبرى: البيهقي، أحمد بن الحسن، ت ٤٥٨هـ، ط١، مط مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٤٤هـ.
- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد، ت ٢٧٣هـ، ط١، مط العلمية، بيروت ١٣١٣هـ.
- سير أعلام النبلاء: الذهبي، محمد بن أحمد، ت ٧٤٨هـ، تح شعيب الأرنؤوط، ط١، مط الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- السيرة النبوية: ابن هشام، ت ٢١٣هـ، تح مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مط البابي الحلبي بمصر ١٣٥٥هـ- ١٩٣٦م.

(ش)

- شرح ابن عقيل بهاء الدين بن عقيل، ت ٧٦٩هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مط السعادة بمصر ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد، ت ٩٢٩هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مط البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.
- شرح الجاربردي على الشافية: أحمد بن الحسن، ت ٨١٦هـ، مط حجر، الهند ١٣١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، ت ٦٦٩هـ، تح د. صاحب أبو جناح، مط مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل.
- شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، الشركة اللبنانية للكتاب ١٣٥٣هـ.
- شرح الشافية: رضي الدين الإستراباذي، ت ٦٨٨هـ، تح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مط دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ت٧٦١هـ، محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله، ت ٧٦١هـ، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مط السعادة، مصر ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، ت ٤٥٦هـ، تح د. فائز فارس، ط، مط كويت تايمز

التجارية، قسم التراث العربي، الكويت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- شرح اللمع: العلوي، ت ٥٣٩هـ، مخطوط (نسخة السيد فوزي نوري عبد الله).
- شرح اللمع: الواسطي، رسالة ماجستير، للسيد حسن الشرع، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- شرح المعلقات السبع: الزوزني، حسين بن أحمد، ت ٤٨٦هـ، تح محمد علي عبد الله، مط التعاونية، دمشق ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، مط عالم الكتب، بيروت (طبعة مصورة) د. ت.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك: المكودي، ت ٨٠٧هـ، دار العهد الجديد بمصر ١٣٥٤هـ.
- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، ت ٦٥٥هـ، تح محمد أبي الفضل ابراهيم، مط دار الجيل (مصورة)، بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، مط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
- شعر تأبط شراً: تح سلمان داود القرغولي، وجبار تعبان جاسم، ط١، مط الأدب في النجف الأشرف ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- شعر خفاف بن ندبة السلمي: تح نوري حمودي القيسي، مط المعارف، بغداد ١٩٦٨م.
- شعر الخوارج: تح د. إحسان عباس، مط دار الثقافة، بيروت د. ت.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري: تح الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٠م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي: تح د. حسين عطوان، مط مجمع اللغة العربية بدمشق د. ت.
- شعر عمرو بن شاس الأسدي: تح د. يحيى الجبوري، مط النعمان في النجف الأشرف ١٩٦٩م.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتقديم د. داود سلوم، مط النعمان في النجف الأشرف ١٩٦٩ م.
- شعر مالك ومتمم: الدكتورة ابتسام مرهون الصفار، مط الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م.
- شعر ابن مفرغ الحميري: جمع وتقديم د. داود سلوم، مط الإيمان، بغداد ١٩٦٨م.
- شعر النابغة الجعدي: جمع عبد العزيز رباح، ط١، مط المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- شعر نصيب بن رباح: جمع وتقديم د. داود سلوم، مط الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م.
- شعر النمر بن تولب: صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مط المعارف، بغداد ١٩٦٩م.
- شعر هدبة بن الخشرم العذري: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري د. يحيى الجبوري، دمشق ١٩٧٦م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، ت ٢٧٩هـ، تح أحمد محمد شاكر، مط المعارف مصر د. ت.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السهيلي، أبو عبد الله، ت ٧٧٠هـ، تح د. أشرف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، مط المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ- ١٩٦٨م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، ت ٦٧٢هـ، تح د. طه محسن، مط آفاق عربية بغداد ١٤٠٥هـ- ١٩٦٨م.

(ط)

- الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمد بن سعد الزهري، ت ٢٣٠هـ، مط دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم، مط دار المعارف، مصر ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م.

(ع)

- العباب الزاخر واللباب الفاخر: الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني، ت ٦٥٠هـ، تح الشيخ محمد حسن آل ياسين، مط دار الرشيد، العراق ١٩٨١م.
- العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، ت ٣٥٨هـ، تح أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، ط٣، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٤هـ- ١٩٧٧م.
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، ت ٦٧٢هـ، تح عدنان عبد الرحمن الدوري، مط العاني، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣هـ، نشر برجستراسر، مطبعة الخانجي، مصر ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.
- الغرة (شرح اللمع): سعيد بن الدهان، ت ٥٦٩هـ، مخطوط في كلية الآداب، جامعة بغداد، رقم (٢٠٢٦).
- غريب الحديث: ابن قتيبة، ت ٢٧٦هـ، تح د. عبد الله الجبوري، مط العاني، بغداد ١٩٧٧م.
- الغريبين غريبي القرآن والحديث رواية أبي سعيد الماليني: أبو عبيد الهروي، أحمد بن محمد، ت ٤٠١هـ، تح محمود محمد الطناحي، مط الأهرام، القاهرة ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.
- غيث النفع في القراءات السبع: الصفاقسي، علي النوري، ت ١١١٨هـ، بهامش سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ط١، مط المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٢هـ- ١٩٣٤م.

(ف)

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، البابي الحلبي بمصر ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.
- فهرس المخطوطات العربية في صوفيا: منشورات دمشق، (توجد منه دورة في مكتبة وزارة الأوقاف، ودار صدام للمخطوطات).

- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني، ت ٤٤٢هـ، تح عبد الوهاب محمود الكحلة، رسالة دكتوراه، على الآلة الكاتبة، كلية الآداب- جامعة الموصل- ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(ق)

- القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف: د. عبد الهادي الفضلي، ط٣١، مط دار القلم، بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(ك)

- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، تح عبد السلام محمد هارون، مط عالم الكتب، بيروت ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.
- كشاف اصطلاحات الفنون: الشيخ محمد علي التهانوي، مط أشيائك موسيتي آف بنكال، كلكتا ١٨٦٣م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١م، أعادت طبعه بالتصوير مكتبة المثنى، بغداد.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧هـ، تح محيي الدين رمضان، مط مجمع اللغة العربي، بدمشق ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- كشف المشاكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت ٥٩٩هـ، تح د. هادي عطية مطر الهلالي، مط الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي بن حسام الهندي البركات نوري، ت ٩٧٥هـ، ضبطه وخرج غريبه الشيخ بكري حياني، وصححه ووضع فهارسه ومفاتحه الشيخ صفوت السقا، مط الرسالة، بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(ل)

- لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، مط دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، ت ٣٩٢هـ، تح حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج، ت ٣١١هـ، تح هدى محمود قراعة، مط إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- المبرد- سيرته ومؤلفاته: د. خديجة الحديثي، ط١، مط دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠م.
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ، تح عبد السلام محمد هارون، ط٢، مط دار المعارف بمصر د. ت.
- مجمع الأمثال: الميداني، أحمد بن محمد، ت ٥١٨هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني ت ٣٩٢هـ، تح علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مط لجنة إحياء التراث الإسلامية إصدارات محمد توفيق عويضة، القاهرة ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

- المخبل السعدي- حياته وما تبقى من شعره: د. حاتم صالح الضامن، ضمن مجلة المورد، المجلد (٢)، العدد (١)، مط دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- مختصر من شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت٣٧٠هـ. باعتناء برجستراسر، مط الرحمانية، القاهرة ١٩٣٤م.
- المخصص: ابن سيده، ت٤٥٨هـ، ط١، مط بولاق بمصر ١٣١٨ هـ.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ط٣، مط دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦م.
- المذكر والمؤنث: الأنباري، محمد بن القاسم، ت٣٢٨هـ، تح د. طارق عبد عون الجنابي، ط١، مطالعاني، بغداد١٩٧٨م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، ت٣٥١هـ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، ن مط النهضة بمصر ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.
- المرار بن سعيد الفقعسي — حياته وما تبقى من شعره: نوري حمودي القيسي، ضمن مجلة المورد، المجلد (٢)، العدد (٢)، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٣٩هـ-١٩٧٣م.
- المزهر في علوم اللغة: السيوطي، ٩١١هـ، شرح وضبط وتصحيح محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مط الحلبي بمصر د. ت.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي النحوي، ت ٣٧٧هـ، تح صلاح الدين عبد الله السنكلوي، مط العاني، بغداد ١٩٨٣م.
- مسند أحمد: أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، مط دار صادر، بيروت د. ت.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب، ت ٤٣٧هـ، تح د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- المصباح المنير: الفيومي، أحمد بن محمد، ت ٧٧٠هـ، ط٣، مط الأميرية ١٩١٢م.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥هـ، تح د. فائز فارس، ط٢، مط الصفاة، الكويت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، ط٣، مط عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، ت ٣١١هـ، تح عبد الجليل شلبي، القاهرة ١٩٧٣م.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦هـ، نشره د. أحمد فريد رفاعي، مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، د. ت.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦هـ، مط دار صادر، بيروت ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حداد، دار العلوم، الرياض ١٩٨٤م.
- معجم القراءات القرآنية: د. عبد العال سالم مكرم، د. أحمد العلوم، الرياض ١٩٨٤م.
- المعجم الكبير: الطبراني، سليمان بن أحمد، ت ٣٦٠ هـ، تح حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، مط الزهراء الحديثة، بغداد ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي- نشره د. ونستك- لندن ١٩٣٦م.

- المعجـــم المفهـــرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، مط دار الحديث بمصر ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مط دار إحياء التراث العربي بيروت د. ت.
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: د. محمد سالم محيسن، ط٢، مط دار الجيل، بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، تح محمد محي الدين عبد الحميد، مط المدني بالقاهرة د. ت.
- المفضليات: المفضل الضبي، ت ١٧٨هـ، تح أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، ط٤، مط المعارف بمصر ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: السخاوي، ت ٦٤٣هـ، مط الأدب العربي بمصر ١٣٧٥هـ.
- المقال الأوّل والثاني للأستاذ النفاخ: ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٨: ج٤، والمجلد ٤٩: ج١، سنة ١٩٧٣م، ١٩٧٤م.
- مقاييـــس اللغـــة: ابن فارس، ت ٣٩٥هـ، تح عبد السلام محمد هارون، مط دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـ، تح د. كاظم بحر المرجان، مط دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ، تح محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مط شركة الإعلانات التجارية، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- المقـــرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ، تح أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مط العاني، بغداد ١٣٩١هـ.
- منثور الفوائد: أبو البركات، ت ٥٧٧هـ، الأنباري، تح د. حاتم صالح الضامن، ط١، مط الرسالة، بيروت ١٩٨٣م.
- المنطق: محمد رضا المظفر، ط٣، مط النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- المـــوطأ: مالك بن أنس، ت ١٧٩هـ، مراجعة وتقديم فاروق سعد، ط١، مط دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، مط دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١م.

(ن)

- النحو الوافي: عباس حسن، ط٢، مط دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ، تصحيح علي محمد الضباع، مط دار الكتب العلمية، بيروت د. ت.
- نزهة الألباء: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ، تح د. إبراهيم السامرائي، ط٢، مط مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م.

- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، خليل بن أيبك، ت ٧٦٤هـ، مط الجمالية بمصر ١٣٢٩هـ- ١٩١١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين، ت ٦٠٦هـ، تح طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، مط البابي الحلبي بمصر ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

(هـ)

- هاشيات الكميت: بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، د. ت.
- هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين: إسماعيل باشا، مط وكالة المعارف، اسطنبول ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مط دار البحوث العلمية، الكويت ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م.

فهرس المحتويات

القسم الأول/ الدراسة

القسم الثاني/ تحقيق كتاب شرح اللمع
لجامع العلوم